



المشاق المبشوط والجامعين والشفر والزيادات والنوادر والفتاوى والواقعات مدللة بذلاتل للتقدمين بحها أيله

تأنف

الابرّام بِهَانَ لِيْنِ لِي لِمُعَالِي مُوورِجَ مِدالشَّرْمِينَا بِنِ مَارَة لِبِحْ ارِي وحِنْهِ اللّهِ عَلَيْهِ مِنْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهِ مِنْ اللّهِ عَلَيْهِ ال

> ىسىنى بىرىيەرىسىيە ئىمىيم أشترف ئوز أحمَد

المجند الثالث والعشرون

المعشايس العشابي

إذارة المتسنرآن

الخيطاليكاني

أول طبحة كامنية في العالم الإستسلامي . منتة 1878هـ - ٢٠١٤م

حميع حقرق الطع محموطة لإفارة القرآن والعاوم الإسلامية طلبا بأناهده النسخة مسجلة لدى الجهات الانترية لا يجوز إعالة طبع هذه السحة بأية معورة أو رسيلة إلكتروية كالت أو السجيل أو علاماء ووراؤن ؟- إم رحيق من الكانس

ه ۱۹۷۷ دی کاره دارست سب کردندی ۱۹۶۰ داکستان افغانیت ۲۲۱۹۳۸۸ باکس ۱۹۶۲ ۲۲۹ ۱۸۰۰ ۱۸۰۰

(د) دو دو دو د مرد به نوستی شود. ۱۹۹۹ ۱۳۰۹.
 (۱۵-۱۹) ایزیت فرخای انتخار نوستیل داستی - بدلادهای



P. O. Heid I, Johannesburg 2003, South Africa B-majit wij@global.com

At Post Strolet, Dist. Navotti Gujca: 996415 1560 Al-Musfess 4-arden [smehud Xmid # 2 Kwach i 74800. Pakestan

فيسع في مؤسسة تريب كسركسي ... بديروت ... ليسال

الرياض والسعودية

متكتبكرالتهنيد

فسنوزع بالمسلكة

۱۹۰۱۸۳ روى المعلى عن آنى يوسف وحمدالله : رجل مات وبرك عبداً وورنة صبحواً ، وفرك دياً على رجل، فاقام الحددانة أن موالاً أمنقه، وأوصى إلياء، والاي عليه الديار حاصوا، فالشهاده جائزة، ويقصى بالعنو، وبالرحماية العدد، ويتبغى في قياس فول أبي حيفة وحمدالله أن لا تقبل شهادتها على الايق، وإلى كانت الورنة كياراً، فأقام العدرية على دلك، فانشهادة حازه، ويقصى بالعق، ويحمل العيد وصباً في قول أبي بوسه ، وحمدالله، وفي قياس فول أبي حنية واحمدالله

٢٠٦٨ ق. وهي المنتسعين أن رجل مسات، ونوك أنفي درهموه وبوك اينج، و فاقتصاء وأخدكي ابن ألف، وغاب أحدمها، فأفام رجل الدنة أن البت أو مس اهامته ماله، فإنه يأخد من الحاصر للت الألف التي أحقاها عند أمي حبقة، حمله الله، فال الحاكم أبو الفضل: هذا حلاف ودايه الأمل وعدم به سنأه من قبل.

۱۹۹۸۵ وفق به در براهیم عن محمد رحمه افد رجع مات، وبرجی علیه دین. وأوصی داند فرجی علیه دین. وأوصی داند فرجی علیه ولورت واقعی به داند فرجی داند و الفرج والور نه شهود أو عید و قدم الفرصی له یلی الشاصی فالموصی له یک کون خصماً نه و ویتیعی آن یحصر واردً إن که و ۱۹۰۵ وی که و استفاراً سعی آن سعت والفاصی هنید رصیاً

، اعلم أن الموصى له لا يكون خصمهُ للفرح إذا حصلت الراصية له نصار النفت ، أو عا دون ولك ، ولا يعدير الموصى له بالوارث في هذه الخالة ، وإذا حصلت الوصية عا واد على المثلث إلى حميم المال، وصبحت الوصية بأن ليم يكن له وارث، فالموصى له محصو للغرج في هذه الحالة، ويعتبر الموضى له في هذه الحالة بالوازات ا الأن استحفاق ما زاد على النك من خصائص الوارث، والوارث بتصب خصباً للغرس

٢٠١٨٦ قال محمد وحمداله مي الجامع : رجل همات وترك ثلاثة ألاف هرهميره ووارذ واحداء فاقاه وجل للبينة أنالليت أوصي له بثلث مالهم وحجد الوارث المنات، فقصى القاصي له بالنائث، وأعطاه ملك وأرهو ألف درهيم، أنه أقام رجاء اللبينة أذا المب أوصى لدشت مالده وأحضو المرصر الدائل الفاضيء فالغاضر يجعنه خصماء ويأمره أن يدعم نصف ما فرايده إلى التابي؛ لأن التابي يدعى بصف ما عيابد الأوق التفييده والأول حال به وبن ما يدعى بدعوى اللك للعسم، وهو تصبير الخصوء وإذا صور حصمًا ، نبت حق التنفي في الوصية الثانية بالنفث كما ثبت حق الأول، فلدهز احمة والمناواة كال النث منهما نصفين

فيإد قبضي العياضي على الأول ينصف الثلث والبريكوا عنده سراء بأن حلك الغلك في يدور أو سنهدكه وهو فقيره وحضر الرارك لم مكلف الثاني إعادة البية؟ لأن الليت صار مفتصياً عليه وإقامة البيمة على الموصي له الأول، وإذا صار الليت مفتصياً عليه ، صدار الموارث مشطبة عليه أبضاء وكان لمعوض له الثاني أن يتدارك الوازماء ويعاجى بده، وما فيف فيمسر ما في بنوه؛ لأن الموضى له مائلك شويك الورثة في التركية كأحم اللورقة؛ لأن حقيه في عن التركة كناورقاء طبوطي له الثاني يقول نبوق بندا المال بيتي ومع الأول وبينك على سنة أسهين أربعة أسهوانك ولكار واحد مدسهم والأرل أخدسهما زانداعس حفد وقد توي دبك عليده وهو معسره والأصل في المال المشترك أن ما علك يبلك على الشركة، وما بقي بدفي على النسركة، فيما يتمي في يعك بيش وبينك على فدر حقباء وحنى في سهده وحفك في أدبعة أسهم، فيقدموه في يد الواريث بينه وبين النَّاسي على حميسة أسهيره فلهذا بأخد النافي خميس ما في بد الوارث. تُهاكاني مع الوارث يتبعان الأول، فعأحفان منه نصف ما أخفه الأمه أحدَذات ممر حقء فردا أخله دلك اقتسماه على حمسة أسهر أيظه استهم للغانيء وأربعه أسهم للوارث.

قان قبل: الفاضي عين التلث للدفوع إلى الأول محلا للوصية ، وحق الثاني إقا يتبت في محل الوصية ، وليس في يد الوفرث مه شيء ، فينيغي أنا لا يكونا للموصى له الناس حق تضمين الوارب .

قلنا: العاضى جمل التلت الدموع مستحمل للأول على نفدير انعقام الوصية الثانية، فإذا ظهرت الوصية الثانية، فإمر أن دفع ما زاد على نصصا اللك إلى الأول كان بغير حق إلا أن العاضى أخطأ في دلك، وخطأ العاضى لا يكول مضمونًا عليه، فيجعل ذلك كالناوى، فقيلة كان للتاني حن الخسرية مع الوارث، والخصومة إلى القاضى الذي قصى فلأول، وإلى قاص أحر سواء والأن الأول إنها صار خصماً بحكم يده، وفي حق هذا للعن هذا القاصى، وقاص أحر سواء

ولو كان الموصى له هو الغائب، وأحضر النائي الوارث، فالقاضى يقصى على الوارث؛ لأن خليفة الورث، وصار خصاءً في الاستحداق عليه، ويكون القصاء على الوارث؛ لأن خطبة المورث، وصار خصاءً في الاستحداق عليه عليه علي الموصى له الأولى؛ لأن الوارث لما النصب خصباً عن المبت، صار الوصى له المنظمية على الوارث، وإذا صار البت منتقبة عليه صار الوصى له مغضباً عنيه لكومه كأحد الورثة؛ فإن كان القاضى قضى بوصية الأول، ولم يدنع إليه ضيء حتى خاصمه الثاني، والوارث غائب، فإن خاصمه إلى واك القاضى بعينه جعله المسلما؛ لأن فلك القاضى عوف أن ذلك التركة ملك الوصى له إلا أنه أسانة عى يدخصاً؛ لأن المنافي يدعى نصف الذلك نضمه، وهذا الوارث، ويد، لأمن كيد الماك، وهذا الخصاله، وهذا القاضى في يوب المكر، وهذا المنافي يدوب كون الناف في يده الوارث إلا أنه الوارث إلا أنه بهذا الوارث إلى فاض بعرف كون الناف في يده لا من حيث الحكية، ولا من حيث الحكية، وهذا الموارث إلى المنافقة وعرف كون الناف في يده الوارث إلى منافقة دعوى على الوارث، فلا يصدف أنه بهذا المات والوحب كونه خصيةًا.

ولو كسان الموصى له الأولى هو اللغائب، والوارث صاصير، وليم يدفع طان إلى الأول، فالوارث حصام للمارسي لمالة الداء لأن القائمي بفا يجعل الوارث حصلًا للمبت لكوله خلقًا عنه، والفاضي هالم بذلك، فأم اللوصي له إنفا يصير خصمًا بكون المال في بده إم حقيقة أو تقديراً ، والفاضي الناتي فيم يعلم بدلك

وهذا كله إذا أقر الرصى له الأول بأنا لدل الذي في بده بحكم الرصية ، أو كان ذلك معلومًا لشاضي ، فأما إذا المبكن شيء من ذلك ، فقال الأول. هو مالي ورثته عن أبي والبت ما أوصى لي يشيء ، وما أخدت من ماله شيئًا ، قله يكون حصمً للموصى له التالي بمنزلة ما او ادعى رجل عملًا في يدى رجن أنه اشتراء من فلان مكما ، وقال ذو البدر هو عبدي ورثته من أبي ، فإنه يكون خصماً ، ويقصى عليه ببيته المدعى ، كذا فينا

ورد قال: هذا المال عندي وديمة الفلاق ليت الذي يدعى الثاني الوصية من جهته، أو قال: عصمه منه، هلا حصومة بيهها الأنهما تصادفا أن هذا الدين وصل إلى الوصي أنه الأول من جهة الحيت، قافات يده غصب أو وديمة، وأيا ما كان لا يكون بد حصومة في حق من بدعي تلفي الملك من جهة المالك كما في مسألة النفر معي جهت، وإنه تسديم عنه الحصومة.

وإن قال: هو ودمعة عندي من جهة قلان معني به رج لا أخر غير الوصي، أو قال: غصبه منه، فهو خصم إلا أن يقيم بيئة ما قالم، فإنه انتصب حصماً بظاهر البدء فالمجرد دعو وكون بده يد وديعة أو غصب لا يندمع عنه الخصوصة.

بعيمها وهي تلت مناه، وقضى القاص بنة على وبرت مبت أن البت أوصى به بهذه الجارية بعيمها وهي تلت مناه، وقضى القاصى بذلك، فدعمها إليه، وغاب الوارث، ثم أقام الأحربية على الموصى له أن البت أوصى له بها، ودكروا رجوعًا، أو لم بذكروا، فضى الفنانس لنشام حصفه الأحربية وضعها إن لم بدع الرجوع، وقو الديدعي كونها لنفسه، وفي مثل هذا ينصب دو المد خصما كرجل ادعى أنه كال الشترى هذه الجارية، ويصفها من المهت قبل موقد، منصب خصماً كرجل الحاربية للناس، وقاد منصب خصماً، قبال ذكروا رجوعًا، قضى المواربية على المغاربية المناس، على الوارب، قاب، أو حضر حتى إن الرمي أه الأول لو والمساورة، ويكون هذا تحلى الوارب، قاب، أو حضر حتى إن الرمي أه الأول لو المساورة، ويكون هذا تحرية المؤل لورث إلها يتنقى ملك المهراث من جهة الميت، أنظل حقه كان كل طاربة للناس، الأن الورث إلها يتنقى ملك المهراث من جهة الميت، وقد نسار المبت مقنسيًا عليه بهذه العينة، وكل من يتمقى الملك من جهته يكون مقضيًا عليه أنصًا.

وإن غرب الموصى لد، وحضو الوارث لم ينتصب الوارث خصصاً للسرصى قه الآخر، خاصمه إلى المتاضى الأخر، خاصمه إلى المتاضى الأول، أو إلى غيره الأن المدعى مه الخريف وهى ليست في يدالوارث لا حضيقاً ولا حكمًا، والوارث إلما يصلح حصيفًا عيسنا صلح المورث خصيفًا حال حياته ويما والورث بالمحدود المائل ويده، وكذا الورث بحلاف ما إذا كان النائي يدعى وصية بالنف، وأحضر الوارث حيث بصير خصيفًا في بدا الوارث على ماسرًا وينتصب شرقة فيما في بدالوارث على ماسرًا وينتصب

و إن كان الفاضي فصي للأول بالحارية، ولم يدهمها إليه، حس محاصم النائي الوارث، وإن حاصمه فيها إلى الفاصي الأول لم يحمله حصمًا؛ لأنه عرضا كومها خبره، وعرف كون الوارب أميًّا فيها، وبد الأمين لا تكون بد خصومة.

وإن حاصيم إلى قاض أحر جعله خصياً والآن القاصل الآخر في يعرف كومها كغيره وكون الراوت أدينًا وإلى عرف كونها في عدمي لتركف ملا عبده وصار الوصي قه وإنه أبيل فيها إلا ببينة بغيمها على ذلك، وإذا لم يصدق فصل عبده وصار الوصي قه الأه ل مفضيًا عليه ولان الموصي ثه الأول يدعى تلقى الملك من جهة الميت والبت حيار مقضيًا عليه يهذه أبيئة ، فصر من يدعى نعقى الملك من جهة الميت مقضيًا عبه أبضاً ، بخاصى ما علد في أبواب اللحوى في الملك الملك : إن ساحب البدولاً أدعى أنه مودع فلان، ولم يقم بينة على ذلك أن القضاء عليه لا يجمل قضاء على الذي دعى أنه أب الأله لا يتنفى من جهة المعضى عليه ، وهو صدحب ابتد ملكًا ، فاقتصر القصاء على ذي الله . أن فهذا فخلافه .

نم إن المقاصي إذا سبع بينة الشامي على الوارث في هذا القنصل، وهو صارفا خاصب الناني عند قاضي أخر، فقصى للثاني بصف الخارية، سواء شها شهوده سي الرجوع عن الرصية الأولى، أو لم يشهدوا على الرجوع، وهذا لا يشكل فيما إذا لم يشهدوا على الرجوع، والخابشكل فيما إذا شهدوا على الرجوع، والوجه في ذاك أن الوصر إله الثالي أثبت الوصية لنفسه في العين، وهو استحقاق على البت، والواوث خصم في ذلك، أما إنَّبات الرجوع عن الموصية الأول وفليس باستحقاق على المنت، ما هر استحقاق على الموهمي به الأول. خاصة، ولا يقم ذلك على المنت ولا على الوارث. والرارث ليس بخصم عن المُوصى له الأول، فصبح القضاء على الوارث بالوصية، ولي يصبح القضاء عابه بالرجوع، فلهدا كانب الجارية بشهما تصفين، فإذا حضم الأول، فإن أعادالثاني البينة على الرجوع أحذانكل ورإلا أخذ نصفها إلما قلنار

ولو أقباع الأول بينة أن تلبث أوصى له خلث المثل، ودفعه الفياضي إليه، شم أقام التاني البينة على الأول أن الميت رجع عن الوصية الأولى، وأوصى مثلث ماله للثاني، فالقاضي بأخد الظت من الأول، وبدفعه إلى الثاني؛ لأنه بدعي استحقاق حميم ما في يده، وإنه يحمد ذلك، فينتصب خصمًا لفيام البدء وإذا انتصب حصمًا كان الثامي منبت استحقاق نصمه ومطلان حق الأول على من هو حصم فيهما، فلهذا كان كما قذا.

ولو كالذالوارث هو الحاضر فضي بالوصية الثانية دون الرجوع هن الأولى ١ لما مو قبل، ولو كان الأول موصى له يعبد بعينه والعبد مدفوع إليه بقضاء قاض، ثم أقام أخر البيئة على الموصيرة أذ الميت أوصراله بحالة من ساله ، فبالموصر اله بالعدد لا يكون خصماله؛ لأن الثاني لا يدعى استحقاق شيء عافي بدالأول بعيمه والأن في يدالأول عبداً، وإنه لا يدعى استحقاق شيء عاض بدالارل بمينه، ولهذا لو هلك العمد في يد الأول، لا تبطل وصية صاحب المائة، فلم يكن القاني مدعيًّا استحقاق شيء عاص يد الأول بعينه و والموصى له بالعين إثما يمتصب خصمًا لمن بدُّهي استحقاق شيء عافي بدو

وأو حضر الوارث وغاب الموصى له الأول، كان الوارث حصيمًا للشائر ؛ لأن الوارت خصم لمن يدعى على البت دينًا على ما مراء فكذا يكود خصمًا لم يدعى وصية مرسلة، ويكون القضاء عليه فضاء على الوصي له الأول.

١٩٨٨ ٢- قال محمد رحمه الدهي الجامع أن رجل له على أخر ألف درهم قرض، أو كان غصب مه ألف درهم، وكانت في يدالغاصب قائمة بعينها، أو استولاعه ألف درهم وهي قائمة بعيسها في يد المودع، فأقام وجل البينة أن رب المال توفي، وأوصى له بهده الألف التي له قبل هذا الرجل ، والرجل مقر بالمال ، لكنه يقول . لا أفرى أمات فلان أو لم يحت ؟ لم يجعل القاضى يشهد خصومة حتى يحضر وارثا أو وصياء أما في الوديمة والنصب فلأنهما المها على أن يده إما بد أمانة أو يد غصب، وأيا كان لا يكون يد خصومة على ما مر ، ويطيره إذا ادعى عبداً في يدرجل أنه اشتراه من فلان المنائب وذو البديقول: أنا مودع المنائب، أو غصته من لا يتنصب خصماً للمدعى ، كذا صا ، وأما في الدين علائه يدعى على المن غلى المنافى دمته من الدين ، ولا ملك له على ما في دمته من الدين ، ولا ملك له على ما في دمته من الدين ، ولا ملك له فلم ينتصب خصماً.

9.7.7.4 فيرق بن هذا ويستهسسا فو ادعى وجل أنه وارث قسلان أو أخسوه والغناصية أو النسوء والغناصية أو الدوم إلى الدوم أو الم إلى أو قال الأورى أنت أو لم إلى أو قال الأورى أنت وارثه أم لا أفاة ما المبينة على ما ادعاء تقبل بنه ، وانتصب فو البد خصساً ، والقرق أن الوارث عليفة المبت عائم مقامه ، وكونه مودعاً أو خاصباً لا يدفع خصومة الذي آودعين أو قال المودع أو العاصب لا أدرى ، هل أنت الذي آودعين أو أو هل قصيت منك ، أم لا أو لا يندفع عنه الخصيرة بهذا القول ، فكنا كونه مودعاً أو خاصباً لا يدفع عنه خصومة وارثه أن أما الموصى له ليس بخليفة عن المبت وإنفاز جمل المدعى عليه خصيماً له ياعتبارياه ، والمترجم المدعى عليه خصيماً له ياعتبارياه ، والمترجم المدعى عليه خصيماً له يعتبارياه ،

وهذا الذي ذكرتا إذا كان الذي قبله المال مقراً بذلك، فإن قال الذي في بدبه المال: هذا ملكي، وليس عندي من مال المبت شيء، صار خصماً فلمدعى (الأنه بازعه بدعوى الملك، مصار خصصاً به في إثبات الملك سببه، وصار كمن ادعى عبنا في بدرجل أنه اشتراه من فلان العاليب، ودر البديقول: هو لى، فإنه ينصب خصماً للمدعى، كذا هذا، وإذا جعله القالبي خصصاً في هذا الرجه، قضى له بنلك ما في بد المدعى عبيه (لأن محل الوصية اللك، والقالبي لم بعرف للميت ما الأحر، فيقضى له بنلك هذا لمان يقيم المدعى بينا أن المبت ترك التي درهم غير هذه الألف، وأن الوارث قبض ذلك، فعيناؤ يقضى له يكل هذه الألف، لأنه أثبت استحقاق كله لعسه بالبينة العادلة،

⁽١) وفي م أخبيت (

فلو حضر الوارث بعد ذلك، وقال: لم أقسض من مال البت شيئًا، لم يلتفت إلى قوله! لأنه صار مقضيًا عليه يوصول ألفي درهم إليه في ضمن ثبوت الألف ثلث التركة.

ولو كان مكان الوصى له غريمًا يدعى دياً على البت، والمسألة بحالها لم يكن الدى قبه ابال خصماً و سواء كان صاحب البد مقراً أو جاحلًا، أما إذا كان مقراً والله لا ينتصب خصماً للموصى له في عدا الرجه مع أنه يدعى شركة في العين، فلأن لا ينتصب خصماً للفرح، ولأنه لا يدعى شركة في العين كان أولى، وأما إذا كان جاحداً لأنه لا يدعى عبناً على المبت واستحقاق العين تابع له، فإذا يدعى عبناً على المبت واستحقاق العين تابع له، فإذا لم يصلح حصماً في الأعيار تابع له، فإذا

فإن أقام هذا للدعى ببية أن فلانًا مات ولم بدع وارثًا: ولا وصبًا: فبضل الفاضى بيته، وكان ينعى أن لا يقبل هذه البينة؛ لأنها قامت على غير حصم.

والحواب: لا، يا قالت على خصم وهو القاضى؛ لأن الشهود لما شهدوا أنه لم يترفى وارثاء فقد شهدوا أن تركة المبت لجماعة المسلمين، فالمدعى يدعى حقًا في مال جماعة المسلمين، ولا يمكن الخصوصة مع حماعة المسلمين، فينتصب الشاضى خصصًا عميه لكوء تازيهم، ولا يه بدعى بهذا وصوب تصب الرصى على القاضى حسسية، وانقاضى فيما عليه يصلح فاضيًا، وإذا قضى القاضى بهذه البينة بنصب¹¹ عن المبت وهبًا يأمر المدعى أن يتهم البينة عليه بغلك الدين، فإذا دمل، قبل بينته على الدين، وأمر وهبًا يأمر المدعى أن يتهم البينة عليه بغلك الدين، فإذا دمل، قبل بينته على الدين، وأمر

ثم عاد محمد رحمه اعة إلى صنعر السَّالَة، فقال: ولع أن الموصى له أقام البينة أن فلانًا مات، وليه بدع وارتًا، وأرصى له بالاكت التي فيل فلان، وقال الشهود: لا تعلم له وارثًا، والذي قبله المال مقر بالأكت الذي قبل فلان، فالقاضى يقضى بطال للموصى له، فوق بين هفا، ويتصا إذا كان للميت وارث، والفرق وهو أنه إدا كان للميت وارت لا يمكن أن بجمل الموصى له عبرلة الوارث؛ لما فيه من إيطال وارثة من جعله الشرع وارث في فنز الموصى به، وليس للعبد ولا ية إيطال ما أبطله الشرع، فجعل الإيصاء به تمليكًا، وجعل الموصى له منسانًا على الموصى له

والإمرار الأميل سعب

نائلًا عن الميت، فلا يستصب الردع والقاصب خصمًا لده مأما إدالُم يكن للعيت وارث فالموصى له يجمل وارثًا؛ لأن الموصى أقامه مقام نفسه فيما يتركه، وهذا هو نفسير الوارث، وأمكن جعله وارثًا؛ لأن جعله وارثًا لا يؤدى إلى إيطال ما أثبته الشرع، فجمل كالوارث، وقد بينا أن يد المودع لا يدفع خصوحة الوارث، فكذا لا يدع خصومة الموصى

شم استشهاد فی الکتاب، فقال ایکا بری کهم لو شهدوا آن کیت آفر عندهم حال سوته آن هذا آخره لاسه و آسه لا بعلمون له و رئا صبوه جمعلت المان له وحسار المودع خصصا، وإن لم یشت نسبه من أبیه لما فحریکن فلمقر وارث، کذا هذا.

۱۹۹۰ - آنال محمد وحمد الله أو وديعة البخام البغائل وجل له على أخر ألف توهم دين أو كان الأنف في يدو فصل أو وديعة أو كانت الألف وصلت إلى الذي هي في يدو من قبل أيد أوصى بوء إليه أدوه أي أبو الذي في يدو طال، وكانت في يده لهذا الرجل، فغاب صاحب لمان فجاه رحل وادعى أن صاحب المال ماب، وأوصى له به دو الأثف التي قبل هذا الرجل، ولا بينة له، فصدقه الذي صله طال، مهدفا على وحمين : إما أن أقر المدعى أن لعماجب المال وارث والعان كان صاحب المال رجلا بصوائب لا، أو قال طادعى المن قصاحب المال وارث، وإعد كان صاحب المال رجلا بصوائب أسلم، ومات، ولم بول أحداً وصدقه الذي قبله المال في ذلك.

نعي الوجه الأول ، القاصر لا يقضى على الذي بي بده المال في الوجره الآرسة الدين والغصب والوديعة والإبصاء الأن الذي فيله الخال لا ينتصب خصصاً للمدعى عني كان اصاحب لذن وارت عالم، أو قال: لا أدرى أنه و وث أم لاء وثهذا لو أنكر الذي قبله المال ما ادعاه الدعى لا تسمع بنة المدعى على ما ادعى عليه، فهذا إقرار صار الا عن خصر، فيكون مردوداً كما لو صدر من أجني،

وفي الوجه الثاني: يصح إفراره حنى يأمره الشاهي مدفع المال إليه إلا أن الشخص يتلوم في ذلك، ويشأل و لا يسجل، فإذا جاء مدع، أروارت، وإلا قصص بالمال لهاذ المدعى، أما صححة إفراره فالأن الذي قبله لمال بشعسب خصصاً للحاص إدا لم يكن الصاحب الدل وارت، ألا فرى أنه لو أفام البيئة عليه في هذه الحالة نقبل بنته، فكان هذا أفراراً صدر من خصم فيصبح وأما التأثي والتلوم، فعلى حسب ما تؤدى إليه اجتهاده صيانة تفضات خوار أن يضهر الأمر بخلاف ما اقر به الذي قبله المال، وعلى القاصى صيانة فضاه عن القض ما أمكن.

ثم إذا قنضي الصاصي عليه بعد التنوم، ودفع الذال إليه، فبهلك هنده، فيرجاء صاحب المان حيّا، فإن الشاء فيرجاء صاحب المان عين المان المان على عند الرجل، فصاحب المان المقاران المان الما

وإن كان الذان وديعة عند الرجل كان له أن يضمن القابض بالإحساع؛ الما مراء وهل له أن يضمن المودع؟ فعلى قول محمد وحمه الله: كان له ذلك الاوادع بعقد الوديعة التزام الحفظ وبالإقرار فل القراله على الأحد، فعدر تاركا ما التزمه مزاء لحفك، وإنه سبب الضمان كمة لوادل سارقا عليه .

وعلى قول أبى يوسف رحمه الله: ليس له ذلك: لأنه لرصيس إما أن يصيس بالإكرار، أو بالمدم الاوجه إلى الأولى، لأن محرد إقراره لا يؤيس ملك المالك ولا يذه، ولهذا تو هلكت الوديمة بعد الإقرار قبل السعم، لا يضمن الودع بالانفاق، ولا وجه إلى النائي، الأنه كان مكرها على الدعم، وما يقول، إنه على المؤرع الأحد، علنا العم إلا أنه منعه من الأخذ بصد الدلالة، والمودع إذا ذن إنسالًا على الوديعة، ثم منعه من الأخذ بعد الدلالة الإيضمن بالإجماع

وإن كتبان المثال دينًا ، فنصب احب المان أن بقسين النضري، ولبسي له أن بصبين القائض، وإذا ضيئ الفريج كان له أن يرجع على انقابض، وآم إذ كان المان وصل إليه من قبل أنيه أوصي به أبيه إليه ، وصورة هذا وتفسيره إذا كان لرجل ألف درهم دفعها " إلى رجل ، وحمله وصياء ، ثم مات الموصى، وله ابن عائب، فم مات الوصي وله ابن ، غرصل المان إلى بين الوصى من جهة أبيه كان أوصى بهذا إلى ابنه ، وكان في يده ، فادعها

١١) وهي ۾ رف ائم ديمها ۽

إلى عنّا الله على بآمر الفاضى ، ثم جاء صناحب المال حيّا أواد محمد وحمه الله بقوله في هذا الفصل . جاء صاحب المال حيّا أي جاء ابن نلوصى حيّا ، أو لم بجئ حيّا ، ولكن جاء وارته ، فنقول : إذا جاء صاحب المال حيّات أنْ يضمن القابض ، لما مر ، وليس له أنْ يضمن الذي قبله المان الإجماع ، أما عند أنى يوسف وحمه الله فلأن عنده لو كان الذي قبله المال مودعًا لا يصمن إذا دفع المال إلى المدعى مقضاء قاضي على ما مرّا ، فههما أولى ، الذي فيله المال ، فيهما أولى ،

وأما عند محمد وحمه الله ولأنه لم يلترم حفظه فلا يضمن بالتصبيع ، ولهذا ففنا: مأن في وقد المفصوب والرديعية إذا مات الغاصب أو المودع محمهلا أنه لا يجب عليه الضمان مخلاف ما إذا كان ذلك قمله المال مودعًا من جهة صاحب المال على ما مو .

ولو لم بحق صاحب الذل حبّاء ولكنه حضر وارته، فأقام البية أنه آخوه لأب وأمه لا وارث له غيره، فلا صبّان على الذي قبله الذان في الوجوء كلها، الأن أمر القاضي بالدفع إلى للرضي له قد صح لما كان صاحب المال مينًا؟ لأن للقاضي ولاية على مال المبت لكن القابض صامن المامي.

ولو آن الذي في بلد انال أقر أن هذا أخ صاحب النال وآنه قد ملت إلا أني لا أخرى أحو وارثه أم الا كريق على القناضي للمقر له بشيء الآن الشاب بالإقرار لا يربو على المثابت بالبيئة ، ولو قامت البيئة أن هذا أحو الغائب ، ولم يشهدوا أنه وارته ، طالغاصي لا يأخذ المال من بد دي البد ما لم بشهد أنه وارفه لا نعلم له وارثا غيره نص على هذا في كتاب الدعوى ، فغى الإقرار أونى، وإن أقر أنه وارثه لا وارت له غيره ، قإن القاضي يقصى للمقر له بالمال: لأن هذا إقرار حصل من خصم، ولهذا بقبل عليه بينة المدعى إدا ألكر ما ادعاء المدعى، والنابت باقرار الخصم كالثالث معايدة .

ولو ثبت بالمعاينة أنه أخوه و وارثه ، و لا وارث قه غيره يقضى له دلتال كذا ها . ولكن بتأنى الفاضى مى ذلك زمانًا على حسب ما أدى إليه احتهاده صبائة لفصاء عن النقص عند ظهور الأمر بخلاف الشهادة ، فإن الشهود لو قالوا : هذا وارثه لا نعلم له وارت أخر ، فإنه يسقط به النلوم ، والفرق أن قول الشهود : لا تعلم له وارثًا اخر شهادة ، قرلهم : لا بعلم له وارثًا أخر ، بسقط به النلوم عن القاصى الأن قولهم : هذا شهادة » وجسر الشهادة حجة على الغيراء فحاز أن بسقط به انشواء، وإناثم يكن قوالهم: لا وارث مه من صلب الشهادة. أما مول القراء لا وارت له عبره هذا إفرار على عبر ور وحسن الإقرار ليس بمحامة على فغبراء فلا يستقط به التلوم، فهذا تلوم رمانًا، فلم يظهر به وارت أخراء وعفع المو المال إلى نلفو له بأمو العاصيء ثم جاه صححه المال حيًّا. قال محمد رحمه أنه في الكتاب؛ فهو عِنزلة الرضي با فيما وصعت له من حق التصمين، ولو لمه يحر. صاحب المال حيًّا و لكن جاء رجل و وأفاع بينة أنه انه قال في الكتاب أيضًا. إنه عنزلة الفرصي له في جسيع ما وصف لك في أنه لا ضيمان على الذي قبله المال في الفصول كفهاء وكان انصمان على القابص على ماس

وثر أنَّ الذي في يديد اللل أفر لرحل أنه الل اليت، وأنَّ للمبيت اللَّهُ أخر، وقال الامن المقرالة: ليس له الل أحر يتلوم الفاصلي رمالة؛ لأن الذي فبله المال لو عالى، هذا الله البس له الرزاخي يتلوه القاصي صبالة لقضاءه من النقض، فهيهنا أولي، فإذا تلوم زمالًا و عان حضر والرث أخر، وإلا دفع لمال كله إليه؛ لأن حقه فناظهر، فلا يجور تأخير، لأمر موهوس

مهافي من هذا، وسنما إنه أفر الذي فيه الذل لرجم الله أحو المات، ولم على إله وارله قال الشاضي لا يدفع إليه المال. وإن تلوم وحانًا، وحا قان: إذا أفرَ اللَّذي قبله لمال الرحل أنه ابن الميث ، فالقاضي بأمره بالدفع إليه بعد ما بلوم رمايًا، وإدالم يقرر العوا والرتف والفرقي وهو أتالف والثابيت بالإقوار غرافلو ضعين جامرها بالنابت بالبراف والوا شهد لشهود أن المتعلى ابي البت، ولم يشهدوا الدوارنه؛ وتأثير القاضي ومالَّا مرع القامضي المال من بداذي البند، ودفاه لد إلى المدعى؛ لأنه نبيض بكونه وارتُم، فيرته مما لا يحجب بحال، ذكفا إذا ثبت بالإقراق، ولو شهد الشهود أنه أنحو البت، وفيم يشهدوا أنه وارتعا فبالفياضي لا ينزع المال من يدوي البيلا؛ لأنه لم ينسيض بكومه وارقا؛ لأنه عن محجب بيعض الورقة، قوقع الشُّك في كونه مستحفَّاء فلانبِت الاستحفاق بالشُّك، مكفاؤةا ثبت بالإقوار

الم فيال في الكنيات. إذا تلوم القياضي (حامًا)، وفع يظهير للمبيت إبن أخير أمو. القاصي الذي قينه المال. وأن يدفع المال كانه إلى المدعى، وبأحد منه كاهيلا لفة، وها لم يعطه كفيلا فقة لا يأمر بدفع المال نظرًا للغائب لجواز أن يكون للميت ابن آخر ، قسن مشايخنا رحمهم الله من قال " هذا قولهما .

أما على قول أبي حنيفة رحم الله " فلا يأخذ كفيلا بناء عني ما ذكر في " الجامع الصفير " أن من مات ، فجاء رجل ، وادعى أنه ابنه ، وشهد له بذلك ، ولم يقولوا : لا معلم له وارثا غيره بطوم الفاضي زماناً ، فإذا تلوم ، ولم يظهر له وارث أخر يسلم إليه التركة ، ولا يأخذ منه كفيلا عند أبي حنيفة رحمه انه ، وعندهما يأخذ له كفيلا ، وقال عامة مشايخنا رحمهم الله : لا ، بل هذا على الانفاق .

والعرق لأبي حنيفة رحمه الله على قول الصامة: إنّ الحق مهنائب بالإقرار، فإنه حجة قاصرة، فضيعف هذا الحق، ميحناط بأحد الكفيل، وهي تلك المسألة الحق ثبت باللبينة، وإنها حجة متعدية، فقوى الحق، فلا يحتاج إلى أخذ الكفيل، فإن جاء وارث أحر، فلا ضيمان على الذي قبله المال في الوجوء كلها؛ لأن أمر القاضى بالدقع قد صح؛ فامر أنّ للقاصى ولاية على مال الميت، ولكن الضيمان على القابض وعلى كفيله؛ لأن الظاهر أخذ المال لنصه بغير حتى، والكفيل ضمن عبه.

ثم قال في الكتاب: وكذلك جميع ما وصفنا من إقرار الذي فيله المال بالوصية لصاحب الوصية بالميراث لصاحب الميراث، فإن الغاضي إذا دفع المال إلى القراه بعد ما قلوم زمالًا، بأخذ منه كفيلا تقة فجواز أن يظهر الأمر في الشأمي على حلاف ما أقر""، وبأخذ كفيلا نظراً للغائب.

ولو كان الذي حضر، وادعى أن له على صاحب المال ألف درهم دين، وأنه مات وصدق الذي قبله المال في ذلك لم يلتفت القاضي إلى ذلك ، ولم يجعل بيتهما خصوسة حتى يحضر وارث في الوجوء الأرمدة! لأنه لا يدعى شيئًا بما في ينه إنما بدعى ديئًا في ذمة الميت، وهو في حق ذمته أجنبي، فلا يصبح إنوازه، وهذا إدازهم المدعى أن للميت وارث، أو قال: لاأدوى له وارث أم لا، فإن أنس الذي قبله المال، والمدعى أنه ليس له وترث، فالغاضي يتلوم، ويتأنى زمائًا، لم إذا تلوم، ولم يظهر له وارث لا يدحم المال إلى المغرف، ولكنه ينصب فلسبت وصبيًا، لأنه لما تلوم ذمائًا، وقر يظهر له وارث وارث، ولا

⁽١) ومي شا الآن ما أثر المكان الملاق ما أثر .

وصيء ظهر أن هذه تركة مهمئة ليس لها وارت، ولا وصي، فيصب الفاضي وصيًّا ؟ ليستوقى ما للميت على الناس، ويوقى مالهم عليه، وإذا نصب، بأمر المدعى بإقامة البينة على الوصي

٢٠٦٩ - فسرق بين هذا وبينسة إذا ادعى المدعى أن المبت أرصى له بالمال الذي فيله ، أو أنه وارته وزعم أنه لا وارث للسبت، وصدقه في ذلك الذي فيله المال وتأني القاضي في ذلك رمانًا، ولم يظهر له وارث أحر ، حيث يدفع المال إليه، والا يكلف الدعر إقامة البيبة على ما ادعر من الوصية والمراث، وههنا قال: يكلف المدعى إقامة البينة على ما ادعى من الديور، والفرق في مسألة الرصيبة بالمال والميراث. الذي قبله المال أقر للمدهى معن ما في بدو؟ لأن الموصى له والموارث يستحفان عبن التركة، فصار الذي قبله المان مقراً للمناعل بعين ما في يده، فأمر بالدفع إليه، أما ههنا - فالذي قبله المان لم يقر بعين ما في بدء لما أنه لا حق لمغرج في عين التركة ، فلم يكن مغراً على مسه ، بل أغر على البت. فلا بنبت ما أقربه إلا بالبينة، قوفًا أقام البينة على هذا الوصى أمره القاضي بأن ينقع حمه إليه .

فإذا دفع، ثم جاء صاحب النال حيًّا، والمال مستهلك عند القرائه. كان الجواب في الوجود الأربعة الوديعة والفصب والدين والوصية كما قلنان مي المصل الأول، ونو لم يجروصاحب الثال حيثاء ولكبر حضر وارثه، وجحد الدين لم ينتقت إلى جحوده، وكان فضاه القاضي ماضيٌّ ، ولا يكلف المدعى للدير إقامة البينة على الوارث؛ لأن الصرف القاضي في تركة الميت حيالة غيبية الوارث ونصيبه وصيًّا، وأمره يدفع الدين جائزه واذاجار ذلك صارطوصي حصماء فكالت يبته الدعي فاتمة على خصمه فلا يحتاج إلى إعادة البينة على الوارث.

٢٠٦٩٢ - قبال في الجنامع : رجو له عندوجل وديعية، أو غيصب، أو دين علبه ، فأقام رجل بينة أن صدحت المال قد توفي ، وأن هذا المُدعى أخو ، لأبيه وأمه واوثه ، ولا والرف له هيره، واللذي قبله الحال جاحد للمثال، أو مقر بطال منكر ؛ ما سيراه، قايه بنعب حصمًا له ، أما إذا كان جاحنًا فلا منك ، وأما إذا كان مقرًا فلأن الوارث نائب عن الميت، وقد ذكرنا أن كوب مودعًا أو غاصبًا أو مديونًا لابدلم خصومة من هو ناتب

الميت .

وإذا قضى القاضى بالمال كله، فقيصه، ثم حاه صاحب المال حيّا، وقد هلك المان مي يد الفايض، فإن كان الذي قبله المال غاصيّا، فالمائك بالحيار إن شاء ضمن الشهود، وإن شاء ضمن الشهود، وإن شاء ضمن الشهود: فلانهم أثلثوا الملك على المفات حيث نقلوا الملك على المفات حيث نقلوا الملك على المفات حيث نقلوا الملك على ملك أخيه، والشاهد بهذا يضمن إذا تبت كذه، أو إنى المائلة من إذا تبت كذه، أو إنى نائلة منه في القيض إذا تم يوتله بقلك، ولم يصر نقبًا إيشًا بأمر الفناصى والابه على المغات في تصب الموكين عنه، وأما الأخ فيلائه الفناصى والمنه بقير حق، فإن اختار نقيمين العاصب، كان له الحيار، إن شاء، ضمن الشهود، وإن شاء، ضمن الأغ وقع على المعاصب، فيغيمن أبهما شاء، فإن ضمى صمى الشهود، وإن شاء، ضمن الأغ وقع على المعاصب، فيغيمن أبهما شاء، فإن ضمى الشهود، وجموا على الأخ الأنبيم ملكوه بأداء الصدان، وظهر أن الأع تعدى عليمه، الشهود، وجموا على الأخ الأنه ملكه بأداء الصدان، وظهر أن الأع تعدى عليمه، وإن ضمن الشهود، وإن اختار الملك تضمين الشهود، فإنهم برجعون على المعامن المنهود، فإنهم برجعون على المعامن الشهود، وإن اختار الملك تضمين الشهود، فإنهم برجعون على المعامن الشهود، فإنهم برجعون على الأخ والمائلة تضمين الأخ وإنه لا يرجع على المعامن على المعامن الشهود، وإن اختار الملك تضمين الشهود، فإنهم برجعون على المائلة فيانه وإن اختار الملك تضمين الشهود، فإنهم برجعون المائلة وإن اختار الملك تضمين الشهود، فإنها للهيهرد؛ فامر أيضاً .

وإن كان الذي قبله المال مودعًا، قالا ضمان لصاحب المال على الدافع؛ لأنه كان مجبرًا على الدفع، ولكن يحير صاحب المال، إن شاء، ضمن الشهود، وإن شاه الأخ. فإن ضمن الشهود، رجموا على الأخ، وإن ضمرً الأخ، لا يرجع على أحد لما فلنا.

وإن كان الملك دينًا، فلا ضمان نصاحب المال على الشهود ، لأمه لو يتلعوا عليه شبئًا ، ون الدين في ذمة العربج كما كان، ولا ضمان كه على الأم أيضًا ؛ لأنه تبض مال الغربج ، لا مال صاحب الدين ، ولكن صاحب المال يرجع على الغرج بدينه ، لأنه لم يؤد الدين لا إلى المالك، ولا إلى قاليه فلا برأ، فإذا أحد صاحب المال الدين من العربج ، كان العربج بالخيار ، إن شباء فعمل الشاعلين ؛ لأنهما أنفضا ملكه في المقبوض مشهادتهما الباطلة ، وإن شاء ضمل الأخ ؛ لأنه فيض ماله لنفسه بقير حق، فإن ضمر الشهود » رجعوا على الآخ، وإن ضمر الآخ لا يرجع على الشهود، وإنها صح تصرف الآخ في هذه الرجود؛ لأن الشهادة بطلت لمن لا تهمة قيه بمعلاف رحوع الشهود؛ لأن هناك بطلان الشهادة لمنى فيه تهمة وهو الرجوع.

ولو لم بأت صاحب المال حبّاء بل عنق موته كما قد شهد الشهود، فأقه وحل بيئته أنه ابن البت تنفى القاضى بدلك؛ لأن كون الأولى أخ لا ينانى الله، وإذا قنضى بذلك، قبلا قسمان على الدلك، في الوجو، كنها، لأن للقاضى ولابة على مال المبت قصح الأمر بالدفع، فيلا يصمن الدافع شبئًا، ولكن للابن الخيار إلى شاه، ضمى المشهرد؛ لأنهم تقلوا ملك الاس إلى الأخ، وقد ظهر كذبهم فيما شهدوا لما ظهر للمبت ابن، وإن شمن الأح؛ لأمه تبغي ماله لنقسه بعير حتى، فإن ضمن الأخ لم يرجع على الشهرد، وإن ضمن الأخ لم يرجع على الشهرد، وإن ضمن الشهرد رجعوا على الأح؛ لما قلك .

٣٠١٩٣ - عقد فرق بين هذا وبيسا إذا جاء الشهود بموته سباً، فإن هناك لا يكون له ولاية تضمين الأخ والشاهدين، وههنا قال له: ولاية تضمين الأخ والشاهدين، أما الفرق هي سق الشهود: فإن الشهود بموته إن جاء حباء فالشهود ما أوالوا ملكه عن اللهن، فإن دب هي دمة الفرير على حاله، وما أحالوا بنه دبي الدين، فأما ههنا: فإنهم أوالوا ملك الابن عن اللين، وأحالوا بينه وبين الدين، فإذ الابن عمار عنوها عماله المغرير بسبب شهادتهم، وأما العرف عي حق الأح. فإن هناك لما بقي الدين عي ذمة العربي، كان الأخ قاعضاً مال الغرير لا مال هذا الماك، وهما المالم ين الدين عي ذمة العربي، كان الأخ قاعضاً مال الإبن بغيو الحق، الماك، وهما المال الإبن بغيو الحق،

ولو لم يشم الثاني بينة أنه ابن الجيت، لكن أقام بينته أنه أحو المبت لابيه وآمه ووارث قضى القاصى لبيئته لعدم الدفاق، ويقضى له يسصف ما قبض الأول من البرات، ولا ضمان على الذي قبله المال في القصول كلها ؛ لأنه لا صمان عليه ، إذا كان النائي ابناً مع أن الآخ القابص لا يسقى وارتامع الابن قلان، لا يجب الضمان هها ، والأع القابض يسقى وارتام الأخ النائي كان أولى ، ولا ضمان على الشهود ههنا ؛ لأمه لو يرحموا

⁽۱) هکدا در الأصل، وقال بر موت الاتی مرای ۱ الاتی

على شهادتهم ، ولي يوجد ما يبطل شهادتهم، ولا ما يحمل شهادمه معمولاه لأن أموت الأخرة للذين وكويه و رئالايني كون الأول وبرئًا، منتبت شهاديم حجمة فلم يغسبنوا محلاف المسألة الأولىء لأن البنوة إذا ثبت معل كون الأح وارثاء فصادت البهادتين تعدأن أما هها فاخلافه

هين فيهارا قبديت التعدي بشهادة الفريق الأولء لأنهم فالواا لانعلم له وارقا اخرر

قلنا: ليس هذا من صلب الشهادة، وكيف يكون هذا من صلب الشهادة، وإنه شهادة على النفي إلا أن القاصي كان يسوم زمانًا حتى نظر أنه هل يطهر له وارث أخراء ويهربها القول اسقطوا عنه مؤلة التلوم، أن أن يكول هذا من صلب الشهادة قال، وكا لم يكو هذا من صبب الشهادة، هذا أفي حق السهادة كالعدم

الفصل السابع والعشرون في تصرف الآب ووكيل الأب والجد والقاضى وأمينه في مال الصبي

1934 - الآب إذ باح مال نفسه من ابه الصعور ، أو استوى مال انفسه حاز استحد . أو استوى مال انفسه حاز استحد . أو وانفياس أن لا يجوزه الآن الواحد لا يصلح عاقداً من الحاتين في عقود المعاوضات: ما فيه من وجوخ الحدوق النضافة والآحكام التنافية إلى الواحد على ما عرف وطريق الجواز على جواز الاستحدان أن يجعل الآب وسولاً عن الصغير في التصوف و وطريق الجواز على جواز الاستحدان أن يجعل الآب ومع نفسه سبب كمال الشهقة وعيارة الوسول عبارة المرسل ، فصار العقد فاتما مبارني معنى كأن الابياع من هذا المنلام وهو بانع . ثم تحمل المهدة عنه محكم الأبوة للعجزة عباء قالا تودى إلى التضاد في الأحكام؛ لآنه إنحابودي إليه أن لو كان خفوق العهدة الأب يحكم العقد ، والوكيل التضاد في الأحكام؛ لأنه إنحابودي إليه أن لو كان خفوق العهدة الأب يحكم العقد في مق الوكيل سبب محمل العهدة سوى العقدة وكان خفوق العهدة في حق الوكيل سبب محمل العهدة سوى العقد وكان خفوق العهدة في حقه يحكم العقد في مق الوكيل ومنسلما مقائباً ومقائباً والتسلم والتسلم والمقالية ليصيم الواحد مسلما ومناها معائباً ومعالم والتسلم والتسلم والماله في يد الأب و ماله في يد الأب عاليم والشماء طالمون من المونق التفاد في المحدد محلا مسلماً ، فلا يتحقق التفاد في الاحكام وهو اللم من الجوز.

قم الخنقف التسبيخ في انه هل يشترط التسم هذا العقد الإيجاب و لقسول، والصحيح أنه لا يشترط حتى إن الآب إذا قال: بعث هذا من ولذي بكانه وقال!". اشتريت هذا تكتاب هانه يتم العقد، والا يحتاج إلى أن يقول: بعث واشتريت، واليه أنسار في الكتاب، عانه قال: إذ ياع من والعام أشهد على ذلك جناز، ولم يشترط القسول، وهكذا ذكر افدطفي في واقعاله ، وهذا لان البيع قد يتعقد بدون النافظ

الما مكداني طاوه، وكان في لأصل وف أرفال.

بالتحاطى، ولا يتعقد بدود العافد. تبرقيما لا بتعقد العقد بدونه، وحر العافد لما تكتمى بالواحد من الجدائيس، فصيصا يتعقد العق، مدينه وهو النفظ لأن يكتنى بالواحد من اجائيين أولى، والعنى فيه أنه لا عبرة للقبول عند وحود الرصى كما في فصل التعاطى والرصى بتم يقوله: معت هذا العيز من ولدى بكذا، ولا بعلير انشول.

شم إن منجمداً رحب الله ما ذكر الإنسهاد في الكتاب على وحه الشرط خوار هذا البيع وغامه، وإي دكره على وجه الاستيناق حَق الصغير حتى قبر معاملته للصغير، والا يجعل تركة بعد موته.

تم يحدود هذا البيع من الأن وال القيامة ، أو و يا يتمان الناس مي مسلم ، وروى الحيان عن ألى حديثة وحده الده أنه لا يحور هذا الدها إلا عنل الفيسة ، فلم يتحمل في هذا الدهند الغيل الميسود مع الأجاب، والفوق بأن الدين الهيسير على هذه الوواية ، وم في بنه وبين تصوده مع الأجاب، والفوق بأن الدين الهيسير على يتصرفه مع الأجاب، والفوق بأن المين الميسة متمنة والأن الإنسان قد يؤثر الأجنى على ولده ، وفي تصرفه مع نفسه النهمة متمكنة والأن الإنسان قد يؤثر لأن الدين البيس والقاحلي والكواب والكواب المين لان الدين البيس الدين يتحمل في تصرفه مع الأجانب؛ لأن التحرر عنه غير مكن الأنه بدخل تحت الموابد المين بحكم شفقه يتظر للصغير في تصرفه مع غسه ما لا يمكن وتدا م يتصرفه مع غسه ما لا يمكن وتدا م يتصرفه مع غسه ما لا يمكن وتدان مي تصرفه مع غسه ما لا يمكن

ولو وكل الآب رجالا بسع عبداله من أبيه أو بشراء عند أبيه له والاس صغير الا سعر عن نفسه ، فعمل الوقيل دنك الا يحوز و الآن جواز في تصرف الأسمير إلى تميز مانه . وطريقه حمل الأب رسوالا عن الصعير في انتصرف لا تشماء التهدة و لا حاجة هها ، الانها تتفعم بتصرف الأب نسبه ، وهذا الا يمكن حمله الوكيل رسوالا عن الصعير في التصرف التمكنه انتها في تصرفه الابعدام الشفقة ، وتوضيحه أن الأب من عن الصغير مي التوكيل ، فعمار توكيل الاب على الصغير في التوقيل بعد النبوغ وكيلا ، ووكيل الأب أيضا دلك الوكيل ، فعاع بعد البار غالم دلك الابحوز ، كذا عهنا .

فإن كان الأب حاصرًا، وقبل من الوكيل جاز، وتكون المهدة من حاتب الابن على الأب، ومن جناب الأب على الوكييل، وقبيل: على العكس؛ لأن جنعل الأب متصرفًا عن تفسه أولى؛ لأن الأصل في الإنساد أن يكون متصرفًا لنفسه، والأول أصحع لأنا تصرف الأب لنعسه مباحء وتصرفه للصغير فرضء وإيقاع فعل الإنسان عما هو فرض عليه أولى من إيفاعه عما هو مباح له . واعتبره بما إذا المنتوى يقرة وزنها عشرة وثبريًا فيمته عشرة بعشرين، ونقد العشرة بجعار النقودة عن الغرة؛ لأن قبض بدلًا النفرة في البجلس مستحق، وقيض بدل الترب ليس مستحق، بل هو مياح، بإذا وجد القيمين، كان إيقامه من المستحق أوكي.

٢٠٦٩٥ - ذكر هشام في أنوادره عن محمد رحمه الله: إذا اشترى الأب عبد الته الصغير لنفسه شراء فاسفاء فمات العبد قال أن يستعمله الأبء أو يقيضه أو يأمره بعمل، مات من مال الصغير، لأن البيع الفاحد لا يفيد الملك بنفسه، بل بنوقف على الغيض، وبالتخلية لا يجعل قابضًا في البيع العاسد، بل يشرط الغيض الحسي الذي بصير به عاصاً مال الغير حتى بصير مضمونًا بالقيمة، فيملكه مها، وقد ذكرنا في كتاب البيوع؛ أله التحلية في البيم الفاسد فيض على رواية الجامع أ.

والواماع عمده من أننه الصغير بهمًا فاسدًا، ثم أعنقه جاز عنقه؛ لأنه لا يسترج عن ملكه بحجر دالبيع الفاسف ففدأ عتق مفك نفسه

٢٠٦٩٦ - وفي المنتفى : المبتري من الله عبيدًا، والعبيد في يد الأب، صمات العبده فهو من مال الابن حتى يأمره الوالد بعمل، أو يقبضه بمنزلة عبد انستراه وهو وديمة عبده، وهذا لأن العبيد في يدةلأب أسانة، وقبض الأمنانة لا ينوب عن قبض الشراء

٣٠ ١٩٧ - وإذا كان ترجل إينان، فباع مال أحدهما من الأخر وهما صعيران. بأن قال: بحث عبد ابني ملان من ابني ملان جاز؟ لأنه لو باع مال أحدهما من نفسه يجوز، فإذا باع من الأحر، كذلك بجوز، هكذا ذكر الممألة في الرباعات، ولم بدكر تمة أنهما إذا بلغاء فاتمهدة على من تكون؟ وقد اختلفوا فيه، والصحيح أن العهدة تكون عليهما، لأن لحوق العهدة الأب بطريق التحمل عتهما لعجرهما على التحمل بأنفسهما ، وبالبلوع

ارتفع العجزاء فكاثت العهدة عليهما فهذاء

ولو وكل الأب وجلاحتى باع مال أحد الصغيرين من الآخر لا يحوز و لمادكرنا ، قال في الكتاب: ألا نوى أنهما لو كانا كبيرين ، فوكلا رجلاحتى باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز ، وهذ جواب عن سؤال مقدم ولم يذكره ، وهو أن الوكيل قائم مقام الموكل ، والأب نو باع مال أحدهما من الآخر يجوز ، فإذا وكل بذلك وجلا يجب أن يجوز ، فأشار إلى الجواب بما ذكر من المسألة ، ثم الفارق بين تصوف الوكيل وتعمرف الأب ما ذكر نا.

ولو وكل الأب وكيلا بالبيع ووكيلا بالشراء، فياع الوكيلاد يجوز؛ لأن العقد نام بالانتين، وزالك الاستحالة.

1943 - وفي الفتاوى: الأب إذا ياع مال الصغير من أجني بمثل القيمة، فهو على ثلاثة أوجه: فإن كان الأب محموداً عند الناس أو كان مستور الجال، يجور البيع حتى لو كبر الابن، فم يكن له أن ينقض البيع؛ لأن للاب شفقة كاملة، ولم يعارض هذا المبي معي آخر، وكان هذا البيع نظراً فبجوز، وإن كان الأب ناسداً، فإن باع العقار، لا يحوز، حتى لو كبر الابن له أن ينقض البيع عند بعض المشايخ، وبه أحد الصدر الشهيد وحمه الله، إلا إذا كان خيراً للصعير، بأن باع بضعف قيمته؛ لأنه عارض شعفة الاب معنى أخر، فلم يكن هذا البيع نظراً.

وإن باع ما سوى العقار من المتقولات، فقمه رواينان: في رواية: يجوز، ويؤخذ النمن ويوضع صلى يدى عدل، وفي رواية: لا يجوز إلا إذا كان عبرًا للصعير على نحو ما قلنا، وبه أخذ الصدر الشهيد رحمه اله.

1939 - وفي "نوادر هشام" عن أبي يوسف وحمه الله عن أبي حنيفة وحمه الله عن أبي حنيفة وحمه الله: الآب إذا باع لايه الصغير ما ثمنه عشرة دراهم يدرهم يعني باع من أجبى يجوز، فإن اشترى قدما ثمنه درهم معشوة دراهم قم يجزء وفي الأصل سوى بين البيع والشراء في علم الصورة و شهاهها، وقم يجوزهما؛ لأن تصرف الأب مقيد بشرط النظر، وقل قات انتظر، وعلى هذه الرواية قرق بين البيع والشراء، قلم يجور الشراء لكن التهمة الأن للآب أن يضيف الشراء إلى نفسه ، فيتهم من حيث إنه اشترى لنفسه ، علما وجد عباً

فيه أظها السراء للامل، ومثل هذه النيسة منتفية في السع، والداعي إلى الصادموجود منتاد.

وفكر نسمين الأثمة الحلولين راصعه لله في ألاب القاصي أبي الواب الوصابات أن الصحير إلاه وراث مالا وله أب مسفر مستحق الحاجر على فول من يرى ذلك لات ت الولالة للاف.

۱۹۷۹ م وفي المنتبقي إبراهيم عن منجمه الرحمه الله الدياع الأما الدي الصحير دارد، فإداهم لصغير أحرهم أنوء فهم حائر، والفاصي إذا ماع على صعدر دارد، فإداهن لصعير الحراه، في ولايته لا يحور، عكال روي من محمد وحده الله عي المنتقى

79879 - وعلى محمد وحدة فقاؤها أن بد المشرى الأب لصعيره فيساء ونقيد تسجمن ماله بنوى أن يرجع به مويد بشهاد على ذلك لم يقص القاصي له في الرجوع و يرضعه فيما يبنه وريل ربه أدبر جع

٣٠٧٠٣ - وفي الوادر بشراعين أبي يوسف رحمه الله : رحل اشترى دارا لايله الصحر و فعلي الأساف بنقد النس، وإن مات قبل الايلة (اندن و وهو في مال الأت حاصة، ولا يرجع به في مال الابن، قال: ولو كان ما يشتري، يرجع به طيه، يرجع بشين الكسوة والطعام عليه، وكذلك كن دين لزم الصبي في حاجمه، فضمته الأب، فإنه لج يرجع به على الابن استحمالًا، وهو متطوع فيه.

210.4 - رقو السنري لاسه داراً وأشهد عند عقد البيع أنه يرجع عليه باشمى، كان له أن يرجع عليه به وكذلك كل شيء بشتري ها لا يحبر الأب عليه، وكذلك كل دين كان على الاين، فصمته الأب عنه، وذكر في الملتقى: عن أبي يوسف رحمه الله عنه بالله في الملتقى: عن أبي يوسف رحمه الله تقميلا فيما المنتوا، الأب الأبه، قال. إن كان ما اشتراه ضبقًا، بجبر الأب عليه، يأل كان طعامًا أو كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الأب عليه، وإن شهد علي الرجوع، وإن كان المشترى شبئًا، لا يجبر الأب عليه، بأن كان المشترى شبئًا، لا يجبر الأب عليه، بأن كان المشترى طعامًا أو كسوة وللصغير مال، أو كان المشترى دارًا أو ضباهًا، إن كان الأب أشهد وقت الشراء أنه يرجع، يرجع، وإن لم بشهد لا يرجع، يرجع، وإن لم

وعن أبي حبعة رحمه الله: فيما إذا الشرى داراً أو ضيعة أو علوكا لابت الصغير إن كان للأب منك، فالرجوع بالثمن على التفصيل، إن أشهد وقت الشراء أنه يرجع، يرجع والاخلاء وإن لم يكن للاب مال، لا يرجع، أشهد على الرجوع أو لم يشهد، ثم نو. بعص الواضع بشترط الإشهاد وقت الشواء، وفي بعضها وقت نقد المنمن، ويفول: إن أشهد وقت بقد لتمن أنه إنها ينقد التمن ليرجع عليه.

وروى الحسن بن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وحسهما أنه: فبسن المترى لابته الصغير ثوبًا، ودفعه إليه في صحته، ثم آدى التمن عي مرضه ، لا يرجع على الابن يشيء؛ لأن الذي يرجع به "الاب على الابن التوب، وقد أمضاه في حال الصحة.

١٩٧٥ - وروى بشرعن أبى يوسف رحمه الله: رجل تزويج امرأة على أمة لابنه الصغير، فهم جائر، وإذا سلم الأمة، يصير متلفاً للأمة معنى، أو مستقوضاً فرضاً فالصغير، فهم جائر، وإذا سلم الأمة مى قول أبى حنيفة رحمه الله، ونى قول أبى يوسف رحمه الله؛ لا يصح إصهار الأمة، ويكون فيمشها على الأب للروجة، وإذا زوج أمة ابنه الصغير، فقد ذكرنا دلك في كتاب النكاح إذا روج بأمة ابنه الصغير يجور.

⁽۱) وفي مرف خرع .

١٩٠٧- وإدارهن الآب مناع ابته الصغير سين نفسه القياس اله لا يجور. وفي الاستحسان على نول أي حنيفة ومحمد وفي الاستحسان على نول أي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وعلى قول أي يوسف وحمه الله: لا يجوز أحملا، وهذا المسألة بناء على الالاب إدابع مال لصغير عدير نفسه من وصاحبين بمثل ما عليه من الدين، على قول أي حيفة ومحمد وحمهما أنه : يجور، ويصير الشمن قصاصاً مدينه، ويصير هو صامناً أي حيفة ومحمد وحمهما أنه : يجور، ويصير الشمن قصاصاً مدينه، ويصير هو صامناً

وأحمعوا على أن لأبإذا أراد أن يوفي دينه من مال الصغير ، ليس له ذلك هكان ذكر شمس الأكمة السرخسي رصعه الله في شرح كتاب ترهي ، وذكر الشاخي الإسم صدر الإسلام في شرحه : أن الأب يبلك نضاء دين نفسه مي مال الصبي ، وأشار إلى المعيى مغال: فصاء الأب دين نفسه من مال الصغير بمتزله بيح مال الصبي من نفسه ، والأب يبلك ذلك عش القيمة ، ويحتمل أن يكون في المسألة روايت ن .

وإذا صح رهن الأب مناع الصخير بدين نفسه هندهما، فهلك الرهن في يد الرئين، هنك به فيه، ويصن الآب للصغير قيمة الرهن إذا كالت القيمة مثل الدين أو أقل، أما إذا كانت القيمة أكثر من الدين؛ يضمن مقدار الدين، ولا يصمن الزيادة والأنه قيما راد مودم مال الصعير، وقد هذه الولاية.

۱۰۷۰۷ - فكر شمس الأندة السراحس رحمه الله في شرح كتاب الرهن: أذ اللاب أن يستقرض حال ولده نفسه ، وفكر شيخ الإسلام رحمه اقه في شرحه أم ليس له ذلك ، وفكر شمس الأنمة الخفرائي رحمه افه : روى الحسن عن أبي حنيفة وحمه افه ا أنه ئيس للاب أن مسفرض مال الصغير تنفسه ، فال وحمه افت وهذا فصل تكمم الناس فيه ، قال : وأشار محمد رحمه الله في كتاب الرهن إلى أنه يملك فالك ، قال : وعليه عامة المشايخ وجمهم إنه .

وهل له أن يقرض مال الصعير من الأجنى؟ ذكر شمس الأثمة السرخسي رحمه الله: أن في الروايات الظاهرة نس له دلك، وفي رواية كتاب الرهن له دلك، والأب إدا أقرص مال نفسه بولاره، وأخذ رهناً من مال ولده، حاز له ذلك، هكذا ذكر شمس الأتمة اخلواني وشيح الإسلام خواهر زاده رحمهما الله 4 * ٧٠ ق وفي أنوادر ان ساماعة أعن محمد رحمه الله: لا يحوز أمر والد العنوه عليه حتى يضى سنة من يوم صدر سعنوها، قال: و لا أمفظ فهه هن أبي سنيفة وأبي يوسعه وحمهما الله شيئًاء قال ان سماعة: كان محمد وحمه الله وقت في ذلك شهرًا، تم يعدو حوصه من الرقة، وقند بسنة، وكل حراب عرفته في المعتوم، فهو الجواب في المحنود، الأنبها بسنوبان في الأحكام.

٩٠٧٠٩ وإذا أوسل الآب غلامه في حاجته. ثم باضه من أمن صمير له، جاز، ولا بصير الأب عابضاً عن ضمير له، جاز، ولا بصير الأب عابضاً على بنه بحجره البيع حتى ثر هلت الغلام قبل أن يرجع إلى الوالد هلك من مال الواقد مخلاف ما إدا وهبه منه حيث يصير قابصاً له عن الإبي بنفس الهبة، والفرق أن قبض الأب في العبد قبض أمانه، لأن قبض الإنسان مال تصمه فبض أمانه.

مرع على مسألة البيع، فقال: إن لم يت العبد ورجع إلى الوائد وتمكن الوائد من قضه بصير الوائد قابضًا له عن ولده إن لم يبلغ الولد؛ لأنه مادام صغيرًا، فقيض الوائد قض له، وإن لم يرجع العبد حتى بلغ الولد، ثم رجع العبد إلى الوائد، لا يصير الوائد غامصًا للولد حتى لو حلك قبل أن يقيضه الولد، هلك من مان الوائد، فانتفض البيع، فالأصل أن الأب إذا اشترى لابنه الصحير شيفً، فسادام الابن صغيرًا، ومحق القبض للأب، وإذا بلغ الابي، فإن كان الأب قد اشترى من الأجنى، فحق القبض فلاب، وإن كان فداشتراه من نصحه فحق القبص فلان، ولا يجوز قبص الأب عليه.

۱۹۷۹ - وفي حبل الأصل : ذكر طويق مراءة الأب عن النمن الذي وجف عليه الإنه الصغيرة فقال : يحرج الأب مقدار النمي من مال نفسه و ذلك مائة دينار مشلاء ثم يقول الأب. إني اضغوبت من مساخ إلى كذا نافة دينار ، وهذه مائة دينار أخرجه من مالي ثمناً بهذا الذي انظريت ، وقد قيضتها لابني يكون له في يدى ، ويشهد على ذلك .

وعن محمد رحمه الله في التواهر : أنه قبل: لا يبرأ عن التمن ما لم يشتر لايته مذلك النمن من ماله نفسه شيئًا ، وعني هذا إذا انفل من مال إنه الصغير في حاجة نفسه حتى وجب عليه المضمان ، أو غصب شيئًا من ابنه الصغير حتى وجب عبيه الضمان ،

تم أزاد أن برأ عنه، فهو على ما فقا

وفي "الهاروني": التمن الذي لزم الأب بشراء مال ولده، لا بسر" الأب مه حتى بنصب القاضي وكايلا عن الصغير شيضه، ثم معد قبصه يأمره القاصي برهه على الأب: حتى يكوان في يده على ابته رهيعة

1991 - وإذا باع الأب داره من به الدى فى عبائه والأب سائل فيها لا يصهر الإبل قائضاً ما لم بعوضه الأب حق لو استدمت الدار والأب فيها ، بكون الهلاك على الأب ، وكذلك لو كان فيه مناع الأب أو عبائه ، وهو عبر سائل فيها ، فإن فوعها الأب صار الابن قابصاً ، فإن عاد الأب معدما تقول عنها وسكن ، أو جعل فيها مناعاً لمه أو أسكنها عنائه ، وكان عندًا عبار عبرلة الناصير .

٢٠٧١٣ - وفي النهازوني لا لبرياع الأب من ابنه الصنعيب حبية له، وهي على الاب أو طبلسانًا هو لابسه أو خاتمًا في إصبحه لا يصبر الاس قابضًا حتى بدع الأب ذلك، وكذلك في الداية والأب واكباء وكذلك إذا كان عليها حمل حتى ينزعها عبها .

٣٠٧١٣ - ولو قال الأس. الشهدوا في قد الشريف جارية التي هذه بالقداد هم وابنه صغير في عباله ، حار الشراء ، ويصير الأب قابصًا لها بنفس الشراء إن قالت عي ينده و نشر دين عنيه لا يبرأ إلا بالطريق الذي قلنا.

٣٠٧١٦ - وإذا استأجر الأب للصنفير احبراً بأكثر من أحر مثل عمل الأجر، محمث لا تتغالن الناس فنه إلا أن الأب ثم يعلم مذلك ذكر تسنخ الإسلام في أشرح السير أن الإحترة بنقد على الصغير إلا أن على الصغير أجر مثل عماه، والأب إذا اجر نفسة للصغير، أو استأجر المبغير للفسه، فقد كينا هذه المسائل في كتاب الإحراف متصلا بقصل الاستنجار للخدمة.

7 ۱۹۱۵ - وإذا هلك الرحل، وقرك أنّا. وأوصى بشي، كسان للأب أد ينفسة وصنياء، ولو مات وعلمه ديون كثيرة وله ورثة صعار، ومرك مناعاً وعفاراً لم يكن للأب أذ يبع شيئاً من التركة، هكذا ذكر الخصاف رحمه أنه في أدب القاضى ، والفرق أن تغيية الوصيية خل الميت، والأب نائب عنه و ثبيع لحق العرصاء، وهو ما ليس منائب عميم، فرق بن الجد ووصى الأب، فود وصى الأب يملك بم لشركة لقضاء الدين والتعبة اللوانساياء والحدالا يستابيع التراكه لقصاء الدينء لتمند الوصابان

مسبقي أن يحفظ هذا من صدحياً الكتاب، فإن مصداً، وحمد الله لله بذكر هذا للفصل في السبوط على هذا البيان، فريد أقام الجد مقام الآب، فقال: إذا برك رصيا وآيا، فالوصي أولى، فإن ما منا الآب وأرضى، فوصيه أولى، فالوصي أولى، فإن ما منا الآب وأرضى، فوصيه أولى، في وسي القاضي، والخداف وحمد الله بيل الذام من الإداع الناطعي والمله إلى المشرى، شدوجة الشيرى بالشيرى عبساء فليس له أن بخاصم الفاضي في الرد بالعباء الأن القاضي بمتزلة الرصول عن العديرة الآن به وحرج على وجه الفضاء بالمعرف في المرافق المناطق في منا خرج بعد من أن بكون قصاد، وإن من صابا بالمعلم في الإدامة المهادة الإيساح فيها ساها أن الإيساح في المنافق المنافق المنافق عن العالمي من أن يكون المسبح لا سيل للمنتزى في اخصومة في الردم على العراف عن العالمي ، وحكم المات حكم المنوب عن العالمي ، وحكم المات حكم المنوب

۱۹۷۷ - إذا باع القاصي على مستبر داره، فرده في الصحير الحرام في « لابته لا يحوز - ١٩٠٤ الرام في « لابته لا يحوز - ١٩٥٨ وري عن محمد و حجه الله في القينية الكالمين الله لا يجرز و والتبري في نفسه » أو باع مثل نفسه من البنيم ، ذكر في المدير الكبير الكبير الله لا يجرز و والتبري في المعنى وقال المحمد يكون على و حد حكر ، وحكم النباصي المعنى و المناف القصاد من حياة فير و و وما تدرك الفسه باطل و يوضح ما فلننا . إن الفاضي إلما استفاد القصاد من حياة فير و و وما تدرك الاحد مير و .

وذكر في أ توادر الن ومستم عن أول مسمئل البكام عن متحمد وحمدالله . الد القياضي إداروج الصنفيرة البشيسة من إنه الايجوز ، و كالات أو روحتها عن لا تفسن شهادته لا تجوز ؛ وأن تكام القياضي يكون على وجه الحكم، ولا يجوز حكمه لايته ، وفق لا يجي شهادته له

قال الساطقي رحيم القرفي أحناسه أفي مسائل البيوع، إلى ما ذكر محمد واسمه القرفي أنسير : أنا يبع العافس مال المسخير من نسبه لا يحوز ، فذلك فول محمد

الله فكدا في طاوم، وكان في الأصل وهـ. الحصاف

رحمه الله ، صأما على قبول أبي حنيفة وحمه الله : فيندني أن يجوز ، في واقعات الناطفي : إذا المسترى مال البتيم تنفسه من وصى البتيم يجوز ، وإن كان الفاضي حمله وصلاً ؛ لأن الوصى نائب عن المبت لا عن الفاضي .

٣٠٧١٧ - إذا باع أمير القاضي مال الصغير بأمر القاضي، وقبض المشتري البيع، ولم يسلم النمن حتى أمر القاضي الأمين أنا يضمن الثمن عن للشتريء فصميء صح ضمانه ، حتى كان للإمام أن يأخذه بذلك ، فرق بين هذا ومين المأمور بالمبع من جهة المثلك إذا كفل بالتمن عن المشتري حيت لا يصح، والفرق بينهما أن المأمور بالبيع من جهة المالك حقرق البيع"؛ ترجع إليه بحكم البيع كأنه باع القسم، ألا ترى أنه لو مات اللوكل كان له أن يقبض الذمن، وكذلك لو تهاه الموكل عن قبص الثمن حال حياته، لا يعمل نهيم، وكذلك تلزمه العهدة، فإن البيع متى استحق من المشترى، وكان المسترى هفع التمين لفوكيل، وهلك عنده كان للمشترى أناير جم على الوكيل بالشمن كأنه باع ملك تقسم، وكذلك لو وجد الشتري لائبيم عيبًا ورده، وكان الوكبل فبض النمن، وهلك عنده كان للمشتري أن يرجع على الوكيل بالشمن، وإذا كان حقوق العقد ترجع إلى الوكيل، والعهدة تلزم الوكيل لا تصمح كمالته بالنَّمن من المُشترى؛ لأنه باعتباره أنَّ الحقوق له والطالبة بالشمر له لو صحت الكفالة، فيكون ضامنا الثمن لنفسه عن نفسه، وماعتبار أن العهدة تلحقه لو صبحت الكفالة ، صبار البائع ضامتًا النموع أما للموكل أو للمشترى: فإنه يضمن للموكل قبل فلهور الإستحفاق والرد بالعبب، ويعد ظهور الاستحقاق والرد بالعبب للمشترى، ولا يجوز أن يصمن الرحل الواحد مالا لاحد الرجلين؛ لأن المضمون له يكون مجهولاً .

قاما التأمور بيبع مال الصغير من جهة الفاضى لا يرجع إليه حفوق العقد بحكم المصد بدليل أن الإمام لو نهاد عن قبض النمن صبح نهيد، ولا تلزمه العهدة عنى استحق المبيع من يد المشترى، أو رده المشترى بالعيب، وإذا كان لا يرجع إليه حقوق العقد، ولا يلزمه العهدة كان سفيرا صحيراً عن الإمام عنزلة الرسول، والرسول في باب البيع إذا ياح، وضمن الثمن عن المشترى المرسل، صبح الضمان، حتى كان للمرسل أن يطالبه يذلك، وإذ كان الرسول بالبيع وكبيلا بقبض الثمن؛ لأنه ليس بقبض التسن يحكم را وي م مقوق العد

الخالكية كأنه باعد انفسد، وإنها بقيض بحكم النيابة عن الرسل حتى بو فهاه الموسل عن الفيض صح نهيد، ولا تلزمه الله هذا من المحكم النيابة عن الرسل عن بالشغيري، أو رد عليه بالعيب، همى صحت الكفالة، لا يصبر صامئاً لنفسه عن نفسه باعتبار ماله من حل المطالبة، ولا يصبر ضامئاً لنفسه عن نفسه باعتبار ماله من حل المطالبة، ولا يصبر ضامئاً التمن كملا لرحلين للبائع والمستحق باعتبار المهاه من والمهاة لا تلزيه عند الاستحقاق والرد بالعيب، وكان كالأب إذا روج المه الصغير المرأة، وضمن ظهر عن الصغير المرأة صح الفسالة؛ لا ترجع الخفوق إليه، فكان عنزلة الرسول مصح الفسالة، والمقالمي إدامة حال النبيه وضمن النمن عن المشترى للبنيه صحة ضمالة، وكان عن المشترى المقدم وحسنة العهلة، ولهذا أو عن المقالمي البائع قبل فيض النمن من المسترى، واستفضى أخر كان حق قبض النمن من المسترى، واستفضى أخر كان حق قبض النمن من المسترى،

والأحادث باع من الصغيرة وضمن الثمن عن الفشرى للصحيرة لا مصحة ضياته ومنار الفرق على المهند

١٩٠٧٩ وإذا أراد القاضى نصب الوصى، ففي أي موضع ينصب قد دكونا هذا القصل بتصمه في أدب الغاضى أن وضع بنصب أنوصى القصل بتصمه في أدب الغاضي أن وذكرنا نمة أن القاضي إذا أراد نصب الوصى لصنفير معل يشتوط حضوة الصنفير أو لا يشترط؟ وإذا نصب القاضى وصباً للصنفير وخص له نوعًا من الأنواع بقتصر وصابته على ذلك النوع. والوصابة من قبل القاضى فإبلة للنخصيص بخلاف الوصابة من جهه الأب.

۲۰۷۹ - وقى القتاوى : رجن مات من غير ومنى، فقال القاضى لرجل. جعائك وكبلا من تركة فلان، فهو وكبله فى حفظ الأموال خاصة حتى يقول له: ببيع ويستوى، ونو قال له . حملتك وصب، فهو وصل نام، قال الفقيه وحمه الله: وبه مأخذ، ألا توى أن من قال لا خو : أنت وكبل في مالى ، اهم وكبله بخفظ خاصه دون غيره، ونو قال: أنت وصى في مائل، فهو وصية نامة بعد الموت، فكذا أمر الفاضى في ذلك.

• ٢٠٧٦ - وفي أفوادر بشر أعن أبي يوسف وحمه لله . إذا استرى الفاضي من

ماع . البيم لنسبه عيك ، فها صرالة الدهني، وبقا رفع إلى قاص الحرائظ فيه، فال كال حير الليتيم أجاره وإلا لم يجرمه وأكره للقاصي شراء،

٢٠٧٢ - القاصى إفداد أخر البيبير أحير (بالله من أخر مثل عمل الأخير محيت الايتدين الدائل فيه الله على الأخير محيت الايتدين الدائل المناه في مال الفاضى العدمات الحور مقد الإجازة على الفاضى ، ومجب خسيع الاجر في مال الفاضي

الفصل الثامن والعشرون في ثبوت الخلك للوارث في التركة وفي تصرف الوارث في التركة وتناوله شيئًا من التركة قبل المقسمة وانتحاذ الطعام للمأتم وللذين على المريض ^{[11} اجتسموا

٢٠٧٢ - اللهن إذا كان مستفرقاً لقتركة بينم جريات الإرث في التركة استحسالًا . وهو قوق علما عنا الثلاثة وحسهم الته لقوله تعالى: ﴿ فِهِن يُعدُو وَصِيَّة بُوسِي بِهَا أَو دَينٍ ﴾ الله جعل أوان الأرث بعد الوصية والذين ، وإن كان الدين قليلًا غير مستغرق للتركة لا بمنع جريان الإوث في التركة استحسالً وهو قول أبي حنيمة وحمه الله آخراً ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحسهما الله .

وحه دلك أنا نو جعلنا الذين القبيل سائعً جربان الإرث أدى إلى إضرار ظاهر بالورثة؛ لأن تركة ما الإرث من القبيل الدين، فيؤدى إلى أن لا يلك تركة ما بالإرث وفي ذلك ضرر ظاهر بالورثة خصوصاً بنا كانوا صغاراً محاويح إلى الأكول والمشروب والمنبرس، فقانا : بجربان الإرث لهذه الضرورة، وبه فارق الدين المخفرق الأن التركة تخلوعته غالبًا، فلو جعلناه مالمًا لا يؤدى إلى إضرار ظاهر بالورثة، وأما دين العبد: هل يمتع جربان الأرث في رقبة العبد؟ ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يمتع، وروى عن أبى يوسف وحمه الله: أنه يمتع وهو قول الحسرين زياد رحمه الله، وإليه أشار محمد وحمه يوسف وحمه الله من إلى الجامع أ.

وانوجه نظاهر الرواية أن دين اليت إنما عنوف مائمًا جريان الإرث بالنص، وهو قوله نمالي. ﴿ مِنْ اِعِدُ وَحِيْهِةً بُوحِيي بِهَ أُو دُينٍ ﴾ ، وإنه يتناول دينًا على الميت، ودين

 ⁽⁴⁾ حكمًا في ظ ، وكان من م أوليندين اجتمعوا الدين إذا كان مستقرفًا ليتركم ، وهي هـ والطهين اجتمعوا على الريش الدين إذا كان مستقرقًا ليتركم ، وإن الأصل والدين اجتمعوا عبد الريمو الدين إذا كان مستقرقًا .

 ⁽٣) سورة النساء: الأية ١١.

العدد المسروبة على المنت، قره إلى ما تقضيه القباس، والقباس تقضي أن لا يسم

و وحمه القسائس أن الوارث يخلف الخروث في أسلاكم، و قال 5 لدى النوكة عام 5 ة المعود ملاح الشاعل، قال عليار تعوكة الغرارات مع السلعي أيضاً، و وكر في أحرار عموى الجنامج الهي باب المشهددة في القيارات: أن استنظاراتي النوكة الدين الوارث وذا كناذ عو الوارث لا غير لا يُمّام حربان الإرث في التوكة.

وأشار شيخ الإسلام رحمه الله في كتاب مأدون إلى سلام عدا، فإن قال: إذا حات رجل، وترك الله عدال على المهدون مستغرق، فأدن الاس لهد العبد في التحارة، الابصح الإفارة الآله الانجلكة، وكذبك لو استقرض الابي، وأدى دين أبها، مم أدن لهذا العبد في التحارة الابصح الإفارة الأن الانتكام إلما يالكه إذ أو أالشرير المت عن لدين، وأدى الابن دين الجيت من مال نصب على سبل كثيرع، بأن بص على ذلك. وقت الأداء، أما إذا أدى من مال نفسه مصفة مستوجب دنك دلاً على الهار، مسمير التوارث.

٢٠٧٢٣ - وهي عاد اوي أبي البات وحمد الله مد سبوي مادي، وأوضى إلى رجل، وضاب الموضى، فحمد بعض الورانة، وباع بعض تركشه، وقصى دين البت، وأحد وضاباه، فانسم فاسدرلا أن يكود أمر الفاضى، وعدا إذا كانت أشركة مستفرقة بالدين، فإن لم نكن مستفرقة، فقد تصرف الوارس في خصته إلا أن يكون المبلع بيئة معية عن الدار، أو دائمية ديك

۲۰۷۲۵ - وقیه آبضًا: وارث کبیر اع شیئاً من انترکهٔ وعید دین ووصیایه دارد. الوصی کایره یعمد این کان دی یدی الوصی شیء عیر ذلک پستطیع آن بایده، ویتمد ماه الوصایا، و نقصی لدمن لا بردالسع

4 ۱۷۷۶ - يغام الدينال جل ويتراك ورثقاصاه اوگار كاسراً ويسم الكيبار أن يأكسان وين أصحتم الأحداد أن أهدو ارثيه مسجه أن ماكله ، وإن كان على البيد بعن ، مترك مالا كنيراً بسع الموارث أن بأكار ، وأن يحاً الحاربة بداكان مي غير ، وهام ناليس ، والا والرت حيراه ، قال اس الوليد : ما رأسياً حدًا السع من ذلك

خال عيسي الي أيان القوارك الكبير أن يأكل يفدر تعليبه ها يكال أو يوزن،

ويسكن الدار ، وإن كان له غنم لا بسعه أن يذبح شاة منها وبأكل، كذا فال أبو سنيمان الجرزجاني رحمه الله .

۲۰۷۲۱ - وفي دعوى افتاوى الفضلى]: إذا منت الرجل عن أخ وامراً وأم، فللمرأة أن تتاول قدر الشعن عا يكال أو يوزن لا تما سواه؛ لأن التركة منستركة ، ولأحد الشريكين في المكيل والموزون أن يأكن بالحذيمة .

۲۰۷۲ - وفي سواريث أفشاوي أبي الليث رحمه القا هن أبي يوسف رحمه الله . من مات ، وترك طعامًا ودقيقًا رسمتًا ، فهو ميراث كلف ولو كانت الوراتة صغارًا » وفيم امرأة استحمات أن يكاوا ذلك بيتهم ، ومن كان منهم كبيرًا أنحذ حصته .

۱۹۷۲۸ - ورثة صعار وكبار، وفي التركة دين وعفار توى بعض المال، وألفق الكبار البعض على أنفسهم وعلى الصغار فيه اتوى، فهو على كهم، وما أنفل الكبار ضعمة الصغار إن كانرا أنففوا بغير أمر الفاضي أو الوصي، وما أنفقوه عليهم بأمر الفاضي، أو الوصي، حسالهم إلى نفقة متفهم.

19414 وفي أنوادر ابن سماعة "عن محمد رحمه به رحل مات، وترك ابنين صغيراً وكبيراً» وثرك ألف درهم، فأنفق الكبير على الصغير خمسمائة من الألف بقت متفي، وهو ليس مرضى قال: هو متطوع في ذلك، ولو كان الميت، ثرك طماماً أو ثوبًا، فاطعمه الكبير الصغير، أو ألبسه النوب، فليسه الصغير، استحسنت أن لا يكون على الكبير ضمان في ذلك.

٣٠٧٠ - وفي النشقي عن أبي حنيفة وحمه الله . لأحد الورثة أن ينفذ الوصايا إلا أن تسمسته لاتجوزه فإذا عزل الدراهم يتصدق به أجزته، ولا أجيز في العروض أن يتصدق بلكها غير مقسوم .

۱۹۷۱ - وفي أخر الجديم الكبير الرجل مات وفي بد، ودائع فقوم تستى ، وترك أموالا. وعليه دين بحيط بالد ، وترك أموالا. وعليه دين بحيط بالد ، وترك ورثف فقيض بعض الورثة الذل والودائع بحير أمر بقيمة دلورثة وبعييره أمر الوصى، فهلك في بعد، فبلا ضممان عليمه وهذا استحسان، والقياس أن يفسس بناء على أن أحد الورثة لا ينفره بفضاء الدين من المال المين الدي كان في منزل الميت ، ورد الودائم التي تكون في منزل الميت فيباسات وفي

الاستنجلسان النصره بده وزنانسا بكنائه على لجبادين، فقسفن بعض الوارثة تركة لبياناه فيفساع في يقاه فلسمل خصية بالتي الوزية إذه كالنث التركية في موضع لا يختاف عميها والخلاف ما إذا كان منى البيت دس يعابط عائده وامل المعالة الأوتى

والفرق أحرداكان عفر الميك دبن يحبط بدله و فذلك يهند وموع المنظ فلوارب مي التركة، ولا يكون قبص أو رائ فنض قطاء لنفسه، من يكون على واحدًا ففط للعيت، وأحداله ونه يمك خفط فلورانيت كالوصيء فأماإذ للوبكن على البنادين وقعد صارب المركة ملكًا للوارث، فيكون قمص الوارث حاصلا على سبين لتحات، ولا البيرا إنه عن إليوكالوليجعة لهواء فيصير غاصنا الصناءهم لتعديًا في عقهم فيصمن،

وأصا إذا كابت التركية في موفيه مخدف عليها الصبحة ولا دين على البعد فالقياض أفارند من حصميا في طورنه ، وهي الاستحسان الانضميز و الأناملية الورثة أولون له وانفيض في هذه الحالم ولا أو صواله وأحو الهيم، فلا يصحى بالصحى كما به أدبو ا به سائلاه صريحاً.

ولوكان مال البيت رمنا عند للبت من ودائم النامن كانها وديمة عندار حلء أودعها الليت حال حياله عند واصراء وعلى الميث دين يعبط بحله ، أو لا دين عليه ، فدفع المودع وكك إلى يعص الورنة بدور ة غيره، و هلك من بعد. فيلودم ضياس، والوارث أوصَّا

٢٠٧٣٢ - قبر في بين هذا ويهما بذا كانت الأم ال في منزل الميت وأسلفها ومثل لورنة؛ ينفضي بها الدين أو أحداثوه تدمن منزعة بردها على أصحاب حيث ٧ مضهمان البنيجيديَّ، والأحدى صباحر لكل عال إلا (15 كان مالا يضي على فوارع الطريق، وتبضه حينلة لا يصمن، والفرق بيمهما أنا المال الذي في مؤل غلت محفوظ من وحم من حدث إلى المزال حرز لما فيم، والهند الواصرة، مساوق قطعت بدد، وفعائع من وجه من حبيث إندليس علمه بداه فاعطف فإبه كان سحفوضا ببد المبت وقدز التباء وقو كان ضائعًا عن كل وحديان كان منفي حسي قوارع الطايق، كانا للوارث بالأجنبي فيصمه البحقط على اللبيد، قازد كان فيبانعًا من وحد، قمن حيث إماماء فوط المربِّب الأجسى حق القمص ، ومن حيث إنه بسائع أنبتنا لبعص الورثة حن الفيض عملا بالدنيان بقادر

الإمكان، وكان العمل من هذا الموجه أولى من العمل على العكس؛ لأنا لو علمنا بشبه كونه همائعًا في حق الأجنى، وأنبئنا له حق القبض، وإنه أبعد من هذا الحال، بلرمنا العمل بهذا الشبه في حق الوارث، وإنه أقرب إلى هذا المال من طريق الأولى، فسيئة يتعطل العمل بالشبيين، فعملنا على الوجه الملتى قلنا؛ ليمكننا العمل بالشبيين، فأما الذي في بد المودع مسعقوظ من كل وجه، فلم يكن الموارث ولا للاجنى حق القبض، فيصر الموارث بالماضي حق القبض،

وكذلك لوكان مكان المودع غاصب غصب هذه الأموال من المورث كان الجواب كما فلنا؛ لأن المال محفوظ من كل وجه بيد الناصب، فإنه بيالغ في الحفظ قوق ما يبالغ المودع حتى ببرأ عن الفسسان، فلم يكن للوارث حق الأخف، وإن وفعوا الأمر إلى الفاضى، وتصادقوا على ما وصفنا أمر القاضى الناصب بدفع ما في يدبه إلى الوارث إن كان الوارث أملا لذلك، وإلا بضحه على يدى عدل؛ لأن الفاضى مأمور بالنظر لأصحاب الديون والودائع، وذلك فيما قلنا؛ إذ لا يمكن ترك هذا المال في يد الفاصب؛ لأنه قد ظهر منه أكبانة في هذا المال، فلا يترك في بده، فندين النظر ما قلنا، وإن كان فو البدقد أودعه الميت المال الذي في يدبه في حياته، تركه القاضى في بليه إن كان أهلاله وإلا وضعه على يدى حدث، والحاصل أن المنافى مارور بالنظر في مال البت، في غمل ما كان أنفع في حق البت.

۲۰۷۳۴ - وإذا كمان على المبت دين، وللمبت على رجل دين، وليس فلمبت وصى، فأراد الوارث أن يقيض الدين الذي للمبت، فإن كان الوارث موثوقًا ب، فله الخصومة والقبض، وإن لم يكن موثوقًا به، فله الخصومة والتفاضى، وليس قه القبض، وإنما القبض لغرما، المبت أو فلقاضى أو فلابه.

٢٠٧٣٤ - ذكر شيخ الإسلام في "شرح المأذون الكبير"، وفي كتاب المدعوى من أشاوى أبي الليث وحمد الله ": صاحب فواش اجتمعت عند، قرابته بأكلون ماله، فادعى يعض الووثة عليهم ضمان ما أكلوه، قال أبو القاسم وحمد الله : إن أكلوه بإذنه، فمن كان منهم وادنًا ضمين ما أكل، ومن لم يكن وادنًا حسب ما أكل من فلته، وقال الفقيه أبو المثيث وحمد الله : إن كان المريض بعتاج إلى تعاهدهم في مرضه، فأكلوا معه ومع هياله بغير إمراف لايجب لضمانا استحمانًا في الوارب وعيره.

معروب المناه على العناه في سئل الفقية أنو جعفور عمن أوضى أن يتخذ للناس طعام بعد وفاته، وبقعم الدين بحضر ون نلتجية فالن بجوز من شلك نندين بطول مفامهم عنده والدي يعلى من مكان بعيد، الأعتباء والفقر على ذلك على نسوا» ولا يحوز كلدى لا يظور مسافته ولا مقامه، فإذ فضل من الطعام شيء كنير يفسم الوصى، وإن كان قليلا لا يصلمن، وقبل الذاعل الناس الذين يطعمون صحت الوصية، ونفسيو طرل المكت ونشافة أن لا يبيئوا على طائل الذين يطعمون صحت الوصية، ونفسيو يتحد طعام بعد موله ليطعم الناس خلافة أنام فال: الوصية باطنة، وسئل أبو القاسم عن يتحد طعام بعد موله ليطعم الناس خلافة أنام فال: حجل ذلك في الابتداء هيم مكروه الشغلهم بجهاز منهم من الحافاء غولهم، والحدق في النوم الثالث إذا استوم النوائح مكروه لا الإعلام عنه الإنها على النوم الثالث إذا استوم النوائح مكروه لا الإعلام عنه الإنهاء على النوم الثالث إذا استوم النوائح الكوم لا الإنها علية على النوم الثالث إذا استوم النوائح الكوم لا الإنها علية على الإنها علية على الإنها المنابع النوائح الكوم لا المنابع النوائح الكوم لا المنابع النوائح الكوم لا المنابع النوائح الكوم لا المنابع النوائح الكوم الثالث المنابع النوائح الكوم الثالث الدوم الثالث الإنه إعلة على الإنها علية على النوم الثالث الإنه إعلام النوائح التوائم الكوم النوائح التوائم الكوم ا

الفصل الناسع والعشرون في الموصية بالمكفن والدفن وقراءة الفرآن على القبر وما يتصل بذلك، فيه الوصية بدفن الكتب

٣٢٠٧٣٦ على أواقعات الناطقي: إذا أوصى بأن يكفن بألف دينار أو بعشرة الاف درهم. إنه يكفن بألف دينار أو بعشرة الاف درهم، إنه يكفن بكفن وصط تبس به سرة ، ولا تقدير، وقال في موضع تجر يكفن بكفن المثل وهو أن ينظر إلى ثبيه حال حياته الحروجة إلى الجمعة والعيادين والوثيمة، فيل للفقية أبى يكر السخى رحمة الله المواعيم ثباب الجمعة والرئيمة، ومن تعتبر ثباب البدلة كما قال الصديق رضى الله عنه: "احي أحرج إلى الجديد من الهيات الدال "الحراج إلى الجديد من الهيات الدال العدي أحرج إلى الجديد من الهيات الدال العديق رمال، لم يكن ثبه صحة رعفية دن لقط العدين.

٢٠٧٣٧ - وفي التوازل : مثم أبو القاسم رحمه نقه صاحبة والل أوصت أمها أن تكفئها بمقدار سنين، فكمنتها بما يساوي للالقسانة درهم قطاء إن لم تفسل فلك يلذن جميع الورثة وهم كمار، ضمستها حمدة الثباب إن كانت لكن وقبعة ولا تحسب عنها شيء، وإن كان ليعش رفيعة دون اليعص فما كان من كفن الثال لم تضمن، وماراه ذلك ضمنت

وسمتل أيضًا ! أبيمس أرضى أن يكفن له من ثمن كذا طم يضمل الوصلي من نفك. قال: لا فسمان عليه ، وإن وجدته مستريا وقلك اللين ، للورثة .

۲۰۷۴۸ - وسائل أبو كار رحمه نقاعى امرأة أوصت إلى زوسها وأمرته أن يكفنها من مهرها الذي لها عليه قال: أمرها ونهيها في باب الكفل عطل، ولو لم يكن لها مال، فكفها في يبت المثال دون الزوج بالاخلاف بين عسمانا وسعهم فقاء قال العقيم أبو الخليث رحمه الله: هذا حواب ظاهر الرواية عن أصحابنا وصمهم الله، وروى تحف عن أبي يوسف وسعه فه أن المكفى على الزوج كالكسوف، وعن محمد وحمه الله: أنه الا يجب، قال: وغول أبي يوسف وحمه نه: أنه الأجب،

قال المنب أبو لكو رحمه الله فيمن اوضى أن يكفى في توب 201; إن هذه الوضية باطلة .

٣٠٧٣٩ - وقال إبراهيم بن يوسف رحمه الله: فيس مات، ولم بترك شبئاً قال ا إن توك توبًا واحدًا، يكمن فيه، ولا يساك، وإن لم يكن يسأل قدر نوب، ويكفى فيه، ولا يسأل بالزيادة وجلا كنان أو امرأة قال القضيه: عدا قول إبراهيم، وقال ابن سفعة وعيره: يكمن في تلالة أنواب، وكلا القولين حسن.

ولو أرضى بأن يكفن في توب كدا، ويدفن في سوضع كذا، فالوصية في تعيين الكفي وموضع الدفن باطلة.

٢٠٧٤ - وقو أرضى الايدفن في داره فوصيت باطلة؟ لأنه ليس في وصيت منفعة لده ولا لأحد من المسلمين، فإن دين فيها، فهو كدفئهم بعير وصية، فيرفع إلى الفاضي، فإلى رأى الديائم ومرفعه، قمل.

1941 - وإلى أوصى بأن يدين ملان في داره، فهو باطل إلا أن يوصى أن يجعل داره مشيرة للمسلمين، ولو أوصى بأن يصلى عليه ملان قفد دكر في أالعيون : أن الوصية باطلة، وفي الوادر إبن رستم رحمه الله : أنها جائزة، ويؤمر بأن بصلى عليه، والفترى على ما ذكر في ألهيون .

1073 وهي أنوادر ابن صماعة أعلى أبي يوسف رحمه الله: إذا أيوسي بثلث ماله في وكفان موتي المسلمين ، أو في حمر مقام السلمين ، أو هي مقابه المسلمين فال: هذا باطل ، ولو أوصى بثلثه في إكفان فقر «المسلمين أو في حمر مقابر هم، فهذا حائز، والوصية إذا وفعت للفقراء لا يشترط فيها المينية بخلاص ما إدا وهم، مطلفة .

٣٠٧٤٣ - إذا أوصى أن يلتين في مسبح اشتراد، ويعل يده، ويقيد رجله، فهذه رصية بما ليس عشروع فنطلت، ويكفن كمز مثله، ويدفن كما يدفي ماثر المسلمين

٣٠٧٤٥ - إدادي المبتدعي قبر فيه ميث أحر قال. إذا بلي الأول حتى أم يبقُ مه شيء من العظام رغيره، فإنه يحوز، وإن بقي فيه العظام، فإنه بهال علمه التراب، ولا يحرك العظام، ويدفن الناس بعنب الأول إن شاؤوا ويجعل بينهما حاجز من الصعيد. ٣٠٧٤ - ولو أوصى بأديد من دورة إلى موضع كذا، ويدون هناك، ويبنى هناك، ويبنى هناك، ويبنى هناك، ويبنى هناك ويبنى هناك ويبنى هناك أنو كراء ومبينه بالرماط جائرة، ووصيته بالقبل بالفلة، وقو حمله الوصى بضمن ما أنفق في حمد، فإن لهقيه أنو الديث وحمد الله يعني إذا حمل بعيم إذا الورت، وقو حمل باديم وهم كبار، فلا ضمان.

۲۹۷۶ - ود أوصل بأن بطين فيراد، أو توضيع على فيراه فيه ، فيأو صية ناطلة إلا أن يكون من سواسم يحدم إلى المطين خوف سنم أو بحواد.

۱۹۷۷ - مسئل أبو القياسم عن من دفع إلى الله حميسان در هما في مرحمه و وقال: إن من أما قاصري قبر الله و وقال: إن من أما قاصري قبر الله يرحفني وحسية درامو لك والشوى بالباقي حنطة و نصابق بها و قال: اختمية قها لا يجوز وإن احساج القيور إلى العمارة للتحصيل لا للزينة ، فعدت ذلك نقدر الفرجة وتصدفت بالبائي ، وإن أو صاف بعمارة للتزين ، فهاد الوصة باطله .

٣٠٧٤٩ - وستن أبو عسر عن من ملقى في الفسر بحيه الله مثل العسرة وبسوعاء قال الإياس بعد وهو منوقه الزيادة في الكسء وبيل. إدا كان محتوا الإيلفي كنده والمعشورتين من جنس الكفل، فقد ذكر محمد رحمه فه، موع أعن السهيد اسلاح والفرو والحشاء وبركاناها جنس الكفار لما أمرية عد.

 ⁽¹⁾ فالدر في صاوم، وقالما في الإنسار وفي وفلكما فإلى السير المائلة. وشو لدال إلى حمله رحمه

الألجوج الأهلم ومارياه

٢٠٧٥٠ - وسنل أبو القاصور حمه الله عن من أوصى أن يحفر عشرة أقبر قال.

إن دين مقبرة ليدهن ميها الموتى، فالوصية جائزة، لأن نقك على عمارة المقبرة، ومها قرية، وقبل إن كالت الرصية بالحفر لدهن أبداء السيل أو المفراء من غير أن يبين موضعة، ذاه صد باطلة.

وفي الراقعات عز محمدرحسه الله: إذا أوصى بأن يحمر سنة فير استحسن دلث في محلته. ويكون على الصغير والكبيرة وبعص مشايخ زماننا اختاروا الفنوى أنه إذا لم يعن المقبرة لا مجور

۱ ۱۹۵۱ - وإذا أوصى أن يدس كتب، لم يجز أن يدفن إلا أن يكون فيها غيره لا يقهمه أحد، أو يكون فيها غيره الم يقهمه أحد، أو يكون فيه ساد، فيبعى أن تدفر، والكتب التي فيها الرسائل، وتبها المهم الله تعالى، ويستخر عنها صاصبها، وبسب أن لا يقوأها، فاحد الأمور إلبا أذ يحرو ما كان فيه من اسم الله معالى، تم يحرفها، أو يذنبه في الماه اخارى، وإذ لم يحعل ذلك، الإسامي وحروفها، وأذاها في الماء الحارى الكليم، فلا بأس به، وإذ لم يمعل ذلك، وحدهها في أرض ظاهرة لا ينظها فلاركان حساً، ولا أحد أد يحرفها بالنار حتى يمحو ما كان من أسماء الالي والسماء رسله وملائكة، وقد دكونا فيناً من مذه المسائل مع مسألة ددر المصحف في كاب الاستحسان.

الفصل الثلاثون

فى الوصية بالدين والعين والثياب والمناع والسلاح والذهب والفضة واحديد، وما أشبه ذلك

۱۹۷۸ کا فکسر فی خشدادی الفنسسی به آن می آوهای بدور ادهای رجان آن بصرات إلی وجود الم تعلقت طوح به راههان، دون وهان دهش الدین لدیونه بعد دلت : نماذ الوهبة نقدر ما وهان کانه رجم عن وجیجه لذلك القبر .

قال البقائل وحدة الله " والدخل الحاطة في الدين، قال. وهو ويلاحل في الوصيم بالعين الشراهم والدماير والأيدخل التين.

٢٩٧٦٣ - وهي العدوق : إذا أواسي لراحل نساب جيسده. فله ما يليس من الحياب والقمص والأردية والطيالسة والساويلات والاقسيد، ولا يانون له شيء س العلامي والغياف والجوارب

* ٢٠٧٥- وفي فتاوي الفصلي : إذا فائت بالدارسية الجامة أن من بعود شنظ وبها بدرويشان دهند وتعديد في ما يقم عن تناب عديه إلا الحق ، وثم يعم أن يراد بيدا المنطق عراد وخف ويداد ويداد وي أوصلة بالنوب الديبان وغيره عارسي عادا من كان أو فروا ها كذا المكان والمساط والسنو وكدلت كان أو فروا ها كذا المكان والمساطة والسنو وكدلت العدامة والقدسوة لا تدامل دكووي السير المحكم وفيل إذا كانت الدعامة طويلة يجي مباتوك كامل يتاجل تحر الورية

۱۳۷۵۰ وفي أفتاري مستوفقات إذا أرضى بمناع بلغه بلاخو أقت الوصية الفلستوة والخفية والمحاف والمثلو والقراس ولأنه بصولات بده الأشياء بلذه عن الخر والرد والأدي.

وفي الدبير ٢٠ أنا مسم الناع في العالة بقع على منا للسه الناس ويستطوله ، فعلى . هذا لم قبل في الوصية بالناع النياس والمعيض والقراش والمسلط والسنور ، « معل بدخل م. فيها الأواني؟ فقد اختلف فيه انشابخ رجعهم الله و أشار محمد رجعه الله في السير! إلى أنه يدخل.

٢٠٧٥٣ - إذا أرصى لمرجل يقرش يسلاحه سنل أبو يوسف وحمه لقه: أ هو على مسلاح الرحل، أو على سلاح العوش؟ قال: على الرجل، قال البقالي في "فناواء": وأذى ما يكون من السلاح سيف ورمح وترمي أو توس.

7 • ١٩٥٧ - لو أوصى له بذهب أو فضة واللموصى سيف محنى بذهب أو فضة كانت الحلية له؛ لأن الحلية ذهب وفضة على الحقيقة ، ألا ثرى أن حكم الصرف يتبت في حصة الحلية في البيع والسيف للورنة؛ لأنه لم يدخل تحت الوصية ، فيعد هذه المسألة على وجهين : إن لم يكن في نزع الحلية ضرو فاحش ، يتطر إلى فيمة الحلية من السيف ، وأعطى لما كن قيمة السيف ، فإن كان في نزعها ضرو فاحش ، يتطر إلى فيمة الحلية ، وإن كان في نزعها ضرو فاحش ، يتطر إلى فيمة الحلية ، وإن كانت فيمة الحلية أكثر مصنوعًا من خلاف جنسها ، وصار السيف مع الحلية أهم ، وإن كانت فيمة الحلية أكثر بعبر الموصى له إن تاء أعطى فيمة السيف وأخذ السيف ، وإن شاء ترك ، وإن كانت فيمة الحلية أكثر بعبر الموصى قه إن تاء أعطى فيمة السيف وأخذ السيف ، وإن شاء ترك ، وإن كانت فيمة الحلية أكثر بينيا المواعى المواعى الحلية أكثر بينيا المواعى المو

1923- ولو أوصى لرحل يغيره وللموصى جبة أو قياء حلموه فرو، لا شيء له: لأن الحذو منيب في الحبة غير طاهر، وما كان منياً لا يرى، ولا يشاهد، فهو يعنى المستبلك، ألا ترى أنه جمعل بمعنى المستبلك في حق حواز الصلاة، وفي حق إياحة اللبس حتى جاز للرجل جبة أو فياء حشوء فوو، وجازت الصلاة فيه، فكلا في حق الوصية.

۴۹۷۹ ولو أوصى لرجل بشوب قراً ، وللمنوصى جبية بطانشيها ثوب قبرًا . وظهارتها ثوب قراً ، كان للموصى له الترب الغزاء والآخر للورتة .

٣٠٧٦٠ ولو أرصى له يجية حرير، وله جبة بطانتها وظاهرها حرير، وخذت تحت الوصية، وإن كانت الظهارة حرير والبطانة غير حرير، فكذلك الحواب، وإن كانت البطانة حريراً، فلا شيء له 1 لأن الجبة تنسب إلى الظهارة فهي الأصل في إطلاق اسم الجبة، والبطانة كالتابع له. ۲۰۷۱۱ و لو أوصى له يحلى يدخل غث الوصيمة كل سايتطاق عليمه سم اخلى، سواه كان مفصلصاً لزمره أو يافوت أو ثم يكن، ويكون جميع دلك للسوصى له.

۱۹۷۹۳ ولم أو صى له مذهب وله ثوب ديساج مسموج من دهب، عباد كنان الذهب تسدى المتوب مثل العزل، فليس له منه شيء الأن السدى في حكم المستهلك لفظه المحملة عليه، وإن كان المذهب به حبثًا برى كان ذلك للموصى له وم وراه ذلك للوامن التوب، ويقسم النص على قيمة الذهب وما سواء، فما أصاب لذهب، فهو لمدومن له، وحد الأن الذهب إذا كان يرى، فهو غير مستهلك، بل هو مركب عليه كا طبة في السيف، فيه خل أثبت الرصية.

۱۹۷۱ - وقر اوصى له معلى دخل تحنها الخاتم من الدهب، وهل يدخل نحنها الخاتم من الدهب، وهل يدخل نحنها الخاتم من الحضية؟ فإن كان من الحواتيم التي يستعملها السباء دون الرحال، وإن كان من الحواتيم التي يستعملها الرحال دون السباء الايدخل، والحاصل أنا اسم الحلي في عرف الاستعمال إنما يطلق حتى ما ينهمه النساء فلنحلي دون ما يبسه الرحال، وهل يدخل نبها النؤلؤ والياقوت والزبرجد؟ فإن كان مركباً في شيء من النعب أو العضمة ينخل الانتخل بالانقاق، وإن لم يكن مركباً، فعلى قول أي حنيفة وحمه الله. الا يدخل والأس بحلى، وعلى فولهما البدخل، الأحالية المل المائة إداحله ما الموأة الا تلبس لحلى، وعلى فولهما البدخل، الأحالية من يبها عبد أي حيفة حيدا المستفيدة وعندهما وقعة ويحنث من رحمه الله، وعندهما وحند أي المستفيد وعندهما وحند أي حيفة الإجماع.

۲۰۷۱ - و نواوصی له محمدید وله مسرح رقسایاه می حسفید ینزخ لوکسایان. و بعظیان اثو سی که و الباقی یکون للورثة.

٣٠٧٦٥ - وفي اللاتفي (إذا أعلن عبداً له وفال: كسرته له طه شهاه وفلسوته وفسيصه وسراويله وزاوه ولا تدخل منطقته ولا سيفه ، وإن قال: له مناعه ، دخل السيعة والمنطقة أيضًا ، وهو وصية عبد اله بر المبارك رسمه الله .

القصل: حادي والثلاثون في الإيصاء

حَمَّا لِمُصَلِّ يَشْتَمَلُ عَلَى شَيِّي وَعَشَّرِينَ نُوعًا: الأول. في قبول لوصايا وردها:

رجل، فقبل في حياة الوصي، فالوصاية في الخامع الصغير : في الرحل يوصي إلى رجل، فقبل في حياة الوصي، فالوصاية الإرمة في حتى أو أراد الخروج منها بعد موت الموصي ليس له ذلك، وإلا وقامي حياته، إذا رقامي وحها، فسح الرد، وإذا رده في غير وجهاء الابصح الرد، ومعني قوله: في رحها نظبه، وفي غير وحها بعير علمه، والوجه في ذلك أن الإيصاء شرح نظرًا للميت، وحقاً للموصي على الوصي لتنصر في في أمواله، ويسمى في أسابه معدوفاته، فيتعارك الوصي معد وذاته ما فات عليه في حياته، فإذا فيل ذلك بمحصر منه فالموصى يتعمد على فيوله، فلا يوصي إلى عبره، طو مدح راه وها ذلك أذي إلى إلى المغال حل الميت، وإلى الإضرار به وذلك لا يجوز،

وكذلك لو رده في حال حياته في غير وجهه لا يصح الرد، و الأن الوصى إذا لام يعلم برده يحسب أن له وصياً بسارك ما ذات عليه في حياته، فلا يوصى إلى عيره، فلو صح الرده يتصور به الميت بخلاف سارة ارده في وجههه الأنه إداره، بعلمه يكنه أن يوصى إلى غيره، وأن يدم الصور عن نفسه، وهو نشرع في قبوله، فيصح رده.

قال الخصاف رحمه الله في قتايه : رد الرصابة خال حينته المرضى من عمر علمه ، قم مات الموصى، تم قبل الوصى الوصابة، صح قبوله ؛ الأن ذلك الرد لم يصح ، فصار يرجوده والعدم عنولة، قال : إلا أن يكون الفاضى أخرجه من الوصابة بذلك الرد محيث. يخرج عن الوصابة، ولا يصح قوله معد ذلك .

واحتمد الشابع رحمهم الله في تحريج هذا الحكم العصهم قالوا : لأن على قول بعض العلماء اليضح رد الرضى من عبير علم الموضى، فيمتي أحرجه الشاصى من الوصاية مذلك الرد، فقد قضى في فصل مجتمد فيه فيتعذه وإليه مال شمس الألمة السرخسى وحمه الله، ويعضهم قالوا: لا حاجة إلى هذا التكليف؛ لأن الوصاية لو صحت يقبوله، لكان للفاضي أن يخرجه من الوصاية، ويصح الإعراج، فههنا أولى، وإليه مان شمس الأنمة الحلواني وحمه الله.

ثم فرق بين هذه المسألة وبينما إذا أوصى بثلث ماله لرجل أو بمال معين، فقبل الموصى له الموصى له الموصى له الموصى الموصى الموصى الموصى الموصى الموصى الموصى الموصى الموصية في حال حياة الموصى المرده بعد وفاته المرحد كما أن الموصاية في المال مضافة إلى ما بعد الموت، والأجله اعتبر الرد والقبول بعد الموت المخيط المياة، فالإيمياء مضاف إلى ما بعد الموت، فبجب أن يعتبر الرد والقبول بعد الموت المقات المياة، فالإيمياء مضاف إلى ما بعد الموت، فبجب أن

ورجه الفرق بينهما من وجهين: أحدهما: أن يقال بأن القياس أن لا يصبح قبول الوصى حال حياة الموصى كما لم يصبح قبول الموصى حال حياة الموصى كما لم يصبح قبول الموصى فا الوصى، ودفعاً للضروعة على تركنا القياس، وجوزنا قبوله حال حياة الموصى نظراً للموصى، ودفعاً للضروعة على ما ذكرنا، وهذا المعنى لا يشاتى في باب الحال؛ لأن أكثر ما في الباب أن الميت يعتمد على قبوله، ولا يوصى بنفك ماله لغبره إلا أنه لا ضرو للميت في ذلك؛ لأنه ترك الثلث لورثه، والإنسان كما يناب إذا جعل ثلث ماله لغيره يشاب إذا ترك الثلث على ورثته، فلا ضرو على الميت متى جاز وده بعد وفاته بعد ما قبل الوصية منه حال حياته، إنما الغير وعلى الموصى له فصح وده.

والشاقة الوكالات إلى وقت في المستقبل جائزة على وقت مستقبل وهو ما بعد الموت، وإضافة الوكالات إلى وقت في المستقبل جائزة على موافقة الفياس، ألا ترى أن المتوكيل المضاف في حال الحياة إلى وقت مستقبل جائز، فإنه إذا قال لفيره: وكانتك بيبع عبدى غداً ورأس الشهر جاز قياساً واستحساناً. والوصية المال قبلك مضاف إلى وقت في المستقبل وهو بعد الموت، وقبلك المال مضاف إلى وقت في المستقبل مما يأبي القياس، فإنه لو قال. ملكنك هذا الشيء غذا أو رأس الشهر، لا يجوز.

وإذا كان التوكيل المضاف إلى وقت في المستقبل جائزة في حالة الحياة قيماسًا واستحسانًا، صح الإيصاء للحال مضافًا إلى ما بعد الموت، وإذا صح الإيصاء للحال مضافًا إلى ما يعد الموت، صح الفيرق، فأم ذليك الله مضافًا إلى وفت في السنفيل باطل، فيعتبر باطلا المحان، وإذا اعتبر باطلا البحال صار وحوده وعدمه مراقه فتم يصح القيوة للحائل.

وكذلك إلى فينها معدمونه لا يكون له أن ينجرج نفسه عن توصيها معددلك و لأنه لو مين في حالة الحيادة في أراد إحراج نفسه عن الوصياية لم يعتبر و لأنه ركبل بحرح نفسه عن الوكالة الحيل أن الا علك إحراج نفسه عن الوكالة أماني أن لا علك إحراج به سام عن الوكالة من أولا له أماني أن لا علك إحراج به سام عن الوكالة أماني أن الإيصاء توكن بعا الوفائد المؤرسي و فاتوصي و خار إلى سام ومن وإكل فيان سام قبل و لأن الإيصاء توكن بعا الوفائد ويعتبر بالتوكيل فيان أن الإيصاء توكن بعا الوفائد ويعتبر بالتوكيل فيان عنه أن الحيام، ومن وأكل وكيلا مان جيالة فعاله بو صدمن الوكيل فيون

في قيل: كان يجم أن لا يكود له احيبارا الأنه ما يقفه الإيساء و مريزه حيال حيافياوهمي ، يتواكيب الايصاد إلى غير ماعدماذًا على أنه يقيله، فإذ رد يعد وماته. يعيم البت مغرورًا من جهتا.

فلد: الليت هما معترا، والبس عقرور، وكان من حقه أن يسال منه أنه يفيمه أو لا يشيفه وإدا الهيفعل دلك، ويني الأمر على أنه يضمه معدمونه، ولم يوص إلى حيره، وقد يشاه، وقد لا شيله حصل مغتراً من حهد، لا معرو، أمن حهة قوصى، يخلاب ما إذا قبل: لأنه لما قبو في حياته، نرك البت الإيصاء إلى عيره اعتماداً على قبومه، قلر ملك الرديدة فاته، يصر اللت مذر وأس جهته والغرور معي،

 مرق من هذا ومن الوكالة ، قال من وكل إنسالُ ، فياع الوكيل ، ولم يعام حالت . لم يضع السيع ، وقد ذكر نا القرق في كتاب القصاء ، الوكالة من هذا الهاب

۱۹۰۷۷ وفي نوادر ابن مساعة عن أبي بوسف وحمه الله الجمع اراضي الرسمية على الوصي الى عيره والوصي إلى عيره والوصي إلى على مات . عيره والوصي إليه حاصره فقال الا أقبل، قال له الوصي اله كان معاكلة هذا فقي باك إلى من أوصى : معاكلة هذا فقي باك إلى من أوصى ، وإذا أوصى إليه وهو عاليه و هو فقال : قالت ، نير من الموصى ، فلس وصي

النوع الثاني

في تصرفات الوصي في مال اليثيم مع الأجانب:

الم ١٩٦٨ الرسى إذا باع التركة فهذا على نقاتة أوجه : إن أن يكون الرزة كلهم صغراً أو كاراً أو صغار أو كيار، فإن كانت الووتة كلها صغراً، فالوصى يبيع الل ضيء من لركة البت صياحًا كان أو عروضًا أو عقاراً، سواء خانوا حضوراً أو عيب كان على است دين، أو لمريكن، لكن إعاييج على القيمه، أو عايت عنوا الناس مي مناه، قال شهيل الأثمة الحلوالي، حيد أقد، ما ذكر في الكناب أن الوصى يبيع عفار البت، فلالك حواب البلب، وأدة المناجرون من متدينة فالوار في يجوز الوسى يبع عفار المسمور إذا كان على البت دين، لا وقد له إلا من فين العقار، أو يكون بلصغير حاجة إلى فين الدين، أو يوفي المناتري في شواده بعدت القيمة.

وإن كانت الورنة كلهم كيباراً ، فيهما على وجهين : الأول، أن يكون حضوراً كالهم، وإن لم يكي على الميت نبي ، لا يُنك الوصل النصرف في الترقة أصلاء ولكن بتقاملي فيها الميت، ويقتض حقوقه ، ويدفع دلك إلى الورنة، وأي اللنتي المواث ، وي المنتقى المواث أي يرسمه رحمه الله عن أبي حبهه رحمه الله أنيسن أرسي إلى روس وم أو لاذكبار ، وكلهم خصور ، وليس على الميت بين ، ونه يوصل يوصية ، إنه سجوة بيم الوصل في كل شيء ما خلا المعار ، وكذبك قول أبي يوسمه رحمه الله ، فال أبو النصل رحمه الله ، هذا الميتان ما سواري المقال إلها الميتان الم المنات العالم المنات الموات المقال المقال المقال المقال المقال المقال المقال المقال المقال المنات العالم المنات المعال المقال المقال المقال المقال المقال المعال المنات العالم المنات المعال المعال المعال المنات المعال المنات المعال المنات المعال المنات المعال وان كان على البت دين، فإن ؟ أي الدين محيطًا بالتركة ، فقد أجمعو اعلى أنه يبيع كل النوكة بقدر الدين ، وأما فيما زاد على النهن فقد الخشفوا فيه ، قال أبو حنيفة وصعافه : بييم ، وذال أبو برسم، ومحمد رحمهما الله الا يبيع

وفي المشعى الذي قال على البت دين، فيهم العقارات أبطأ جائز ، كما يجور يع الشول في دول أبي حتيمه رحمه الله روال أبو يوسف راحمه الله : إذا كان البت ترك من العروض ما فيه وفاء النبته ، فيع الوصل العقار باخل، وإذا أنه يكل على البت دير ، وأكانه أرحمي يوصها ، عراد كانت الوصيه في الطف ، أو فيما درن الثلث أنداها ، وإذا كانت كثر من ذلك أنفذ عقدار الثلث ، وما يقي ، فهو للورثة .

فلو أرد أن يبيع نبيدً من المرقة للسبة الوصية أجمع والله يبيح بقار الوصيف وأما فيسه زاد المختلفوا على الوحه أندى مختلفو هي قصده الدين، و فذا إذا لم يقض الورثة الدين، ولم ينفذ الوصية من خالص ملكهم، وأما إذا قضه ا، ونفذوا لم يبق للوصي والانة بع الترقة أصلا.

الوجه التنفي " إذا كاموا هيمًا، وإذا لم كان في المركة الل ولا وصاية، وإنه يبيع المفولات الافايع المفولات من جملة الخفاء قبل إبر عهم: سائلة محسناً رحمه الله عن عبد الكبير الشي يحور سيدمع الوصل في الناع، قال إذا كان الكوف على مصرة تلائة أيام، ولا يبع العقارة لأنه لومامة لأجل الحفظ، ربيع العفر نيس من الحفظ.

وقو حوصه هلاك بناء العقام، هي يقلك بيما؟ اشتلف المشابح جه ا فأن بعشبهم. تقلك معقدالالا منظفول، وقال بمعسهم، لا تقلك، وهو الاصح؛ لان الدار لا سهلك غالك، فني الحكم عبد، لا على الدور

وإذا كانت التركة مشغولة الدين، فإن كان الدين مستعرفا، فنه أن يبيع المعار والمتاون جميف، الأه الايكاء عصاد الدين إلا بالديم، فضار عالم وأدوراً السع من جهة الموصى، وإذا كان الدين غير مستخرف، ويع مقدر الدين من العقار والمتقول، وحل يسع الريادة؟ إذا كان منفولاً، فنه بيعه، وإذا كان عقاراً، فقذلك عبد أبي حيمة وحسم للمه وعدما، الايس،

وري كانك الورثة بعضتهم بسعارًا، وتعصيهم كسارًا، فهو على وجهين ايضًا:

الأولى: أن تكول الكبر غلام ول كانت التركة حالية عن الدين و من الوصيف قا او صي الجوالية على الدين و من الوصيف قا الوصي بهم المعول الكبر حصد الصيفار من المقدرة وهل يبيح حصدة الكبارة هملي الخلاف الذي مواء وبن كانت الذي مواء وبن كانت الدين مستقر في يبيع المعار والمتقول جميماً وبن كان عبر مستمرى، فوله يبيع بعدر الدين من المعقر واسقول جميماً بالإحماع، ومن كان عبر مستمرى، فوله يبيع بعدد الله على الخلاف، وإن كان الكبار حصوراً والمتولد بالإجماع، ومن البيع عصد الكبارة عن الدين والوصية، فإنه يبيع حصدة الصعار من المحار المدين والمن مستقرق، فيه يبيع الكواد وإن كان الدين غير المستمرى، فإنه يبيع الكواد وإن كان الدين مستفرق، فيه يبيع الكواد وإن كان الدين غير مستمرة، فيه يبيع الكواد وإن كان الدين مستمرة، فيه يبيع الكواد وإن كان الدين مستمرة، والمستمرة، فيه يبيع الكواد وإن كان الدين مستمرة، فيه يبيع الكواد وإن كان الدين والرادة وإن كان الدين مستمرة، فيه يبيع الكواد وإن كان الدين والرادة وإن كان الدين والإيرادة وإن كان الدين والرادة وإن كان الدين فيرادة وإن كان الدين والرادة وإن كان الدين والرادة وإن كان الدين في الدين والرادة وإن كان الدين والرادة والرادة والدين والرادة والدين والرادة وال

و الأصل عندهما أن الولاية تشفير بقير سبيها، وسبب الولاية للوصي عنجر الورث عن التصوف، وعن الحفظ بقيد، والصغير عامر عام التصوف والحفظ بقيد، والصغير عامر عام التصوف والحفظ بقيد، ولذا كان حاضراً قادر على التصوف والحفظ بقيد، وإذا كان حائل عاب ميه من حيث هو ويجهلة المسلمة الأنه بحيى عليه التوى والناف و جنيت أده الاية بع ملتقول العالمية من حت إنه الحفظ أنها العقار محصصة أن مقسها، فلا حاجات لها الى الحفظ، علم يكن بعها من جملة الحفظ، ولير للوصى والان التصرف في عدل الكومي والان التصرف في عدل الكومي والان التصرف في عدل التصرف والتها التصرف والتها التصرف في عدل التصرف في عدل التها التصرف في التحديد والتها كان غابًا المناف أنها المناف في التحديد والتها التحديد والتها كان غابًا المناف في التحديد والتحديد والتحدي

والأصل عند أي حبيمة رحمه الله أنه مني تب للوصي والاية ب معنى البركة بت - والاية بع الباقي ، فإن الوصي تب يحت بع تصبيب الصعير من التعول، يمنت بع الصبيب الصعير من التعول، يمنت بع الصاب الكار العالمي تفقه ، وهو أن والاية الوصي في تلك الصور فإن يابت في لصبيب العالم بحين البات عن الحفظ تتركة بنفيه على اللبت ، وههنا عجز عن حفظ لتركة بتصبيب على البياد الأن احسل والأشخاص بتليم في الأصيار ، الموابع الوصي تصبيب الصعير وحده الايشترى (لا باريم مائه ، ويوابع الكرر الصبيبة الايشتري إلا أربحانة أيضاً ، وثوابع الاوتوابع الموسية المساس الوابع الإدابع الإدابعات المساس الوابع الإدابعات التعالم التحرير المسابة الإنسان التعالم التعالم التحرير الإنسان التعالم ال

فاذا تتكدفن فبادوش والمحصوبة باوتي فبالمحقوط دوق الأصر أفتمصته

الوصى الكل يشتري الكل بألف، فيحصل للمبت زيادة مائتي درهم ببيع الكن، وقد مست الحاجة إلى حفظ تلك الزيادة حتى إذا ظهر على للبت دين عكن فضاء بنلك الزيادة، وإن كان حاضرًا؛ لأنه لا ولاية له على نصب الصفير، أو كان عاحزً، على خفظ نصب الصفير، أو كان عاحزً، عنه، فضت للوصى ولاية مع تصبب الصفير والكبير جميعًا حفظًا أزيادة المالية على المبت.

ريد كانت الووثة كلهم كبارًا وهم غيب، هأجر الرصى سنقولا لهم أو ضبقًا من عقاراتهم، جاز ذلك، وهذا الحواب لا بشكل في المقار؛ لأنه بجلك بيع التقول في هذه الصورة، فيملك إجارة المنقول أيضًا، إعايشكل في العقار؛ لأنه لا يملك بيع العقار على المحار حال غيبتهم، والوجه في ذلك أن الإجازة بيع المنافع، وهي معايتوي ويتلف، فكانت بحزلة المنقول والوصى بجلك بيع المنقول على الكبار القيب لخشية انتلف، فلان يمثل بيع المافع، وإنها تنوى لا محالة أولى.

هذا هو الكلام في وصى الآب، وأصا وصى الأم: ضفول: وصى الأم لا يبلك على الصغير بيع ما ورثه الصعير عن الآب العقار، والفتول في ذلك على السواء؛ لأن وصى الأم قائم مضام الأم، والأم سال سيانها لا يبلك بيع ما ورثه الصغير، العقار والنقول المذخول بالدين والخالي عن الذين على السواء، وما كان موروثاً للصغير من جهة الأم إن كان خاليًا عن الذين والوصية يبيع المغول، ولا يبيع العقار؛ لأنه لا ولاية للوصى على الصغير، وإنما له حفظ التركة على المبت لتوهم أن يظهر على البت دين، ومم المنول من جملة الحفظ، أما بيع العقار فليس من جملة الحفظ.

وإن كانت التركة مشغولة بالدين أو بالوصية ، إن كان الدين مستفرقة ، فله أن بسيح الكل ، ودحل بهم الدين مستفرقة ، فله أن بسيح الكل ، ودحل بهم الدين ، وقضاء الدين ، وخل تحت والابته ، فسيم العقار بدخل تحت والابته أيضًا ، وإن لم يكن الدين مستفرقاً ، يسيم بقدر الدين ، وهل يسيم الزيادة على قدر الدين ، فعلى الاختلاف الذي مرا قبل هذا ، وكل جراب عرفته في وصى الأم ، فهو الجواب في وصى الأخ والعم ؛ الله كما الا والاية للاخ والمه على الصغير في المال ، فكفا لا ولاية للاخ والمه على الصغير في المال ، فكفا لا ولاية للاخ والمه على الصغير في المال أيضاً .

وإن كانت الوارثة كمالاً كلهم، فإن كان الحرف ورأد أو كانت الشركة محالمه من اللدين، فرضي الأمالا بيم شيئًا من تركنها، وإن قائت الترقة منسخولة باللدين، والحراب ني وصلى الأم بطير الحوات في وصلى الأب فيما فيه اتفاق، وقيما فيه انختلاف

وإن كانت لله ولهُ صِدَارِهُ وكَدَارُهُ و لكِيارِ هيسه، فإن كانت لتركة خاليه عن اللهواء، موضى الأم يبهم النقول من مركة الأم حصة الصغار والكيار جمسعاً. والا يدع العقار س تركتها حصة الكنم والصحار في ذلك على السواء ، وإنا كانت النوكة مشحوثة بالدين، والحواب في وحين الأم تطير الجواب في وصبي الأب.

وإن كان الكبار حصم) ، والتركة حالية عن الدين، فإنه يبيع حصمة الصغار من اللقول من تركيبان وهل بيع حصة الكنار من للتقول؟ فالمثالة على الخلاف، والابيام العفار أصالاه وإلى دنك التركية متبغالة بالواسية، أو بالدين إذ كانت مستغرقة، فإما ميع العمار وللقوق حميقاء وإلا كانت ااتراكة عير مستغرفة سيع المقول جمعك ويسم العقار يفدر الدين إحماعًا. وفي ما والاعلى قدر الدين اختلاف المديخ رحمهم للاال.

وإدايا والوصل شبئًا من توقة لبيت بالمسيئة، فإن قان داك صورة على المجمر، بأن ذان يخسى عليه الحجود والمتع عند حلول الأجل لا يجوز ، وإن لم يكن صوراً على اليسبو لأباكنان لايخشى عليه الجنحود والله عند حمول الأجوريه وزاء وخراها فال مشايحت وحمهم لفاذ إفا منتباع رجل شيئا من مال البنيم بأنف درهماء والأخر بأثف ومانة والأول أملاء بشغي فنوصص أن بيعه من الأول الذي لا يحشي عليه للته والحجود عبد العلمات، وكالذلك إذا كمان للبنيم داراً أراد العل أن يسته حرف ذل سهر مذه البعد و الأشر بعد رقه والذي يستأخر سدانية أماث ينيغي أديزا جرامته وعلي هذا متوثي الأوقاف وحسيرأت الأوعاف

٢٠٧٦٩ - وفي الفناوي ٢ وصياباع صيمة الشيرس مقلس بعلواته لا يكت أواء النبيق، وكو في الفناوي عن أبي القائدة وحجه الله " أن هذا أنبع إن كان بيع - غية -أحل القابلين المذاعري للالذابام، فإذا أبكته أداء التمز وإلا يقض البيوم، فلقي هذا الجهواب إنسارة إلى جوافرهن البيع ، وإنه لخناهم المذكرو في ساتر الكنب من أصحامه

والمارمي لأفدل الحلط الشايخ

ر حسهم انه، ويسعى أن لا يحوز عذا النبع إلا أن المسترى إذا لقد النس فس أن يره قفاصي تشبع عاورالوصي والبيح مصلحة للمنعيس فالفاضي ينضي البيع ويحكو لحو أرد الآن؛ لأن وهم الضرر على البنيم ثم بين، وهو مانع من جوار البيع، بالإنام النظر في تتفيذه إذا كان مصفحة في حق الصعير ، وإذا يكون لبيع مصلحة في حق الصغير، إدارعب، لسرى مصعف قسمة الصبعة، أو بأن كان الصعير يحتاج إلى الثمن لأجر النفقة على ما مر من قبل.

٧٧٠٠- وعي فناوي لفضلن (وصي مع عقارًا) ليقضي شمه دير البت. وفي بدوس إذل ما يعي بفضاه الدين، حاز هذا البيع؛ لأبه قال مقام الموصى، ونو فعل المرصم الألك مفسه جازاء فكدا إدافعا أوصبعا

٢٠٧٧ - وفي فشاوي أبي الليت رحمه الله ١٠ رحل مات. وقد كنان أوضي بتلك ماله، وخنف صوفًا من العقارات والوصى بييع صمًّا للوصية، فللوارث أن لا ي صي إلا من كان شيء النلث له يمكن بيم النَّكُ منه .

٣٠٧٧٣ - ومنا أن يكر الإسكاف رحمه لله عن المأة أوحمت أن يباع فرناعها ، ويعرق بمنهاطل العقراف سرإبها مانت وحنفث ورثة كباراك فأزادانواصي ببع حسبه اللهبينعة، وأبني الروتة إلا منة قار الوصاية، قاتل: يك كان الناث بكناري البالوكس، وبدخل على الورثة وعلى أهل لوصية الصوراء فللوصي أنايبيع الكلء والاصلابييع إلا مشفار لوصيبة، وكان أبو نصر الديوسي بفني بهدا، وكأنه كان يدي عند دخول الضرر بفون أمي حيهم رحمه افه وعبدعدم العمور لقوفهمال

٢٠٧٧٣ - وفي أفيتاوي الفيفيلي، حجه الله الروضي آجر معص التركية إجازة طويلة موسوسة؛ لينفصل له دير البيت لا يحوره للاقبيدس الغنز في السبع الأولى والوصي أمريانيصرف على وجدالظي وقد دكر عابدالحوار مطلقاء والويقيد بالسهر الأول، فهذا إنسرة على أنه محوز العقد في السنة التي لا غير فيها، وفي هما الفصل كلام، وقد مر ذلك في كتاب الإحارات.

٢٠٧٧٤- مديون اوصي برضايا بحرج من لئنه لعد فضاء ديوله ، وحلف داراً ،

(۱۱) وفي ط بندي

ولا يقدر الوصي على إلغاذ وصايات وقضاه ديونه بالمدرعة إلا من تس الدار، والوارث لا يرضى بديع جميع الداو، إن كان الدين يأتي على جميع الدار، أو على عامتها، يأن كان لا يبقى منه إلا نسى، يسير، فله أن يبعيه، لا يسعه إلا ذلك إن علم أن الدين ببقى على الميت طويلا لو لم يبع، وأهل الوصايا شركاء الوارث.

٣٠٧٧٥ - وصلى باع شبئا من أموال الينيم، ثم طراب منه بأكثر عا يباع ، ينظر فى ذلك انتنان من أهل البصر والأسانة ، فإن قالا : ذلك الذي باع الوصلى قبضه لا نلتقت إلى ريادة من بريد، وإن كنان فى المرابدة بششرى بأكشر، وفى السنرى بأفل لا بجب على الوصل دفع ما باع بالمزابدة أم بل يرى ذلك أهل البصر والأمانة ، فإن احتمع على ذلك وحلا مهم اعتمد الرصل قولها منا ، وفى بعض المواضع يقول : إذا فالد واحد من أهل البصر والأمانة : إن ذلك قيمته اعتمد الوصلى على قوله ، قبل : اشتراط المثنى قول محمد رحمه الله ، والاكتفاء بالواحد فولهما كما مى الركية والترجمة .

١٩٧٧ - الوصى أو الآب إذا باع مال الصحير، فم أقبال البيح مع النسترى، صحت الإقالة؛ لأن الوصى نائب عنه في مطلق النجارة، والآف كذلك، والإقالة نوع غارة، هيصح منهما على الصحير.

1-4000 وفي النوازل قال أو نصر اسائت محمد بن صفحة عن وصى باع تركة المبت لإنفاذ الوصية عن وصى باع تركة المبت لإنفاذ الوصية عجمعة المشترى، فرصه إلى الحاكم، وحلفه الحاكم محلف والوصى يعلم كذبه، كيف يصبح؟ قال: بقول له القاضى إن كنت صندفًا، فلله فسحت البيع بينكما، قلت: أبحوز الفسخ؟ قال: إن كان مثل هذا بجوز، فال الفقيه الفايد عناح إلى فسخ الحاكم، لأن الوصى لو عزم على ترك الخصوصة، وجحد البيم، صار جحود، بمنزلة الإفاقة بيهسة، ويلزم المبيع الوصى، فإذا فسخ الحاكم لا يلزم الوصى، ولكن يرجع إلى مثل البت .

٢٠٧٧٨ علوصي إذا أواد أن يقرض مال البنيم س غيره ، فليس له دلك مانفاق الروايات، وإذا وهن مناع البنيم بدين اصنداء هليه ، وقبضه الموتهن ، فم إن الوصي استحاره من المرمهن لحاجة البنيم، فضاع في يد الوصي هلك من مال البنيم، ودين

وفي ظ ماراد بالزائة

المرتبئ على السبم بحاله ، يطالب به الوصى ، وإن كنان الوصى قد غصب الرحن من المرتبئ على السبم بحاله ، يطالب به الوصى ، وإن كنان الوصى قد غصب الرحن من المرتبئ ، واستعمله في حاجة نصبه ، ضمن لحقهما حتى إن من قصل الأول إذا أدى دين المرتبئ بما ضمى، وجع بدلك في ماك البنيم ، ومي فصل الذي يه لا يرحم

وإن غصب الوصى عبد الرحل، واستصله في حاجة الصغير، فضمن فيسته للمفصوب منه، على يرجع بذلك في مال اليتهم؟ لا روابة بيه عن أصحابنا وحمهم الله، قال مشايخة رحمهم الله: ويتبغى أن لا يرجع الوصى.

4-179 [فالمستأجر للبنيم أجيراً الكثر من أجر سل عمل الأجمر سجت لا يتغايز النام فيه ، دكر الفاصى البير : أن النين على السفدى في أشرح السير : أن الوصى يصر مستأجراً الأجر لنفسه ، ويجب جسع الأجر في ماله ، وذكر نسخ الإسلام في شرحه : أن الإجارة نقع للصغير ، ولكن للأجير أحر مثل عمله إذا عمل ، والفصل يرد على الصغير ، وذكر شبخ الإسلام فصل الأب أيضاً ، وجعل الجواب فيه نظير الجواب في الوصى .

١٩٠٧- وإذا أجر الوصى الصبى في عمل من الأعمال، فهو جائر. وكذا إذا أجر عبدًا لسمنير، أو مالا أحر للصغير، فهو حائز، فإن يلخ فله أن يقسح الإجردائتي عقدها عليه ماله، وظفرق وهو أن إجارة العبد تصرف في المال، فنتوب الأب "منابه فيه، وصار كأنه أجو ينفسه، وهو بالغ، فأما إجارة لعدفير فلم يتمحض نعما في حق الصغير، لأنه إتحاب بفنه. وكان يشخى أن لا يمكمنا الوصى، وإلى يفكها من حمة المهذيب والرياضة، فللنوصى ولابة السيذيب والرياضة، فللنوصى ولابة السيذيب.

١٧٨١ - وفي الوادر ابن ساماعة عن محمدر صمه الله: إذا كناب في الررقة صعار وكبار، فناع الوصي العروص بالدراهم أو بالمنابر والكبار غيب، تم صرف

⁽¹⁾ وفي في خالة الصعير

⁽۲) وهي ۾ انو مين

الشهن إن كنان مراهم بالنقائب أو منائب بالقراهم لأ ينجور و قائل: وهو قساس قول أس حنيفة رحمه اقد، وفي المسألة بوع إشكال، ووجهه أن النمن بدل عن البيع، وللبدل حكم البدل، فلما ملك الرصي حال غيبة الكبير هذا النوع من التصوف في البنال لم لا علك هذا النوع من التصرف في البدل حال غيبته أبضاء والجواب إغا ملك بيم الحروض على الكبار بطريق التحصين؛ لأن العروض ما يخشى عليه النف، وهذا اللعني لا ينائي في الصارفة بالتحن

٢٠٧٨٢ - وللوصى أن يدفع مال الصغير مضاربة، وأن يشارك به غيره، وإن يبضعه؛ لأن عدَّه التصوفات بأسرها نظر في حق الصعير .

٢٠٧٨٣ - وفي توادر ليز سماعة أعن سحيد رحمه الله : رجل مات ، وله على رجل ألف درهم دين ، فطلب وصلى المبت من الغرج وهنّا بدينه ، فدفع إليه العرج وهنّا ، وقال: خلمة حتى أدفع بالبك المُال إلى ثلاثة أباح، فأخذه منه رحنًا، وقبمته ذلك، فضاع في يده، فلا ضمان على الوصي؛ لأنه لم يل سبب وجوب الدين، إنما ولي ذلك عبره، وإما تبضه الومين منه على أن يكون أبياً فيه لصاحب الدين.

٢٠٧٨٤ - وفي أنوادر هشام أعن محمد وحمه أنه : في وصي يتبع به يُغلاما لليتيم بألف درهم ، وقيسته ألف درهم على أن الوصلي بالخيار ، فازدادت التح قيسة العبد هي مدة الخيار، فصاوت ألفي درهم، فليس للوصى أن يتقد البيع، قال. وهو قول أبي حنيفة وحمه الله وأبي يوسعت وحمه الله.

٣٠٧٨٥ - وعن محمد رحمه الله أيضًا: في وصي باع عبد الصغير على أنه بالحبار ثلاثة أيام، فبلغ الغلام في الثلاث، ثم تم الثلاث، حاز البيم، قال: وهذا منزلة الوكيل بالبيع إذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أباء، فأمر والأمر أن لا يحضى البيع حتى يرى الأمر وأيه، فنيس للبائع أن يحضيه، فإن مصت الشلات جاز البيع، وإن أجاز الوصى المبيع في الثلاث، أو مات، لم بجز حتى بجيزه الغلام.

٢٠٧٨٠ ولو أنَّ وصي يتيم باع عبداً للبنيم، واشترط الحيار ثلاثاء فيرمات البشيم وقت الخيبار، جناز البيع، وكذلك الوالد، علل، فقال: لأن العشد إغا وقع

⁽١) هكذا في فؤوف ، وكان في الأصل إن زادك ، رهي م عمازاتك -

اللعموس والرباع فوضى عبد لينهم مشرط الجيار تقومين، فأدرت بينهم في مده الخيار، مراتبوم، وبطل طيار في موك أبي روسما رحمه للان من له الأبار عجر عن النمود. محكم احماء لما نفر العملي، فأشم لحجز بالموت.

ومى فالعرا الرواية من محمد وحمد الن أجر الصبى البيع في مدة الخيار أو بعد المعترى البيع في مدة الخيار أو بعد احاره وإن رده بعل الأن الصنير بلع قبل وقوع حكم العقد، لأن حيار البائع يمنع أو أن المعتر بعد من من من المعتروف وحو مخكم كان المعتروف وحمد بعد الرابرغ بغير أمره وذلك يرجب له المبير غير موقت الأن مثال المعتروف العير بغير أمره واله يوجب الخيار غير موقت محكد دكر السائة في كنات الربادات وكبيت في شرحه أن عن محمد وحمد الله في المتواف العير بغير أمره والمعتروف المعتروف المتواف المتوافق المتواف المتوافق المتوافق

. ٢٠٧٨. - قال مصدد وحده الله في الجامع التينغيراً: الوصي إذا احسال تدار. النيس، فإن كان الناس أملاً من وأمان وأسير منه حارة لأن الاحتيال في هذه الصورو حير للينيم، فإنه استنسال ذمه بذمة . هي أو في تجرفة ما أو المدينان ما أمانال أخر هم أرمي وأحسن من الأول، فأما إذا كان النشى دون الأول في الملاحة لا يحور؟ لأنه استبدل ذمة بذمة هي أدنى، فيعتبر بما أو استبدل ماله بجال هو أنقص، وإن كان اذان مثل الأول في الملامة قد احتلف الشايخ رحمهم الله فيه وأشار في الكتاب إلى أنه لا يحوز، وفوق بين هذا وبين البيع، فإنه لو باغ ماله من أجنى بمثل فيمته يجوز.

٢٠٧٨٩ مـ وفي "المنتقى إيراهيم عن محمه وحمهما الله أنه إلحاماع الوصلي على الصحير داره عودًا هي لصغير أسر وهو وصيف قال: وثك سائز ، وانه أعلم .

النوع الثالث في تصرف الوصى في مال البنيم مع نفسه وفي تصرف الينيم مع الوصى:

۲۹۷۹ - قبال. ورفا باخ الوصى مان البنتهم من نفست أو باع مان نفسته من البنيم، فعض قول أي جوال نفسته من البنيم، فعض قول أي جواره ورفة وإحدى الروايتين عن أبي بوسف رحمه الله: إذ كان فيه منفعة ظاهرة لا يجوره وعلى قول محمد وحمه الله : لا يجوز الموايات عن أبي بوسف رحمه الله : لا يجوز الموايات عن أبي بوسف رحمه الله : لا يجوز الموايات عن أبي بوسف رحمه الله : لا يجوز الموايات عن أبي بوسف رحمه الله : لا يجوز الموايات عن أبي بوسف رحمه الله : لا يجوز المن كل حال.

قال وتكلم الله يح رحمهم انه في تفسير انتفعه القاهرة على قول أبي حبيمة رحمه افقه بحقمهم شالوا: أن يسيم من العليي من مال نفسه ما يستوى أنف درهم بشماعاته ويسيم من مال الصلي من نفسه ما يساوي نساعاته بأنف درهم و بمضهم قالوا: أن يبيم من مال نفسه ما يساوي أنها بخمسهاناه ويبيع من مال الصغير من نفسه ما يساوي خمسهانة بأنف

وجه قول أبي حنيمة رحمه الله قوله نعالي: ﴿ وَلَا تَقَارُوا مَالَ الْبَيْسِ إِلاَ بِالْتِي مِيَ أحسَنُ ﴾ أنه يهي عن قربان ماله إلا على الوحه الأحسى، فإذا تنان للعسي فيه منعمة طاهرة، فيهذا قربان على الوجه الأحسن، فيبجوز، والمني وهو الفوق بين الوصي والوكين وهو أن الوحي مختار الأب بعد وفاته وهي حالة العجز عن المراقبة مفسم،

⁽۱) هكداني في وكان في غيرها اليجور ..

⁽٢) سورة الأنعام الأبة ١٥٢

فالطاهو مو الاستقصاء على التعلوه والحيار من هو أشعل لدامل عنى الصغيرة عنزل منزلة الآل إلا أن شاه قده على الصافير الانكول طير شدقة الأما مل كلي وجاء ، فيتدارها في تصدرها المفحد الظاهرة، ولم يشترط في تصرف الآل المضحة الصغرة، فأما الوكسل فلحتار الأل حال حياته وهو حال فقرته على الراقية بتقسم فالطاهر ترك الاستفصاء في النظر الصمالًا على مراقبه ومراهدته، وتصرف الوكيل بفسه ، فلم يبرل منزلة الال

وقضية القباس أن لا يقوم الوحد في مفود المدوضات من الطوفير، لساسير يسد هذا الاساء اله تعالى - والأد الرسي يتسه الأساس وجه، ويشبه الوكيل من وحمه أما يشبه الآب لأما عام السرف كالأب، ولأنه بيصرف عن ولاية لا عن أمره لأم يتصرف بعد تقطاع الأمر، ولو كان يتصرف عن أمر لكان لا يتبت له من النصوف بعد انقطاع الأمر كالوكيل، وأما يسه الوكيل لأذ ولائه تشت من حهة غيره، ولو كان يتسه الأساس حميع الوجوء جاز عقده، وإن لم يكن للصحير فيه منفعة طاهرة، ول كان يشبه الوكيل من جميع الوجوه، لكان لا يجوز عقده، وإن كان للصغير هم منعة طاهرة،

فإذا كان بشبه الأب من رجه ويشه الوكيل من وحم معمل له احكم بور حكمين وسازلة بين المراتين ، فقلت : إن كان للصبي فيه متعمة فقاهرة يحرز الشبهه بالأب، وإذا الم يكل فيه متعمة فقاهرة بالصبي لا يحوز الشبيه بالركيل .

تداؤنا حاز يبع الوصى من نفسه على قول ألى منبعة وحمه الله على بكنفي بقوله:

بعث أو الشعريت كمه في الآب، أو بحناج إلى الشطرس؟ لم يدكل هذا الفصل حها،

وذكر الناطفي وحسه الله في اواقعاله أن أنه يحتاج فيه إلى الشطرين بخلاف الآب،

وذكر المرى تمه وحها، فقال: والآيه الآب نئيت شرط بلا مبول، فكفا يجوز بيعه بلا قبول، وولاية الرصى ما يشت بنفسه بلا قبول، وكذا بعه مفتقرًا إلى القبول.

٣٠٧٩٦ - قال: وصلى النامين إدابيع مال أحدهما من الأخر لا يجوز ، أما على قول محمده وأطهر الروايات عن أمل يوسف وحمه الله فطاهر ، وأما على قول أمل حاية فورحمه الله وإحدى أن وازين حل أبي يوسف رحمه الله . فاش الوصل إلها يفوم بالعقد من الطرفين باعتبار منفعة ظاهرة، وهينا لا يظهر النفع في حق أحدهما إلا يظهر الصرر في حق الأخر، وكذا الو أذن الوصى لهما بالتصرف، ضاع أحدهما ماله من لآخر لا يحوز و لأنهما استفاد الولاية من حهة الوصى، والوصى لو فعل ذلك بنصمه لا يحوز ، فكذا إذا ومل من استفاد من جهته .

۲۹۷۹۳ قال الصبى الأفود إدا باع مال نفسه من الوصى، فهو كبيع الوصى من نفسه من الوصى، فهو كبيع الوصى من نفسه و مقد اعتبر في تصوفه مع الرسى جهة البياب عن الوصى كأن الرصى تولاد منسه، وموجاع الصبى المأذون له من الاحتى بعدا فاحش يحوز عند ألى حنيفة رحمه الده واعتبر أبو متهفة رحمه الله في تصرفه مع الاجاب جهة المالكية والأسالة لا جهة الثاناة، فإن الوصى لو دومله من الأحتى بعن ماحش، لا يجوز

وهما اعتبرا حهة التيابة في تصرفه مع الأجالب أيضاء حتى قالا. لو ياع الصبي مالدمن الأجبي مفين فاحش، لا يجوزه كما لو باع الوصي، فوجه قولهما: إن الصبي استعاد الولاية مر الوصي، فيكون تائبًا في نفس التصرف.

رأبو حبيفة رحمته قد يقول. بأن الصبي مانك لتصبرف إلا أن في رأيه توع تقصان، فاحتبع إلى ما يحبر ذلك التقصان، وذلك برأى الولى، فجعلتاء أصلا في أصل التصوف لكونه مانكا تلتصرف باتنا في وصف التصرف نشوت صفة الكمال برأس الوسى، فاعتبرنا حبة الإصافة عاماً، واعتبرنا حبه انبيايه في موضع التهمه، وفي تصرفه مع الوصى تلوضع موضع التهمة، فيجب اعتبار حية البناية فيه.

۲۹۷۹۳ - وهي واقعات الناطفي رحمه الله الداروسي إذا أمره إنسان أن ينسري له شدة من النسم، واشتراه لله الا يجرز محلاف ما إذا الشرى لنفسه على قول أي حديثة وحمد الله والفوق أم إذا الشرى لنفسه ، فحفوق العقد من جالب الهتهم واجعة إلى النشاء ، ومن جالته إليه ، ولا يؤدن إلى النشاء ، ويد النشرى لغيره ، فحفوق العقد من حهة اليهم واجعة إليه ، ولافا من جالب الأمر ، فيودي إلى انتصاد.

4 ٢٠٧٩ - والوصى إذا أخط أرض ليبيم مرازعة، فقد الخنط، لمذيخ رحمهم انه فيه، منهم من فال: يحور مطلقً كما لو دفعها إلى اخر، ومنهم من قال: إن كان النفر من البنيم لا يجوز؛ لما قنه من إتلاف بذر حالا، وإن كان الندر من الوصى جنزه لأن الرصى يعيير مستأخراً أرض البنيم، فتكون ذلك عنزلة استنجار الوصى الصعور، وذلك جائر عند أبي حنيفة رحمه الله طابين يعددان الرشاء انه تعالى - وعامة طشايخ وحمهم هَ على أنه لو كان أجر نكن أو ضمان الغصان جراً فليب ما يصيبه من اخارج مرتجر المزارعة، وإن كان ما يصيبه من الخارج حيراً له، جارت المزارعة الأن قام العفر بعصلي في عدا.

هما شنا ذكر هي وصايا الأمالي عن ألى يوسف وحمه الله . أن وصي البتيم إدا زرع بأدر البتيم في أرض البتيم، وأشهد عند الزرع أنه أحد البادر قرضًا عليه، وإنه استأجر الأرض انفسه، فإن كان الأجر حيرًا لمبتيم، فإنى أجعر الأحر لبيتيم والزرع، وللوصى إن كان المراج خيرًا لمبتيم، وكان الأجر أوكس من أجر مثل الأونس، فإني أحجل الروع لمبتيد.

ولو كان استقرض الدّر من ميراث الشهرد، عه في أرض نصبه ، والزرع للوصي والقول قوله: إنه زرعه لنفسه ، وكذلك إن زرع بدّر نصبه في أرض اليثيم، وإن ررع بدّر الينيم في أرض اليبم ، وقال: زرعه لنفسي، فإن كان في ذلك ربع ظاهر لم يصدق.

ثم أصل هذه الممالة دليل على أن الرصى بملك الاستقراض مو مال البنيم، وذكر في المنتقى عن محمد رحمه الله مسألة ثلاث على أنه لا بملك ذلك، وصورتها الوصى إذا استقرص لمينًا من مان البنيم، وأنسهد عنى ذلك أنه أخذ، قرصًا، شهصاع، فلا ضمان على الوسى إلا أن يحركه، محمنة يجب الضمان، ولو كان يمثال، الاستقراض، لما رجب عليه الضمان وإن حركه.

وقال حشام في الوادرة : صمعت محمداً وحمد الله يشوق: لبس لموني" أن يستقرض شبئاً من مال البينيم عند أبي حنيفة وحمد الله ، وأما أن فأرى أنه إن فعل ذلك، وله وفاء إنه الإياس به ، وفي شرح كتاب الرحن لسبخ الإسلام وحمد الله : أن الوصي لا علك أن مستقرص حال البتيم القسه ، وذكر شسس الأثمة الحلواني في شرح كتاب الرحن ! أن في خلاف المشابخ وحمهم الله .

٣٠٧٩٥ - وفي المشتقى البراهيم عن مجمعة رحمه الله: الموضى أن يأحدُ مال. (١) متند في مدون، وكان فر الأصل وب الموضى. اليشيم مضيارية، وإن أخدة، على أن يكون له عشوة دراهم من الرسع، فهدة مضيارية فاصدة، ولا أجرله الأن هذا شرط بوجب قطع الشركة في الرسع صبى، ومثل هذا الشرط يوجب فساء المصاربة، وقوله: ولا أجر له مشكل و لأن المضاربة متى فسدت تتعقد إجارة قاسفة، والمناقع تقوم بحكم المقد الفاسد، فينيني أن يجب "أله الأجر مع هذا، قال: لا يجب الأجر فلوصى، والوجه فيه أن الأصل في المناقع عدم التقوم، فمني أوجبنا الأجر، فقد أوجبنا ما هو متقوم في الأصل بمقابلة ما ليس بمنقوم في الأصل وإنه لا يجوز.

٢٠٧٩٦ - الوصى إذا أجر نفسه من الصغير لم يجز، أما على قول محمد: فظاهر؟ لأن الوصى لا يلك يح مال نفسه من الصغير مع أنه مقابلة العين بالعين، فلأن لا يلك إجرة نفسه منه وقبها مقابلة العين بالنفعة أولى، وأما على قول أبى حيفة وحمه الله: فإنه إنما يملك بيع مال نفسه من الصغير إذا كان النفع فيه ظاهراً للصغير، ولا نفع عهنا للصغير، إنما تلفع للوصى؟ لأنه جمل منافع نفسه متفومة بالعقد، فلو استأجر الصغير لنفسه يتبقى أن يجوز فى قول أبى حنيفة وحمه الله إذا كانا بأجرة لا يتغابن الناس في مثلها؟ لأنه جمل منافع الصغير متقومة بالعقد، وإذا زوج عبد الصغير أو ابه الصغير، فقد ذكرنا فى كتاب النكاح، ويلك التزوج بأسة الصغير، فكره فى نكاح الشاهل.

ونمايتصل بهذا النوح:

۲۰۷۹ - الوصى إذا وهن مال البشيم بدين نفسه لا يجوز فهامنا ، ويجوز المساحة ويجوز المستحسانا، وهذا قول أبي حيفة ومحمد رحمهما الله ، وقال أبو يوسف وحمه الله . لا يجوز قيامنا واستحسانا، وهذه المسألة بناء على أن الوصى إذا باع مال البئيم بدين نفسه من وب الدين بخل ما عليه من المدين ، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله : يجوز ، ويصير الشمن قصاصاً بدينا الله بصير هو ضاعاً ، وعلى قول أبي يوسف رحمه

والما وهي ط يجوي .

⁽۲) زيد من تسخة بخداد

الله. لا يجور، وأجمعوا على أنه لو أواد أن يوفى دين نفسه من مال الصخير ليس له ولك، وإذا صبح الرهن يدين نفسه عندهما، فهلك الرهن في يد المراشئ هلك بما فيه ويضمن الوصى للصغير فيمة الرمن إذا كانت مثل الذبي أو أفل، أما إذا كانت القيمة أكان ويضمن الريادة؛ الآنه فيما زاد مودع مال الصغير، وله هذه الرائد.

النوع الرابع في مفاسمة الوصي:

4.8 ٢٠١٧ قال محمد رحمه أهه: وصى الأب يقاسم مال الصغير أى شى مما كان مغولا كان أعديم أى شى مما كان مغولا كان أو عقاراً مغين بسير ولا إعاد بعين فاحش، والأصل في جنس هذا المسائل أن من ملك بيع شىء ملك بيع شىء ملك الفريع شىء ملك المؤولا أو المؤولا أو المؤولا أو عند ولا يدولا أو المؤولا أو الفريد بسير، ولا إلى المؤولا أو الفسعة .

1949 - وإذا نصب الذاضى وصياً تبضيه كل شيء، فغاسم عليه في العفار والعروص، حارا الآن وصي الفاضى عليه غيال شيء، فغاسم عليه في العفار عللت القسسة، وحذا إدا جعله الفاصى وصياعي كل شيء، عامه إذا جعله وصياغي النفتة، أو في حفظ شيء بعنه، لع تجز قسسته الآن لا يلك بع عاله إذا فوض المناضى اليه أمراً خاص، فكذا لا يلك لقسسة، وحذا بحلاف وصي الآب، فإن الأب إذا أوصى اليه في نوع الا يصير وصياغي الأنواع كلها، والفاضى إذا حعله وصيا في نوع الا يصير وصيا في الأمراء كلها، وسيائي بيان طفرق بين وصي الأب وبين وصي الفاضى بعد حدا الذا في الأمراء كلها، وسيائي بيان طفرق بين وصي الأب وبين وصي الفاضى بعد حدا الذا في الذا الله تعالى - الذا فيا والله الذا الله تعالى - الذا فيا والله الله تعالى - الذا فيا والله تعالى - الذا فيا والله الله تعالى - الذا فيا والله الله تعالى - الذا فيا والله تعالى - الله قبل المقالى - الدائي الله تعالى - الدائي الله تعالى - الدائية الله تعالى الدائية الدائية الله تعالى الدائية الدائية الله تعالى الدائية الدائ

٢٠٨٠٠ وإذا قاسم الوصى الموصى به بالثلث على الورثة وهم صفار، فدفع إليه النلث، وأخذ النائن للورثة، صح حتى لو هائ نصبب الورثة في يدالوسى، لم يكن على الوصى الضمال؛ لأن هذه قسمة حوت بين شخصين لهما ولامة التسمة، أما الموصى له فظاهر، وأما الوصى فلان له ولاية على الصفار مطمقًا؛ لأنه قائم مقام أبيهم، ألاتري أدهامك بيع أموالهم بالعقار والشفول في ذالك على السواف فيصلك الفسسة أنضأ

ولواكانت الوزاة كلهم كمرأء أواكانا بعصهم كمرأ وهم حضوراء فقسمة الوصي مه اللواسي له هني الوارث الكبير باطلة في العمار وفي المتعول حميمًا؛ أنَّه لا ولاية له على الكب الحضوراء ألا ترورك لاتملك بله أموانهم، العشاء والمفول في دلك على أنسوات فكداالا تبك القسية

فران هلاك بصيب الوارات الكتبر في بدا براضي أو فلا فيتهان عني أبواصرا أو ولكرة يا حمران على القاصر الله، فياحذون منه تُلش ما أحذ إن كان ما أحده فالمُدَّ في مده، وإنَّا البريجية الضمان على الراصيع؛ لأنه لا ، جه إلى أن يجب الضمان بنفس القسمة الآب ليست إلا قوقه: هذا لهذا وهذا لهذا، وإنه لا يصلح سبيلُ للصيمان، ولا وجه إلى أن وجب الصابدان وإمسائك فصريت اللكدور ومقا القساسة والان له والانة إرسانك تجويدهم قبرا القسمة وبعد القسمة ، وأما ترجوع على طرضي له بثبت ما في بدودلان هذه القسمة لذ موتصح التحمد بالعدم ولو العدمة المسمة، وهمك مراطال نبيء. فما علك و الهلك على الشركة، وما غي ، يبعي على الشركة، كدا هذا، وإنَّ هلك ما أخذه الموصى به بحب أن يكون الوارث الكبير بالخيار إن شاء صمل لوصيل حصيه، ون شاءه ضمل الفوصي له الأنز الوصي دفع ما ليس له دفعه الأنه دفع تصبت الكبير على وحه التملك من الرصلي به، ولهم به فذا للذفع ، والتوصل له فيصل ما ليمن له فيصده؛ لأنه فيصل تصبب الكبير مماه فع إنبه على وحمه التمالك، والسراله هذه القيشي.

وإن كالب الورنة للبارك وهو عيده، فتقاملوالوصي مع الموصى به حلي الورثة، وأحد بصيب الواثقاء فقسمت عي العقار باطبقه لاته ليس له ولاية بيع العقار على الكيار العيب، فللاباكمان له ولاية النسمة أيت ، وذكر في احتلاف وفر ويعقوب حلاقًا في هذه الصورة، فقال: على قوله آلي حيفة رحمه قدوز تر رحمه الله: لا يحوز القسمة، وعلى قول أبي يوسف راسيه الله: شور

وأما في تشفول تحوز فسمنه مع الموصل له على الورنة (الان ته ولاية بيم المنقول على الورب الكبار إذا تبالوا أعبيده، فيكون به ولاية المستبية أيضًا ، وإذا كيان لموضى ولاية قسمة على الكبار، صار كأن الكبر كانوا حضورًا، وصنعوا التركه مع الموصى له، فتصح الغسمة، ولا يكون للورثة على الموصى له سبير، كأنهم معلوا ذلك بأنضمهم.

غاما فسمة الوصى مع الورثة على الموصى له والورثة كبار حضور والموصى له عالى أساء أن ينار حضور والموصى له غائب، فإنها باطلاء المعقار والمتول في ذلك على السواء : لأنه لا ولاية للموصى على الموصى له، ألا ترى أنه لا يحوز بيعه صبه، فكدا لا يجوز فسمته و وذكر في اختلاف رفر ويمغوب وحسهما الله في حله المسألة اختلافاء فقال: على قول أبي حنيفة وزفر رحمهما الله أنه لا تجوز التسعة، وعلى قول أبي بوسف رحمه الله المجوز .

فإن هلك حمية الوصى له في يد الوصى، ويقى نصيب الرائة، كان للموصى له أن يأخذ ذلك ما بقى في يد الورثة، وإن هلك حصة الورثة من أيديهم، وهلك حصة الموصى له في يد الوصى أيصاً، فما هلك في يد الوصى من حصة الوصى له، فالوصى لا يصين ذلك، وما هلك في يد الورثة من حصة الموصى له، فهو مخيار إن شاء صمر الوصى ذلك وإن شاء ضمن الوارث

جنتا إلى وصى الأم، فنقول وصى الأم يقاسم الولدها الصفير منقولاتها التي ورتها من الأم، إذا لم يكن للصغير أب ولا وصى أب، أما إذا كان له أحدهما لا يفسم هو ؛ لأنه لا يملك بيع منقولاته في هذه الحالة، فكذا لا يملك قسستها، ولا بملك قسسة عقدانه على كل حال، ولا يملك قسسة ما ورثه الصغير من غير الأم، العقار والمتقول في دلك على السواه، وما عرف من الجواب في وصى الأم، فهو الجواب في وصى الأخ والعم؛ لما ذكرنا قبل هذا.

1944 - قال: وقو كان الوصى فسم بين الورثة، وعزل بصيب كل إسان، فهذا خسسة أرجه أن تكون الورثة مسغاراً كلهم نبس فيهم كبير، وفي هذا الوحه لا تجوز فسيته أصلا؛ لأن عن الفسمة معنى البيع، فيعتبر بحقيقة البيع، والوصى إذا باع مال أحد البتيمين من الأخر، لا بجوز على كل حال بلا خلاف، فكذا إذا فاسم، وهذا بخلاف الأب إذا قسم من أولاد الصغار وليس فيهم كبار، فإنه لا يجوز؛ لأن الأب تو مال بعض بيه الصغار من البعض يجوز ما تبن بعد هذا -إن شاء الله تعالى- فكذا إذا قاسم بينهم بعلاف الوصى .

قالوا: والحيلة للوصى في ذلك إذا كان الصغير النبن أن يبع الرصى حصة أحد الصغيرين مناطّ من رجل، تم يقاسم مع المنترى حصة الصغير الذي بم يع لصيبه، ثم يغترى حصة الصعير الذي ياع نصيبه حتى يمناز حق أحدهما عن الاخر، و(غا جاز هذا من الوصى؛ الآن هذه قسمة جرت بين النبي بي المنتدى والراصى في بصيب الصغير، و ويجوز قما لو اشترى مالا للصغير.

و حیلهٔ آخری آن پییع نصیبهما من رجل، لم اشتری می المشدی حصهٔ کل و حد سهما معروًا.

الشائى: أن يكون الورثة كباراً كالهم بعصبهم حصور وبعصبهم غيب فضاسم الخضور، وأفرز تصيبهم، فإن القسمة جائزة، ومراده أن كانه التركة عروضًا؛ لأن للوصى ولاية على العيب في العروض، ألاترى أنه يجور بيعه عليهم، فكذ تجور قسمته، وأما في العقار فليس يجوز كسمته عليهم كما لا يجوز بيعه عليهم

الثالث: أن تكون الورثة صفاراً وكباراً والكبار غيب، فإنه لا يجوز فسسته، أما في العروض خلال الكبار هي العروض في العروض خلال الكبار إذا كانوا غيباً، فللوصي ولاية القسمة على الكبار في العروض، صار كأن كما كان له ولاية السيم، وإذا كان له ولاية البيم على الكبار في العروض، صار كأن الكل صفار، وقو كان الكل صفاراً تقاسم لم يجز قسمه الأنه تولى الفسمة من الجانيين فكذا هذا، وأما في المفار فلائه لا بني بيع العفار على الكبار حال غيبتهم، فكذا لا بلي القسمة.

الرابع: إذ كانوا صفاراً وكباراً، فعزل نصيب الكبار وهم حضور، فدفعه إليهم، ومزل نصيب الصفار جدلت، فلم يفرز نصيب كل راحد من الصفار، حوز الأدراقسه، لم تجريس الصغيرين حتى بكون الوصى متولياً قضمه من الجانبي، فلا يجوز ، وإغا جرت القسمة بين الكبار والصفار، فتكون هذه قسمة جرت بين اثنين فجزت، ألا ترى أنه لو الشوى الوصى من الكبار شباً للصفار جاز، مكلاهدة.

وهي المنتقى ؛ رجل هلك؛ وترك النين أحدهما صغير، والآخر كبير، فأشهد الوصي أبي قد قبصت حميع نصبيب الصغير من تركة أبيه، وقاسمت الكبير، وضاع تصبب الصغير في يده قبل قول المرضى حتى لو كبر الصغير مند ذلك، و آلكو منا فاله الموصى لا يلتقت إلى إلكاره و ولو أداد أد يتمارك الكبير فيما في بده من الماله و ولد عي أنه من ثركة الأن لا يكون ته دلك و فال نهية اللا ترى لو أن رحلين كانت بههما ألفا درهم و كل أحدهما رجلا أن يقاسم شويكه و ويأحد له تصبه و فقال الوكيل ا فد فاسمته و قبضت الأنف و ضاعت في بدى و راكو الوكل أن يكون فاسمه و فنفي شبّاء وأر د أن يشاركه فريكه فيها في بدى و لكو المؤكل أن يكون فاسمه و فنفي شبّاء وأر د أن

القدسة في الكل فاسبة كال واحد من الصغار والكيار، وقسم بين الكل، فان القدسة في الكل فاسبة إلى الفسية في الكل فاسبة الأن القدسة فيها بير الصغار إما تولاها الوصي متسه، والوصي متي قولي الفسية بين الصغار من الخاليين في قول، والفسية بين الكيار والصغار إلى حرت بين الواحد، فلم نجر التسمة في حق الصغار، وإذا لم تجرفي من الكيار، الأسبة في حق المناسبة الإلى الكيار والصغار على حق المناسبة الكيار والمناسبة الصغار فيها بين الكيار والمناسبة المناسبة الأنها حرث من التي بين الصغار فيها من الكيار والمناسبة الأنها حرث من التي بين القسمة من الخالين، فعاد ذلك لم يصح القسمة من الخالين فعد ذلك لم يصح الأنها جرت بين المناسبة الأنها بعرت بين القسمة من الخالين فعد ذلك لم يصح الأنها جرت بين المناسبة الذي من محد ذلك لم يصح المناسبة بين المناسبة الأنها بعرت بين المناسبة من الخالين فعددت القسمة الأنها والمناسبة بين المناسبة بين المناسبة الأنها مصح المناسبة بين ا

وية كال معض الروقة صفارات والمعلى كمارات وأحدً الكبار وصى الصخارة وأرادوا منه الفسسة ، حكى عن الشيخ الإمام الراحد أبي حقص الكبار وحمه الله: أن الوصى يغسم بان الكبارة وجرز تصييمه، ويفرز تصاب الصحارة ويجمل تصييم مع تصيف الصغارة تدييم تصييه من أجنيء تم يقسم بان الأجني المشاري وبان الصغارة تم يشتري تصييم من الأحتى المشترى، تيحقي الفسمة بين الكل من هذا الوجه .

٢٠٨٠٢ . وفي المنتفي الراهيم عن محمد وحمد نه الحي وصي بتيمين قال

معده اكبرا القدونية بالركمة ألف درهم، فصدق أحدهما، وكذبه الأخر، رجع الكذب على أحبه بمائين وحمدين، وإن أنكرا بم يكن لهما على الوصي شيء الأب أمين، ولوقال: دفعت إليكما ألما إلى كل واحد منكما خمسمانة، وصدقه أحدهما، وكذبه الأخر، رجع المنكر على الوصي غانين وخمسين؛ لأن قسمته لا تجور عليهما، وهما حاضرات، ولو كنا عالين جازت القسمة عليهما.

١٩٠٢- وعنه أيضاً: وصى عنده ألذن لينيمين أدركا، فقطع إلى أحمدهما ألفًا و والآخر حاضر، فضاع الآلف الأخرى عبد الوسى، وجحد القابص أن يكون فنض الألف، قال: يغرم الوصى حمسمائة بينهما؛ لأن قسمته لا أغور على الحاضر، فلو كان شائبًا، جاز فسمته عليه، ولو كان الفابض مفراً، كان فلأخر أن بأخدمه حسمائه، وإذ شاء، ضمن الوصى، لم يرجع عليه الوصى.

النوع الخامس في الألفاظ التي تقع بها الإيصاء وفي تأفيت الإيصاء وفي تقويض الخزوج عنه إلى الوصبي وفي بطلانه:

٢٩٨٠٤ - في فضاوي أبي الليت رحمه الندل مريض قال لرجل الفض ديوني بعد موني صار وصيبًا في قول أبي حيثة رحمه الله ١٠ لأن قصاء الديرة من عسل الرصاية ، والرصاية لانتخصص؛ فالمين بعد هذه -إن شاء الله نداني

٣٠٨٠٥ - إبراهيم عن محصد وحمه انه فيمن قبال لغيره أنت وصيى وهو صحيح، فهو وصيه بعد موته، في افغاوي النسمي أن مريض قال لأخر الهمار تار بين قرزند برايش مركب من، وبالعربية تعهده ما قسم بأمره (أله أو ما يجرى مجراها) كان إيضاء إليه، ومثل عن امرأة قالت لزوجها في مرض مرته: إلى من اسلم أو لادي قال: إليك وأسلمك إلى الله، قال الصير المرأة وصية

١٩٩٦ - رجل قال لأخر : لك أجر مالة درهم على أن تكون وصى قال : تصير الإجارة الطلق ولا تشيء له ، وقال ابن سلمة رحمه الله . الشرط باطل، ولمانة وصبة له

١٨) هكذا في هذه و كان في الأصلى وم العهد أو قم بأمرو ، وفي ظ التعهد، أو فم بأمره .

حائرة، وهو رصبي، وهو اختيار القفية أبي ععقر وحيية الله

۲۰۸۰۷ - وفي أختاري أبي اللبث رحمه الله " إذا قال لفيره" استأجرتك على أن شفة وصاباي بكذا، فهذه تهدت بإجازة، بل هي وصية مشيدة بالعمل، فإن عمل، وأضاء أبو صابا المشحق الوصية وما الاهلاء وإذا قال " قالان وصيى إلى فعوم فلان، تم الوصابة إلى فلان كان الأول وصياً إلى وقت قدوم الثاني، ثم الوصابة إلى قلان الثاني الا إلى الأول.

وعن أبي حنيفة رحمه الله. أن الأول هو الوصي وحله إلي قدوم الناني، فإذا قدم الغالى، فهما جميعًا وصيًال؛ لأن تعلق الإذن بالشرط جائز، وتعليق الحجر باباطل كتمامل الوكافة بالشرط، وتعلق العزل به إلا أن في ظاهر الرواية قال بأن الموصى أنبت ولاية الوصي في مدة مقدرة، ولا يشغى بعد تلك لفاة.

۲۰۸۱۸ - و سئل الحسن بن أبي مطبع رحمه الله عسن أوضى إلى رحل، و جمله وصيًا متى شاء أد يخرج سبة خرج قال: هو جائز ، وله أن يحرج منها متى شاء.

4.4.9 ولو كتب من كتاب الوصية . إن ست من سطرى هذا، أو من مرضى هذا فإن من مرضى المذا فإن كناب من سطرى هذا ، أو من مرضى المذا فإن فلاقًا وصيى، ثم عاد س سفره ، أو برئ من مرضه ، بطن الإيصاء ، وإن ثم يدكر عذا ، فهو وصي كيف ما ١٠٠٠ لأن الأول مقبله ، والمنتى معالى، إذا كتب إلى أوصيت إلى علان ، أو كتب جعفت علانًا وصياً لأولاه في ولم يقل : بلسانه تبيئًا ، هل يصير دلك الرجل وصياً؟ بنظر إن كان الكتوب على رسم الكنامة ، بأن كان مكتوبًا في الكتاب ، أما بعدا فإلى أرصيت إلى دلان أن بكوب في نوصية ثامة مع أشبه أشبه أخر ، يكون وصياً ، أما إذا كان على قطعة قرطاس لا يكون كما في الطلاق وسحوه ، وإذا قال له : أنت وكيلى في جميع ما تركت بعد موتى ، جملته وصياً له ؛ لأن الوكانة والإيصاء ينت أن عن معنى واحد .

النوع السادس

في بياد أن الإيصاء من قبل الأب لا يقبل التخصيص:

۲۰۸۱ - قال محمد رحمه انه: وإذا أوصى إلى رجل في ماله، فهو وصية في ماله وولية في ماله وصية في ماله لا غير. ماله وولده جميعًا، وهذا مذهبنا، وقال الشائعي رحمه انه: هو وصية في مائه لا غير. وقفب المسألة أن وصي الأب في نوع هل يكون وصيًا في الأنواع كنها. حجة الشائمي رحمه انه في ذلك أن الإيص، توكيل بعد الموت، فيعتبر بالتوكيل حالة الحباة في نوع بختص بذلك النوع، فكفًا التوكيل بعد الموت.

حجتنا في ذلك أن الوصى بشه الوكيل من رجه ، ويشبه الولي من وجه ، أها بشبه الولي من وجه ، أها بشبه الوكيل الأنه يتصرف بحكم التفويص كالوكيل ، ويشبه الولى من وجه ؛ لأنه استعاد عذا أنه عداد ولاية على حافده بوت ولده ، فدل أنه ينزلة الوكيل من وجه ويترلة الولى من وجه و العمل بالأمرين في كل حكم متعذر ؛ لا نين حكمهما من التنافي ، فعملنا يكل واحد من الأمرين في بعض الأحكام ، عمل حيث إنه بمنزلة الوكيل توقف الحكم على قبوله ورده كالوكالة حالة الحيدة ومن حيث إنه بمنزلة الولى غير متجزئة عمت ولايته هملا بالشبهين بقدر الإمكان .

ولتن سلمنا أنها وكالة لكنه وحب الفول بتعميمها ضرورة؟ لأنه منى أرصى إلى رجل في ساله، وسكت عن الأولاد، يحتاج إلى نصب وصى آخر في حق الأولاد، وقد رضى به المب أوتى من إقامة وصى آخر في حق الأولاد، وقد رضى به المب أوتى من إقامة وصى آخر لم يرص به المبت أوتى من إقامة وصى آخر لم يرص به المبت يخلاف الوكالة حالة الحياة، فإنه لا ضرورة فيها إلى التعميم؛ لأنا متى لم يعمل إلىه، أو يقوض إلى آخر، فيكون المنافعية إلى التعميم؛ لأنا متى المتابعة وكبل الموكل كالأول، وههنة المبت عاجز عن تسوية أسبابه، فكان إقامة مختار المبت أولى من إقامة غيره، فيلا ضرورة، فلنا بتعميم الإيصاء استحسانًا، وإن كان الإيصاء لوكيلاً.

٢٠٨١٧ - قال: وإذا أوصى بالمال العين إلى وجل، وأوصى بتضافسي الدين إلى رجل أحر، قال أبو حليفة وأبو يوصف وحمهما الذ: إن كل واحد من الوصيين يصير وصياً في العين والدين جميعاً، وقال محمد رحمه الله: بصير كل واحد متهما وصياً فيما أوصياً فيما أوصياً فيما أوصي فيما الموسية فيما الموسية فيما اللاحد على الآخر فيما اللاحد على عن الفاضي أبي الهينم وحمد الله: قال لا يد لأحدهما على الآخر فيما للاخر، حكى عن الفاضي أبي الهينم وحمد الله: أنه كان يقول: هذا الفصل أبضاً على هذا! لحلاف، وقد روى الحسن بن رياد من أبي حتيفة رحمهما الله: أن كل واحد منهما يصير وصياً فيما أوصى إبيه خاصه، وكان رواية الحين لم تبلغ أبا الهيش.

لمحمد وحمه الله أن الإيصاء توكيل من وحه وإثبات ولاية من وجه، فيوفر على الأمرين حظهما بقدر الإيصاء توكيل من وحه وإثبات ولاية من عص نوعا، ولم يوص الأمرين حظهما بقدر الإمكان، فنقول من حيث إنها ويعتبر ولاية محضة في هذه الحالة، فتأتبت غير منجزتة، ومن حيث إنها وكالة إذا أوصى إلى أخر في نوع أخر لا يصير وصياً في التوع الذي أوصى إلى أخر، ويعتبر وكالة محصة في هذه الحالة عملا بالدليلين بقدر الإسكان

ولأبي حيمه وأبي يوسف رحمهما افقائي المسألة وجهان أحدهما: أن الوصابة وقالة من وجه ولاية من وجه، فيوقو على الأمرين حظهما، فنفول: من حيث إنها وكانة يفق على قبوله ويرتديره، ومن حيث إنها ولاية لا تقبل النجزئ والخصوص صواء، أوصى الى تخرفي نوع أخر، أو لم يوص عملا بالشبين بقدر الإمكان.

الثانى الإن سلطنا أن الوصاية وكالة محضة الكناء مع هذا وجب القول بناء ميم الملسرووة الا نرى أنه إذا أوصى إلى إنسان في نوع ، وسكت على ذلك ، ولم يوصى إلى إنسان في نوع ، وسكت على ذلك ، ولم يوصى إلى غيره فيما عن ذلك التوع يصير هذا الوصى وصياً في الأنواع كلها وإلها يصير وصياً ثمة في الأنواع كلها للفسرووة ، وبيانه أنه لو لم يصير وصياً في الأنواع كلها يحتج إلقاضى إلى نصب وصى اخر عن ما قم يوص إلى هذا الوصى الان الميت عاجز عن إلى الما وصى أخر بنفسه ، وكان إذا الته هذا وصياً فيه الم يوص إليه ، وهو محداد الميت ومريخت عن بعد محداد الميت ومريخت عن بعد محداد الميت يتحقق فوع أخر ، وبيامه أذا العين فلد تنقلب فيناً بأن يباع ، أو يستهلكه إنسان، فتمى يتحقق في ما ويتام (كفلك المين قصمي المعربة على العير بحتاح إلى أن ينعب وصى آخر متى صاد ويكاء وكفلك المين

يصبر عينًا بالغبض، محتاج إلى أن فأمر الأحر بالفبص، وشوهم في كلّ ساحة أن مديرً. العرب دينًا والدين نبيًا.

فعو قصرنا وصابة كل واحد ميسا على ما فوض إليه احتاجا إلى أن يحتمدا أماء الغبل والنهاراء وإنه متعدراء وفيد حرح ، فيمكن فيه موخ صروره من الوحد الذي قلما، عوجب القول في ذلك بالتعميم كما في المسألة الاندامة الختلفة مانا ومن التدفعي وحمد القال

وإذا جول أحدهما وحيدًا لعض و معه و جعل أخر وحييًا لعض و للدو فهو شهي هذا الخاص بين محملار حمه الله وصاحبيه . وذكر هلال رحمه الله في كتاب الوقف قول. أبي يوسف مع محمد رحمهما لله

۲۰۸۱۲ - وفی القداری ، وسئل أبو بکر رحمه انه عسل أوصی إلی رحل ، مقال فرجل این أفیل و سایتك می بشافاتات مالك ، و لا أفیل می فیضه دیونك ، مأجابه الموصی إلی ذلك، قال ، إذا لم بحمل الكرمی قصاء دیونه إلی غیرام، عالم صی بكلت حسر آمور البت

التوع السابع

في الإيصاء إلى رجلين:

الله النفساء الدين واقتضاء الدين على الخلاصة وأسائي ترضا فالتقاصي هو المطالبة. وإنه تعني الحصومة، فيكون على الوفاق.

وانو فيبية منى معن أيواب البراذكر الحصاف رحمه الله : أنه على هذا الحالات أيضاً ، وذلك بانه أنه على هذا الحالات أيضاً ، وذلك بانه أوضى بأن يتصدق بشى المساكان وثم وه بن مسكوناً ، فعانى قول أنى حنفة وسحمه رحمها الله : لا يقر د أحد الوصيين بشميدها ، فال سمس الأثمة ، خلوانى و حمه الله : كان مشايحنا رحمهم الله يظنون أنه أحد الوصيي بشمرد بشعيد الوصية ملى ، من أبواب البر ملاحلاف ، ولمس الأمر كسما ظنو ابل انسالة على ، خلاف كما وكر الخدود وجوبه الله .

وكة لك في حالة الخساة إداوكل وحليز يهيمة عير من أعيبان صاله : والم يعير الهوهوب له لاينفرد أحدهما بالهيدة ، وإن عين الموهوب له في هذه المسألة أو عين المتعدق "عليه في المسألة الأولى" يتفرد أحدهما بذلك بالإجماع .

لأبي بوست رحمه الله أن الوصلي يشبه الركيل من وجه، وبشبه الولى من وجه، فلتسهم بالوكيل بتوقف حكسها على الديول، ولذيبه بالولى كنان لأحدهما أن ينفره بالتصوف هملا بالمبهن غله الإمكان

والهسما أن الموصى وضى برأسهسا، والراضى برأى اللتى لا يكون راصياً برأى الواحد، فيشتوط، جنماعهما إلا فيما لا تمكن، وفيما لا يعتاج فيم إلى دفع الوصى، وقيما فيم ضرورة وفي الخصومة لا إمكان؛ لأن القاطى لا يختهما أن يتكلما معابيل يديم الأم لا يعهم كلامهما، وفي قضاء الذين ورد الوديمة والغضوب، ونعيد الموصية في شيء بعيد لا حاجة إلى دفع الوصي، فإن لصحب الحق الحلة من غير دفع الوصية وفي شراء الكفن والدفق صرورة، لأنه تو النظر جعبور، لأخر راي يصد المبت إركالهي بيم ما يتدرج إليه المساد صرورة وكذا في شراء الطعام للصغير الأنه لو انتظر حصور لأخر عوت الصلى جوعًا على، وفي إعدى عند بعيته لا حاجة إلى الرأى،

ولو مدت أحد الوطاين قال محمة وحمدالة . ينبغي للقاضي أن يحمل مكان

⁽١) وفي م التصدق علم .

⁽۱) وهي ۾ ختابنا .

عليت وقبياً أحر، من فشايحا رجمهمالة من قال. هذه على قاليساء كان عندهما أحد الرجيس لايفره بالنصرف فندر مدا الأشباء الخفيراسة وفحجز الحراس انصرف افلا بلامل وصي احراء فاما على قول أبي يوسف وحبيه الله . فأحد الوصيين يتفرد محميح الانف فاتء والخوام عجزع والتعمرف ولاحاجة إلى يعبب وصي أحواء

ومنها موا قال: إلاه بالموادك في الكتاب قول الكؤر، أما على قولهمنا. فظاهر، وأمالني فبول أن يوسف رجيعاته العلاداني نصف رصر أتحر بحصا المفصيدة المرصين الايا مقصيرته من يعسامه أأزلى وحنين أنايكانا قبل واحد سيما مشوقًا على الأحراء حتى إذا همأ احدهما بخبانة يستحيى عرا صوحيه وبندك دلك وإذا لم يتركان فالآخر بأحده على بذه ، ويرفعه إلى الفاخس، ويحيره بالقصة ، وهذا القصود بقوت لو المرينعيس العاصي وصابأ اخراء فينصب وصبأة حرالهذا فالإمكان النصوف

لم ختلف النديج وحمهم الله في محل الحلاف في المبالة التقادمه و مهم من تحالن الخللاف فسطاؤه أوسي إلى كلا واحدامتهما عبر حدة، أما إد أوصيل ليهمه حملة لا ينفره احدَمها بالتصرف بالإجماع، ومنهو من قال: الحلاف فيعا إذا أوصى اليه جملة، فأما إذا أوصى إلى كل واحد سهما على حدد، فينفرد احدهما بالتمسرف عالا حماء ويوحكي عم العقبه أبي لكم الإسكاء وبوحمه للف أق الخلاف في الكان ولحماء وجواأقرت إلى الصواب ولان أوالاعمار الوصايا واحدر

ولو أوصي إسهما، وقال: فعل كل واحد مكمة حاله ، أو قال اكال واحد مكما ومبيي نام، قال بر مقائل وأبو القاسم. ينفره فل واحده تهما بالتصرف بالإحمام، وهو الصحيح

٢٠٨١٠ و دا اوصلي إلى رجل في تركيم، وتقيلة وصايح، وأشرف على هذا الوصي رحلاء فظامر اللدهب مددهوا أبهما يكوبان وصيبيء لايتمرد احتاهما بالتصرف إلا في الأشياء العدودة عد أي حيفة حلاقًا لأبي يوسف رحمهمواته ، وعن أبي بهاسف وحسمه القاعي ووايغ الخزان الأن اللنمراف ينعم والانتصاراف والواصي لا بافراده كتبت هذه المسألة في شرح كتاب الحيل.

١٤) حكدًا في طاء وكان في الأحس الطباق .

قا ١٩٩٥ قام وسنل القليمة أبو بكر وحسه تصاعوا بن مان في يود بلح ما وإذا ولم وحرياتها والمحسون على به حسم الفلسلام أحداث وعين الحمالين عنى المحسوم أو استأجا بعض الوابعة والوصيلان حسابات أو استأجا بعض الوابعة والوابعيات مائلات على المنافقة عن المحال والمحل لواجعت الوصيان على الاستاجار أحداد الإجارة بالا في يقار على المسال غيد النبي السائح والمحال الخدوة عير فؤلاء والمسائح والمحال الخدوة عير فؤلاء والمسائح والمحال الخدوة على المسائحة والمحال الخدوة المحال الخدوة على المسائحة والمحال الخدوة عير فؤلاء والمسائحة والمحال المحالة الإبارة المحال الخدوة عير فؤلاء والمسائحة والمحال الخدوة عير فؤلاء والمسائحة والمحال المحالة والمائحة المحال الخدوة عين المحال الخدوة عير فؤلاء والمسائحة والمحال الخدوة عير فؤلاء والمسائحة والمحال المحالة المحال المحالة المحال المحالة المحالة

" ٢٩٩٦ - وإذا احداء والوصل النافي والده من يقول؟ فإن عال الهالا والقسمة، والبلغا يقتسعان ويكون عند قبل واحد شهيما يسلفه الأله بتعمر عليهما الاحتساع على حفظ الكل الماليون والهار ويكون أوما حل الفسيمة كما على مودنين إذا احلق في الوضعة مدمل بكون والوفيعة فائلة للقسمة، فإنهما يقتسمون ويعطفه قبل واحد شهما جمعه والعربين ما بلنا

وإلى موسكن المال قاللا المقدمة تهايؤا، وإن أحد سنودى رحما، يجور يحاف المؤدمين إدا أحد أن يود الرحمالا حيث لا يكون لهما دلك، و نفرى الدائرة م مأمور مأم متعادت الناس فيد، وهم الحقظ، ولمو غيرص ألما الرأى، واللّمور بما لا يتمارت الناس فيد ذاتو كين المقالاتي والمناق إدا تم يده أن يودال أن والدور لا الله الديموس الي عبره، قالمأمور ما يتماوك الناس فيد أولي، وأنه الوصدال ذكل و احد مهما وأو و ما فقط مع الرأى.

فيدا من الفرقع من الرحمي أن لو مراس الرأي إلى طويتمون وبأن المراهبة بالخمط و وغال الرأي لليكساء ومنت إذا أحد أن يست ددا أجداً كان بهم دائد و تلام في رياسه من حيث المعلى ووان أحد أن تكون المآل كان شد أحداث و حزر الخلاف المردعين لو احداث ويكود المال بنه عبد أحداث محدث فل يحروه والفرق أدا فل واحد من المردية مأمور بحفظ عسف الوديد ولالقرادة كانت الموضعة فيذًا يحسن الشدة ووالدان الا أن المانات بصفاء وثر فان لكن واحد متهما بقيار المحفظ أنت عسف الموقعة لا يكون الا وحد مرودي المدينة الأ عن الكان، كذا هما، فأما ههما مقد موض إليهم الحفظ مع الولى، ألا ترى أن لكن واحد منهما أن يديع نصيبه إلى الأجنبي، وإن لم يكن مختار المهم بي الحفظ، فلا يكون له الناهر إلى صاحبه وإنه مختار الميت.

فياس الوصيون من الودعين أن لو نوص الأمر إليهما وهناك لكل واحد منهما أن يدفع نصيم إلى صاحبه، كذا هنا.

۲۰۸۱۷ - وإذا كانا وصبيل للبتائي، فقاسم أحدهما، لم يجز في قول أي حنفة وصعد رحمهما الله ، إلا أن يكونا حاضرين، وإن كان أحده اعالمًا إلا أن قاسم إلانه، وعند أي يوسف رحمه الله : يجور الآل في القسمة معنى للبح، فيعشر بالبح، ولو باع أحد الوصيين شيك من مال الصفير، لم يجز حدا أي حنفة ومحدد رحمهما الله إلا أنه يكونا حاصرين، أو كان أحدهما غاشًا، وقعل الحاضر بإذن الغائب، وعمه أبي يوسف رحمه الله : يجوز كيف ما كان ، فكذا النسمة.

۲۰۸۱۸ و وفا أرصت المرآة إلى انها وروجها بوصايا من عتق وصنة ، وغير ذلك ، وتركت ضبعة ونهاذ وخير وحلقه ابنين رضيعين ، فقال الزوج ، أنا ألمد رصيتها من خالص مالى ، ولا أبيع الثبياب والحلى ، إن أنفذ الزوج هذه الوصايا بإذن للوصى الآخر وهو الآب فها كانت من صلات ووصايا بحتاج وبها إلى شراء شيء وقد قطه على أن يرجع به في التركة كان ذلك دينًا في التركة ، وإن فعل ذلك على أن لا يرجع لم يجز عن الوصية ، وما احتبج إليه من الصدقة من غير ضراء ، فلا يحرى من الوصية بوجه من الوجو .

قبان أحب الروج أن ينقى هذه الأحبان الأولاده، وينفذ الوصية من نفسه بهب من الصمار مالا، ثم يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل، وينسرى الأس تلصقار ذلك منه معد النسليم بخل ذلك الثمن أو أكثر، ثم ينقد ذلك المال فيه إلى البائع، ويقسفه الوصيان من اللمن الضيعة، فينفذان فيه الوصية.

١٩٨٩٩ - وفي أفشاري أبي الليك وحسمه الله : إنا أوصى الوجابية فغيل الحدمية، وسكت الأحر، فغال الذي قبل للساكت بعد موت نوصى: اشتر للمست كذا، فاشترى، وان: هو بيول للوصاية، وفيه أيضاً إذا أوصى ترجلين، وقال أهما: صعافلت مالى حيث شندما، ثم مات أحد الوصيين، بطلت الوصية، ويرجع النك إلى ورنة البت، ولو قال: قد جعلت للت مالى للمساكين، والمسألة بحالها، قال: يحعل القاضى وصباً أخر، وإن شاء، يقول للسانى منهما القسم أنت وحفك، وعلى قول أبى يوسف وحمه الله: للآخر أن ينصدق وحده.

۲۰۸۲ - وفيه أيضًا " سنل أبو الفاسم عمن أوصى إلى رجلين ، بأن يشتريا من ثلث ماله عبداً بكذا درهسًا ، والأحد الوصيين عبد فيسنه أكثر عا سماه الوصى ، هل للرصى الأخر آن بشترى العبد بما نص الموصى ؟ قال: إن قوض الموصى إلى كل واحد من الرصيين أن يتفرد في ذلك . فشراء من صاحبه جائز ، وإن لم يفعل ذلك ، باع صاحب العبد من أجنى ، وسلمه إليه ثم يشتريان جميعًا للعبت

له: اعسل فيه مرأى فلان، غال: هو وصي نام، وله أن يعمل بغير وأي فلان، ولو قال له: اعسل فيه مرأى فلان، غال: هو وصي نام، وله أن يعمل بغير وأي فلان، ولو قال له: لا نعمل إلا يرأى فلان، فالنانى هو الموصى، والأول وصي تافس، قال النفيه أبو اللهت وحمه انه: وبعضهم قالون كلاهمة وصيات في الوجهين جميعًا، وقال بعضهم: الأول هو الوصى، وبه قال تصير، وقال أبو نصر وحمه انه. إن قال اعمل فيه بأمر فلان، فهما وصيان، وهو أشبه بقول أصحابنا وحمهم الله، قامم قالوا فيمن وكل أحر بعيم عبده، وقال: بعم بقول أصحابنا وحمهم الله، قامهم قالوا فيمن وكل أحر بعيم عبده، وقال: بعم بعضر من فلان، فياع بغير مصفر من فلان، يعمون، أو قال له: لا تبعه إلا نالشهود أو إلا بحضر من فلان، فياع بغير الشهود، أو بغير محضر من فلان لا يجوز، وعلى هذا إذا قال للوصى: اصل بعلم فلان، أو قال: لا تعمل إلا بعلم فلان.

٣٠٨٣٦ وإذا أوصى إلى رجلين، وقال لهما: صعائلت عالى حيث شنتما، أو قال: أعطياه من شنتما، ثم اختلفا في ذلك، فقال أحدمها: أصطبه فلائك، وقال الآخر: أصطبه فلان أخر لم يكن لواحد منهما ذلك عند أبى حنيقة ومحمد رحمهما الله خلاقًا لأبى يوسف وحمدات، وهذا لأن وضع المال تصرف بحناج فيه إلى الرأى؛ لأن التواب بضاوت تفاوت الفقر؛ لأن الفقراء يتفاوتون في الاستحقاق والصلاح، ومن مذهبهما أن أحد الوصبين لا يتفود بالتصرف فيما يحتاج فيه إلى الرأى إلا في أشباء معدودة على ما مر .

وهذا يخلاف ما يوقال تهدا: أعنيا ثلث مالي فلائا، ماعطاه أحدهما حيث يجوره لأنه لا يحتاج فيه إلى الرأى إذا كان المصووف إليه الثلث معبنا، فإن الفقا بعد دنك، ووضعا عبد آخر جاز بخلاف سا إذا كان الوصى واحد، فوضعه عند بعص ورئد، ثم أراد أن بضع عند اخر لم يكن ته ذلك الأن تعبير الوصى إذا كان واحداً لمكن أن يجعل كنحين الميت، ولو أن الميت عبن الوصية في بعض ورثته، لم يكن للوصى أن يضع عبد غيره، فكذا إذا عبه الوصى، وأما إذا كان الوصى أنين فلا يمكن أن يجعل تعين أحدهما والعدم بمنزلة، يجعل تعين أحدهما كنعيين الميت، فسار وجود التعين من أحدهما والعدم بمنزلة، فكان لهما الموضع عند غيره حوافة أعلم-.

المنوع الثامن

في الوصيين من جهة الأبوين وفي تصرف الأبوين وتعميم وصي الأم:

* ٢٠٨٣٣ - قال محمد رحمه الله في الزيادات : جاربة بين رجلي جاءت بولف فادعياه جميعًا حتى بثبت السب مهما، ومعاوت الجاربة أم والد لهما على ما عرف، ثم غير ابنها هذا، وهو صغير لمبلغ كان ولاية النصوف في مال الولد، وحفظه الموالدين غير ابنها هذا، وهو صغير لمبلغ كان ولاية النصوف في مال الولد، وحفظه الموالدين لا لوصى الأم، أما ولاية النصرف فلان وصى الأم قائم مقام الأم، وكان ولاية النصرف خان حياتها للأبوين المقام المناه على معموظ مولاية الأموين تبعًا لولاية التصرف، فلا حاجة إلى وأما ولاية النصرف، فلا حاجة إلى

فإن غاب الوائدان الآن بظهر ولاية وصية الأم، فينبت له ولاية الحفظ، لأنه مست الحياجة إلىه، وللأم ولاية الحفظ على الصغير في مناله في هذه الحالم، فكفا لمن قام مقالمها، ولكن إغاثيت له الولاية فيما ورته الصغير من الأم، وفيما كان لمصغير قبل موت الأم لا في مال يحدث للصغير بعد ذلك، وهذا لأن وصي الأم استفاد الولاية من جهة الأم، فيضاد ولايته بقدره المال الأم، وأنذى تنان للأم هذا القدر، وكما تنست له ولاية الحقط، ثبت له ولاية كل تصرف هر من باب الحفظ، فحر بهم انتقول وبيع ما يتسارع إليه القساد.

وإن غاب أحد الامويخ، والأحر حاصره فكذلك البُواب عند أبي سيعة ومحمد وحمهما أفه؛ لأن أحد الأبوين لا ينصره بالنصرها " إلا في أشياء معدوده على ما البن معد هذا -إلا شناء الله تعالى- فكان فيمة أحدهما كغيبمهما، ويثبت نوصي الام ولاية الحمظ، وما كان مرباب الحفط.

وضعه أبي يوسف وحمه الله. أحد الأموين يتفرد بالمصرف: فكان حضرة أحدهما كحصر نيماء فتكون ولاية النصرة، في مال الصغير وحفظه المولد العاضر لا للوصي من حهة الأم، وجه قول أبي يوسف رحمه الله: إن سبب الولاية النسب، وإنه يئت من كل واحد منهما كاملاء لأنه لا يتحزأ، ولهذا الفرد كن واحد منهما بالتزويج، وفهدا لو منا، برشامن كن واحد سهما ميرات ابن كامل، فقد يفرد كل واحد بسبب الولاية، فيتفرد بالولاية.

ولأمي حنيفة ومحمد وحمهما أنفاذ أن الآب أحدهما هاي الحفيفة والاخر أجنبي عن الخيفة ولهذا تو مات برئاله ميراث أن واحده ظو تفرد أحدهما بالنصر ب وعا يكون النصرف في مال الصغير عبر الآب، وإنه لا يجوز، وكان تفيية ما ذكريا أن لا يتفرد على واحد بالتزويع ، لكن تركنا هذه الفعية تضرورة ؛ لأن الإنكاح لا يتحز أد لاذ محمه لا يفجر أو فإده دن الدليل على ثبوته لهما وراته لا يتحر أينبت لكن واحد منهما كملا ضرورة ، هذه الصرورة معدومة في التصرف في المال: لأن التهيرف فيه ينجز أو لأن محله بحرق أو فإذا دل الدليل على شوته لهما أنساه منستركا بيهما و شرطنا احتماعهما حتى لا يكون المتصرف في مال الصغير عبر الأن.

وإدا وردن هذا الاين كان واحد منهسة ميرات بين كامل، وورنا مه صيرات أب واحد باعتبار أن الأب أحدهما على الحفيضا، ولكن مع أن الأب أحدهما على الحقيفة، وكان واحد منهما أقر أنه النه وأنه أبوه، وإفرار الإنسان على نفسه صحيح، ولتفسه

⁽۱۱) وفي ما مانوهيد ...

باطل، فغيما يرجع إلى استحقاق الابن هذا إقرار على نفسه ، فكان صحيحًا . فكان استحقاق الابل بحكم الإقواراء وقد أفراكل واحد سهما آله ابناء فكان لدمن كل واحد مهما مبرات ان كامل، فأم فيما يرجع إلى استحقاق الأب هذا إقرار قفسه، فكان باطلاه فكاده سنحفاق الأسابتاء على الخفيفة لابحكم الإقراره وقي المفيفة الأب واحده فينبث استحقاق ميراث أبواحده وليس أحدهما أولي من الأخراء فتكون ذلك سنهما.

وقو مات أحد الوائدين بعد موت الأم، ولم بدع والربَّا غير هذا الصعير، وأوضى إلى رجل، والوائد الأخر حاصر، بالبراث كله للصغير، وولاية التصرف في النركتين للاك ظافي، لا نوصي الوالد الآخر فليت، ولا نوصي الأم؛ لأنا إنه أتبتنا أحكام الأبوة في حقهما لكان الراحمة، وقد زالت مزاحمة البت، والحي يدعى الوقم، فتقرر الأبوة عنيه، والأب أوني بالولاية من عيره

هرق بين هذا وبين ما أوصى إلى رجلين، ثم مات أحدهما، وأوصى إلى غيره، ة إن وصلى البت يراحم الوصي الحي في الناصار في والفارق أنه في عالم أنه الوصايين الإيصاء من الوصى المبت قند صح ؛ لأنا بالموت لا ينبين أنه لم يكن وصبًّا ، فنصم الإنصاف وقيام أنوصي مقام المنت ، وقيل كان فلمست حان حياته أن يزاحم الوصي الأخو في التصرف، فكذا لن أقام مقامه، وفي مسألنا الإبصاء من البت ثم يصح؛ لأنامه موت أحدهما بتعين الدمي أبُّ ، ويخرج الميت من أنَّ يكون أبًّا، فتين أنه لم يكن للميت ولاية الإبصام فلابشت له من المواحمة.

قال: ولا يضم القاضي إلى الوالد الباعي وصبًا ليتصرف معه، قر في بن هذا ومين الوهيين إدامات أحدهم ، فالثاني لا يتفرد بالتصرف عبدأبي حنفة رحمه الله وسحمد وحمد الله ، بل يضيم القاضي إليه وحبيًا أخر المنصوف هو معه ، والفرقي أن الأب ينصوف غمي في نفسه، فإن الأبوة عنه مقيدة قرلاية التصرف، لكن لم يتفرد أحدهما بالتصرف حال حياتهما؛ لأن أحدهما لم يتعين، ويعدموت أحدهما يتعين الباتي أبًّا، فتفرد والصرف

وأما الرصني فلا يتصرف لمني في نفسه، إغا يتصرف يحكم التقويض، والمقرض

لما فوض السصرف إلى النبيء فقد رضي برأى المثني، والراضي برأى المثني لا يكون راصياً برأى الواحد، فيصم القاصي إلى اخي وصياً احر ليكود المصرف منهي طابًا لرضي المنوص بفار الإمكان.

وإن كان الوالد النافي هائيًا، كان كوصي الأم حفظ ما تركيه الأم، وما كان من الب الحقط الآن وصي الأم كان من الب الحقط الآن وصي الأم كان منافر في الرائد، فكذا لمن واصي الأم كان من الله حفظ ما تركه الوائد، فكذا لمن والم معامها، وكان توصى الوائد الميت حفظ ما تركه الوائد الميت وما كان من بدب الحفظ الأن حكم الأبرة إن بطل بالموت فولاية الفقط لم تسفل، وهذا لأن بالموت إن سين أن المبت لم يكن تي عباله، فلا يتين أنه الصعير لم يكن في عباله، فلا يتين أنه المهتمو لم يكن في عباله، فلا يتين أنه لم يكن أن ولاية المستقل، مصبح الإيصاد في حق الحفظ، ولا يتعدى حفظ كل وصلى بني التصرف، وقنام الوصى مقام الميت في حق الحفظ، ولا يتعدى حفظ كل وصلى بني التحديد، وقبل التحديد على الصغير، وقبل

وإن مات الدالدالياتي بعد ذلك، وأوصى في رجل عوصيه يكون أولى بنال الصنب ربل عوصيه يكون أولى بنال الصنب ربل عوصى الأم الذي مات أولا، ومن وصى الأم الأن الوصى قبات مقام الموصى، والوالد لمباني حال حباله كان أولى بمال الصمير، فكذا وصابه بعد وفاته، فإن كان الذي مات أولا أبا حد هذا الغلام، ودفي المسكن بحانها، موصى الأب الذي مات أحراً أولى مات أحراً أبا يكان ثلاب الذي مات أحراً أبا حد هذا العلام، وكذلك لو كان ثلاب الذي مات أحراً أبا حد هذا العالم،

وإنها كسان وصى الآب الذي مسات أحراً المولمي من أبيسه؛ لأن الوصى عسائم مضام الموصى ، وقد كان الأب الذي مات أحراً حال حيامه أولى من أبيه 20 مكذا من فام مقامه. وإذا كان أولى من أب الميت اللذي سات أخراً مع أنه استقوت أبوته مالموت، فالأن يكون أولى من أب الميت الذي مات أولاء وقد بطلت قوته مالموت كان أولى.

وإن منات وصى الأب الذي منات أخواء وأرضم إلى غبيبره، وباقى المنتألة بحالها، فرضيه أولى عن سعيناه؛ لأنه فالم يقام الموصى ، وقد كان للوضى حال حياته

المالوجيء ابتما

أولى ، فكذا وحيه بعد الموت.

وإن مات وصلى الأماناندي مات أخواً، وله يوص إلى أحدا، وكان الأب الذي صات آخراً لهم يوص إلى أحسد، وقد ترك الأب الذي صات أو لا أبّا جدد هذا الخيلام ووصيًا، فإن الأب الذي مات أولا أول مرزوصية.

وفي هذا الغصل نوع إلى كال وهو أن الذي مات أولا أباؤن بطلت أيوته وولايته بالوات، أو مو تنظل ، إن مطلت تنظل الحيدودة كيما تبطن الوصاية ، فكيف يمكن إتبات الولاية للحدد وإدال تنظل كسما لا تبطل الجندودة لا تبطل الوصاية ، وإذا لم تبصل الوصاية ، خدا حتم وحرى الأب مع جد العلام، فتكون الولاية للوص

والخواب أن مقول: أبوه الذي مات أولا طلت في حق الوصابة، أما تم تنطل في حق الوصابة، أما تم تنطل في حق الجدودة . حق الجدودة، بياسه وهو أن الدسب السابق قسما أثبت الأبوة للأبوس أثبت الحدودة الأبويسما تبولا ومدال وكانت ولاية الجديسب سابق قائم به وهو الغرابة، لا بتعويص الأب د فلا يقطل بيطلان ولاية الآم، لكن الم نظم والاية الجد حال قيما والأبة أو صبيب تقويض الأب لا يسبب قائم به، وطيعه ولاية الأب بطلت ولاية وصبه ضرورة

وإن صاب الوالدان أحدهما قبل الإخراء ولكل واحد منهما أب، وأوصى كل واحد منهما أب، وأوصى كل واحد منهما إلى رجن، إل لم يعرف الدى مات أولا من الذى مات أولا من الذى مات أولا من الذى مات أولا من الذى مات أحراء بحيلة الإنه لما تم يعوف الذى مات أولا من الذى مات أحراء بجعل كأنهما دنا مناء ولو مات مناكان والايه النصوف في المان للوصييع الالأنه لم يظهر بطلان ولاية ألوة أحدهما لما مانا مناء فالإنصاء من كل واحد مهما حصل، وله ولاية الإيماء من كل واحد مهما حصل، وله وإنه عرف الذى بيت أولا من الذى بيت أخراء فولاية التصوف في الملا لوصى الدى مات أحراء الأنه وصى أب استشفرت أبونه ، والأحر روسى أب بطلت أبرته على ما

وإن مات هذا الوصيء ولم يوص إلى أحد، ومات الذي عرف موته أخراً، وام يوص إلى أحد، وماتي المسألة محاله، فولاية المصرف في الأل للجدين لا ينفرد أحدهما به مجتولة الأموين في الانت. " محملاف أمو صمين ، فيإنا وحمى الأب الذي ممات أولا لا يزاحم وصي الأب لدي مات أحراً في التصرف

والفرق آن لوصى نائب عن الوصى استفاد لولاية من جهت ، ويوت الذي سات أولا . عللت ولايه ، علم يصح الإيصاء منه ، فلم يصر مراحمًا لوصى الذي مات أخرا ، فأما الجد أصل و يمن بدائب ، والولاية نتبت له بسبب القرابة أصالة لا يطريق الانتقال والتفريض وولاية الحدين فاتمة الحال بعدفة وقعات فاستور عن سبب الولاية ، فراحم كل وتحدمهما صاحبه .

النوع التنسع

هي الوصي يوصي إلى غيره:

1942 - الوصى إذا حصره الموت فلد أن يوصى إلى غير مع أن الموصى ام موص إلى الإيصاء بطاء لألد فوصه إلى دلالة، فإنه غا اعتمد عديه، وأمره ينتصوف في حال لا يقام هو على شيء مع علمه أن الوصى مديه جرعنا السياد، كان دلاه بإذا له منه يقامة غيره مقام نصب عدد عجزه عن لتصرف بنسمه، وكذلك إذا وكمل غيره مي حال حياته بشيء من أمور الصمير صح توكيله، كنيته في وكالة هذا الكتاب وفي شرح الحيل أيضاً الذا الرعم بلك الوكيل.

۳۰۸۳۵ وإد أوسي الوصى إلى رجل في ترك عليه ، صح، وصار وسياً في تركة موصيه ، صح، وصار وسياً في تركة موصيه أيضاً ، وكذلك إذ أوصى إلى رحل في تركة موصيه ، صدر وصياً في تركة بعليه عندنا، وعن أبي يوسق بعسد و يشهده الله . أنه إذا قبار . حمينك وصياً هي تركيم ، تركيم ، شهو وصي في تركيم حديد عكدا دكر الأمام نجم الذي النسفي رحمه أنه في كتاب الحصائل .

النوع العاشر

في بيان من يجوز الإيصاء إليه ومن لا يجوز:

١٩١٦ ٣- قال: إذا أوصى إلى عبده أو إلى عبد غيره، فهو على خلائة أوجه: إما أن تكون المورثة تداراً كلهم، أو كاتوا كداراً و سخاراً أو كاتوا اسخاراً كلهم، فإن كلبوا كباراً كلهم، أو كاتو حبداً و كاتو المخاراً و المخاراً أو كاتوا المخاراً و المحمد و حبدالله في المجارة كلهم، أو كاتو حبدالله في المجارة على المجارة و أن الأصل أو وأراد وقولة: إنها بعثنة وونها ستبطل حتى لو تعبرف قبل الإيطال في التوكة بعثاء أو ما أشبهه، ينفذ تصرف و وتكون المهدة على حبت إنه وكيل جوز الإيطاء إلى العبد، ومن حيث إنه عزلة الولى والعبد لا يصلح ولى طهره بحال لم يجعلها الإزمة، وأثبنا للقاصى إخراجه من الوصاية نوفيراً على الأمرين حظهما، وهذا كالوصية بالمال ما كان بشبه الهبة من وجه، ويشبه المراث من وحه وفردا على الأمرين حظهما، فقللن من حيث إنها هية ما وجه ويشبه المراث من وحه وفردا الوصاية كلوهوب أمه ومن حيث إنه عبراة الميراث إذا وقع الباس عن القول بأن مات صورة الأمرين حظهما، فكذا هها.

ويان كانت الورثة صفاراً كلهم ، فإن أو مني إلى عبد غيره ، فالو سية باحثة ، وبن أوصى إلى عبدنفسه ، فالوصية حائرة في قول أبي سنيفة رسمه الله ، وقال أبو يوسمه رحمه الله : إنها ياطلة على التفسير الذي قلا ، وقول محمد رحمه الله مضطرب ، ذكره في بدخل الروايات مع أبي حيصة رحمه الله ، وفي بعضها مع أبي يوسف رحمه الله ، وأجمعوا على أنه لو أوضى إلى مكاتبه ، أو إلى مكاتب غيره ، إنه يحوز .

فأبو بوصف رحمه الله فاس الإيصاء إلى عنده على الإيصاء إلى عند غيره، وفاص الإيصاء إلى عبده والرابة صغار على الإيصاء إلى عنده والورثة كار، أو بعضهم كباره والعني أن الوصى بمتزلة الوكيل من وجه والولى من وجه، فيبحب طعمل بالدليلين، فقول: الكونه وكيل يصح الإيصاء إلى العبد ومن حيث إنه جزلة الولى، والعبد لايلي غيره، ولا يعم لازمه، ولا يلزم المُكاتب، لأن الوصى وكيل من وجه ولى من وجه، فإن نظرت إلى الوكالة، فالكاتب يصنح وكيسلا من وحم، وليّا من وحمه، وإن نظرتا إلى الوكالة، فالكاتب يصلح وليّا: لأنه يلى غيره يحكم الأيوة، فإنه يلى على ولمه المولود في الكتابة، والرلد الشترى بخلاف المبد.

وأما أبو حتيفة وحمه الله: فقد ذهب إلى أن الإيصاء توكيل من وحه والإيد من وجه والإيد من وجه والإيد من وجه والإيد من وجه على من وجه والإيد وجه على مايية الإلهاء الإلهاء الولاية وإذا كان الخصاً في إليات الولاية لم يشترط للهوت هذه الولاية ما بشترط للولاية الطلفة من الخرية ، وإذا شرط للسوت مذه الولاية النافضة من الذي فوض إليه ، هذا كما قالوا: إن الوصية بالذل هية من وجه إرث من وجه فكان الذي فوض إليه ، هذا كما قالوا: إن الوصية بالذل هية من وجه إرث من وجه فكان الفصائ في معنى الإرث ، فلم يشترط للعجم من المسلم الأنه ليس بورث مطلق، بل الناسط للماية الأنه ليس بورث مطلق، بل نقص في معنى الولاية ، فلا بشترط للبوئها ما بشترط للبوئها كون الوصي قادراً بشترط للبوئها كون الوصى قادراً على إنامه ما وض إليه بعد مونه

ألا برى أن جوزنا الإيصام إلى الكاب، وإن ثم يكن الكاب من أهل الولاية هلى الحريجال؛ لأنه يقدر على إدامه ما دوخل إليه من التصوف معد موته، وإن كان يتوهم العجز في الثاني بأن يصبر ، قلنا، وصيده متى كان الورثة صماراً كلهم قادر على إذامة ما فوض إليه من التصرف للحال؛ لأنه ليس لاحد أن ينعه من التصر د اللحال، وإله يتوهم العجز في الثاني، بأن ليلع الورثة، ولكن هذا لا يمع حواز الإيصاء ولزومه: كما أو أوصى إلى مكانيه، أو إلى مكانب شره، وليس كعيد غيره أو عبده، وفي الورثة كماره الأنه عاجز من إثامة ما فوض إليه من التصرف للحال، وتحن تشترط الصحة الإيصاء، وأزومه كون الورقة المحال،

فإن قيل: إما أذَن له المولي كان مجت أن مازم.

قلمًا ؛ الإذر من المرقى إهارة للعمد، والإهارة غير لازمة، فكالدله أن يرجع، وقد خرج الحواب عما قال. إنها وكالة والالة، قنا: نعم ولالة وركائة، فكان ناقمهُ في معنى الولاية ، فيكفى لصحتها وازومها كون الوصى فادراً على إقامة ما فوض إليه من . التصرف.

۲۰۸۲۷ - وإما أوصى مسلم إلى دبى، فالوصية باطلة يويد ستبطل: قانه لو تصرف في تركة الميت تصرفه أن يخرجه الفاضى من الوصاية، ينفذ تصرفه وهذا لما ذكرتا أن الإيصاء توكيل من وجه إثبات ولاية من وجه من الرجه الذي يبناء فباعتبار الوكالة إن صحت؛ لأن الذمي يصبح وكيل المسلم كما في حالة الحياة، فباعتبار الولاية لا يصبح الأنه لا ولاية للدمي على السلم بحال من الأحوال، فمن حبث إنها وكنالة صحت، وصال وصياً، ومن حيث إنها ولاية لا يلرم، وكنان للقاضى إحراجه من الوصاية، وإن لم يظهر منه عينة توفياً على الأمرين حظهما بفتر الإمكان.

٢٠٨٢٨ - وهذا بخلاف لو أوصى إلى عبد نفسه و رانورنة صغار كلهم و فرن الوصية جائزة لازمة في قول أبي حنيفة رحمه اقده وإن ام يكن العبد من أهل الولاية على غيره بحال و وذلك لما ذكرنا أن الإيصاء ناقص في إثبات الولاية ، فيراص لتبوتها ولزوهها كون الوصي، قادراً على إقامة ما هوض إليه من التصرف، وأميناً لا بخاف منه على مال الحي، ومسلماً لا يخاف منه إيقاع الورثة فيما لا يحل من العقره الفاسدة، وهد وجد في عبد نصمه إذا كان عدلا مسلماً ، والورثة صغار كله بعقه الأسباب، قإنه قادر على إفامة ما قوض إليه من التصرف، وأمين لا يحاف منه على مال الحيت إذا كان عدلا ، ومسلم لا يحاف منه إيقاع الورثة في الحرام؛ لأنه لا يسائس من العفود ما هو محرم في الفريعة إذا كان مسلماً ، وإذا كان مسلماً ، وإذا كان حسلماً ، وإذا كان كذلك النحق العبد بالحرالم المسلم.

فأما الله من فإن كان قادراً على إقامة ما فوض إليه من التصرف، وإنه الا يهتمه أحد من التصرف في تركة أفيت، والا يخاف منه على المال إقاكان عدلاً في دينه إلا أنه يخاف منه إيفاع الورثة في الحرام، فإن الله مي يستبيع عقوداً هي محرمة في الشريعة، وكان توهم إيفاع الورثة في الحرام موجوداً، فكان للقاضي إخراجه عن الوصاية، ولهذا كراء علماها وحمهم الله توكيل المسلم الله عن طرايع والشراء؛ لأنه يوقعه في الحرام عسى

٩٢٠٨٩ - وإذا أوصى مسلم إلى حربى مستأس أرغير مستأس، فهي باطلة، معتاه متبطل؛ الأنه لو أوصى السلم إلى الذهي، فإن للغاضي أن يبطلها، ويحرجه من

الدهباية ، وإن كان اللَّمن مناد رَّا إن سريكن منادياً سخافة إيفاع الورثة في الحراج، فال يكون له إحراج الحرمي، وإنه ليس مناهاراً ولا دينًا، ويتوهد منه إيقاع الوزلة في احرام امع ذلك أولى وأحرى

والذمر إذا أوصر إلى الحديق، فإنه لا يحور الأن لحديد من قلمي يمزل مداله القمي من تفسيمه والفياجال أوصي إلى فمي كالفت الوصاياة باطلق فكذ الفعي دا أوصى إنى حويون

الحَوْلُ قَبِيلَ : المُستَمَدُ إذا أو صلى إلى الدِّمن إليَّا لم يجر ؛ الأنه بشو قبر منه إلك ؛ الورانة في الخراب وهذا اللعني معدره هناه لأن خربي إغاريستيج من العقود ما يستبيحه الذمي

فلمار إن قبال لا يتوهم من الحربي إيشاع الورثة تي الحاج، عينه بحاف منه على ه. البتيم لأنه يستبيح الحربي مال المملو والمعي. فرغا بأحده، وينتحق بدار احرب، وإذا كان الحربي الاز يحاف منه على مال الذبي كان هذا عذوا للقاصي قر إخراجه عن الوصية، وكاد كالمبلو الفاسل الذي يحاف مه على النال، فإن للغاضي أن يخرجه عن الوطيالة ومنصب وكالمصالا كالأذ وكالرفنا

وإذا توصي دم إلى ذمي كان حائزًا، والابحد حدالقاصي عز الوصاية، أما الجواة حلاقا الممي يصنح أبايكون وكبيلا للذمي ويصلح أبابكون ولي اللحراء فبإن للدمي ولاية على الفسي، وإذا صح الإيصياء، فإلله يحوج هز الوصياية بعلم وهو أن وكون مجراعل إفامة ما فوض إليه من التصرف أو يحاف مه على المال أو يخاف مته الإيفاع في احرام، ولم يوحد شيء من هذه الاعذار في إيصاء الدمي إلى الدمي فيحور .

وأما إذا أوصل الدمي الي مسالم فهو حاث ، ولا يحد جه القاضي عن الوصابة ؛ الآن للسالم يصمح أذ بكود وكبلا للذمي ويجور أد يكود لصملم ولابة عس الذمي

وإلى دخل حربي دارتا بأمان و فأوصى إلى مستوجيز و ولا بخرج، عالمبلو يصاح أن تكون وصلى الحربيء لأنه بصلح وكليلا له، ويجور أنا يكود المسلم ولاية على المارين الإثرى أتدنو شهدعني لحربي جارب شهادته

٢٠٨٣٠ - وإذا أوصل الوجل إلى المرأه أو إلى الاعتمى، فيهيو حيالو: لأن كال

واحد منهمة يصلح وكيلا ووليًا، وكذلك إذا أوصى إلى محدود في قلصه لما قلتا، وإنحا لا نقبل شهادته بعد النوبة لا لفسفه، ولكن حدًا على الغذف.

٣٠٨٣٦ - وإذا أوصى إلى فاسق بخاف على مانه، فالوصية باطلة، وإلى كان القاسق بصلح أن يكون ركبها ووثباً: لأنه بخاف منه على المان، وهذا عمو معلق، فللقاضى إخراجه عن الوصاية، ولأن في إيقاء، على الإيصاء التمان الخائن، وقد قال عليه السلام، وإن من أشراط الساعة أن يحون الأبي ويؤخى الخائن الأ

10.447 - وإذا أوصى إلى صبى، فالقاضى بخرجه عن الوصاية، وحمل مكانه بالف، هكذا ذكر الخصاف رحمه الله في الكتاب، وإنا يخوجه عن الوصاية الآله لا يهتدى إلى التصرف، وهل يتفل تصرفه قبل أن يخرجه الفاضر من الوصاية كما ينفذ تصرف العبد والذمي؟ ققد احتلف المسابع رحمهم الله في، منهم من قال: بنفذه الأل الإيصاء إنابة مناب نفسه في التصرف، وإنابة الصبى في التصرف صحيح، ألا ترى أنه لو وكنه صع، والدئيل عليه أنه خيال في الكتباب المصرف الفساضي من الوصاية، والإجراج للداخر بكون، وإذا دحل نفذ تصرفه، وهو الصحيح،

ومنهم من قال: لا ينفذ وهو الصحيح؛ لأن هذا تو كيل وولايف والصبى إن كان يصلح وكيلا لا يصنح ولياً؛ لأن هذا النصرف لا ينفك عن إلزام المهدة، ولا يمكن إلزام المهدة على الميت، ولا على الصبى الآنها لبسا من أهو لزوم المهدة عليها، وبدون المهدة لا يمكن تنقيل هذا التصوف بحلاف حالة الحياة؛ لأن يمكن إلزام المهدة على الموكل وبخلاف العد والذمى؛ الأنها من أهل لزوم المهدة عليها.

ذال؛ ولو لم يحرج العبد والصبى والذمن القاصل من الوصية حتى عتق العبد، ولغ الصبى، وآسلم الدمى، فالعبد والذمن بقيا وصبين، ولا يخرجهما الفاضى من الوصياية؛ لأن المانع من التقرير هو الكفر والرق، وقد والوفائية فلا يكون له حق العزل، وأما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه: فال أبو حتيفة وحمه الله: لا يكون وصباً،

 ⁽¹⁾ أخرجه أحمد في مستند (۱۹۷۷ (۱۹۷۳) والفاكم في المستدرك (۱۹۵۸ (۱۹۹۸) والبراو أيضاً في مسهد (۱۹۹۸ (۱۹۹۹) ومجموري والشدائي جامعه (۱۹۹۸) والطبراس في الكبير (۱۹۹۸ (۱۹۹۵) وذكره الهشي في مجموع الزوالد (۱۹۳۷).

وقال مو توسعه و حدم عن وكون و سياه وقال محسد و مساعة تعاليب ألى يرسعه وقال موسعة العالمية المن يرسعه و حدم الله في المساعة في المناه الله على المناه في المناه و ال

النوع الحادي عشر

فيما يصانع الوصى في مال اليتيم مع السنطان الجائرا

47.47° - ذكر والمصنوب وحسواته في الدب لقدمين و الساعدان إما صبح في من اليتيام، مصاحم الوصل معنى ما والسيم إليامج الليد من ((3.3)، يأده و عما العلم من صوراً ويعطي لمثناه الالحوراك أن يعضي و إداراً أعطى فيمن و إن كان لا يمكه دمم طلبه إلا أن يعظيه تبيد و حراله الإعطام، وإذا أعطى الايصليم:

١٠٩٣٠ - وفي الادري الديني رحمه الله التي مسائل الميرات. الوصي إذا صوف

بجباية دار البنيم، وكان بحيث لو امتنع، ازدادت المؤنة، فدفع من التركة جياية داره. فلا ضمان عليه، وكان كالصائعة، وهذا لأن الجباية في هذا الزمان التحلت بالخراج. ولو دفع الوصي خراج أرض البّب من ماله لا يضمن، فكذا الجباية.

٢٠٨٣٦ - وفي أفشاوي أبي الليث وحسه الله أسئل أبو القاسم عسن أوصي إلى امرأته، وترك ورثة صغارًا، فتزل سلطان جائر في داره، فقيل تهذه المرأة: إذا لم نعظم شيقًا استولى على العقار، فأخطته شيقًا من المال، قال: مصانعتها جائزة ﴿وَاللَّهُ يَعَكُمُ المُستُ منَ المُصلح﴾ ""، وفيه أيضًا: وصي مرَّ بمال البشيم على سلطان جائر، وهو يخاف إن لم بيره ينزعه من بده قبره من مال البنيم، فلا ضمان عليه، وكذا المضارب.

قال الفقية أبو يكر الإسكاف وحمة الله: فيس هذا قول علماهنا وحمهم الله، إلها هذا قول ابن سلمة رحمه الله، وهو استحسان.

قال الفقيه أبو اللبث رحمه الله: وعن أبي يوسف رحمه الله: أنه جوزٌ للأوصياء المسائعة في أموال البناس، وإن كان ابن منامة أخذ ذلك من رواية أبي بوسف رحمه الله، وكثير من المشايخ أخذوا بهذا القول، ونعى الكتاب يشهد له، فإن اله تعالى يقول حبراً من العبد الصالع: ﴿ أَمَّا السَّفِيَّةُ فَكُنَّتِ لسَّساكِينَ يَعَمَلُونَ فِي البِّحرِ فَأَرْدتُ أَن أُعِيبًا﴾'' الآبة، فقد جوز إحداث العبب في مال اليتيم مخافة أخذ المتفلب منه، وبهذا

٢٠٨٣٧ - ومكل الفقيه أبو جعفر رحمه الله عمين مات وخلف النعن وعصيمة ، فعَلْبِ السلطان التركة ، فغرم الرصى السلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض) كان ما أعطى من نصب العصبة خاصة ، أو من جميع الميراث قال: إن لم يقدر الوصى على تحصون التركة إلا بما غرم، فذلك محسوب من جميع المان، وهذا إشتارة إلى أنه لا ضمان على الوصى في فصل المسانعة.

٣٠٨٣٨ - وستر نصير رحمه الله عن وصي أحذه سلطان غالب أو متخلب على كورة، وسأله بعض مال البتيم، وهنده، ودفع إليه، قال: لا ينبغي له أن يعطى، وإذا

⁽١) سورة البغرة: الأية ٢٢٠.

⁽٢) سورة الكهف: الأية ٧٩.

نظي صدي

١٩٩٥ - وهي الجدوات عداري المستنى الدمس أنثر على بات القدائلي في المصوفات من بالدائلة على بات القدائلي في المصوفات من بالدائلية على محمد الإحمارة لم شخص إلى مشادار أحو المستنى مع الخبر الدستيون بالدائلية على وحمل شوه إصابته والمائلية على المستنى المواد والمائلية على أن بالدائلية المشاهرات نفسه معملة المس بالموقة ودائل المائلة المشاهرات على أخوا وشود.

النوع لثاني عشر

مي الوصبي ينتفع بمال البنيم أو يستملكه ومايتصل به.

١٩٩٧- عن المنتفى اقتال براضم اقلت الحجمة احجمة الله الرضى أله أنا يرضى الله أنا الرضى أله أنا يرضى الله أنا يبدؤ إلى بعد يتفاعى وبداؤ فال الله والكل التقفة من مال الرفوا وبركت فاسه يعنى دنة تصليب فنال الرفوا ألى المناشى حتى يعطيه دنت جداء رض المناوي المناوي المعلى الرفوا يعرض عن عمو البينية ويستاجو فاية غلا البينية ويتنى عنى بشنة من المناف الرفوا والداء المناف الله المناف الله المناف الم

٢٠٨٤٣ - وفي افتاوي أبي اللبت وحمه الله العالم بصير وحمه الله للراصي أن أكل من مال البسوء ويه كند والمه إنه تحمل في خاجه ما بال العلم أبو اللبت وحمه الله . هما إما كمان محمدات فقوله تصافي وطواس كماني فيك الله إلى قوله والجانبيا في بِالْمَعْرُوفَ﴾ "، وهذا استحسان بقدر ما يسعى في ماله، والقياس أنه لا يجوز نقوله تعالى : ﴿إِنَّ الذِّينَ يَاكُلُونَ أَمُوالُ النِّنَامي طُلَمًا﴾ "، من فير تفصيل، ولعل الآية الأولى صارت منسوخة بهده الآية .

٣٠٨٤٣ - ستل اين مقاتل عن وصي أنفن مال البنيم في حاجة فضه قال: لا يسرأ برده على البنيم، ولا بقبضه من مال نقسه إلا أن بشترى للبنيم ما يجوز له شراء، ثم يقول المشهود: كان للبنيم على كذا وكذاء فأما أشترى هذا له، فيصبر قصاصًا، ويبرأ عن الدين، وكذلك هذا الحكم فيصا إذا استبهلك الوصى سال البنيم، وقعال بعض عن الدين، وكذلك هذا الحكم فيضره بالقعد، فيضمنه، ويأخذ الفيمان منه، فينظر عليه الروم إلى الحاكم، بأن لا بجد القاضى، أو يخاف ظلمه، فحيثة يبد إلا أن يتعقر عليه الروم إلى الحاكم، بأن لا بجد القاضى، أو يخاف ظلمه، فعينة للبنيم.

٢٠٨٤ - وفي "الواقعات": وصي أخذ مال يتيم مي حجره وأنفقه، ثم وضع له مثل ما أنفق لا يبرأ إلا أن يكبره فينفع إليه، وذكر في النوازل عن نصير رحمه الله: أنه يشتري للصغير شبكًا، ويعطى ثمته من مال نفسه، فيرأ -إذ شاه الله تعالى-.

النوع الثالث حشر في الوصي يقول: أنفقت على اليتيم من ماله كذا وكذا وما يتصل به من أداب الخراج وخير ذلك وما يصد في فيه وما لا يصد ف:

١٩٠٥ - قال محمد رحمه الله: إذا قال الرصى لليتيم: الفقت مالك عليك في كذا وكذا سنة، فإن يصدق في لفقة مثله في تلك المدة؛ لأنه أقر بما كان مفوضاً إليه؛ لأن تقفة مثله أمر لا يدمه لما أنه لا يعيش إلا به، وكان مفوضاً إليه، فهو أمين، وقول الأمين مقبوق فيما لم يكذبه الظاهر، ولا يصدق في الفضل على نفقة مثله؛ لأن ذلك ليس يقوض إليه، والظاهر يكذبه، قلم ينبل قوله، فم نفقة المثل ما تكون بين الإسراف وبين المتعدد، قال الله تعالى: ﴿وَالذَينَ إِذَا أَنْقُ فُول لَه فُسرفُوا وَلَم يَعْفُرُوا وَكَانَ بُنُ ذَلِك أَلْك

١١) سورة أنساء الأيثة -

⁽³⁾ سورة كساء: الأية • ^.

.1946/3

وغذتك و قال برصى " ترك أوك وقيفًا، فأنفقت عليهم من مالك كذا ونداء مم إنهم ماتو. وأيضواء ونلك النفقة نفقة المثل والصفير بكديه، ويقول: إن أبي ما ترك رفيفًا، فالقول قول الرصى ؛ لأنه أفر بما موضى إليه، وهو الإنفاق على رفيقه نفقة منهم لما في من إصلاح طكه، والظاهر لا يكذمه؛ إذ الإنسان كما بنزك عروضًا، فدينرك رفيقًا،

وصفائك أو قال الوصلى، لم يترك أوك وفيطًا، ولكن أنا شنتريت لك رقسطًا بملك، وأدبت نعتهم من مالك، وأنفقت عليهم من مالك أيضًا، فهو معا من عن 1115 كامه الأمه أقر عا موصل إليه، فكان مصدقًا فيه، ومنى جعلنا الفرل قوله فيما ذكرنا يجلف، لأو الأمين يعاف لكان الهدف، هذا جوال، الكناب إلا أحضابكا رحمه باك كانوا يفولون: لايسمحسن أن يحلف الوصلى إذا لم تظهر منه خياته؛ لأذ ذلك يصبر سيبًا لنعرة الناس عن قبول الوصايا

٣٠٨٤٦ - وفي الوادر هشام عن سحمد وحمه الله: إذا ادعى الوصى أن والله الصغير تاك نفا ونذا من الدسان، فأنفق عليهم كذا وكداء ثم ماتوال قال كال عشر قالك الميث ، يكون ثه مثل ما سمي من الرقيق ، فالقول قوفه ، وإن كان لا يعبر ف دفاه إلا يغير له ولا يكون للاهم عشل ذلك الغلمان الم أصدقه .

۱۰۸۵۷ - وإن ادعى الوصى أنه أعطى البنيم بي شهر مانة درهو، وإنها دريضه . وإنه ضبعها ، فأعطاها مانه أخرى في دلك الشهر ، قال : أصدقه ما لم يحيء من ذلك بشيء فاحش يعي شول : أعطبته أأمراراً، كثيراً فضيعها

۳۰۸۶۸ ميشهى بدى رجن يدعيه أنه له ، فقال الوصى أنيتهم : إنى اشتريت هذا الملام من هذا الرحل بألف درهم من مالك وقبضته ، ودعت النمن إليه ، و أنفقت عبد من مالك كفا وكف هى مدة كفا قال الم إن هذا الرجل غلب على ، فأحذه مى ، وكده المتيم، والذى في يده الجبار : وإنا يصلق الوصى هى حق و إنته عن الضمال، أما

⁽¹⁾ سورة العرقان. الأعلان.

⁽³⁾ هئد في الاصل، وثاله في هاوف أعليه ، وفي م أعليته .

لا يصدق في حق صحب الهد من غير بيئة حتى لا يؤخذ العدد مده الأنه في حق دور البد اما مدع أو تداهد، والحكم لا يعم بالسعوى، والا بشهاده العرف السافي حق هسه مكر للصمان: قبقال قوله في دلك مع يميده وهو نغير الوكيل بالشراء إذا كان الله م مدهوها ولي مه دقال: الشعرية به ونقدت الشمن، ثم هلك عسدي، فإنه يميل قوله، ولم قال: الشريب هذا العيد اللهي في مدهدا الراحل وقاصته، ونقلت النمر، نه عصمه من يات هذا الذي مي يديم، فونه يقبل قوله في حق براءة نقسه، والايصدق على دي الهذه كذا

19849 قال ولو كان النوت ترفق فيفك فضال الوصلى بعد يقوغ النيم: إن عبدك فعدا أبن فيجاء به رحل من مسيرة سفر فرده على، فأعطبته أردون درهمات فالقول قول الوصل مع يُبدد والايضلس فيفاء وهذا قول أبي توسف رحمه فده عملي قول محمد الانقال قوله، ويضمن احمل إلا أن يأتي بليه على ما انحاد

موجه قول محمد رحمه عنه إن الوسى أقرع لم يقوض إليه، فلا يقبل قوله كما لو قبال الوسى. إن همداه قد حتى، فعد مدن منك كند ، وإقا قائله وذلك لأن الموضى إليه وذلك أوله من وحب سبب قبعل بالشره غيره ، وههذا الوصى أقساف وجوب الدي أو ربه إلى سبب بالشره الرائه وهو الود لا إلى همل نسبه ، وذلك عيم معوض إليه وفائل يقبل قوله و ألا ترى أداعي حال الصغر تو أحصو الرصى رحلا إلى القاضى و وذلك و أحضو الرصى رحلا إلى القاضى و وذلك البيم وقدا ردها العبد لدى هو لهذا البيم عندى و وفعاره عن مسهوة المنو وعدى مال البيم ، وأعطيه جعل ، فإن القاضى لا المرم إلا بينة ، وكذلك عد المنوع

وجه قول أبي موسف و مسدائه . إن الجمل بعني العوض • لأن الآبل طالك معنى ، وإن يعلى ، بال و ، فضار الجعل الواجمال بالرد كأنه عوضه ، ولهذا يحت على الكانب والمأدود لذه ؛ لا قان بعني العوض كان كنين البيع ، فنصح حد ه .

وأما ما وكو من المدّلة من مشايخة، وحمهم الله من قال على على هذا الاستلاف أيضًا، فعلى قول هذا الفيائل الاحاجة لأبي يوسف، حمه الله إلى الفيق، ومنهم من

الوكاريمي فل الصحائي .

قبال الاداما على الدفياق ، والصرق لأبي يوسعه المستمالة على قبول هذا الفيائل إل الجموا بشبه الأمر والتبوا مزرو بدمن مبدان مدلامة معبد كالربرد احماء وربثت لقاءه مزاوحه مي حيب الوالعبد على قدم ملكه كب كالراء ولا مسقبد المالك ما يدوي شبينا من اللك والشبيهة بالعدار وافتنا أأبانه لا يصدقي فيما يربد أداروس مان البشيم والشدية بالأحر والنمزاء فمار بأنه يصدورني حؤرتها الضبديات تفسه بعدا اللأداء ترفيهاً على التبسين مطهمه ، ويحور أو لا يصدق الإسباد في قوله : (ذا دعي لاستحقاق مور دلل عورات الواصدق في حق اللها الضمال حز المساور وتنا لأداه كالوكون بالضراء إذاكان التمرز مدفوعا إليهم فغال استربت واقبصت ووهلك عديء يغيل عدلها لأبه ينفي فضمنا دعن بصمه تبايقوله وولو للريكار الندن مدداعًا إلىه، فقال: شبرت وهلته في بدي لا بعيدق في حل إليات لرجوع عني للوكل ، كذاها،

• ١٨٠٨ - عالي: وقد شار الرابيل عال له: مات أموك، ولم ك هذه الأراني الله. وهي أرضي حراجه فأدبت حراح هذابلي المنفطان منذعت والمنبغ كواسنة كالدار وفال الداوت: ، ووت في إلا منه ماندي. فيهيار عالى تلام تا يجي الذي قائد في الجاهاب وكفيك إدرائفقا أناأباه مات مطاعقير سبول واحتلفا في أرضو فيهاما لاستطاع معه أوراهات نفال أوارست لهوال كفالات ولهوج بالخواجهاء وفالوالوصي إظاعتك تمليها الماء للحالي وعد أديب خواجها عشر بدون عهو على الاختياب تدي فشاء وأجمعوا على أن الأرص لو كان صاحبه للرواعة يوم احصرمة لا ماء فيها ، ومافي المسج لحالها، إن القول قول الوجيي مع عنه.

فوحه فالدامجمان مسهانه الباأقرابا أيس تقوض إليه والأبه أضاف وجوب للب لذي أقربه في من الصنفير إلى ما بيس من فعل الوقيق ؛ لأنه أقر بوجوب الحراج هي صاله، والحراج إغابجت لاوت هذه الصحير من مورية أرضًا خواحيت، ولنسلامه اختار عواله من الأرجس حكمًا أو حقافة كل ولك لدس من يعير الوصلي محلات ما إذا قالت الأرص صبالحة للزارعة وقت اخصوصة والأناهناك ثبت صادحية الأرص للرزاعة فيسا مصى من الخمسومة بطاهر الحال. والنالث بصحر الخال كالنادث بالبين حال عدم البيم،

فالدوفي مانقشرار

والوصى أو أفيام البينة على منادعي ، يصيدق في المواضع أجمع ، كذا هذه وهو نفير المستأخر مع رصا الرحي إذا اختلفا في انفطاع الماء في المدة بحكم الحال، كذا هها.

وأبو بوسف وحمه الله بقول: بأن الخراج بنزلة البدل عن الغلة ، ولهما قال محمد رحمه الله في كتاب العشر و الخراج من الميسوط ! إن الغنة إلما أدركت كان لنسلطان أن يحسمها حتى يستوهى الخراج من صاحب الأرض ؟ لأنه استفاد الغلة من جهة السلطان ، حيث دفع العدو عن أرضه خارج المصر ، حتى سلمت له غلة أرضه ، وإذا كان الخراج بمن الله الجدل من الغلة ، وإذا كان الخراج من ماله آفر ، أنه أعطى شيئًا من منال الصغيرة ، وأخذ بإزاء بدلا يعادله رهو الغلة ، وكان الخراج من هذا الوجه عنرلة ضمت الشراء ، فيكون الوحى مقدر القول فيه .

10.03 وكذا فقضيته أأعلك، وكذبه البنيم إنك استهلات على هذا الرجل في صغرك كذا وكذا فقضيته أأعلك، وكذبه البنيم في ذلك كذه، غالقول فول البنيم، والوصى ضاس عند الكل؛ لأنه أقر بأنه أعطى من مال الصغير سيئاً من غير عوض يعدله، وهذا لبس يفوض إليه، فلا بنيل فوله إلا بحجة، وكذلك ثو قال الوصى: إن القاضى فرض لأخيك الأعمى هذا عليك في مالك كل شهر كدا، وذريته إليه من مالك منذ عشر سنين، وقال الوارث: لم يقصر أحد من القصاة على بثى عا قلت، قالقول قول الوارث، والوصى صاص في فولهم جميعًا، لأنه أفو بإعطاء شيء من مال الصغير من غير أن يستعيد بقائلته شيئًا، فلم يكن مفوضاً إليه، ولا من حتى الفوض إليه

1000 - ولو قال الوصى للبتيم. إن عبدك هذا قد أبق إلى الشام، ماستأجرت رحلا، قجاء به من الشام قائة درهم، فأعطيت الأجر، وأنكر البتيم ذلك، فالقول قول الوصى في قولهم حبيث، أما عد أبي يوسف رحمه الله. فلأنه أو لم يقر بالاستنجار، وقال: دفعت جمل الراد كان مصدقا مع أن وجوب ذلك، لم يكن تعفل باشره الوصى، فإذا أقر هها بالاستنجار الأن بصدق، ووجوب الأجر كان بفعل باشر الوصى للصى كان أرقى، وأما عند محمد وحمه الله: فالأن الأحر إنا يجب بفعل الوصى وهو

⁽١) مكفة في قارف، رهي م ععصته علك ، وكان في الأصل وفيصه .

الاستنجار، ولهذا كان الرجوب على الرصى: لأنه مر العاقد، وما يجب بسبب فعل وجد من الوصى تلصيى كان الرصى مصندق في ذلك كشين البيع ونحوه بخلاف الجعل، فإنه إغارجب بسبب ثم يباشره الوصى، وفي منل عدًا لايكون مصدقًا.

ولو قبال للوصل في هذا كله: إنما آديت ذلك من منالي لأرجع به عليك. وكذبه المبنيم، فإن الوصل في هذا كله: إنما آديت ذلك من منالي لأرجع به عليك. وكذبه دفع الشيمان عن نفسه الافين إنما يقبل في دفع الشيمان عن نفسه الافين إنما يقبل أو حق استحفاق الضيمان، فقيما تقدم حاجة الوصل إلى دفع الشيمان، فقيل الورث، ولا يقبل قوله إلا بينة ، وهو نظير الوكيل بالشراء إذا قال: اغتربته وقيمت ، فهلك عدى إن كان الثمن متفوعاً إليه يقبل قوله ، وإن كان غير مدفوع إليه لا يقبل الأن في الوجه الأول حاجته إلى دفع الضمان عن نفسه ، وفي الوجه الثاني حاجته إلى مشحفاق الضمان، مكذا فيما تقدم.

وممايتصل بهذا النوع.

٣٠٨٥٣ - ذكر ابن سنداعة في انوادره عن أبي يوسف رحمه (1 أنفق الوصى على البنيم من مان نفسه (علم الله في أنفق الوصى على البنيم من مان نفسه ، ومال البنيم عائب، فهو منطوع إلا أن بشهد أنه قرض عليه ، أو أنه يرجع في ماله ، فحيستظ أنه أن يوجع ، وفي اواقعات الناطفي وحمه الله : الوصى إذا الشوى الصغير كسوة ، أو ما ينفق عليه لا يكون منطوعًا من غير فصل .

٢٠٨٥٠ - إذا انسترى الرصى كمن البيت، ونقد النمن من مال نقسه كان له أن برجع مذلك في مثل المبت الأن الرصى وكبيل البيت بالشراء، في منبر بوكبيل الحي بالنفراء، ووكبل الحي مالشراء، إذا اشترى لموكله، ونقد النمن من مال بفسه، كان له أن يرجع به نقد على موكنه، وكذا هدا.

وكذا لو قصى دين المبت من مال نفسه ، وجع بما قضى في مال البت ؟ لأنه وكيل المبت بقضاء الدين ، فيعتبر بوكيل الحي ، ووكيل الحي بقضاء الدين إذا قضى الدين من مال نفسه رجع مما قضى على الموكل ، كنا، هيئا

٣٠٨٥٥ - وفي دعوي عبادي الفشالي ... حراسات عراصر أذو أو لاه صعة وكباب أوصى إثراف أنعاه الحداج الصاذار بلي المضادلة وعمادي الفساسف فأنفقت على الصخار لترجع في مالهم بعد القسمة إرنا أشهدت عبد الانعاق أبهارها شفق الفدجوء وجعت والافلاد لأذ العالب مرضعفة الوالدين أنهم يمصدود بما لمقرق على أولادهم البراو لصاف والمسألة مذكمرة في الوائدود قصي مهرًا على الم الصعيراله لايرجع بدلد يشهدر

٣٠٨٤٦ - وفي أللو هر ١٠ أنا الوائد الانتشاري لوقعه العبلغير ، وأهاي النمور بوا حال بمدمه ليوجع في حال بنه إداف يشهد هند أناه النمل، فدي جماء وف في بين الوالد وبعل لرصي، فكما يفرق من الوالدة إذ كالنت في الوصيلة، وبن أد تأثوه الوصيلة غرها مرا الشباس

١٥٨٥٠ - وحتى أنفق مان البديم على المديم في تعليم القرآن والأدب، فإن كان العلمي يصدم الذلك جاراء والرصي مأجور في بالناب والدكان الصبي لا يصلح للللد لا به من أنا يتكلف له للبطَّا فا بقا الدهن صلاته، وبسعى للرفس أن لا يصينهم العقة على الصبيء برايوسم عليه لا على واحه الإسراف، ودلك يتعاوت ملة مال النصلي وكبرته، فبنظ إثم صَّه، وبنقل عليه لحدث داله، لأنَّ تماء النظر للصمل هيه

٢٠٨٥٨ - وفي فيلدي إلى اللبت وحسه الله - الموصل إذا لمُفقَدُ الدصية من مال غلب قبل أن كان و رمًّا يرجع ، والافلام وقبل إن كانت غرصية للعباد برجم ؛ لأن لهم حطالبًا. وإذ تنافت الرحمية لله معالى لا يرجع، وقبل، يرجع على قل حال، وهو قول النز ملمة ووله بعثي.

النوع الرابع عشر في الوصى ببع شيئًا من التركة ثم يستحق المبع من يد المشتري ومايلزمه من الغرامة يسبب عمل عمله للمبت:

١٩٠٨ه٩ - قال محمد رحمه الله البدأ وحلى بأن ساع حامده و عصفال بتحميماني

عسائين و حتى صحت الوصية على ما مراقي هذا و فيع الوصل العيد وقيض النس و مثلك التي في داور ته استحق العدد من مد المستوى و فيسن الراقين المستوى و مثلك التي في داور في المستوى و مسيع ما مرافة البيت و شكفا وكر الاسائلة في المحافظة ما المعافرة و في مسيع ما مرافة البيت و شكفا وكر الاسائلة في تبت الراقة المؤت الأراقية و المستوى الراقة المؤت في تبت الراقة المؤت في تبت و فكان الراقية في المستوى الراقة و من الالقام على المستوى الراقة و المنافقة و

وثو قسير الوصى التركف فأصاب صعيداً من الدوة موز أن عدمه و فاشر المده. فهائك الم استحق العبد براجع فتسوى بالثمن على الوصى براجع الموصى به في مال السفيرة لأنه باعد لدرير جم الصعير بعضته على الدرلة ليلاين المسيدة.

۱۹۹۸ مراد المستور المنتفى الدائد أوضى راحل إلى غيراء، فأمره الرياسع عدده مقاد ويتصدف بسب عن شداين المنتفرة المراد ويتصدف المنتفرة المنتفرة على المنتفرة المنتفرق المنتفرة المنتفرة

ـ ٢٠٨٧ - وفي الوادر فشام عن محتمله رحمه الله: رجل برك ١٧٠٠ كات درهم، والرفني الي الحل أن يعدق عنه باللسة بالفاد الامم، فلاشتراها الوفني بالف درهم، راعقها، ثم استحقت، فلا صمال على الرفني، ولا ظهر أنه مراء فالوضي

والأعكادي وأوراء وتارين الأفسروم أعبد

صامن، وروى أيضاً هشام عن محمة وحمه الله : في رحل مات، وعليه ألف درهم، والم يترك (لا عبداً)، فياعه الرصى بدود أمر القائمي، وفيض ثمام، فضاع عنده، ثم استحق العدد، ورجع الشرى على الوصى، فالرصى لا يرجع على العرم بشي، إلا أن يكون الغرم فال للوصى: منه والعرب فإن مال : ذلك، يرجع الوسي على الغرم.

1991 - وفي انوادر إلى سماعة عن ألى يوسف رحمه الله إذا ترك اللهت عدال لا مثل الم حيرة وعليه ديون، فباع لوصي العبد نامر الغراماية في عدال المستواد ويوسهما واستعدوا على كلومين، وقضي اللهن في دسيم، فواستحق العبد من بد استبرى، والوصي، والوصي، على العرماء، وكذات أو كان لعرماء متعدوا على الوصي، وخاصموه إلى القاضي في ديولهم، فأمره القاضي، ضاع السندلهم في ديولهم ودفع الشمن إليهم نأمر القاصي، أم استحق العبد من بد المشترى راجع المشهري، على الغرماء، وجعل بيع الوصي للعرماء كيم الغرماء الأخسهم،

۱۹۸۱۳ رفى نو در اين سيماعة آخن مجيد وحميه فه: رحل مات وعليه ديون. قدم وصيه فه: رحل مات وعليه ديون. قدم وصيه وقيم للغرماء، وقدص النس، وضاع عنده، ومات يعمل الوضى والوضى بدالوضى قبل أن سبنج إلى المنسرى، فإن النسترى يرجع بالنس على الوضى والوضى برجع على الموده، قرى بين هذا ويبنما إدا المستحق العدم ن يد المشترى، وقد ضاع النسن في به الوضى، ورجع المشترى بالنسن على الوضى، والوضى و المشترى بالنسن على الوضى، والوضى و المراوم النسن المناسوم، والوضى المناسوم المناسوم

ولو كان الغرصاء قالوا للوصى : حرد في قالان البت ، صاع واستحق العبد من يد التستوى ، وقد ضاع الستحق العبد من يد التستوى ، وقد ضاع السي على العرصاء ولو كانوا عالوا ، يع عبد قلان هذا ، وجع بالتس عليه و الأنهم عروه فيه ولا أن يكون النسن أكتو من دينهم ، قلا يرجع عليهم بأكثر من دينهم ، وقو لم يكن على الب دين ، ولكن الوصى ناع الوقيق للوراء أن الكبر ، قيهم في جميع هذه الوحرد غيرلة العرضاء ، وإن كانوا صفارة ، لم يرجع في الاستحقاق عليهم أمروه بالبيع ، أو تم بأمروه ؛ الأذ أمو الصعير وحوده وعاده عنولة بخلاف أمر الكبر .

قيدالله عن الوصلي فيما للمبت على رجل ، فقال للذعي عليه : قد فصليات البت

وبينى غيب، فضفى الفاضى بالمال على المدعى عليه، وأمره بالدخ إلى الوصى، فلغمه وبينى غيب، فضفى الوصى من فلغمه ولفناه مراحج، وعني بسعة، وفض الباقى إلى الورثة، فم آفام الغرم بية أنه فضى المبت ديه، فإلا كان التوصى بعد ما أتبت وصايته، أمضى عليه بالمال كله على التبت وصايته، أمضى عليه بالمال كله على الوصى، ورجع المدعى عليه بالمال كله على ولا يرجع على المعتق، على العرب، وعلى صاحب الحج، والوارث بمال دفع إليهم، والا يرجع على المعتق، المناز رفع عن الموصى، وإن كان قد أمضى عليه الأشباء بأمر الفاضى، شهرجع المدعى عليه على الوصى بالمنتق، على أن فع أم المبتقة بعد ما المنتراة كان المتراة له يعنى للوصى، فيقع المعتق، على الوصى، فيضاء الشنراء على ما ادعى، تين أن الوصى ما اشتراء على ما ادعى، تين أن الوصى ما اشترى العبد للمبت إنما اشتراء المنتقى على المادعى، تين أن الوصى ما اشترى العبد للمبت إنما اشتراء المنتراء على ما ادعى، تين أن الوصى ما اشترى العبد للمبت إنما اشتراء المنتقد، ونقد على شمة مال الصغير، عيضمن ذلك له الشرى العبد للمبت.

النوع الخامس عشر

في الوصبي يجد العيب فيماقد اشتراء المبت حال حياته:

عبداً بالمستد، وأم يتقد النمن حتى الجامع الكبيرا، وجل الشرى عبداً بالعد ووجده وقبض العدد، وأم يتقد النمن حتى مات، وأوصى إلى إنسان، وعالى الميت صوى النمن ألف عرجم أخرى دين، ولا مال قدسوى هذا العبد، قوجد الوصى بالنميد عبباً، فرده به بغير قضاء، فإنه جائز، وليس للغرج نقضه؛ لأن حق الغرج في مالية العبد، وبالزد بالعبب لا يقوت شيء من مالية، ولأن الرد بالعبب بعير قضاء بيع جديد في حق الغرج كأن الوصى ياع هذا المعبد من رجل أخر، وذلك على مقالف النمن، ويعطيه إلى الخرم الأحر، فهذا المبدد ويعطيه إلى الغرج الأمام العبد العمل المنا الردم الوصى احتير بيعًا جديدًا في حق الغرج، وفاكان هكذا وجب على المردود عليه بالعبب اللمن للميت، وله على للبت مثل ذلك، فيلتقبان وصياحة والدينة، والدينان إذا نفاط، فيلتقبان عمار أحرهما قصاطًا الأولهما، ولاكن هكذا، فيلتقبان قصاصًا، والدينان إذا نفاط، صار أحرهما قصاطًا الأولهما، ولماكن هكذا، فيلتقبان

الوصى مؤثراً بعض الغرماء؛ وإنه لا يجوز، فيرجع عليه بنصف الثمن، ويصرفه إلى الغرج تحقيقاً للتسوية يون الغرماء، وإن توى الثمن على الباعد، فلا غسمان على الوصى الغنرج؛ لأن عذا الرد لما اعتبر يبعاً حديداً في حق الغرج، حسار كأن الوصى باعد من رجل، وتوى الثمن عليه، وهناك لا يضمن، فكذا ههنا.

فرق بين هذا وبينما إذا باع الوصى هذا العبد من رجل آخر بألف درهم، وقبض ثمنه، ودفعه إلى البائع حبث بضمن للغرم الآخر، والقرق أنه لما باعه من عبره، وقبض ثمنه تعلق حق كل واحد من الغربين به، فهو باقدفع إلى أحدهما بصبر منافاً على الآخر حقه، والحق في إيجاب الضمان ملحق بالحقيقة، فكان له أن يضمنه، أما ههنا الوصى لم يقبض شيئًا إنما باشر الرد بالعب، وإنه بيع جديد في حق الغرب، وله ولاية البيع، فلم يقبض الفسان، فلا يضمن.

قال مشايخنا رحمهم الله : وهذا هو الحبلة للوصى إذا أراد أن يقضي دين غريم المبت و خاف ظهور دين أحريم المبت و خاف ظهور دين أحريم على المبت و خاف ظهور دين أحريم على المبت من غريم على المبت من الحال، فسالا بضسمن إذا ظهر دين أحرء علو أن الرصى حين أواد الرد بالعبب، لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصى إلى القاضي، قان كان الفاضى يعلم بدين الغيب، يل يبيعه، ويقسم تمنه ينهمه الأن فيه إيطال حق المغريم الأخر، لا يود العبد بالعيب، يل يبيعه، ويقسم تمنه ينهمه الأن فيه إيطال حق المغريم الأخر، لا ن الرد بالعيب بقضاء فسخ من كل وجه، فيسطل البيع، ويعود إلى الغريم شيء.

ولا يضمن البائع نقصان العيب، لا قبل بيع القاضى ولا يعده، أما يعديه العديدة: فلأن يبعد حصل للمبت، مكان المبت حي، وماع بفسه، وأما قبل بيع الفاضى فلان المبتاع الود لمعنى من جهة المشترى، وهو اكتسابه يسبب وجوب الدين للغرم الآخر، وامتناع الرد لمعنى من جهة المشترى لا ينبت حق الرجوع بنقصان العيب، وإن لم يعلم المناضى بدين غرم أخر دد، على البائع، وسغط الثمن عن البائع لانفساخ البيع من كل وجد.

قيان أقيام الغرج الأعمر بعد ذلك بينة على دينه عيمر القياضي البائع بين أن يمضي الرده ويضمن للغوج الأخر نصف اللمن وبين أن ينقض الرده ويرد العبد حتى يناع في وينهما والأمه لما طهر دين العربي الاحر تعلم تصحيح هذا الردامي الماضي حلوبل المستخ ا ما جه من إبطال حق الغربي الأخلى المصححات بله جديدا في حق الغرام الأخل كيلا بطل هذا الرساء وأمكن مصحيحه بهذا حديده لوحو دممي البهم فيه ، وهو التعليك والتعملك إلا أن شائع كان محاراً على القلول، وكان في معنى الكرم على الشراء، والتكرم على الشراء، والتكرم على الشواء بحد

النوع السادس عشر في مسائل الديون:

العذا لنوع يتنتمل ملي سنة أفسام.

الأول: في فضاء الوصى دبون الميت.

المحمد المساوية المحمد المحمد المحمد المحمد المساوي والمساوي و معلى الرحل فلك و أم عن المهد المحمد المحمد

عندا إذا دفع الوصلي إلى الأول دينه بآمر القياضي، وأما إذا دفع إلى الأول يضير أمره، كان لذائي أذ يضمل الوصل حجاته من الفيوض إن شاء ؟ لأاء دفع عن الثاني إلى الأول بخير أمر الدائي، وكان طائعًا في هذا الدفع لا مكرهً، قصار ضامنًا، وإن لداء، ضمن الفايض؟ لأن القيض فيض يعض حف على سبيل الندلك، وليس له فيضه.

قابدًا صمعن الوصى للقالى هعدته عا دفع إلى الأول، هل يرجع الوصى عاصيس على الأول؟ هل يرجع الوصى عاصيس على اللهاء الولى الأول؟ إن كان تي زعم أو سي أن الناتي حبطل هي الدعوى، وهيما أفام من الناتي لم رجع على الأول؛ الأنه بزعم أنه أم علك بهدا الغيمان شيدًا من حية الثاني ، بن الثاني طنعه حيث صمعه والظاهر الايظام هيره، وإن زعم أنه محقى جه بذلك على الأول، وقد لأم بزعم قال نصيبه بالدفع إلى الأول، وقد منك ما دفع من حهنه بالغيمان، مكان له أن يرجع غلث على الأول؛ لابه إنه دفع ما دفع من حهنه بالغيمان، مكان له أن يرجع غلث على الأول؛ لابه إنه دفع ما دفع من عليه غلك الأول، وقد الهر أن معض ما فيض مدك الوصى، مكان الوصى،

هذا الذي ذكرا إدا أأنب الدين عدا الفاضي بالبينة ولو لم يلت الدين عدا القاضي بالبينة، ولكن كذا تراطيت بين يدى لوصى أن نقارات عليه كذ كذا درهما و ثيت الدين يحدينة الوصى، بأن عدن أن للبت حال حدثه الله بالمار بقال مال بنسال، أو أستقرض منه مالا، على بسبع للوصى أن يقصى هذا اذبين بذ أنكر الورنة! لا دوية لهذا و واختلف عبد المسابخ رحميهم نقه، عبال بعص مشابخت له أن يقصى دلك الدين و لا انقطاء عبد العين على المبت، فيه عاين إفرار المبت، والاقرار حجة، انصل به القصاء أو لم يقتبل وعاين الاستهلاك والاستفراض، فإنه يوحب الدين على المبت، فضى الشاخي بذلك أم تم يقضى، وإذ عب الوصى بوحوب هذا الدين على المبت، كب للوصى أن يقصى دلك كلما أو ثبت الدين على المبت، كب للوصى أن يقصى دلك كلما أو ثبت الدين على المبت، إلى الأوصى يضمن حصة الناني والان يعضى ما دفع إلى الأول بغير أمره، وهو طائع في الدعج، فصار الوصى خاصاء أو وقائم في الدعج، فصار الوصى خاصاء والقاضى غاصاء أو المعنى أبيد من حديد من الدين أبهد شاء.

وقال يعض متمايخة الله يمع للوصي أنا لايقضى الأنه نتي فضاه عرض بصبه

المفرم؛ لأن الورثة متى اطلعوا على قضاءه، وأتبتوه بالبينة، غرموا الوصير، وله أن لا بوقع نقسه في الغرم بخلاف ما لو كان له دين نابنا على القاضي بالسنة • لأنه متى فعين لا يعرض تفسيه على الغرم"، فإن الورثة متى علمي اذلك منه ، فإنه لا يكون لهم أن بغرموا الوصي.

فأما إذا شهد شهود عدول بيزيدي الوصي أن لفلان على البت كذا كذا دين، ولم يتمهدوا بها عند القاضي، هل يسم للوصي قضاء هذا الدين إذا أتكر الورثة؟ لا رواية لهذا، واحتلف فيه المشايخ رحمهم الله أيضاً : فقال بمضهم: له ذلك؛ لأنه علم بوجوب اللبن على المبت، فكان له أن يقضيه كما لو ثبت عند القاضي بالبينة، ومنهم من قال: لا يسمه القضاء 1 لأن الشهادة في حقوق العباد قبل الصال الفضاء بها ليست بحجة، فلا يقع بها العلم قبل القضاف ألا ترى أنه ذكر في كتاب الاستحسان: أنه إذا شهد شاهدان عند رحل أن فلاتًا فتل أباك عمدًا، لا يسع لولي الفتيل فتل القاتل ما لم يقض الفاضي بها، وكذا إذا شهدوا أن فلانًا أحدُ من مل أبيك كذا كذا لا بسع لصاحب الدين أنَّ بأخذ ذلك من الأخذ مخلاف ما قو عابن إقرار الفائل بالقتل. • أو عابن أنه قتل أياه، وضهادة العشول في حقوق العباد إذا لم تكن حجة قبل اتصال الفضاء بها صار وجود هذه البيبة وعدمها عنزلة ، ولو عندت لا يكون للوصى أن يقضى ذلك ، فكذا هذا.

وقال نصير عن أبي سليمان رحمهما الله في وهمي شهد عنده عدل: إن فهذا على الليك ألَّف درهم قال: يسعه أن يعطيه بقوله، وإن خاف الفسمان رسعه أن لا يعطيه، قلت: فإن كان هذا شيئًا بميته جارية و تحوها ، وعلم أنَّ هذا تُهذَا ، وكان المنت عصيم ، فال: هها يدفعها إلى المفصوب منه ؛ لأنه بالشع يعبير غاصبًا .

٢٠٨٦٦ - وإذا أقسر المبت بين بدي الوصي بالدين، وتُراد الوصي أن يقسفني الدين، ولا يلحقه الغرم، فقد اختلف فيه المتنابغ رحمهم الله على سنة أقوال: منهم س قال: ينتغي له أن يجيء إلى الفاضي، فيقول له: افسم أنت الميراث مِن الورثة حشي إدا طهر دين أخو بالبينة، لا يكون للعريم الثامي أن يحاصمني، و لا يرجع بالصمان على.

⁽١) وفي م اللغرم).

وهمهومزا فبالرة ينبعي أذا يجعروس الثركة مقدار الدين في صرةأك فبضع س لديه، وبسعت إلى العربير، فيحيء، فيأخذ سراً أو جهراً والوصل بشعاف ، فوذ علم الورثة بقول للورثة احاصموا أنتما وأقيموا غيري لكي بخاصو

ومنهم من قبال: يدهع إلى تنفير له قبدر الدين سيرًا حيني لا يصرف الورث، فقيسود.

صهر من قال البيخي أن يجعل فعراله بزامن جنس الدين في صرف فيودعها المربور فيلذفك كعربر بالوفيعة قصناصًا دابته المران الوفسي لا بصنمر والأنزله أن يو دع، ولا بخاصه في استرياده، بل يفوص دفت إلى الورته

ومتهم من قال: يبيع بتقدار الدين فليتًا من التركة من العربر، فم لا معاصمه، ويحبل كصومة إلى الورثق بحاه موامه أو ينيمون غيره فيحصم

ومنهوم وبالزا ينبعي ألايفيال للميت حن أفر بالقبل احتضير شاهدين أنسهدهما على قرئك ، أو أنسهد شاهدًا أخر سواي حتى إداجاء الغربر بعد، فالمناهمات أو الوصى والشباعد الآخر يشهدان بذلك. أبو يفضى الرصى دينه، فلا بصحه، وإذ الدخر أنوارقة فصدانًا حلى الوصيء وقالون إنك قضيت فرأا مرافقركة، تحرياهن وأجسًا على الميت، وصوات ف مأله وأركز الوصى الفيمان، وأراد الورثة استحلاف الوصيء فالفاضى لا يستحلف الرصي بالله ما فضيت مطراً للوصيء وإنه يحلفه ناقة ما لهم قبلك الذي يدعون من الضمان عليك؛ لأن القاصي نصب ناظرًا، فإنا محلف الخصم على وجديكون سركال حصمي والتأعلم

القسم المثاني

في فيض الوصبي الدين بعد ما خرج من الوصاية

وفي إبراء الوصى غريم المبت:

٣٠٨٦٧- قال: الوصل بعداما حرج من الوحدية. إذا قبص دبُّ للبنيم ينظر إن

ا 🖰 وهي ۾ جو ت

كان موروق للصعير، أو رجب بعدد الرصى عداً، لا يرجع الحدوق فيه إلى الحاقد، لا بصح، ولا يبرأ المندون، وإن وجب بعقد الوصى عقداً، برجع فيه حفوق العقد إلى العاقد، يصبح قبصه، وبهرأ المديون، وذكر المسألة في كتاب المكانب في باب مكانمة الوصى.

٢٠٩٨٨ - وفي المنتقى عن محمه رحمه الله: رجل أوصى إلى رجل، وله ابن صغير، فأدرك الصغير، والميت دين على رحل، ففيض الوصى الدين بعد ما أدرك، فهر جائز، ولم يفصل، قال نمة: ولو كان الابن نباء عن القيض يعدما أدرك، ففيص، اله يجز فبضه

2007 - وإذا أبرأ الرصى ضرباً من ضرماه البت، فهذا على وجهين إلى كان لدين وحب بعاقدة الرصى، فإنه بصح إبراءه في قول أبي حبنة ومحمد وحمهما اقد فيساما، ويصمن من صالم، ولا يصح في قول أبي يوسف رحمه الله استحساماً والأن لبوسي وكيل الحي ، ووكين الحي اللبيع إذا أبرأ المشترى عن التمن كانت المسألة على الخلاف الذي ذكرتا، فكنا وكين البت بالبيع، وإن كان دينًا، وجب لا بمناقدة لوصى، فإله لا بصح إبراءه عندهم جميعًا، الأنه وكين البت بقبض الدين ، ووكين الدين ، لم بصح إبراءه عندهم جميعًا ، لام بصح إبراءه عندهم جميعًا ، فكنا وكين البت بقبض الدين .

النسو الثالث

في الوصى بدعي الدين لنفسه على الميت:

١٩٨٧ - في الفشاوي قال تصبير: سألت شداداً رحمه الله عن الرصي إذا قال: لي على المبت دين أبيخرج الشافي التركه من يدو؟ قال: وإن ادعى شيئًا بعينه أخرجه من يدو، قال المفقيه: وقدد قبل: إن الوصي منى ادعى على المبت دينًا، ولا بيئة له، قبل: لعادة عن الوصاية: لاه يستحيل الأخذ من مال البتيم، و لاختيار عندى أن المتاضى يقول للوصي: إما أن ترته عن الدين الذي تدهيه، وإما أن تثيم البنة عبه حنى ستوفى، وإما أن أتوحك عن الوصاية، وإن أبرأه، وإلا أحرجه، وجعل مكانه حر.

وسئل أبو الفاسم رحمه أنَّه عن ذلك، فقال: حكى عن إبراهيم بن صالح رحمه الله أنه قال: الحاكم يعزفه، وصوبه محمد بن سلمة رحمه الله .

٢٠٨٧١ - وسنتل أبو نصر رحمه الله عن وصي باع دارًا ثم ادعى أنه كانت بينه وبين الميت قالون إن كانت الدار في حياة الميت في يده ونحت نصر فيه فيريصندق الوصير على ما الاعلى إلا بيئة عادلة ، فيجعل الحائم وصيًا للميت حتى يقيم الوصل البينة عليه ، وكذا إذا ادعى الموصى دينًا على الميث، جمل الفاضي نلميت وصبّ حتى يقيم البنة على الوصي؛ لأن البينة لا تقبل إلا يحضرة خصم، ثم الحاكم بالخيار، إن شياء، تركه حارجًا عن الوصية، وإن شاء، أعاده إليه بعد ما فصى دينه"؛ لأن القاضي لما أخرجه كان ذلك فضاء منه ، قله آن بديج على فضاءه إن شاء .

هَالِ العقبِهِ رحمه اللهِ : وذكر الخصاف رحمه أنه في كتاب الفاضي : أنَّ القاضي : يجعل الميت وصبًا في مقدار ذلك الدين خاصة. ولا يحرج هذا الوصي من الوصاية، وذلك الفول أصح، وبمناخذ.

وفي المواديث من الفشاري : ومعنى أبو القاسم وحسمه الله عسر له على أخر دين ومغت ، وانطالت والرثه أو وهديه قال: له أن يأخذ مقا او حقه من غير علم الورثة .

القسم الرابع

في دعوى الدين على الميت وبيان من ينتصب خصماً عن الميت ومن لا ينتصب خصماعته:

٣٠٨٧٣ - سئل أبو القاسم رحمه الله عمن مات، وترك أموالا وأولاداً صغاراً، فيادعن رجل دينًا على المبث، وادعى رجل أخبر وديعية، وادعت المرأة منهبرها، هل للوصي أن يؤدي ذلك من غير حجمة؟ قال: أما الدين والوديعة قلا بد من إنبائهما عند الحاكم، وأما المهر فإن ادعت مقدار مهر مثلها، فذلك واحب، وكفي بالنكاح شاهداً.

قَالَ الْفَقِيهِ أَبِو اللَّبِثُ رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنْ كَانَ الرَّوْجِ بِنِي بِهَا يَسَمَ مَنْهَا مقدار ما جرت

⁽¹⁾ وفي ف ديد عليه .

الحادة في التعجيل، والقول في ذلك قول الورنه وما زاد عليه، فالقول فول الراق؛ لأن النكاح نساهد على وحوب كل الهراء والعرف تساهد على قسفي بعض الهرا، فيعمل يهما.

وقيل إذا صرحت المرأة بإنكار القبض، وقالت: لم أقبض شبئاً فالقول قولها مع يبتها؛ الآن الذكاح دليل مسحكم على رجوب كل ادهر، واللحول والموت دلي الان مسحكمات على استيفاء بعض مسحكمان على تقرر ذلك الواجب، والبناء بها ليس بدليل مسحكم على استيفاء بعض المهر؛ لأن الإنسان قد يبي بامرأته قبل تعجيل شيء من الهور، وقو كان المناء دليلا مسحكماً على استيماء بعض المهر أيضاً، قالا حرم يقع السارض بين الدليلين، قبل ما كان على ما كان هذا هو الحكم عند وقوح النعارض بين الدليلين، وقد عرفنا وجوب كل المهر، فيض على ما كان

١٠٨٧٣ - قال محمد رحمه الله في الجامع : رجل هلك، وترك مالا ووارثا واحداً، فأقام رجل البينة أدفه على البت ألف درهم دين، فقطس الضاضي له على الوارث، ودفع البه ألقًا، وغاب الوارث، فحضر له عرج أخر، فإن الغرج الأول ليس يخصم له .

فرق بين هذا وبين ما إذ كان مكان الغريين موصى بهما بالتلث، بأن أقام ريل البيئة أن المبت أوصى له باللث منافعه بالشاشى له بالثلث، وأعطاء الثلث، فيم أقام رجل احر البيئة، أن المبت أوصى له بلك منافعه وأحضر المرصى له بالثلث منافعه في يده إلى المنافي، والفرق بينهما أن المستحل تصوصى له بالثلث عبى التركة، ولهذا لو في يده إلى المنافية والموارق بينهما أن المستحل تصوصى له بالثلث عبى التركة، ولهذا لو يرضى مدلك الموصى له ، ولهذا الرصى أن يعطيه مقطار الثلث [من المركة عنيا الرصة عبى التركة، ولهذا لو يكون له إلا أن يرضى مدلك الموصى له، ولهذا تبعل الوصيرية بها لاك المناف، ولما كن المستحق عبن التركة، ولهذا لو أردة الوارث، أو الوصى بعد لبيام بعد، وأن الغرم فيلا مستحق عبن التركة، ولهذا لو أردة الوارث، أو الوصى بعد لبوت فصاء دينه من مال أخر، كان لهما ذلك من غير وضى الغرم، وكذلك لا

⁽۱) رمد من ۾

مبطل حقه بهلاك 10، وإغاجته في ذمة من حقيه الدين، وهو البت خبر أن مدا موته تعين تركته للقضاء منه لا أن يكون حقه في عين التركة، ولا كان هكدا لابد من إثبات الدين أولا في ذمة المبت لتعيين تركته للقضاء، وفي تعوى الدين على اللت الخصم وارثه، أو وصيه دون الغرب.

وقر كان الغريم الأول هو العالب، فأحضر الثاني وارث المست كان خصمًا له الأنه نالب عن المبت فيسما بدعي على المبت و فأمكن جعده حصمًا بطريق النبابة عن المبت و أما الغريم فلبس مالب عن المبت حتى يجعل خصمًا بطريق النبابة عن المبت و لا يوكن جعله حصمًا بطريق الأصلة و لأنه لا يسعى شيئًا لا في دمت و لا في يده على ما مو و فؤة قضى المناضى على الوارث، وقف توى ما أخذه الورث، رجع الفريم النافي على العربم الأول، وأخذ منه بعض ما قبض، الم ينبعان الموارث بحابقي لهماه لأن النابت بالبيئة كانفايت عبالًا، وقو علم القاضى بأن لهما على المبت ديدً و وقد قبص الأول غام حقه و تونى الباقي، فالقاضى يأخذ منه بعض ما قبض، ويدفعه إلى الأخر حتى يعتويا، أن يتبعان الوارث بحابقي لهماه الله الأخر

وقو نم يكن الأول غربياً، وكان موصى له بالنت وقبضه، وغاب الوارث، فأقام الرجل البيئة أن له على البت وبناً، طالوصى له ليس بخصم له الأنه لا يدعى بعض ما في بده؛ إذ لا حق للنصريم في عين السركية على صاصر، إنما بدعى دياً على المبت، والموصى نه بالغلث إلى يتنصب خصصاً عن لبت في المال الذي وصل إليه بحلاف الوارث حيث يتصب خصماً فيما يسعى في مال المبت وفي دعه ؛ لأنه خلف عن المبت قائم مقام البت مطالماً لحاجته إلى ذلك، أما المرضى له بالتلث فيحلاله على ما مرقبل هذا:

وكذلك توكان الأول غريًا، والثاني موصى له بالنائد، لم يكن الفريم خصمًا أماه الأن الموصى له إن كان مقرًا بالدين كان في زحمه أن حقه مؤخر عن الدين، وإله الا حل فيما في يده، وإن كان متكرًا للدين كان في زعمه أن الأول غاصب، ويد العاصب الا تكون بدخصومة، والواوث خصم في ذلك كله، لما قلنا.

٧٠٨٧٤- ذكر في النوازل": رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركت،

عاً حصو مع نفسه وارث المبت. فف قبل: الوارث لا يكون اعصماً للشريم، وقبل: يكون خصماً، ويعوم مغام لمبت في حق الخصومة ، ويه أخذ الففيه أبو النبت رحمه الله، وعليه الفتري.

والى موضع أخر تركف سنفرقة كلها دانديون أو أكثرها، ادعى مدع أخر على المبت دينًا، وعجز عن قام المبتقال وأراد تحليف الورثة الأواصحاب الديون، لا يبن على الغرماء أصلا؛ لما يبذأ أنه لا يدعى عليهم شبئًا، وكذا لا يبن على الورثة إن كان كل التركة مستعرفًا بالدين، وإن كان له يبغه فهو الخصم، وإن لم يكن له وصى حعل له الفاص، وصبًا، وإن كان كان في بيغه فهو الخصم، وإن لم يكن له وصى حعل له الفاص، وصبًا، وإن كان كان المثل فضل على الدين يحلف الوارث، وقد ذكرنا في كتاب أدب الفاضى. أن الوارث إذا فم عمل إليه شيء من التركة بسمع عليه بنة المدعى، لكن لا يستحلف قبى أن يغلهو للميت مال على ما اختار، الفغيهان أبو جعفر وأبو الليث وجعفر وأبو الليث وجعفر والله.

المستب عن الميت يختاص المدعى وينا ووصيه غالب غيبة منطعة ، والفاضى ينصب خصصه عن الميت يختاص المدعى وضد دكرنا هذه المسالة في النحر كشاب أدب الفاصى ، وضد دكرنا هذه المسالة في النحر كشاب أدب خصما عن الميت الوكن الوصى حاضراً ، وأقر للمدعى بالمين ، فافقاضى ينصب خصما عن الميت المن فلا يكن للمدعى أن يخاصم الموصى فيما أقر به ، فلو لم ينصب القاضى وصيا للمدعى لا يصل المدعى إلى حقه ، هكذا ذكر الفضلى في ختاوا ، وفيه نوع نظر ، فقد ذكر الحصاف وحده الله في أدب المائلة والمناف وحده الله في أدب المائلة على مذا الأبي المناف في جميع التركة ، يسمع بينته ، وكذا لمو أقر جميع الورثة بالدين ، فأقام المبع على مذا الله بين من في جميع التركة ، يسمع بينته ، وكذا لمو أقر جميع الورثة بالدين ، فأقرم البية عليم ، لبيت الدين في حق غيرهم ، تقبل بينته ، فكذا ههنا يجب أن تسمع البيئة على الوصى بعد ما قو بدعوى المدعى بالأوثى ؛ لأن هذاك ههنا يجب أن تسمع البيئة على الوصى يعد ما قو بدعوى المدعى بالأوثى ؛ لأن هذاك غيره ،

⁽۱) وفيءِ الوارث:

⁽٢) وفي م اليحيف على الوارث .

٢٠٨٧٦ - وفي "العبون": إذا أوصى إلى امرأته ونرك صياعًا ولها عليه مهر، أو كان له من الصاحت مثل مهرها، فلهذا الأخذ من الصاحت، وإذا لم يكن له صاحت، فلها أن تبع ما كان يصلح للبيع، وتستوى جميعًا صداقها من تعنه.

۳۰۸۷۷ وفي مواريت اللتوازل": حديون مات ورب الدين وارثه ووصيه، فقه القر فيم مقدار حقد من غير علم الورنة

۲۰۸۷۸ و صلى عليه ديراً "ليت، والبت أوصى بوصايا ويرباه الوصى أن بيراً قال: ينفذ الوصايا، أو يقضى ديوله من مال نفسه، فيصير قصاصً، وينيعى أنا ينوى حين يقصى أقصى من مالى لأرجع في ماله البتيم عنى يصير قصاصاً حينته.

وقو كان للميت دين على رجل، وقه وصل وابن صغير، فأدرك الابن، ثم يقضى الوصل الابن جار، وقو كان الابن فابلغ، نهاه عن قبضه لم يحز قبضه، وقد مرت

۱۹۸۹ - وقي إفراد المواقعات . إذا أثر وصى الميد أنى قبضت كل دين لفلان الميت على الناس ، هجا- عربج لقلان الميت على الناس ، هجا- عربج لقلان الميت م وقال الموسى : ديمت إليك كذا وكذا: وقال الموسى : ما قبصت منك تبنا ، ولاعلمت أم كان افلان عليك شي ، والقول قول الوصى مع يمينه ، ولو أفامت المينة على أسن الدين ، لم يلزم الوسى مته شي ، الأنه لم يقو مضيض شي ، من رجل بصنه ، وكذا لو قال : قيضت كل دين لفالان بالكوفة ، أو أضاف إلى مصر أو سواد ، وكذا الوكيل بقيض الدين والوديعة والمضاربه عي جميع ذلك صواء .

۱۹۸۸ - وفي العينون : وصي المبت إذا قال: قدضت منه في صحته الألف التي كانت في عليه، وقال سائر الغرم، : قبصات في مرضه، فإن كانت الألف قائمة شاركيه فيها ؛ لأن الأخذ سادت، قبصال به على أقرب الأوقات، وإن كانت مالكة لا شيء لهم قبله ؛ لأن دنك فناهي، فيكفي فللفع لا للاستحقاق، وهم دافعون حال فيام الألف، أما بعد هلاكها فيدعون عليه الاستحقاق بالضمان، فلا يكفيهم الفقاهي.

⁽١) مكدا في الأميل رم. وكان في فل علم ، وفي ف علان .

²¹ رود من الأصل.

٢٠٨٨١ - رجل مات وعليه ديون، وترك وفياه، فصياله الورثة الغرمية قبال بمنصبهم الايسم الورنة فلك ولكن هذا إذاكان الصلح بإلجناه البوثة الخرماء إلى الصالح، أما إذ كان ذلك على اختيار الغرماء من غير إلجاء الورثة لا يسعهم ا لأن أكثر ما ف أن يسقط به بعض حقهم إلا أنه إنحا يسقط ير معاهم، وإسقاط الإنسان بعض حقه برضار

القسم الخامس

من هذا النوع في قضاء غير الوصى والوارث دين المبت:

٢٠٨٨٢ - قال مشاع في انوادره"؛ مسعت محمدًا رحمه الله يقول: في رجل فرريديه ألف درهم وديمسة لرجلء وفسد مسات رب الوديعية وعليب دين ألف درهم سعروف، وترك ابنًا معروفًا، فقضى المستودع الألف الوديعة الغرج، لا يغبس، الأنه قضي بألف البت دين البت، وليمو للابن مبوات حتى بقضي الدين، وأشار في كتاب الكفالة إلى أنه يضمره ولو كانت الألف دياً عليه، فقضاها غرج المت بغير لمر الوصي قال: إن كان حين قضاء قال: هذه الألف التي تقلان الميث على أنضيكها^{(١٠} عن الميت من الألف التي لك على البت، فنهو جائز، ولا يضمن، وإنَّ لم يكن قال: ذلك، ولكن تَضِمَ الأَلْفَ عَنَ المِنَّ ، فهو منطوع والأَلْفَ عَلَيْه ، قال هشام: قلت لمحمد رحمه الله: أ تحفظ هذا عن آبي جنيفة رحمه الله؟ قال محمد وحمداله: وقال أبو حسفة وحمه الله وأبو يوسف رحمه: فيمن مات وله غلام، وقد كاتبه على الف درهم، وعلى البت الإنسان ألف درهيم، فقضاها المكاتب الغرج بماله على مو لاديني أمر غرصي قالاً : في القياس هو باطل، ولا يعتل المكاتب حتى بعيقه القاضي، لكنا نذع القياس، ومعتل التكائب بوج أداه المال.

⁽¹⁾ هكذا في قد: وكان لي ووط "أفضكها".

القسم أأالسادس

من هدا النوع في المتفرقات:

٢٠٨٨٣ - في الفياء وروزي تصرعن شياه رحيم شرفيين حصره الدين عفال الدام حق عدي أعدد رعمي عدال اللذي كلعيدهم لهي الورثة ، ولا يوفت شيء -وإيرانيج وقفال لمحيد فليركب ورهوه ولايعرف محيدقال بوقف مقاير الغيبارة وبشاغي أفامكون هماه والأول سواءه لأبا بقولها وحاسامالا برهم اجابهالة فيحسمها ووإن كالنت الخهيمة في هذا دونها نبر الأول.

١٨٤٠ ١٤ - فازار: في وصيعه من الرغل فليكان و أي الراضي أن سعة الذلك والعبان و كدنيمة تبحدوه مهم ففرقع وفينا مقا كالإمباطل وقال طارأ وحمدالها موحاني كألماقان الماء أي الوصي أن يفعل من شيء، فعل

١٨٨٥ ٢ - قال محمد و صديقة في أ الحامم بصغير النفي الرجي يعصره الوفاق فيمون لوركه الإبالقلاب عمر دبأت فصفاعوه فيت فاأوا أتم يواده فالتياس الزلا يصلع الأمر بالتصديق حتى لا يصدق المدنين لاسيئة الاناهذا حلاف مفتضى السراع، فإنه أغو متصديق المدهى من فهر حجة وإنه محالف الشوع، قال هبيه الصلاة والسلام المر أعصى لدس بدعو هوازا أخديت

وفي الاستحمدان يصبح فقدر التقتابو جهين أحدممنا أأد بالتامل حاجة إلى ميل هذاء فإلعار فالبحرين بورازات مذبن والله بدلو فضناه وافتصناه الولايعراف للبيولوكو

(١٠) د في م المركز المعالم و

17) فخداني ظاره، وللداني الأصل وف الصبر

(٣٥ العرجة النجاري في المستجة ١٩٥٤ أ ١٩٥٧ (١٥٥٤) ومستويضة في المستجة ١٣٣٩ ١٠٠٠ 9 (CAV و از المبالس أبعدًا عن العليجيجية (CAV (P) (P) (P) من ما حيدين الدرو (P) (P) (P) 1777) والمعادي في معنى الأناب # 133 - 1979)، 1345 النسان في منت الأ 2010/1006/ويلي - كمروز - 1/ 100/1008/ويانية المسي في النسم - كار 109/100-المراسي عي الكوي ١٠٠٠ ٢٥٠ (١٩١١ وأن ما يقيم المسايد الأيالة (١٩٠٠)

بض من دبعه وبحضح إلى تقويص البهاد إلى رب الدين حتر راً من الكدب، وقد سلطه الشرع على من دبعه وبدح بالدين من والدسلطة المنافقة على المنافقة على المنافقة الكلام من المرافق من حيث الصورة إلى كان أمراً المصنفين المنافق فإله من حيث المعنودة إلى كان أمراً المصنفين المنافق فإله من حيث المعنى أمر السليم ما يختاره المدعى لتركته، وإله صحيح بطريق الموصيحة بالمرافق في حالة المرافقة المرافقة المرافقة والتسميع في حالة المرافقة المرافقة المرافقة والتسميع في حالة المرافق وصيفة الكاثري أنه لم صديح، فقال إلها اختار فلان من تركش شيئاً، فسلمية إليه فإنه يصح ويكون وصيف يجب تقيدها بقيد الفت، كذا فهد .

۲۰۸۸۱ - وفی الفتاوی سنل آبو نصر عن مریض آفر آن لفلان علی کذا، ولعلان علی کدا، فین جاه آحد، فیدش علی مانتی درهم إلی خمسسانه، فأعطوه ما ادعی، تم قالمه فیان ام یقین، فاهطو، ما یدهی برآنی فلان رجل معلوم، کان وصله باعطاء، هذا عالمه، فلا بعض رالا بیشه و کامه آخا، بالقیاس،

7 • 140 قبل وقع دعوي العداري مش أبو القاسم من سنجيح قبال: ما ادعى علان الن فلان في المال الدى في ديرة و فيم صادق، أو قال، فصدقوه، ومات، قال: إن لم يكن سابق من فلان دعوي بي شيء معلوم، لا يعزمه يها القول شيء وإن سابق منه دعوي في شيء معلوم، فالذي ادعى تاست، وقد فكر سرواية أنجام المسمسر من مريص قال، فعلان على دين، فصدقوه أنه يصدق في فعد الثلث، ولا رواية عن أصحالنا وحسهم الله في قوله، فهو صادق، وقال الفقيه أبو الليك وحسم الله : يجب أن يكون الخواب فيه كما قال أبو القاسير رحمه الله.

۱۹۸۸ ۲۰۰۰ و سنتل أنو نصر و حمله الله عن من مدت. وقرق فيجاها وعليه دبوت. فأرادت الورثة أن يقصوا ديون البت من أموالهم د ليبقى الضياع لهم، فالله: إذ الفقر! على ذلك، وصحاب قنصناه الدين، وإنضاد الوصنايا من أسوالهم، فلهم ذلك، وإن اختلفوا، فللوصى أن يتفلذ الوصنايا، ويقتصى الدين من سال الجنب، وإلا يلسفت إلى فوتهم، ودع ما احتاج إليه من مان البت

۲۰۸۸۹ و في الوادر اين متماعة الهن أبي يوسف واحمه الله . و حل مات وترك النّاء و قد كان التمري عبدًا في حباله و فوليشه و فو ينقد اللمن وطليه ديوان. فقضي امه البائع التمن، وقيض العبد، فإنه يكون بينه ويين العرما، بالخصص، فال: وهذا بمنزلة الرهن لا يكون الابن أحق به، وصورة الرحن الذي استشهد به إذا كان بعض الدين رهن ، فقضى الابن المائع دين الحرير الذي بدينه وهن وأقتك الرهن، فإنه يكون بين الغرمان ولا يكون الوارث الذي قصى النبي أولى به من غية الغرماء.

۳۰۸۹۰ وفي اتوادر اين مساعة عن محسد رحمه الدرحل آرضي أن عليه دينًا لنتاس وقع إستهم، وقال: الدين غذا وقداء فادهم إلى فلان يقصى عنى ديونى افقد أوصيت إليه أن يقضى عنى ديونى، قال: فذا ليس شيء، ولا يصدق الموصى إليه بغضاء الذين أن يعول. لفلاد عنى اليت كذاء دين أقام إسال بنة يذين له على الميت دفع دلك إلى الموصى له بغضاء الذين، وهو وصى فيسا أوصى إليه من فضاء الدين حصة في قول محمد وحمه الله: وقال أبو يوست وحمه الله: هو وصى مع الوصى في التركة أو كاله ، كأنه أوصى إليه، حميلًا، وكذلك قال أبو حيمة رحمه الله.

٩٠٨٩٩ وإذا أمق الوصى لتركة على الصغار حتى فنت التركة، ولم يبنَ منها شيء ثم ادعى رحل على الفضيء التركة، ولم يبنَ منها شيء ثم ادعى رحل على المبت وبنًا، وأثنته بالدينة عند الفاضى، وفضي الفضي المهدّ المبتر أن يضمن الوصى، لا ذكر لهذه المسألة في الكتب، وفعلوا: يتبخى أن يكون الحراب فيه على الفضين إن أتقل عليهم بأهر القاضي، علا صمال عليه، وإن أتفل بغير أمر الفاضى، فعليه طبق المورثة، قإذا أنفل بغير أمر الفاضى، فقد تصرف في حل الفرصة، وهو مختار فيه لما لم الهره الفاضى بنظك، فيكون عليه المهمان.

٣٠٨٩٢ - وفي التدوى النسفي أن مسئل عمن مات وعليه دين مستقرق نتركته. وللمسبت على رجل مثال، أو في بدء مثال، قطليت الورثة ذلك مه وهو يعلم، الدين. فصائح الورثة هما عليه، أو في يده على مثال، قال: يغرم الغرم، الدين الأنابلين المستعرق علم ثبوت النك للورثة في التركة، قبل، قبلي من يدعى صاحب الدين وعلى صريفيم البينة قال: على ذي أليد الحضرة الورثة إذا كان في بده عال

٢٠٨٩٣ ، وفيه أيضًا. مسئل عمل مات، وفي بدامرأته من سله ألف درهم نفد. فأخذته بجهرها بغير رضاه سائر الرواق، قال: يحوز ، فإن استحالت الله ما في يدها من م كناه شيء من الدواهم محمد عليه إحراجه ليقسم بين الوردة فحلفت قالد الاستم. قيل عن دو بأخذ هذه الدواهم ، وطلبت من الرفيلي يداد ديرها دي هذه التركاف وأذكر الوصل قلت والمفاحث المسة على دعو ها من شهر على هذه الميئة الرفيلي، هن نقيل البيئة؟ قال العم

1998 من الدولات وقت فتاوى السنفي المثل فيمن فيها لرجل خيبسيدالة، والآخر المائنات والحرصات الرومية حسد الله وحسود في بها أود كاب يوفها المراجل في الموافقة قال: هو يقصى دي قل واحد ماهم كما أراد يقدم من أراف وللو تحاب بحيث لا يدرى. أم مات الالا يقصى الشاصي ديميم من ماله باحصيم والآن لو لاية مساوت للمامين ومراحاة حقوقهم عنه واحية ذلك في تفسية بسهم وحصص و هكار دكر، وما قال: إنه يشعى دين من راحيد، فيما لو دينيهم من أواد، ويام من أو دينا يستقيم إذ كان صحيحاء أما إذا كان ويتما مرض أمرت قال، فافريض مرض الوب لا يماك إينار عصل

1965 كالسبل الن مقاتل عن الكتاف على الثاني طول ، أسأخد الورية الوصي باستجراع فيك واقتصاءه؟ قال: لا روى الشفى إلى الفيم عن محصور صه الناز رمي مات، وعديه بول تصمل، وأنى وحل عن البساط عليه لإنسان واحد، هل يساكه بفية العربية؟ قال الأدفات : وإن كان القي ادى وارث لكت قال فكفالت ابصا

البوع المسايع عشر

في إفرار الوصمي باستبعاء الديون الواحبة للميت:

الشارعة على الشائل على إلى يوسف حجم الفات إذا كان المدينة على رحل مدارة فاق والمدينة على رحل مدارة فاق وصية أنه فد فعضه الميت في يكن الرسي حصداً في قصمه بعد ذلك واركن المدينة بعجل وكبلا من فيصد وهذا الأن إفوار الرسي بالعصر إعابت في من من من مدينة حلى لا يكون أنه حل منظمة المدينة أنه المدينة في حل مشوط الدين أصلاء فيتصب الفاصي وصية على المدينة والمدينة والمدينة المدينة المدينة

١٩٩٥ - قال محدد رحمه الله في إقرار الأصل : إذا أقر وصى الميت أنه قد استوفى جميع ما للميت على فلان ابن ملان ولم يسم، كم هر؟ ثم قال بعد ذلك: إلى قسفت على فلان ابن ملان ولم يسم، كم هر؟ ثم قال بعد ذلك: إلى قسفت مه ماثة ، وقال الغرم: كان الفلان على أنف درهم، وقد قبضها، فهذا على وجهين: إسا أن قال هذا دياً وجب بإدانة الوصى ، أو بادانة الميت ، وفي كل واحد من الوجهين: لا يخلو إما أن وصل قوله وهي أو قبل ذلك، والموصى في كل واحد من الوجهين: لا يخلو إما أن وصل قوله وهي أو قبل ذلك، والمؤلف والمؤلف واحد من الوجهين: لا يخلو إما أن وصل قوله وهي واحباً بإدانة الميت ، وأقر الوصى أو لا باستيقاء جميع ما كان على الغرم، نم قال: وهي ما أنه معصولا هن إفراره، نم قال: وهي استوفى الوصى منه الله درهم، وقد المؤلف الورنة والأولى فول الوصى مع يهينه أنه قبض مائة ، والا يصدق الغرم مع لوصى حي لا يضمن شعمائة للورنة بسب المحود .

وإعاقال: إنه بوئ الغريم عن الألف النهاد الوسر أنه استوفى عن القريم جميع ما عليه صحيح الأن الوسي بلك استيف ما عليه من الدين، فيملك الإقراد به كالميت وإذا صح الإقرار باستيفاء جميع ما عليه ، برئ الغريم عما عليه ، سواء كان عليه من أو الف: لأن الألف والمائة فاعل عند اسم الغميم ، وإذا برئ العربم عما عليه من الغريم بالموسم وإذا برئ العربم عما عليه من الغريم فيما ولا تعرب المنافرة أو المنافرة البيالة من الوصى مفصولا كان في ذلك إطال براءة بشد الغريم فيمه ذاد على المائة وإفرار الوصى بعد تبوتها والأ حكم الكلام إلما منقرر بالمدكوث عليه ، والبيان إذا كان فيه إيطال تابت منفرر يكون رجوعًا ، ولا يكون بيانًا والمنتز بعد ما المنز بعد عن الإفرار الإبعاد الإفرار الإبيان الفقر الواجع ، وإيطال المايت بعد المدكوث عن الإفرار إيطالا لما وجب بالإفرار الإبيانًا لفقر الواجع ، وإيطال المايت وحرع ، وليس ببيان و والمقر بصدق في البيان والا يصدق في الرجوع ، وكان الفول المورع ، وكان الفول المورع ، وكان الفول المورع ، وكان الفول المورع ، وكان الفول المنافرة في المورع ، وكان النوس ، وكان الفول المورع ، وكان المورع ، وكان المورع ، وكان المورع ، وكان الفول المورع ، وكان الفول الموراد الوصى على المورع ، وكان المورع ، وكان الفول المورد المورد المورد ، وكان الفول المورد المورد

⁽١) هكذا في تناوف (وكان في الأمس وط أ يتهم .

قبول الرصى مع بمينه بالله منا خسفس إلا مسائة. ودلت لأنَّ الربادة على بنيانة ثو ضسعتها الوصيء هيئه بصبحن بإقرار الغريم أن الدين كان عليه ألف درهم، وأن الوصى صار جاحدًا لتسميانه له أفر يقيض المانة لا غير ، ولا يجوز أن يضمون الزيادة على المانة بإفرار العربرة لأن إقرار العربر أن النبين كان ألغًا بعد إقرار الرصي بالاستبيفاء نسهادة على الوصي أنه جحد تسممانه، وليس بإفرار على نفسه بإيحاب الدبيء لأن المراءة قد تثبت للعرير وإقبار الوصيء فيكون شاهدا على الوصي بالجحوده والحكم لايتبت بشهادة الفرد، فلهذا فانا: بأن القول قول الوصى في مقدار ما فيفر، ولا يعسمن تسمسانة اللوائة بإقراء الغرجي

خَانَ قَامَتَ لَمَمِيتَ بِهَمَّ عَلَى أَنْ الدينِ عَلَى الْغَرْجِ كَانَ أَنْفًا، مَأَنَّ أَفَامَ الوازت البيئة أَق عرج الميت، كان الغريم بريدًا عن جمعيع الألف حتى تع يكن للوصى أن بنبع الغريم متساممانة؛ لأن إقرار الوصي أنه استوفي منه جميم الدين أنا صحبه وبرئ العرج عسا حليما ممواء كالزعلية مالة أو ألف درهم بإقرار الوصيء ويضبعن الوصي تستعمالة للورثة، وذلك لأنه بإقامة قريتة بنبت أن النين كان أنف درهم في حق الوصي؛ لأذ البيمة حجة في حق كنافة الناس، وبدَّا نُبِت أنَّ المدين كانَّ أَلَفُ درهم، وقد أفر الوصي واستوف وبسيم ذلك وفزة قال: هو سانة مقصولاً صار جاحدًا فازاد على المائة إلى قاء الألف، والأمس بصمن بالجحود، وأما قبل إقامة البينة لو ثبت أنَّ الدين كان ألمَّا في حق الوصى، غاغ يشبث بقول العرج، وقد ذكرما أنْ قول الغرج في هذه الحالة شبهادة، والحك لايقفع بسهادة الفرد.

عداؤه أقر الغرج بدين ألف مرهم بمدافرار الوصي باستبغاه جميع ماعليه فأما إِذَا أَلَى الْغُورِمِ أُولَا أَنَّ الْدِيرِ أَلْفُ دَرِهُمِ، ثُمَّ أَفْرَ الوصي أنَّه استوفى حصيم ما عليه، شو غال: وهي مانة مفصولا عن إفراره وعالجوات بيه كالجواب فيسا إدائيت الألف بالبينة : يكيان الغياجريريقًا عن جسيم الألف بإقرار الوصيء ويضمن الوصي تسحمانة للورلة والجيمود بخلاف ما لو كان إفراز الغرير بعد إفراز الوصي بالاستيفاء، فإنَّ الوصي لا يضمن ضيفًا فلورقة ، والعرق بيهما أن الغرج في افراره أن عليه ألف درهم فيل إقرار الرصي باستيفاه ما عنيه مقرعني تعبيه بإيجاب ألفء وهم، فيكون مصدقًا في هذا الإقرارة لأمه لا تبعدة في هذا الإقرارة فإنه يو حب على نفسه ألف درهم، والنهمة متى التقديم وإلى نفسه ألف درهم، والنهمة متى التقديم وإلى القرارة الإلى التقديم وإلى التقديم والتهديد الراحي، فهذا شاهد على التقديد ويتًا الرحي، فهذا شاهد على التقديد ويتًا وهذا الحرارة التوامل التوامل التقديم والتقديم والتقديم والتقديم والتقديم والتقديم والتقديم التقديم والتقديم التقديم التقديم التقديم والتقديم التقديم والتقديم التقديم والتقديم والتقديم والتقديم التقديم التقديم التقديم التقديم التقديم التقديم التقديم والتقديم والتقديم

هذا الذي دكرما إذا قبال الوصى: وهي مائة منتصولا عن إفواره، عالما إذا عاله ا موصولا، بأن عالى استربيت جميع ما للمبت على فلان وهو مائة دره، وقال نغرم: لاء عل كان أنف درهم، ذكر أن الوصى يصدق في هذا البيان حتى كان للوصى أن يتسع المربع بتسمينة بعلاء ما لمو قاله: معمولا، فإنه لا يصبح عدا البيان في حق الغرم حتى لا يكون للوصى أن يتبع الغرم بشيء

والفرق بينهما أن قول الوصى موصولا. وهو مانه بيان لا يحسمه كلامه، وليس مرجوع، وبيان حابحتما الكلام صحيح من المكلم إنما لا يصح الرجوع، وودا صح هذا البيان صار كأنه قال: فبصت مانة وهي حميع الدين، فقال الحريم؛ لا مل ألف درهم، وإلى فنان الحريم، ينان لما بعد منه كلامه؛ لأنه أفر رستيفاه دين مجهول النقدار، مكان بيان المتعوق بياناً للمجهول من حيث الهدار، فيكول بياناً ما يحتمله اللفظ، وليس تحده إنطال يراهة فابئة فنفرم الأن حكم الكلام لا يقرر في السكوت عليه إذا كان في أحره ما يغير حكم أوله، ولهذا صح الاستثناء موصولا، واعتبر بياناً لمقدار الواجب لا يطالا لحق ثابت، وإذا كان هذا مياناً ما يحتمله الكلام، ونسى تحده إنطال حق ثبت للعرب صح هذا البيان عصوبه من الوحل حق تبيناً الميان صحيح من المحلوم، وإنطال حق تبت رحوع وابس بيان، واندبان صحيح من المكلام، وأنس بيان، واندبان صحيح من المكلام، وأنرجوع لا يصح.

نم فرق يتموين الخالف. فإنه فاق الوحمان هذا الإفراء من الذلك، فإن العرم يبرأ عن جميع الألف، حتى لا يكون للطالب أن يتبع العرب بشيء، ولم يصبحح هذا البيان من المائف، وإن ذكر موصوف ولا يإقراره إدافان عافداً، وصبحع إذا فال الوصي:

موصيولاء وقدوجت لدبن لايعقده، والفرق ينهما أنه اجتمع في هذا البيان ما يوجب صحته، وما يمنع صحته من حيث إنه بيان للفدار المستوفي، والمستوفي مجهول المفدار، وبهان مقدار المجهون صحيح بمان صحيح ، وقيه ما يمم الصحة ؛ لأن بيانه بيان لما يحتمله أول كالأمه؟ لأن أول كالامه لاسقاط جميع ما عليه من الدين بعا. الوحوب مائة كان أو أكشراه لأنه أضاف الاستبفاء إلى الجسيم، والاستيقاء يوحب سقوط الدين بعد الوجوب فأول الكلام بوجب سقوط الدين بعدائوجو بمغيما وراء لغاثف وهذا البيان متي صبح، اقتصل نفي الوجوب فيسما وراء المائة والأن البينان متى صبح التبحق بأول الكلاب وكأنه فال. استوعيت منه مائة وهي جميع الدين، وثو قال: هكف كالأهذا تَقَيَّا مِنَا لَلُوحُوبَ فِيمَا وَرَاهُ لِلنَّهُ ، وَهَذَا البِيانُ مَنَّى صَحَّهِ اقتضَى نَفِي الوحوبِ فيسا وراه المائة لا إسفاطا لما وراء الدنة بعد الوجوب، وبين إسفاط الدين بعد الوجوب وبين نفي الوجوب من الأصل نضاة وتناف، وبيان ما لا يحتمله الكلام، لايصح، وإن كان موصولاً ، فصح قولتاً: إنه اجتمع فيه ما يوجب صحته ، والعمل بالأمرين في حالة واحدة متعدر ١ لما بيه من التنافي، فعملنا بهما في الحالين، فقلنا: مني كالدفي الحكم مصحة هذا البيان يقاء حق العبر لا إيطاله يجب القبول بصحته عملا عابو جب صحة هذا البيال، ومنى كان في الحكم مصحة هذا البيان إيضًا، حق المتكمم بجب الحكم ببطلانه عملا بما يمنع صحة هذا البيال: وصار العمل بما يوحب صحنه إذا كان عبه إيقاء حق الغير لا إبطاله أولى من العمل بما يوجب صحته إذا كان فيه إيفاء حق البين؛ لأمه متى وجب إيضاء حقه وهو مالك الإبطال وجب إيفاء حق غيره، وهو غير مالك للإبطال من طريق ولأولى، فيطل العمل بالقمهين حينتان علهذا وجب العمل بما يوجب صحة هذا البيان، إذا كان في الحكم يصحته إيقاء حق الغير لا إنطاله، ووجب العمل بإبطاله، إذا كان في اخكوبصحته إيضاء حق المتكفيه، ومشى كال البيان من الوصى، وقد وجب الدين لا بودائته في تصحيح هذا البيان إبقاء حق البِّ من تسمعاته، فبجب الحُكم بصحة هذا البيان، حتى لا يبطل حق للبت في تسممانه، وإذا كان مالكًا وعاقدً ، لم يصحح هذا البيان، لأن في كحكم بصحم هذا انبياد إلقاء حق المُتكلم إن كان مالكُ في القبض وأصل الدين، وإن كان عاقباً، نفى القبض؛ لأنه مالك القبص حتى لا يتعول بعول الوكيم ⁽¹⁵

⁽¹⁾ مكذا مي حاو و و كان تي الأصل وف الموكل .

عن الفيص، وملك الإيراء عبد أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله، وفي مثل ها الخوضع يجب العمل عاليمع صحة هذا البيان حتى يحصل العمل بالدليلين جميعًا، وإذا لم يصح هذا البياد من المالك صار كأنه قال: استرفيت الحميم، ولم يقل، وهو مالة.

وهكذا الجواب إذا أقر العرم أولا بدين أنف درهم، ثم قال الوصى: استوعيت حميع ما عليه وهو مانة ، فالجواب فيه كالجواب فيم إذا كان إفرار الرصى بالاستيده أولا ؛ لأن هذا البيان يصبح من الموصى موصو لا متى وحب الذين لا بعقد الوصى ، وإذا صح ، صدر كأنه قال معد إفرار العرب ، استوفيت سانة وهي جميع ما عبه ، والعرم أفر بألف درهم، ولم قال: هكذا لا بيراً عن تسعمائه ، فكذ هذا .

إذا أقر مسى بالاستيماء أو لا . تد قال مفصولا : وهي مانة الما إذا وجب بإدانة الوصي إذا أقر سي بالاستيماء أو لا . تد قال مفصولا : وهي مانة الله أقر العربم أن الدين كان أنفا . قالجواب فيه كا فواب فيها إذا وجب الدين لا بإدانته أنه يسرأ العربم عن جميع ما عابه ، ولا يقسس الرحمي عني منعق للورثة نقول العربم ؛ لأن الدين لو وجب بإدانة المهن ثم يعسم بهان الموصى هها مفصولا ، وإن كان أو ذكره موصولا لا يصح بهذه كان أولى وأحرى ، وإذا له يعسم بهناه ، فكذا هذا الولى وأحرى ، أثر أنه كان عليه أن الدين كان أنف درهم ، وثم كان كذلك ، فإنه لا يتبعه بشيء ، فكذا هذا ، وإل قامت البينة على أن الدين كان أنف درهم ، فالجواب فيه كاجواب فيها إذا وجب الدين الوصى ، ويحسمن الوصى يكون الذريم بريدًا عن جمسيع الذين ما عليه بإدراء الوصى ، ويحسمن الوصى للورنة بتسعمان .

۲۰۸۹ - حقا إذا أقر الوصى أولا بالاستيماء، فإذا أقد العربي أولا بالذين. نم كال الوصى الستوفيت جميع ما عني، ثم قال: وحو منة مفصولا عن إفراد، فالجراب فيه كاجواب فيما إذ وجب الذين لا بإدائه ليت، يكود الغرب بريئًا عن حميع ما عليه لاقرار الرصى، ويقسمن الوصى للورته تسعمانه الأن الثابت بإقرار الغرب قبل إفراد الوصى بالاستيفاء، ولا تهمة في إفراره؛ لأنه مقر على نفسه بإيجاب الذين كالثابات بالبية.

٠٠٠٠ - هذه الذي ذكرنا كله إداقال الوصيء وهو مانه مهصولا هي إفراره،

فأما إذا قاله . موضولا . بأن قال المشوفيات حميع ما عليه وهو ماته ، تو قال الغريم . كان الدين على ألف درهم . وقد مصها ، فإن الغرج يكون بريفًا عن جميع ما علمه عنى لا يكون للوصي أن يتلعه بشيء ، ولا يضمن الوصي للورثة إلا قدر ما أثر باستيفاء رهو مات

٢٠٩٠٠ من في بين هذا و منسط الذا وحب الديار بإدالة البيت، فيقبال الوصيل. قبد استرفيت جميع ما للميت على فلال وهو مانة درهم سرصولا بهؤازه، وفال الغرير: كان على ألف درهم، فإن العربج لا ير أ إلا عن الله ، وكان للوصي أنَّ بيعه بسعمانة ، وَ فَا لَا صَاحِعَ هَذَا السَّمَالِ مِنْ الوصي مِنْيُ وَجِمََّ اللَّهِ فِي إِذَا بَهُ لَلِيتُ ، وَلَم يصبحح مني وجب الدين بإدانة الوصيء وإنما فعل مكذا الله دكرنا أن هذا الميان صحيح إذا كان في تصحيحه إيفاء حق الغيواء ولايصع متى كالافر تصحيحه إيفاء عنه ، ومتى وجب الدين مؤدلة البِّت، فعلى تصلحب عبد إلضاء حق البِّث لا إنشاء حلَّ الموضى؛ لأنه لا حقَّ التوصي في الدين منتي وجب يردانة الميت لا في الاصل، ولا في القبض، والهندالع بصبح إمراه الوجبي، و 1 كنان الحق للمست في أصل الدين والقدص، فمعتني صح ففة الهباذكاذي لصحيم مذا البياذس الوص إنقاء حل البت في تسعمانه، فصح هذا البيان من الوصيء وإداعت صار كأنه فال السنوفيت مانة درهم وهي حميم الدين، وأقر الغرام بأنَّف والدكار كذلت. فإن الدصير ينبعه بشسمهانة ؛ لأنه نفي أن يكون ما وراه المانه واجسًا للميت على الحرير، ثم أقر الغرير بعد فذا للمبت ، وكناذ الإقرار صحبيط كمرا قال الاحق في على فيلان، ليوانو له فيلان بدلك صحوافراره، وكان كُنسَفَ لَهُ أَنْ يَصِيدُقُهُ ، ويَأْحَدُ مِنهُ مِهِ أُورِ بِهِ ، فَكَذَّا هَذَّاء فَأَمَّا إذَا وحب الدين بإدائته ، فلو حميجيجا هذا البياني كالزافي تصبحبهم إيفاء حقدة لأن القبض حفيا كأنه مقده لتصميه وقد دكرنا أن هذا البيان غير صحيح إذا كان في تصحيحه إيقاء حق النين، وإذا أم يصح هذا البيان؛ صدر كأنه قال: استوفيت جميع ما عليه، ثم أقر الغرج بألف مرهم، ولو هان فذلك لا يشم العربي بشيء، وفكن لا يعمم للورثة إلا فدر مانة درهم على ما مره كدا

٢٠٩٠٢ - هدا إذا أثر الرحس أولا باستيقاء، فأما إذا أقر الغريم أولا بألف درهم،

ثم قال الوصى: استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ، فإن الغرم يكون بريئا عن جميع الألف ؛ لأن بيان الوصى متى كان عاقداً غير صحيع ، فكانه فال: استوفيت جميع ما عليه لا غير ، ولم يقل: وهي مائة ، ويضمن الوصى للورثة تسعمانة ههنا؛ لأن الثابت بإقراد الغرج قبل إفراد الوصى كالثابت بالمربة ، ولو لبت الألف بالبيئة لكان الفرم بريشًا عن الألف وضمين الوصى للورثة بنسمانة أخرى سوى المائة التى أفر بها ، فكذا هذا والله أعلم -.

۲۹۹۳ - فال: وقو أن وصباً باع خادماً للورق، وأشهد أنه قد استونى جميع ثمتها وهو مائة، وقال للشرى: بل كان مائة وخمسين، فهذا على وجهين: إما أن قال الموصى: وهو مائة، وقال للشرى: بل كان مائة وخمسين، فهذا على وجهين: إما أن قال الموصى: وهو مائة موصولا بإفرازه، أو فاله: مقصولا، فإن فاله: موصولا بإفرازه، فإنه المترفى جميع ماعليه؛ لما ذكرة أن الدين متى وجب بعقده، فهذا البيان من الوصى قال: استوفيت جميع ما عليه، ثم أقر المغربج أن المهيم عاعليه مائة وخمسون، ولو كان كذلك يكون جميع ما عليه، ثم أقر المغربج أن جميع ما عليه مائة وخمسون، ولو كان كذلك يكون المشترى بربدًا عن جميع الثمن بإقرار الموصى، فكذلك هذا، ولا يضمن الوصى خمسين عربينًا عن جميع المؤمن الوصى خمسين بربدًا عن مائة وخمسين بإقرار الموصى أنه استوفى جميع ما عليه، ويكون القول قول الموصى فيها قبض الأنه أو ضممن الزيادة ضمن بإقرار المشترى، وإنه شاهد على الموصى، وليس بخر على نفه.

والجُوابِ فيها إذا كال مالكًا، وأقر باستيفاء جميع ما على المُشترى، ثم قال: وهو مانة موصولا أو مفصولا، كالجواب في مسألة الوصى، ولو أفر الوصى أنه قداستونى من قبلان مانة درهم وهي جميع الشهن، فقال المُشترى: لا، بل الشهن مانة وخمسون، فأراد الوصى أن يتبعه بخمسين درهما فله ذلك.

١٩٠٤ - فوق بين هذا وبيتما إذا قال الوصى: قد استوقيت جميع ما على الشيرى وهي مائة، وقال المشترى الا، يل كان الثمن مائة وخصيون، وقد قبضها، فإنه لا يكون للوصى أن ينبع الشيرى بخصيين درهمًا، وقوله: وهو مائة موصول بإقرائر

الرصى في الموصيعان حسيفان و الفرق بينها أنه من قدار استه بيت من المشتران ما أنه من في الموصيعان والفرائة الفيات والفرق بينها أنه من قدار المستوان التي أقر به المشتران عبر داخل أدت الترافة الآن أصاف حيث المرافة وهو الاستيماء إلى المعه فؤه فال المستويد ما ذا فروضيا المائة بكوب منبع الشيء فلا يكون ميزاً المعسيور التي أقر بها المشترى بها المشترى والم كان نافيا أن يكون ما سوى المائة واحماً على المشترى والم أطرافيا أن يكون ما الموى المائة واحماً على المشترى والم أفر المسترى منه حديم ما عنيم فيا والمائة الأرافة المائة والمائة المعارف المرافة المائة المعارف على المائة والمائم المائة والمائة المعارف المرافة المائة والمائة المعارف المائة والمائة الموافقة الموافقة الموافقة الموافقة الموافقة الموافقة المائة والمائة المائة المائة والمائة المائة والمائة المائة والمائة والمائة

ومن أوراً و الاص دير الدعيات نم أقراعه العربي بدلك الدين، والمؤرمة عيما الإقرار الى الدين، والمؤرمة عيما الإقرار الى من وقبل بالدين من المؤرار الى من وقبل بالدين من المهادات، فكال جهات عوضه فيد. إما كان الموضى هو البائع، فهم الحواب في الموكس ماليج

ويد أقرا وصلى أن استه في جميع ما لفلان على فلان وهو مانة درهو، فأقام الورثة البيئة أو شرع النبية، أنه دان له عليه مانتا درهو، حتى ملك عند البيئة، فإل المراد بإصد بالمان الساصلة، ولا يصبع الوسى إلا المئة التي أحقه، وقلت لأن سائ الرصى أنه قبض دانة صحيح إذا كان مرصو لا يواره، ورجب الديو بإدامة البار على ماردا، وإداميع عنا عليه، ثم قام، السنة أن الدين على الدين على الدين على الدين على السنة أن الدين على الدين على الدين على الدين على الدينة، وعد الدين على الدينة العاصلة، ولا يصبح الوصل إلا المانة العاصلة، ولا يصبح الوصل إلا المانة العاصلة، ولا يصبح الوصل إلا المانة التي أحدادا، فكما هذا

١٩٩٥ - و هـ المحلاف ما لو طال الداصل مواصولاً . و هي مانة ، مع قامت الليك إن الدين على الفرير سائدة ، فإن الوصل يكون صاصات للماذير ، و (قا) . لأن سال الوحس له به ، فإنه لا يصبح متى قان مقصولاً ، لما فيه من إيطال حق الغرم في البراءة من المائة الاعموى بعد ما ثبت ، ونقرر سكوت الوصى عن الإفرار ، وإذا قم يصح منه البينان ، فكأنه قال: استوفيت منه جميع ما للميت ، وقم يقل : شيئًا أحر، ثم قامت البينة أنه كان مائين وهنّا ، يكون ضامنًا قلمائة الأحرى ؛ الله بيحدها لما قال : قبضت مائة بعدما ثبت منه بعدما ثبت منه بعدما ثبت منه بعدما ثبت المنافذ الأحرى ؛ وقام يتحدها لما قال : قبضت مائة بعدما ثبت المنافذ الأحرى ؛ وقام يتحدها لما قال : قبضت مائة بعدما ثبت المنافذ الأحرى ؛ وقام يتحدد المنافذ الأحرى ؛ وقام يتحدد المنافذ الأحرى ؛ وقام يتحدد المنافذ المنافذ الأحرى ؛ وقام يتحدد المنافذ الأحرى ؛ وقام يتحدد المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ الأحداث المنافذ المناف

وهذا بخلاف ما لو وحب هذا الدين بإدانة الوصن والمسألة بحالها، فإن الوصى يضسمن المائة الأخرى؛ لأن البسان منه لا يصح متى وجب الدين بإدانته وإن كسان موصولا، وإذا لم يصح البيان كان الجواب فيه كالجواب فيما إذا وجب بإدانة البت، وقد قال مفصولا: وهي مائة.

أو مسارية ، أو شركة ، أو يضاعة ، أو عارية ، تم قال بعد ذلك : إلما تبضيت منه مائة ، أو مسارية ، أو شركة ، أو يضاعة ، أو عارية ، تم قال بعد ذلك : إلما أن أفر الرحى وأثر المطاوب أنه كان للميت عنه ألف درهم ، ههذا على وجهين : إما أن أفر الرحى وأثر المطاوب أنه كان المثن الله كان ألف ، أو أفر المطاوب أنه كان الميت عنه ، أأف درهم ، ثم أفر الوصى باستيفا ، ما عند ، وقول الوصى مائة إما أن يكون موسولا بإفراره أو مفصولا ، فإن أفر الوصى والاستيفاء أو الا ، ثم فال بعد دلك : قيضت مائة ، وقال المطلوب : كان ألف درهم ، وقد قبصيف ، فإن الوصى لا بضمن أكثر عا أفر بشضته ويكون المطلوب ويقا عن الجميع كما في اللين ، فإن فامت البية أنه كان عند المطلوب ألف درهم ، فإن الوصى صنع نقلك لان بيان الوصى أن ما فيض مائة غير صحيع متى كان مفصولا ؛ لأنه متى صع هفا البيان . صار المطلوب ضامنا فيض من قبض منه ذلك ، والابيان من الوصى مفصولا لا يصع الوصى قبض منه ذلك ، والبيان من الوصى مفصولا لا يصع متى كان في البيان إيجاب ضيمان على الغيرا "، كسا لا يصح إما كان فيه إطال براءة الوصى قبض ماعد المطلوب ولم يقل وهو مائة ، ثم قامت البيان من الوصى مفصولا لا يصع بين كان في البيان إيجاب ضيمان وهو مائة ، ثم قامت البيان من الوصى المفويت بيم عاعد المطلوب ولم يقل وهو مائة ، ثم قامت البيان من ألف كان عبد المطلوب يشعر عاعد المطلوب ولم يقل وهو مائة ، ثم قامت البيان من المكان ها كان عبد المطلوب عبد عليا المنان أبيان أنه كان عبد المطلوب على أمه كان عبد المطلوب على أمه كان عبد المطلوب على أمه كان عبد المطلوب عبد عبد علية المينان من المكان عبد المطلوب عبد المسان على المنان عبد المطلوب عب

⁽١) هكذا في قا وفاء، وكانتاهي م الحرج .

ألف درهم ، وهناك يصبر ضباتًا لتسممانه ؛ لأنه يصبر حاحثًا للريادة على لمانة بعدما لِّيتِ فينصبه يختلاف ما لو أقر بذلك، ولم يقم النينة ؛ لأنه لو فسمن، ضممن يقول المطابوب، وإنه شهادة فرده ولا يضمن المطلوب؛ لأنه لو ضمن، صمن بقول الوصي: إنه قبض مائة، والنافي عندك، وقد جحدته لمَّا ادهيت قبض الكلِّ.

هذا إذا قاله مفعم لا، فأما إذا قاله موصولا، ثم أثر فلطلوب أن ما عنده كان ألف درهم، فإن القول قول الوصي: إنه قبض منه مائة، ولا يتبع الطلوب بشيء بحلاف ما لو كان هذا في الدين، فإنه ينم الغريم بالبائي ذلك ، لأن البيان منه صحيح مني كان مرصولاء فيثبت قبض المانة لا غير برقراره إلا أن المطلوب لا يضمن الباقي، لأنه يقول: مفعت البياني إلى الوصي ، وهو أمين في البياني ، صبحسان في حق براءة تفسسه عن الضمان إن كان لا يصدق في إيجاب الصمان على الوصي بحلاف الديون؛ لأبه ثم ينست من اخرج إلا قبض مانة لما صح منه البيان إلا أن الغرج ادعى إيضاء السافي إلى المصيء و مك الوحس، فيكون الغول قول الوصي أنه لم يستوف.

٣٠٩٠٧ - عدا إذا أمَّم الوصي أو لا بالاستيفاء، فأما إذا أقر المطلوب أو لا أنَّ الأسانة عنده ألف درهم للميث، نم أقر الرصى أنه استوفى جميم م عنده وهو سانة موصولا أومقصولاء فالجواب ميه كالجواب فيما إذا أقامت البينة أذا لمال عند المطلوب كان ألف درهم؛ لأنه غير منهم في هذا الإفرار؛ لأنه بهذا الإفرار ليس يوجب حفًّا على غيره، وإغابقر على نفسه، وإذا انتفت النهمة عن إقراره، صار الثابت به كالثابت بالبينة، ولو ثبت بالبينة إن قاله مفصولا، صار ضامنًا للكل، وإن قاله مرصولا لا بالزمه إلا ما أفر بقبضه إلا أنه لا يتبع الطلوب يشيء بخلاف الدين على ما بينا.

٢٠٩٠٨ - قال. وإذا أقر وصل الحيث أنه فيض كاردين لغلان المت على الناس، فجاه غرم أملان البيت، فقال للوصي: قد دفعت إليك كفّا وكفاء وقال الوصي. ما فيضت منك شيئًا، والاعلمت أنه كان لفلان عليك شيء، فالقول قول الوصي، والا يثبت البراءة للغرماء بهذا الاقوار نشي وجدمن الوصيء لأن الإقرار بالاستبغاء حصل للمحهول؛ لأنه لم يضف الاستيفاء إلى جميع ما للميت من الديون إلى رجل بعيته ، فإنه لم يقل: استوقبت جميع ما للميث من الديون على الناس من هذا، وإنَّا أضافه إلى بالناس ومطروه بمعنوبهم فإنه لاجتمور أفريكون للميت على حميع التأمر دين وفادات المهراله بالإستيقاء منجهولاء والإقرار بالامترياء للمحهم أرياطر كالإهرار بالذين، فإيه الرائع أناقصها عليه ديئاك وياطلاه وإذايصا عدا الإفراق صبار وحودهما الإفراق وعللمه بمولقه ولواعده الإقواراه للاحياء عربها وفيال العلجن اللث لديني وأنكر للوصل الثان المواول فوالعد فكالماعلة وخلاف مادو اقر بالاستثبقاء مراد صل بعمه والأند الإقراء قداصه والأباحدق للعموم، قصه كالإفرال الشييء وكشات الجواصة في الوكيل الفيام الدين والرديعة والمضارمة؛ لأن الرهمي وكمل بالقمض، وقي حواب عرضه في الوصيء فهو الحوات في الوكيل في القيص

٢٠٩٠٠ - وإذا في لوصل أبه استوفى على فيلان من دين المبت ، فقيان العربم. كان له على أيان ورعون وعلى الراضي " قطاكان لمعابلات ألف فاحم والكانك أعطيت لمن ومستمانة في حدثه و وفعت الحميمانة البادية إلى بعد موته ، وفال الغرام ، بإ وه وي الكرار المدير والجراب فيه كراجي المرين المداكة الأولى ويفسيس توصير ألف ورهماء ولاكن يستنجلف الوارنة على دعلواده الأنه حصل مه إفرار أفيا الدين على الأفرج ألف درهم، وإفرار أنه السوقي جمهم ماعايه، لأن كالمة ماكلمة تعسبوه فتكون فله والأزلى متواف

وأنو أفر الوصلي أنه لمترفي ما لهلان البيد على الناس من ديس متوهاه من فلانه بن فلال، فقامت السنة أن للمنك هفي رجاء ألف فرهير، قفال الوصي : بيسب الله فيسا فللضب وبهما يتره الوصيء ويبرأ حسيع غرماه الميت بهما الإفرارة لأته أفر بالمشيعاء حميع ما للسبت على الناس من واحده وإبه معتوم، وما أقر به منصوره أفريد ع الواحد عرز أكار بالركان مأمر وكدرجهم لكاره فقصي ما عليهم، فقد حصل مفرا للمعلوف وماكو بدميهموره فصحالاتواد بحلاف فالواثق وفال المتوف جنيع فالسب اللي الدين على التباس، وقم يظل: هذا الرحل على ما بينا، واستسهد محمد رحمه الله الهداء المسألة الوارث "أن أمَّ الله" ألا ما في أن الوارث لكناء المراحة من قبل فين للوارث على الناس ، ويكتب أبي قد هجمت أنك بصيبك من حميع ما للعيب على الدس، فربه

والتعقيدي طرف رما وكالباني الأصل الهنائبة المالوارات

يبرأ جميع عرماه است عن تصييم؟ لآنه أقر باستيماه جميع نصيبه من الديون الني تركه، البت عنى الناس من هذا الواحد، وإنه منصور ، بأن يشرع عنهم بقصاء نصيب ، أو كان ماموراً من جهتهم، فكان إقرارًا مصل معلوم، وما أقر به منصور .

۱۹۹۱ - ولو أن وصبا أفر أنه قيض حميع ما في مرال فلان من متعه ومير له. نم قال بعد فلك: وهو مانة وضمسه أنواب، وادعى الوارث أنه قان أكتر من ذلك، وأقاموا البية أنه كان في ممراك البت يوم مات في هذا البيت ألف درهم ومائة ثوب، همه لا ينزم الوصى إلا قدر ما أفر يقيضه، وإدفال: وهو مانة مفصولا عن إقراره.

مرق بين «أذ وبين الذين» فإنه لو أفر أنه استوفى جميع ما للميت من أفدين على هلان، ثم قال مقصولا: وهو مانة، تم قامت البينة أن الذين كان عليه ألفا، فإن الوصى ، وإن يكون ضامناً الألف كفها، وإنما كان كفلك لأن تبيان في مسألنا صبح من الرصى ، وإن كان مقصولا: إذ ليس في الحكم بصحته إيطان براءة نابئة للغير، أو يبحاب ضمان على الغير، فيصح مع هدائليان كما أو ذكره موصولا، وإذا صبح هذا المهان، وإن كان مقصولا، صار كأنه قال موصولا: وهو مانة، وخدسة أثورب، ولو قال: كذلك يتبت فيض ما أثر به، ولا شِت فض الباقي، فكما هذا.

وقياس هذا من الدين أن لو قال وهر مائة موصولا ، هزئه لا ينزمه إلا دير ما أفر به ، والدافي يدفي على الغرج ، بحلاف ما لو قال معصولا في باب الدين ، وهو مائة . لأن البيان منه لم يصح في حق العرج ؛ لما فيه من إيهال حق البراء : فندرج فيما زاد على المائة يوفر اردانه استوفى منه جميع ما عديد، وإذا لم يصح البيان ، فكأنه قال: استوفيت جميع ما عليه ، ولم يقل اوهو مائة ، لم قامت البيئة أنه كان ألفًا ، وهناك بلز مه الأنف، فكذا هذا حوالة إلى الم

أننوع الثامن عشر

في دعوي لوصاية وإثباتها:

٢٠٩١٦ - بعض مسائل هذا النوع وكرشاها في اكتاب أدب القاصي ، والمسألة

الأولى فرع للمدنائل المتقدمة وبناه عليها، وصورتها، رحل ادمى أذ اليت الوصى إليه في كن قليل وتشير ، وصدفه مدلك الذي قبله المان، فقى الوديمة والقدمية واستأله الوصي إليه الوصية على مدلك عبره ، فإقواد في اليد أن المنتس وميها لا يأمره الداخلي بالمدعم الأن عين هذا الثال ملك عبره ، فإقواد في اليد أن المنتس وميها للهمة وميها أن المنتس المان عبره ، ويكون هذا وقرائر على عبره ، ويكون هذا وقرائر على عبره ، ويكون هذا وتا ميك عبره ، وأقريه دو الهان والاعلى أن فيدحت المان والاعلى أن فيدحت المان وكد بشافي منا عبده على الوديم ، وأقريه دو الهان اليوامل بالمعلم إليه ، وطريقه ما قلل .

و بن الدين كان محمد وحمه الله يقول أولا المؤمر بتسليم ما علمه من الدين يلى الله من مرحمه الله و وجه قول الأول. الذا أو على وكايل به مص ما عليه من الدين من حمهة صناحب الدين بعد و فسمه فيعتبر بالوكل بضد و فسمه فيعتبر بالوكل بضفى ما عليه من الدين حال حبائد الوقال بضح ما عليه من الدين حال المبول الأنه بقر بتسليم مال تعدمه و أنا عوف أنا الدين للممالة من المدين التعلق بالمدين التعديد ما عليه عليه بالمدين التعديد و التعديد و التعديد المدين التعديد التعديد المدين التعديد التعديد التعديد التعديد التعديد التعديد التعديد و التعديد و التعديد التع

وجه فون الآخر : إذا إن استقال الفرافي سناله الوقالة باعتبار أن إقراره حجة عليه حاصة ، وليس في سنقيم ماله إلى القراله بصرت على صاحب النال وحه من الوجه عن المحل ا

٩٩٣ ق. ق. ق. في محمد و حمد الله في الخيامع الروحل عامد، وقد عند رجل ألف درهم و ويحد ما أو عنصيت في يشم، وقد عنها ما أنف درهم دس حمام رجل، وادعى أنف صدحها طال مات، وأوصى إليه بكل طال و قشير هو أنام رافع بهذه على مناه، فالفنى في بديه حصم له أقر بالمال، أو جمعيت أما إذا جمعيد قلاله زعم أن ما في بده منكه، في نصب خصمًا له بحكم البد، وأما إذا أقرة فلان الودع والفاصب متصبان خصمًا للمالك، ولمن قامه مقامه، والوصى قام مقام الميت في حقوقه كالوارث، فله فا بنصب خصمًا، فيفيل القرضي البنة عليه، ويأمره بالدفع إليه

وإن دفع دلك الرحل المال إليه مأمر القاضى، ثم حاء صاحب المثال حيّا، فهذا على رجهين: إن أن ملك الدل في يد الوصى أو كان قنصًا، أما الوجه الأول ما إدا حلك المال لهي يد الوصى أو كان قنصًا، أما الوجه الأول ما إدا حلك المال لهي بد الوصى: فقول: لا صسان على الشهود وإن ظهر كفيهم الأمم أم يشهدوا إلا بعق المقبض المهومين، ولهذا لا يوجب القيمان كما في حالة الحياة، ثم بعد هده المسألة على ثلاثة أو حدد أما أن يكون (المال) " الذي قبله المال عاصياً أو مودعًا أو عربًا، فإن كان غاصاً له على المعصد كان غاصاً له المال أن يقسمنه إن شاء الأنه 5 أن ضاماً بعد من العصد صمع المالك، وإذ ضاء، صمع الموصاية الأنه على المذعى الام ظهر أنه نم يكن ناتياً عن المالك، وإذ ضاء، صمع الموصاية الأنه عن الفاصد، وجم على صمع الموصاية الأنه ملكه من وقت الخصيب بأذاء الصحان، فيبرجع عليه كسا في صمع المناس.

وليس بسنقيم قرل من قال: يأم إلى قيض بناء على تسليسه ومفعه و لأنه إذا دفع المال إليه بدء على أنه سال الوصى، وأن الفايض منت عنه، فإذا ظهر أن المعوم ماله، طهر أنه لم يكن واخبياً بالدفع، وكان له أن يرجع به عليه، ورن فيمن المدعى الموصى به المه يرجع به على الماصب و لأبه ممنزلة غاصب العاصب منى أدى المسمدة الا يرجع به على الغاصب، وإن كان الذي في صد المال مودعاً ، فلا فسمان عليه و لأنه كان مكرها على الغاصب بحلام من المال الذي في صد المال مودعاً ، فلا فسمان عليه و الله كان الذي في يديه المال شاملة و الديم على المالية و المالية و

(۱۱)ريلاموم.

كا ظهر صاحب المال حبّاء فصار غابضًا صاله بغير إذنه، ويغير إدن من بلى طبعه فكان ضبامنًا وإن كنان المال دينًا على رجل، فلبس لعساحب الدين حق تضمين الحدى الموصابة ؛ لأنه ما قبض له عبل قبض مال الحديون د لما عرف أن المديون تفضى بأمثالها لا بأحياتها، ولكنه يضمن الذى عليه الدين ؛ لأن الدين كان واجبًا عليه ، ولم يبر أبالدفع إلى المدعى ؛ لأن أكثر ما في الباب أن المدفع كان بأمر الفاضى إلا أنه ظهر أن أمر الفاضى بإلى المدفع ، كان حال حياته ، فكان باطلا، فلهذا كان له حق تضمينه ، وإذا ضمته كان له أن يرجع على للدعى فلوصابة بجا فبض منه لوجهين ؛ أحدهما : أنه إنحارضي بالدفع إليه ليحصل له براءة ذمته ، فإذا لم يحصل له ذلك لم يكن راضيًا ، وكان له حق الرجوع ، والتألى: أن المدفوح ليحصل به البراءة مدفوع بجهة المعاوضة ؛ لأنه يصبر مشتريًا ما في والتألى: أن المدفوح ليحصل به المعاوضة مضمون كالموضة ؛ لأنه يصبر مشتريًا ما في ذمته بما يؤدى، والمتوض بجهة المعاوضة ؛ لأنه يصبر مشتريًا ما في

وآما الوجه الثانى: وهو ما إذا كان المال قاتماً في يد مدهى الوصابة، قصاحب المال بالشيار إن شاء ، أجاز قبض المدعى للوصابة ، وإن شاء تم يجزء أما في الموديمة والمغصب فالان المغضى له بالوصابة فبض مال غيره بغير إذن صاحب ، فتوقف على إجازته ، وأما في المدين فلان من عليه الدين صار مشترياً ما في دمته من هذا الفابض بما أدى بغير إدن من له المدين فقال من علما الفابض بما أدى بغير إدن من له المدين قصار كشراء مال إنسان من فضولي، فيتوقف على إجازته مادم منشوض تاثماً ، فإن لم يجز كان له أن يضمن الغاصب والغيم؛ لأن الضمان كان واجباً عليهماء والبراء فإن لم يعز كان له أبالابراء ، أو بالدفع إلى المالك ، أو إلى نائب المالك ولم يوجد ، وإن أجاز قبضه ، برئ الغرم والفاصب حتى لو ضاع ما مى يد الوصى بعد الإجازة في فيض المالك ، لم يكن للمالك على الغرم والمناصب سبيل ؛ لأن الإجازة صحت تقيام الغيض ببعث على والمناصب حتى لو ضاع ما مى يد الوصى بعد صحت تقيام الغيض بهذاء المفيوض ، والإجازة في الابتداء ، كان الإجازة ولم الإبتداء ، كان المواب كسا قلنا ، تكذا إذا أجاز في الابتداء ، ولو أذن

وحكى عن الكوخي من أبي حنيفة رحمه الله: أنه لا يتوقف القبض على إجازة المالك؛ لأن التوقف إنما يكون للمقود دون الأقمال، وكان المذكور ههنا قول محمد رحمه الله.

٣٠٩١٣ - منا الذي ذكرنا إذا جاء صاحب الحال حبًّا ، فلو أنه لم يأت صاحب

المال و رمان و يُحقق مونه في جاء وارقب ووحد الشهود عبيدًا، وبافي السائلة معالها. فالا صحت على الذي قبله المال في هذا كله ، والا على الشاهدين و أما طبيهما و والا كفر الشاهدين و أما طبيهما و والا كفر الشاهدين المن فهدا أوى و يأما على الذي فله المال و أما الموجد الأول و أما المناصب والعرج الأن الفوس أمرهما بالدفع إلى المدعى بدوعلى حق المدس في المرهم والمربع المنافق أقامه خلاعي و وبطلان الروة لم المل ولاية الشاهدي والأن يمكن لدوسي الوصي المنافق على الله يمك بصب الوصي المدت المؤس عال على المدافع المال الروة المرابط والاية الشاهدي والأن يمكن لدوسي وكان الموارث عالى .

والأصل الدولاية القدامي فيت يقصى منى بطلت إلى ولاية، لا بملك بها ذاك تصرف، ثم يجر يقفى فقداء كبينة فامت على رجل بيت بالدين فيدع الدفيت، وههنا أن ظهر أن الشهود عسد، فالبيع لا يبض الآن للقاصى ولاية بيم مال المبت، وههنا كذلك، ولكن تبورت لا الفيت، وههنا كذلك، ولكن تبورت ولاية بيم مال المبت، إلى فيض بياء على سبب ظهر بعلاله، وهو كويه وصدًا من جهة المبت، ويتد تم يضمن الدفع بعضية ألم المبت، وهم أنها طاهى حل بالقاصى والمهتبين عبد الدام وهي حق الدام، وهم أنها طلامي حل المبت، فصير القاصى والمهتبة المبت، وهم أنها المبت ومن عن الدام، والمهتبة أمينًا، وما علم حال المبت، أنه ظهر المن المبت، فالعالم لا حال على حل حال المبت، أنه ظهر المن المبت، فالعالم لا يضمن، والدام يسمى، كذا فهنا.

النوع لتاسع عشر

في عزل الوصى وفي ضم الوصى إلى الوصى:

1995 - قال الوصى إذا حتى، فقا اختلف الشايح وحمهم نظا أن القاضى يضاء إليه أمينًا نقة ينمه من الخيابة ، أو يحرجه من الوصاية ، وأشار محمد رحمه الله عن كشاب مكاشاء في بالسمكاشاة الوصلي : أن الذائف يخرج مدن الوصاية ، وإذا ؟ ان لوصلي خدالا إلا أنه محمر عن القيام مصافح الصحير ، وعلى التصرف في ماله د اختلف لشايح وجمهم فة فيه أيضاً ، والصحيح أن الفاصلي لا يخرجه ، من يصم إليه أمياً بيت

على ذلك.

دكار شايخ الإسلام وحسه الماني ضرح هذا الكتاب، وأما إذا قان عبدلا كاميًا لا ينسعى للقاصي أنا يعزله ، ولكن مع هذا لو عزله ينعزل ، وينصب وصباً أخر دكر نسبح الإسلام هذا في كتاب الوصايا في مات الوصي والوصية .

١٩٩٥ - وفي فناوي النصلي أ، وصي على وقف، أر في تركة ميت عجز عن الفياء المرابعة وفي الركة ميت عجز عن الفياء المرابعة والميت والوقف، وأقام الحاكم فيها أخر، فم دال أوصى بعد أبيم صوب قائم على الميام به فوص إلى، هن بحيده الحاكم إلى مد كان قال، هو وصي على حاله لا بحت إلى إعادة الحاكم الأول، إلى قم يقام على المسائلة أن احاكم أقام قيما اخر مسائلة حتى يتصمر ذلك من الاول، إلى فكر أنه قام فيما احر، والأول لا بحرق بشم أخر إليه .

النوع المشرون

في الشهادة على لإبصاء من الوصيي ومن غيره:

٩٠٩ - حال: وإذا أوصى إلى وجعين، ثم إبيسا شهده أنه أوصى إلى فلان معهم، فهذا على وجهين. إلى ألان معهم، فهذا على وجهين. إما أن كان الشبهود له بدعى ذلك أو حجم، فإن كان يادعى: والقياس أن لا يقبل شهادتهما، وفي الاستحسان: بقبل، وجه القياس أنهما بشهادتهما يجران إلى أنضهها صفحة؛ لأنهما شهادتهما يتعمل بعبة يشهادتهما يعمل أن المعينا، بعبتان به في أعمال ثلبت، فكان لهما في هذه الشهادة منفعة، فكان يحب أن لا يقبل شهادتها.

وجه الاستحسان: أبهما لوالم يشهدا بذلك، وتكن سألا من الفاصي أن يدحل معهما هذا الرجيء رجو بريد ذلك، كان للقاصي أن يدحل عهما الشائد، وهو بريد ذلك، كان للقاصي أن يدحل عهما الشائد، وإن أم بشبت كون النائك مرضى البت بشهادة عدلون، فإذا ثبت كونه مرضى البت بشهاد تهما أولى، وإذا كان للقاضي إدخال هذا الثائث بريد ذلك من هير شهاد تهما لا يكول نعيب هذا الثائث من القاضي وصيًا معهما في تركة الميت مضافًا إلى شهادتهما لا يتحق وإن شهادتهما لا

تفيل فناسأ واستحسال

ون كان الورند و موند و موند و الموند و المود حدى فلد عنى واحد و وهو أن القالي لو أراد أن يذخل معهدا عن الشالت إذا سالا ذلك من انقاضي، ولم يشهد بالمال الله المكون القالية في رجعي الدائل وصياً ومهدا إذا كان الثالث الا بريد داا وهو بالمهدة وصياً معهدا والمال والا يحود أن يحمل الثالث وصياً بسهدة بها والمدون أن يحول أن يحمل الثالث وصياً بسهدة بها المواد التاثيث مريداً لقالك والالا القاصي بشهاد بها والمال الثالث مريداً لقالك والالا القاصي المحملة وصياً معهدا الا نفي شهادة الوصين في منا والاكانب الورثة الا يدعون كون التدمي في هذه الشهادة والمسين في منا واستحساما لوجهين المحدود المناد الا يندمي في هذه الشهادة والشهدة والمناد الله على حق من حقوق المحدود الا تقلل من الموسي والا من أو الرث والعلمي الثاني الذات المالية بسؤال الوصيس الذا والعلمي الثاني المالية بسؤال الوصيس الذا والعلمي الثاني الذات الموادي الا من الموسياء الموسيس الثاني المالية بسؤال الموسيس الذات المالية بسؤال الموسيس الثاني الدائلة المراكبة المن حرما فكرنا

هال في الأحل ، وإذا كذبهما المنهود عيبه أدخلت معهمه وحلا أخر سوى المشهود عليه و لا أخر سوى المشهود عليه و لأبهما في المصرف في المشهود عليه و لأبهما في المصرف في حال البيد على ما عرف أن أحد الأوصيات لا ينعر د التصوف وقد تعقو أن يحص المنهود عليه وصيا عالم نقبل ضهاد بهما إذا كان المنهود عليه لا يوبد الإيصاء وكان المناسي أن يدحق معهما ناك كس أوصى إلى الانك تم ماك أحد الأوصيات وقم يوص إلى أخر كان للقاضي أن يحسد معهد وقلم الوصا إلى أخر كان للقاضي الناسية وقلم المناسبة على المناسبة الماكان أحد الأوصيات وقلم الوصا إلى أخر كان للقاضي أن يحسد معهد وقلم المنا

من مشايختا رحمهم الله من قال: ها ذكر أنه يقاض معهمه قالنًا عال أن حيشه راحمه أنه ومحمد وحدمه الأنهما أقرا أنهما عاجزان عن التصرف في مال البت بدون الثانث، وفقا تعدر جمل المشهود عليه وصبًا بشهادتهم له صحمه ذكار الصاغير أن ينصب العرامهما كما لو بات أحدهما وقاما عاد ألى توسف راحمه أنه لم شرا بالمحراد لأن كل واحد من الأومارك أن ينه إذ بالتصرف في مال الحيث عند ألى يرسف رحمه الله لم الدومة والمداركمة

ومنهم من يضوف: ١٠٠ بل المذكور في الكتاب قبول الكوروهو الخاهر، فبإنه لم

يحك فيه خلافًا، فيحتاج إلى أن يذكر لأبل يوسف رحمه نقه وجها أخر، وهو أن في نصب الثالث وصياً أخر، وهو أن في نصب الثالث وصياً نوع منفعة للمبت حتى إدا هم به الأحران بخيانة، هإن الثالث يتمهما، فإن لم يمنعا رفع الأمر إلى القاضي حتى رمزنه ما، فكان انقاضي أن ينصب معهما فائن يتخاط المبت من الإيهب، إلى فلانة نصر، إن له يكن له إدخال الثالث معهما فكان العجز، وإن صدفهما، وقال: لا أقبل الوصية، فأنه الإيعمل رده وإيامه.

۱۹۹۷ - قال: وإذا شهد شاهدان أن أنهما أوصى إلى فالان، وقبل ذلك الملاد، وقالان يدهى، وأنهل ذلك علاد، وقالان يدهى، فالقباس أن لا تقبل شهادتهما، وفي الاستحسان: تقبل، وجه القباس أنهما يشهدان أن أباهما وكل هذا بعد وفاته في أسبابه، وقو شهدا حال جائه، أنه وكل هذا بفيص حموق، وقبل، والاب غالب والوكبل بدهى وعرماه الميت المجحلون لا تقبل هذه الشهادة، فكذا هذا، بل أولى؛ لأنه لا معمة لهما في كونه وكبلا حال حياه الأب، إلا المؤلفة لا يبهما لا غير، وبعد وفاة الأب كما أن للاب يتعمة في كونه وكبلا هذا وصياله، وبقضى ديونه، وبحفظ تركنه حتى إذا ظهر دين أو رسية، فإنه يكنه القضاء، والمورنة في ذلك مقمة أيضاً، فإذا الوحى يستخرج أموال المبتحد حال حياة الألب، فبعد وضاة الأب اولى، والدليل عبه ما قو شهمنا أن فلانًا الإبهما بالي أبيهما ويه قد قبل وفلان يدهى، فإنه يقبل شهدتهما؛ لأبهما يشهمنان أوصى يلد أبيهما بالدوانو لا يبعد يشهدا الا تهما بشهمنان

وجه الاستحسان: أذا يتي الميك لو لم يشهدا بدلك، ولكنهما مألا من القاضي ان بجعل هذا وصبًا من غير شهادة كان للقاضي ذلك، إذا كان الوصي بريد الإيصاء. ويرعب فيه، وإذ لم يثبت كونه مرضى البت يشهادة عدلين، فعمال ما يشت كوله مرضى الميت بشهادة عدلين أولى.

وبي م الأب.

⁽it) وفي م الستار.

والمازدا فان فلاد بصعد ذلك، وباللى الوراد لا يدعون، فيته لا يقبل شهادتهما فياماً واستحداد لوجهي شهادتهما أن عده الشهادة كامت على وبالله حلى من حقوق العساد، فلا تصل من عبيد دعوان، والقائل القليما في المعاشي أن ينصب هذا وصيام بسؤالهما من عبير شهادة إذا كان الوسي لا مريد الوصادة ، لا يرعب فيه ، ولو جعلم ودياً و ما يحمله الوسى مصافا إلى شهادتهما الأرافيد في هذه الشهادة ، ديمه .

وين كال عبية الورنة يدعون، ومو يحتجد لا غيل فيدا والمتحسال لا تعدم المدعول وين كال عبية الورنة يدعون، ومو يحتجد لا غيل فيدا والمتحسال لا تعدم لو شهدا دنو للدعون الأحر محلاف ما إذا تناو للدغيود ويدعون الكان ويحلاف ما لو شهدا دنو للا أخرة حلى الاكون أو سبالا من القاضي أن ينصب وتحللا شمل حقوقه وردا مويكن أد نصب توكيل منوالهما حال حيدة الأب وقد نصب فيا ويجون نصب مكلا شهدونهما الأبهد يشهد در ويجلاف ما توكان الأب يب وسبالا من الدحل أن سعب رصب في للعاضى أن تنصب رصب في للعاضى أن يتصب وصبال في للعاضى أن يتصب وصبال على العاضى أن يتصب وصبال في للعاضى أن يتصب وصبال على العاضى أن يتصب وصبال في للعاضى أن يتصب وصبال في للعاضى أن يتصب وصبال في المعاضى الورندي والله في العاضى الورندي وصبال في العاضى الورندي والله في العاضى الورندي وصبال في العاضى الورندي وصبال في العاضى الورندي الورندي والله في العاضى الورندي الورندي والله في العاضى الورندي الورندي والله في المعاضى الورندي الورندي والله في العاضى الورندي الورندي والله في الورندي الورندي والله في الورندي الورندي الورندي والله في العاضى الورندي الورندي والله في العاضى الورندي الورندي والله في الورندي إلى العالم الورندي إلى العاضى الورندي الورندي الورندي الأن الورندي الورندي الورندي الورندي الورندي إلى الورندي إلى العاضى الورندي الورندي الورندي الورندي الورندي إلى الورندي إلى الورندي إلى العاضى الورندي الورندي

وقد رحد كمنالو تبهد و آن فلاتا أو صي بال أبيد ، و وردة تلبت بجد ، ون فإ ما لا شيل شيئدسدا و لان التساهدين لم سألا من الفاضي أن سعيد هذا و حث في قرعة فلات و هذا الرساسسيل من ترك و فلات و الدراء لا يشوران وبله لا يك ان للقاصي ألا بندت هذا و هذا الرسيسا بدا و و لا يه في تركية ، البيت و هذا منصعه الاعامارات و فلا نشيل هذه السهيادة حين له كسائد التو القيد علوان و الأب يحتجد لكرن السيائة على القيدسر و الاستحسال الذي ذكر با يحلاف ما لو شهدات البيت أن ابيت أوضى إلى هذا و أو صي يد مي و الان ليفاضي أن و عدت ها ، و صياً عجر « سير أنها الدي عير شهادة و مع الشهدة أوضى .

١٩٠٨- قال مالانتهام وحلات لهيما على المنت دين أن سبب أوضى إلى فالان

وقبل ذلك، وقلان بدع القياس أن لا نقيار هذه الشهيدة، وفي الاستحسان: نقيل، وجه القياس: أنهما بهذه الشهود يجران إلى أنفسهما معملًا، فإنهما ينصمان كنبيت من يطالمانه بالديار، وبخاصمان معه، والشاهد مني جر بشهادته معنمًا لا نقبل شهادته ؛ لأنه كالشاهد لنفسه، ألا ترى أنه أو شهد حال حياة المب أنه وكل فلانًا بفضاء دشيما. والوكيل يدعى والخرير غائب وفإبه لايقبل بشهادتهما ولأسبب بشهادتهما يجران إلى أنفسهما مغتما مواانوجه الدي ذكانا الكدا هدال

وجه الاستحمال: أن من الدين لو سألا من الفاضي أن عصب هذا و صباً بعد موت الديون حتى يقصي دينهما، ويطالبانه بدلت، وهو يرغب في دول الوصايا، كان للفاضي أنا يتعلب هذا وصبُ بطلب ربي الدين، وإنَّ لَم بنيت كونه مرضى النَّيث، وإمَّا كان للشاهم رنصب الوصى معون شهادة ومباطنين فمع شهادتهما أولي يخلاف مائيا شهدا بالدين حال حياه للديون، والديور، غائب أنه وكل هذا بقيص ديه، فإنه يقبل شهادتهما فالأذربي الدباريو طلبا مز الفاضي أنا ينصب هذا وكبلا عن الغائب حتى لخصماته في الدين، و يقضى دينهما، فإن القاضي لا يجعله وكيلا عن الغاتب بطلبهما، وإذا لم يكن للفناض خبيب الوكيل عن المن فرفضاه ديد، وإن كنان الوكيل بوت بذقك ، لم يكن له أن بنصب بالمهادليما ؛ لأميما ببده الشهادة يحر ان إلى الفسهما محمك

٢٠٩١٩- هذا بداكان الوصى بدعى ذلك. وإن كان لا بدعى إن كان ورثة المت وهير الشاهدين من غرماه البت يدعون ذلك، فإنه لا يقبل شهادتهما قباساً واستحسانًا لا لعدم الدعوى؛ لأنَّ الدعوي وجدت من مو بسبيل من هذه الدعوى، ولكن لأنَّ القياض لا يقدر أن يتصب هذا وصيبا في تركية الميت إذا قيان لا يرصب في الإنصباء بطلبهماء والرجعله وصيراتا يجعله بشهادتهماء والابجوز بصب الوصي بشهادتهما و لأن لهما في هذه الشهادة متفعة .

وؤن كالت الورثة ولقية العرماء لايدعون وصايته قائماً، لا تقال قياساً واستحسالًا اللوجهين اللذين ذكرياء وكذلك إذا شهد رجلان عشهها دين للعيث أن شيت أوصى إلى فلان وفلان يدعيء فالمسألة على القياس والاستحسان، وجه القياس أنهما بشهادتهما يحراد إلى القسهما معمل وبهما يحسن إلى أهسهما من يقص الفرن منهما وبهرناد. عن الدين منهما و فيهزناد عن الدين منهما و فيهزناد عنى الدين و وجه الاستحسان ما بينا، أن للقاضي أن ينصب هذا وصياً عنها من الدين من بعد الاستحسان ما بينا، أن للقاضي أن ينصب هذا وصياً عظلهما من عبر الهائم و فاكن الوصي يربد الوصية ، ويرغب فيها همه الشهادة أولى. وأما إذ كان الوصي لا يقي فيها الشهادة أولى، عمد الدعوى، ولكن الأن عبد الوصي في هذا مناه المصاف في سهادتهما، وهذا لا يحور الأن الهما في هذه الشهاد منهمة، وإن كانت الورنة بحجدود، ولا يدعون دات يحور الأن إماماً واستحسانًا لعدم الدعوى، وللمعلى الأحر الذي منا حالة اللاعوى من الربة

۱۹۹۳ - وإذا ته يد أسد الوصل أن الإلا أوصل إلى إيس والوصل با عيد والوصل با عيد والوصل با عيد والوصل با عيد والورنة لا يدعون. إن الله الفراعة والتصرف في تركة المدالة وللسل الفاضل أن دصل عندا وصابا في تركة المدالة وللسل الفاضل أن دصل عندا وصابا في تركة المدالة والوصل يقا عبد في الوصلية - لأجها بسال من تركه البت و وإذ الم يكل أد أد ينصب فذا وصد علائهما في عدد سهادة، وإن كان الوصل علائهما في عدد سهادة، وإن كان الوصل في تركي أد أد ينصب فينا وصد علائهما في عدد سهادة، وإن كان الوصل عربتها في المهادئهما والوصلية والمهادئة والمهادئيما والمهادئيما عيدتها المهادئيما الإيهاد.

قام إذا كان الوصلي محجد والرونة للدعول، فإنه لقبل هذه الشهددة الان الدعولي وجدات عن هو مده الشهددة الان الدعولي وجدات عن هو حدالذي المحجد عن هو بدعودة الله عنه المحجد المحدد المحجد المحجد المحجد المحجد المحجد المحجد المحجد المحجد المحدد المحجد ال

وإن كانت الدرنية لا يدهوان لا تعين هذه الشنهادة؛ لأنه لا يدحى لهدنيا، وضهادة الأع في هذا مقاولة الانه شهد لا حيد، وشهادة الاح لا حيد مقبرات، وشهادة الشراكين النفاوصين أو عير المفاوصين في هذا حال الالإدار، عير داحل تحت الفاوصة، وما لم يدحى تحت الفاوضة، والحال فيه بعد الفادحية كالحال فيلها. ٣٠٩٢١ - والذا شبهاد أمناه أحداله صدين أن قيه أنا أرصي إلى المنا وفيلان معيا ان كان الأب بدعي، فإنه لا تفيل هذه الشهادة، لا في حل الأب، ولا في حلى الأجنب، أماني حق الأسافلا فبك فيهم وأماني حو الأجنبي فلانهما شهدا بكلمة واحدة، وقد معلل معضها مفرطل الدائي، هذا كما قال محمد رحمه الفاض كناب الطلاق: ولو شهدا أن فلانًا قديم، أمنا، وفلاية بكلمة واحدة لا تقبل هذه السهادة؛ لأن هذه ضهادة و حدة فديطل بعضهاء فبطل كلهاء

وإن كان الأب لا يدعى، ويدعيه الورثة، فإن الشهادة تقلم وإن كان للإسهفي ولك متعمدة لأنها متمعه محجودة، وإن كان الأب لا يدهى، ولا شربك الأب ولا الروائة لا تقيل هذه الشهائة نمدم الدعواي

٣٠٩٣٣ - قال: وإذا شبهد شباهدان أنه أوصى إلى هذا، وإنه رجم عن ذلك، وأوصى إلى هذا الأخر، أحزت تمهادتهما، حلك عن التهمة، وإذا شهد شاهدان أن البت أوسى إلى هذا الرجل، ثم شهد أبناء الوصل لا الموصل عزل أباهما عن الوصابة -وأوصر إلى فالاذ وأجات شهادتهماء لأنهما بشهدان على أبهما للأجرير وقانهما ويعللان بدأبيهما، وما ثبت لدمن الولاية في تركة البت.

٣٠٩٣٣ - قال: ولو خيهداك أرصر إلى أبيهاء ثبرعربه من الرصاية، وأرصل إلى هذا أجرت تمهادتهما؛ لأميما في الخاصل يشهدان على أبيهما، قال: ولو شهد على ذلك أبناء المب أو غربًا المبت لهما عليه دين، أو له عليهما وقلال بدعور، فالمسألة على الغياس والاستحسان اللي ذكرناء

٣٠٩٢٥ - وإذا شهد شاهدان أن ذلانًا جعل هذا وكسلا في حميم ما ترك بعد موزه ، جمعلته وصبيا له ؛ لأن الوكالة والوصابة بنينال عن معنى واحده . لا ترى أن من فال لأخر. كن وصيح في حيش صار وكبلاء لأتهما بينان عز معني واحد، وإذا قال. جعلته وصباء فهذا وما لو قال: أوصيت إليه سواء، فيصبر وحياً

٢٠٩٢٥- وإذا شهد أحد الشاهدين أنه أوصى إلى ملان يوم الخميس، وشهد الأخر أنه أوصى إليه يوم الجمعة، تقبل هذه الشهادة؛ لأذ المشهود به قول، واختلاف الشهود في الأفوال من حيث الرمان والكان لا بمع شول الشهادة. النوع اخادى والعشرون فى شهادة الوصى للميت أو للوازث بشىء وشهادته على الميت وشهادته على الوارث:

٣٩٩٦٦ قال محمد رحمه الله: شهادة الوصي للمبت بدين، أو غير ذلك باطلاء سواء كانت الورثة صعاراً، فالأمه هو الولي في مال الصدوء والقايض للنائد، فصار كالشاهد لنفسه، وإن كانوا كباراً، فلان للوصي فيص هين اليت، وإن كانوا كباراً، فلان للوصي فيص هين اليت، وإن كان الورثة كنهم كباراً حضوراً كانوا أو عبياً، حتى بوئ الغرم من الدين، وله ينع العروض حال عينهم، وإن لم يكن له اليع حال حضرتهم، وإذا كان لم قبض مال الميت، وإن كانت الورثة كباراً، صار شاهداً لنفسه، فلا تغيل شهادته كما لو كانت الورثة كباراً، صار شاهداً لنفسه، فلا تغيل شهادته كما لو كانت الورثة كباراً، صار شاهداً لنفسه، فلا تغيل شهادته كما لو كانت الورثة كباراً، حسار شاهداً لنفسه، فلا تغيل شهادته كما لو

قال: وإذا شهد ليعض الورثة على البت دبن أو غيره، والوارت صغير ، فإنه لا نقبل شهادته الآن الوارث أما كان صغير ، فإنه لا نقبل شهادته الآن الوارث إذا كان صغيرا ، فاقتصر والتصرف للقلة لو شهد بعين على الأجنبي لا نقبل الآنه هو القابض لذلك والتصرف فيه ، فصار كانساهد لنفسه ، وإن كان الوارث كبيراً ، وقد شهد له دالدين على الميت هو فكذلك على قول ألى حنيقة رحمه نقه الانقبل هذه الشهادة ، وقالا: تقبل ، وأجمعوا على أنه إذا شهد للوارث الكبر علين ، أو عرد على الأجنبي ، فإنه نقبل شهادته

وجه قوتهما وهو أنه يشهد للوارت بها لا يكون فيض ذلك إليه. فوجب أن نقبل هذه الشهادة قياساً على ما شهد للوارث الكبر بدين أو غيره على الاجنبي مخلاف ما لو كان الوارث صعيراً ؛ لأنه هو القابض لذلك، ألا ترى أنه فو شهد للوارث الصغير بدين، أراعيره على الاجنبي، لم تقبل شهادته، فكذا على البت يخلاف ما نحل فيه

وأما أبو حنيفة رحمه الله: فذهب في ذلك إلى أن الوصى قائم مقام الوصى . والوصى لو شهد في موض موثه بدير الوارث على نفسه لم تقبل شهادته ؛ للفيه من والله بعض ورثته على بعض بشيء من ماله ، فكذا الوصى الدي قام مقامه بخلاف ما تو فيهد للودات الكنير لشيرا عمر أحميرا فويد فياره والدهيار موترآ دوفرا ورثة على البعيس، لأن الرُبْدر حصار عال الأجسر لا عال المن ، و سبق بلك إنتار بعص أبورثه عمر المعص عال العمال لقماله العزاد مواداتو فالهالأحداث هال الهارين هما كمال موهب خمراه فكالد هذاذ فلسنة ملت هذا الهواسي ملكه الوصيرا وافتامنا للوصيل فبلا فإلك إرشار بحص البرز تغملني البعض فالدعمود فرائحا فكدا وصبع الذي فاع مذمه

أرينال: بأن ترارت الكبريشية الصعبرين وحمد ويضم الأحتى من وحمد أم بشبه القمعير فإبه ببيع عابهها العروض أنبيء وتوهاس أبنهم حبال فستهو كحاربتع حالي العديدين وبذاهم ردبوي لنبث خجمورا دانوا أم فبلاكسان كنامت الدرية فسعارك وأسا للشمة الأحملي فربع لاتفلك منع مات المقول حال حصارتهم والا العقاء بالوالز عابوات توعرت عمر القبيين حديداء فقفتان بواحيث إنه تترلة الوادت لصحيراس وحاء لانقبوا سهادته بالوارث الكبير على البيب، ومن حبيب إنه بمراة الأجمار من وحمه نقبل نمهادته الداوث لكم عمل لاحتوانه فوأعلى الشبهين خطيما بقدر الإمكان.

٣٠٩٠٠ وفي الواد الرياسانية المن الجمد وحمدالله : في فصل في المدملة وراهبوللك الدادفيعها إلى وحلء وأهر البالليك أفراله بهادمه عليها وكندته البارساء وفياديه التافيل لثاة للوازناء مدفعها البيراء أوالم يدفعها البهوا حتي مهد الرصيء ورحور احوالأحبلي أبالم على لبب ديوامانة درهم، فالشهادة جائزت والمانة الني قصي بها على الوصيُّ اللغريم اتتاني، ويرجع الوصلي بدراهم، على العرم الأول.

وأبر شهد الرمس، ورحل أحراب المدافع بالبه أباله على معت مالة درهم معري ما هذه إليه البرطيني، لا تُهرِن تنهائلهم ؛ لأسالو احرابها الرأد الوصي عاصمور، ولكراما قيمي منه الحرم فصياحت عوكان عليه.

١٩٣٨ - ٢ - الجيل هدت والدهائلة فراهيره والعوصرات العماهة واليررجور ، وعمالك م رت البيت، لم أقام احو ببنة أبه ابن بيت ووارته، وصحمها القصي مالغاله) بن، فلم عديقها منهما أوافاها يهاف الهافرية الموصيان لأحرائه الراقيد اوامريمه اواموصي له بالثلث فالسهادة حائزة لحا

⁹⁰ وم مد البيات

النوع الثاني والعشرون

في أمر الوصي غيره بالتصرف في فتوكة وفي فيض الوصي تركة الميت من منزل الميت:

٣٩٦٩ - وإذا أمر الرصى مودع الميت بأن يهب الوديعة، أو يقرض ، أو ينصدى بها ، فعمل ٣٩٤٩ - وإذا أمر الرصى مودع الميت بأن يهب الوديعة ، فلا يصح أمره به فيقى المودع فعمل ، ضمعن المودع فعمل نضر أمر فيضمن ، ولو أمره بالدفع إلى فلان، فقمل لم بضمور؛ لأنه كالأمر لملان بالقبص، وهو إيفاع وله ذلك، وكذا لو أمره أن يدععه مضاوية إلى فلان. أو أن يعلى مضارية علاضمان؛ لأن الوصى يملك فعله بنضه، فيملك أمره به.

• 1.98° مثل في الخديم . رجل مات وعليه ودانع لقرم شنى ، وترك أموالا وعليه دين يحيط عالم ، وترك ورئة وأوصى إلى رجلين فضيص أحد الوصيين المال والودانع بغير أمر من صاحبه فلا ضمان هيه . أما عند أي يوسمه رحمه أنه ولان عنده أحد الوصيين ينفر ديامة النصر فات ، وعندهما أحد الوصيين ينم ديائسة مخصوصة ، منها ودانع والمغصوب الذي في منزل الميت ، ومنها أشاء الاين من المال الذي عو في منزل الميت ، وإدان كان ود المغصوب والوديمة وقضاء الذين من المال الدين عاينقر وبه أحد الوصيين فوافا فيض أحد الوصيين فلك من منزلة الميت ليقمي به الدين أو ليردها ملى أصحابها فقد قبض ماله من القيض هلا بضمن كما لو كان الوصي واحداً ، ولو لم يكن على الميت دين فغمل أحد الوصيين شيئاً عا وصفها وهلك فلا ضمان عليه ؛ لأن أحد الوصيين شيئاً عا وصفها وهلك فلا ضمان عليه ؛ لأن أحد الوصيين من منزله حتى يوصلها إلى الورثة فقد فيض وله حق القيص ملا يكون مضمونا عليه .

ولوكان ما للميت وما عنه من الودائم والمغصوب كلها وديعة في يدي رحل أو غمينا آودعها البت حال حياته وأو غمينها رجل من البت حال حياته و عقيص أحد الوصيين ذلك، وخلت في يده، فالدافع ضام، وكدلك الوصي عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه فاه الأن أحد الوصيين عندهما لا يتفود نقيض مال محموظ "كان كان الوصي واحدًا فلا ضمان

⁽¹⁾ ونورف برلو کان .

الفصل الثاني والثلاثون في الوصية بتصيب ابن لوكان أويمثل نصيب ابن فيجيز الورثة أولا يجيز أو يجيز بعضهم

4.93% ما يجب اهتباره في هذا الفصل أن الوصى إذا قدر وصية الموصى له مصبب وارث معدوم بصبح الفريضة أو لا من الموحودين، ثم يزاد عليها بصبب ذلك الوارث الذي سماء الموصىء ثم يحول نصبيه إلى الموصى له يجعل هكذا إلا إذا تعذر تصحيح الفريضة بين الموجودين أو لا على ما ثين بعد هذا - إن شاء الله تصالى - وإلفا فعلنا هكذا لاذ الموصى أقام الموصى قه مقام من سماء وحول نصبب المسمى إليه و قلا بد من معرفة نصيب المسمى بليجول ذلك إلى الموصى له، وطريق معرفه ما قلله

بنصيب بنت لو كانت ، فالوصية من سبعة عشر سهما للسوصى له تحسية أسهم ، وللإم سبهما للسوصى له تحسية أسهم ، وللإم سبهما للسوصى له تحسية أسهم ، وللإم سبهمان وللاين عشرة أسبهم ، والوحه في ذلك أن نبن الغريصة أولا لو لا الوصية ، فنقول: لولا الوصية كانت الغريضة من سنة للام السدس سهم والانفى للامن تحسية ، فإذا أوصى بنصيب بنت لو كانت يزاد على الغريضة نصيب بنت ونصيب البنت نصف نصيب الابن ، فيراد على أصل الغريضة سهمان ونصف ، فصار لماينة وتصمة ، فوقع الكرس ، فوجب الشعيف ، فصار سبعة عشر ، وصار كل حق ضعف ذلك يمطى الكرس ، فوجب الشعيف ، فصار سبعة عشر ، وصار كل حق ضعف ذلك يمطى الموات يقى شد الناعش ، فنكون مغدمة على البراث أعلى شد الناعش ، فنكون مغدمة على البراث يتقى شد الناعش ، فيحلى الإبن ، فظهر أنا أعطينا الموصى له تصيب بت لو كانت نصف ما أعطينا الابن ، فاستفام التخريج .

فإن قبل: قصد الموصى أن يكون للموصى له مثل نصبب البت بالمبراث، ولو كان هها بت كان لها خمسة من ثمانية عشر بالمبراث بان يؤخذ أصل الفريضة ودلك سنة للام سهم يسقى خمسة قسم بين الابن والبنت أثلاثًا الثائب وذلك خمسة للبنت، ضام أنه لو كان هها بنت كان لها خمسة من ثمانية عشر على ما عرف، فينبغي أن يعطى الوصى ، كفلك، وإلى ها، أشار محمد رحمه الله في الجامع .

فعاد القيامة من تعالى عشر مستقيمة في فصل اليراث الآن في اليراث حق الكل يعدد على سبيل الهارية وقو جعلت الفيمة من ثما في الرهبة فحن المرصى له بعص الورثة والإلى إليات ريادة في حق معض الورثة أما في الرهبة فحق المرصى له مقدم على حي الورثة وإذا جعثنا المستمة من معالية عشر، وأعطينا الموصى له أولا حمسة بيقي هناك تلاتة منس ، وإما أن إعطى الاماس من جمائة الذال ودات ثلاث، ولا وجمة إليه والأد يتضرو به الابن ضرواً حاصًا والأد يعس اليهما ما بعمل إليها لولا الوصية وأما أن يعطى المهما المهما الماس مهم، الوصية ولا الوصية وأما أن يعطى الأم سلم ولا وحمائة أسلام معماد وسعم والمي اللاس عشرة أسهم وحمائة أسلام مهم، الميثق للاس عشرة أسهم وحمائة أسلام مهم، والميث ولا الوصية وأما أن يعطى المراو بعص الورثة ولا توجه إلى الأمراو بعص الورثة، ولا أن يعلى الابن أكثر من ضعف نصيب البند، ولا حاحة في هذه المسألة إلى الإنان عشرة أسم والاحاحة في هذه المسألة إلى الإنان عشرة الميث ، ولا حاحة في هذه المسألة إلى الخارة الورثة الإنان عسرة المسألة الى الميثان المن النقلة .

٣٩٣٣ - فعال: ولو ترك اسراة والله وأوسى منصبب ابن أحر لو كناد و وأجازت الورثة الوصف فالفريضة من نصسة عشر للعوصى له سبعة وللعراة سيهم، والامن سبعة. الوجه ما ذكر دارال يصحح العريضة أو لا لا الوصية، عنفول: لو لا الوصية لكانت العربصة من تصنية للمرأة النس سهه وللابن ما بقى سبعة أسهم، فإذا أو منى منصبب ابن احر لو كان يزاد على الفريضة نصيب ابن أحر لو كان وذلك سبعة فيصير خدرة عشر.

قال محمد وصمه الله في الكتاب عقيب هذه المبائلة: ومعضهم، وقانوا اليعطل النوصي له سبعة من منة حشر، وله بين الفائل، وهو الإشكال الذي دكرنا في المبائلة الأولى أن قصد الموصي أن يكون المموصي له من نصيب اين لو كان بالميرات، ولو كان هيئنا ان التراكف الفرصية عشر، وإله أشار في الجامع ، ووجه بقواب ما ذكرنا، وضرط إجازة تلوزلة الوصية ههنا الان الوصية حصلت باكثر من اللك، وفي مثل منا بحتاج إلى إجازة الورنة، وكذلك إذ أوصي

بمثل نصب ابنه کان الجواب کما قلنا؛ لأن مثل الشيء عبره، فهذا وما لو أوصى بنصيب. ابن تو کان سواء

شم، ستشهد محمد رحسه الله في الكتاب مسألة، فظال: ألا نوى لو هلك الرجع، « ومرك البين وأوصى لرجل بتلك ماله والآخر بنصيب لي ثالث نو كان وأبى الورثة أن وجزوه كان للاربين قائد الله والثنات الدتي وين الوصى الهما تصفان.

ربع الاستشهاد: أن في المسألة الاستشهاد الوصي جعل الموصى له بالتصب من نصيب أحد الابنين؛ لأنه أوصى له تعسب ابن ثانت لو كان، وتعسب الابن الثانت لو كان مثل نصيب أحد الابن، وإغابكون نصيب الموصى له مثل نصيب أحد الابن، وإغابكون نصيب الموصى له مثل نصيب أحد الابن إفا صدر موصى له باللت والأخر موصى له باللت أبضاً كان الثان الناق بين الرصى له باللت المائم، أما في العصل التابي فظاهر، وأ، في العصل الأولى ملاله مثل نصيب الابن المائم، أما في العصل التابي فظاهر، وأ، في العصل الأولى ملاله أرصى له ينصيب بين لو كان ونصيب ابن لو كان مثل نصيب الابن الفائم، وإغابكون عصيب الموصى له مثل بعسب عنه الموصى له مثل بعسبة عشره وأعصيا الموصى له مبعد والابن الفائم مبعد عشره أما لوصي له مبعد يبقى سبعة من حسبة عشره أسهم وسبعة أصل الفريضة من مبعد يبقى سبعة أسهم وسبعة أتمان سهم، فلا يكون نصيب الموصى له مثل نصيب الابن القائم، فحمك أسهم وسبعة أنمان سهم، فلا يكون نصيب الموصى له مثل نصيب الابن القائم، فحمك أمل المربغة خمية مشر أهذا

فرع مسألة الاستشهاد فغاند: لو أوصى لوجل بنلت ماله والآخر بمثل تصبيب ابن
تالت وبانى السنانة محالها، فالنات الساقى بقسم بين الوصى لهما على خصبه أسهم ؟
لأنه جمل تصبيب الموصى له التصبيب مثل تصبيب ابن تالت، ولو كان البول ثلاثة كان
تصبيب الابن النالث منهمين من تسعم، الأن الموصى له بالنات بأخذ النائب أو لا وذلك
ثلاثة من تسعة يبقى منة لكل ابن سهمان، فعرفت أن نصيب مثل الابن النائب سهمان
من تسعة، فعند عدم الإجازة بضرب هو بسهمين، والموسى ته بالنائث يصوب بتلاثة ؟
وذخه في النائدة من انسعة، فيقسم النائب الباني بنهما أخماها لهدا.

رروي عن محمد وحمه المعنى اللوادر"؛ أن الثلب اليافي ينسم بين الموصى نهما على سامه أسهم رهو الصحيح، رجه ذلك اعتبار حالة الاجتماع بحلة الانفواد، ولو انغره كل واحد من الموصى فهما كان للموصى له بالذلث الندت وكدموصي له بجها نصيب ابن ثالث الربع الأب مثل الشيء غيره ولكن بساويه فقد أوصي له بنيء مقدر بنصيب مين تعلقه مع نقور الصبيعة وتصبب الأمن التالت الثلث، فيصبع إلى الذل متل ثلته، والثال وفا صمولهم متن تلفه كناد اللف موج روم الجملة والاحتجاذ إلى حساب كماثث والمومع وآفل دلك اتنا عشراء ثلثه للموصى له بالثلث وهو أربعة وربعه للموصى له عذا النصيب وهو ثلاثة عند عدم الإحاره يضرب مذا شلافة ودلك بأربعة ، فيدسم التاث بديما أسبعًا بخلاف ما إذا أوصى بنصب ابن قالتُ؛ لأن هناك الوصى حمل للموصى له مثل بصب أحمد الابتين؛ لأنه أوضى له يتصبيب بن بالث لا عثل تصبيب بن ثالث. ويصبيب لمن قالك منَّا الصيب أحد الاحين، وتصيب أحد الابنين لصف الذال، فيضم إلى المال مِنال مصافحه والمال وفاخت إليه متل تصفه كان المفيسوم ثلث الحملة وفيصار الوصيراله بالتصيب موصيي له بالتلك، والأخو موصى له بالتلك، فيقسم اتبك بيمهما تصعان، أما هها فيحلانه على ما س

غم أوضح القرق بين الوصية بالبصيب وبين الوصية بينا والنصيب فقال: ألا ترى لو هلك الرجل، ومرك ابنيز، وأوصى لرجل بنصيب ابن ثالت. ولم يرص لأحد سواه يشيء. والورجز الابنان، كان للموصى له النَّبَ ولو أوصى عنل نصب إن بالته كناد ملموضي له الربع ، ووقع الفرق بين الوصية بالتصيب وبين الوصية بمثل المصيب. فكالا فيما تقدم

٢٠٩٣٤ - قال: وإذا هلك رجل، ونوك أحمَّا وبنَّاء وأوصي لرجل مصبب ابن الوكان، فأحازا وصيعه فللموصى أه ثلثا إذان والثلث بين الآخ والبنت تصفيف؛ لأنه لو كان هذا ابن، كان المان بين الابن والبنت أثلاثًا، وكان الأح محجوبًا بالابن، فعرف أن تصبب الابن ثلثا المال ، فيعطى دلك عند الإجازة ، يبثى تمت أحر بقسم بين البنت و الأخر الصفين؛ لأنه لو قم يكن هنا وصبية كان المال بين البنب والأخر تصفين، فكذا إنه وجدت الوصية، وأحارا الوصية؛ لأن الزيادة على الثنث عند الإحارة يستحق من تصميما، وإنما تكون الريادة من تصيبهما إذا فسمنا الباهي مبتهما بالسوية . حرق بين هذه المسألة وبين المسألين المتقدمتين، قان في المسألتين المقدمتين صحح المرفضة بين الوارثين الفائمين، ثم زاد على تصحيمها الصب من سساه من ضر أد فدر وجوده، وهيئا له يصحح الفريضة بين الوارثين الفائمين وله يزد على تصبيبهما تصبب الابن ، بل قدر الابن موجوداً من الابتداء وجعل الأخ مصحراً، والفرق أن في هذه المسألة لا يمكن تصحيح الفريضة بين الوارثين العائمين وجعل تصبب الابن والذاة الأن من الابتداء كما عروجه الإشكال في المسألين المتقدمتين وهو المشتر إليه في الحامم، أما في المسألين التقدمين وهو المشتر إليه في الحامم، أما في المسألين التقدمين وهو المشتر إليه في الحامم، أما في المسألين التفدمين في المائين المتقدمين وحوا المشتر إليه في الحامم، أما مساء زائداً عليه ؟ لأن الذي تصحيح الفريضة بين المورثين القانمين، وحول تعبيد من وجوداً المشترين المائين بن المحجب القانمين، فجملنا كذلك، وثم تغاير المسمى ما وجوداً المذي ذكرنا نصة فلهذا وحم الفرى، هذا إذا أجازا، وإن لم يجيزاً، موجوداً للدلوسي له ناش الذل والمائين بن الأخر والبت نصفان.

ولو أوصى يمثل نصيب إلى لوكان، وناقى المسألة بحالها، فللموسى له خُمسا المال إن أحار؛ لأنه لوكان ههنا إلى كان قال بين الابن وبين البنت أملاك للإبن سهمال. فعرفت أن تصيب الامن سهمان، فعظه يكون سهمين، فبراد سهمان فعي ثلاثة، فيصبر حمسة بعلى الموصى له حمساً المال إن أجاز، ويقسم الباقي بن الست والأخ تصنف، وإذا لم يجيزا، فاله ثلث المان

قبال: وإذا هلك رجل، ونرك أخبا وأخبك، واوصى لرجل ينصبب إبن لوكان وأجازا، فالمموصى قد حميع المال؛ لأنه قو كان هيما ابن كان له جميع المال، ولا شيء للإح والأخت، فنين أن الرصية حصلت بحميع للمال، وقد أجاز الوارثان ذلك.

ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان كان للموصى له نصف المال أن أجازاه الأن مثل الشيء غيره، فيقدم بهنا ابن، ويرادعليه مثل نصيبه، والشيء إداريد عليه مثل كان الزائد مصد الحملة، فحصلت الرحبة بتصف الذا، فيسلم للسوصى له ذلك عمد الإحازة، والمعلف الأعر يفسم بين الأح والأعت أنلائا، وإن ثم يحيزا، فللموصى له نفت المال، ويضم المفان بن الأخ وبن الأخت أثلاثًا.

ولو ترك بنقًا وأخفُ، وأوضى لم حل بتصيب شت تو كانت، علمموضى له تُلك

نقال أصرانا أو تجيزا وأراوج وفي قالت أن تصبحح الدريصة من الواوس الفائدين أو لا و مشورا الولا الوصية بكان المال بين السب والأحب من سهمين و عجرف أن تصبيب بنت أحرى سهم وجير و ذلك على أسس لتروضه ويصير تلاق فصار الموصى له سهم من ثلاثة وهو بلت المال، ومو فعرنا بنتا أحرى كما هي السالة التي سنفت هذه المدالة كان الجواب كافلات الأمال كان مهم بين ألاتة . فحصلت مرضة معيد الله ويسموى فيها الإحامة وعدم الإحارة

وقد أوهمي تمثل تصبيب بدل لوك بنككان للموضى لا ربع فعال أحازنا، أو لم تحيز عالما قلمان رامغل المي عبرت فيراد على تصبيب السند الأحرى وهو سهم من فلاقة دامه فيصار أراحة لمكان موهمي للاطاريع ، ويعطي له الربع ، والدفي بير النت والأحت نصفال .

الدين والرسي و بالم سيبق منه والأحر على معيد الله في ولأملي والرجي هال وقد ته مين وأوسى و بالمرافقة المالة الشيب احد الامين والمرقي الدولة فالدا الشال بالمواطقة المالة على المرافة المالة والأحر متسعى الخالف بالموجه المتحد بتصاف المالة والاعرام مستعبة عراز إحمارته المتحدم المتحدث المتحد ا

عِنْدُ مَصِيبُ أَحِدُهِمَا أَنْلاَ تَا كُكُلُ وَأَحَدُ مَنْهِمِ أَرْبِعَةً مِنْ فَمَانِيةً عَشْرٍ و قعند الصوب يضرب الوصى له بحث تصيب أحدهما أربعة "سهم من ثمانية عشر سهمًا وهو تسعا المال وصياحت النصف يضرب بالنصف، فيضيم النصعب بيسيما على فعر حقهما]**، وإن أجاز الابنان وصينهما تأخذ صاحب النصف ثمام النصف نسعة ويساحب مثل الصيب يأحذ أربعة ويبثى للاثبين تسعان ونصف تسع خمسة من ثمائية عشر.

ولو كمان أوصى لرجل عِثل تعسب أحمد الابنين، وأرصى لأخر عثار تصيب الآخراء وأجاز الابنان كان لهما نصف المان وثلابنين النصفء لأن نصيب كإرابن قبار الوصية سهيره فإذا أوصى بخله ومثل الشيء غيره صاركل نصيب مهدان، فعدار النال أربعة لكل واحد ربعه . وقو لم يحيزا، فالثلث بينهما نصفان؛ لأن نفاذ الوصبة في الثلث لا يتوقف على الإجازة ، وإنما أجاز اهما دون الآخر فللذي أجاز الربع اعتباراً لوجود الإحازه، وللذي لم يجز الثلث اعتبارًا لعدم الإجازة.

٣٠٩٣٦ - قال: وإذا هلك الرجل، وترك أنَّا وائنًا، وأوصى لرجا، بمن نصب ابته أو نصيب ابن لو كنان وأجازا، فللموضى له خمسة من أحد فعشر وللأب ممهم وثلاين محمسة؛ لأنا بصحح الفريضة بين الابن والأب لولا الرصية، فتقول: ثولا الوصية كانت الفريضة من سنة لحاجتنا إلى السدس سهم للأب وخمسة أسهم للابنء فإذا أرصى بخل نصيب الابن بؤاد مثل نصيب الابن وذلك حمسة على أصل الفريضة ، فيصير أحدعشره وكان ينبغي أن يكون للموصى له خمسة من البي عشره ويحمل الابن الأخر موجودًا وخصير الفريضة من التي عشر بأن يجعل أصبل الفريضة ستة للاب سهم، وللابنين بخمسه، والحمسة تنكسر على النين بالنصف، فيضعف إزالة للكسر، فيصير اثني مشر والجواب مامر قبل هدا.

وإن بويجيزة فللموصل له الثلث أو لا والباقي بين الابن والأب أسداسك ويحتاج زلى حيساب له ثلث ولتائه مسدس، وأقل ذلك تسعية للموصى له الثاب ثلاثة والبيالي ودلك سنة من الأب والامن أسداسًا. وإن أجاز أحدهها دون الأخر، ذكر في الكتاب: أبه ينظر في حال الإجارة وحال هدم الإجازة، والفريضة عند الإجازة من أحد عشر

⁽¹⁾ المنارة الرجردة ما بين القرسان مرحودة في قا تفط

اللموص فوحيسه وعدعكم الإجازة العريضة مؤرسيعة للموصي لويلاته ومعموب العدي الفريصيني قي الأخرى، فيصبر نسعة وتساول، فعاد عادم الإجراة المداصيلة النائل اللانة واللاثوات وللائب سعمارها يعي أحد عشره وللابن عمسه أمداس ماعلي حييبية وحميلون وعند الإجازة المرصي له خرسهمي احداعتم مضروبا في تسعة ا فيكون حميمة وارتعون وللاب سهو مصرونا في نسعة و فيكون تسعة و رفلاس أبط لخميلة مضروباً في تبيعة ، هيكون خمسة وأربعون ، ونة وت بن الخالين في حق الموصي له الناعث وسهدان ما الألك بصبت الألواء وفالك من نسخة إلى أحد مسر وحشرة من لصلب الإبراء ولالك مواخماته وأربعين إلى خمصة وحميلون وعوقا أوباز أحدمماء تصارإ حدرته في حقه لا في حل صاحبه ، فإن كان العجيز هو الأساحود مراسسه ما يديان إلى الوصل له فيصير الموصى له حمسة وللانون، وإن كان المحيز هو الاس حول من تصيف الإس مشرة التي بصايب الموضي الله يصير المعوضي له ثلاثه وأرمعوك

ما أل في الكتاب على عساء منه إلى فضل إليّا أحار الأبي الوصية يبيعي أن يصم لصبيب الموصي لحاء وذلك تلث المال تلافة وتلاتون إبي تصبيب الابيء وإبه خصصت وخسيبون وبذهم بهما نصفين الأباليت أرصي له بخل نصيب الابن وقدأحار الإبراء فم أحاب، فقال الوصية وقعت في جبيع المال، فلا يجوز أدرجهل من نصيد. الإبل حاصه فيما زاد على النات فيه لا يجوز أن يجعل من بصيبه حاصة في المنت، ولو فسمنا على الراجه الذي للتم حصل تتفاذاك مسة فيما ؤالدعلي انتفاد من هميت الأبن خاصة.

نها منشهد في الكياب، فقال: ألا ترى بو أنار حلا قالك، وترك البين، وأوسى الرجل بحير الصروبيسها، قبان أجاز الأبتان، فيلموضي له يصف طال: لأنا تأحد على الإليان، وقالك سنهدان، تواريد عليه منل ذبك لأجل الوصلي له، والشيء إذا صبح ليه متله قانا المصموم يصهدا جيسة وافكالت الرصية ينصف حاباه فيعطى الموصيين أحجمع البصيف عنه الإحارة، وإن المرجورا، فللموضي له نعت المال، وأنباقي مِن الأبنين، وإنا أجروا سيدهما دول لاخر يمظ إلى حل الإحارة وحال مدم الإجارة، فللموصى لدعند الإجازا النصف وللتدعده الإجازة لتلتء فاحتجنا إلى حساب به التلث والنصف والخرارات سنة ملسر فيل له ثلاثة في حاله واسهمات في حاله و فنفاوت والجهما الهم

وأميده وذلك من تمليك الأبنين من تصيب كل واحد متهما تصف سهوه فانكسر بالأنصاف، فيضعف حتى يزول الكسر، فيصير اثنى عشر للمرضى له مبتة في حال وأربعة في حيل، فتفاوت ما بينهما سهمان، وذلك من نصيب الأبين من نصيب كل واحد سيما سهماء فإذا أجازه أحدهما عملت الإجازة في حقه، وعالم للموصى له تصيبه ، وذلك سهير، فيصير للموصى له خمسة من أثني عشر وللمحيز ثلاثة ولخبر اللجم أومعة ، أفلا ترى أنه لم يضم الثلث الذي صار للموصى له زل تصيب المجيز حتى ا يقسم بينيما على قدر حفهما لهذا أن الوصى ججل نصبب الوصى له من جميع المال ، کن هلار

٧٠٩٣٧ - قال: ومن هنك وترك الدين وأوصر إلوجل مثلث مناك ولأخر بمثل تصيب أحدهما أو بنصيب إبن ثالث لو كان، فأجاز الوصيتين، فنساحب الثلث ثلث الثال؛ والباقي بين الامنين وبين الموصى له بالنصيب أثلاثًا، والحساب من نسعة على ما ما و فغلمه صورته بالنف فلاخة ينقى سنة، فتفسم بن الابنين وبن الرصى له بالتصيب اللاقا تكل الن سهمان، والموضى له أيضًا سهمان الرابعيب أحدهما، وإن لي يجرا يقسم التلث من الوصير لهما أصفان وهي السالة التي ذكرنا في صدر الكتاب على سيل. الإستشهاد

ولو أجاز الابتان الوصية لصاحب المتزردون صاحب النلث كان لصاحب الثلث نصف انظث، وهو السدس كما لو لو توجد الإجازة وتلموصي له بالنصيب ثاث ما يقي الصحة الإجازة في حقه ، فاحتجا إلى حدب إذا رفعنات السدس ينقسم الباقي أثلاثًا ، وأقل دبك لمانية عشر يعطي للموصى له بالثلث السدس ثلانة يبقي خمسة عشر نفسم من الامتين ومن الموصى له بالتصب أثلاثًا لكن واحمد خمسة ، وإن أجاز أحمد الابنين الوصية لصياحب الثل دون صاحب الثان، وثم بحق الابن الأخر الوصيتين أصلاء خفول: أو لم يجيزا كان لصاحب الثن تصف الثلث تلاثة من فمانية عشره ولو أجار كان لصاحب المثار خمسة من ثمانية عشر، فتفاوت ما ينهما سهمان من نصبب كل واحد من الابنين سهم. فإذا أجاز أحدهما. صحت الإجازه في نصيبه حاصة، فيصير الصاحب الثل أوبعة، وتصاحب الثلث ثلاثة، وللمجوز حممة، وللذي لم يجز سنة

الفصل الثالث والثلاثون في الوصايا التي تحب فيها قيمة العبد للموصى ته والتي لاتجب

۱۹۳۸ - ما يبجب اعتباره في عنا الفصل : أنه متى تعفل بين السواية والحابة المسلام الملك، يسع ذلك إضافة السواية إلى الجناية حتى إذ من فطع بدعيد إنسان، نم ياحه المولى، لم سرى إلى السسء وصات في بد المسترى، فالفاطع بضمن أرش البد لا غير، وهذه أذنه وهو أنه تعذر فيجاب ضمان السواية على الحائى؛ لأنه لو وجب إننا يبجب نفسائك المندي، أو للسائك الحديد لا رحم إلى الأولى؛ لأن السواية لم تكن في ملك، ولا وجه إلى الشارى؛ لا إلى المنال و لا يسخل بين المكد، ومنى لم يشخل بين السواية و الخيابة المتخلف بين المساوية المنال المحاب على السواية إلى السفاية؛ لأن الجابة استذارها وانتها، ها كان على مدت واحد، فأمكل إيباب صعدد السواية على الجاب المنال المحاب المنالية والمنال المحابة المنالة المنال على المنال المحابة المنال على مدت واحد، فأمكل إيباب صعدد السواية على الجاب المنال الم

1998 - إذا عرقة هذا قال محمد رحمه الله ، رحل أوصى بعيده الإنسان والعبد يحرج من الشلب وسائد الموصى و فقطع رجل بدالعلام خطأ قبل أن يقبل الوصى له الوصية ، فيه قبل الوصي اله الوصية ، فيه قبل الوصي له الوصية معد صوت الوصي و رسوت الغلام من فضع البدأ و لقوصة ، فيه قبل الوصي له الوصية تعد صوت الموصى و رسوت الغلام من فضع البدأ و لقورة من ذلك ، وإن لم يقبل الموصى له الوصية كان قبله العبد لورثة الوصى و الأدفة القائل فيهة العبد لورثة الوصى و المدفم يتخلل بن الموابد ظهر أن العبد كان ملكاً للموصى له وأوان همل الموصى و هذه القفه وهو أن الهيد كان ملكاً الموصى له وأوان همل الوصية على ما وراه النوت إلا أنه لم يثبت الملك له منكاً بالاً باعتبار أن لموصى لا يقار على إبات الملك المات لعبره من غير رضاده وتبت على وحه التوقف والمؤا في ظهر أن الوصى له ملكه ملكاً بالله من حين فيوله والتوقف والمؤا في الموصى لا من حين فيوله والتوقف المؤا الموابد الوصى الموصى الموصى الموصى المؤا والمنابة كان على حكم ملك المات المؤا في الموصى المنابة والمنابة كان على حكم ملك المات والمات والمنابة كان على حكم ملك المات والمات المنابة على المنابة كان على حكم ملك المات والمنابة كان على حكم ملك

الميت إن مات العبد قبل قسمة التركة؛ لأن التركة قبل القسمة منعاة على حكم ملك الميت إن مات العبد قبل على حكم ملك الميت و وإن مات العبد وعدد قسمة التركة مكل الدولة فكل الوارت لا بحلت التركة مكل مستداء، بل يقوم في أملاك الميت كأنه هو ، علم يشخلل مين جماية والسراية طلك مستدا لعير من كانت الجناية على ملكه ، فلا يهدر السراية ، وإذا لم نهدر السراية وجب جميع التجهة على عافلة القائل: لأن القيمة بدل النفس، ومدل النفس في الحطأ تتحمله العاقلة سود كان المقتل هي الحطأ تتحمله العاقلة سود كان المقتل هذا أو حراً .

همه الذي ذكرها إذا كان العبد يخرج من النات و فيذ كان لا يحرج فإن أجارت الورنة الموصية كان هذا والأول سواء و لأن إجازة الوارث ليس شلك مثلة إلها هو إلحال حلى الورنة الموصية كان هذا والأول سواء و لأن إجازة الوارث ليس شلك مثلك مثل وقت موت حلى الروسي و وكان الجالية و "حراية والودنية على مقلاء الوصي له المكان المتابقة و "حراية والودنية على المعاقلة و ثلث ها الوارث إن قبل الموصي له الوصي له الوصية و لأنه إذا قبل ظهر أن اختابة و المسراية على تلك العبد كانت على ملك الموصي له وهي حق النات المعاد على حكم ملك المهد على العبد قبل قسيمية الشركة أو بعده و في حق النات للموصي له وفي حق النات الموصي له وفي حق النات الموصية و المدراية و والمدراية و والمدراية كان كل الموصي له وفي حق النات الموصية له وفي حق النات الموصية و المدراية و ال

• ٢٠٩٤ - هذا الذي ذكرة إداكان قطع الهد بعد موت الموصى، عام إذا قطع قبل موته، ثم مات والفلام يخرج من ثلث ماله، نم منت الغلام من قطع بده قبل أن بقبل الموصى له الوصية، ثم مات والفلام يخرج من ثلث ماله، نم موت العبد أو ثم يغيل، فالسراية لا تهذر في الخالين؛ لأن اجناية والسراية كانت على ملك البت لخاء التركة بعد موت الحير منكه ما لم تقسم، ولهذا قلنا: بأن ما يحدث من الزيادة في التركة بعد موت الحيرث، يعدث على حكم ملك حكم على حكم ملك حتى يفضى منها ديونه، ويتعذ وصاياء، وإدا قبل الموصى له بعد الموت العبد بملك أفيسة للعبد؛ لأنه مالك حالة الفيون، ولما كان عكمة الم يسخل بين الخناية وانسراية منك الموصى له الموسية كان أرس الهد لموارث، وقيمية انتفى مقطوعة البد للموصى مه ألما الموصى له إلى نبوت حق الموصى له المعدد عقم في البند الملام، فإذا مم بشت حقه في البند في الموصى له الموصى الموصى له الموصى الم

كتب يتحول إلى البلد، وأما فيمه المفنى مقطوعة البد للموضى له: لأن الديد مقطوعة البد للموضى له: لأن الديد مقطوعة البد، إثما تلف بعد لموت حق الموضى له في العلام وهو الملك الموقوف، ولهد الوصات الموضى له في الفيول كان العلام ميواث لووقه الموضى له و وإذه تعلى حقوب القيمة كتباع لفس وهو مقطوعة اليد سوى ولك إلى بدله وهو الشمة، وجعل وجوب القيمة كتباع لفس العبد، فينعلق بالقيمة حق الموضى له، ويتملكها عند القيول كما لوكن عبى المعد التناف.

وإن لم يقبل الموصى أنه الوصية، فالقيمة كلها للورقة، مات العيد قبل القسمة أو يمده ؛ الأنهة السعرت على حكم ملك المهت، ثم الأرش مع قيمة العبد كان على العاقمة في الوحهين حميمة الآثر أرش اطراف المعاليك إنها لا يعب على العاقمة على الاطراء أما مع ضمه أن النفس. فيجب على العاقمة عرف هذا في المستوط ، وإن كان العبد الا يخترج من الثانت فإن أحدر الورثة فكذاك احواب، الما فلنا في المسألة الأولى، وإن لم يجز الورثة، فأرش البدلهم على ما مراء وثلك قيمة الصد مقطوعة البدئاموصى له لاى للتي فيمة الصد مقطوعة البدئات مثل المبت؛ لأنه حصل للورثة أرش البناء وفائك نصف القدمة، عصل للورثة أرش البناء وفائك نصف القدمة، وحمل للورثة أرش البناء وفائك العبد النائن .

4.59.4 حدًا ثانى وقربا إدافي الموصى له الوصية بعد موت العبد فإن قبل قبل موده وهو بنفرح من لك مائي، فأرش البد للورثة ، وبطل صمان النفس عن القائل، أما أرش البد للورثة فلما مرأن عد العلام فطع فيل ثبوت حق الموسى له في العلام، وأما بغذات فيما العلام، وأما مرأن الموسى له في العلام، وأما مبد له أله يورث حق الموسى في في العلام، وأما مبد له أله يورث على المائلة والسواية مالا بعدال أو مبي مبد أله يورث الموسية كان على ملك الموسى له وأن الوصى له فا قبل الرصية والعبد حي قابل والتملك ملك ملا من وقت موت الموسى وهو ملك حدث بيافي بقاء الأول، ألا تقدل الموسى أه لا يورد بالعب، ولا يرد عب به. فنهاد السراية بخلاف مسألة أول منذ بات مبدد ألغير من توقعت . فيابه على ملك على ما مرء أم ههنا فيحلافه منذك بات مبدد ألغير من توقعت . فيابه على ملكه على ما مرء أم ههنا فيحلافه ويكون أرش البد في مذه الفسالة في مائل القائل العقلن مه دون فسي

4.5.8.7 هذا إذا قبل الفرطان له الوصاف فإدائم شابها، قاد على عادية الفائل فيب العدد الفائل على عادية الفائل فيب العدد صحيحًا أو ته الوطنى و حات العيد بعد الفسسة أو فيلها و الأواسد إلى السيراية لم في شار و أن إذا مات العدد بعدد قد ماه الله كان مائل المعرفة المحالة والتهادعا كان مائل الفوطنى و لم مراك المواكنة فيل الفسسة و عاد على حكيرماك الميان و المواكنة المواكنة فيهذا المواكنة و عاد المعرفة المواكنة فيهذا المواكنة في المحكومة المواكنة فيهذا لمواكنة فيهذا المواكنة في المحافرة .

بعدرة ، فان أجارت المراتاة الكذائب الحواب الما المان والمان المحدودة من المنت المداد الموافق المواب المواب المان المواب المان المان المواب المو

1993 - وهذا فنه إذا فان القصع عطاء أنّاه إذا قال عماً لم يعدن العافلة شهلًا من ارس مهدولا من فسمان المصرع لأن صابحب فالعمد لا تعقمه العاقمة على ما قال عليه الصلاة والسلام. الا بعض العافية عصاً ولا صابح ولا حتوياً.

الفصل الرابع والثلاثون في الوصية بما يقي من الثلث أو بالثلث وقد سبقها وصية أخرى

٣٠٩٤٥ - وجل قال: أوصيت لفلان بمالي عليه من العيرا، وأوصيت لفلان يعلى رحل أحر بما يقي من نلش، ثم مات، وترك أنفي درهم عين، فقالت الورثة الكاذ الذين على الغريم ألفًا، وهو كلمال لنلك، ولا شيء للسوصي له بما يقي من التلك، وصدقهم الغرير في ذلك، وقال الوصى له بنائقي من النلك. كان النغرج خسسمالة. وجميع مال البت ألفان وحميساته والنبت تماعاته وثلاثة وللاثون وثلاث ، فالحميماتة التي على انغرج والباني من الظن ودفك ثلاثمالة وثلاثة وتالاثون وثلاث لي فالقول تول الورنة مم أيامهم على علمهم، وهذا لأن الاحتلاف بسهم في نبوت حن الموصى له في المَّالِينِ وحقه إنَّ بشت فيما بقي من النَّابُ عند الدينِ. ولم يعرف ما نفي من النَّبَ بعد الدبن هناء فلم يعرف نبوت حق الموصى له فهو يدعى الاستحقاق والورثة بنكروف والقبال ذول النكر مع بجبته إلا أنهم يحلفون على العلمة لأمهم يحلفون على دين وحجب على الغيرة وفي مشابكون التحليف على العلم.

وكذلك لو صدق الخرير الموصى له أن الدين خمسمانة فالقول قول الورتة أيصاء والاشهرة للموصيل له بما يقررهن الثبث والمادكونا أن الورتة بنكرون وجوب حق المرصي له تمايشي، وتصديق الغريم الموصى الوصي له لم يصح في حق الورثة؛ لاته إضرار على العير، أكثر ما في الباب ألا هذا غرج أتحد عن مقدار العبل إلا أن مول الغرج في مقداو الذين إغابقيل في حق رمع الاستحفاق عن نفسه لا في حق إنبات الاستحفاق على الغيراء وههنة الحاحة إلى إثبات الاستحقاق على الورثة من المال العبر الذي في أبديهم

قال في الكتاب: ألا شرى أن الوصي له عابقي من الثلث لو كان هو العرج بأن قال الغرجه: أوصيت لك بالي عليك من الدين، وأوصيت لك بما بقي من الثلث، فبرمات، وترك أزنى درهم دين، صفيائت الورثة: النهي هليك أنضا درهم، فنحن برجع عليث بالزيادة، وقال الغرير: لاء بل الدين خمسمالة، فأنا أخد متكم ما بقي من الثات كان القول قول الورنة إلى مقدار الألف حتى يرجع الغرج عليهم بنبيء من لذال العين.
والقول قول الغرم في الزيادة على الألف حتى لا يرجع الورث عليه شيء؛ لأن في
الزيادة على الألف العرج بإنكاره يدفع الاستحقاق عن نفسه، وإلى الألف بإنكاره يدعى
استحقاق شيء من المال العين على الورثة، فقيل قوله في حق دفع الاستحقاق عن نفسه
لا في حق إليات الاستحقاق لنفسه، كذا هذا.

١٩٩٥ - هذا إذا أوصى للغريم بما عليه من الدين، وأوصى لرجل أخر بما على من تلدي، وأوصى لرجل أخر بما على من تلدي، فأما إذا أوصى للخريم عاعليه من الدين وهو معدم مفلس، وأوصى لرحل اخر تلك ساله، ثم وقع الاختلاف بين الورثة وبين الموصى له بالثلث في مقدار الدين، فقال المورثة: الدين تحسسمانة، وقد نرك الميت مع ذلك أنفى درهم عين، ذكو صاحب الكتاب يعنى الرحمولي رحمه أله: أن الفول عول الورثة، وهكذا ذكر حسد رحمه الله في بعص روايات عما الكتاب الأن الموصية غول الورثة وهذا لكتاب الأن الموسية علين إذا كانت مستعرفة للثلث، الإيستحق الوصى له بالنك غيثًا؛ الأن محل الوصية بالدين إذا كانت مستعرف بحق الأول، فلم يعرف نبوت وصية الموصى له بالثلث، إذا لم يعرف ظهور الفصل عن حن الأول، فلم يعرف نبوت وصية الموصى له بالثلث، إذا لم يعرف ظهور الفصل عن حن الأول، فلم الموصى له بالثلث مدعيا الاستحفاق انفسه يعرف ظهور الفصل عن حن الأول، فلم الموصى له بالثلث مدعيا الاستحفاق انفسه والورثة بتكرون، والقول قول الككر.

وذكر مسيد رسمه الله في عامة ورايات هذا الكتاب: أن القول قول الموصى له بالثلث، وإنه أصبح، ووجه دلك: أن الوصية بالثلث طاهرة معروفة، فإن النقل مقدر معدوم، وليست هي برنية على وصبية العربي، وفي الألفين العين شيء من ثلث مناه موجب الوصية غير أنسم احتاهوا في مقدار تسقوط، فالورثة يدعون على الموصى له موجب الوصية غير أنسم احتاهوا في مقدار تسقوط، وهو أن الموصى له بالثلث زعم أن الدين خمسمانة، وأن جميع مال الحب القان وحمسمانة، وثلث ماله وثماغانة وثلاثة وثلاثون وثلث منا بحمقه، وحق العوم في ونظاف وثلاثة وحتى في ثماغانة وثلاث وثلاثين وثلاث فيجعل كن مائة وسقة وستين خمسمانة وحتى في ثماغانة وثلاث وثلاثين وثلاث فيجعل كن مائة وسقة وستين فينيا على ثمائية قلى خمسمانة القوم في ثلاث وثلاثة أثمان التدت، وأنا صار الثانية على ثمانية قلى خمسة أنسان النقل، وللعرج ثلاثة أثمان التدت، وأنا صار النائلة تصار الثنثان سنة عشر، والكي أربعة وعشرين، فسجب له من

الدير المهدار للاله ألماك الناب حصاده ويؤدي لينفي إلاأته متلس معدم والشوي ما حديد ويكرن أكبري ملي الورانة وعلى أنفسه العربي بيساخل فعار حقوقه وأعفى مسمة واحمكم أبهاءال والذهل للنبي تلال منة عشراء فاحسته احد وعسردان، فعي حسمة من أحد المستناريني من بدين العبي منفذ الهاو وعبداللوصائي العاداة المتعاد وترجم مورثة أبار لديس العجا مرهبوه والحبيع فبأز اللبث للاته الافتاعرهوا أجوجيبة العرم بأهما فرهم وأصبية اللوهان لم رئيس إيسا وألف ورهوم فيصبح الثلث بينهما يصدرت وإفا فيقر الثلث خي سيدي صبار الثلثان عسى ربعانه والكل على سنة الحف في اربعة رحق الغرم مراء، بوحق ما تعلى لدفق سنهم، فإذا تولى على العرج من الوحة الذي يبده بقيمه الماد العرب برسا عهر فدر مفرقت وحماجي العة وحقداس مهرر وجماله خمسة بفسر اللوائحي وبماحمينية للموضور تعاسهم من مصيبة ولألك أفي ما الاعامالة ضرائه فنصيحه لأما ي على الداء وحد سندور أحدوم شربول وسهم من حمصه ألز من حمصه مو أحد وعشرين ولأن للهلذمن خلصة حلسبهاء واحسلة من أحد وعشرين أتثرهن حمسهاه الان حماسها أزيفة كسب فاحتسه تكون لاتراس الحمير وافهو معتي فولنا المارية يدعون على المرصي لدرراده في السفوط وهر بنكري والفول قبريا المكود فجدا فالد الفول قول قرضي لهم فرسته في المرضي به فالعضمة من المال لعين، فإذا حدج على العرام برها من الدهر بريديه أسير الغرج، وكان دلك قبل قسية الألمان تعن من الورثة والمرجلين الدمجاس في حق البراثة ؟ فَا الدين الله مردا قال الحرم المستقيم في الله ؛ وأنَّا الصابيقيير حبجة في حقهما والراقبان الدين ألف داخ مناهده ولم كان أورثة أأما الرهم الله في وتعامل في حق الموحدي أحافظت كأنا الدين حسمها في وقو كانا الدين حسسمة بالشاقهم لكان المرصي له بالباث حريبه الدان فندايد وبأخد مرضي له بالناث هذا الشير مار الذل العرف الان العوام البسر و حمله مقدم مملي حلى فو إلغاء وبوجعه النوارقة على العرجم لتحاج حفهم وإعمالهم ووالمداء وداءات فالم لألفين يأخيفه بالداء متارحا الخشه المرصي أم بالتفائد من الالدين لعال حتى لا ينفص مقهم عن متدار الألفان

989 / ٢- ما 19 أوجيل للمرم قاعده والأسر اللك ماله ، فأساؤنا وصبي للعوير تناعب وموامعله مقلس، وأوجيل لأخو بألف ترفيها ثم وفع الاختسلاف الراكية وابن للوطيع له بالألف في سقامار الدين ، فصالت لورثة : الديو الف فرهم والكتاب

الله صبى له بالأنف الدين خيمسمانه ، وقد ترك المنت مع دلك ألعي درهم عين، بالقول قبول لموصيرة بالألف، لأن حيف ثالب في المركبة؛ لأن الوصير أو حيد الحق له في الألف من مسلم ومسانه درهم وزيادة، والورثة بدعنواهم أن الدين ألف دوهم بدعمول بطلان شيره من حقه ، قلا يصدقون إلا يحجة .

البيازين وهواأن اللوصي فعامالأكف تقول النفير احاسات تقافواللغوج صوصيا العا سفسسمانة وأتا بالألف. فيفسم التلك و وذلك تعافاته وتلاثة وتلاثون وثلث بينيا أثلاثًا له ممهو والى ممهمان، وإذا فهار المنت على ثلاثة فمار التشافي منفة والكار تصعبة و فيحيب له من الله إم مقدار للك الثاني حصته . ويؤدي تنافي إلا أنه مفتى معادمه عنوي ما عديد، فيكون النوي على . وخلى الورنة، فيضم الأنفين العين بيسا على قدر حفوقها وحقررقي ثلثي الثنيف ودلك سهمان وحق الدراء في تلثي باللوء ودلك سناف فحملته تمانية ، فيقسم الألفان العرب باننا على تمانية . اسهمان تي ، وذلك حمسماتة وسانة أسهم بلورنف وفانك ألف وحسيسانة وهفاهو تاعم للوصي له بالألف ووزعم الورثة أن الدين ألف درهم، وأن كل واحد من الموصى لهمما مرضى له بألف، فيقسم التلك للهما لصفع ، وإذا صار الثلث على سهمان ، صار الكل على ستف فيحسب " وللغرج من ألفهم تفصر بعيف البلث حصنه ويبعدي الناقيء وفيدتوي الباقي عليه من الدحمة الذي بين، فيعسم الأنمان العين بينا على فقر حفر قتاء وحف في تلثي المال ألمي درهير، وحق الوصير قد بالألف في نصف الألف للث خمسمالة ، فيجاس كل حمسمالة سهماء فحق الوصير لدسهيره وحدنا أربعة أسهيمه ويقسمالأ فين العين بيند أحماسات خيميسها لنب صيرفه ولأنفء وذلك أربع مانة وأربعة أخيماسها نتاره دلث ألف وسنملتك فالورية يرعمون الالقموصي له تربعمانة، والموصى له بالألف بدعي للفسه خمسمائلة التفاوت ماسيهم مالف فهرامعني قولنات الوراة يشعون بطلات شيء من حق اللوصي له بالألف، قبل يصدقون إلا يحتجه، فإذا خرج ما على الغرم يومًا من الدهر حالي الدفيدين الذي فلماء يعامل في حل الورثة كنان تدين ألف درهم إذ كنان الخرج صدقها في ذلك الأن تصادقهم في حقهم، ولو كان تدبن ألف درهو باتفاقهم، كان فليارثه ألما درهماء ويعامل مي حل الرصي له بالأنف كنان الدين خممسمالة وكلانة

١٨) هڪند في ظرو وي ن في الأصل وف وم عيجب

وثلاثود، ونسف، فيأخد الفرنسي به بالأقد، هذا القدر من نشاب أنه بين الأدكر ...) وبرجع اليدنة على انغرم بسمام حشهم مرهمهم وزامسه ، وطلك قام الاندب، ويأخمون منه حسسانة وثلاثة وثلاثين ونلك منها ما أضد الوصل له بالأنصاص الله اللهار

ود، قبل بينه في الناوح الورثة على المعابر بالمستحالة لا غبر الأقل رعد الورثة أن الدين ألف درهم، وأن اللك بن الغرم وبين الموصى لها بالأقف بصدان، وأن الموصى له وبالألف فقذات، وأن الموصى له وبالألف فقذات، وأن الموصى له بالألف أحد الزياده على الخدمسمانة الموصى له وبالألف فقذات، وأن الموصى له الألف أحد الزياده على الخدمسمانة إلا أن الموصى له بالألف احد الزياده على الخدمسمانة إلا أن الموصى له بالألف احد الزياده على الخدمسمانة المائة بعل الموصى له بالألف احد الزياده على الخدمسمانة المرابع، الخدمة الموصية والمائة المائة المائة المائة المائة المائة المائة والمائة المائة المائة

رحن أعنق هما أنه في مرض موقه وأوضى لا مراي بيعى من الشار، ثم ماه ه. وزال ألهى ورغم عين ، ثم مات العبد قبل أن بعثم قبلت فقال لوضى قد كان أبها محسسانة ولى ما فضل على حسسسانة ولى ما فضل على حسسسانة ولى ما فضل على حافظ إلى تمام التلث ودلك تلاثمانا أأ وثلاثران وناك وفالك الورثة الأن الاحتلاف فيسا بينيم في نبات عن المرضى ثم الأن حقم إلما تبعث في المرضى ثم الأن حقم إلما تبعث عنه الموضى ثم ما مدل تبعث حقم المعتمون في المحتلاف في ما تبعث عنها الموضى ثم الأن حقم إلما تبعث عنها الموضى ثم ما مدل تبعث عنها الموضى ثم ما تبعث عنها الموضى ثم ما تبعث عنها الموضى ثم ما تبعث المعتمون في المحتلاف في المحتلاف في المحتلاف في المحتلاف المحتلاف في المحتلاف في المحتلف في المحتلف المحتلاف المحت

مناله . وهم أنه بينة الورثة تنسب زيادة استحقاق على من طان العين لأعسبهم . وإنمات زيادة في قيمة العديد ومنة الموصى له أفضاً لينت زيادة استحقاق في من منال.

ا 1) وهي ما نمان هاند

العن لقسم ويتفي زيادة في قسمة العبد، فهو معنى قولنا اسنة الورثة أكثر إشادًا، وكالث أزلى بالقبولي.

ونوكان أوصى لآخر بشك ماله، وباتي السألة بحاله، ووقع الاختلاف في قيمة المحتق، فالقول قول الوصي له: لأن رصيته ظهر ثبوتها توجود محلها وهو الثلث إلا أن اتور نَهُ يدعون بطلانياء قلا بصدق ن إلا محجة .

فإن قبل: ألبس أن الإعتاق مقدم، والوصية بمال مرتبة عليه فكانت بمنزلة الوصية. مِاللِّي.

فلنا: تَنْكُ مِرْمَةً فِي إيجابُ الوصيمَ ، فإنَّا يجِبَ هلي ترقيمَ، فأما هذه الوصية فقائمة في نفسها لوجود محقه ، وإنه تؤخر حكمًا ، وفكر بأنَّ يؤخر حكمًا لا ثبين أنها المرتكن فانعرة لا يتبين أنها لمرتكن طاهرة؛ لأنه لا تبين أن سحمها تم يكن سوجوت فالرزنة يدعون طلانياء والوصي لدينكره فيكون انقول فرلد

وكفكك لو أن الميت لم يوص إلى أحده ولكن كان مكان أحد الألفين العين عباد فيمته ألف درهم أعنقه المربض في مرض موته، ووقع الاختلاف بين الورثة وبين العبد اخَيَ فِي قِيمِة الْمِيدِ اللِّبِيِّ، فَقَالَ الورثة : قِيمة العبد اللَّبُ كانت أنَّف درهم وهو الثلث، وذلك ألف بينكما لصفات فحقكما في سهمين، وحفنا في أربعة، وقد توي على الميت خمسمانة وفكون التوى علبتاه فتقسم العبن سنتا وأثب تقبرت سهمو ونحن نقيرت مأريمية ، فيكون لك خبيس الألفين ، وذلك أريميمائة ، وثنا أريمية الأخيساس الألف ومشدة ، فعليك أن تسعى في نسع ماثة ، وقال العبد الحي : كانت قيمة العبد خمسمانة و قيمتي ألف والثلث، و ذلك ثمامانة وثلاثون وثلث يبننا أثلاثًا إلى مهمان وفه سهم. وحفكم في سنة؛ لأن الثلث إذا صار ثلاثة، صار الثلثان سنة، وقد توي بعض الثلث على الميت، فيكون التوى علينا، فيقسم العين بيتنا، فأسم تضربون بسنة، وأنا أضرب بسهمين، فيكون لي رمع الألفين، وذلك خمسمائة، ولكم تلانة الأرباع الآلفين، وذلك ألف وحمسمانة ، فأنا أسمى في حمسمانة ، فالقول فول العبد الحر؛ لأن وصيته قد ثبتت وظهرت، ولا تعبدق الورثة في⁽¹⁾ إبطال حق بعضه .

(۱) رقی شرف علی مکان آقی

وكذلك لوالج يعتل المربض العمد الخيء ولكن أرضى مصفعه الدهات المربض، ووقع الاختلاف بين الورنة وبين العبد الحراض فيمة العبد البت ، فقالت الورثة اكانت عبدة الميت ألفًا، وقد بطل وصيتك؛ لأن النفث صار مستخرفًا بحق الأول، وهو مقدم عليك، وقال العبد الحي: بإ كانت قيمت حمسمانة ولي غام اللك ثلاثمانة وثلاثة وثلاثون وتلك كان القول فول العبد الحي دية قلنا.

٢٠٩٤٨ - قال سجيمد رحيمه في إذا أوصى الرحل الأحر عابق من للتما وقال: لعلان على دير قصدة وه فيما قال، فالقول قول القراله مالدير (لي غام النلث. يحب أن بحرف أولا أن المريض إذا قال لورتنه ؛ لملاق على دين فصدقوه فيما قال ولم يوص لأحديني، ما الحكم ويه؟ فنقول: الحكم فيه أن لا يصح الأمر بالتصديق فياسًا حتى لا يصدق اللدعي الدين إلا بالبينة، وفي الاستحمادًا يصبع مقدار الثبث، وقد مرت السألة من قبل، إذا عرفت الحكم في ثلك الصورة جننا إلى مسألتك فقول: إذا صح الأمر بالتصديق إلى التلث لابد وأن ينظر المريم؛ لأن الموصى جعل حن الموصى له فيما يبقي من ثائمه و فينظر دعوي العرج حتى بعلم أنه هل بدقي من الثلث شيء، فإن ادعي الغرج مقدار النَّك، كانا جميع دلك له، ولا شيء للمرضى له لابعدام محل رصيته، وإدادعي أفل من كتلت بعطي ما ادعى ويعطى للموضى له ما بقي من الذلك

والراكان أوصى لراحل بثلث مالما وقال: للملان على دبار، فصدقوه، فونه يعطى الموصى له الثاب أولاء وإن كان حق الأخر في الدين، والدين مفدم على لوصية ؛ لأنَّ حق الموصي له تبك للحال وطهر ؛ لأنه سمي له مالا معموما في تفسيه، فتم سبب استحقاقه، وحل الآخر في الدين موهوم تعلق لبوته بدعواه وتصعيق الورانة، وإنه موهوم فديوحد وقد لايوحد، والحق الثابت المعلوم أقوى من حق موهوم قد بثبت وقد لا يثبت. والبداية بالأقوى أولى ، ثم يعال للموصي له : إن المبت قد أقر بالدين وأمر بالتصديق فلاند وأن نقر له شيء، فإن أفر بشيء، وصدقه الورثة في دثك كنان على اللوصل له بالتلك نبث ذلك عا أحث، والثلثان على الورنة؛ لأن الدين منفدم على الميرات والوصيف وإنه شائع في كل المال، وقلت المال في يد الموصى له والفائنان في يد الورثة، فيؤخد الدين منهم بحساب ذلك وإن كذبت الورثة الموصى له فهما أتر، وأقروا بأقل من دلك، فيما زاد على ما أفر به الورثة، يكون على الوصي له؛ لأن إفراره حجة

في حقه إن تم يكن حمعة في حق الورقة.

4.929 حرجل قال: لى على فلان خصصانة ليس لى عليه غيرها، فأوصيت له عللى عليه غيرها، فأوصيت له عالى عليه، وأوصيت لفسلان عليه من الثنث، ثم سات، وترك ألفي درهم عين، فغالك الورثة: كان الدين على الغرم ألف درهم، ولا شيء للموسى له عالمي، وقال الموسى له: الدين عليه خصصانة ولي ما يقي من الثلث فلانهائة وثلاثة وثلاثة وثلاثون وفلت، طيح لا يلتفت إلى قول الورثة الأنه يلبت ألم إغرار البت أن الدين خصصانة، وإقراره معتبر في هذا الباب، ألا ترى لو أقره وقال: ليس لى على فلان شيء، فإنه يعتبر إقراره حتى لا يصح دهوى الورثة بعد ذلك لفقه، وهو أن الورثة يقعون على البت، وقذ أقر اللبت أنه لا شيء له عليه. وإدا ثبت بإقرار المبت أن الدين خصصانة كان خموصى له بقية اللبت في حد من المال الدين المعادقية، وقد أتسادقوا أن الرئة على ما تصادقوا، وقد تصادقوا أن الرئة على ما تصادقوا، وقد تصادقوا أن فيرد النبين ألك، وإنه فات على الورثة من ثلني المال ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلاث، فيرد والمتون وثلثان.

ولوكان مكان الدين عبد قد أعتقه المبت في مرضه، وأقر أن قيمته خصيصانة، وأوصى لرجل عابقى من الثلث، فصاح العبد المعتق قبل ألا يعرف فيصته، فقالت الورثة: كانت قيمته ألفًا، ولا شيء للموصى له يما يقي، وقال الموصى له: لاء بل كانت فيمته خصصصانة ولى يقية الثلث، فالغول قول المورثة ولا يكون فلموصى له يما يقي شيء، فقد اعتبر قول الموصى في بيان مقدار فيصة المعيد.

والفرق أنا إنما اعتبرنا قوله في بيان مضار العين؛ لأنه أعرف به من غيره، ولا كذلك فيمة العبد؛ لأن الإنسان على لا يعرف قيمة عبده، ويعرفها غيره، توضيحه: أن في مسألة العبد فلوارث طريق التوفيق بأن يقول: كانت قيمة العبد لخمسمانة في الابتداء كما أثر الميت، شها زدادت فيمنه إلا أن الميت لم يعرف، فإذا كان لهم طريق النوفيق احتبر قولهم، أما في مسألة الذين ليس لهم طريق التوفيق، فلا يعشر فولهم، ولأن الميث إذا

⁽١) عكفا في الأمس وظء وكانا في م وف " لا يثبت ".

كان صادقًا في إفراره أن الدين حسسانة وحمب قبول قوله ، وإن كان كانبًا، وصار مبريًا المرج عجازاه على الخوص الذه والاعتناك فيحة العبده لأنا للبت لوكنان كالاباغي توله: فيمته حمدمانة لا يعيس فيمته خمد مائة بقوله، فظهر الفرق ببنهماء ولو كانت الوصية بالثاث في أوجهين جميعًا، والممألة بحاقها كان القول قول الموصى له؛ لما عرف غير مرة.

الفصل الخامس والثلاثون فيما يحوز من وصية القامي وما لا يجوز

العاملات، فهي صحيحة بالإجماع لل عرف أن وصية الدم إن كست من جنس العاملات، فهي صحيحة بالإجماع لل عرف أن اقدمي في أحكام العاملات كالسعم، وإن أج يكن من حسن المالد الات، فهي أنوع أرده قد أحدها ما يكون فرية عندا والمناهجة محددة المراد كانت لقوم معلى أو غير معيس ؛ لأن هذه وصية عاهو قرية بظراً إلى ما حندا وأولى ما حندهم، فيهيج وأكثر ما في الباب أن القمي لا يذب على ذلك، وبكن النواب فيس شرط الصحة الوصية، أوان كان تربي المسلم إن أرضى عاهو قرية إلا العالم يخصد القرمة صحت الوصية، وإن كان لا يناب عليها والها كليال العالم المناهد عنده الوصية، وإن كان لا يناب عليها والهد كذلك.

والثاني: مناهو معصمة نمه با وعناهم، وهذه الوصية صحيحة إن كانت أذوه الحيانهمة وبعثير قليكًا، فلا تشرط فيه جهة أنا انظرت إلى الله تعالى، وإن كانت لفوم عبر معيين، فهي باطنة اللائه لا يكن اعتارها قليكًا الان النصيك من لمجهول باطل. فيشرط فيه حهة أن انظرت إلى انه لعالى بصير بالجهة معنومة ولوبو حد.

و نشائد : ها هو قربة عند معمية عندهم وهذه الوصية صحيحة إن كالت القوم معينين ، ويعشو تليكاً منهم، فلا يسترط فيه النفراب من الوصي، وإن ثابت بفواه عبر معينين ، فهي باطلقه الأن التسليف من تفجهوال باطل، فيشترط قيم جهة انتقراب إلى الله تعلل الصبر القهة معلدمة ، ولم يوجد ، لأن الموصى لا معتمد النفرات إلى عائدلي بهذه البنية

والوالم: م. هو فرية عندهم ، مصية عنا للورثها صحيحة عند أبي حيَّفة رحمه لله ، سواه كانت لقوم معينين أو غير معينين ، وعندهما ناصة إلا إذا كانت لقوم معينين ،

⁽۲) رتی طالبه د

⁽۲) رمی طالب .

فوجه فولهما: إن في تصحيح هذه الوصية تقرير ما هو محصية هنده، والسبيل إلى العاصى الرد دون التقرير، والأبي حنيفة رحمه الله أنا أمرنا بناء الأحكام على اعتقادهم وأن لا نعرض لما يدينون جوازه بالرد والإبطال إلا ما استلنى عن عهودهم.

ا ۱۹۹۵ م ۱۹۰۱ قال: ولو أن ذبك أوصى بأن يشترى بلك ماله و قابًا "، ويعنق عه بأعيانهم ، أو أوصى بأن بتصدق بلك ما اعمى الفقواء والمساكين أو أن يسرج به فى بيت المقدس ، أو يبنى قبه ، أو أن يغزى به الترك أو النباهم ، وللوصى له من النصارى ، فالوصية صحيحة ؛ لأنها سعلت بما مو قرية عندنا وعندهم، فيصيح سواء كالت الوصية لقوم معين أو غير معين ا الما مرغى انفصل الأول.

ولو أوهمي بثلث ماله للنانحات أو للمغنيات، فإن كانت الوصية لقوم معيين كانت صحيحة، ويعتبر ذلك غليكًا منهم، وإن كانت القوم غير معينين كانت باطلة؟ لأنها حصلت بما هو معصية عندنا وعندهم، وفي مثل هذا الجواب على النفصيل الذي بيناه للامر في أول هذا القصل.

ولو أوصى يثلث مناله بأن يحج عنه قنوم من السلمين، أو يبنى به مستجداً المسلمين، أو يبنى به مستجداً المسلمين إن كان دلك لقوم بأعيانهم صحت الوصية ويعتبر غليكا منهم، وكانوا بالخيار إن شاؤا لا، وإن كان ذلت لقوم غير معينين فالوصية باطمة ؟ لأنها حصلت ما مي قربة طلانا معمدية عندهم، وفي مثل هذا الجواب على التقميل ؟ لما من

ولو أوسى يقلك ماله لبينى به يبعة أو كنيسة ، أو أرصى بأن تجعل داره ببعة أو كنيسة - قعلى قولهما : الوصية باطلة إلا إذا حصلت الرصية لقوم معينين ويكون ذلك قليكًا منهم، وعند أي حنيفة رحمه الله الرصية صحيحة على كل حال؛ لأن الوصية حصلت بما هو قربة عندهم معصية عندنا ، وفي مثل هذا الجواب على الاعتلاف على ما

قال مشايختا وحمهم الله : هذا الجواب عنى تول أبي حنيقة وحمه الله إذا أوصى به في القوى، أما إذا أوصى به حي الأمصيار لا يتفذ وصيسته؛ لأنهم يجنعون من إحداث

⁽١) وفي م أرقاءً.

الكناشي في الإمصار

و من مدعى الإسمالام و دخل في يعض الأهواء الذي يكصر أهلها إلا أنه لا يظهر داده وأوجل روعا اليام جاز من وها إله ما يجوز من و مايا السلمون لطاهر الإسلام الكوية الدعيا أنه مسلم وهم كالقافر على عهدا السوال لله إثارة وكال وسيول لله إلا يعجل عيدا المراد لله الإلاماء يجرى عليهم أحكام الإسلام والعامهما "الإسلام طاهراً و وإل كالوا يعتقدون بخلاصة

ولو الرئد السلم في البهودية أو النصرائية أو الجوسية: ب أوصى سعض هذه الوصداية: فعن قول ألى حنيفة رحمه الله . يتوفف ما يصح من استم من رصاباء، وينقل ما لا يصح من استم من الشاد الينقل ما لا يصح من السلم؛ لأنه بعا أل . يتوفف حسيم تصرفك المرتد على الشاد بالإسلام واليصلان دفوت أو الشاق والوصية ترح تصرف إلا أن ما لا يصح من السلم لا فانته في توقيفه: لأنه بن أسلم ينظل، وإن مات أو فتن، ينس، فلم يكن في التوقف فائدة، فلا يتوفف، أما ما يصح من السلويدين مده دا أصفه، وكان في التوقف فائدة فيوفف.

وعندهما تصرفات المرتد نفدة للحال، فيصح مهما يصح من القوم الذي اسقل إليهم حتى لو أوسى عاهم قرية عناهم معصبة عندا، وكان ذلك نقوم غير معين الا يصح عندهما الواد المرتدة الجاء مرتباح من وساياها ما يصح من وصايا القوم الله بن المتفنت إليب، أما على قولهما الفلا يشكل الأله الا يوقف في نصرفات المرتد عندهما مع أنه يفتل، ففي تصرف المرتدة، وإنه الا تقتل أولى، وأما على قول أن حيثة وحمه لك العلاك الا توقف في تصرفات المرتدة عده، وإن كان في تصرفات المرتد توقيفاً ، ويسح مها ما يصح من القوم الدير التفلت إليهم،

قبال في الكتباب: إلا في حصيفة وهي ما إذا أوصبت بما هو قرية عندهم وهي معصيه عندا، بأن أوصبت بما وكانت الوحدة المعصية عندا، بأن أوصبت ببناء الديمة أو الكنيسة، أو مدأسه ذلك، وكانت الوحدة لقوم غير مجترى، في أن عيدة وحمد فه شيئًا، وقد الحتف المتبابخ الحصهم فقد فيه قال بعضهم، الارضاع التربية على بعضهم، الارضاع التربية في المحددة في المدح، وقال بعضهم، الارضاع الأنبال كانت الانتساء

فالشهقي م بالودستهم لإسلافا

ولكنها تجير على الإسلام، فلا يعتبر اعتفادها، وكان بها حكم السلمين، فعا يصح من المسلم يصبح منها وإلا فلاء ألا ترى أن بصرفها في الخبد واخترين لا يصح، ومناه، الخمر فليها لايصمنء عطم أبه لاهرة لاعتفادها بحلاف الذويف

القصل السادس والثلاثون في الوصية عازاد على الثلث على من يجور وعلى من لا يجوز

1908 - فال محمد وحده الله في الزيادات : امرأة طكت وتركت روجاً الاوارث فيه غيره وقد كانت أوصت الأجلى سيف مالها، عليه صراله نصف الحال، ولمؤوج الناف و السلس لبيت الخلاء الأصل في جنس هذه المماثل أن الوصية بالناف للأحتبى جائزة على الروث وعلى بيت المال في جنس هذه المماثل أن الوصية بالناف للأحتبى جائزة على الروث وعلى بيت المال و لأنه نصر ف في خالف حلى الناف للأجبى ينضمن إيطال حق على أحد، ورجب القول حلى الروثة عاراه على الناف في مرجب فيب بيت المال على الناف في مرجب فيب بيتهم وبين الأجاب على الناف إما عرب على من المراه على وصاحه ويجوز على بيت المال المالام وإيجاب حلى من لم يوجد في حمله الالإسلام، أو الأن نعيين الموصى في تعين المواسى فيد تعين المواسى في تعين المواسى في تعين المواسى في تعين الموسى في الناف والموسى مصرف حكم الناف والنام أليس أنه يستمن الملك أفوى، شولم يعين الموسى هذا الشخص ولكن عينه الإمام أليس أنه يستمن الملك فوى، شولم يعين الموسى هذا الشخص ولكن عينه الإمام أليس أنه يستمن

* ۱۹۵۳ الفات هذا جناي تخريج المدائه، ووجه دلك آن يسدأ وصية الاحسى في قدو الثلث ؛ ذكرتا أن الوصية باللك للأحسى حدارة على الوارت وعلى الاحسى في قدو الثلث ؛ ذكرتا أن الوصية باللك للأحسى حدارة على الوارت وعلى ايد الذي هو حل الوصية بنصوف إلى الفلت الذي هو حل الوصي، فعطى الأجبى ثلث الذي أو لا لهدا سقى فلك المال، ينفى ثلث أخر وهو تركة الجب، ولا مستحق له دفيرات الأن الزوج لابستحق زيادة على الصفيد. وقد عن من وصيبة الاخبى السدس، فيعطى له المدس، في على النووج لابستحق الورج بصعد المال، فيك الدل كله بالموارث ووجه دئك أن يعمل الزوج المعتد الحال، في بيت المال، وإنه كالت أوصت للووج بصعد المال، فيك الدل كله بالموارخ بصعد المال، فيك الدل كله بالموارخ ووجه دئك أن يعمل الزوج

ولا يصب الدال بحكم الإرب ؛ لأن الوصية للدارث مؤ حرد عن طورت وجد عند الورت . المتسعد أولا بالإرث . يقى النصف الأخير حداث عن الإرث يكون ـ يت المال ما ولا الوصية لذروح إلا أن الوصية الوارث على يت المال صحيحة ، فيكون المصف الاخر ثيرة ع يحكم الوصية ، مقد صرف الرصية بالنصف القامع عن اثار الده وثم يجعل شائمًا إذ لو كان شائل أكان احد الربعين في النصف المنتحق بالمواث، فيبقى تمة يع فارع ، فكون لبت للكان .

وكذلك لو تركت عندين فيمنهمة مواه راوضت لروسها بأحد لعبدين بعيده فهما حسبت للروح أحرصه ، هكم الإراث، والآخر ، الوصيف وهذا الأن الراف للملك الإيصاء للروح ينصف الذل ممكت الحيم في أحد العيدين بعيده الاثرى أب البسال ملك الإيمانة بثاث الله مات الجمع في شيء بعينه ، وإذا ملك الجمع ، صار العيد الذي كم يضف إليه معينًا للإرث، وصار العيد الأحامية ألوهية

قبال في العبول : ثو أن إجلا ماك وترك مرأة لا دؤت به غيرها وقد كان أوضى تباله كله لم جان فإل أن إجلا ماك وترك مرأة لا دؤت به غيرها وقد كان لم تجر أنها لم يجر أنها لم يجر أنها لم يجر أنها للمنطق المنظمة الأستان الأجبري، والوجه ما مرأنا سنا يوصية الأحتي عدر الثبت، فيعطى لم لك فلك بالوصية للمقى هناك تله المال فحضر فيه الارت، وتعطى الم أنه رسمة من سنة ويتقي فمة بلائة وفهى مرقه الله بالرت، ولا مستحر لها بالارت، فعطى الموصى له بالوصية .

١٩٩٥ - وله أن الدواقع الذي والمائدع والرأا عبد الزوج وقد كالت الاصت لأحتبى مجميع مناقها، إن أجار الزوج الوصية ، فنقال كنه الأجسى، وإن الم مجر ملاج الى تلذا دال. والرحمة مر أما بدأ بوصية الأجتبر بضر لتلث، ومعلى الزوج عيف ما يقى وهو ثلث الثال بني همك تب أحر لا مستحل له مالارت الكود المدوحين لم أيضًا، فصار للسوصي له ثلثا العال.

۱۹۹۵ - ۱۰ ورزا مین الروح و تران اسراه لاورت له مسیرها را وصی لاجس بنصب مانه و ارسی لامرانه بنصف ماله (یصا فایه بعطی الاجنی آر لا منث ماله و قلمواه رمع ما یقی ارتا و الباقی نشسم منبسا علی فدر حقوصه ما روحه ذاك أنا نبدآ بوصیه الأجنبي يقدر الثلث كما ذكرنا وتعطى المرأة بالبراث ربعرما بقيء وكان الحساب من ستة يعفى ثلث تقسم بيمهما على فدر حفوقهما " وحق الأجنبي كان في ثلثه، وقد استوفي سهمين بقي حقه في سهم تصف ذلك السهم في محل وصبيته ونصفه في محل الإرث، وهو يستحق الضوب بالكلء أما عندهما نظاهي وأما عنده فلان الارث عنده إفاسطل القبرات بالرصية إذا حصلت الوصية بشراء لايملك الموصى الإيساء يه دولا يسلم ذلك للسوصي له إلا بإجازة الوارث حتى يعلل ذلك رد الوارث. وفي هذه المبألة الوصية حصلت بالنصف وإنها لانتعلل بإجازة الورثة فصدار النصف ههنا كالمثلث في سائر الوصاباء والوصابا إذا اجتمعت في الثلث وجب الضرب بها في كلها في مواضع الزاحمة، وحق الرأة كان في ثلثه وقد استوقت سهمًا، وما استوقت نصفه من محل الإرث، فلا تعتبر وصيتها فيه لكوته مستحفًا فها بالإرث ونصفه من محل وصية الأجنيرة فسقى حقها وصبة في سهمن ونصف فانكب بالأنصاف فنجعاركار تصف سهمًا ؛ فصار وصبة الرأة خمسة أسهم ووصية الأجنبي سهمين، فجملته سبعة أسهمه تنسم الثلاثة الباقية بينهما على سبعة أسهم وهي لا يستقيم عليهاء فيضرب أصل الحساب، وذلك سنة في مخرج السبع وذلك سبعة، طيعير النبن وأربعين بأخذ الأحنين الثلث أولاء وذلك أربعة عشراء وتأخذ للرأة باليراث ربع الباغي سبعة، يبغي هناك واحدوعتم ونانفسم بنهما أسباعا خمسة أسباعه للمرأة وهي خمسة عشر وسبعاه للاجني ستة، فحصل للاجني مرة أربعة عشر ومرة سنة وذلك عشرون، وحصل فلمرأة مرة سيعة ومرة خمسة عشري فذلك أثنان وعشرون وفإذا جمعت بين الجملتين كان المجموع اثنين وأربعين، فيستقيم التخريج.

⁽¹⁾ هكتا في ظء وكان في الأصل وف وم حقهماً.

الفصل السابع والثلاثون في الوصية مع الجهالة

٢٠٩٥٦ - وإذا أوصى شلك ساله لأحد إخواته وليريين لأبيير، فالواثة بعطونه وحدأه فقدحوز هذه الوصية موالجهالغة لأناهده جهالة مستفركة، ومنزل هدوالحيالة لا غنم صحة الوصية ، ثم الاستدراك إلى الورثة ؛ لأنهم قاموا مقام البت، فإن اختلصا في ذلك يؤخد بقول أكثرهم، وإن استووا ية حذ بالأول، فإن كانت الورثة صعاراً بوقف ديك حتى يدرك ويعطى أيهم شاء وإن أبعد الفاضر الثلك وآمر الوصي أن يعطي أبهها شاء جار العدُّه الجملة مروبة عن أمي يوسف رحمه الله أوردها في الوادره ..

٢٠٩٥٧ - وفي النوازل: إدا أرضي بوصابا لقوم، فنسي الوصي مقدار وصية كل واحد عنهم يستاذنهم في أن يعطيهم كيف ضاء ، فإن أدنوا له حال له أن يعطي كيف تباء.

٣٠٩٥٨ - وفي أو تعات الماطفي رحمه الله أنه إذا أوصى بأحد العمدين وحات قبل أن يعطيه واحداً منهما بعني مات توصيل فقال بعض الورثة. يدفع هذا وقال البعض: يدفع ذلك ، فعن محمد راحمه الله يوفف ظلك عنى بجنسعوا، وإن كانو اصعاراً إلى أن يبلغون رفي وصابه الإملاء أيهم سبق بعيته فالوصية تصرف إليه . وكيس للبنفين قول، وإن كانوا صغارًا، فالوصى بدفع أقلهما قيمة، وإن دفع أكثر هما فيمة حال، وللقاضي أنَّ يدوع أيهما شآء.

ولو أوصل بهذا العبد لأحد هدين لرجلين، فهو عشي هذا الاحتلاف، وقد قبل. إذا قاله بعض الورثة: يدفع العبد إلى هذا ، وقال البعض: لا ، بل يدفع العبد إلى ذلك، فلكل واحد مسما أد بدفع نصيمه إلى من اختاره.

٣٠٩٥٩- وفي اهمون المسائل: إذا أوصى نلك مالدلفلان أو تفلان قال أبو حنيفة رحمه الله: الوصية باطلة، وعن أبي بوسف رحمه الله. أنه بيتهما نصفال، وعبه رواية أخرى: أنهما إنّ اصطلحا، فالوصية لهما، وعن محمد وحمه انه: أن هذا إلى الوارث يعليه أيهما شاء وليس تلوصي ذلك

• ١٩٠١ - وفي "المتنفى ": إذا قال: ثلث سالى بوقف فينفق على من بستاج من ولدى وإحوق ومن الولد نصفن، ولدى وإحوق وله خمسة بنين وخمسة إخوة، فائلك بن الإخوة ومن الولد نصفن، فإن احتاج و حدس إخوة بنفق عليه من نصف الثنث وإن قال وقده الحدث نفيم حصته بيئنا على فرائض الله تعالى لم يقسم ينهم؟ لأن وقده لو مثوا أغيره، كان ذلك للإخوة على الرصية . وإن احتاج واحد من ولده لم ينفق عليه ، ولكن حصة الولد نقسم بين أولاد المبت على المراث ؛ لأنه عنزلة وصية ولا وصية لنوارث.

وفاة قال: للت مالي بين أعسامي وأحوالي، وله عم رحال، فالثلث بينهسا، وإذ كان له هم واحد أو عمال، وليس له خال برد نصف التلث إلى الورثة، وكذلك إذا كان له عمال ولا خال له. ولو قال لإخوتي: وله أخ واحد وهو بعلم، أو لا يعلم، فله نصف التبت.

الفصل النامن والثلاثون في المتقرقات

الله عنه شهراً في الموسم، أو أوصى بذلك في سبيل الله: خالوسية باطلة في فول أن يسقى الله عنه شهراً في الموسم، أو أوصى بذلك في سبيل الله: خالوسية باطلة في فول أبي حنيعة رحمه الله: وقال أو الوسف وحمه الله: إن أوصى أن سبقى عنه في الموسم، فإنه يسقى عنه يوم التروية ويوم عرفة ويرم النحر وأبام النشريق، ويصرف لهفه الوصية في النشل بجسع الثلث، فقد أشار إلى جواز هذه الوصية، وأشار إلى المعنى، فقال: تعارفه الملمون "قيار بنجم، فيجب تفريره.

1997 - العلى عن ألى بوسف وحسه إنه أيضًا " سرآة أوصت لزوجها لجميع مالها ولا وارث لها غيره، فالقاضى يفول للرمج . أغيز الوصية أو لا أغيرها فإل أجازه فنه نصف المال بالوصية والنصف بالإرث، وإلا لم يجرء الما الصف بالإرث، ولا غيره له غير فلك، وقال صحيد، حسه أنه . الشاضى لا يقول له . أنحيز الوصية أو لا تجيف ونكنه إلى ود الرصية ، فله نصف المال، وإلا غيل أخد المال كنه .

٣١٩٦٧ - وفي الوادر هشام عن محمد رحمه الله . رحل أرضى بأن يعتل عنه حمد من عبيده بعير عينه . وترك وارثون: أحدهما صعير ، والأخر كبير ، فاختار هذا الكبير عبداً قال محمد رحمه الله : ليس له ذلك إلا بأمر القاصى ، سواء وافقه وصى السعر في ذلك ، أو لم يوافقه و أم يجمل الوسى يقوم مقام الصغير في هذا .

٢٠٩٦٤ - إذا أوصل عائة درهم من مائه الإنسان بعينه، فياع منه الوصل شيقًا من مال البنيم عانه ، أو صالحه على توب فيمنه فليل" جاز ، وكذلك فواحظ الوصل له البعص، وأحد البعض جار

⁽١٠) مكذا في ظ وف، وغال في الأصل وم المعارفة السيدول .

⁽١) وفي م أو صاخد على توب قابل القيمة أو سلها حاز

ولو كانت الوصية للمساكين بمائة ، فصالح الوصى ثلاثة منهم على عشرة دراهم الايجوز فياماً ، وله أن يسترد العشرة ؛ لأنه أعطاهم على ضرط أن يسقط البافي عن الورثة ، وفي الاستحسان : يجوز ، ولهم المشرف ويؤدى الوصى فسعين درهماً للمساكين ، ولو صالحهم على ثوب فقيل القيمة لا يجوز ، وله أن يأخذ الفوب الأنه ليس جنس حقهم بخلاف ما نقدم ، ولو أوصى بتلث ماله ، فأعطى الوصى الأعباء ، وهو لا يعلم لا يجزئه ، والوصى ضامن في فولهم جميفا ؛ لأنه خالف لا إلى خير .

۲۰۹۵ - وإذا أوصى إلى رجل يصوف غنمه أو لينها و سعنها أبداً، وأوصى بولا عنسه أبناً ، فإذ دلك لا يجوز إلا ما كان على ظهره أمن الصوف، وفي ضرعها من اللبن، وفي اللبن الذي في طنها يوم موت اللبن، وفي اللبن الذي في طنها يوم موت الموصى، فالوصية بالموجود من هذه الأشياء يوم موت الموصى له جائزة، أما الوصية بالموجود فلائه بجوز تمليكه يعقد من العقود صوى الوحية وهو الحلع، فيجوز بعقد الموصة.

وأما اللهن الوجود والصوف الفائم على ظهر الشاة اقاعا جازت الوصية بهما : أما عند أبي يوسف وحمه الله : فلأنه يجوز قليكها المقدسوي الوصية وهو الصلح ، حتى إلا من ادعى غنمًا عي يه إنسان، ثم اصطلحا على الصوف القائم عنى ظهرها ، أو اصطلحا على اللهن الموجود في ضرعها يجوز : فيجوز تمليكها!" بالوصية أيضًا ، وأما على قول محمد رحمه الله : فلأنه مال قائم حال الصاله ، وحال المصالة عن الأصل ، فلو المنتع جواز الوصية بها إلى المتبع لمكان الجهالة أو لمكان العقر ، وكل ذلك لا يمنع جواز الوصية فأما الوصية بها يعدث من هذه الأشباء لعد المرت ذكر أنه لا يجوز

قال: وهذا والدلة سواء في القياس، ولكن أدع القياس قياء وأستحسن ذلك، ذكر القياس والاستحسان، ولم يين وإده من ذلك، فيحتمل أن يكون مراد، أن القياس أن فيوز الرصية عابحات من هذه الأشياء بعد الموت كلما في الفلة والتمرة، وفي الاستحسان: لايجوز، ويحتمل أن يكون مراده القياس أن لا فيوز الوصية عاحدت من حلم الأشياء، ويا يحدث من الفلة والتمرة، ولكنا استحسنا، وقلنا: بالجوار في الفلة

⁽۱) وق ما قلگها .

والتسوة دول منه الأشباء، فإذ كان المرادعو الأولى، فوجه العباس؛ أنه أوسى الفرح من مرح ملكه أماً، فبجب أن نجوز الوصة كساكو أوصى بالداة الشرق، وجه الاستحسان؛ أنه أوسى عاد يوبيد لا ينجوز قليكه معقد من العقود، فإن الولد الذي لم يحدث معد، والصوف الدي لم يوبيد في مستقبل أنه أن لا يجوز عليكه معقد من العقود، وما لا يجوز فشكه بعقد من العقود، وما لا يجوز فشكه بعقد من العقود، فيلا بجوز الوصية والدي والتدار التي قداد، لا مرب فيحوز الوصية بهما، وإن كان المرادهو الذي و توجه الديبور في توجه النياس أن الوصية عالم بحدث من العقود على ما مراد فيحوز الوصية بهما، وإن كان المرادهو الذي و توجه النياس أن الوصية عالم بحدث من العقد والذي وجه الاستحسان. أنه أوصى با يجوز قليكه معقد من العقود، فيجوز كان مبية بالمناص والأحيان بخلاف اللهن المعدوم والصوف العقد من العقود.

1973 - وهي أنو در ابن سماعه أعن مصد رحمه الله: إذا أوصلي بأرض واعتل لرجن وعلى رؤوس السخل لشراء أو أوصلي بارجن لرجل، وفيسه رزع، فالتسم والزرع لمورنة، ويترك الشمر على التحيل إلى أن تدرك بعير أجواء ريتوك الورج في الارض إلى أن يستحصد بأجر سن الأرض اله ذكر في "المنتقى اذاك للموصلي ته أن بأحد الورك بلغه الساعة.

1997 - وقو أوضى بالشهر أن بياح، ويتحمل تسها في السائين، تم مات في أن مدرك برك الشمر حتى يترك بعيير أجر، وثو أوضى بالزرع أن يباع، ويجمع ثميه في السائين، تهامات ركته حتى ودرك بأجر مال الأرض من الزراء.

٢٩٩٨ . وهي توافر هشام عن مصمد رحمه الله قال في وسيته : بيعوا فذه الحدد قد مناه و سيته : بيعوا فذه الحدد قد من قدل في وسيته : بيعوا فذه الحدد قد من قدل في المطوتها الألف، وليس هذا بحط عن الشنوى، فإن استحقت الحارية، فلا شيء للمستوى فد رجع إليه ماله، ولو أنه قال: أخطوها من تسها خمسمائة الحدد قليمة عليه تالكف، فأستوها حمسمائة الحدد عيا الشرق بالمسمائة التي بعدد.

٢٠٩٦٩ - قال: وفي اللتقي : إذ قال الرجل في وصينه: معواجاربني هذه عن

نشاه ببيعوبها عن نشاه ، فإن قال. بيعوها للعنل ، نياع كما نتاع النسمة ، بحطاً من قيمتها كسا بحظ الناس ، فيكون دلك من اللت ، وإن قال : بيعوها عن بتخدها أم ولد ، أو يدمرها ، فإني أحيره بالاستحسال ، ثم شرط العنق وانخاذها أم ولد لا يكون في نفس البيع ، وتكن بحلف من يريد شراعه أنه سيفعل دلت بها إدا النفراها ، فإن ثم يجد أحد بريدها لفلك ، فإنه بيعها أمة يعني لا يحصر من قيمتها ، ونباع عن يشتريها ، ولا يريد بها ما فكرنا ، والموصى له إذا وجد ما تركة فيك فإن كان تلمت وارث ملك الرد على الهاتم

۲۰۹۷ - في البياب الأول من وصيابها الجنامع . أواد الرجل أن يحدن بعض أملاكه لبعض ورتبه ، أو لولد من أولاده والوارث صغير ، ويريد أن يكون اللك للولد، أو للوارث بعد موته ، وينتقع هو بذلك حال حياته ، فالوحه في ذلك أن يملك ذلك الملك من عيره ، تم يوضى ذلك الغير لمولده ذلك أو لوارثه ، ويبيح الانتقاع لهذا الرجل ما دام هذا الرجل حياً وكثيراً ما نفع الحاجة إليها للناس .

ولا 1941 - وإذا أواد الرجل أن يتصدق عد بعد وضائه لأحل صلاته الفائده و لا بأمن من الوارث أن يفعل وصيبته ثو أوصى يدلك، وربما أوصى يثلث ماله فعل ذلك، ولم أصلى يثلث ماله فعل ذلك، ولم أصلى يثلث النفسة وخل والماللك، ولم أن يكون مفا رواد الثلث، فاخيلة في ذلك أن يبع فينا من أملاكه في خال حياته وصحته عن بثن به و وبحمد عنيه ويسلم لمبع إليه، ويبرئه من النس حتى ببع المفترى ذلك الشيء بعد وفائه و وبحمد عنيه شمنه عنه فيجود إن شاء الله تعالى فيان خاف لا بفعل دائل الشيء بعد وفائه و ويحمد ذلك النبيء في ذلك أثر جل ويسلك ذلك النبيء أن نفسه ولا يبعى مالفوف، ويكون الملقوف معيناً بقليل عيس، ولا برى ذلك لعين من ذلك الرجل بنبيء ملفوف، ويكون الملقوف معيناً بقليل عيس، ولا برى والنه فيرده الوصى نالعيب إذا منتبع مشترى ذلك الشيء عن البيع و فيعود ذلك الشيء في مدك ورثته و وإنما الحيب ينفي معذ إلى مدك ورثته وإنما الوجه .

٣٠٩٧٧ مثل الحسير بن أبي مطبع رحمه الله عمن أوصى بوهبة من لك ماله ،

⁽١) وفي م ونو أوضى بهذار جلا دخور هذا في النات ..

نم قال: أعرضوا وصيني هذه على فلان، فصا يودمنه، فهو مودود، وصا أجاز، فهو جائز، فلم يعرضوا ذلك على الرجل، أو عرضوا، ولم يجز حتى مات، قال: الوصية جائزة منى يودمنها الذي فوض إليه، فلما فقد الرد، مضت الوصية على ما أمر به، ألا ترى أل من له الخيار في الزيع إذا مات في مدة الخيار مضى الخيار⁽¹⁾ على وجهه، كفا مصا.

۲۰۹۷۴ - وفي الفشاري سئل أبو لكو رحمه الله: علمن أوصي إلى غيره، فقال الوصمي: أما أقبل وصيبتك في إنفاذ ثلث مالك، ولا أفيل وصيبتك في قضاء ديونك. فأجابه الوصلي إلى ذلك، قال: إلى لم يجعل الميت قضاء ديونه إلى غيره، قالوصلي يكلف جميع أمور الميت.

۲۰۹۷ وفي أضاوي النسفي أصل صمن قال: خويشان مراياه كاريها وصيت از مال من قال: نصح الوصية، وتنصرف إلى قريب له لا يرث منه أو من قريب لا وصية له، والتقدير في ذلك في خاطبه بذلك، فيعطي هو من مال الحيث قدر ما يشاء عا يطلق عليه اسم التذكرة؛ لأنه لما لم بين، فقد جمل التقدير " إلى الخاطب.

٢٠٩٧٥ - دفع إلى رجل ألف دوهم، وقنال: هذه الألف لفيلان، هوذا أنا مت، فادعمها إليه، فعدت يسع كهذا الرجل أن يدفعها إلى هلان، وإن لم يقل: هو لفلان لا يسعه أن يدفعها إليه إدا مات الآمر؟ لأن بالموت صار تفورقه في علم الصورة، فلم يصبع تصرفه قيه بخلاف الرجه الأرل و لأنه لما قال: لقلان لم يصر ملكاً لورثته.

٣٠٩٧٦ - عز محمد رحمه الله أيضًا - في رجل أوصى لرجل بعيد : والموصى له عالمية والموصى له عالمية والموصية و المراح عليه العيد من مال البيت و فإذا قدم المراحي له عالم الموصى و عليه بالتعقم ، رجل أوصى لرجل بعيد ، ومات الموصى و علما بلغ الموصى له عال : هو حر عنق ، وهذا منه قبول الوصية .

٢٠٩٧٧ - وهي "توادر اللملي" هن أبي يوسف رحمه فه: رحل أوصى لعبد غيره بشيء، ثم إن المولي باع ذلك المبدس راحل، تم قبل العبد الوصية، فال. الوصية

⁽١) حكة؛ في شر، وكان في الأصل وف وم أمضي البيع أ.

⁽٢) مكدا في غارم، وف، وكالر من الأصل التقدير في ذلك إلى المخاطب .

للمولى الذي يكون القبول في ملكه، قال: وهذا بمنزلة أما نزوجت بغير أمر الولى، ثم اعتفها، قالهم ثها إن وقع الدخول بعد العنن، وللمولى إن وقع قبله، وقال محمد رحمه الله: الوحية في الوجره كمها ثلدي يكون مولى العبديوم موت الموصى.

٣٠٩٧٨ - وفي أنوادر ابن سماعة عن محمد رحمه افد إذا شهد الوارث على نفسه أنه قبص من الوصي جميع نركة والده ولم يبن له من تركة والده قليل وكثير إلا وقد استوفاء : ثم ادعى بعد دلك داراً في بدالوصي ، وقال : هده من تركة والدى تركها ميراناً ، ولم أقبضها قال : هو على حجة ، أقبل بينته وأقضى بها له ، فال : وأبت لو فال : قد استوفيت جميع ما تركه ، والذى من الدين على الناس ، وقبضت كله ، وجاء برحل يزعم أن لأبيه عليه دين كذا ، لم أثبل بينته عليه ، وأقضى له بالدين عليه ، كنه هها .

٣٠٩٧٩ - وفي انوادر هشام عن محمد وحمه الله: إذا أوصى بثلث ماله، وله عقار وعروض، فللوصى أن يبيع للعروض كلها، وإنا كانت الورثة حضور، أو كرهوا يبعه والإيبيم من العقار إلا النك.

٢٠٩٨٠ - للعلى على أبي يوسف رحمه الله : الوصى إذا خلط مال البتيم بدل نفسه الابضمن الأن الاحتراز عنه في حق الوصى متعذر أو متعسر ، فسفط اعتدار .

إبر اهبه، قال - قلت لمحمد رحمه الله : ما عُبِية الكبر التي يحوز بيع الوصى في الناع قال : إذا كان بالكوفة على مسيرة ثلاثة أيام .

٢٠٩٨١ - وهي أنوادر بشير أعن أبي يوسف رحيمه الله . إذا كنان كلميت النان صخيران أنفي الوصي على أحدهما أكثر مما أنفي على الأخراء ثم ملك المال أتيم أقلهما تنفذ صاحبه بحل فضل النفقة التي يقضل بها، ولا يشعه بذلك حتى يقوم عليه بينة، ولا بقيل قول الوصي في ذلك.

٢٠٩٨٢ - ذكر عيسى في "توادره : أرض وقفت على المساكين استأجرها رحل من وصبه وزرهها ، فعات الوصي ، وأوصى إلى هذا الرجل ، ثم يكن المستأجر وصيا في دفع أجرة قلك الأرض إلى المساكين إلا أنه إن دفعها إليهم بشهادة شهود، جاز ذلك، ولا يقبل قوله قيم يغير بيئة ، وإنما هذا بمنزلة رجل كان له على رجل دين فعات، وأوصى إليه، قايه وصبه في الأشياء كلها إلا أنه لم يكن وصبًا في الافتضاء عن نفسه، كذا هنا.

٣٠٩٨٣ - وفي الرافيز ابن سنماعة "عن أبي درسف رحمه الله: رجل ماته، وفي يده هار أو عبيد وهيمة، وقدوص والله كيس قال: الدهيمة تكون في بدالان و فان قال الاين) هذه داري تركها أم إلى ميرانًا، وقال الوصيل بارهو دار قلان كانت في بدأيك و ديمة ولي على ذلك بينة تقبل بينته .

٢٠٩٨٤ . وفي موادر ابن سماعة أعن محمد وحمدالله: إدا أمر الوصي رجلا أن يضمن على لبيك دينه ، فصمن، وأدى رجع بما ضمر في مال الميناء، ولا يرجع به في مال الوصي إلا أن يكون لضناس خليطا للوصي بعنامله ، ويأخذ منه ويعطيه ، فقي هذه الصورة برجم على الوصي في مانه استحق دلك.

٢٠٩٨٥ - وتي غواهر هشام : سالت أما يوسف رحمه الله عن وحل أوصى بعلة داره للمساكين، فهدمت الدار بعدمونه في بناء المدينة، فأخذتها هو نشأ قال أبيني بالعوص داراً نكون علنها تنجياكين قلت: فإن بصدقو ابالتمن قال: أرجم أن لا يجزئه.

٢٠٩٨٦ - قال: وإذا أرضى أنصى عال سماه قال: أربيب له بيفا المان، فأعطره وباه بعد ما يموت أبوه، أو قال: أعطوه إذا أدرك، عالوصية وجبت له بعد موت الوصي، وللوصلي أن لاينخع إلا بعد الوقت ، فإن دفع إلى القاضي ، فرأى القاصي أب الصبي موضعًا لمان الصبي أمر الوصي بدقع امال إلى الأب، ودفعه إليه حائز .

ولو قال الموصى؛ يتبسا مات أبر هذا الصبى، فقد أوصيت ته يكذاه لم تحر هذه الرصية عند علماها وحمهم الله ، وقال أن مقائل وحمه الله . بوقف المال ، فإن مات الصبي فيل موت أبيه بطلت الوصية ، ذكر الفضلي في مشاواه في وحتى ومشرف أن الوصى أولي بإسساك المال الأد الشرف فيني موصى أخرايف حكمه ألا يحوز تصرف الوصى لايعلمه.

٢٠٥٨٧ - وهي واضعيات الناطعي ، إذا أوصى إلى رجل، وجعل رجيلا أخير مشافًا عليه ، قالشرف وصلى المبتر، كأنه قال: حملتكما وصيين، فالبس لأحدهما أن ينصرف دون الأحر فيمة لا يتعرديه أحد الوصيين، والصحيح مة ذكره المضلي، في النوارق أنا أوحبت امرآه بثلث مالهاء فأنقذ الوصي بعض وصيتهاء وبقي في بدالورنة

شيء مول بجور أبو مين أن يتبرك ذلك في أبديهم إن علم لو صي من دينة الورثم أنهم مخاجر يا النفث حاز له الراك ، ما لا دلان

٢٠٥٨٨ - عم الصعير إذا يام عينًا من أعيان الصعير ، لم إن الحاكم جعل الصعير وصياً. وأجز الرصي ذلك الربر، حاز استحدثنان كان المبع فاثماً.

٨٨٥٠٧- جدار من داريوا لصغيرين لهب عليه حموله ، وكار واحد وصل. وف رهي الخدارة وبحاف مقوطه فظلب أحمعنا الزمة والبادة والمتع الأحرعل مرمت فلطالب المرمة أبابر فترالوصي الأخر إلى القاصيء ويحبره بالقصاف وبالعث الداهس أميها ببطرفيه وفإزراي فرزتركه ضورا عليهما أمر الأس حتريبني معرفه حيه بخلاف لمذلكين المالغين إدا امتاع أحدهما: لأنه فدوضي بردحال الضور على نصب. فلا يجمو عالى دفعه وأما هها الوجيل إدارُ أو الوادخال الصور عالى الشبور فلا عكن من ذلك .

٢٠٩٩٠ وفي بوادرانز مساعة عورأني يوسف رحمه للهدروما أوابي المناخ من هذه الغيم لرحل وهي مبالة، فيصباعت الغيم إلا تلميرا، وهي تخرج من المثلث كمان هلك له ، وقو أوصى بنلث هذه الدار ، و مشحق مناها كان التلك البافي كمه أه إذا كان يخرج من الذلك، والدار مفير مغتم، الله احم في فذا.

٣٠٩٩٠ - وفي الدلار الراسساعة اليصاعق أبي يوسف رحمة الله .. إجر أوصي أنَّ بِهِ فَقُبِ هِذِهِ النَّحِيلِ عَلَى وَقُدُ مِلانَ وَوَقُدَ وَلَدُهِ ، يَحْرِينَ غَسْبًا عَلَيْب أندُ ، فإنه لا يَجِوزُ في قول أبي حبيقة رحمه أنه إلا من والدسهم، أو يوند لأقل من سنة أشهر بعد ذلك؛ الأمه وصبية لفرم معروفين و والوصية في مثل هذا نجور لل فدخلق. والانحوز لهن له يخلل ممهم عبد أبي حبيقة وحممه الله، ويعمور دلك تُهم في قول من يري الوفف، ولو أوصي بأن يرفف ذلك على المساكس، جاز مي قول أبي حجمه ، حمه الله أبيها

والو أوصى لولد فلاد بنحيا إتجوي عليهم غشها موفوقة ، وعلى عفيهم أماه ه عادعي فلاك والكاحر أمة له ، فأثبت بالبه منه ، فيمه بدخل معهم فيما يستعلون كاله والد حدث أبد لاناء ولا برحم عليهم فبعد قدمصيء لأله لايصدق عليهم

٣٠٩٩٠ - رجل قال في موضه وليس دلك في ذكر مصينه، ولا جو ب سياعلة محلى همه لرند فلاد. وولد ولذه مو قوفة عسهم بدأ، فإن احتاج إليها ولدي أمن عب من عديها، قال من النسمي : هذا وطف وليس بوصية وهو حائز في قول من يحير الوقف،

٣٠٩٩٣، وفي الوادر التعلق عرباني لوسف وحسه الله: إذا قال الرحمل: إنَّا هُمَّا في معرى هذاء فأملان عني الفادرهم دين، وب رضية من تشهر

٣٠٩٩٤ - وفي اللمفقى : إذ قال: تلك مالي لأكاد ولد فلاد ولفلان النان. أحلجما ابر عشر نسزاء والأحراص انني عشر نسف فهدان مراحمة الأكابرا

٢٠٩٥٠ وفي الوافر بندا عراقي يوليف رحمه الله : إذا قال: أوصيب بثلث مبالي لأنغى ونبويدساله والداخ معروف من نسب وفهدا جنائزه والوصيبة مختلفة الاقرارة لأذ الوصية حوره واللحهول

الفصل الناسع والثلاثون في تصرف غير الوصى والوارث في مال اليت

۱۹۹۱ - دكر في اعتاوى أهل سعرفند : إذا تعبوف واحد من أهل المسكة في مال البت من البيع والشراء، ولا رضى للمبت، وهو يعلم أنه لو رفع الأمر إلى لفاصي حتى ينصب وصبًا، خالوصي بأنحد المال ويفسده، أفني أبو بكر الشوسي" وحده كه أن نصره جائز للضروره، وهذا منه نوع استحسان، وبه يفتى.

۲۰۹۹۷ - وفي "فتاوى أبي اللبث رحسه الله . غربب نزل في بيت رحل فعات فيه ، ونزك دراهم، ولم يوص إلى أحد، برفع رب اللبت الأمر إلى الحاكم حتى يأمره بشراء كفنه من ماله، فإن لم يبجد الفاضى ، كفنه كفنًا وسطًا، وهذه إذا كان لا يعلم مغسدة في الرفع إلى الفاضى، أما إذا كان يعلم ذلك قبلا برفع الأمر إليه وكفنه كفئًا وسطًا.

۲۰۹۸ - وعن أبي سليمان الجورجاني رحمه الله " أنه قال: مات رجل يقال له : أيث الروزي، ولم يوص إلى أحد، قباع محمد بن الحسن رحمه الله كتبه ومناعم في بيع من يزيد، ولم يكن محمد رحمه الله يومنذ قاصياً.

٢٠٩٩٩ وفي المنتفي قال محمد وحمه الله: رجل مات في سفره ومعه رفقاءه فباعوا مشاعه ودرايه وجواريه وهم في موضع لهي فيهم فياض عبائر المستاعه ودرايه وجواريه وهم في موضع لهي فيهم فياض عبائري أن ينفع بما اشترى، فإن جاء وارته، فوجد مناعه، فله أن يأخذه، وهذا بمنزل المقطة يتصدق بها الملتقط، فإذ جاء صاحبها ووحدها، فله أن يأخذها، وإن لم يجدها، فله أن يضمن اللذي أصابها، وإذ شاء أجاز الصعفة، فكذا

٣١٠٠٠ - وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله الحي رجل مات في سفر مع قوم

⁽١) مكذا في طوف ، وكان في الأصل وم أبونهم الديوكا أ.

ج ٢٣ - كتاب الوصايا - ١٨٦ - الفسر ٢٥ : نصر ندجر الوصى والروث من الاز قال: أستحسن أن يبيعوا ثيابه ومناعه، ولا يبيعوا الرقيق، ولا ينفقوا على الرقيق من ماك المبت، ولكن إناكان معهم طعام، كاناهم الذي يأكل منه يعني الرقيق يأكل من طعام مولاه من غير أن يدفعوا إليه، وكذَّتُك الدراهم على نفسه من غير أن ينفقوها عليهم.

انفصل الأربعون في معرفة صفات أسماء الوصي له

۱۹۱۱ من آرهم بالمرافق ماله نشان أهل بينه أو لكهو نهم، أو المستحوهم " قال المستحوهم" قال المعلى المحل أو المحلك المحل أو المحلك المحلك المحلك المحلك المحلك المحلك المحلك المحل المحلك المحل المحلك ا

وعن أبي يوسف رحمه اله: أن الشاب من خمس عشر سنه إلى تلائين ما لم يعلب عبيه الشمطة والكهل من لاثن ما لم يعلب عبيه الشمطة والكهل من ثلاثي إلى خمسين، والى القموري عن أبي يوسف رحمه الله. أن الشاب من خمس هشر سنة إلى خمسين إلا أن يقلب عليه الله ما قبل ذلك و الكهل من تلاثين إلى أحر عموه والشبيخ ما والد ولى خمسين، قملي هذه الوراية جعل أبي يوسف وحمه الله الكهل والشيخ سواء فهما والاعلى المصين.

وفي وصاية التوازل . قال أبو يوسف رحمه الله : من كان ابن للاثراء فهو كهل . وعنه من قاد بن نلات وللاتين فصاعدًا . فهو كهل ، وذا المغ خمدس، فهو شيخ، وفي أتوادر ابن مساعدًا " الكهل من ثلاثين إلى الأرمين ، والشيخ من زاد على الحسيل وإن لم يشب، وإن زاد على الأرمين وشده أكثر فهو شيخ، وإن كان السواد أكثر، فليس مشيخ.

وعنه محمد وحمه انه الغلام من قان له أفل من محمل عشرة سنة، والشاب

¹¹⁵ وفي ك مشيعتهم

والقاتي من مغ حسس عند ودممة وعوق ذلك و والكهن وأبلغ الربعين. وواد عالم بأي سين إلا أنابك وإذا أسبت في علمه عليه، فيكون شبحًا. وإن لم يستم القمسين إلا أنه لايكونا كتبسلا حتى منع أربعين ولاشباطأ حتى يحاق الأربعين والصمد فدرب

المحرن

كتاب المداينات وقضاء الدين عن نفيه أو عن غيره، والأمريه والغرض والاستقراض

مدة الكتاب بشتمن على عشرة فصول:

القصل الأول: فيما يجري بين الدائن والمديون

الفصل الثاني: في قضه الرجل دين عبره يغير أمره من مان نفسه ومن مال المديود. الفصل الثالث: في الرجل الذيون يدفع إلى غيره مالاً ، وأمره أن يعصى به دينه .

الفصل الرابع " في الذيون إذا دفع ماله إلى رجل بجهة فضاء الذين رحاء أن بجيز و ب الدين تنفيه

القيصل الخيامين: في الذيوط إذا آمر عبيره أنَّا يشضى دينه ، ثم إنَّا الله يون بقيض المدين ينصه

الفصل السادس " في المأمور لفضاء الدين إذا قال : قد قصلت ، وصدقه الآمر في ذلك-وكذبه رب الدين

الفصل السامع : في فرحل يأمر غيره أن بدفع امال إلى غيره، فيرجع المأمور بذلك أو لا يرجع

الفصل الثامن: فيما بحرى بين رب الدبن، رورنة الدبون

القصل التاسع : في الإقراض والاستقراض

الفصل العاشرة في المطرفات.

الفصل الأول فيما يجري بين الدائن والمديون

٣٠٠٧ - ومن عليمه الدين الؤجل إذا فيبض منه المان فيبل حلول الأجل، ثم استحق المقبوض من بدالطالب، عاد الحال موجلا: لأن الأحل ما سقاد مها مقصوفًا. وإنا مرقط حكمًا للقنصاص فين حلول الأجل، والأصل أن الأجل السقط حكمًا لنسبب، ثم انفسخ السب من كل وحه بعود الأجل، كما أو سقط حكمًا للصلح، ثم المسخ الصلم.

۱۹۰۰۳ وقی الفنتقی عن محسد رحمه الله: رجل له علی رحل ألف درهم حالف فقال له رساله یی: رن دفعت رس غشاخ بسیمانه ۱۰ کسیمانهٔ الأخوای مؤخره علك ساق وار له بدنم إلی غفا عسسمانه ، قلالف علی حالها، فهذا حال .

1004 و أن جساعة جاؤرا إلى رحل. واستقرضوا منه دراهم، وأمروا القرض أن يدفع إلى واحد مسم الدراهم جملة، قداع إليهم، تبران المفرض طلب جميع الدراهم من المدفوع إليه، فليس على المدفوع إليه إلا حصنه الأن المدفوع إليه وكيل من جمهة شركاء، تقيص للصماء هم، وتبعى الوكين ينشقل إلى الوكل، فكأنهم فسضوا بانضيهم، ومثاك كان الجواب، كما فلنا

١٩١٠٥ - في مجموع التورك ، مسلم مع حمراً ، وقصى بنيته ديا عبيه لسبو، لا يحل للطالب أن بأخله . وإن كان الدين على نصر الى ، فباع خمراً ، وقضى بنيته ديا عبيه لسبو، عبيه لمسلم ، جاز للطالب أن بأخده ؛ لأن بيع الحمر من المسلم لم بصح، ظم بصر النمن على ملك الشتري، فالبائع يدفع مان العير إلى رب دينه قضاء من دينه ، ولا يحل نوب الدين أخذه ، أما يح الحسر من المصرائي صحيح ، فصاد النمن على المين أخذه .

٢٠٠٦- وفي القبدوري في كتباب لحظر والإماحية : وجل له على أحمر دراهم

جياد، فقضاه زائفة، وقال: ألقافها، فإن لم يرج لك. فردها على، ففعل، فند ترج " أنه فله أن يردها استحصائاً، فالرحقيب ذكر جواب هذه انسأنه، كذا فاله أبو يوسم رحمه الله، ويحتمل أن يكون هذا كوله خاصة كما قال فيمن كان له على أحر دراهم جيد، وعن محمد رحمه الله: مثل ذلك ويحتمل أن يكون هذا قول الكل.

٣٩٠٠٧ م في من هذا ، ويسما إن النبيري عبيًّا . فوجده معييًّا ، وأرادر ده ، فعال البائم العجاء فإناثم يشتر منك رده على ، فعرضه على أنهم ، فلم يشتر منه ، فلم يكن له أن يرده. والفرق أن تقموض من الدواهم ليس عين حل المقامص، بل هو حشي حقه بحيث لوتجوز بهذ ومدارت عين حقمه فإن ليرتجوزه وقبت على دلك الواقع، فصح أمر الدافع القابض بالتصرف فيه ، وكان عرص القابض تصرفُ منه في ملك الغير بإذل المالك، ومن كان له على رجل دين، فتصوف عن مثلك القيون بأمره لا يسقط ديته إلا أنه إذا راح له ثلك الدراهم، فإعا يسقط ديمه؛ لأنَّ في الانتداء تصرف للدافع، وفي الانتهاء النفسه ، فكأن العاقم وكله بأن بيهم دراهمه لأجن الدافع، وما يحص له بها يفيضه بدينه ، وذلك صحيح، أما مشيتري العبي فللسائك العين وإن كان صعيمًا إلا أن له حق الود بالعيب، قالا يكور أن يجعل قوال البائم العمارة أدمته في التصرف تلبائم، فكان عرض المشترى المبيع على المبيع تصرفًا منه في المبيع لنفسه. ودلك يوجب سفوط خياره، ولمو لم يسقط خياره، إغا لا يسقط نقول النائم، فإنا لم يشتر ، رده عليه ، ولا وجه إلى ذلك ؛ لأن أكثر ما فيه أن يجعل هذا منه وهماً للقبول برده عليه إلا أن الواعيمة لا يتعلق بهما اللزوم، ولأن هذا شوط بخلاف حكم الشرع، فيبطل كما في شرط المرتبن على الراهن أن لا يكون الرعن مضمولًا، وكما لو شرط البائع على المشترى أن لا ينفسخ العقد بهلاك الجبيع فبين القبص وازدا قبض الدراهم من مديونه افتضاه للدين وأنفقها واثوردت عليه بعيب الزيافة. فإن كان حين أنفقها يعلم أنها زائمة، فله أن يردها، سواء قبلها بعضه أو بعر تضاء.

٢٩٠٠٨ - هرق بين همدا وبين الجبيع إذا ة بنه اليناح بغير فرصناه ، فين ثماة لا يكون للباتع أن يرده على باتعه ، والعرق أن لمة الرد إذا تنان مغير قعماء جعل عقدًا جديمًا في

⁽۱) وتيء بيرح .

حن الثالث و هو النائع الأول، أما هها فلا يكن أن يجعل بعًا جديدًا؛ لأنه لا يُلكه الواد. على ما فدمنا.

11009 - قبال أبو يوسف رحمه اقد: من أقرض كبر حيطة عين، وقسضها المستفرض واستهلكها، ثم قضاه كر حيطة جيدة، فإن كان فاله الطائب: لي عليك حيطة حيدة وصدقه المظلوب وفضاء، ثم تصادفا أن الكر الفرض كان عفنا، علمستقرض أن يرجع فيما قضاه، ويعطيه كرا عمنا مثل المؤرض، وإن لم يكن الطائب قال به: كدا جيدة لكن المستقرض قضاه جيداً من غير شرط جاز، وليس له أن يرجع، فال ثمة: ويحتمل أن يكون جواب الوجه الأول فول أبى يوسف رحمه الله خاصة على ما قدمها.

١١٠١٠ عن محمد رحمه الله من قال الآخر: في عليك ألف درهم، وقال له الآخر: إن عليك ألف درهم، وقال له الآخر: إلى حقق أنها لك على أديمًا إليك قحلف، فاداها إليه بلدعي عليه إن كان أداها على الشوط الذي شرطا فياطل، وللمؤدى أن يرجم ميما أدى؛ الأن ذلك الشرط باطل؛ الأنه على من أنكر دون المدعى.

٣١٠٩١ - في "النوازل: استقرض درهم بخارية بيخارى، أو الله ترى سلعة بدراهم بحارية بمخارى، فالنقيا في بلاة لا يقدر فيها على البخارية يؤجل قدر المساقة فاهبًا وجائبً، ويستوثق منه الأنه فو عسيرة فنظرة إلى ميمسرة، ويستوثق منه نظراً المطالب.

41117 من عليه تغير حنطة لآخر إذا قال له: ليس عندي سنطة، فيعني الخنطة، فياهها منه، و شتراها من طيع، فالسيع فاسد، وإن أواد صحته بنيغي أن سنترى الفرض منه قويًا مثلك الحيطة، ويقبض الثوب، ثم يسبع منه ذلك الثوب بما أواده لأل الحيطة في الزنمية تصلح ثمنًا، ولا نصاح مبيحًا إلا بطريق للسلم، وما فكره من الحيواب في أصل المسالة على الإطلاق خلاف رواية الجامع ، مقد ذكر في الجامع : أن من كان له على أخر طعامًا، فأشترى ذلك الطعام بدراهم معلومة، ونقد الدراهم في مجلس الشورة، فإنه يجوز الشراء عن عليه الدين.

۱۱۰۹۳ - ۱۹ بزاحیمل حنطق، فالضاها فی بیت الدائن، فضال له الدائن: کلها حتی فنظر کام هی، وام بجر بنهما بیم، دیان لم یکن جری بینهما معاملة متفده، کواضعا بیما على نبىء معذر لكل قربيز، قبالا بع يسماء أعطى الديون ديته إلى الدائن حيث أخد الله ومعذر لكل قربيز، قبالا بع يسماء أعطى الديون ديته إلى الدائن حيث أخد الأن المديون حيث مناقدر على الأداء، فله أن يؤدى، كنفا دكر عن إبر هيم بن يوسف رحمه الله أن المديون حيث مناقده أبو الليت وحمه الله أن عندى أن النصوص إذا متوفوا عليهم، فله أن عم من الغيف و لأن الكل حير من أبدى المصوص، ألا ترى أن الكميل بالله من إذا علم عن الفيف أبو موضع لا تقدر المكفول له على استيفاء حقه منه لم يصح منه تسليمه على وكفا العاصب إذا سلم المنصوب إلى الماقك في موضع وخد، عيه لم يصح تسيمه حتى كان للمالك أن لا يقيل، وإذا لم يقبل لا يبرأ الخاصب عن القدمان، وقال الفقية أبو اللك رحمه الله عن دو عليه أنه ديفتي

الله على رهن الله على رجل له على رجل مشرون درهك عليه الله على من عليه الله عائة درهم، وقال: خذ منها عشرون بحقك، فضاعت قبل أن بأخا ها، فإنها من مال النافع.

وقية أنصاً. رجع له على رجل دينان عديم من عليه إلى من أه ديدرين، وقال .
 حالة أحد مما قاصاله للكاء فضاعا قبل أن يأحذ أحمدهما يدينه على حاله ، وهو مؤتن فيها ، وقو قال أحدهما " قضاه لك كان قابضاً له يذينه .

الفصل الثاني في قضاء الرجل دين غيره بغير أموه من مال نفسه أو من مال المديون

۲۱۰۹۰ - أحد الورثة إذا قضى دين البت عن التركة من مال نفسه، ثم هلكت التركة قبل أن يرجع فيها، ثم ورثوا من مبت آخر لا يكون للذي فضى دين البت الأول أن يرجع في تركة البت الثاني؛ لأن القاضى إنما قضى الدين من خالص ماله ليصير ذلك ديثًا عليه في مال البت الأول لا في مال البت الثاني كتبه في أشوح السير في كتاب السير

1991 - في وسايا الشقى: رجل سات وعليه ديون، وترك الله و يد كان اشترى عبداً في حياته، ولم يقيضه ولم ينقد النبى، فقضى ابنه البائع النبى، وقيض الشرى عبداً في حياته، ولين الغرماه بالحصص، وواه بن سماعة عن أبي يوسف وحمه الله قال: وهذا بمنزلة الرهن الا يكون الابن أحق به، وصورة مسألة الرهن رجل مات وعليه ديون، وسحض الدين وهن، فقضى يعض الورثة دين القريم الذي بديته وهن وافتتك الرهن، عبد الذي قضى الدين أوثى به من بقض الرهن، الذي الدين أوثى به من

مدك الفضى له من قبض دين غيره بغير أموه بخرج المقضى به من ملك القاضى إلى ممك الفضى به من ملك القاضى إلى ملك المقضى عده ألا ترى أن فضاء الدين عن الميت صحيح مع أن البت ليس من أهل الملك ابتداء ومن قضى دين غيره سبب، قعند ارتفاع المسبب بعود المقضى عده والى ملك الفاضى، إن قضاء بغير أمر القضى عده وإلى ملك الفاضى عده والى قضاء بأمر القضى عنه ويعود إلى ملك المقضى عده والأه الأصل عند ارتفاع السبب أن بعود المقضى به إلى ملك الفاضى بعد اوتصاع السبب بحصم البدل والبدل عي ملك وجل والدر على والدر على الملك ملك والمعنى عده والمناس وعز المدل والمنات إلى ملك الفاضى في هذه والمناس وعز هذا قلنا: إلى من يقضى المصورة لا يستحق المدل على المقضى عنه ويرد الأصل، وعن هذا قلنا: إلى من يقضى المنسوع المبدل على المقضى عنه وعز المنا قلنا: إلى من يقضى والوكان

قضى عن المشتري بأمر المشتري، فم الفسخ البيع، يعود الثمن إلى ملك المشتري.

11014 وإذا صات الرجل وعليه ديون كثيرة، فجاء وجل عند الفاضي، وأثر أن للمهت عليه كذا كذا من الدواهم أو الدواهر، فأمر الفاصي المفر بأداء ما عليه إلى غرم المهت عليه كذا كذا من الدواهم أو الدواهر، فأمر الفاصي ولا إذ فضاء دين أبت، والمبتد، صح أمره، وإذا دفع، برئ عن دين البت؛ لأن القاضي ولا أن فضاء دين أبت، فضح الأمر، وصح الدفع بناء عليه، ولو أن هذا المقر فضي دين المبت عليه بغير أمر الفاهي، حكى فتوى شدس الائدة السرخسي أن القصاء صحيح، ومقط عنه دين المبت.

٢٩٠٩٩- وفي أخر كفالة الحامع" من شوح شيخ الإسلام: مديون ليت إذا قضى دين اليت إلى غرم له على البت دين كان ذلك موكّا لخرم البت الذي له على المت دين.

71.70 وفي الفتاوي إذا مات الرجن وعليه دين آلف درهم وله مكانب مكانبته ألف درهم وله مكانب مكانبته ألف درهم، فأحي المكانب مكانبته الفي عربم الولى قضاء عما له على مولاه بقير أمر لوصى، جاز استحسانًا، قال: وهو بمنزلة ما لو كان للميث وديعة عند إلسان ألف درهم وعلى المنت لرحل ألف درهم، فدفع الودع الألف إلى خرم البت، وقال: هذه الألف مال قلال المبت عندي أدبث إليك قضاء عن دينك عليه جاز.

19. 19 - وفي الفتاوي أيضاً: رجل له عند رجل أعد درهم وديعة، وعلى المودع ألف عرهم وديعة، وعلى المودع أل جر ألف عرج ألف عرج دينه، فق المودع الوديعة إلى غرج المودع قضاء عن دينه، وكان ذلك بغير إذن المودع، فلنسودع الحيار إن شناء أجار القضاء، ولا غي له حلى الودع، وإن شاء شده ضمن المودع، فيأكث منه ألف، وصعب المؤدى لوب اللين؛ لأن المودع ملك الوديعة بأداء الضمان سائف على اللافع إلى الغرج، وثبين أنه قضى دين الغير من ساله بعبر أمره، فيكون متبرعً، وأشار محمد وحمد الله في كانة الأصل إلى أن المودع ضامن شقع الوديعة إلى عرج صاحب الوديعة، وصورة ما ذكر في كتاب الكفالة دقع إلى وجل آلف درهم، وقال له : أفض بها ما وجب لقلان على من ظلان، ولا تدفعها إلا بمحضر من فلان، فلان، قادة هما إلا بمحضر من المودية في يده، وقد دعمها إلى غرج صاحب الأمانة.

الفصل الثالث في الرجل المديون يدفع إلى غيره ما لا وأمره أن يقضى بها دينه

41. 17 - ذكر هشام في توادره عن محمد رحمه الد: رجل دفع إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يعطيها غريم، فأعطاه الأمور غيرها مي عنده، أو باعمها تونا، أو كان للمأمور عليه دين ألف درهم، فجعلها فصاحاً بها، فهدا كله حائز، قال هشام: يعني لا يكون منطوعاً فيما أدى، وإذ دبع إليه خلاماً، ومان: بعه، وأعط فلاناً فنه قضاء به بها على، فأعطاه من عنده مثل تبن الغلام قبل أن يبيعه فضاء مما له على رب انغلام، فهو منطوع، وعلى هذا إذا دفع الدبول إلى رجل مالا ليغضى دينه، وقال للمدفوع إليه: ادفع مذا إلى رجل مالا ليغضى دينه، وقال للمدفوع إليه: ادفع بغضاء بن والم يأخذ المبك لا يقسمن، ولو قال: لا مدفع هذا المال حتى تأخذ العبك، أو قال: ما ثم نأخذ العبك، في يقسمن، ولو قال: ما ثم نأخذ العبك، في يقسمن، ولو قال: ما ثم نأخذ العبك،

وعلى هذا: المشترى إذا دفع نعن ما تشترى إلى رجل لبدفع إلى بالنعه وذكر أخذ الحالت، فهو على ما ذكرنا من الوجهين، ولو قال: لا تدفع إلا بعضر من فلان، فدفع بعير محضر منه ذكر في الأصل : أنه صاحت، قبيل: هذا إذا كان الرجل وفيع القدر يحتسم الناس مخانفته، فأما إذا كان وضيع القلو لا يحتشم الناس مخالفته، فلا ضمان! لأن الأمر شرط شرطًا لا يعبد من كل وحه.

۳۱۰۲۳ و في الفتاوي. ستل الفقيه أبو بكر وحمه الله عن المديون إذا بعث بالدين على يدي رجل، فجاله به إلى الطالب، والحير، يذلك فرضي به أنا، وقبال للذي جناه بالمال: اشترالي به شيئًا، فذهب، واشتري ببعضه شيئًا، وهلك الباقي، قال: قد في:

(١) وكان في طاوف أنهي به أمعتنا واحد

-

إمهاك من مال الطنوب، وقد قبل: إنه بهلك من مال الطالب، قال رحمه الفار وهو الصحيح وعلل، قفال: لأنه أمره بشراء شيء به وفخأته قبطه، والصحيح من العلة أنَّ يقال: الرضاء بقيصه في الانتهاء عبرتة الإذن بالقيض في الابتداء، وهذه العلة تشير إلى في لإجازة تنجل بالأنمال. وهو الصحيح -والله أعلى - .

الفصل الرابع في المديون إذا دفع ماله إلى رجل بجهة تضاء الدين رجاء أنّا بجيز رب المدين قبصه

193

١٩٠٤ - فكر هي المنقى برواية إبن مساعة عن محمد رحمة اندا وحل له على رحل مدل، مجمد رحمة اندا وحل له على رحل مدل، مجمد رجل إلى المدبون، وعادا الاقوم، الملان عليك من المدبن إلى فإنه مسحر بفضي وما وكس شعمه فندعه إليه ما لمدن عليه أنه أحاز الذي له المال ذلك، عاد كان غال غال فال فالك مال أقل في المال فالك مال أقل في الأمال في يدى أنه أحمل جاز حازته وإن كان أقل في لا تقابض فقال المعالما أحرث الكين فيضه وقبال المعالمات أحرث في المسهدة وقبال المعالمات أحرث في المعالمات أحرث في المعالمات المعالمات أحرث في المعالمات والقبال المعالمات والمعالمات وا

۱۹۹۹ وقال السفر ما لمسكن رحل أنف دره و مائاه رحل وقال السفر ما لمالال عابك فرنه سبجر ، وفيضى وما وكاني مع فدفع العرج الأمم الني نعابان عليه مع علمه أمه ليس توكيل عي القالص و هافال عي يد المنفرع إليه يسزاد الرديمة من الدامع إن أراد فيضه صل أن يقدم الغائب، علم ذلك ، وإن ضاع من بد الحدفوع إليه كان من مثل الماصع. ولم يكي على الفائض في ذلك ضمال .

١٩٩٣ - وكتب في المسرح الريادات العيمل قبال لغيره: العلاق على كذا كذا من الغال عافيصه على لعل هو يجير فيصات وصحاء ماء في أواه الدائع استوداد والمناحة ليس له فات .

۳۱۰۳۷ - قال في اختصى : إن قدم الطائب قبل أن يضيع المال من بد الدابض . وأحاز الطائب القبض ، فالمال ساحة الإجازة الطائب ، ولا يحتاج الفائض إلى أن يقبس المال فلط لب معد إحازته ، ودلك قبصيًا حديثًا ، أو صبار كأنه كان وقبيلا فبص المال المطالب ، وهذا نظير ، جل بدع عبد ، جل من رجل ، في وأنه و مولى العبد ، وذات للمشترى. اندر من عبد فلان دكدا، رائه لم يوكلي بيهه، ولكني أوجو أن وجير ذلك. والمشترى، اندر من عبد فلان دكدا، رائه لم يوكلي بيهه، ولكني أوجو أن وجير ذلك. والمشترى على ذلك، ودفع إيه اللمن، فقيضه أباشع، ووقع العبد البيع، فهو حائر، ونصير ذلك النمن لوتي العبد ساعة إجاءة البيع، ولو ضاع التمن من بد المتم من أن يحيز مولاء البيع، فلا فسماذ به للمسترى على البائح، لأن النمن عناده كان عنواة الودمة للمشترى، قان أجاز مولاء السم بعد دلك لم يحز، ولا يكون له أن يضمن البائم.

الفصل الخامس في المديون إذا أمر فيره أن يقضى دينه ثم إن المديون يقضى الدين ينفسه

٣١٠٢٨ - في كناب الأنضية روي ابن سماعه عن محمد رحمه الله : في رجل أمر رجلا أن بدهم إلى فلان أنفًا عليه ، ثم قضى الآمر الطالب مالا ، فدفع المأمور الألف يعم ذَلَكَ إلى الطالب، فإن الدافع يرجع بما دفع على الفابض، ولا يرجع به على الأمر، وقد ألبت العزل مدفع الموكل حنى لا يثبت له حق الرجوع عليه، ولم يشترط علم المكفول مدفع الأمرء وذكر هذه المسألة في كتاب الوكالة وشرط العمو بدفع الأمر لمصيرورة المأمور معرولاء وجه ما ذكر في الأقضية أناهذا عزل حكمي وليس بقصدي؛ لأنه ما صرح يعزله إنما تصرفه في لأدام، والأداء تصرف هي المؤدى، وقيس بتصرف في التركيل (لا أن الوكبار ينعزل لضرورة فوت الأموريه، وهو إسقاط الدين عن ذمته بالدفع، ولا يتصور مُلك بعد ما سقط عنه، فهو معنى قولنا: إن هذا عزل حكمي، فلا يتوقف على العليم، وجه ما ذكر في كتاب الوكالة: أن عزل المأمور لم يثبت بدفع الآمر ؛ لأنه يوجيه من طريق الحكم، ولكنه منم له عن الدفع لعدم الفائدة، ببانه أن طريق قضاء الدين أن بصبر اللودي مضموناً على رب اللهن، ولرب الذين على الديون مثله، فيلتقيان قصاصاً، ويتصور وجود القبض الضمون يعد دفع الموكل، وكان المأمورية وهو جعل القبوض مصمونًا على القابض متعموراً، فلم يكن من ضرورته عزله، ولكن به متمه عن الدفع؛ لأن الأمر بالدفع يتلقبه إلى حمل فراغ دمته دلاقة ، وقد فرغت دمنه من الدين بالنافع ، وكان هذا بمنزلة العزل القصدي، فيترقف على العلم، قال في الأقضية: وإن فام بنة بعني المأمور على أنه كان قضاء بعد الأمر قبل أداء الآمر، فللغافع أن يرجع بماله بن شاء على القابض، وإن شاء على الأمر -والله أعلم -.

الفصل السادس في المأمور بقضاء الذين إذا قال: قد قبضت وصندقه الآمر في ذلك وكذبه رب المدين

عنه، فقال المأمور بعد ذلك للأمر: قد تضبت، وارجع طلك عليه، وصدقه المدينة عنه، فقال المأمور بعد ذلك للأمر: قد تضبت، وارجع طلك عليه، وصدقه المدين، وقال رب الدين: ما قبضت، ظافول قول رب الدين مع بيته الإنكاره القبض حتى كان له أن يرجع على المدين بدينه، وإن صدقه في الفضاء؛ الأن الفضاء لم يثبت لما حكمتنا برجوع رب الدين على المدين بدينه، فإن جحد الأمر الفضاء ليضا، وقائم المأمور بينة على الفضاء، ورب الدين غائب، قبل بيته، وقضى على الأمر، فبكون خصماً في إثبات سببه، على الأمر منكر لحقه، فبكون خصماً في إنكار سببه، ويكون ذلك قضاء على الغائب بالنبض حتى لو حضر، وأنكر لا بلتفت إلى إنكاره؛ لأن الحاضر انتصب خصماً، فيدفع بالقبلة إلى إنكاره؛ لأن الحاضر انتصب خصماً، فيدفع بالقبلة إلى

قال محمد رحمه الله في أنجامع أعقيب ذكر هذه المسألة وكذلك الكفيل على هذا ليريد به إذا كعل رجل عن رجل بأمر المكفول عنه فعال الكفيل مد ذلك : فحسيت حياجب المال مالله وصدفه المكفول عنه في ذلك، وكفيه صاحب المال، وحلف وأخد ماله من المكفول عنه، ولم الكفول عنه على المكفول عنه المالنا، ولم أن الأمر جحد القضاء أيضًا، فأقام بيئة أنه فضاء صاحب المال، وجع نفامور على الأعراد الأن اللابت من الفضاء بالبيئة على المظالب أيضًا، وإن كان الفياب عن الفضاء بالبيئة على المظالب أيضًا، وإن كان الغالب غائبًا وكن الأمر حاضرًا، ويتنصب أحاضر بحصمًا عن الغائب.

وعايتصل بهذا الفصل:

٣١٠٣٠ - ذكر في كتباب الأفضية : رجن ادعى على، جل آن له على فلات ألف درهم، و أن فلان ألف على فلات ألف درهم، و أن فلانا ألم هذا أن يدفعها إلى من هذه الألف الوديمة التي عنده، وجمد تلودع الأمر بدلك، وأقيام المدعى بنة على الألف الوديمة والأمر بالدفع إليه و وقصى التباضى عليه بكون ذلك قضاء على الغائب، وينقص الحاضر خصماً عن العائب.

القصل المسابع - في الرجل يأمر غيره بدفع المائد إلى غيره -فير جع المأمور على الأمريذ لك أو لا يرجع

1997 - قال محمد وسنمه الله في الأصل الرافق الرحل الحرود : مغة فلات على ألف درهم، أو قال: اقص، أو قال، أعطي وذكر على في هذه الألفاض فهما كله من الآمر إفرار بالدين، دفا فعل المأمور فلك، كان له أداير جع على الامر جا دفع، وكفا وفاقم بقى على الكن قبار. الألف التي له علي، كنان إفرارة من الأمر بنا دفع، وج جع بالمورجا أدى على الأمر، وإذا لم يشتره الرجوع والضمان.

عرق من هذا ويبتما إذا قبل الآخر: أذا عنى إكانسالي، أو قال: أطعم عنى عشرة من الإس من كفارتي، أو قال: تصدق عن يعشره على الساكان، أو قال: هب عشرة علالاً ألف درهم، فقال دلك لا يرجع المأمور على الآمر إلا مشرط الرحوع، أو نشرط لصدان، والوجه عى ذلك أن الأمر طلاء التعليك من المأمور في الرحوه كلها عا أمره أن يعشى عده، ويؤدي عنه والأنه لا يكون قاضاً عن الامر إلا وأد يكون المقصى مه ملكا يعشمون بالمثل طلامي عنه ويؤدي عنه والأنه لا يكون قاضاً عن الامر إلا وأد يكون المقصى مه ملكا بعضون بالمثل عنت للأمر مثل ذلك، وإذا ألبت للفابض ملك عبر متسمون بالمثل الأنه بنيت نلامر مثل ذلك، وفي قضاء الدين إلما يشت للقابض ملك عبر متسمون بالمثل الأنه يلكه بالكال حتى بر ظهر أن لا دبي عليه بستر دمه المسوص، فيثبت للأمر ملك مصمون بالمثل حتى يو ظهر أن لا دبي عليه بستر دمه المسوص، فيثبت للقابض ملك غير مضمون بالمثل حتى أو ظهر أن لاوكاة عليه لا يسترد من الفقير ما قبصه و فيشت للقابض مثل بالمثل حتى أو ظهر أن لاوكاة عليه لا يسترد من الفقير ما قبصه و فيشت للقابض شاء الدين المؤالية المثلة المثنى شاء الدين المؤالية المثن المثناء المن المؤالية المثن شاء الموق

أنو إن محمداً وحمد الله سنوى في قطس الدين بين قريد . الأهم علاقًا سنى وبين قوله : أخط علاقًا سنى ومن الناس من طعن عنى محمد وحمد الله : فضال : يجب أن يكون الجلوات في قوله أعط فلانا عنى بقيم الخوات في فوله: هب قلان عنى حتى الاكون المباورة عن المبارة عنى حتى الاكون المبارو حق الرجع على الأمر إلا بالشرط، لأن الهمة والعطبة سواء والجواب أن الهمة لا تستعمل في قضاء الدين، لا يقال وهب فالان فلاناً دينه إذا قضاء، وإنما يستعمل للارف فلاناً دينه إذا قضاء، وإنما المبار المبار عن الدين على أعلى فلاناً دينه إذا قضاء، وإذا كنان المراد المبار المبارة في الدين المبارك عن الدين على المبارك المبارك

ولو قال: انقده ألف درهم على ألى صامن لهذه أبر على ألى كذيل و أو سبى ألها ألك على و قبال، أو عدى كان هذا إقباراً، وكان للسامور أنا يرجع بما قصى على الأمر، ويستوى في حو الرحوع المأمور على الأمر أن يكون المأمور بقد الدراهم، أو نقد أها عالة ديار، أو باده به محدوية، أو غير ذاك والانه أوف، أنه ، وهم بلاة معادة لان بالبع يجب النمن للمأمور في ذاه الأمر، تما المأمور يعملها فصاصاً بالألف التي للطائب على الامر فيضر بما لو ترفاه الوار.

وذكر الحسن في نتتاب الاختلاف: إذا قال تعيره: الصبح قفلان الألف التي له على الأسل اله على الأسل اله على الأسر على أن فصستها له المراتبة فقال زفر وحسه الله الهو سنطرع، ولا برجع على الآسر بشيء إلا أن يكون حيطا لله قال: وهو قول أبي حيشة رحسه الله ، وقال أبو يوسمه رحمه الله ، عنى يرجع مناهنيه وحمد الله عنى يرجع مناهنيه ويوقال القمه الألف الني له على فهدا مثل قول ، المسمى له .

وبو قبال الأمراء الفع فلاذًا ألف درهو فقد لذات والم بقراء الني أو قال الفض فلانًا ألف درهم، ولم يقل على ألى الفض فلانًا ألف درهم، ولم يقل على ألى على ولا قبال. إلى ضيام لهما على ألى كفيل لها على أله على أله كفيل لها قلال الله والمسبوط الحابط أن يكون الأمور في السول بهما أخذ وعطاء، وبيهما كان خانسعة على أله متى جاء وسوء أو وكبله بيهم منه أو يعرض منه فإنه يوجم على الأمر بالإحماع، وكد إذا كان الأمور معض من في عبال الأمر أو كنال الأمور معلى الأمر وعبال الأمر أو كنال الأمور معلى الأمر بالإجماع، وكد إذا كان الأمور معضى من في عبال الأمر أو كنال الأمور مول الأمر فإنه برجع على الأمر بالإجماع، وإن كنال لم يوجمه الله على الأمر عنه الإحماء النبلاثة،

الله يرجح

ولو قال بغيره: انفي على، فأسن، رجع على الأمر وإنا م ينشرط الرجوع، في أول لقبط للممن الأثمة السرخسي، وكذا إذا قال لغيره الفق على أو لاهي، فأنفق، أثاث له أن يوجع عليه، وإن لم يشتوط الرجوع، وهاي ظهير القبن في شرح كسب الأقضية : أن مي الأمر ، الإنماق وأداء لحراج والصداقات الواحية، وأنساه ذلك لا يوجب الرجوع إلا بالشرط إلا روية عن أبي يوسف رجمه الله هذا.

دكر فخر الإسلام في شرح اجامع أنى باب متصل بأبواب القصاء إذا دفع راحل إلى رجل سالاً ، وقال الحاهد به في سبيل لله ، أن قال الحج به ، أو قال الأدفق على تفسك ، أو قال : على عبالك ، فهو قرض إلا أنا يموى الصلة ، في السير الكبير ، وفي الشرح السير الكبير ، وفي الشرح السير : إذا دفع إلى رجل ، وقال أنعقها على نهسك ، أو قال على عبائك ، فهو قرض .

۱۹۱۰-۱۳۰ و مي باب الحير أبو يوسف رحمه الله يقول ا به فوله ا اقض فالاتك الامع طلايا قضاء كلام محتمل يحتمل افضر عن أحيبي، ويحتمل اقصر عنك إلا أما تو حمله على قوله الفض على صبح هذا الأمر من كل وجه الأنه يكون أمراً عدفع ملكه ا لأن ما قصاء يصبر علوك للإمر أو لا " أن غم يصبر المأمور فاقعا ملكه و الأمر بالتصرف في ملكه مسجوح من كل وجه مه ومنى حمل على قوله : عنده أو عن أحبى إلا كان يصبح مذا الأمر من حيث أمر تما هو حسبه و معروف لا يعمل عن حيث إذ الأمر بلاقي ملك القير ، فيجر، تصحيح كلام العاهد ما أمكن ، فحمل على قوله ! هنى ، ولو كان صرم يقوله : عنى ، أليس أنه يو مع عليه بنا أدى ، فكذا هها .

ولهمها أن مذا الكارم محتمل في تعسمه عباد كناد المراد اقض عني بنست حق الرجوع، وإن كان فلراد اقتفى عنك، أو عن أجنىء لا يشب حق الرجوع، فلا يسب حق الرجوع دائماك، وما يقول. إنه يحتمل عني فلاد، قويه، على ليس مذكلور أو غيير المذكور إما يحمل مذكوراً إذا نم يكن للكلام صحة بدويه أصلا، وهم اللاكام من حيح، وإن كان المرادعة عنك أو عن أجنى من حيث إن هذا أمر إما هو بمورف وحسه، ولس

١٦) ومن ما الأن أحسن عموك للأمر أولا

كما لو كان شريكاً له أو خليطة، أو كان مي هياله الأن الخلطة "سبب استعانة كل واحد منهما مصاحبه ، والشركة كذلك، فإن العناد أن كل واحد منهما يستعين من صاحبه في الذبن من مال الشركة حتى يجب من مال الشركة ، وكدا المعناد أن يستمين كل إنسان عن يعوله في قضاء دينه من ماله ، وإنما يصبر مستميناً إذه حمل على القصاء عنه ، والأحير الخاص وهو الذي استرجر مشاهرة أو مسامية بمنزلة من في عيانه .

ولوقال: ادفع إلى علان ألف درهم، ولم يقل. قضاء لد، والمأمور ليس بخليط له، ولا شريك له، فنفع لا شك أنه لا يرجع على الأخر عي غول أبي حتيفة وحمه ومحمد وحمه الله كمه في المسألة الأولى، إلا أن القرق بين المسألين على قولهما: إن في المسألة الأولى لا يكون للدائع استرداد ما دفع من العبوس؛ لأن في المسألة الأولى الدفع حصل بطريق الفصاء؛ لأن الدفع حصل بحكم الاسترداد، وفي المسألة الثانية الدفع ما حصل بطريق الفصاء؛ لأن الدفع حصل بحكم الآمر، والأمر يشاول مجرد المدفع ما حصل بطريق النصاء؛ لأن الدفع حصل بحكم حق الاسترداد، أو قد يكون بعض المائع قد يكون بعض الاسترداد، أو قد يكون بعض الإيداع، والإيداع أدى، فحدمل عليه، ويكون له الاسترداد، وأما على قول أبي يومه رحمه الله: فقد اختلف المشابع فيه المعمهم، وجع على الآمر، وقال بعصهم، وجع على الآمر، وقال بعصهم، وجع على الآمر، وكال بعصهم، وجع على الآمر، وكال بعصهم، وجع على الآمر، وكال بعصهم، والمرجع على الآمر، وكال بعصهم، والمنافذ المتابع على الآمر،

⁽١) مكدا مي تذر وكان بي عبرها الأن الحليطة .

القصل الثامن فيما يجرى بين رب الدين وورثة المديون

٣٣٠ ٢١ - غاريم المبت وذا وهب الدين لموارب صح ؛ لأنه وهب من عليمه الدين معنى حق الوارد الودرت الهيمة، فقد قبران يراثد عند أم ربوسه وأحمه الله، وعبد محمد رجمه فد الاربد، وقبل: وقلاف ضمالة وهب لقيار لممت وفودها الوارت، أما في هذه الصورة برائد بلاخلاف، والذاوعات غرير المت الدين لبعض ورثة الميت وفاتهمة لهم كنهم والتحام في أوال وصاما اللحيط الراؤا مات من علمه الدين و وسأل وارته صاحب عال أن يهجل المال وأحلم لا يحمر ب هذا التأحير إهكذا ذكر الخصيف في كشاب الحيرية يعص مشابخة قالوات مردك الخفيدف قوال فيجمه وجوره القرو أهاعلي فوالوأس وسفره وحمله عقد ببخوران بصح الناأحيان وردوا هده المسألة ولي مسألة مذكورة في كاهانة اللاصل)، صورتها حرج البدايذا أم أالبد عن الفير، فرده وارثه، علم فهاد محمد واحسدالله الايصع ودوا لأنافذين ليس عليه وأوعلي قول أبي يوسف وحسه اناب بجبج الأنه هو الطالب بالديول فيماحمل ودالوارث تقد أمي يوسف رجمه فاء وحمل كأنه الدين عليه . يجب أن يعمل تأجيل وب الدس على الوارث، ويجعل كأن الدين على الوارث، والصحيح أناما ذكر الحصاف توزءلكن، لأنا الأحل في حف يثبت صفة الديارة ولا من على الوارث، ولا ينبت الأجل في حقه، فيعد هذا إنا أن ينبك الأجل المسين، أو يتبين الأجل في المال لا وحد إلى الأول: لأن الدين سقط عن ذمة الميت بالوائدة توفيينجه: أن الأجار التاب لهذا الشيخص يسقط دوات، فكرمه وتاب أ الأجار النداء، ولا وحدائل الثاني؛ لأن المال عبر، والأعيال لا نفس التأحمل.

الفصل الماسع في الإفراض والاستفراض

هذا اللعس ينتمن على أنواع :

نوع في بيان ما بجور استقراف وما لا بجوز.

1919 - 19 من محمد وحده أفد وكل نبى ديكال لو يوزن نحو الحنطة والشعيم والتعمر والزيب جاز استقراضه والأصل فيه ألى ما كان من فوات الأمثال ويكون عضمونا على الغاصب والمستقراضه والأصل فيه ألى ما كان من فوات الأمثال القرض عصمون بالمثل من غير احتمال الزيادة والمقصان، فما يكول من دوات الأمثال سحو المكيلات والموزونات والعاديات الأمثال محو الحيوانات والوالي والعاديات الأمثال فيه، فيحور استقراصه وما الإيكون من دوات الأمثال محو الحيوانات والاللي والحواهر والاكارع والرووس لا يجوز استقراضه ؛ لأن طريق معرفة الفيمة فيها اخرز به والانشت المناتلة المغيرة في الأموال الربوية، وكلما استقراض النبات المناتلة المنال حتيقة أو وإنما عبارت من فوات الأمثال خيرة في باب السلم حتى جاز السنم فيها الأمثال حتيقة ولا تدخل من فوات الأمثال خيرة في باب السلم حتى جاز السنم فيها يشترط محصوص ، وهو الأجل ، والأحل لا يشبب في الفرص ، فلم يكي من فوات الأمثال علم المعالم عنى جاز السنم فيها بالمثال علم الاحقيقة ولا تدخل .

۳۱۹۳۵ وقال أبو سنيمة رحمه الله: لا يجود إقراص الحبيز باستقراصه عددة وورثاء وقال أبو موسقه رحمه الله: لا يجود إقراص الحبية بوسمة برواية، وعن ابن أبي سالك عن أبي يوسف رحمه الله: أنه لاسأس به وزئاً، قال ابن أبي مالك: وحذا قوته المعروف، و ذكر في معطى المواضع أن على قول محمد رحمه الله: يجوز عدداً ولا يجوز ورداً.

وفي أمنتنقي أعن محمد رحمه الله: أنه حوز قرص الخبر عدمًا، وقد بلعدا ذلك حن إبر عهم التخصي، قال محمد رحمه الله: الوزن في قرص الخبر من الماءة، والعدد أحمد إلى، ويجوز استقراص الحبر كبلاء لاله بكال مرة، وبعد مرة، ولهذا جاز السلم فيه كبلا، ويجوز استقراص الكاغذ عددًا، لأنه عددي مقاومت، وكذا يجوز استقراص الباديجان عددًا؛ لأنه عددي متقارب.

٣٦٠٠٣٦ وفي الوادر هشام عن محمد عن أبي بوصف رحمهما الله: أنه لا عير في الرفن احدثة والدائين بالورث، وكذا النمو، وبن كان حيث يوزن، قال هشام. قلب لمحمد، حمه الله ، التمر عندنا الاري بناح ورثاء فما تقول. فيمن أقرضه بالوزن؟ قال: الايساح ذلك، الأد أصله كيمي، وعلى محمد رحمه الله أيضًا: أنه قال: الا تجوز الخاطة أل يقرض ورث عان أحدثا، وأكان قبل أن يكذله، فانقول فول المستفرض: إنه كان فعيزاً.

المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المحمد وحمدالله و والمرض وحلا عشرة أرطان المنابعة فال المواحد والمنابعة وحمدالله والمنابعة والمنابع

وإذا الشنري شيئًا بلحم في ذمه : ذكر في الإجازات أن الدحم يسلح أجرة. فنصلح ثمثًا ، وقبل: ما ذكر في الإجازات قولهما لا قول أبي حنيفة وحمه الله وقبي: هو قول لكل.

١٩١٠٣٨ - قال محمد وحمد الله في احتامع : إنا كانت المراهم ثلثها فضة وتستاها صمراً ، فاستفرض رحل منها عدداً وهي جارية فيما بين الماس عدداً معبر وزن ، قلا

عاً من بعه وإن لهم تجر فيمة بين الناس إلا وزنًا له يبجز استقر اضها إلا وزنًا؛ لأنَّ الصفر مني. كان غالبًا ، كان الديرة للصفر ، وتكون القصة ساقطة الاعتبار لكونيا مغلوبًا ، فالصفر ما أثبت كونه موزونًا بالنص، وما لم بغيث كيله ووزنه بالنص، فالعبرة في ذلك للتعامل، فمتي تحامل الناس بيحه وزئا كان موزوناه فلا يجوز استقراضه إلاعدداه فقد أسقط محمد رحمه أقه أعشار الفضة في الفرض متى كانت مغلومة، ولم تسقط في حق جراز البيم حتى قال: لا يجوز بيعها بالفضة الخالصة إلا على سبيل الاعتبار، وإنما كان كذلك: لأن الفرض أسرع جوازًا من البيع؛ لأنه صيادلة صورة نبرع حكمًا، لأن رد المثلي في القرخر فانم مغامره العبن حكماء وفهفاجار استقراض الفصة، ولو كان صرفًا كان صرفًا بسبئة، وذلك لا يجوز، فعلم أنه ثيرع حكمًا، والربا إغايتحفق في البيع لا في التبرع، فاعتبر القصة المغلومة في البيم دون القرض لضيق حال البيع وسعة حال التبرع، ولنظهر مزية البيع على الفرض.

فإن كانت الدراهم ثلثاها فضة، وثائها صفراً لا يجوز استفراضها إلا وزنًّا، وإن تعامل الناص التبايع بها عدمًا؛ لأن الفضة إذا كانت غالبة كانت بمنزلة ما لر كان الكل فضة، لكنها زيف، ولو كان كذلك لا يجوز استقراضها إلا وزنًّا، وإن تعامل الناس التيايم بها عندًا، كذا ههنا، وإن كانت الدراهم تصفها فضة وتصفها صفراً، لم يجز استشراضها إلا وزنًا على كل حال؛ لأنه لم يسقط اعتبار واحد مهساء لأن ذلك إنما يكون حال كونه مغلوبًا ولم يرجد، فوجب اعتبارهما، وإذا رجب اعتبارهما، لم يجز الاستقراض في العضة، فيطل في الصفر ضرورة.

نوعمته

في بيانا ما يكرومن القرض وما لا يكره:

٣١٠٣٩ - ذكر محمد رحمه إنه في كتاب الصرف عن أمل حتيفة رحمه إنه : أنه كان يكره كل قرض جرَّ متفعة، قال الكرخي: هذا إذا كان المتفعة مشروطة في العقد، وذلك بأن أثرضه غلة ليرد عليه صحاحًا، أو ما أنسه ذلك، وإن لم يكن مشروطًا في العقيد، فأعطاه المستقرض مُحود مما هليه، فإلا يأس به، وكذا إذا أنوض الرجل دجيلا

دراهم أو دنائير (ليشتري المستقرص من القرض بعد القرض مناها بشمن عالي، فهو يكرد، وإند لم يكن شرى الناع مشروطا في القرص، صبح، ولكن المستقرض اشترى من القرض بعد الفرص، تمن عال، • ملى قول الكرخي " لا مامن بعد وذاته الخصاف رحمه الله في كتابه: لا أحمد له ذلك، • دكم سمس الأشمة الحوالي رحمه الله: أنه حرام • لأن هذا قرص جرً منصف لأنه يقول، لو نما أنت منه طاليش بالعرص في الحال.

فكو محمد وحمد الله في كتباب المصرف: أن السلف كانوا بكرهون ذلك إلا أن المحادث أم يقار بكرهون ذلك إلا أن المحادث أم يقار بالكواهة . وإنا الخال الأحد ما هذا الله فهر قراب من الكراهة . لكنه ولا الكراهة : ومحمد وحمد الله المهرأ بدلك بأساء فإنه قال أي كنا أب الصوف من الكراهة : والمحدد المحدد وحمد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد وحمد الإحداد المحدد المحدد وحمد المحدد المحدد

هذا إذا تقدم الإقراض على السع ، تأما إذا تقدم السع على الإفراض ، وصورة الله و حل طلاب من رحل أن يعامله عائة ديتار ، قدع المطالب منه المعابلة من الطالب أن المناسبة على طلاب من رحل أن يعامله عائة ديتار ، قدع المطالب منه المعابلة من الطالب المستقرض مائة ديتار على صاد للمفرض على المستقرض مائة ديتار الحصاف أن محمد بن سلامة و المباح و الموروى الله كان المعابلة و وإذا المنتقرض إسان بنه شيئًا ببيعة أولا سلامة بنس غال المتراضه بعض اللغائبر إلى قام حادث وكان من دشاح وضع في المنابلة إلى قام مفعدة وقاه المؤلف القرض كان لا يتحص السنقرض على نس الثوراء ذكان قرضاً حراً منفعة ومن الشابخ من قال الواحد مجمع الكليات المنفوقة وكانها في مجلسين مختلفين لا يأس به والأن المجلس الواحد معنى والمدالية واحد معنى والمنابئة واحد معنى واحد المنتقرة المختلف واحد معنى واحد المنتفوة المختلف واحد معنى واحد المنتفوة المختلف واحد معنى واحد المنتفوة المختلة المنتفوة المنابغة عن القرض، وكان شمس الأشمة الحدوان المنتفوة عول المنتفوة المنتف

وبعول محمد بالملمه واويقولها ليس فلنا نفرض حرأ متفعة والراهنا بيماجرا متفعة وهي القرضي

توعمته

في هذية المستقرض ودحوته:

١ ١٠ ٣٠ - إذا قبالت الهدية مشروطة في الاستبقراض، فيهو حرام، و لا شيغي اللمفوض أذ بقبل، وإذا لم تكن الهدية مشروطة في الاستقراص، وعلم أنه أهدى إليه لا الأجل الفرص، فإنه يفيار، وإذا تم تكن مشروطة في الإفرانس، وتبريعا يرآبه أهدى لأجار الدس أولا لأجل الدم ، ذكر شيخ الإسلام: أبه لا يأم الفدوله، والندع هيئا أولى، وهكفا حكى عن يعص الشايخ، بعد هذا قائوا: إذ كانت الهاداة تجرير بينهما صل القرص بمسب القرامة أو الصنفقة ، أو كان المستقرض معروفًا بالحود والسخاب فهذا قائم مفام العدواته أعطاه لا لأجل الدين، فإلا يتورع عنه، وإدا لم يكن نهيء من ذلك، فالحال حياله الإشكال، فيبدورغ عنه حتى ينص أنه أهدى لا لأجل لدين، ومن قال بالكراهة في مسألة البيع إد تقدم القرص على البيع يقول " بالكراهة ههنا أيفٌ، ومحمد وحمداله لميرانه بأسامي غير عصيق

٢٩٠٤٠ - جننالي للدعوق قال محمده حمدات ولا بأس أن يجيب دعوه رجل اله عليه ديري، قال شبح الإسلام؛ هما جمال الحكام، وأما الأفضل؛ فالترر وعن الإجامة إذا علم أنه لأجل الدين، أو أشكل عليه الحال، قال تسمير الأثمة الحُلُواني، هذا إذا كان لا يدعوه فيل الإفراض، أو كنان يدعوه قبل الإفراض في كن سشوين بومًا، وبعد الإقواض حمل يدعوه في كل مشرة أيام، أو زاد في أبياجيات، فإنه لا يحل، ويكون خبيتان

نوح أحر

في الرجحان في بدل القرض:

لا ٢٠٠١ وإذا رجع في بنال لفرض، ولم يكن الرجحان سنووط في الفرص لا مأس به وروى آذا وسول الله يقيز استقرص من رجل دراهم، فقضاء وأرجع، وقال أنا لا لله فرق من الفرص بن رجل دراهم، فقضاء وأرجع، وقال أنا لا لله فران بن قال مشايحت والرجحان على ضربين إذ كان بدحل تحت الورس، فيجال مكرره، أو كانت صحيحة لا يصرها الكسر، أو كانت صحاحاً يضرها الكسر، أهي الوحد الأول وانداس لا لاجهاز والاه المقر الكسر، أو كانت صحيحة الإيصارة الكسر، أو كانت صحيحة الإيصارة الكسر، أو كانت صحاحاً بضرها الكسر، نهى الوحد الأول وانداس لا الإجهاز والاه المقر الشاع فيها محتمل القسسة، وفي الوجم بكون وباد الراف الرجحان فرادة إلا بعدوز، وإن كان الرجحان زيادة الا يمكن أمرت إلا بالكسرة بحوز بطوي الهية، ويكون هذا الشاع بما لا يحتمل القسمة.

نوع اخر

في تفسير" المستفرض والفطاعه:

⁽۱۱) رون م بزودة

⁽۱) رقیم اغیر

رحمه الله عليه فيمتها يوم سقط، زاد في رواية إثر اهيم من محمد وحمه الله : فعليه فيستها في أخر ما فسدت مناعة ذليلة قبل أن تكسد، فا خاصل أن مذهب محمد واحمه الله : أنه يعتبر قيمتها في أخر يوم كانت رائجه، ويحب على الحستترض والعاصب ذلك، وقال معقوب الحليم فيمتها مرم استقرض، فقد ذكر القيمة، ولم يفصل بنامه إذا كانت فائمة، وبينما إذا كانت هالكة على قولهما.

والفلس المنصوب إذا كسدت، قان كانت فيشة ودعيها بالإحماع، وإن كانت هالكة، وعلى الاختلاف الذي ذكر ما وهذه السألة في الحاصل درع مسألة الحرى في كاب الغصب: أن من غصب من أحر وطله وحلك عدده أو استهاكه، ثم القطع أومن الرطب، قال أو حنيقة رحمه لله. عليه فيمته من الفصة بوم الخصومة، وقال أبو يوسف وحمداقة: عليه فيمته من الفصة بوم الخصومة، وقال أبو يوسف المنصة بوم الأنقطاع، ووجه ثونهما بناء على نلك تلسألة أن الوجب على المنتقرض وهم مثل ما فيض، وعلى المنتقرض وهي والتجة، فيحب مثل ما فيض، وعلى المنتقرض وهم وقال الغاصب كذلك، وقد حصل فيض المنوس وهي والتجة، فيحب وهم مثل ما فيض، دول الفلام وقل مناهمها والنجة بالكساد كما أن الغاصب للرطب عجر عن تسلم طرطب، مستقرص القلوس محز عن ود الصفة وهو كونها والده.

وإدا من داده المسألة مناء على تلك المسألة أو جسا القضة ، على قول أبي حيفة رحمه الله: وجه اعتبار القبسة يوم الحصومة ههنا، كسا وجه عثبار القبسة يوم الخصومة المهناء كسا وجه عثبار القبسة يوم الخصومة المهناء في الاعتباء الان بهنها المدعة وعبتها سواء ولل إيجاب العبى كاسلة أعشل من فيستها، فأوحنا المثل عبى قوله ، ولم أدجر، الفيسة لهذا، وعلى قوله مائل وجد ، اعتبار فوحك، والجه أهال من الاصغراض، وإسا في أخر يوم كانت رضحة كان إبجاب القيمة من المنطبة أعدل من بيجاب عبنها كاسنة ، فيزول الكلام إلى ملك السائلة ، فإن الصفحا على عنى و يلابده فهو جائره الأن الواجب في الذمة على فولهما القيمة من النظمة ، وعلى فول أبي حديثة رحمه الله الكان عبد أن يكون الاقتراق عن عمن المعند كبرة من بلامن و حكى عن جماعة كبرة من بلامن و وحكى عن جماعة كبرة من النظاح : أنهم كنوا يفتون محمد رحمه الله رفقاً بالناس، وهكما كان يفتى الصدر بعمة الشرفة الناس، وهكما كان بفتى الصدر

الشهيد يرهان الألمة، ثم اختلف الناس في استقراض الفلوس، على قول أبي حنيفة رحمه الله: يعقمهم لم يحوزو، على قوله، ويحسهم جوروه.

نوع آخر في المفرض يأخذ المستفرض في بلدة أعرى:

1992 - وفي أخوادر ابن مسماعية عن منحمة وحميه الله إذا أخبه المقرض المستقرض في بلدة أحرى، فإن شاء أجله حتى يؤديه في الموضع الذي استقرضه ، وإن شاء أخذه بقيمة فاك الموضع هها ، وإن أبي المستقرص أن بعطيه القيمة ، أجبر عابه .

91-21-2 قال إبراهيم هن محمد رحمه الله: رحل استعراص من آخر طعامًا بالمراق، فأحف الفرض بحكة، فال أبو يوسف رحمه الله: فعله قيمته يوم أقرضه، وقال محمد رحمه الله: عليه فيسته بالعراق يوم احتصما، وليس عليه أن يرجم معه إلى العراق، ووأخد طعنده، وذكر القدوري في شرحه: وإداات: قرض درامم بحارية، والتقيا في بلدة لا يقدر على البخارية، فإن كان بنفي في فلك البلد، فإن شاء مماحب الحق أقبله فدر المسافة فاهبًا رجابًا، ويستونق منه، وإن كان في بلدة لا ينفق وحر، القيهة.

1993 - بشرعى لي يوسف وحمه الله: وجل أقرض وجلا طعامًا، أو غصمه الله: ويم 1954 - بشرعى لي يوسف وحمه الله: وبن أبا أخيص ويحلا طعامًا، أو خصه الله وله حمل ومؤلف والتقيا في بلنة أخرى، والطعام فيها أغلى، أو أو حميت أقرضه وقال أبو يوسف وحمه الله. إلى تراضها على هذا فحمس وأبهما طلب القيمة أجبر الأخر عليه وهي القيمة في البلة الذي عصب، أو استقرض على حال يوم أفضى، والقول في ذلك مول المطلوب، وإن كان العصب فائمًا بعينه في يده أجبره على أخذه، ولا أحيره على أخذه،

٢١٠٤٧ وفي سوع الأمالي . رجل استفرض من أخر نسئًا من الكلمي أو الوزمي . فانقطع عن أيدي الناس قال: يجبر القرص على التأخير حنى بدرك الحديث عند أبي حيفة رحمه الله الالالقطاع عن أبدي الباس يجرى مجرى الهلاك، ومن مذهب أبي

حنيمة رحمه الله أن اخق لا ينقطع عن العين بهلاك العين على ما عرف في موضعه، وإذا يقل الحق في العين ولو حود الدين غاية معذَّر مة يحيم على التأخيج إلى وفت الإدراك؛ ليصل إليه عبن حقه ، أكثر ما في الياب أن في التأخير ضرب ضرو للمقرض إلا أن في أحذ غير الحَق ضور للمستقرص، وهذا الضرر فوق صور التأخير، فكان أولي بالدفع.

٢١٠٤٨ - وفي أنوادر الن سيدعة أعن أبي يوسف رحمه الله: في رجل استقرض من أخر شيئًا من الغواي كبيلا أو ورنًا، فلم يقبصه القرص حتى انقطع، فهذا لا بئسه العلوس إفا كسندت الأن هذا عالا يوجه فقد أجبر صاحبه على تأخره إلى أن بجيء الحديث إلا أذ نواضها عني قيمته ، وهذا في هذا الوجه مش رحل استقرض من رحل طعامًا في بلد العلماء فيه رخيص، فانتقيا في بلد الطعام فيه غال، فأخذ الطالب بحفه، فنيس له أن يحيسه ، ويؤمر الطلوب بأن يوثق له حتى بعطيع إباء في البلد الذي استقرض فيه

نوع أخر فرالشروط فرالقرض:

٢٩٠٤٩ - إذا قال لغيرور أفرضش عشرة دراها على أن أعطيك مكانيا، وهجاره فعليه عشرة دراهم مثل الدراهم التي قبضها، وإنما كان كذلك؛ الأنه شرط في القرص ما لا يقتقب القرض (لأنه شرط أن بكون القرض مضمودًا بغيره لا بخله . والقرص يوحب الخل، وهو معنى قولتا: إنه شرط مي القرض ما لا يقشقب الفرص، فإن كان له حمل ومؤنة إلا أن القرض لا ببطل بهذا الشارط؛ لأنه تبرع، والنبرع لا ببطل بالشرط الفاسف فيصح القرض، وببطل الشرط والغرض متى صح يوجب المثل،

- ٢١٠٥ - وإذا قر ض بالكوفة بشرط أن يوفيه بالبصرة وهذا فاسد لا جواز له ؛ لأنه قرض جر مفعة؛ لأن المنظرض بكفيه حمل الطريق إن لم يكن حمل ومؤمة، وإن كان له حمل ومؤنة تكفيه خطر الطريق ومؤنة الحمل، وعلى عدا السقائراتين يعامل بها النجار؛ وإنهم بغرصون فيما يبنهم ، ويكتب المنتقرض للمفرض سفتجة إلى مكان ، فإن كان دلك متمر وطَّا في القرض؛ فهو مكروه؛ ﴿ لأنه فرض جرَّ منفعه، فإنه يسفط عن القرض مؤلَّة الحمل أو خطو الطريق، وإذا لم يكن مشووطًا في الفرض، قلا رأس به.

القرص أو أضرص سؤجالا، وهذا قبول علما هذا، وقو فعل كان حالا سنواء أجل معلد القرص أو أضرص سؤجالا، وهذا قبول علما هذا، وقبال ملك وابر أبي لبني: يصح التأحيل، وأجمع واعلى أن التأجيل فيسما عندا القرض من قيم التلفات وضمان النساعات صحيح، وإما لا يصح التأجيل في القرص عندناه لأن القرض في معنى العاربة و لأن ما يسترده القرض في الحكم كأنه عين ما دفع و إذ لو نم يجعل كذلك بصير هذا مدلة المستقرض بجنسه نسبتة و وإنه حرام، وإدا ثبت أن القرص في معنى العاربة، فقول: الماريه شرعت عير لازمة حيثًا الشرع، فلو صح التأحيل صارت لازمة و يُل مضى الأحل، فكان فيه بغير حكم الشرع، وإدا لا يحور.

۱۹۱۹ - وعاربة الدراهم والفنائيو فوض، وكذا كل ما أجرنا فيه لقوص من الكيلي والوزفي واتعددى الشقارية واصارتها قرض، والحاصل أن إعارة ما لا يمكن الانتفاع به مع نقاه عيد قرص الأم تعذر العمل بحقيقة الإعارة؛ لأن الإعارة للمنيث مفعة يمكن استيقادها (أمم هذا العين بجعل محازاً عن الفرض، وأمكن ذلك؛ لأن المعير بسلط المستعير هني الانتفاع بالعين المستعار على أن يرد عليه، وفيسا لا يمكن الانتفاع به مع بقاه عينه بصر مساحلة له على استهلالا، عينه في حدجته على أن يرد مثله، وذلك إقراض حتى إنه لو استعار الدراهم لأجل منفعة يمكن استيقادها مع بقاء عينها بأن استعارها لم يراها موازية أو نحوه يكون عاربة حقيقة، ولا يكون فرضاً

٣١٠٥٣ - إبن سماعة عن محمد رحمه الله. رجن قال لغيره: اغسان عنى لعلان الألف التي معمد وحمه الله. رجن قال لغيره: اغسان عنى لعلان الألف التي له على دغعل، وأداها الضام من عنده، له إن الضامن أحو المضمون عدم عالنا خير جائز، وليس هذا إلزجل " ألف درهم على من الرجل" ألف درهم بعلى ته أخره بها، فالتأخير غير جائز، الأن هذ أدى عنه، فصار مفرضاً، والتأجيل في القرص باطل، والأول أدى عن نفسه.

¹⁰⁾ هَكَذَا فِي فَقُومٍ، وَكَانَ فِي الأَصْلِ التَمَاعِيمَا ﴾ وفي ف استعدما

⁽³⁾ ولي م عن هما الرجل

نوع أحر

في المتفرقات.

90.00 - وإذا أفرص الرجن وجلا درهم، وقبضها السفرفي، لم إذا المفرض على المفرض المرافق المدخل المفرض الرجن وجلا درهم، وقبضها السفرف الله المرافق المفرض المعلى المارة مع والدالم بعير المحصلة، فعمل المان أن حيفة رحمه الفعل جاراتي المفرض بالإحماع، وإدالم بعير المحصلة، فعمل المان أن حيفة رحمه أسم المان المسأة إذا قال رب النيز المبرك المداهرة المن المحروطي الموافق المنافقة، ولم يعين المسمو إليه، في أواد الطالب أن إخذ المنافية، وقد يعين المسمو إليه في أواد الطالب أن إخذ المنافية، ودفع إليه المستقرض بالحيارة، حاز ذلك عبدهم، أنا عنذ أبي يرسف ومحمد وحمهما الله وطاعته أبي حرابه بعجائية المعافية المنافقة المنافق

۱۹۰۱ - ۱۹۱۹ كان ترجل على رجل ألف درهم دير و قديم نظرت الدناند إلى الطانب و وقال: اصرفها و وخذ حفك مها، فقيضها الصاب، وهلك في يدوقيل الالطانب و وخذ حفك مها، فقيضها الصاب، وهلك في يدوقيل الالمصاب، وهلك في يدوقيل الالمحكم الوكانة، وإن صرفها، فهلكت في يدوقيل أن يأد ما الوكانة، وإن صرفها، فهلكت في يدوقيل أن يأد ما المرابعة والاله وكبيل عمد في يدوقيل أن يأد ما المرابعة والفيض يحكم العقد، في يدوما في يدوما في بدوما في بدوما في تحدد فيها فيضًا لشت، فإدا العقد، فيذ الحدد فيها فيضًا لشت، فإدا العقد، منه في الدوما أنها العمد الله هم أمانة في بدوما في بعدد ذلك همكت من ما العالمات العالمات العالمات المالية العالمات العا

ولو قائمة بمها بحقدان، فباعها، وقبص الدراهم، وهلكت في يده، هلكت من مثل الطائب، وإذ لم يأخذه بحقه بعاد الأن في هذه المنظمة أمر الطائب بالبيع بحقه، وإقابكون لبيح بحقه إذا كان بانعاً لتعسم، فيقع البيع للطالب، ويقع فيص الدراهم للطالب، أما من مسألة الصرف ما أمر الطالب بالبع بحقه وإلى أمره بالصرف لعدله واستيقاء الحق من الدراهم، فيهم العسرف للدائم، ويقع السيص كه محكم العالمة والعقيب ما من. ٣١٠٥٦ وإذا أقرض صبيبًا حراً محجوراً عليه أو معنوها حالاً ودفعه إليه، فاستهلكه، فلا ضمان عليه ، أطلق المسألة في نسخ أبي حقص، وفي نسخ أبي سليمان: أنه لا ضمان عليه في قول أبي حقيقة ومحمد وحمهما الله، وفي قول أبي يوسف وحمه الله: إنه ضامن، وهو الصحيح؛ لأن هذا بمنوئة الوديعة من حيث إن المالك في الموضعين سلطه على الاستيلاك.

ولو أقرض حيداً محجوراً، فاستهلكه العبد، فلا ضمان عليه مانام عبداً، فإذا أعتى يوماً أخذيه، وذكر المسألة من غير خلاف، ويجب أن تكون على الخلاف أيضاً، على قول أبي يوسف وحمه الله: بزاخذ به في الخال كما في الوديعة، ألا ترى أن نص على الحلاف في الصبي، والصبي والعبد سواء، كما في الوديعة.

1997 - وفي المنقى : إذا كان لرجل وديعة عند رجل له على صاحب الوديعة دين، ولم نصر الوديعة فصاصاً بالدين قبل أن بجتمعا عليه، وإن اجتمعا عليه، لا يصير قصاصاً حتى برجع إلى أعله فبأخذها، وإن كانت في يده أو فريب منه، بحيث يتمكن من فيضها لو أواد ذلك، فاجتمعا على جعلها تصاصاً لا يحتاج إلى شيء غير ذلك، ومتى صارت ويناه صارت فصاصاً، وحكم الغصب إذا كان الغصب قائماً في يد الناصب وحكم الوديعة سواه.

وإذا كان الدينان مؤجلين لا تفع المقاصة حنى يتفاصاء وكنفا إذا كان أحدهما معجلاء والآخر مؤجلاء أو كان أحدهما وضحاء والآخر نملة.

١٩٥٨ - آبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله: في رجل بعث بكتاب مع رسول إلى رجل أن أبعث بكتاب مع رسول إلى رجل أن أبعث إلى كذا كذا ورهما قرضاً لك على ، فبعث الذي أوصل الكتاب لم يكن من حال الآمر حتى يصل إليه ، ولو أن رجلا أوسل إلى رجل وسولا أن ابعث عشرة دراهم قرضاً ، فقال: تعم، وبعث يها مع رسوله ، فالأمر ضيامن لها إن كان رسوله قبض الدراهم.

۲۱٬۰۹۹ و إذا أمر خبره أد يوهن مالا، ويلتزم الربيح عنه، ويؤدى إليه ليؤدى الأمر إليه، خأدى الأمور الربح، لا يرجع على الآمر؛ لأن التكميل مقتضى الأداء، خالامر إنما يثبت إذا صبح الأمر، ولم يصبح، خلايثيت التعليك، وبدوته لايشت حتى الرجوع - والله أعلم-.

الفصل العاشر في المتفرقات

عليه إن كان عن يعمل بيده، أو له عمل معروف، وإنه يؤهجر من وجل، ويؤخذ الأجوء في غلبه إن كان عن يعمل بيده، أو له عمل معروف، وإنه يؤهجر من وجل، ويؤخذ الأجوء في غنه ين عالية عن عنه قبل على موضه، وعابن في غنه ين دنع المقرض المن أبي طبعت وعابن الشهود، دنع المقرض المن إلى المستقرض، أو اشترى شبئًا بالف درهم، وعابن الشهود، قبض البيع، أو تزوج امرأة بهر مثلها، أو استأجر شبئًا بعابة الشهود وهب دين المسحة، فإن هذه الديون تكون مساوية لمدين الصحة، وإن تعلقت هذه الديون بماله بعد نعلق حق غرماء الصحة إذ لبس في بعض هذه التصرفات إبطال حقهم وهو القرض والنكاح، وفي بعضها إن كان إبطال حقهم، لكن قباجة الربض، وهو يملك الفعل والإبطال خاجته، فإن قبض المريض دين هؤلاء، هل لغرماء الصحة أن يشاركوا الفعل والإبطال خاجته، فإن قبض المريض دين هؤلاء، هل لغرماء الصحة أن يشاركوا القابض طبعة فيض عن المثاركة.

والفرق أن الريض يقضاه دين للقرض والبانع لم يبطل حق غرماه الصحة؛ لأن حق غرماء الصحة في معنى الأموال وهو المالية لا أحياتها، وما وصل إليه من الموض في القرض والبيع يصلح لقضاء حق غرماء الصحة، فلا يصير بهذا "القضاء مبطلا حقهم، أما ما وصل إليه من المرض في الإجارة والنكاح لا يصح لقضاء حق غرماء الصحة، فيصير بهذا القضاء مبطلا حقهم، وليست له حذه الولاية.

11 - 21 - وفي أفتاوي النسفي : السلطان إذا صادر " رجالا وطالبه بشيء من المال ظلمًا : قطلب الرجل من غيره أن يدفع إلى السلطان المال المطلوب به ، وبدقع إلى أموانه شيئًا من المال، ويقال بالفارسية : جعل موكلا، قدفع الرجل ذلك كله، ثم أراد أن

⁽١) رقي ٿا: آنلايميم هئا ..

⁽٢) مكف في طء وكان في الأصل وف وم: أحياوا.

برجع إلى الأمر عا دفع بأمره وطفه ، قال البس له ذلك ، لأن أمره بالدفع عنولة أمره بأن بنغت ماله ، بأن قال له : ألق مالك في المحمل ومعة لا عدمال على الأساء وههنا كمالك ، وذكر بخر ، لإسلام وشعل الأنفية المراحسي . أن له الرجوع ، والمطالبة الحسية كالمطالبة المحسة كالمطالبة المتراجة ، نم في المطالبة التوعية وعم الدس ، إذا أدى المأمور رمع على الأمر ، فكان في المطالبة الحسية مند الالاعتمالة ذكرها محدد وحدالله في اللمير الكبير ، وأم واحد من أميرا المسلمين رجالا أو يتشرى له عن المسر محك المشرع ، وحم بالنمن على الأمر مع أميو طالبة وطلب المالوري

١٩٠٠٧ وفي الجالم إبد الكذائة الدروة الرحل له على حل الدرومة وكان وحل له على رحل الدوروعم جدد. وقال له صاحب الثال أعطني به ألك درهم بسرجة ، وتعرفا من عبر مصر صحح كالله حط عنه صحة الحاردة الأن يصرف، فلا ينظل بالاعتبران عن المحسل من غير فنصل و كذا أبو قال العمل عن عربي هذا بها ألك درهم بسرحة الأنه ليس له العمل عنه وإنه لم يض أنا أبي ولئه.

٣٩٠٩٣ - وإن تان الرحل على رحل دين على المدون الطاب الأحل أو قال: تركته المح بملاف فوقه الا ماحة ألى قدر ويحلاف قوله: يرثت مه أحماف البراء الى قدرات وروى أنه يضح إذا أقداف أبرائة إلى نفسه كما يضح إذا أصاف البراءة إلى رجا الدين، وقال، يرثت بالنصب .

33.53 - المأمور انتفادا الدين إذ قبقني أحود عدامر الدير جع تدني ما أمر الد. والو فضي أردا تما أمر الد. وحم عاكف لد.

23.5% وفي استفى المنتر عن ألى يوسفيه وحمه الله: ارجل له على رجل مسرة دائيه و فقال واطل تصاحب الدائيون أقرصنى الدميو التي لك على فلات فقال العموم ثما إن حياجيه الدنائيون قال للدراء، وأصلاد أدم فيلال الدائير التي هارك وأحاله عليم، فأحدها عروضاً أو دراهم أو ما أراد كان حياراً ، ولو قال لرحل وهدت لك ألك درهم التي في على الملان والدائيلات أعطها إيام عاصاً لم يوراً.

. ١٩٩٣- وفي الوادر الل مساعة أعل محمد رحمه الله الرحل عليه ألف درهم الرحق أمر الدي عليه وحلا أن يدعها عنه إلى انطالت البرج الدافع بها على الأهراء صحبها المأمور بعد فيت إلى الطائف ، أو الدان برجع بها على الأمور، فأمام الأمور به أما فيد داع الأأعد إلى الصائب بعد ما أمو الأمور بالدفع قبل الديديع الأمور، فلا مستبل للمأمور على الآمر في الرجوع بالدعم، وله الديرجع على الدن دفع

1994 - قبل دحده وحده العالمي الحديم لكير الإناف الأجل أغيره العصر المحاصرة على فلان التحديد والعد فلامًا أفد درهم على أبي شامل لها، والملطم إب حاضر يستم هذا الكام، عدم الأمل الفرو إلى فلانا ألف درهم، فلا ألف عرض للدمع على الأمر، وليس سيأس أبي للاعتم على الأمر، وليس سيأس أبي المائيس ولا المحاصرة المائيس المائ

١٦٠٩٨ ، ولو قبال لمبيرة (اعمر فبلاناً أنمه درهم، أو قبال) انتجع إلى فبلان ألف درهم على أني نساس لك عند بهذه الألف، والمدفوع إليه حياصر يستسع فلام الآسر . الهمل فالألف قرض للمأمور على القبض، والأمر فيامن لها عند بأخذ يهم نباه.

1999 - قرق بين هذا ويست إذا قال التي نساس لها ، ولم يقل عنه ، والعرق أن الامر لما قال: على أبي صباح عدى فقد تصرعاي أن القائض مكفول عنه ، وإلما يصبر القائض مكفو لا عدم إدا درار العادس مستفوضاً عده ، فصد يضير ما قال ، كانه فات . أقر من صلاياً ألف در هم على أبي مراس عدم وأها بدن قال عدى أبي صاص بها ، ومم يقل عند الم يجمل الامر العابض المكفول عنه ، وتعدر أن يجمع الأهر صبحاً عن القابص وحكم الكدفة مفرهما مراو وجعل ضامنًا لها يحكم لقرض احترالا للصحف

ولو أن القابص هو الذي حاصِّ الدافع، وقال " أعطني ألف درهم، أو قال. ادفع (في إقف درهم على أن فلاتًا ضامي لها، وفلان يسمه الكلام، فقال: نعم، فدفع الألف على أن قلانًا فماس لها بالألف، قالألف قرص لنسأمور على الفابض، فلان تُفين بها

٣١٠٧٠ - فيرق بين هذا وبينمه وذا كنان الأسر هو الذي يعي للخياطينة، والغياض ساكت، والقرق أن لمخاطبة من كالت من القابض، فقلا حرى من القابض وبين الدافع ما هو سبيب الفيسان، وهو سوال القابض إباه حتى بدفعه زنيه بدليل أن القابض أو لم يشترط صماد عيراء، فلاقع إليه كال مضمولًا عليه كأنه أفرضك وإدا جري يشهما سبب الصمان، فإذا شرط الفايض ضمانًا اخراء كان هذا ضمان كمالة؛ لأنه فممان هرأ على ضميلاً، ثانت على عبر در وهذا هو حد الكتائم، فصيار تقدير ما قال القابص للناقم: أفرصني أنف درهم على أن فلافًا ضامن لها، وأما إذا كان المخاصة من الأمر ثم يجرين الفابض والدفع سبب الضمان، فلا يجب الضمان بدلين أنه لو لم يعن لأمر على ألى ضامن لها، والمنصر على الأول، قدلم إليه الألف كان الشبض أمينًا لا ضمينًا. وكان هذا من الأمو مشوره، بأن يودعه ألف درهم، وإذا لم يحر بينهما بسب القسمان تعلو أن بجعل فدامل الأمر فيماثا بحكم الكفالة عني مامره فجعل استقراصا أماهها

٢١٠٧١ - ولو قال الرجل تغيره: أعط فلاتًا أنف درهم على أتى ضامن لها فقال فلان: تعبره فالقرض على انقابص، والامر كفيله والأن فول فلان انعم حوات، والحياب يتضمن إعادة الكلام الأول وخصمار كأنا فلائا فالباء العبي أخطني أأمه درجم على أن فلانًا ضامرًا لها ، ولو نص على هذا ، فقد جرى بين للدافع والفائض ما هو سبب الصيمان بالليل أن الغابص الو قال: أعاهني ألمَّا، ولام بنني: على أنه ملاكًا ضامن لها كان الألب مضموناً عليه، فكان ضمانًا طارنًا على صمان تابت على القايص، وهما هو حمد الكمالة، فكان كمالة.

٣٩٠٧٢ - وإذا قبال . هب نفيلان ألف درهم على أبي صيامين لها ، صفيحل المأسور

ذلك، وقيض الموهوب له منه كانت الهية جائزة، والأمر ضامن للدقع، ويكون الواهب في احقيقة هو الامر دون المأمور حتى كان للأمر أن يرجع في الهية، ولا يكون للمأمور ذلك، لأنه تعذر تصحيح هذا الفسمان من الآمر يحكم الكفالة عن الفايض، إذ لا عسمان على المرهوب له وعلى المتهدد في عليه، فحمل الآمر فسامناً يحكم الفرض جاعلا للمأمور وكبلاعي نفسه بالهية والصدفة، وجاعلا للقايض وكيلاعي مسه في ابتعام فيضه، حتى يتم قرضه، فم يصبر قائضاً لنفسه بحكم الهية، وصار تقدير المثالة كأن الأمر قال لذلك الرجل: أفرضتي آلف درهم، فم كن وكيلي بالهية من فلان، ولو يص على هذا كان الحواب، كما قدي، فهذا كان الحواب، فهذا كان الحواب، فهذا كان الحواب، كما قدي، فهذا كان الحواب، فواب كان الحواب، فواب كان كان الحواب

٣١٠٧٢ - ولو قبال الرجن لخيره: هب إلى ألفاء على أن قبلانًا فسمى لهما و ملان حاصر، فقال: فعم، ثم وهب المأسو، ألفا، فالهسة من العساس، ويكون اذل قرضًا للدافع على الذياء و المنافق عليه لأحد في المدافع على الذياء و المنافق عليه لأحد في المقبوض ، فيلا يكن أن يجمل قوله: على أن فلانًا ضامن لهما المنزاطًا الشمسان بحكم المكون، وصار فلان بقوله: فعد مستقوضًا الأنف من الدافع حاصلا العافم وكيلا عن نفسه بالهية من القابض احتبالا للجواز.

كتاب فيه مسائل الشبوع:

٢١٠٧٤ - بجب أن بعثم أن المتناع ترسان.

نوع يحتمن الصبية

ونوع لايحتمل القسمة

فما لا يحمين القسمة أن يشل ممعة بالقسمة بحرث لا مقر العما القسمة اللقيمة التي كانت قبل القسيمة كما كان أو تقوت بلك للقعة أبيلاء وما يحدما القياسا أن الايمقال متعجه فالقصمة والاتفوات، والريضي مسقعًا بعد القسمة المعجة التراكانت قبار الفسيسة وحذا لأن لقسيسة لإفرار مياكنان لكل واحد مهميا قيار الفسيسة مرا الملك والمتعدة ، وإنا يتحقق إفرارها كان لك واحد منهما من المفعة إدريض الفروحس مركان قراء الإقرار أصله ومنافعه وقأب إدا ببدلت المفعة إلى تقصيات أرفيت أصلا لأركون إمراراه باليكان نبديلا وتفويثان

قال محمد وحمد لله في الأميا ... بينا سروحلس أواد أحدهما اللهميمة وأبر الاخراء وارتفعارلي القاصراء فإدكان البيت قبيراً بحيث لو فسير أمكل لكار واحد مايسا أفابتهم بصبيبه الندع الببت كماقيل القاسمة، والقناصي يفسم، وإن لم يكوا مهذه الصفف فأنقاضي لايمسم وإناكان البيت صغيراً بحيث لا يُكر الكاء واحد منهم دها. القسمة أنا يسفع بنصيبه انتفاع البيت و فالقاضي لا بفيسم بنهما بطئب أحدهما عبدرياه الأحراء وكذا الحمام

١١٠٧٥ - ومسائل السيوع كليرة: أحدها. السيع. وإنه على وحهم. الأول: أن بيعه من شريكه. وإنه جائزه منو ، كانا يحتمو القمسة أو لا يحتمل. والناش: أن يبيعه من أحنبيء وداك بطريقين أحدهما الذيكون للبائع همم العين، فياع ذلك لنصف حي رجل اخبر ، او يكون له كل نعيل، عباع نصعه من رجل، وكل ذلك جالز ، صواء كان بحنائل القسمة أوالابجتمار

والثانية: الإجارة: وإنها على وجهين أيضاً. الآول: أنا يزاجر من أجنى، ودلك بطريقين: أحدهما: أن يكون الكل له، قاجر النصف، وإنه لا يجوز في قول أبي حيفة وزفر رحمهما الله، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله: يجوزه والختلف المشايخ على قول أبي حيمة رحمه الله، قال بعضهم: لا تتعفد هذه الإجارة أصلاحتي لا يجب شيء لا المسمى، ولا أحر المثل، وقال بعضهم: بتعفد فاسطاحتي يجب أجر المثل وهو الصحيح

الطريق القابي. أن تكون العين بين وحلين نصفين، قياجر أحدهما تصبيب من أحسى، وفي هذا تلوجه احتلف المشابخ على قول أبي حنيفة رحمه الله حكى أبو طاهر اللهام عنه أنه لا يجرز الأنه أحر ما يقدر على تسليمه بطريق النهايؤ الأن المستأخر يقوم مقام الآحر في نصيبه، والآحر مع شريكه كانا ينتقعان بالدار هكفاء فكذا من يقوم مقام، وذكر الكرخي في أجامعه أحماً عن أبي حيفة رحمه الله: أن الإجارة فاسدة، وبه كان يفتى شمس الأنمة السرخسي والصدر الكبير يرهان الاتحة، قال الكرحي في كتابه: وبستوى عند أبي حثيفة رحمه الله ما بقسم وما لا يقسم، وقال: لا تحوز الإجارة في الوحم، الذات والرجه الذاتي: إذا أحر نصيمه من شريكه، جاز في ظاهر دواية أبي حنيفة وحمه الله، وروي عه في النوازل: أنها لا تجوز.

وإذا أجر من رجلي إن أصبل، فقال: أجراتكما هذه الدار، حار إجماعًا، وإن قصل بالنصف، قبل قال: اجرات منكمة هذه الدار النصف من هذا، والنصف من هذا يجوز إحساعًا ليضًا، وإن مصل بالإنلاث قبل: بحب أن يكون في جوار هذه الإجارة احتلاف المفايخ على قرل أبي حنيقة رحمه الله.

وأما الشيوع الطارئ: فلا يفسد العقد في ظاهر الرواية عن أبي حتيفة رحمه الله ، وروى تحالد بن صبيح عنه أنه يفسد عسورة الشيوع الطارئ: إذا أجر داواً من رجل ، ثم تفايلا العقد في نصفه . صورة أخرى : إدا أجر داره من رجلين، فعات أحدهها . صورة أشرى . إذا أجر الرجلان داراً من رجل ، فسات أحدهها ، صورة أخرى : إذا مات أحد المكارين . الثالثة النعارية. وإنها جائرة في الشاع على كل حال

الرابعة : الهية. فإن كانت مشاعاً لا تجمل القسمة، فهي حائرة، وهب من أحشى أواس شريكه ، وإن كانت تُعشيل القيسمة لا يجوز وهب من أجني أو من شويكه ، والشبوع الطارئ لايمل الهنة بالإجمام.

وإذا وهب دارًا عن وجالِين إن أجمل، وقال: وهب لكما فقد العمار، على قول أبي الحيفة. لا يجرئ وعلى تولهما: بحور، وإنا فصل الافصل بتصبف بأنافال: وهب منكما هذه الذار نصفها لك وتصفها لك، فهو على هذَّ الاختلاف عند أبي حَيْفة رحمه الهالايحول وعندأي بوسف ومحمد وحمهما اقد يحوق وذكر ابي سماعة خلاف عنى هذا الوجه في الوادرة أ.

وان قال لأحدمها. وهبت لك نصفها ولهدا نصفها لو يحز بلا خلاف، وإد كان التصيب إمالأنلات بأن قال: للشا منت، وغلناه منث لا يدي ز بالانفاق ، هكما ذكر في العض النوادات وفي رواية فيز مسماعة: أنَّ على قول محمد رجمه أنَّه ! يجوز ، وعلى فول أبي يوسف رحمه الله : لا يحوز

وهبة المشاع فاسدة عند أمي حتيعة رحمه افده وأبست بناطلة حتى تعيد الطاك عند الصبال الفينس به، مبذكبور في باب التسميم من أسرح الزيادات ، وفي أجباس الناطفين أنها باطلق ولواوهت رجلان لرجل درات وسلماها إليه وجازعي فولهم

«الخامسة» الصدانة: (عدم بأن التصدق الشائع نطير هذة الشاع في جميع ما ذكرنا إلا هي خسصلة واحدة: أنه إذا تصدق بالكن على النبيء هيئه إذ نو وهب الكن لأذنز، الإيجور عندابي سبيفة رحمه الله رواية واحدة، وقو نصدق بانكل عليهما، هل مجوز على قوله لا ركى في "الأصل" : إنه لا يجوز ، فإنه ذكو في الأصل هينة الشار من رجلين ، وعطف عليهما الصدقة على رحلين، ققال: وكذلك العسمة على رحلن، وهذا بدل على أنه إنها تصدق بما يفسم على رجلين، وكذلك أنه لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه نقه.

وذكر في الجامع الصعيراً . إذا تصدق بعشره درافيم على فقيرين يجوره قال الحاكم الشبهبيدا بحشمل أف يكون المراد من قوله في الأصل، وكالفلال الصافحة على رجلين، وكذلك على غنيون، فيكون ذلك بنزلة الهية؛ لأنَّ الصناقة على العلى هية، بهذا بشارة إلى أنه لافرق بينهما، والأصح في الممالة روبتين.

وفي الشامع الصعير : إذا وهب عسرة دراهم من الفغيرين يحور، وجعل الهنة المن الفغيرين يحور، وجعل الهنة من الفير طبق من الفير عليه و حدد ألى حدد وحدد المن فيدن اللا يجور عند ألى حدد وحدد المن فيدن أنه إذا وهب أرحل بصف درهم صحيح من الدراهم العداية ، أنه بحوز، وجعل هذا عبد له عدد الله يحتمل المنسجة و وذكر نمة أنضاء فغال: كل ما يوجب قسمته شفيدة فيه و فهو عا لا يحتمل المسمة و وذكر نمة أنضاء فعال: كل ما يوجب قسمته شفيدة فيه و فهو عالا يحتمل المسمة و إذا له المناهمة تعمل هذا يجور حدة عليه والله أعلى الله المجوز حدة المناه على الله المجوز حدة المناه المناه المناهمة المحور حدة المناهمة المحورة حدة المناهمة المحورة حدة المناهمة المحورة حدة المناهمة المناهمة المحورة حدة المناهمة المحورة حدة المناهمة ا

الساوسة: الوقف الرحق الصياح بسا يحتمل لفسية لا يح صحه الوقف بالإحداء ألا بوى أنه أو وقف تصف الحماء بحور وإدا ثنان مشاطا ، وأما الشيرع فيما يحامل الغير الله على أبل الشيرة فيما يحامل الشيرة فيما يحامل أبل يوسف رحمه الله: الاجمع ، وعلى قول أبل يوسف رحمه الله: الاجمع ، وعلى قول الغير محمد إحمد الله: الاجمع ، فأم المبل محمد الله يحمد أو أحمل المبل محروف الالفسسة أما المبل المبل مواحة وحمه الله مولو وقف حميم ارضه و الوطارة ، ثم استحق على الواحد أو ما أضمه شائلاً ، بض المبل وحمد أن المبل شائلاً ، بض المبلك وحمد الله الاستحقاق تبن أنا ما وقف الواحد ثلاء مشاعد ووقف المبلغ فيما المبلك المبلك المبلغ المبلك المبلك ما لواحد في السائل والمبلك الاجبين السيرة في السائل والأناس مستحق عبر عالمي والمبلك المبلك المبلك المبلك ومشابح بيخ استحق عبر عالمي والمبلك المبلك المبلك ومشابح بيخ استحق المبلك المبلك المبلك والمبلك وا

ذكر في افتدوى أبن الليث واحده الله القديدًا على قول أبي يوسف واستماده . فقال: إذا كانت اللاوض بين شردكين، وقف أحدهما تصيم مشاعًا، ثم قسساء موقع عليت الواقف في موضع لا يجب عليه أن يمف باليًّا ؛ لأن بالفسنة بعين الموقوف، وإذ أراد الاجتماع من الخلاف بقد منازًا، وإن كانت الأوض كانه الله خواصاء معاهد تم أراد الفسمة. عانوجه في ذلك أن يسيع ما يقي، تم يمتسماذ؛ لأن القسمة إلى تجود بين اثنين، وإن لم يبع، يرفع الأمو إلى القاضي ليأمر إنسانًا بالقسمة معه جاز، لأن القسمة هذا جوت بين اثنين

وبذا كانت الأرض لرجين تعدى كل واحد سهما يتصفها طباعاً على هذه صدقة موقوفة ، ويسلم كل واحد منهما بسعة ها على والوعني حدة لم يجز ، وإن تعدد كل واحد بتعيف على حدة صدقة موقوفة ، وجمل الوالى على دلك رحلا واحداً ، وسلما إليه حجيماً جاز ، ولم تعدق الواحد على الواحد بجميع الدار ، وسلم التعف مشاعاً ، في ملم التعيف الباقي ، حاز .

إذا كانت الأرض بين رجلين تصدقا بها على الفقواء صدقة واحدة، وجعن كل واحد منهما والباء فهذا على وجهين: إن جعل كن واحد منهما والباء للقنض نصبته وتصيب صناحيه، بأن قال كل واحد منهما لواليه: ولينك قبض هذه الأرض، يجوره ورن جعل كل واحد مهما والباء ليقيض عليه لاخير لا يجوز،

دكر الخصاف في وقفه تفريعًا على قول أبي يوسف رحمه الله فغاف: أرض بين رجلين وقف أ مدهما صحبته سهد وهو النصف، فنه أن يشاسم شويكه ليشرز حصة الوقف؛ لأن ولايه الوقف إليه، فإن كان الواقف قد مات، فلوصيه أن يقاسم الشريك، فيقرز حصة الرقف، ولو أن رجين كانت يبهم أرض، هو قف كل واحد مهم حصته على فوم معلومين، فهو جائز، ولهما أن يقتسم هذه الأرض، فيفرز كل واحد منهم حصته على وقفاء في وكان وقفاء في ديكون في يده يترلاها.

ولو "فارجلا وقف جسيع أوضه، ثم استحق بصعها شائعًا، وقضى لفاضى اللمستمق بالتصف بقي البصف لآخر وفقًا على حاله عند أبي بوسف، حسه انه، وكان اللوافف أن بقاسم المستحق، فيغرو حسمه الواهم، ولو وهف من داره أو أرضه ألف ذراع، جاز عند أبي يوسف وحسم الله؛ الأنه يحبز ذلك في البيع نفي الوقف أوني، تم يذوع الأرض والدنو، فإن كانت ألف ذراع أو أفل، كان تنها وفقًا، وإن كانت ألمي دراع كان لوقف منها النصف، وإن كانت ألفًا وخسسانة، كان الوقف بنهما فلاتن. السابعة : الرعلى : واعلم أن السياوع من الرعلى يدم جوار الرهان، سواه رهل السريكة الوطن المسابعة الله و المسيوع الطارئ هل سريكة الوطن المسابعة أو لا ، و المسيوع الطارئ هل عامل الوسابعة أو لا ، و المسيوع الطارئ هل عامل الموارة على المسألة روادون ، واكر معصهم أن على المسألة روادون ، واكر معصهم أن الخطري ها ورد على حدث الله يعطل الرحل عنا من غيره الله المها يصبحان المعلم هي الطفة في عليه الوطن أو نا أسهيساء والوارها أوضا أو الما من غيره الله المها يصبحان المعلم هي المستحق عدد معن الأيمال الرحل في الماهي والايكون للمونهي الحيار في الباقي واولا يكون للمونهي الحيار في الباقي واولا يكون للمونهي الحيار في الباقي والايكون للمونهي الحيار في الباقي واولا يكون للمونهي الحيار في الباقي واولا عليه المنافقة المستحق عدد النا المكتب بحور والي عمل الإجوار ، سواد كان التقصيل بالمصف بأن بالأثلاث .

مبان هذه الأصل من السبائل ما ذكر محمد رحمه الله في الخامع الكبير الرجن له على رسل آلف درهم، وعلى الاحرامالة ديسر فيستها ألف و حسستانه ، فرهناه بذلك عبدًا سنهما تصفار رهدًا واحدًا رجم بع حقه وقيمة العبد أقد درهم، فهذا الرص حائز ه

الأنه أن فيه يجز إنما لم يجز المكان الشيرع إلا أن الشيوع فيسما بين الراحتين لا في حق المرتبن، بل المقد في حل المرتبن واحد، وقد ذكريا أنَّ الشيوع فيحابين لراهنين لا تمنع صبحة الرهن إذا وقع العقد في حق المرتبئ جعلة، فالراء وطريق الحواز في هذه المسانة أن يجعاركل وأحدمتهما راهن جمرم العبديدين نفسه يصفه بحق الملك ولصمه بحق الاستعارة، وهذا لأنه لو لم يحمل هكذا، بصير كل واحد منهما راهنا لصفه من العاف، وعند دلك لا يصلح الرهرز ، نصر عليه في هذا الباب، فإنه قال ا إذا رهن كل واحد منهجا يصيبه من لعبد لا يصح، وإنما لا يصح الرمن إدار من كان رحد منهما لصيمه بشيته وإن كان لا يمكن التمبيوع في حق الرمين في حمال بأن كان الكلامان حرحا منهما معًا: لأمه يؤدي إلى تُكن الشيوع في حق الرئين في الثاني ، ويؤدي إلى هو أن حكم الرهن وهو الخبيس في بعض المدة في الناسيء فإن هنك إذا قعسي أحد الراهين دينه، كان له أن نصف بصبيه من طعين، فيحتاج المرتبن إلى النهابو، وعند ذلك يفوت الحبس بي يعمر الله، فأسالو جعلناكل واحد منهما وافيا جميع العيد بجميع دننه النصف معكم الملك والتصف بحكم الاستعارات فإذا أدي أحدهما صيبه مراقدين لايكون أن يفتك نصيبه عنه، فلا يحتاج الرئين إلى النهابو، فلا يفوت الحسن في معض 'فدة لا في خال ولا في الذاري، ديجوز العقف ولذكان طريق التصحيح ما ذكرتك صاركلي واحدمتهما مستعيراً من مساحيه تصلمه حتى يرهنه بديمه وصدر كل واحد منهمه رامناً جميع العب بدين نفسمه كأنه ليس معه غهره، ولا استحالة في هذا؛ إذ يجوز أن نكون العين الواحد محبوساً يحقوني كنيرة لكل ومحدسهما على سبيل الكمال، والذي يؤيد ما ذكرنا في آخر البات في رهن الأصل: تو رهن عبده بالف درهم نصفه بحسساته ونصفه لخمسمانة لا يجوز ؛ لأنه لو كان ينفرق الرهن يتفرق الدس، فيؤدي إلى أن يفتك أحد التصعين عنه، ويبقى الرهن في النصف الأحر مشاعًا، فعلم أن فيكن الشبوع في الثاني حق المرتبن ممع صبحة الرهن والنمكم في الحال، وصبح أن طريق تعسيج هذا المقدما قلنا

التامنة المرضى، فاعلم مان قرص الشاع جائز، ولا يوحد لهده المسألة رواية إلا في كتاب الصادية، وصورة ما ذكر في كتاب المصارية : إذا دام رجل إلى وحل ألف درهم، وقال: مصفها عليك قرض، ونصفها مضارية بالمصف، فهو جائز على ما سمى، لأنه جمع بن عفلين على الشاع، ولو أورد كل واحد منهمة على الشاع بجوز حتى تو تراق وقعت إليك بصف هذه الأنف قرحا بحور ، وكذ إذا قال: وقعد إليت نصف هذه الأنف مضارة يجوز ، هيجا رافا جمع بينهما أيضا، وبه طعن إلى القاسم الصفار، وإذا جار هذا العشد كان لكل تعلق حكم نفسه، ومن حكم نفرض أنه إذا هنك بعض النيض بهنث على المستقرض ، ومن حكم الفسارة أن رأس المال إذا هلك في يد الفسارب بهنت أمانة ، فإذا قال: حدّ هذه الألف من أن بصفها فرض في عليك أن تعلل النصف الأخر مضارية على أن موجع عله في ، فإه يجوز ويكره الأنه قرض حر مضعة الأنه شرط مع التي تنفسه علمالا في ماله ، وتو قال احد هذه الألف على أن تصفها قرض في عنيك ، ومصفها مضاربة لتعمل فيه بالنصف، فهو حائز ، وله يذكر الله بذكر الله على أن

فسر مشايخة من قال: ذكر الكراهة شه يكون ذكر الكراهة مهناه الأد القرص على المهندين حديث جريفه و والهدمي فالما ميكون محمد وحده القاعل فار الكراهة المهندين حديث حديث والمعالمة والمهدمين فالما ميكون محمد وحده القاعل فار الكراهة المدونع إلى الاكرامة ههنا، وعاماء العرقي لاحتلاف الموضع، ذكر في هذه السألة العد عقف المضاوية على العرض، وقول مجعله شرطا في القرض، وإذا لو نصر المضرية شرطا، كان عدد منفعة حديثات المداونان من عير شرط القرض، وفي المسألة المتقدمة حمل المساوية شرطا في القرض، وفي المسألة المتقدمة وكلمة منى شرطا ، مصارت المضاوية شرطا في القرض، فكال هذا فرص حرا منفعة شرطات في القرض لا مطاق الدائمة وكل هذا ليس جما منفعة شرطات في القرض لا مطاق الدائمة وكل هذا ليس جما منفعة بمناحيح ، فقد دائر القدوري في شرحه : إذا دائع إليه ألف درهم على أن مصفها فرص عليمة والمراوية شرطا في الفرض المدونة المكرود عال أن المرحم المناوية شرطا في الفرض الفرض المناوية شرطا في الفرض الفرض المناوية شرطا في الفرض المناوية المناوية الفرض المناوية المناوية

الترميعة الكموب ، واعلم بالا بعض المتأخرين من مشايخة الكروا تحفق الغصيد في المشاع، ومدكن بعني رئال الدين أو الفضل الكرمالي والصدر النسهيد حسام الخين، وقد ذكر محمد رحمه الله في الحامع في كناب اشتركة ما يدل على أن العصد على المساع متصور، فإند قال ارحلال غصبا من وجل عبداً قيمته ألف دوهم، فازدادت فيسم في أيشهيسا، فيصارت أنعى درهم، ثم غصيه رجن أخر منهما، وحات في يد الغاصب التابي في حضروا جديمًا و في يد الغاصب التابي درهم، وإن تسام في حضر العاصب التابي آلفي درهم، فإن صبح الأولين، رجماعين الشابي بالنبي ورهم، فإن صبح الأولين، رجماعين الشابي بالنبي درهم، فإن صبح السابغ، فنمن أن الثاني غصب ملكهما، ثم إذا أخذا منه آلفي درهم يطيب لهما رحدي الألفيز، ويتصدف له لالف الأخرى، ولو تشهد بالا تبين الملك له في النصف لبدت ثم النبي في نصب، ووجب له نصف التمن الألفيز، من وقت الغصب العليمة التمن الألف بيت الملك له في النصف الذي غصبه بأداء الصداد من وقت الغصب السبق

العاشرة: أن يكتب في بيع الشاع الباع سيماً واحداً من كفا سهماً بحدود هذا السهم.

حكى عن التبيخ الإمام أبي الحسن المنفدي: أنه قال: متبيخنا بسم قند يقولون: إنه وجب المساده الأنه توهم الإقراره الأن المفرز بكون له الخدود العلومة دون فشاع، قال شيخ الإسلام هذا: والصحيح عبدي أنه الايوجب الفساد، وقد ذكر الفقيه أبو جعفر الطحادي في سروطه رجل استرى منه الصعب من كذا بحدود هدا النصب قال رحمه الله المسحت السيد الإسام الأجر أما شجاع يقول: الا أحفظ عن والدي في هذه السألة شيئًا، والارواية عن أصحبنا مي دلك، فدكوت له ما ذكره الطحاوي، ومتحسنه وأخذ به، وهذا الأنه ليس في ذكر حدوده ما يدل على الإفرار، الاغرى أن ذكر السهم الايدل على الإفرار، فذكر السهم الايدل

كتاب فيه مسائل الغرور

هذه الكتاب يشنهن على أنواخ :

نوع في النكاح:

٧١٠٧١ قال محمد رحمه الله في الأصل : إذا سمى الرجل المرأة مغير اسبه ، وانسب لها إلى غير نسبه ، فلما زو حد نفسها إياده علمت بقالك ، فيقاد المباألة على وحهين الأول: أن يكون النسب المكتوم أصال ها اظهر نها ، بأن أحدوه أنه عربي ، فإذا هو فرشى ، وفي حقا الوجه لا خيار قها و لا لوليها ، وعن أبي يرسف وحمه علم . أن فها الحيار ، وكما في اللجود ، وفي النتهي الحسل عن أبي حنيقة وحمه الله : إذا تروج الرأة على أم مولى ، فإذا هو قرضى ، فلها الخيار

الوجه التمين: أن يكون التسب الكتوم أدون عا أفهو ، وإنه عمى فسمين الإلكان عم هذا السبب الكتوم كسه أنهم بأن تروح عربية على أنه فرشي، قيادا هو عربي، وفي هذا العسم لا تجاو لأوليا اهاد لأن حل الأولياء في الكفاءة لا عير حتى لا ينتسب إليهم من لا يكافتهم باعيه يقد وهذا الحل صار مؤدي، ولها الحيار عند علساء السلالة الأن هذا الاستعراض من جانبها وهي إعارضيت بتحسن هذا الذل عن هو فوقها لا عن هو منيا، فيقيد لها الخيار لاندنام قام الرضاء وذكم الكرخي عي جامعه أنه لا خير لها

النسم التامى: إن لم يكي مع هذا السبب المكتوم أنف أنها بأذا تؤوج امرأه قرشية على أنه فرضى، فإدا هو من الموالى، أو من العرب، وهي هذا القسم لها الخيار، وإدا رضيت به، فللأولياء الخيار.

٢٩٩٧٧- وفي المنتقى . الحسن عن أن حنيفة وحده الله . إدانزوج المرأة على أنه فلاد من فلاد، فإذا هو أخوه أو عدم فافها الحيار .

٢٢٠٧٨- وفي الأصل أيصًا وإذا سميت امرأة لرجل بعير اسمها، والنسب

إلى عبر نسبها، فلما تزوجها الرجل؛ علم بذلك، فلا خيار له ذكر الساكة من غير ذكر حلاف، وذكر هشام في أنوافره أعن أن يوسف رحمه افه : إذا بروج امرة على أنه قرضية، فإذ هي نطيف فله الحيار، وقال أبو حنيفة رحمه نقط لا حيار له.

٣١٠٧٩- قال محمد وحمه الله في الإصاراً: أمة أنت إلى وجل وأخيرته أميا حرقه فتروجها على أنها حرقه فولدت له أولادًاه تم جاه مولاهاه وأفاع بية على أنها ألت قضي القاضر بالجارية وأولادها للموثى إلا أن يقيم الروح بيبة على أنها مزوجته على أنه، حواله أما القضاء بالجاربة علان الجاربة عبن مالم، وأما القصاء بالأولاد فلأن الأولاد في والجارية وحزمها ، وحزم المعلوك علوك تصاحب الجارية إلا أنا يظهر سبب الخرية . وذلك العرور ههنا غير أن الغرور لا شيت بمجره دهوي الزوج، بل بشترط إقامة البينة عليه، فإذا أفام الزوج بية على أنها تزوجته على أنها حرة، فقد ثبت العرور هها، فلا يقضى بالأولاد للمولى، بل يحعله أحراؤا بالقيمة؛ لأذَ، ولدانغرور حر بالفيمة بإجماع الصحابة؛ لأنه على حرا في حق المستولد؛ لأنه ليرير في أبرق منه، وعلى رقيقًا في حق المستحق؛ لأنه منولد من ذات مرقوق" إلا أن التبرع جعله حراً بالقيمة نظراً لمجابين. ومراعاة للطرون، وطريقه أنَّ ولد الغرور علق رفيقًا من حق لسنده و وصار الزوج بانكًا الولد من المستحق بما ثبت له فيه من الحق، وهو الحرية ومنع الملك هن المالك بعد الطلب منيب وجوب الضمان، ولهذا بعثير قيمة الولد بوم الخصومة ؛ لأنَّ وجوب الضمان على استولد باعتمار مم اللك عن الألك، والمع إنما شحقق عبد الخصومة ، فتعتبر القيمة يوام الخصومة الهذاء ويكوان فيمة الوالداعلي المسترات بي ماكمه ومن مات من الأولاد قبار الخصومة لا يضمن المستولد شيئًا من قيمته ؛ لما ذكرنا أن ولد المغرور علق رقيقًا في حق المستحق حرا في حق المستولاء ولو علق رفيقًا في حق لمستحق والمستولاد بأن كان المستوند غاصياً لا بضيئ من مات من الأولاد قبل الحصومة والطلب، إغا يضيمن من مات من الأولاد بعد اخصومة والطنب، فههنا أولي.

٣٩٠٨٠ - ومن قبيل منهم خطأ، فقيض الأب بدينه، فإذا تابضها ارقيض عليه بقيمنه؛ لأنه سلم له البدل لما فيض الدية، وسلامة البدل كسلامة للبدل وهو الولف ونضامن فيدة الولد بوم القائل، وسنغي أن اصابان فيها تدبيره الخصومة الأن الذم بعد الطلب إله يتحقق يوم الخصومة ويوم السلال مع المدل حكماً، والخواب الايقول. اليجاب القيمة يوم الخصومة ويوم منع الدل ماعدرا الأنه لا جمة المولد يوم الخصومة ويوم منع الدل ماعدرا الأنه لا جمة المولد يوم الخصومة ويوم منع الدل ماعدرا فيسته في أخر يوم يمكن تضويم والمسلال و والله أحر يوم الفيتل بخلاف ما لو كان الولد فلاماً الأن تقويمه عكى يوم الخصومة ويوم المع نشبة المن دبة أبولد لا يعصل عليه بغيمة الولد الأنه لم ينهم الولد ولا يصب بالما الولد الاستنسان ولا يدله فلا يومي بالما الولد الاستنسان حكماً بيدله و فلا يصب بالما الولد الاستنسان حكماً واعتداراً ويشتوه الإيجاء المداهمة ويا الستحق حكماً واعتداراً ويشتوه الإيجاء المامان على الستوك المستحق المناه الله والله المناه الله والله المناه الدياد والمناه المناه المناه

قال: ولا يكون الولاء "غولي الحاربة وإن علق رئيقًا في حل مولي الحاربة؛ وأنه إثنا اعتبار رقيقًا في حق السنحق، فيسكل إيجاب المسال على المستولد؛ لانه لو اعتبار حراً، في حقم، لا يكل يحاب الضيمان على المستولد، فظهر رقم في حق السنول، في إيجاب الصمال لا عبر، والولاء ليمو من ايجاب الضمال في شيء، فلا يظهر رقم في حل

فطاحيس وقد المعرور حرافي حق عير المستحق في حق حصيم الأحكام، وفي حق المستحق وقيق في حق المستحق وقي المقا المستحق وقي حق المستحق وقي حق المستحق أن يقسم المستحق أن يقسم المستحق أن يقسم المستحق أن يقسم المستحق القرادة حتى لا يقسمن المستحق في حق المستحق في حق إلحاب الصدارة لا قبل، وعنق الولاد على المستحق بحكم الفراية لبس من الفيمان في شيء، فيصر حرافي حق هذا الحكم، فلا يعلق بحكم الفراية لبس على المستحق في حكم الفراية المستحق في حق المستحق في حكم الفراية المستحق في حكم الفراية المستحق في حكم الفراية المستحق في حكم الفراية المستحق في حكم المستحق في حكم الفراية المستحق في حكم المستحق في حكم الفراية المستحق في حق المستحق في حكم الفراية المستحق في حكم الفراية المستحق في حكم المستحق في حق في المستحق في المستحق في حق في المستحق في حق في حق في المستحق في حق في حق في المستحق في حق في حق في المستحق في حق في المستحق في حق في المستحق في حق في المستحق في حق في في المستحق في حق في المستحق في حق في في المستحق في حق في في المستحق في المستحق في المستحق في المستحق في المستحق في حق في المستحق في حق في المستحق في المستحق

وإن لم يكل للزوح بينة على أنها نزوجته على أنها حرة، وطلب بين المستحل على

الادين ما لريد

الأدوي فأسعق غرابة

ذلك لا يجلف ، والما يجلف على العلم اللك؛ لأبه أو أدعى عليه معنى لو أفر به أزمه ، وإذا أنك بستحلف، وإف يستحلف على العلم؟ لأنه استحلاف عمل فعل الغبر

٢٩٠٨١ ، قال: ، إدا أخرر رجل عن وسن الموأد أنها حرف فتزوجها ذلك العبر على الهاجرين وولدت الله ولداء ثم استحفها رجل، وجعل القاصي الوقد حراً بالقيسة بالظريق الذي مولدة والمدالمة على وجهين: إناز وجها المحسرامه على أمها حرقه فالمستوك برجم بقيسة الوثدعلي المحسرة لأنه ضمراته يستلامة الولد في ضمن عقد العاوضة، وإنَّا لم يكن لمحير زوجها مه، فكن الرأة زوجت نفسها على أب حرة، فالمنتولدير حم عليها بقيمة الونديعة العنق. أما أصل الوجوع عليها فلامه صار مغروراً من جهتها، وأما الرجوع عليها بعد العنل، فلانا صمانا الغرور ضمان قول، والأمة محجور عامياه والمحجور لابواخد نضمان القول للحاله وإعابؤا خذته بعد العنق

٢١٠٨٤ - مكانة روجت نفسها على أنها حرده لم ظهر أنها مكانية. فإذا المنتولد يضير لممكاتبة في قول أبي بوسعه إحمه الله الآخر ، وكان أو يوسف وحمه اله أولا يهول: لايصمن للمكانية شيئًا، وواحه دلك أن المستولد لو صمن للمكانية قيمة الولد لكن له أن يرجع على الكائبة نائبًا الأنها هي الغارة، فكان إيجاب الصماد لها عليه لا بعيد، نم رحمه عن هذا وقال: يصمن قيمه الأولاد، لأن التضمين مفيد، لأن المستوف يضيمن بباللحال؛ لأن ما يجب على الغرور من ضمان الأولاد وحد حلاء ومديجت على الكانب من الصمان للمغرور يحب مؤجلاه لأنه صحانا لزم أحجور القولم؛ لأنا ها الله مان بشرت والنكاء والتكانية محجورة عن التكاح عند علما له التلاقة ، وكان فسمان يلرم للحجوز بالقول، فإنه يتأخر إلى ما بعد العناق، فيكون الضمان مقبارًا.

نوع أخر

في الغرور في الملك:

٣١٠٨٣ - وإذا شاعري الرجل أمة شراه فالمداً أو حائرًا، أو ملكها مهجة، أو حدقق أو والسية ، فواندت أه أوالاداً ، ثم استحقها رجل. فإنه بقضي للحستحل بالجارية ا

أذا أوفيع ووارت وولد

براولادها الآن الأولاد مع ملكته فيكون له إلا إذ أنت هرور المنتولف ولا بداخلك من البية على داخله فلا بداخلك مرور المنتولف ولا بداخلك مرور المنتولف وهو التبراء والبية على داخله مرور المنتولف لا وهو التبراء والبية وهو را المنتولف المناهم والمناهم والمناهم والمناهم وهو التبراء والبية وهناهم حداثتها والمناهم ووقد المرور حر بالفسمة وقفض القامي القامي الماري وقد سقط المادلة المناهم والمناهم وا

وعلى هذا إذا يفضى المستمحل بناه أحيدته التستمري في الأرص المستمراة أو قلع الأنَّا حير التي سرسه والمد دري فيها الفي ترجه بقيامة دائد على تملكه؟ فقي الهمة وأستامها لابراءم ووفي الشوائع يرجع فالحاصل أدامحا والغرور لابصلح مسأ للفيالدين والماجوم، ألا تري أن من فالوانعيران الملك هذا الطريق، فوته أس، فسلك، وألجذ مالهما لاغيدان على شجير وقد حصل الغرور مهاء وإنها الصعاق والوجوع لضمان المريلات وأصابعيا وأرافان أسالك هذا الطابق فإنه أمراء فرير أحذ مالك وفأنا فسامن سالك، وما ذكر من خواب في فوله ، قال أحد مالك، قال صاحر ميخالف بالدكرة العموري أن من قال لعبره (من قتلك من الدمر؟ من عصبك من النامر؟ من بابعث من الناسر؟ فإنا صامر لك، فهذا باطل، لأن هذا غيسان مجهول، وفي مسأدًا فلمات ما مجهول والاصمان صفة الملاحة في صمل عقد المعاوضة كما في الشراء، وأسماه من عقود المعارضات، وهذا لأي المنام بالبيع ضمن سلامة الذبع المعتمدي الأن المنشري فسنس والسلامة الشبق ويكون الباتع ضناحا لمستشفوي سلامة أنبيع الاناحفا عنفد هماو شاة وما ماماة . و وأحل فالماء في الممتنى على طل الراد بالعيد ، و فسعات سلامه أميم و فيكني ومسالا لمدلامة الروائد بطريق النبعية وارتم بسام الروائد للمنسري فاضمي قبدته المستنجق، فيرجه على الناتع بذلك بحكم الصمال، قاما لواقمه فلبريضين سلامة الموهوب للموهوب لهاد ليصير خابدأ بسلامة الروائد بطريق التنعية ملأن صعان سلامة المبيع عن البائع فضايلة عسدن صناحته سلامة البدن من حسم، ولا تعلُّ هي عقود أتبرع حتى ينبت ضهان سيلامة العضود عليه على العافد عقامته . وإذا أبو يتبت ضمان الميلامة

من الواهب في نسمي العشد ولالة ولا بعياء حيث ثم يقور: فينست لك سيلاسة المرهوب، فلو تست حق الرحوع للموهوب له يثبت عجرد العرور، ومجرد الغرور لا يملح لذلك

غان كيان المُشتري بام الأمة من رجل أحراء واستولية هذا المسترى النبائيء ثم استحفها رجل أخراء وأخذ الجارية وقيمة الأولاد مز المشندي التانيء فرجع اللشنري الثاني على المنشري الأول بقيمة الأولاد، فالمتشرى الأول لا يرجع على الماثع بقيمة الأولاد على قول أبي حنيفة رحمه الله، وبه يرجع على قولهما، حجتهما أن النائج الأول ضمن للمشرى الأول سلامة الأولاد، ولم يسلم حين أخد مه فيمة الأولاد، والعليل عليه أن المشتري الأول مي هذه الصورة يرجع على بانعه بالنمن، ويقا يرحم إدا مسمن له سلامة المبع، والمربسلم للرجع المشتري الذني عليه بالنمل

ولأبى حنيفة رحمه الله أن البائع الأول نسمن للسشتري الأول سلامة الأولاد لا للمشتري الثاني؟ لأن صمان انسلامة في ضمن اللبع، وإغايب ضمال سلامة الأولاد للمشترى الثاني في ضمن البيع الثاني، والديم الثاني مقصور على البائم الثاني أبعاً - ألا ترى أن تسليم السبع إلى المتنزى التاني لذ وحب بالبيع التابي، وجب التسليم على الباتع الثنائي، لا على البنائع الأول بخلاف النسن؛ لأن البنائع الأول ضمن فلمشتري الأول مبلامة ما ياع منه: ولم يسلم له ذلك لما رجع الثاني عليه بالنَّمي.

٢١٠٨٤ - وعلى هذا الاختلاف مسألة البياء والعرس، وصورتها: رحل انسري من أخر دورًا، وباهها من عبود، فبني للشنري التالي فيها بناء واشتري أرضاً، وباعها من الغراء وغرس المشتري الذني فيها أشجارًا، أو زرعها، أباستحقت الدار من يد المشتري التاتي أو الأرض من يده، ورجع المشتري النائي على المشتري الأول بفيسة البناء والعرس والزرع، فالمشتري الأول هل برحم على بانعه بدلك؟ على قول أبي حبيعة رحمه الله: لا يرجعه وعلى فولهما. يرجعه ومسألة البناه والعرس والروع مع مروعها في كشاب البيوخ.

٢١٠٨٥- قال محمد وحمدالة في الجامع لصعيراً: في عبد لوجل مغرالة بالعبودية باعه من رجل، وقال العبد للمشترى الشرني، فإني عبد فاغتراه، فإذًا هو حر لا سيال لمشترى العدد عليه إذا كان الهانع حاضراً أو عانيا عيد معروده ، وإذا كان النائع لا يدرى أين هو الابرحة المشترى بالشمن على العبيد ، وعن أبي يوسف و حسه الله . أنه لا يرسع المشمن على العبيد ، ووجه ذلك أن وجوب ضيمان السمن بالمعافلة أو يرسع المشمن على العبيد ، حال أن وجوب ضيمان السمن بالمعافلة أو ينافلة المؤلفة عبداً ، وأنه لا يوجيه ضيمان النمن ، ألا ترى أن أحنياً لو قال للمشترى: الشتر هذا العبيد ، قانمنوان فواه و حرالا يرجع المشترى غلى العبيد ، قانمنوان أن العبيد ، قانمنوان أن العبيد ، فارتها ، والا يوجع المرتبي على العبيد بدا قال أو حل الا يوجع المرتبي على العبيد بدينه ، كما أن حلياً .

وجه ظاهر الرواية أن العبد ضمن للمسترى سلامة نفسه أو سلامة الشمى من معاد غلمه المروية المرابية الشمى من معاد نفسه منى تعفر استيفاه من النالع، وقد تعفر إذا غلب النائع غيبة لا بدرى أبن هو؟ ويرجع المشترى بالنمن على العبد يحكم القسمان كالمولى إذا قال الأهل السوق : بابسوا عبدى هذاء هإنى هدافت في التجارة، فيايموه و لحقه دبول، تم استحق العبد، فإصحاب الدبون يرجعون على المولى بفيسة العبد، وجعل الموتى ضامنًا لهم سلامة خصوفهم في بعده عند تعدر الاستيف، من مائيه العبد، منانه أن المشترى إدا رغب في الشراء العتمدة على أمر العبد إياه به، وعلى إخباره أنه عبد، فيحل العبد ضامنًا سلامة البدل عند عدم سلامة نفسه عنه المرحوع على العبد بحكم الهدمان، فيمكن حعل العبد ضامنًا للسلامة نفسه ؟ كان للمنترى حتى الرحوع على العبد بحكم الهدمان، فيمكن حعل العبد ضامنًا للسلامة على ما هم موجهه إذبًا المورور، والاكذاب الرحن؛ لأنه شرع لملك الحس من غير عوض وبصير بعافيته استيفاء لعبى حقه من غير عوض ؛ لأنه شرع لمكن أن يجعل الأمر غيامًا السلامة على السلامة.

أو نفوال: الشمن يحب بالبيع ، فجار أل يكون الأمر به صامل أما الدين فلا يجب بعقد الرهال، بل هو واجب قبل عقد الرهال فلا يكون الأمر به صاملًا السلامة، ومن هذا الحنس صارت واقعة الفنوى، وصورتها بالفارسية مردها قصاب الرجلابي كوسفند حريد، وخريده كوسفند معلس أمد ولي جلاب فروش رفت وقصاب مقلس الرجلاب ديگر كوسفندان خريد خواست جلاب اول جلاب دونم را گفت گوسفندان بقصاب فووش که او مردينكوست فروحت جلاب اول گوسفند آن را از قصاب خريد بعساب زر خويش باز جلاب دونم وا معلوم شد كه قصاب مفلس است خبر است كه رجوع كنيد جلاب اول اعتماد كرد كه آن مرد كنيد جلاب اول اعتماد كرد كه آن مرد نيكو است، فاتفقت الأجوبة أنه ليس له حق الرجوع استدلالا بالمسألة التي ذكرها أبو يوسف وحمه ان على ظريق الاستنهاد في سائة "الجامع العضر" إذا باع من آخر جارية غيره وتقابضا، ثم اختلف الباتع والمشترى، فقال البائع: بعتها بغير أم صاحبها، وقال المشترى، والمسألة معروفة، فلو أن المشترى استولاها، ثم استحقها إنسان، قال أبو يوسف وحمه الله: بأخذ المولى الولد المشترى استولاها، ثم استحقها إنسان، قال أبو يوسف وحمه الله: بأخذ المولى الولد

۱۹۰۸۹ - قال هشام: سمعت محمداً رحمه الله يقول: رجل اشترى من صبى لم يأذن له أبوء أو وصيه في النجارة جارية، فأولدها المشترى، ثم استحقها إنسان، فإنه يأخذ الجارية والولد رقيقاً، والنسب لابت، وكذا لو اشتراها من هيد محجور.

۱۰۸۷ ۲- قال هشام: سالت محمداً وحمه الله عن غلام لم يبلغ الحلم بناعه إنسان، وأفر هو أنه محلوك، وهو يعبو عن نفسه، ثم استحق بالحرية، وغاب لا باتع لا يدرى أبن هو؟ على برجع المشترى على الغلام بالغرور؟ قال: لا، قلت: والرجل الذي المشرى عبداً قد أفر على نفسه بالرق، وغاب البائع، وقبض المشترى العبد، ولم ينقد النمن، والفاضي أعنن العبد؛ لأنه كان حراً الأصل، على يشهد القاضى على براءة المشترى عن الثمن، والبائع غائب؟ قال: نعم.

نوع أخر:

۱۹۸۸ - ۱۹۱۹ إذا المستوى الرجل أم وقد قوجل أو مستبرة أو مكاتبة من أجنبي غيير المولى، فوقع عليها، فجاءت بوقاء قعلى المستوقد قيمة الوقد، وعقرها لمولى المتبرة وأم الوقد، وعليه قيمة اتولد، وعقرها للمكاتبة، وهذا الجواب ظاهو في حق المديرة؛ لأن ولد المديرة في حق المستحق يعتبر مديرًا حكماً ضرورة إمكان إيجاب الضمان له كما أعبر والدالقنه فيا في حق السنيجل فمرورة إمكان إيجاب الفيديان، فيضمن اللعرور الأد المدبرة تضمن بالبيع والغصب وضمان الغرور ضمان سعء وغصب في حق المستحل لا ضمان إهناقي، ويهذا وجبت على للغرور قيمة الأولاد موسراكان أو معسراً.

و في حق أم الولد هذا الحواب ظاهر أنضًا على قولهما: لأن ولنا أم الوقد بعنها ولد الم الولد في حق للمشجل، وولد أم الولد بضمر بالديم والعاصب عندهما، في صمي بالعرور أيضاء مشكل على فوال أس حنيمة رحمه اتده لانا ولد أو البالد لا يصمر بالميع والحصب عبده كنأم الوالف فكيف يضمن بالمروراء ومي المكاتبة هذا الجواب مشكارعلي قويهم حميعًا؛ لأن ولذ المكاتبة في حق المبشحق يعشير مكانبًا عثل حيال الأم إلا أن المُستولد قد حصل للمكانية ما هو مقصودها من عقد الكتابة في حق الولد، فإن مقصر وهامن مقد الكنامة منقها وعنق ولدهاء ولهاذ قلباز إب المولى والأعيل ولد المكانية لا يضمن للدكاتية شيئا عندهم جميعًا، فيجب أن لايضمن الغرور للمكاتبة قيمة الواده لأهاجها المكانية ماهوا متعيودها فزرعقد الكتابة

والجواب إبحاب صماد الولد بالعرور فائت بإجماع الصحابة فإدمم أجمعوا على أن، لد الغرور حو بالقيمة بلا تفسير إلا أن إيجاب ضمان الوقد في يعض الواصع حصل على مدافقة القياس كما في ولد العبد والمدود ولأن الممتولد سع مالا منقومًا على المستحق، فكان ضامنًا بالنصر والقياس، وفي أم الوبد الضمان على قبل أبي حيمة رحمه فقد وفي الكائمة على قوقهم بامث بإحماع الصحابة بحلاف القياس في الرحم الله ي قذاء وإثنات احكم نصَّا بعدلات القياسي حائزا.

١٠٨٩ ٣- رجل شنري حاربة معصوبة، وهو يعلم يكومها مغصابة، أو تؤوح المرأة على أنها حدة، وهو معلم مكوب أمة استوللهاء غالولدر فيق بأخاره صاحب الحاربة؛ لأنَّا لنستولد لم يصر مغرورًا مهنا حيث علم يحميقة الحال، ولو انستراها، وهو يعلم أنها لعبراء افغال البائع الزاهما والصحيها وكالني سيعهاء أو أوصي إلى ومعامد فباعها مته على ذلك، ماستولده، ثم حصر اذلك، وأمكر الركانة، فله أن يأخدها وقيمة الولد، الأن المنتري صدر معرورا ههناة لأنه وطئها على تقدير أنها سنكهه لأد يول الواحد حجه في العاملات وما أخير به لو كان حفًّا قال أخارية علوقة للمشترى، فيرجع المنترى على

البائع بالثمن ووبجا عرم من فيمة العمدة لأنا البائع صار مانزها ملامنها وسلامة والدها بالطريق أندي تعدم وكرها فيسا إدرأ مبر أبه ببيع ملكه.

نوعاخر فرالوكالة:

٩٩٠٩٠ ـ يو أن رحملا وكان رجلا أن ينشري له جارية، واشتراها ونفيد النَّمان من مان الموكل، واستوددها الموكل، ثم استحقت الجارية أحذه المشحق مع قيمة الولاد، و العرقي من السخولد لا من الوكيل؛ لأن ناوكل كالمُستري من أنه تعرض وجه ماهند و البك، والوكيل ثالب عد في حق للك، وكالتشري من الوكير من و هم باعتبيار الحقوق، والوديل بالشراء أصارم رحق الحقوق كأبه الشتري لنفسه ، توباعه مرا موكله ، وأتي الأمرين اعتبرنا كان للمستحق أن يفسمن الممتولد قيمة أنولده ويرجع المستولد علي البائع بسين الحاربة وجمعة الوالف والوكيل هو اللذي يلي الحصومة مع الناتد في ذلك، الأن الوكا الخلاشتري بنفسه من البائم من وجه ، وكالمتسرى من الوكيل من وحه ، فيمن حيث إنه كالمنشري من البائع يستحق الصماد في فعة الدنع ، لا في دعة الدكيل، ومن حيث إنه كالمنشري من الوكيل بكون المطالب بإيضاء ذلك هو الوكيل توعيها على الأمرين حظهما بقدر الإمكات

وإن أنكر البائم البيع من المستولد أو قال " لما ينشر هذا عني، فأقام المسولة بيمة أن فبلاقًا التبشري هذه الجدوية من هذا الرجل بأسرى، وبغيد التمن من مائي همار المشندي مغر وراً من جهة البالغ، وكان له الرجوع على البائه بالذمر وقيمة الوائد، والوكيل هو. الدي بلي الحصومة مع البائم في ذلك ، فإن لسهد شهود السنولة على المشترى، ولو مشهدو اعلى أن المستولد أمر الشتري سالك و إلى سهدوا على أن المُقدري أفر أبه المتراه، الفلان بأمره، فهذا على و حهين: الأول: أن يشهد الشهود أن المشتري أفر قبل الشري أو حدله الشرف أبه يشتربها لملان، وفي هذا الوجه يصير طبير للدمج وراض حهه الباشر، فكاناله الرجوع شيسة الولدعين لبائع الأن لإقرار بالتركيل حصل في حال يصح التوكيل، فصح الإفرار، وإذا صح الإفراريه فصارت الوكانة التابنة بالإفرار كالتابنة

والسناء والواقلت أبو كالدباذ بتدقيان للمستولد أذابر جام تقييمه الوقد على البائع والكلاا . 44

الوحدالثاني أن يشهد النهواد أن المفتري أم معاد الشراء أداشن فعالعلاب والن حذائلو حمالا بكون للسينولد انراحوع على ألمح بالشمل ويقيمة الولدة لأبارتم الالشراي مالوكالله فرزه للنافلوج فالمربصيحة فأله أفراري المراحيان لايصاح الموكيل وودا المريضاج حيفا الإفراد فبالشت الأمراء فليربصو المستولد مشتريا مرائلته برحاحن الوجوب فلا يصبار مغا ورامن جهانه، ولا يكون له حق الرجوع على البائع لا دلتمن، ولا يقيمه الجامد

لوعأجي

٢٩٠٠٩٠ - رجل المتوالد أمة فاستحقها وحل فقال مستديد المتربيها موافلات بكدا ويقامه النمراء وصادقه فلان براذاكء وكديهما المنتجراء فالفول قول المشحورا لاذ منت مناطقاي من الوقد عاهر وهو منتجة في لحربه والتلب قدمه المنع يوبدن إطاره حرفية على عربي له فده فيلا يصدر قبال على التلك والكور بحرف المستمحق بالله من العبلم أنه الشيمواها من هدام لأبه لو أهر مه يكون بولله حواً بالمياسة ، فإذا أذكر بدء حاه درج مع النكوال الذي هو إلا الرار ولو أن المستحى أنو سهما الشواء، وحجم الدنع بكواله الوقد حراء وطلي المستولة فيدية الودرو لأن المددستي مواللمد ومداحسة فاعلى حربة الولد وعلى وحوب فيمنه على المبتوساء وتصادقهما على دلك حجة بي حفهماء أكان لا يرجع مستوافدهمي البائم لاماقتمي ولامفيسة الولدة لأن بصدفقهما لابعسل في حن المانع مشيءاء وثوا حججه لمستوقد وفلياثم البيع والسراءة وأفر المستحل وها بكون الويدحرا بإقرار المستحولة ولايعماء همي الأف فسنتجه لأنا الممتحق فويجرية الولدة وزيد إقرار عمي بمسيم بحريده والإنجاب الفيدة على المستولك والتهاهرار على العمر بفيمه الواكات فعد كان على تصله يصلح ، وقد ذان على غيره لا يتملح

نوع أخر:

1994 - وإذا كان للرجل ألف دوهم في يدى وجل مضاوية بالصف فاستوى الضارب به جارية نساوى ألف دوهم، فوقع عليه المضارب ووقعت ألم استحقيا رجل يكون الولا حراً بالقيامة، فيباخذ المستحق عين الجارية وعقوها، وقيسة الولا من المضارب ولان المضارب وطنها على حسيان أن وبعها المكه، وذلك حصة من الربع، والله يكمى لعلوق الولا حو الأصل، فلم بصور واصباً بوق ماه، وكان مغروراً فيرجع على المنات بالنصارب وذلك أنف، وتكون على المضارب فيها على المنات على المشاربة، ويرجع أيضاً على البائع بوبع قيمة الولاء وتكون قيمة الولاء الأنه صار مغروراً من جهة البائع الأن اشترى الربع منها لنفسه، ويكون ذلك للمضارب خاصه، ولا يكون على المسارية؛ لأنه عوض عبد أدى بمذابله الولاء، وما أدى يقابله الولاء، وما أدى بقابله ولا يكون على المسارية ولا يرجع المسارب بثلاثة أرباع قيمته، لا على المنات ولا على وب المال.

٩٣ - ٩٩٠ مذا إذا كان في قيسة الحارية فضع على وأس مال المصارية، أما إذا لم يكن فيها فضل على ذلك، بأد كانت فيمة الجارية ألف دوحه، وباقي الممألة بحاله، فإل المستحق بأحدا خارية ووقدها والأن المصارب لم يصر مغروراً عهنا والأن وطء الحارية مع علمه أن لا ملك له فيها ينافي الغرور.

۲۱۰۹۵ حفا إذا استولدها المضارب، أما إذا استولاح وسالها، ثم استحقت الجارية كان الولد حراً بالفيمة، مواه كان في فيستها فصل على وأس المال بأن كان فيمشا ألفى درهم، أو لم يكن، بأن كان فيمشها ألف درهم، لأن المستولة "أوطنها على أن جميعها حلكه إن لم يكن وبها فضل، وعلى أن ثلاثة أرباعها ملكه إن كان فيها فضل، خصيار مغروراً» تبريرجم على البائم بالشر، ومجميع قيمة الولد إن لم يكن فيها فضل.

والمضاوب هو المذي يلى اختصومة ؛ لأن المضاوب صاو مشتوبًا كل الجاوية لوب المثال إذا لم يكن فيها فضل و هذا الفضل وفضل الوكير سواء، ثم رجع الفساوب على

⁽١) مكفا في ظاوفت وكالافق الأصل وم أالوثن أ.

اسائع بالسناء ومقيمة الأولاد وقيمة الأولاد تكون للمولى حاصة، والثمن يكون على القضائية وولا على ومقيمة الوقد ا القضائية ، وإذا كان فيها فصواء هرب المال برجع عليه باشمن وشاراته أرباع قيمة الوقد ، لأن المملوك له من جهة لمانح عال القمر وهو فقر رأس المال، وحصة من الربع ، وأما الربع الأحراء فقد المتراه الفضارب لنفسه ، فصار رب المال معروراً من جهة المانح في الماد أرباع الخارة ، ويكون ذلك فرب المال .

نوع أخر:

199 الاحقال وفادات ويوادت وي الرجلان جاريف ثم إن أحدهم و وعيد المديده من شريكه. وولدت أو الاحقاد وحج السنولد من شريكه والدت أو الاحقاد والمساولة والمناها وقيمة أو الاحقاد وحج السنولد النصل وينصف قيدمة الأولاد على بانعاء ولا يرجع على انواهب بليه الأن المسولا صغر مغروراً من المعلى المسك في يصف أيام الأولاد عبد اعتباراً للحصر بالكل و وبالتصف صار مغروراً من جهة الواهب، فلا يرجع على بانعه بنصاء من قيدة الأولاد على بانعه بنصاء من قيدة الأولاد؛ الأدار وحد الما يرجع عليه بنيء من قيدة الأولاد؛ الأن الولاد؛

1934 - إلى الله والمرافق المستمري الرجالان أمنة من رجل روانات وثقاء وادعاء المحامية وغرم نصف فيمنيه وصفح عقراه لشريكه وشر استحقها رجل أخراء قسي القاصي للمستحق بقيمة لولد والعقام لأنه صاد معروراً وقان أثمر ورائسا بتحقل بقيم الطلك في كل الحاربة يسحفل بقيام الملك في تصفيه والأن قيام الملك في تصفيها وكفي الصحة الاستيالاد ولا أسات حربة الأصل للولد، تم يرجع المستولد على باتما مصف الذمن والمحاربة الولد، تم يرجع المستولد على باتما مصف الذمن والمحاربة الولد، ويرجع على التمان والمحاربة الولد، ويرجع على الذمن والمحاربة المحاربة المحاربة المحاربة المحاربة المحاربة المحاربة المحاربة على المحاربة المحار

صنعه" لا يوجب صبرورته ضاءتًا سلامة الأولاد للمشترى في ضعنه ؛ لأن ضحان ملامة الأولاد كضمان الكفائة ، والكفائة لا نتبت في موضع من غير صنع المالك ، فأما الميع فقد يتبت من غير صنع المالك ، فأثبتنا الميع ، ولم تثبت الكفائه لهذا، ويرجع شريكه المستولد على بائمه بنصف التمن ؛ لأنه لم يسلم له المستول من صهت .

نوع أخر.

99- 1999 - وفي المنتمى : رجل وطي جارية ابنه علوات فضمي قيمتها الابه ، ثم ولدت له ولدا أخر ، ثم استعمها رجل قضى به بها وبعرها ، والأب يرجع على الابن عاضمن له من قيمتي الأمة والولد ، وقال الحاكم أبر الفضل : هذا حلاف جواب الأصل ، وذكر بعدها مسائل منها رجل وطي جارية ابنه ، وعلفت منه ، فادعى الولد، وقات سبه منه ، وعرم فيمة الجارية للابن ، ثم وقدت بعد دلك أو لادًا ، ثم استحقها رحل عليه ، وأخذ الجدية وقيمة الولد وقعل ، فعلى قول محمد رحمه الله : لا يرجع الأب على ابنه بشيء من قيمة الأولاد وقال أبو روسة ، رحمه الله ايرجع عليه بقيمة كل والد ولانه بعد ذلك أنولد.

نوع أخر:

۳۹۰۹۸ خوالد: إذا ورث الرجل أمة من أبيد فوطنها، فولدت منه ولدًا، تم استحقها عليه رجل، قضى له بالأمة ربقيمة الولد: لأن الابن مموور الأنه وطنها على حسان أنه ملكه مالاوث، فضار مغروراً من جهة الأسه فظهر أنها لسبت ملكه وفلان أن يرجع بالنس، وبما ضمن من قيسة الولد على بائم أبيه لو كان الأب قد المتوافد، فرق من انوارت وبين الموصى له لو صار مغروراً ، وضمى قيمة الولد للمستحق، فأبه لا يرجع على بائم المرصى بشيء لا بالنمن، ولا تقيمة الولد، والمرق أن الرجوع بالنمن، ومقيمة الولد، والمرق أن الرجوع بالنمن، ومقيمة الولد، والمرق أن الرجوع بالنمن، ومقيمة له لا يقوم مضم الوصى في حقوقه كأنه هو، ألا ترى أنه لا يرد بالعيب، وإذا لم يكن له لا يقوم على بائم الموصى بشيء، وإذا لم يكن

هو في حق الرجوع وأحببي أحر سواء، فأما الواوث فإذ لم يكن مشتريًا، قهو بات عن المستوى؛ لأن الوارث يقوم مقام الورث كانه هو في حق الحقوق، ألا مرى أنه يرد بالعبب، ويرد عليه كالميت، وإنا كان بالله عن الميت مي حق الحقوق حكمًا كان له الرحوع على بالع أبيه كما أو كان فائلًا عنه حقيقة، بأن كان وكيلا عنه.

نوع أخرا

1994 - وإذا أقر المريض في مرضه الذي مات فيه أن هذه الجارية لصلان وهبعة عنده. فوطئ الوارث الآمة بعد موت المورث، وقد علم الوارث بإقرار المورث، ولدت منه تم استحفها وحل، فإنه يقضى للمستحق بالحارية وبالولاد لأن الوارث الم بصر مغه تم استحفها وحل، فإنه يقضى للمستحق بالحارية وبالولاد لأن الوارث الم بصر وديعة مده لعلان، وفلان أجتبي عنه صح، ولو لم يقر بالجارية لفلان، لكن قال احمى لي، أو لم يقل الجارية لفلان، فولدت عنه، ولذا لي، أو لم يقل المعنى، ولله الحارية لفلان، أما تباع الجارية بناه الحارية في الدين، ويضم الوارث قيمة الولاد، والعقر للغرماء، أما تباع الجارية بونها لم تصر أم ولد للوارث الأن التابت للوارث في تركة الميت حن الملك لا حقيقة الملك إذا كان عليه دين مستخرى، وبحق الملك له لا تصير الجارية أم ولد له، ألا ترى أن المولى إذا احتى صح دعواء لا تصير الجارية أم ولد له، ألا ترى أن المولى إذا احتى المحد دعواء لا تصير الجارية أم ولد لا ترقياه المولى ولد أمة المكاتبة وصدقه المكاتب حتى صح دعواء لا تصير الجارية أم ولد له، بل تبقى فئة للمكاتب يبيعها، وإذا لم تصر أم ولد له صار الحال معد الاستبلاد رقياه ملائه صدار معروراً الأد يبن العلماء اختلافًا ظاهراً في وقرع الملك للوارث في التركة المستودة بالدين، معضهم قالوان بنبوت حقيقة الملك، وقد قلنا. بنبوت حق الملك، وقعة الملك الوارث المتحد حق الملك، وقد قلنا. بنبوت حق الملك، وقعة الملك الوارث المناد حقياة الملك الوارث المناد المتحد حقواة الملك الوارث المتحد حقواة الملك الوارث المناد المتحد المتحد المن موضع أخر.

ولوكان في التركة جارية ، فتروجها الوارث لا يصبح؛ لأن سبب الملته قد تحقق للوارث وهو موت " المورث عن مال إلا أنه يعسل هسله في حق إيحاب حقيقة الملك للوارث لمانع وهو الدير ، فشبت له حق الملك، وحق الملك يمام الدهاء النكاح، لكن إن

⁽۱۱) وفي مأصفته

ولندت والدا يكون الوقد سرا دالقيسه على الوارث، وعبه العقو، أما كون الولد حراً المنتجة عليه فالأد لمبت إدارة على الحاربة حلى الفنت على سافكريا، وحلى الملك وكفي التحقيق المم وراء ألا لوى أن المولى يعيم عفر ورا في جاربة الكانب، ولا يعدير مغر وراً قاله فيها من حلى الملك؛ لأن للمولى سبب الملك في إكساب المكانب وهو ملك الرقمة في المكانفة، لمكن لم يحمل عسنه في إفادة حفيقة الملك، وعسل في إفادة حل الملك وتحقق الغرور لمنة، فكان حلى الملك لا يسقط العقر، وإنجاب تخذ أحد كمه في أمنة المكانب، ولوجاء رجل، وأقام ميئة أنها له قصيت له بالحاربة وبالعفر وبقيسة الولاد الرائع معرور

مستغرق، والدقى محاله، فالمسولة الايضام فين مستغيرق، أما إنه لم يكن عليه فين مستغرق، أما إنه لم يكن عليه فين الايجم وقوع المبث للوارث في الشركة، وهان مستغرفا أمة الحسد، اللايصمل قيمة الوالما، اللايجم وقوع المبث للوارث في الشركة، وهان مستولة أمة الحسد، اللايصمل قيمة الوالما، والتا تعالى الحالم وإن كانت ملكاً للوارث إلا انه قد تعلل بها حق الغرم، فوان المعين معت العرب المعتقرة الاثرى ان الواهن إنها أعلى الحالم والم المرافق ووطنها، الالم المنافق العلم والمعنو، العلم المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة ووطنها، المام الفيمن القيمة والعفو، وإن تصرف مي ملكه لتعلق حق العبر وهو المرتبى، كذا ههنا، لهم إنه بضمن عميم قيمتها إذا كان الدين مثل قسمها أو أكثر، أما إذا كان أقل من قيمها فإنه يضمن عقار الدين المنافق المنافقة والمنافقة المنافقة وضمن عقار الدين المنافقة المنافقة

وظعموا على قول محمد وحمه الله في السالة قانوا الامعى لقول محمد يصمن فيمنها إداكان الدين متغ فيمنها، وينبغي أن يصمن بفدر ما نعش بها من الدين، ودر بعض الدين يتعفق بها، ويعشب بنعلق بغيرها، وهذا بناء على أن الدين إذا لم يكن مستغرف للتركة لا يعتبر كل حزم من أحزاء للبرانة مسفولا بالدين، ألا ترى أنه وقع الملك للوارث في السركة، وأو اعسير كل حزم من أجراه الدركة مسفولا بالدين الكان الايقع الملك للوارث في الشركة كسا أو كان الدين مستحرف، وإخواب أن الدين مع أنه لا يكون

۲۸) وقي سا هوت

مستقرفا، وكال حزء من أحراء الترقع يكون مشعولا بالدين فأن لم يكن مع عيره الآل ا احتمال همات المعصر وتعين طباقي لقصاء الدين بافي، فيسعى أن لا يملك الوائد شبياً من المتراه على حتى يقوع المائد فلم يعتبر هذا استعال في حتى يقوع الملك للوائد للعصر ورق، فإن الإنسان قلما يحلو من قبل الدين هذا استعال على حتى يقوع مناماً من جريان الإرت الادي إلى أن لا يقع الملك في التركات للوائد إلى الاراء وفيه فلما منتبوء فلمائه لوائد عدد الفسروة معروفة فيعتبر كل جرء من أحراء التركاة مشعولا فلدين كانه إلى معه عيراه، ولوائم يكن معها شيء الخرا البس للمعاهد،

نوع أخرا

المحادث المساهدة المحمد وحمد الله في صلح الحديم الصحير : رجل ادعى على وجل الصحير : رجل ادعى على وجل المساهدة المدينة المادي عليه من عير إقرار على حاربة و دعها إلى المدينة فسية إلى المدينة المساهدة المدينة المادية المرابة ويأخذ عفرها ويأخذ عفرها ويكون الراد حراً بالقيامة ويدمع قيمة الراد إلى المساهدة والداخة و المادي والمداخة وقد ظهر عظائمة ومصار عليه المدينة المادة والمداخة والمداخة والمادة على الإحداث المدينة المادة المادة والمداخة والمداخة والمداخة والمداخة والمداخة المدينة والمداخة والمداخة والمداخة المادة والمداخة المدينة المادة والمداخة المدينة المادة والمدينة والمدينة والمدينة والمدينة المادة والمداخة والمداخة والمدينة والمدينة

وإن أفساء للدعى بيئة على منا ادعى من الألف، وتسقى القياصي بالأثف له أن بأحدها من المدعى عليه ، ويرجع عليه نفيسة الودر أيضاء الآن طال قد ثبت نفصاء القاصي بالبيئة في حق نفدعي والمدعى عليه ؛ لأن اثنينة حبحة في حق الناس كدفية ، فظهر أن (1) وفي طرادات الصلح كان معاوضة المال بالمال من الجانبين، وظهر أن الدعى في معنى المشترى، والمنتزى يرجع يقيمة الولاء على البائع؛ الأنه ضمع صغة السلامة في ضمن عقد المعاوضة، كفة ههنا، وكفاؤة لم يقم المدعى يبنة على ما ادعاه، لكن حلف فلدعى عليه، فنكل، كان الجواب كما قلنا، إن المدعى يأخذ الألف من المدعى عليه، ويأخذ قيمة الولد أيضًا؛ لأن النكول إفراق، والثابت بالإقرار كالثابت بالمبينة.

المبادرة من يد المدين والمراز أن رجلا ادعى على رجل دم عسد، فأتكر المدعى عليه ، أو سكت ، ثم صالع المتعلى على جارية ، وأخذها المدعى ، واستولدها ، ثم استحقت الجارية من يد المدعى بالبينة ، فالمستحق يأخذ الجارية ، وياخذ عفرها ، وقيسة الولد من المجارية من يد المدعى بالبينة ، فالمستحق يأخذ الجارية ، وياخذ عفرها ، وقيسة الولد من المدعى على أصل دعوا ، ولا يرجع بالعشر ، ولا بالفيمة على المدعى عليه ؛ عليه ؛ لما قات ، فإن أقام المدعى بينة على الفصاص ، يرجع بفيمة الولد على المدعى عليه ؛ ولا قاتل المدالة الأولى ، ويرجع بفيمة الجارية أيضاً يتخلاف المدالة الأولى ، فإن فية ينه المحالية ، والمغرق أن في المسألة الأولى ظهر أن المسلح كان معاوضة المال بالمال بالخال بالمال بالمال بالمعتمدة ، والمعرف المنافضة المال بالمال بالمال بالمال بالمستحقاق المهاء ، فيرجع بأصل الدعوى ، أما في مسألها ظهر أن الصلح عن قصاص بالاستحقاق المهاء ، فيرجع بأصل الدعوى ، أما في مسألها ظهر أن الصلح عن قصاص المسب الموجب المسلم بالموارية كانما ، وقد عجز عن تسليمها بسب الاستحقاق ، فيجب طبه المدى على المحاص ، وكفا أو لم يقم المدعى بينة على المحاص ، الكن حلف المدى بينة على المحاص ، فعلى الكن لحل المحاف المدى بينة على المحاف فعلى المناف أنه في فعل الميئة .

قبل: وهذا الجواب لا يستقيم في فصل النكول، أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلأن عنده لا يقضى بالنكول في دعوى دم العمد أصلاء وأما عندهما فلأن عندهما إنما يقضى بالنكول في دعوى دم العمد بالذية لا بالقصاص، فكان الصلح واقعاً عن الذية لا عن الذم، فينغي أن يرجم المدعى عليه بالذية عند الاستحفاق لا بقيمة الجلاية.

وقيل: لا، بل هذا الجواب يستقيم في فصل النكول أيضًا، أما عند أبي حنيفة

- 727

رحمه القاء فلأن المدعى بهده المدعري معدا عملج لا بدعي للممه القصاص ، وإلها مدعي قيمة ، قارية ، وعبد أن حبيمة إحياء ته إنها لا تقصير بالكون في دعون دم العمد إدا ذك موجب دهراه الفصياص. أما إذا كانا موجب دعواه المال فيفضى بالنكران كحا إذا وقع الهيموي في قبل الخطأة وكما تي فنل الأب لاحدوات على عولوما الفلأن اللاعل مع المدعى هابيه عند الذكول يكونان منقضين على ال الصليع وقع عن هم العممه على حاربه، فنحما الماأمق عدماقي حفهما كالنابث والبيبة

٣٠١٠٠ - وجل في يديه حدرية حاء رجانه والإشاها للفسله وكديه صاحب الواء، نو إن صاحب اب صالح المدعى على حاربة أحرى وينها، وتدمها صاحب البذالي اللاعل. والمبتولد قار منهما الجارية التي في يقيه واتم استحقت إحدى الحاربين. فالعاي من جعها يأخذ الخاربة ومعترها وقيدة ولذهاء الدمراء تم ينظر إذا كالت المستحفه هي التي أحذها المدعى عليه لايرحم الدعي على المدعى عليه لليسة البالدة لما دكريا أن الصلح عن الإنكار ليس معاوضة في حل الدعي عليه، علم يكن مه صميان صفة السلامة، لكر يرجع إلى دعواء لاسقاص للملح حكمة لاستحقاق بدل الصلح، فإن أقام الدعن ببال على دعيونه، أو حلف اللاعي عليه، فكل رجع للدعي الناطي فلبه نقيمة الوالد؛ لأنه طهر أن حق المدعني كان نامنا وطن الصلح، وإن الصلح كان معارضة من الطرفين وأن اللدعي عليه هان ضامنا صفعه السلامة للمدعى، فرجع بقيمة الولد، ويرجع الله عي همي الدعى عليه مقبعة الحاربة التي استولا فذلك على عارم، ولا يأخلها منه الأبه ظهر أمها كانت تملوقة للمدسىء والدعي عليه ملكها بالصابح منكا فاسمأه وكانت مستحق الرد ليحكم فساد العقف وفدتعش الرداحة بوالاستيلاد من للدعي عليه إياها الأن استبلاده فدصيم ، وإن كان بناء على الملك الفاحد؛ لأن صحة الاسبيلاد يعسم أصل اللث عرف ولك في موضعه، فاحكم في الشاوك ملكاً فاستأ وحوب الفيمة عند تعدّر الردارة كالت المستحقة هي أتني وقع للاعوى فيهاء وهي التي استولدها الدعي عنيعه وبرجع اعلاعي عليه على المدمى بفيسة الجارية التي استوقلها المدعى؛ لأنه ظهر أنا الصالح الدي حرى يهمهما كان فاسدأ برعمهماء لأنا إعامعكم بجوار الصلح فبل ورود الاستحقاق بناءعلي وعم البهجيء لأمه زعم أن الجنارية الني عي يه اندعي عليه في الخال حقمه وأن الجنارية التي أخدها كانت عوضاعل حفعاء هو مصدي في حفق وها ملهر بلينة المشحق كذب

المناعى فيما زاعم، فيتما أرتجويز هذا الصلح، فيحكم بقساده، وصار الدعى مشترياً الجارية التي أفتده بعجم عند فيسد ومانكا ملك فاسدا، صحيب عنه، دها، وقد تعذر يدها فكان الاستبلاد، فيجب بد قيستها، ولا يرجع المدعى عليه على المدعى شهمة الولاء، فإن رسم المدعى أن الصلح لذى جرى بنهمنا كان معاوضة، وإن المدعى عنته الجارية التي وفع الدعوى فيها من المدعى عليه بعوض، ويا صامئاً له صفة السلامة إلا أن المدعى عليه فلرد إقراره فلك، ورعم أنه كان ظالمًا في الدعوى، وإنه تم يمنك المدعى عليه ماكراً نقلك الحارية التي دفعها، وإذا كان المدعى عنيه مكراً نقلك الحارية التي دفعها، وإذا كان المدعى عنيه مكراً نقلك الحارية التي دفعها وقد تعذر الرد، فيجي قينها.

ونو لم بصطاحا على الوجه الذي ذكرتا، لكن صطلحا على أن يدم المدعى إلى المدعى إلى المدعى المدعى المدعى عليه خاربة الذي وفع الدعوى فيها، واستولد كل واحد منهما الجارية لتى أخذها المدهى، ثم استحقت إحداهما، جع المستحل عليه على ماحه بقيمة الجارية الجارية الله المناجعة المداعى وعليه المداعى ومناهما أحد بالرية الايسلم الما أحد إلا تأ أعلى ما أحد الإعلى واحد منهما في المحدة السلامة لها حدالا على المعلى المداع على واحد منها في حق المدعى عليه المداعة المحدد أما الخرية الإعلى عليه الأبه ما دفع الخرية المخدة واخذ على وعوام على حق المدعى عليه المدعى المدعى عليه المدعى المدعى عليه المدعى عليه المدعى المدعى عليه الما أخودة وهم معنى قولنا، معذر المدير معنى المداوضة على حق المدعى قولنا، معذر المدير معنى المداوضة المعنى المداوضة المعنى المداوضة المعنى المداوضة المعنى المداوضة المدعى عليه أسة، أما هيه، المحاوضة المعنى المداوضة المعنى المداوضة المداوضة المعنى المداوضة المداوضة

نم إن محمداً رحمه انه النب للمستحق على المينولة الرحرع بقيمة الولند من عير فصل بيست إذا كان السنتحق عليه الدحي أو اللسعي عقيم ، ويندعي أن لا يكون الرحوع فلمد عي حلى القدمي حلى القدمي عليه فيسا إذ كان السنتحق حليه المدحى ؛ لأن في رحم المدعى أنه السنولة الملك عسمه أن الجارية استحفت أنا حيم ملك عن الأصل ، والم يبذكه من حهة المدعى عليه ، لكن كان لا يملك أحدها من يد المدعى عليه ، ف وندى ملكه

⁽١) هاكذًا في نال ركاديا في الأصل وفيا وم الإ مشعقت .

علكه، وفي مثل هذا، لا رجوع بقيصة الولد، ألا ترى أن في القيصل الأول لو وده الاستحقاق على الذي عليه، لا رجوع بقيصة الولد، ألا ترى أن في القيصل الأول لو وده الاستحقاق على المدعى عليه و على الذعى بقيمة الموقد، وإنما لهم برجع لا في رعم المدعى عليه أنه ما ملك في الأصل، وإنما استولد ملك نصبه كذا هها، ظلاء نسم إن المدعى عليه زعم هكذا إلا أنه صار مكذبا فيما زعم من جهة الحكم ومن جهة نفسه، أما من جهة الحكم قلان قبل هذا المسلح لا بتمكن هو من أخذها من بد المعمى عليه تكونها ملك المدعى عليه ظاهراً، وبعد العملح يشكن من أخذها من بد المدعى عليه تكونها ملك المدعى عليه ظاهراً، وبعد العملح والإنسان لا بعوض ملكه بملكه، فهو في معنى تولنا: إنه صار مكذباً في زعمه أن الجلوبة ملك، فيبطل حكم ذلك الزعم، وتنبت المعاوضة بنسما ظاهراً لوجود حق المعاوضة ملك، فيبطل حكم ذلك الزعم، وتنبت المعاوضة بنسما ظاهراً لوجود حق المعاوضة الوجود على ما مرء وإلى هنا قلمني أشار محمد وحمه الله في المكتاب حيث قال: أخذ كل واحد منهما عن صاحبه مالا ههنا لم يكن له في الحكم، وهو ما نقل عن قلشابخ أن كل واحد منهما عن صاحبه مالا ههنا لم يكن له في الحكم، وهو ما نقل عن قلشابخ أن الأصل في جنس عده المسئل أن ما ينصور بصورة المعاوضة، يرجع فيه بقيمة الولاد على كل واحد حقاة ق.

واستوصح محمد وحده الله في الكتاب مسألة وعوى الجاوبة بمسألة وعوى البارية على الدارة فعال: وحل أدعى داراً في بدى وجل، واصطلحا على أن يدنع المدعى داراً في بدى وجل، واصطلحا على أن يدنع المدعى داراً أخبرى إلى المدعى عنيه، وبأحد المدار المدعى من المدعى عنيه كان المشفيع الشفعة في المدارين جميعاً لوجود صورة المعاوضة، فكفا في حق الرحوع بقيمة الولد قبل الاستشهاد ليس بمسجع و الأن الشفعة حق الفير، فجاز أن لا يصدق المدعى أن المنار كانت ملكا له حين ظهر المعاوضة في حق الشفيع، أما الرجوع بقيمة الولد عند الاستحقاق حق المدعى وفي زصمه أن الجاربة التي وقعت فيها المدعوى ملكه، فجاز أن يعتبر زعمه في ذلك.

٢٩١٩ ٩ - وجل ادعى دارًا في يدى رجل، وصالحه المدعى طبه على دار أخرى، ودقعها إلى المدعى من غير إفرار، وبناه كل واحد منهما في الفار التي في يديه بناه، ثم

⁽١) مكذا في طاء وكان في الأصل وم العد للعاوضة ..

استحق إحدى الدارين، وأخذها المستحق، ونقض البناء، وأراد المستحق عليه الرجوع على مرابع جع مقيدة الستاء على المستحقة هي الدار التي وقعت فيها الدعوى، فالمدعى عليه لا يرجع بقيمة البناء على المدعى والأن البناء في الدار كالولد في الجارية في حن غلما الا يرجع بقيمة البناء على المدعى عليه فيه نقيمة الولد على المدعى، لا يرجع عليه بقيمة الدار التي دفعها إليه على عليه في حبيمة وحده الله الأن المدعى، ولكن برجع عليه بقيمة الدار التي دفعها إليه الدار التي أب المدارة ويني فيها بناء ينقطع حلى المدار التي فيها بناء ينقطع حلى المدارة التي حيفة وحده الله، ويرجع بقيمة الدارة وصدعها الا ينقطع حلى المسترداد عبن الدارة وينقص بناء المستلك، فيههد ومدعها المدارة وينقص بناء المستلك، فيههد

وإن كانت الدار المستحقة عن التي أحدها المدعى، يرجع المدعى في دعواد؛ لأله العدم فدارتفس، فصار كأن لويكن، وإن المام المدعى به على دعواه في الدار التي عن هي بدا المدنى عبد، أو استحلف المدى صلبه، فكل يرجع الله عن يقبسه البناء على المدعى عليه باللاحق على المدعى عليه باللاحق على المدعى عليه البناء على المدعى عليه في قول أبي حبهه وحمه الله الأله بإفاحة الدينة بيت المحاوضة من الجانبين، وبيت فيما في عليه المدعى عليه في قول أبي حبيمة وحمه الله الأله نشت المحاوضة من الجانبين، وظهر أن المدعى عليه من قول أبي حبيمة وحمه الله الأله نشت المحاوضة من الجانبين، وظهر أن المدعى عليه منك الدار التي هي قول بديه ملكا فاسقاً، لأنه ظهر أن ملكها سدن مستحل، والمنع ودعيها بسبب البناء هند أبي حبيمة وحمه الله، فيرجع المدعى يقيمتهم، وعددهما الم يتم عن ودعيها بسبب البناء هند أبي حبيمة وحمه الله، فيرجع المدعى يقيمتهم، وعددهما الم يتم عن ودعيها بسبب البناء فيسرد المذعى هيمياً.

٢٩١٠٥ - قال: وحل النشري أمة وأعتقها، وروجها من رحل، ولم يخدر الزوج الها حراء ولا أنها أنه إلا أن الزوج علم يندرا، أنا المراوج وإعقاقه يها، نم وطلبها الزوج، هوالدت ولذًا، ثم استحقت، فللمستحل على الزوج عفرها وفيسة ولدها، لأن الزوج مدر مغرودًا؛ لأنه اعتماد مسكايمية حوية الولد، وهو إعناق المسرى الجارية، وقد تبت

⁽¹⁾ ونواف الشوى ، وقوام بشوى

. ذلك من حق المستحق و لأن تأويل المسأمة أن الزوح أقام سنة أن المستوى كان أعنقها ، أو كان أعتقها المتنوى بماينة الفاصي ، فيثبت الغرور ، ووقد الغرور حر بالغيمة .

فرق بين هذا ربينما إذا لم يعلم الزرح بشراء الشروح وعناقه إياها، وباتى المسأنة بحالها، فإذ ثمة الوقد يكون وقبقًا علوكًا لنمستحق بأخده المستحق، والعوق أن الزوج إذا لم يعلم بشراء المزوج وإعتاقه، وقد استولدها مع احتمال أنها أمة، فقد صا؛ واضبًا برق ماءه، والمستولد من والمستولدة كما إذا تزوج أمة برق ماءه، والمستولد من رضو يرق ماءه لا بحمل ولاه حراً بالقيسة كما إذا تزوج أمة على الوجه الذي قائنا، فوجب القضاء بحرية الولد بالقيسة، ولا يرجع هو على المزوج بقيمة الولد

قرق بين مذا وبينما إذا انسترى من أمر جارية واستولدها، ثم استحقت، وأحذ المستحق فيمة الولد، والفرق أن المستحق فيمة الولد من المشترى على الماتع بقيمة الولد، والفرق أن المستولد إذا يرجع على الماتع بقيمة الولد، والفرق أن المستولد إذا يرجع على العاقد قبد سلامة الولد والدنع صار ضامنا للمشترى سلامة الولد، في فيم للمة الموقد والمنت الموقد على الموقد، وملك الرقية للمشترى يوجب حرية الولد، فيصبر صامناً مسلامة الولد مسلامة ملك الزوج مسلامة ملك الرقية، وإثما قسم فه مسلامة الملك المتعة، وليس من صوورة سلامة ملك النحة حربة الولد كما في نكاح الامة حنى لو شرط المزوج للزوج في العقد أنها حرة، و ليانى بحاله برجع الزوج على المؤرج على المؤرج بقيمة الولد للروج؛ لمن حيار ضاماً سلامة الولد للروج؛ لأن حربة الجارية توجب حربة الولد.

1939- وجل المستوى حاربة، والمستولدها، أعشقها، وتزوجها، تم المشولدها، ثم استحقال الخاوبة، فالمستحق بالحذها، وبالخذائية الولايين؛ لأن المستولد كان معروداً في الولد الأول معتراً في الولد الثاني، بيان الأول أن استولد الأول محكم النشواه، والنشري معرود، بيان الثاني أنه استولد الثاني بعدما علم بعرب ابدائيل يلل عليه طاهراً، وهو شواه وإعناقه إياها، وفي مثل مذه الستولد بكون مغراً كما أو تزوجها من غيره بعدما أعشقها، وعلم الزوج بشراء وإعناقه واستولدها، وولد الغورد وولد

فلعلي حراق بالقلمة لأسائر الطبيا في النعاب فإن لقان كل واحت متهما ألوبيا صلَّ برق هادات ولوامم طلب إنداعلي انبائع غيمة الواماء والغنز لالرحه ضبنة فولده فاعتر فهما الي الملي فهوا شيمان سلامه فراك

فاردن وعلى شكائد عقرا والحد للمستحورة مسحى أنابط موعد انام لأنو رحنها مردن بجهدن محناهدين المرة وطنها سنب اللك ومرة وطنها بجهة ملك الكاحرة وفي هذا عقران، ألان ي ان من تروح البرأة لحَاجًا فاسلاً ووطنياً، تم فارفها، ثم تزوجها تُسَا وكالجأ الدابأه ووالذي يجب عفراناه لأبه وطنها مربين يحكم عشدين سحطهين فههنا يوجيل أن يكون كبرلك، قبل: مستألم لا تشبه مستألة الدكاء العندية؛ لأب انطلاق في التكام الفاصد عامل من حيث بهاع الفرقة وفسخ التكام، والألم يكن عاملا عي فصالة العدد الأتران أبدله وطنها بود الطلاق لحب الحاب وألاتري أبدتعتم العدة من وعت الطلاقي، وإذا كيان هذا يشت للكاح التامي حكم على جلة في حق وحوب العفر بالوطاء الموجود موما فكالن الوطاء حاصاه في عندين محتمين وأماهها خاله الواحدة؛ لان بالاستحقاق ظهر أدانستري لباجلكهاء وأداعاقه لمايعس أصلا لصدورا اسافعر المالك، فصار كأبالم يعتفها، ولوالم ينتمها ووطئما قاراً، أم هم الاستحماق، لا المام لاعترارا فدكماهها.

تو فسنح ما وتوانا أن الحفر الفارجاب وغاء المديد حلى، وفي رعم المستحل أن إحقاق المشتري ولكلاحه وقع باطلال والمتنافث للوط لائتافي وعبوالمستحل إلى سب والحدوجو منت البهدي، ومن مثل هذا يكفي عفر واحد شما لو يزوج العرف بكالحا فاستدأه وومنها صراوكا قبيل أن يصرفي منهجما وتهمة بكفيه عقر والحند لاستناد الدافلة إلى سرب والحداء كالنا . ..40

فإن فين. إن حملنا خال واحدًا بسول أسهر فع المتسري على البائع نفسه الوقعين كمالو حصل أبرسان من أديعتهم ويؤوجها.

والجواب. إن الحالور نعف في حق العقر فليستحق، وهي عمه أن الحالة والحادة رهبي حاله مرث اليمين ، وعلى المستحق عليه عمر واحدً بالوطع الله عند و عنبرها رعم من له الحيء فأمنا الرحوع بقبيمة الولدأمر بدور ابرات نعء المستولاء وحما انعق أنا الحائه اختلفت في الولدين أحدهما حدث في ملك اليمين، والآخر في ملك النكاح؛ لأن شراء المستولد، وإعناقه صحيح في حق البائع والمستولد جميعًا، فكانت الحالة مختلفة بزعمها، فاعتبرنا زعمهما بزعم من له الحق في الفصول كلها.

نوع أخوا

٢١١٠٧- قال محمد وحمدانه في السير الكبير"؛ إذا أغار فوج ميز أها إلحوت على تبرية من فبرى السلمين فيمها حبرائو من المسلمين وأهل الذمة وأمسهات الأولاد والمنبرات والمكاتبات، وأحرزوهن بدارهم، وقسم بينهم نلك، ووطئ كل رجل امرأة أصابت من ذلك وولدت له آولادًا، ثم أسلم أهل الدار، وصاروا ذمة، فإن الحرائر من السلمات واللميات مردودات إلى أهاليمن؛ لأنهن لمجلكن بالأسر وأولادهن أحرار تبعًا؛ لما عرف أن الولد يتبع الأم في الوق والخرية، ونسب الأولاد ثابت من الآياء؛ لأنهم واطنوهن معتقدين أنهم ملكوهنء فهقا وطاميتأويل لللك وشبهتمه والوطاء يشبهة الملك يوجب ثبات النسب، و لا صداق على أهل الحرب في شيء من دلك مدل منفعة البضم . وقو أتلغوا في حال حربهم أنقسهم لم يضمنوا، فكفا إذا أتلفوا مناقع أيضناعهن، والدبرات وأمهات الأولاد مردودات على مواليمن؛ لأنبي لم يملكن بالسبي أبضاء وأو لادمن تائم النسب من الآباء، أحرار على دين الأمهات؛ لأنهم واطنوهن بشبيهة اللك وكبانوا كبأولاد للغيرورين، وأولادهم ثابتيو النسب منهم، فكذا هؤلاه الأولاد مكورون أحراراً ثالث النسب من أمامهم، ولا عبقم على الآماء؛ لما قامًا، ولا قبيمة الأولاد عليهم، وإن صاروا مستبلكين الأولاد على المولى بحكم الغرور؛ لأنهم حين واطنوهن كانوا محاربين، وذلك يمنع وجوب الضمان عليهم باستبلاك سائر أجزا دهن حقيقة، وكذا باستهلاك بعض أجزاءهن وهو الأولاد يحكم الغرورء

فإن قيل: المغرور يضمن قيمة الوكديوم الحصومة، ويوم الخصومة مسلمون أو من أهل الذمة، فيمكن إيجاب قيمة الولدياستهلاك الولديحكم الغرور.

قلتا: المُغرور إنمَا يضمن قيمة الوقد بالوطاء، والإعلاق المُندم وهو في تلك الحالة لم يكن من أهل وجوب القيمة هليه بالإنلاق بخلاف الخرور إذا كان مسلماً؛ لأنهم من أهل وجوب القدمة عليه وقت الرطاء، فيحب عليه قيمة الولديوم اخصومة، فالحاصل أنهل وجوب القدمة عليه وقت الرطاء، فيحب عليه قيمة الولديوم اخصومة، فالحاصل لتربية وقت الحصومة، وفي حلى مقدار الواحد العبوة الموس تم المهدة، ومن هذا جائزة الاركان أن العبد إذا حمر عبراً على قارعة الطرس تم المهدة الولى، وقل البنر دانة لرجان، ومات، فالوقوع في أص الصدمان يستد حنى يكون صمان الوالى، وفي حق مقدار فيمة الواقع ينظر إلى حالة الوقوع، كذا حياً.

والمكانسات مودودات على مواليهر، ويكون الكانسات على حالهن، وأولادهن أحرار بعكم المرور، ولا عقر على مؤلس الأداء الأداء الأولاد عليهم الم فلا فلماء ولا عقر على الأداء المتولد علت نفسه قصح مسيلاد، وصارت في ولداء المعاروا دمة كانت بنظار إن أسلم أهل الدار، ولجواري أمهات أولادهم على حالهن، من صاروا دمة كانت الحواري كوانر، فكذا الجواري أمهات أولادهم على حالهن، وينظمن ويستخدموهم إلا يجوز أن تكون كافرة تحت كام يستحدمها ويطأها، وإن كن مسلمات، فهن أمهات أولادهم على حالهن، وينظمن ويستخدمها ويطأها، وإن كن مسلمات، فهن أمهات أولادها أن تكون كافرية عن المهات أولادها والاهاء وإن كن واحدة منهن لمولاها وتعوزي ويكون عنز فه المكانبه مادست نسعى، ولا يطأهو لاها، ولا يستخدمها الأما لا وحد إلى ثركها قت كافريظ عاد وينا ويستخدمها لكونه مسلمة، والإحراج ولى غربة بالسماية بنزلة أم الولد النها أم ولد، وأم الولد لا نباع، مسمى وكذا المرتدون من أهل الإسلام إذا غلى دولاها، وكذا أهل الدمه إذا أسلمت وهو لاها عمراني، وكذا أهل المرتب فيحا أموا الحرب فيما أسروه من السبايا حريم، فهر جرلة أهل الحرب، فيما أمروه من السبايا وكذا أهل النعة إذا نقضون المهاد، وغلبوا على دريم، فهر جرلة أهل الحرب، فيما أمروه من السبايا

وقر كانوا فوضًا من الخوارج من خواتر وأمهات الأولاد والتبوات والكاتبات والإماء و فاحد أميرهم خمس ذلك، وقسم أربعة الاخماس فيعا بيسهم، فوطئ كل رحل منهم الرأة لتى أخذه، ووندمه له أولات ثم إن أمل انسعى تابو ورجسوا أو هوبواء ويتعرفوا، فتسب الأولاد ثابت مهم، لانهم واطنوهن بدأوس الملك، وتأويل أمل الدلي بمراة أأول أهل الخرب، لأد تأويلهم كتافيل أهل الحرب مع المنعة، ألا نوى أبه لا

يغرمهم ضمان ما أتلفوا من الدماء للكان الدويل مع المنعة، والوطء بالتلويل بوجب ثمات النسب، ولا عقر على واحد منهم، ولا قيمة الولد، والأصل في ذلك كنه ما روي عن الزهري مأنه قبال: وقيمب الذنة وأصاحه . رسول التا يخير متواهرون، مانفشوا على أنه لا قرد في دم استحل بشاريل الفراك، ولا حد في فرج استحل بنأويل القراب، ولا ضمالًا في مال استحار بتأويا إللقوأن إلا أن يوجد شيء بعيته، هيرد على أهله، وعن هذا قلمًا: إذ المسيسة إذا كالبت فرة يؤمر الملاعق" بالواد على موالاها إذا ناسم، وفي الحربي إذا أسلم، وصاراذ ذمة لا يؤمر الخربي برد للسبية إذا كانت أمة على مولاها؛ لأن الحربي ملك الأمة بالسبي، فلا يؤمر بالرديمة الإسلام، أو بعد قبول عقد الدمة، أما الناخي فلا يملك السبية بالإسراء وإذاك متأمة ولأذ الهاغي مسلمه والمبلم لايطك بالسمي إلاأته لايصحته بالإثلاث للإجماع، ولا إجماع في أن لا يؤمر بردها إذا كانت قائمة بعينهم بل الإجماع على الردء فلهذا المرفاء

٢١٩٠٨ - ولو أن قوف من لصوص المعلمين غير مشآولين أخفوا النساء" من الحرائر والإماه وقسموا بيما بينهم، وولدن لهم منين أولاد، ثم ماتوا، أو ظهر عليم الناس. فنسب أولادهم لا يثبت مهم، وكانو إناة يقام معيهم الحدود، وأولاد الإماء يل المهمرة فاء تبعاً لامهانهما، وأولاد أمهات الأولاد بمنزلتهن يعتفون بعثل الأمهات؛ لأذ سحره المنعة بالا تأويل لا حكوله كها أن مجره التأويل بلا منعة "الاحكوله، ألا ترى أبهم يضمنون ما أنلفوا من الأموال والدماء، ويقتلون فصاصًا، فكان حكسهم حكم الغامبين، ومن غصب جارية ووطنها، فولدت ولذاه لم ينت نسب ولذها منه، وكان وطعما زيايقام عليه الخديدلك وفكذا ههتا.

⁽١) وفي م الناغران

⁽۲) وفيع أأنسايا .

⁽٣) رتى نارو النعة .

نوع أخر:

٢٠١٧٩ . قال محمد وحمه الله في أرائب الكبير ان الذا آمر وحل حور المسلمين باساً من المشركين، فأغار عليهم قوماً حرود من المناسف، فقتلو الرجال، وأصابوا السباء والأموان وأفسيما ووللأ الهمأولاد مياء ثيرعيموا بالأمان فعلى الديرا فتاوا المنبة ويرد النسناء والأموال إلى أهلهان وبغرموا السباء أصداقهن تنا وطئوا في فروحهن، والأولاد أحرار مستمون تسكا لاباءهم لاسبيل لهم عليهم ورغاكك كذلك لأن أمان الواحدجن عليه وعثي مفية السحصيء فإذا اغير طسهم فودس السعمين فإعا فناوا المستأمنين، واستهلكوا أموالهم، وقتل المستأمل، واستهلاك ماله سبب الصمالة؛ لأن والأمرن تخير العمرية والتقرع في أنصرهم وأمرائهم اعتباراً للإمان للوفات الأمان للإمام وهوا عقد الذمة، ويا د النساء بعد ثلاث حيص ؛ لأسم وطنو هن بشبهة توجب الاعتداد فهي شبهه الللاء، ومي زمان الاعتداد ترضع على يدي عدل، والعدل امرأة عجور ثقة لا الرجال وكنفاير ومايقي مراالأموال عليهمة لأويضة الأموال نقبت على ملكهم ويغرموه للمماه أصدافهن الأنهن وطفر لتملها والوطاء بالنبيه بوجب لعفراء ولكون الأولاد ثانتي السب منهدا لأنهم صدروا معرورين على تضدير أنهيو ملكوهن، وولما اللغرور فالبت السبيب من القعروري ويكول الأولاد أحواراً معم قيمة، وإلى صاروا مع مرين عني نقدير ١ لأن ولدائغرور في عبر هذا الموصعرات بكون حرا بالقيمة؛ لأد الأم رقيقة ، فيسجب أدبكون الولدر فلهك إلا أذالشرع حمله حرأ دلقيمة نظرأ للمستمولاء ونظراكصاحب الحارمة وجهنا الأموجرة والولد نصصل عرا أصل حراء فركون حرامفي غيمة، ويكون الأولاد مسلمين سعًّا للأواء؛ لأمهم مسمود، والولد تبع خبر الأبوين ديثًا - وافعه تعالى أعليه-

⁽¹⁾ وفي م أولدتهم .

كتاب فيه مسائل الأشجار

۲۹۹۱ - ۲۷۹۱ فكر في صلح النواول عن الفقيم أبي جعفر رحمه الله شجرة المرصاد في الطريق إذا كان لا يصر بالطريق، فلا بأس ماء ويطب للدى غرسها أخد ورقها وفرحمادها، وإن كانت هذه الشجرة في المسحد، فلا يأس بأخذ توتها وأكلها، ولا يجور أخذ ورقها.

1991 - وعن شداد: في نهر عام إذا أراد الرحل أن يعرس عليه للفعة المستمين له ذلك، نهر لقوم بجرى هي بستان رجل أراد صاحب الدينان أن يقرس على حديده ليس له ذلك إذا كان الأصحاب النهر في ذلك فسرر بأن يقسيق نهرهم بسببها، ولو غرس يؤمر بالفلح إلا أن يوسع النهر من الطريق الأخم بقدر ما كان على وجه لا بتعاوت في حق أصحاب النهر، فحينت الايم عده وإن كان قد غرس لا يؤمر بالقلع، وإن لم يكن لأهل النبر في ذلك صور بأن كان لا يصيق نهرهم بسببها، كان له ذلك.

1111 - وهي انوادر هستام اقبال. سائلت محمداً وحميه الله عن رحل له قباة خائصة عليهة أنسجار لقوم أواد صاحب الفناة أن يضرب قبانه من هذا النهر، ويحفر ته موضعًا اخر قال: قيس له ذلك: لأن الأنسجار التي على حاص هذا النهو حق شرب من هذا الماء، ولوماع صاحب الفناة، فصاحب الشجر شفيع حوار

1997 - إمام آخرى نبرًا لقوم في مدنة لأهل الفعة أن فلاهل المدينة أن يتخذوا على ذلك مسائير إذا لم يصر ذلك بأهل الشغة، وإن قان يضر ذلك بأهل التنفة لبس لهم ذلك، بريد بقول ، إذا كان يضر ذلك بأهل الشغة أن لا يصل الماء إلى أهل الأسطى، أو يصل إليهم من الماء قليل لا يكفيهم ذلك بسبب الخاذ البسائين، فإن كانت الحالة هذو، لا يكون لهم أن يتحدوا البسائين.

 موضع عملوك خالص، فهى لمالكه، وما كان في موضع عملوك مشترك، فهو بينهما في المختم، والأصل أن الشجر إلا يستحل بالخرس، أو بملكيته التالية "أو بالأرض، وستل إلها: عمن له أشجار على ضبقة نهر ماذيان، ونبنت من عروفها أشجار في اخالب، لآخر من النهر، وترجل في هذا الجائب كرم بيته وبين حذا الجائب طريق، فادهى كل واست منهما هذه الأشجار قال: إن عرف أبها نبتت من عروق تلك الاشجار، فهى له، وإن لم يعرف ذلك و لا يحرف غارسها أيضاً، فهى [بمتزلة]" غير مملوكة لأسد لا يستحقها صاحب للكرم ولاصاحب الأشجار؛ وسئل أبو يكر عن ضبعة تحت نهر مادبان على ضفة النهر أشجار، يريد صاحب الصبحة أن يبيعها قال: إن تبتت الأشجار من غير مستنبت وأرباب النهر قوم لا يحصون، فهى لمن أخذها وضطعها، ولا أحب أن يبيعها صاحب وأرباب النهر قوم لا يحصون، فهى لمن أخذها وضطعها، ولا أحب أن يبيعها صاحب والرباب النهر قوم لا يحصون، فهى لمن أخذها وضطعها، ولا أحب أن يبيعها صاحب والرباب النهر قوم لا يحصون، فهم المستنبت، فهى كاللغطة.

وستن عن أنسجه على ضيفة نهر لأقوام نجرى في سكة غير نافذة، ويعض الأشجار في ساحة لهذه السكة، فادعى واحد من أهل السكة أن غرسه، فلان، وإلى وارته، قال عليه المبينة، فإن لم يكن له يبية، فما كان في حريم النهر، فهو لأرباب النهر، وما كان في ساحة السكة عارجًا عن حريم النهر، فهو لجميع أهل السكة إن غارسه، فلان، والأصل أن الشجر إن لم يعرف له غارس، ولا مالك، فإنه يحكم بالأرض

11112- وفي اختاري القضين : بيتت شجرة، أو زرع في أرض إنسان من غير الذيروعة أو زرع في أرض إنسان من غير الذيروعة أحدد فهو لصاحب الأرضة ، الذيروعة أحدد فهو لكنت حزء من أرضة ، وفي "فتاوي أبي اللبث وحمه الله" : شجرة في أرض رجل نبت "أمن عروقها في أرض غيره، فإن كان صاحب الأرض هو الذي سقى وأنبت، فهي له، وإن كان نبتت نفسه ، وهي لمعا حب الشحرة إن صدقة صاحب الأرض أنه من عرق شجرة ، وإن كذبه ، فالقول عواحب الشجرة .

٢١١١٥ - وفي "نوادر هشام" قال. سألت محمعًا وحمه ت عن نجرة في داري

¹¹⁾ هكفه في ظروم، وكان في الأصل "بملكية اليد".

⁽۱) زيدين د.

۲۱) زید من قدوم.

طَعْمَتُ مَنْ عَبِرَ فَهَا شَخِرَهُ آخِرَى فِي قَالِ خَبَرِيَّ ، فَانْتِي طُلَعَتَ مِنْنَا لِمَنْ ؟ فَأَلَّ : لِكَ ال تُقْلِمَةُ الأَيْهَا نَشَدَ رَضِّ شَجِرَاتَ

۱۹۱۹ - وفي افغارى الى اللهت ، تواه ترامر فست به الربح إلى قدم فيداء، هنت منها أسحرة، وهي المواهد الكرم، لأن النواة لا قيدة نها، وكدا لو رفعت حراحة برحل في كرم رامن. ونشت عليها أسجره والأن النشجر لبت من التواة بعد ما دهت حرم كرد داد وسار هذا والأول منها.

رقية أيضاً . رجل له شجره، فعرفت في ملك العمرة مستدس العروق تالات. عوضت صاحب الشجرة من مناحب الأرض ثانت النالات. فإن كانت النالات بيست إذا قطعت الشجرة، فالهنة غير حائزة، وإن كانت الثالات لا بيس عطع الشجرة، عالهم حائزة الأمامي الدحة الأون وهب عصةً من الشجرة، وفي النائي وهب شجراهم مي أرض الموضوعة له.

۱۹۹۷ موقع من الرحل شخرا في المسجد، والشخر للمسجد، الأن يمرانه الدائم الله يمرانه الساء للمسجد، وإن غرس الرحل شخرا في المسجد، والأرض موقوف على رد طاء إن كنان المدرس ولي تعاهد هذه الأرض، وان قدل المدرس ولي تعاهد هذه الأرض، قالشخرة الواقف، قاراماً لموقف صحراء وإن كان لعارض لا بلي معاهد هذه الأرض، قالشخرة الواقف، لأن هذا من جدلة التعاهد، وتنان غارضاً لمواقف طاهرا، وإن نان العارض الإيلى تعاهد هذه الأرض و فالمشجرة له، وإذا عرس سجر، على شط نهر العامة، أو على شط أرض المرية، ولفحة وما معاهدة المراس على شط أرض

٣١١١٨٨ - وهيه أيضًا الرجل حص أرضه مفيرة فيها أشجارا، فأراد ورثته أن يقطعوا الأشجار لهم ذلك؛ لأن موضع الأشجار لم يعمر وفقاء لأنه الشموق بالأشجارا، وتلك أنو حمل بالره بقيرة، عمرضع اثناء لا يدجل فيه؛ لانه مشعول بالساء

١٩٩٩ - وفي افشاوي أهل مسمر فقد : عوامل تسجد تطلى حوض مربعة تو فطحيت فريت من مروقها أشحارا وظهر للعباء بن الأنها مثت في مدافعه وفي بينغ فشاوي أبي اللبت رحمه الله : السجار على حافق المهر في الشارع ، اختصم فيليا الشاوية ومحرى هذا الدي مقابل ودومة ولم يعرف الغاوس، فإن كان المرضع الذي سب فيه الأشجار مبك الشارعة، فالأشجار لهم؛ لأنها نشت في ملكهم، وإنا لم يكن ذلك الموضع للكهم، وإن لم يكن ذلك الموضع للكهم، وإن هو للنامة، والنشارية حتى سين للماء إن لم يعلم أن هما مب الدار الشرق الذاء بغر غرس الأشجار؛ لأنها إما صارت في حجود بعد مادت، قال الصدر الشهيد في واقعاته ، يجب أن يكون هذا المحرى في فناء داراه ليكون الاشجار في حجود

الله أذا على وحوي عناوى أبي البيت رحمه الله تعانى مشرة وفيها أسحار، فهذه الله أذا على وحوي أبضاء أراكم الأشجار نابئة فيل الخاة الأرس مفيرة، وإله عنى وجهي أيضًا، إن كانت الأرض علوقة والأشجار بأصبها على ملك رب الأرض عمودة والأشجار بأصبها على ملك رب الأرض عمودة والأشجار ويول بالأرص له يصر مقبرة: لأنه من ول بالأرض المواجع الشجر، وإن كانت الأرض مواثًا لا مالك لها، وانخذه أهل الفرية مقررة، والأشجر بأصلها على حاله القنير، الوجه الناقي: إنا بين الالسعار بعد النخار المائد الأرض مفرة، وإنه على وجهيز أيضًا، إن علم لها الغارس، فهو لمغارس، لأنه ملك، وإن لم يعلم لها غارس، فاخكم في ذلك إلى القاصى إن رأى أن وروجها، وصرف عنه إلى عمارة القدرة، له ذلك، لا أنه إنا لم يعلم لها غارس، كانت في حك لوصرف عنه إلى عمارة القدرة وإنا نست في ملك إلى الله غرب لها غارس كانت الشجرة الوقف، ألا ترى أن الشجرة وإنا نست في ملك إلى النال الأعراب لها غارس كانت الشجرة المناك، كانا عنا

الشجرة على الفاطع ، وضعة فيهة الشجرة قائماً ، وطريق مربة الدر يالحيار إن شاه ترك الشجرة على الفاطع ، وضعة فيهة الشجرة فالماء قوليق معرفة فيمنها أن يقوم القار مع الشجرة ، ويقوم الذار يدون الشجرة ، فيصحن ما يبهيمه وإن شاه أصاف الشجرة ، ويما ماه في مقاطعة في مقاطعة الشجرة ، ويما ماه في مقاطعة الشجوة ، فقطعت الشجوة معرفة فيما الشجرة ، فيما تشاء الشجرة ، فيما يسلما فيمة الشجرة ، فيما إلى ذلك ويلى قيمة الشجوة مقطوعة وغير مقطوعة ، فقصل ما يبتهما فيمة بقصال الفطع حتى أو ويلى قيمة الشجوة مقطوعة أو غير مقطوعة حتى أن سواء الأشى، عديم وهى مجموع الشوازات الموقعة مناه وها مجموع الشوازات الموقعة مناه والمراه والمنه المعلم ومناه المقطع مناه الشوازات المراه والشهاعة العلمة المقطعة المقطعة على المناه المناه المناه المناه المناه ومن قلع شجرة من أوض وحل ، فعلم فيمة احطب والقاعة العلم المناه الم

المسألة الحسابية من كناب الكفالة

٢٩٩٣٦ - قال محمد وحسم الله أن اجلا كفل منفس رجان ، وحجل الكفول مه وكابلاش خميوات معديعتن حمل فكفول يفيسه الكفيوا بالبهير وكبلاي خمصوات همدمةً له ذات هليه ، ورضي لكافيل مقالك، نو مات الكميل والمدالي، ولا خصه سفاين الطالب ومن وإنة الكفياء فإن الكفاله تبطل عوت الوكابي، ولا بقوء وارثه في حصومت مضام نبورث الأذا للوكل إغارصي برأي الوكبير وخلصوم دملام أي وارتداء كابد وخصواته والاتري أق الركيل حال حياته لو أوادان بقيم على ومقام للمده في الحصومة البس له دلك، وطويقه ما قلماء فإن يقي الطائب المكم ! أنه يعيد دلك، وخياصيم إلى ا الشاخير ، فأقرض الفرضي على المفاوت للطائب لنبراء، كان للطالب أن بأخيذه بالك الشيء من ترى الكميرا والأن الكمالة بالمان لإبيط أعاب الكتبا الخاجات مليًّا إلا أرافيوا حصدمه الطائب الكنوال به روحال فقواه القائل اللطائب على الإكبراق به لإاراز والكنوا شيء؛ لأن الضبيبان مرميل بالدوب؛ لأبه صيمير مناذاب على للكفيال بمر والذرب بالخصومة والفصاء وففيل الخصومة والفضاء لايتحقق شرط الضمان وفلا بنعرتز كة لكفيل، ومعد المصومة والفصاء تحقر شرط تضمال، فيتبع ماكة الكفيان، والمطالب الحيار إلى شامه أتبع الاطلوم مداوري شاه أثبوغ كعالكيل الأن دري الطاالب وحب على الكتبي والطلوب، ألاتري أبه لو وحدهما له أن يطالب أيسا لياء، هاداه جد أحدهما حيماه ووحمد مال الاحراء فله أديطالب الحي ويصالب مال للبت و فإذا احتبار إناع العافرب ووأنف القالومته وفسلطلوب لإيرجعوها أخسدت عمي أحساه لأته أدي دبن تفيسه دران احتال بباع بوقة الكفيل وأحداثنان مر برقته الفلورنة الكفيار أن يرجعوه بذلك على سقة ول هذه الأنهم أموة ويعوله وعادلان الكديلة كالنب بأمره والاتران أن الكدين حال حياته لو أخذ اذك ممه ، فللكفيل أن يرحم بذلك على المكفول عنه ، فكذا الورتق

ولوامات المكفول بنمسه أيصاء واخاصم الطالب وهميه أواوارته وتصبي القاصي

المطالب بالمال، فلنطائب أن يتبع تركية المطلوب إن لساء، وتركية الكفيس إن شياء، وإذا وحدهما حبأن وجد مالهم كالزته الخباره بطالب أبهما شاءه هبعدهم المتألة على وجمهين: إمما أن لم يكن على واحمد من الكفيل والمطنوب شرء مسوى هذا الدين، والكلام فيه ظاهر، بأخر. الخالب دينه من أي الترك بن شاء، ولا سبيق له على تركية الأخر إذا وصل إئيه تمام حقه، وإن لم يصل زليه تمام حقه برحم عا بقي من حقه في التركة الأخرى، وإن؟ أن على كل واحد منهما دين أخر مع دين الطالب بأذ كنان على كل والحد منهم ألف درهم للطالب مثلاء وألف درهم غريم أحرء وفي عذه الصورة المسألة على تلانة أوجه: إما أن كان في ترقة كل واحد منهما وهاه تما عليه من الديني، أو كان في تركة أحدهما وفاء تناعليه من الدينين، ولا وفاء بما عليه من الدينين في تركه الأخر، فإن كناه في تركة كل واحد سبهما وها، بما عليه من الدينين، وقد اختار الطالب إنهاع توكة للطلوب بأخذتها وحقمه منها ألف درهم ولا يرحج ورثة الطلوب بما أدواعلي أحماد لأبهيروين مورثهم ألاتري أذالطلوب لركان حبباء وأحداطالك مهدمه الانوجع الطلوب بما أدى على أحد؛ لأنه أدى دين نصب وإن 5 إن الطالب الحدار إنه ع تركة الكفيل وأعدامن نركته ألف درهم أحذ غرم الكفيل أبغنا تنام سغه منها ألف درهماه ورجع ورثبة الكفسل على ورثة الطنوب بما أدوا من دين ما ورئيم بأسرهم، ألا فرى أن الطلب ب ل كان حيًّا، وقيد أخية الطائب الدين من تركية الكفيل، فلورثة الكفيل أن يرجيموا على الطالب بما أدوا من الدين، هذا إذا كنان في تركية كل واحد منهمما وفء بالدينير .

الوجه النائل: أن يكون في تركة أحدهما وفاه بالدينين بأن كان تركته ألف درهم، وأن لا يكور في اشركة الأحرى وفاه بالدينين، بأن كان تركته ألف درهم، وإنه على وجهين أ هإن كان تركته ألف درهم، وإنه على وجهين أ هإن كان الوفاء في تركة الطلوب، والطائب اختبار إتباع تركة الطلوب، بأخذ أم حقه من تركة الطلوب، فلم يبق له في أم فن الكفيل حق عربهه هذا إذا كان الوفاء في تركة تركة الكفيل حق عربهه هذا إذا كان الوفاء في تركة الطلوب ولا وقاء في تركة الكفيل، واختبار الطالب إثباع تركة الطاوب، فأما إذا اختبار الطالب إتباع تركة الكفيل، فإنه بعسم ترافة الكفيل بين الطالب وبين عربم الكفيل نصفان الكان واحد منهما ألف درجه، فإنه عن كل وحد منهما ألف درجه، فإنه عنها

تركته بينهما بالمدوية لكل واحد مهما خمسماته، ويتى حق الطائب في خمسماته أيضاً، فيعد هذا الطائب وورنة الكفيل يتبعان تركة الطلوب، فياخد الطائب ما يتى من حقه وذلك خمسماتة، وبأخذ ورفة الكفيل خمسماتة؛ الأمهم أدرا طك المدر عن الطلوب بأره، نب لا سننه لورتة الكفيل ما أخذوا من تركة الطلوب، لأن هذا مال الكفيل: وقد يقى من دين الكميل خمسماتة، فيأحد غريم الكميل ذلك، ولا يحتاج بلى نفص شيء عا دكرنا من الأعمال؛ لأنه لم يظهر خطأ في شيء منهما، لأنه قسما تركة الكميل نصفين، وإنه كذلك بنبغى، ودفعنا إلى الطالب غام حدة أنف درهم نصفها من تركة الكفيل، ونصفها من تركة الطلاب، وانه كذلك بنبغى اليسانة عام أنها دفعنا لهذا، والم يظهر القطأ عي شيء عا فعلنا، فلا حاجة المساد نقض شيء عا فعلنا، فلا حاجة

هذا إذا كان الوفاه في تركة المطلوب، ولا وفاء في تركة الكافير، الما إذا كان الوفاه في تركة الكفير، الما إذا احتاد المطالب إنباع في تركة المطالب وبين غرج المطلوب نصفان؛ فإن احتاد المطالب إنباع ويقتم تركة المطالب في تحسيماته، وهي أفيه ومن غرج المطالب في خصيماته، وغرج الكفيل بأخذ من تركته فام حمه أنف ورهم بقي الركة في الكفيل بأخذ من تركته فام حمه أنف ورهم بقي فركة في من خفيه وقالله في تركة ورهم بقي أورته في مانه تحسيماته الأنه ترك ألفي درهم، وقد أخذ الطالب خميماته، وأخذ غرج الكفيل أنه أن الورشه في مانه تحسيماته الأنه ترك الفي درهم، وقد أخذ الطالب خميماته المؤمن بالكفيل المورشة أن يرجعوا في تركة الطافب بالمحسالة المختم بالة الماقية بهم قال: وفيل لورشه أن يرجعوا في تركة الطفوب بالحد منائة التي المطفوب المطفوب إلى في فرع المطفوب بالمعالم من مركة الطوب أن يقولوا أن يقولوا أن يقول المودينة بأمره، فيجب أن ينقص تلك القسمة عسمت بن غرج المطالب أن يقول المربطة من ماكل ولان من حجة عرم المطلوب أن يقول المربطة من الكل والأن من حجة عرم المطلوب أن يقول المربطة بالمطلوب حتى يكون ضرم الملطوب أن يقول المربطة في الكل والأن من حجة عرم المطلوب أن يقول المربطة فرماه المطلوب المودية فرماه المطلوب أن يقول المربطة فرماه المطلوب المؤمنة فرماه المطلوب أن يقول المربطة فرماه المطلوب حتى يكون ضرم الملكو الكل والأن من حجة عرم المطلوب أن يقول المربطة المطلوب ال

١١١ زيد من تناويم

كانوا ثلاثة ، ورحن قسمنا بين غربين ، ولم يظهر كذلك في مسألتنا ؛ لأن حال ما قسمنا التركة لم يكن لنمطلوب إلا غربيان ، الطالب وغرج المطلوب ، وورثة الكفيل لم يكونوا غرما ، المطلوب بعد القسمة ؛ لأن حق ورثة فرما ، المطلوب بعد القسمة ؛ لأن حق ورثة الكفيل في تركته لا يثبت بنفس الكفائة ، وعا ينبث بالأداء ، فإن ورثة الكفيل ما مع يؤهوا الكفيل في تركته لا يثبت بنفس الكفائة ، وعا ينبث بالأداء ، فإن الأخيل ما مع يؤهوا الكفيل في تركته لا يثبت بنفس الرجوع ، والأناه وجد بعد القسمة غير مستند إلى وقت الكفائة ؛ لأن الآداء لا يؤجر و إليه ، فإن الأداء يصلح سباً لنوجرت كما أمره بقضاء دينه لا غير ، وإذا أمكن إضافة الرجوب إلى حاله الأداء نصلح سباً لنوجرت كما أمره بقضاء دينه لا غير ، على حال الكفائة ، فصار وارث الكفيل غربية على ما لاداء لا ينمس الكفائة ، فلم يظهر على ما ينهما ما كان العرماء ثلاثة ، بل كان الموماء ثلاثة ، بل كان الغرماء ثلاثة ، بل كان الغرمة لا ينفس المعمى من الفسمة ،

وهو نضر ما قلنا. في رجل مات، وترك الف درهم، وعليه دين ألف درهم لرجل ودين ألف درهم لرجل أحر، فيقسم الألف بينهما أثلاثا، في لو أن صاحب الأفين أبراً لبنت عن ألف درهم، فإن ثلك القسمة لا ينقض، وبيس لصاحب الألف أن يحتج، ويقول: إن أحفانا في تلك القسمة؛ لأن قسمنا التركة أثلاثا عنى أن حفك ألقى درهم وهي ألف درهم، وينسم فلك نصفين؛ لأن من حجة صاحب الألفين أن بقول: ما أخطأنا في تلك القسمة، وينسم فلك نصفين؛ لأن من حجة صاحب الألفين أن بقول: ما أخطأنا في يناك القسمة؛ لأن الخطأة إلها ينظهر فيها أن ثو كنا فسسمنا أثلاثا، ومن حفنا أن تقسم بالسوية، ولم بطهر كذاك في ألف درهم، وإنما يصبب حف في ألف درهم، سبب حادث بعد القسمة، وهو الإراء مقصوراً على حالة الإبراء، إذا الإبراء لا يستله، تكذا حكمه، وهو البراء إلى ما قبل العسمة لم يظهر الخطأ في القسمة، قلم يحب إعادها، خكفا هينا وارث الكفيل، إنا صار غريما فلمطلوب بعد القسمة، قلم يحب إعادها، خلاله عنه وارث الكفيل، إنما العالم في المناهم، الإبراء القسمة، لا يجب نقضها

فإن قبل. هذا الكلام إنما يستقيم أن لوكان ورقة الكفيل سخبارين في أداء ما وصل

إليهم من التركة من أبيهم محكم الكفالة، حتى بتنصر الأداء على وجوده، ولا يستند إلى مراه إلى العسمة، وهو حالة الكفال، أساوذا أحرهم القاصي على أداء ذلك كان الأداء مستندًا إلى سببه، وهو الكفالة، ولهذا تسركا "ورثة الكفيل عرباء الصحه، لأن سبه وهو الكفالة كان في حاله الصحة، خطهر أنا قسما تركة المفلوب بيز الفريبي، والعرباء ثلاثة، فيضير الحلة في الفسمة، فيجب نفضها.

والجوارات الا يمكن القول بإساد الاداء إلى ما قبل القسمة ، وهو حالة الكفائة الأداء حالة بالقراده البست بسبب الرجوع بدون الأداء ، فياه لو كفل بالألف بآمره ، لا يوجد أداء ما كمل به عنه كلا أو يعطا ، وكذا الأداء ما قبل به على المكمول عنه بشيء ما له يوجد أداء ما كمل به عنه كلا أو يعطا ، وكذا الأداء ما قبل به بشيء مفامهما وهو الأمر بالأداء الوزة فيت أن كل واحد منهما فيست بسبب «الموادهما أم ينضم إليه الأخر علم أن السبب كليهما والأداء أخر هما أفيحد الأخر علم أن السبب الأداء والأداء وجد بعد الفيمه ، فيتنصر الأداء على حال وحوده وهو حال ما معل الفيمة ، علا بوجب النقاضي الفيمة ، ولو قلت الأرب على مق معلى الأحكم دون البعص ، ألا أزى أنه بع من النواع على أن المنتمات عنه على المنتمات المبوت إلى وقت المبيب في مق معلى الأحكام دون البعص ، ألا أزى أنه بع من النواع على أن استع بالحال المنتمات المبيع المبيا في مدة الحيار ، ثم أجاز البعا من في المنتمات المبيع المبيا في مدة الحيار ، في المنتمات والمبيات بكون المستمرى ، وإذا ثبت أن أصل النبوت إلى وقت السبب في حق بعض فلاكساب بكون المستمرى ، وإذا ثبت أن أصل النبوت إلى وقت السبب في حق بعض الأحكام دون البعض عتى لا يؤدى رقي المفتى المساب بكون المستمرى ، وإذا ثبت أن أصل النبوت إلى وقت السبب في حق بعض الشيور . في المفتى الفيسمة حتى لا يؤدى رقي المفتى المساب عن حقى المؤدى . في معلى الأحكام دون البعض الفيمة حتى لا يؤدى رقي المفتى . الشون .

۲۹۱۲۴ مقارة كان الوفاء في تركة الكفيل دون تركة الطلوب واخسار الطائب إلياء تركة الطلوب واخسار الطائب إلياع تركة الخلوب أمارة اختار إنهاع توكة الكفيل في هذه الطلوب أمارة الخلاقام حقه من تركة الكفيل بألف درهم، وغرم الكفيل بأحد تمام حقه ألف عرهم، تم يرجع درقة الكفيل في تركة الطلوب بالمقادد هم، وغرم الطلوب يرحم في تركته أيضًا بألف.

عرصم، وتركمة المطلوب ألف درهم، ويقيدونوكة المفدوب دنيما بصفائا وهي حق عربه المطلوب في خسسمانة درهم، والاينقض واحده منهما الأنه لم يظهو المنطاق واحدة، فين المطينا الطالب من نوكة الكفيل ألف درهم، وأعطينا غرم الكفيل من تركة الكفيل ألف درهم، وهكذا ينبعي لأنه اجتسع في تركة الكفيل أنف درهم فلف درهم للطالب بمحكم الكفائة، وألف درهم لعريم الكفيل محكم المداينة ، وفي تركة الكميل وفاه سهما مدم يظهر الحطأ فيما فعنك، وفسما تركه الطلوب بن غريم وبين ورثة الكفيل معصال، وهكذا كان يبغى الآنه اجسم في تركته ألف درهم، ألم درهم قورة الكفيل، وألف درهم لغريم الطوب، فيكون بركته بنهما تعلقال، فلم يظهر الخطأ فيما قعله، فلا تنظفي واحدة منهما.

٢٩١٢٤ - ١٤١٨ الذي ذكر ما إذا قان في تركة كل واحد منهما وقاه بالدينس وأوكال في بركة أحدهما وفا. بالدس، تأما إدا لم بكن كلفت بأن ذن ترقة كل و حد منهما ألف مرفين وعلى كل واحد منهما الف درهم دين، للطالب ألف، وللأحر ألف، فللطالب الخمارة وبإن الحمام إنهاج ثرقيه المطموب يفسم ترقيقه بين الطائب، وبين نحرج المعاوب مصمان، بقي إلى قام حق كل واحد مهما خصيمانة، فيرجع الطالب بما يقي من فدم حقه في ثرك الكفيل، وذلك خدمه مانة ، ويحرج الخفيل كف درهم عليه ، وتركت ألف عرضها فيضيهم وكة الكفيل أثلاثه اللطالب وذانك تلاث مانة وتخانة وتلاثون ولندف وفيفاه نعوم الكعول ووذلك سنسانة وسنة وللعالب فالماء وبيس لورثة الكفيل أف برجعوا بما اديء أو أنه ينقصوا القسمة الأولى، وأن بقولوا اظهر الخطأ في القسمة الأما فسيمنا زكة المطلوب بين غريبين. وعدظهم له عرب ثالت وهو محسل "، فإنا قد أديده عندياس ورعانه بكن نهم حل نفض تلك القسمه ولله غشرنا فسل خذا أد ورثة الكفيل إيناصناه والفرساء للمطلوب بعد الصناسة بسبب حادث بعد القسمة ومخلة لأينقض الفسيمة. قإن انحشار الطالب إلىاع تركه الكفيل بقسم تركت بين العاءات وغرج الكفيل مصمان، بقي حق الطالب في خمسمانة ، فيرجع بذلك في نركة الطعوب ، ويرجع (ولة الكفيل في ترى الطلوب تحسيمانة؟ لأناء أدوا عاء خسيسالة، ولعرج الطلوب في تركة التطلوب ألف فرهواء فينجمل كال حميسمانة سهمكاء فيصبر حو الطالب سهمكاء

⁽١) وكذا في ما وكان في الأصور النحل

وحق ورية الكفيل سهمة، وحل عرم القطلوب سهدين، فحملة دلك ابهة أسهم، يعسد ثم كة العلوب وديث أن سهمة دلك ابهة أسهم، يعسد منها ودلك مائتان و حسون للعالمية منها ودلك مائتان و حسون للعالمية والسهم البارة ولا المحلول مهمة العرب الطلوب، وسهم منها ودلك مائتان و حسون للعالمية والسهم البارة الكفيل ويسام لهم الأنه عال الكديل ويناه وين بندر سبعما أو وحسين لعرب الكليل خمسمانة والطالب مائتان و حسون في بجعل كل مائتان وخمسين لعرب الكليل خمسمانة والطالب مائتان و حسون في بجعل كل مائتان وخمسين في منهم أنهم فسها ما وصل إلى واله الكفيل و وذلك مائنان وخمسون على بلائة أسهم، بضرع الكفيل سهماه عن ذلك وذلك مائة وسنة وستود وللقالم، وأنساب مهم من ذلك وذلك مائة وسنة وستود وللقالم، وأنساب مهم من ذلك و ذلك المنافوب التي حبرت بن الهائنات وجي غرج المللوب وولة الكفيل، والا فسلمة ثركة المللوب التي حبرت بن الهائنات وطهر أن حقا عي اركام في حسمة والتنافية والمائن والحمسين للائة وتمائن والحمسين إلما وحمد الها وحمد لهم بعد القسمة بعدم حادث بعد العمدة مفهوراً على ما بعد القسمة وقي مثمة لا ينقض على ما مرد.

الأمن الدخلة أمر هو من الخوار راس وكان مقدما في علم الخساب وكان مقدما في الدخلة . وقاد قبل : كان فاصيا ببلح مده مقامه لمنة وكان الفقية الواحديم كان بأحد منه الحساب والمطه الله كان يبعث واحداً من أصحبه حلى بن أ عابه فيناً من احساب وياقده ما يلش معفال النام من العسورة عباله لم يشت الورثة الكفيال حق نفض الفيد عم تراكم أو حود دليله فيظهر الدورة المولاح سيم الدور من حل المورد على المادورة الأساب المورد عبد الدور من المادورة الأساب المادورة الإسلام المادورة الإسلام المادورة المادورة المادورة المادورة المناب الدور ماديد المادورة الماد

بيان و حود وليل نفص النسمة في هذه العبورة أن ورنة الكفيل بقولون : صرت عن تركه الطلوب بحمسماله ، و قد ظهر أنه حفظ مي حمسمانه وبلك مالتين وحمسين دينًا لماقي تركة الطاوب مسب وحدمه حال حماله ، و هو أمر ه ينانا بالكفالة عمر ، والكفالة وجدت في حال حيدته. وإلى كان الأده وجد في احال نفعاً ما على مذابا لا حكامًا مكفالة. وعلنا تصرح على المختلفة و منا الحال من على المختلفة و حلى المختلفة و والمنا الحال من على المختلفة و المنا الحال المختلفة و المنا المنا

والخواب عن الطعل أن نقل: إما له متنفل محمد رحمه اله بيبان النه و في هذه مسأله الأمام لم يعافي إليه الأن النمور إلما يعتاج إليه إذا وجل الفض علمه الطلوب عد ما تست حق الرحوع لورته الكفيل بتعث طائن و خمسين ، ولم يحب خفل النسمة الأله لم يظهر خطأ التي المستمة و الأن وارت الكفيل إلما تساوت غير مستند إلى ما قبلها من الوجه الذي ذكرت أن فقل الفلسمة تمثل هذا الا يحب وإذا للي ما قبلها من الوجه الذي ذكرت أن فقل الفلسمة تمثل هذا الا يحب، وإذا لم يجب مفضها الم يفع الدول وليس كسمالة الحالم الاد مثل المنت وإن حصل بمشى مات الحماش والماس كسمالة الحالم الاد مثل المنت على مشى مات الماشي والماشي إذا الم يعلم بذلك، وصطوران إلى أن نصيف التلف إلى الخيرة وإذا أضيف إلى نصيف التلف إلى على متى عرف من غروب الله المنت الماشي إذا الم يعلم بذلك، وصطوران إلى أن نصيف التلف إلى عرف غروب أن وقد ظهر أن وقت القسمة كان غرج تمان ، فأما ورنة الكفيل ظلم يكونوا عربه المناشدة غير مستند إلى ما قبلها والأده وجد نفص مختار الا حكماً للكفائة ، وقد أمكنا إحالة الوجوب إلى الأدام، وعد ينفي مختار الا حكماً للكفائة ، وقد أمكنا إحالة الوجوب إلى الأدام، وعد ينفي مختار الا حكماً للكفائة ، وقد أمكنا إحالة الوجوب إلى الأدام، وعد إلى حالة الوجوب إلى الأدام، وعد إلى حالة الإدام، علم حالة الإدام، على حالة الإدام، على حالة الإدام، على حالة الإدام، على حالة الإدام، علم عالة الإدام، علم حالة الإدام، علم عالة الإدام، علم حالة الإدام، علم حالة الإدام، علم عالة الإدام، علم حالة الإدام، علم عالة الإدام، علم علم الإدام، علم عالة الإدام، علم عالة الإدام، علم عالة الإدام، علم عالة

يطهر خصاما من التسبيم 11 قيما في مسئله الإيراء، فيامن الخمار من مسئلتا ما إذا قدن المائي عاملًا بالحمر حتى أمكن إحمالة التلف إلى المائي، وحمالة لا يحال التعماراتي وخمال التعماراتي وخمالية من خاص حتى لا يجب الصدار عبد، فإنما لم يشتمل محسد رحمه له هي هذه المسئلة بيبال الدورة لأن ف يحتم إلى الدورة الأنه لم يعرف طرشها إو احتمام إليه حوافة أعلم...

كتاب الفرائض

١٩١٦ منالكتاب بننمل على خمسة وأربعين فصلا

لعصل في فصينة الدراتنين

المصار في بياد من يورت عنه ، ومن لا يورث هنه

الفصل في بالزما يجري به الإرت

الفصل في بيان الوقت الدي لجراي فيه الإرث

الفنيل في بادم يستحق الإرث ويحرم عمه

الفصل في الحقوق إدا احتمعت، العصل في بيان أصناف الورث

والفصل في ببالا ترتيب الورنة

العصل في بنان السهام للقذرة وبباذ مستحقها، وإنه بشتمل على الس عشر فصلا

الغصل في بنات الصلب

العمس في بدت الاس

الفيدر في الأم

المصورين الجدات

العصورفي الأحت لأما وأم

العصل في الأخت لآب

المصارعي الأحت لأج

العصل في الروحات

العصل في الأب

المصل في الجد

المصار فوالأع لأم

المصل في الزوج

المعماريق مستثنا الجفا

العصار فرالحجب

المصارفي المصبات

الصحيل هي توريت الملوكان ومن بمناهم من الكانين والمدويي وأسهات الأولاد، ومعنز المض

العصل في أصول احرباب، وفيه مسائل العول

الغصل في الرداء ويتصل به مسألة التحارح

التعمل في تصحيح السهام

العصل في المناسخة

المعصل في ذرى الأرحام ويتعمل هذا المعمل سيان ميرات من نه فرائنان من أولاه الشات رأولاه الإخارة والأحارات وأن لادالاعام نام لأم وأولاه الاعام الدوأولاد الاخوات وأعمام الام وعمانها وأخوال الأم وخلالانها وأعمام الات وأخواله

الصامل في الإيراث المسلام بن وفي ما بدرات وأما الملاحظة، فإنا حمل مه إدائر ت حمره الله الصاهرة، لم حدث يبهما ولك لم ماك الات

القصل مي حيرات للتفود

الفصل في ميرات الفاقل

الفصل مي مبر ت الخشي

العصل في ديراث الجنين

القصل في سراك والدعدعية الرحلان

الغصل في ميرات أهل الكفراء ويتصل به ميرات لمرمده ألم ميراث فلحواس

الفصل في الخرفي والفرقي ومن بمعاهم

الفصل في ميرات المطاعة في المراض

الفصل في منتبايه السبب

الفعيل في إقرار الرجل بالتبك ما نصح من ذالك وما لا يصح

النصل في إفرار الوارث لداوت بعد وارت

الفصل في إقرار بعض كورثة واركين أو كتر وتصعيق لوارث الاحرابياه في بعض ما أفر

اللعصل من قرار أحد الورثة بواوث: لو إنكاره وراته وإقراره ثوارت احر

الفصال في الإقرار بالوارب بعد القلمة

الفصيل الأول في فضيلة تعلم القرافض

۱۹۹۲ - اعلم أن طلب العدم في اخدمة مأسور به، قال النبي عليه السلام: «اطلبوا العلم ولو بانصين!"، وقال عيده السلام: «طلب العدم ولو بانصين!"، وقال عيده السلام: «طلب العدم فريضة على كل مسلم ومسلمة لا سبم علم الفرائفر!"، فإن النبي ضيه السلام خصه بالأمر بالتحصيل، بيانه فهمه وري جبير بن تغير عن رسول الله قلة أنه قال: "تعلمو! الفرائض وعلموها الناس خزب أو ل ما ينسى؟، وهي حديث عنائشة وضى لله عنها أن البي تلاق قال: اتعلمو! تغيرانض هذا العلمو! الفرائض أن البي تلاق عنه إلى أبي موسى الاشعرى.

ونكف العلماء أن رسولهات في مناه اسمى الفرائص بصف العلم في حديث عائشة رضي الله عنها ، بعضهم فالوال لأن الأدمى له حالتان ، حالة الحياة وحالة المدت ، فحالة الخياة لصف وحالة المدت صف ، ومدار العنوم بحتاج اليها في حالة الحياة ، والغرافص

 ⁽¹⁾ أخرجه النوار في استشداد (۱/ ۱/۱۵ و ۹/۱ (طبيقي في شعب الإنجاب (۲ ۳ (۱/۱۹۳ (۱۹۹۳)) وذكره النباوي في فيص الندير (۱/ ۹/۱ و ۹/۱ (وذكره الدين في سيال الاعتدال (۱۹۵ / ۹/۱ و ۳)
 ۲۰۹ وال حجر في السان الميان (۱/ ۹/۱ / ۱۹۳ / ۲۰۱۱)

⁽٣) أخرجه بن مناجع في حت ٢/ ١٩/٩/١٥ والنزلة في مستده ١/ ١٩/١٩ و (١٤/١٩٠١) وقطراني في الأخرجة بن مناجع في الترك (١٤/١٩ م) ١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) (١٩٥٨) أخرجه الصرائي في أطمعه فلكيو (١/١٩٥٦) (١٩٥٤) (١٩٥٤) وأنبيتي في خمسة (١٩٥٤) وأنبيتي في خمسة (١٩٥٤) وأنبيتي في خمسة (١٩٥٤) وأنبيت في الله مسئدة المراق المحروب الاعتاد والإنباء المحروب الاعتاد المحروب الاعتاد المحروب الاعتاد المحروب الاعتاد المحروب الاعتاد المسئدة المراق المحروب الاعتاد المحروب المحر

⁽٣) أسريحه الحدكم في اللسندرة (٢٠١٥ (١٩٤٨) وإلى ما يت في مست (١٩٥٥ (١٩٤٨)). أسريحه الحدكم في اللسندرة (١٩٥٥) (١٩٥١) (١٩٥٥) (١٩٥) (١٩٥٥) (١٩٥) (١٩٥٥) (١٩٥٥) (١٩٥٥) (١٩٥) (١٩٥٥) (١٩٥٥) (١٩٥) (١٩٥٥) (١٩٥) (١

يحتاج إليها بعد الوت، فسمى القوائض نصفًا لهذا، وقيل: (قا سماه نصفًا ذا لأن الأسباب التي يقم بها لللك توعان : مكتسب كالهية والوصية والبيم ، وغير ذلك ، وغير مكسب كالإرث، فالكسب تصف وغير الأكسب تصف، فسياها تصفَّالها أ

بعد هذا الكلام في قصول: أحمدها: الاسحمة كافاسمي هذا الكتاب فوانفي، والمريسمة كتاب الواريث كما هو حقيقة؟ قيل: اقتلاه بكتاب الله تعالى، فإن الله تعالى قال في آخر أبة من أبات المواويث: ﴿ فَرِيعَمُهُ مِنْ اللَّهِ ﴾ " ، وقيل. اقتداء يرسول المله ﷺ ، قايلة ﷺ سساحا فوائض في الأحياديث الذي رويتاء وقيل: لأنَّ العرائض عبيارة من التقدير، قال الله تعالى: ﴿ فَصِفُ مَّا فَرَحْسُمُ ﴾ "أي قدرتم، وسنهام الواريث كلها ىقدرة.

⁽١) سررة النسام: الأية (١).

⁽۲) سورة البقرة: الاية ۲۳۷.

الفصل الثانى فى بيان من يورث عنه ومن لا يورث عنه

۲۱۱۲۷ - الشفول من السفده بي أن كو من مرث، بورث عنه. ومن لا يرث، يورث عنه. ومن لا يرث، يورث عنه ولكن هذا الله هذا و لا يرث من أحد وبرث عنه ورث عن السلسون والجنيل برث، ويظهر حكمه بعد الانفصال على ما يأتي بينت بعد هذا ، ولا يورث عنه وإن الانبياء عليهم السلام كانوا لا يرتون عن أحد ، وكان لا يرث أحد منهم، و لقن روى أن رسول الله يتلغ ورث مثل خديجة لا يصح، وإنا الصحيح أن خديجة وصى الله عنها وهبت جميم مالها لرسول الله يتلغ ولى حيانها وصحته.

الفصل التانت في بياناما يجري فيه الإرث

ما لا يحوى هيد الأرت. مصوحتي السنده وحيار الشرى ديها الإردن، وأدا اختوق من ما لا يحوى هيد الإردن، وأدا اختوق من الموجود هيد اللذف عدما والكماح لا مورت بلا خلاف و حسن بفيع و حيس الرهي بورد والوكالات والعواري، الرفاع لا يورت ولا خلاف و العواري، الرفاع لا تسب ظورت والمنطقة الشايع من الرفاع لا تسب ظورت والمنطقة الشاء والديع لورث لا حلاف وأما القعماص فلد دكر في لأعمل أد يورت، ومن المسايح من أمن الملك وقبال، بشبت للورثة الشداد، ويحسور أد بسال الشماص لا يورث مده أمن حيد والما الشماص لا يورث مده أمن حيدة وحمد الفائل في المسائلة والمسائلة والمسائلة وعده الما الهوجي المسائلة المدافقة وعده الما الهوجي المسائلة والدينة والمائية في الموائد المعارف المائية وعده الهوجي المسائلة وعده الهوجي المسائلة وعده الهوجي المسائلة وعده الهوجي

الفصل الرابع في بيان الوقت الذي يجري فيه الإرث

الاستان ۱۹۹۹ حداً النصل اختلف في المشابخ ، قال مشابخ العراق : الأرث يجرى في أخر حزء من أجرًا وحياة المورث ، وقال مشابخ بلخ : الأرث يجرى بعد موت المورث ، وجد قول مشابخ بلخ : الأرث يجرى بعد موت المورث ، وجد قول مشابخ بلخ : الإرث يجرى بعد موت المورث ، ملك الوارث في هذه الخالة أدى إلى أن يصير الشيء الواحد علوكًا لتخصين لكل واحد على الكسال في حالة واحدة ، وهذا أمر بدفعه المقتول ، وجه قول مشاخ المراق : إن الإرث التقال منال المورث إلى الموارث ، وهوت الوارث وال ملكه ، فمنا فا ينقل أن إلى الموارث ، والمد يعلى منال المورث إلى الموارث ، وهوت الوارث وال ملكه ، فمنا فا ينقل أن إلى يحرى الإرث بسيما ، وفائدة هذا الاختلاف ، غما نظهم في وجل تزوج بأمة لغير ، ثم قال يعرى الإرث بسيما ، وفائدة هذا الاختلاف إلى والزوج وارثه ، هل تعنق الخير ، ثم قال من يغول : بأن الإرث بحرى في أخر جر ، من أجزاء الحياة بعنق الإن المن أضيف إلى من يعول : بأن الإرث بحرى بعد الموت من بعرى بعد الموت من المورث مضافا إلى الإستى وحده وحده وحده المورث مضافا إلى والرث بعد موت المورث مضافا إلى والن ملك الوارث ، فلا يصنى ، وذكر هذه افسائة في الفدورى ، وذكر أن على قول أبي وسق ومحده وحده المورث مضافا إلى وسق ومحده وحده الله المنتاخ وعلى أول زف الإستى ، وذكر أن على قول أبي وسقى ومحده وحده وحده الله لا يعنى ، وعلى أول زف الإستى .

⁽۱) وني ف فعا لايطل

الفصل الخامس في بيان ما يستحق بالإرث ويحرم عنه

٣١١١٣٠ فَقُولِ: ما بِسُحِقُ به الأرب شَيِدَانِ. السَبِ والديب و الأنتمر بالنسب على تعالم أنواع المنسبب : وهم الأولاد، والمنسبب إلىه : وهم الأمام والأمهات، والمنسب إليهم" وهم الإخوة والأخوات والأعمام والعمات، وغير ذلك، والمسب فسربان زرجة رولاءه والولاء بوهالي ولاء هناقة ، وولاء موالاق وسرالتوعين من إله لام برث الأعش من الأسفال، والأبرث الأسبعة، من الأعش، وفا بسان جيملة سا بستحق به الإرث، جته إلى بيان ما يحره عن الإرث، فلقول: ما يحرم به عن للبراث الراق حتى إن العبد لا يرات من احراء والحر الا يراث م العدف و سأتي عضي عده المسائل الحد هذا الإن أساء عنه تعالى - والقتال مباشرة بعير حوره عفي القتل بشير ط خيامان المباات أثلاثة أنساءن أحدهان الشائم وسواء كان عملاً أو خطأه الشراط المان الأساكرين الوول بغيب حزرة فالفور كن لا وحد حرمان البدائية الشرط الثالث أن يكرن لمائين مخاطفٌ. وسيأتُم الكلام في فصل القتاريعة هذا -إناشاه الله تعاني- وكذلك اختلاف الدارين سبب حروبالو الأرث؛ لأنو أمراك إقا يستحق بالنصرة، والأسطو أحيدهما تصاحبه ، ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق السمين حتى إذ المسلم إذا حات في دار الإسلام، وله ابن مسلم في دار الهند أو في دار الفرك يه ك منه، وكاذلك الدين سبب الرمان الإرت، قال الله تعالى: ﴿مَنْ بُعِدُ وَصَيَّهُ يُوصُونَا بِهَا أَوْ دُينَ ﴾ "، وهذا إذا كان الدين مستخرفًا ، أما إذا كان غير مستخرق ، مالفياس أنَّ بوجب حرمان الهواث، وفي الاستحمال: لا يوجب، وقبل: البعد سبب الرمان الرب أيم، حتى لابرت البعيندمع القويب، إذ لو ورت ورث جميع أهل العالم من بت واحد، وإنه محال -والله أعلم-.

والمسارة السامر لأبتان

الفصل لمددس في الحفوق[3](جتمعت في التركة بأيها بندأ

۳٬۹۹۳ - يحب الريسة بأل التركة بمال به حقوق أربعة: حهاز الله و دهم الديل و بالديل و الله عليه و بالهيل بناء فيها المراكل و بالديل بالمراكل و بالديل بالديل و بالديل و بالديل و بالديل بالديل و بالديل بالديال بالديل بالديل بالديل بالديل بالديل بالديال بالديل بالديل بالديال بالديل بالديال بالديال بالديل بالديال بالديل بالديال بالدي

الفصل السابع في بيان أصناف الورثة

1979 - ينقول: أصناف الورقة ثلاثة : أصحاب الفرائض، والعصابات و الووا الأرجام، فياصحاب الفرائض، والعصابات و الووا الأرجام، فياصحاب الفرائض من لهم سهام معدوة بأصاب في السوالهم سهام مغدوه الكتاب، فو السنة، أو الإحماع دكراً كان أو أننى، والعصابات من لبس الهم سهام مغدوه يستحقون حسم المال، إدا لم يكف فعة أصحاب القرائض، فهم في الماص صفائه أحد عمان من جهة الداب، والمائم بيال ذلك في فعمل العصابات، ودور الأرجام من لا فرص فهم من الورثة والا تعصيب، والحكم فيه أما إذا الفرو واحد منهم بسندي و دام المائم هم أصناف، وسيأني بيال ذلك في فصل هم أصناف، وسيأني بيال ذلك في فصل هم أصناف، وسيأني بيال ذلك في فصل دول الأرجام

العصل النامن في بياد ترتيب الورثة

٣٩١ ١٣٣ فيضرال. أولى من يقاسم مدينهم ليا و مدأهم حالمه الدراقض، تم المسجود من منها الفدس، تو مولى المخافة، ثم الرد على فوى المنهام. عردوى الأرجام، تو مولى سوالاة، المالقو له بالفدس، من الفير بعيث لا يثبت بسمه من دلك المهراء إذ مات المرامصرة على إفرار دبحو أن بقراءً و أحد، أراما أنب ذلك، ثم المومى له بجسم المال، ثم منت المال.

الفصل التاسع في بيان السهام الفارة ويبان مستحقيها

71 172 وإده منده من على دهنون، فاصول السهدم المدرة مند، نصبت ورخ وثمن وانتال وتبت وصدي و والمستحقوق لهذه السهام التي عشر عبراً من الورية، لمان من النساء وصبع شهن بالنسب، وهو بنات أصبت بيدات الال بالأم بإلم المؤ لاحت الأم والأخت الأم ، واحدة بالسبب، عني ابره حية ، أربع من الرحال، تلاث شهم بالنسب، وهو الأحد الأم واخذات الأم، والاخ الأم، والاخ الأم، والاخ الأم، والاخ الأم، والاخ الأم، والاخ الأم، والأحد بالنسب، وهو الأم، والمؤدات الأم، والأحد الأم، والاخت الأم، والأم، والأحد الأم، والأحد الأم، واللاحد الأم، واللاحد الأم، واللاحد الأم، والذا الأم، والمؤدات الأم، والمؤدات الأم، والمؤدات الأم، والمؤدات الأم، والمؤدات الأم، والمؤدات المؤدات والمؤدات الأم، والأحد الأم، والأم، والأحد الأم، والأم، وال

الفصل العاشر في ننات الصلب

٣١١٣٥ - ثهن حالات منهم، وتعلقدت إذ البريكر شعيت الله فهن صحبات سهم، وسنهم الواحد منهن التعلق وسنهم الدين فضاحة التلفان لا يرادعنى ذلك وبن كترن، هذا هو قبل عامة المستحدة وعدم الفقها، وبراد كال المدينة النء وبمها تعلير عميمة بدر ويسقط اعتبار التعلق والقلير، ويقسم المال يبيم للذكر على حفظ الأعتبان، وبد كان اللهبت من من واحد، فللإيد التعليد، واليامي لاين الإين - والله أعلم.

الفصل الحادي عشر في بنات الابن

ابن، فهى صاحبة سهم، وسهم الواحدة السعب، وسهم النتين فصاعدا التلكان عائرك إلى فهى صاحبة سهم، وسهم الواحدة السعب، وسهم النتين فصاعدا التلكان عائرك إذا كن في دوجة واحده، ولا يزاد على النائين وإن كثرت، هذا قول عامة الصحابة وعامة الغفهاء، وإن كان للميت بتنان، فلا شيء ثبت الابن، وكفلك إذا كان للميت بتنان، فلا شيء ثبت الابن إلا أن مكون في دوحتها، أو أسقل منها دكو، فيصبر عصبة، وبقسم ما يغي من يمد تصيب الابتين بينهما للذكر مثل حط الأشين، وإن كان للميت بنت واحدة وبنت ابن فللابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة للثانين، وإن كان للميت بنت واحدة بوبن من فللابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة للثانين، وإن كان للميت اس اس بعضين أسفل من وان بان كان له بنات ابن معضهن أسفل من وان بنين كان له بنات ابن معضهن أسفل من الثلاثين، وإن كان قول إذا كان مع الواحدة من الناقيات ذكر، ولو كان في لدوجة تكملة للثاني، وسفطت الباقيات إلا إذا كان مع الواحدة من الباقيات ذكر، قحينية تكملة للثاني، وسفطت الباقيات إلا إذا كان مع الواحدة من الباقيات ذكر، قحينية الأولى، وبعد نصيب البنين في الموجة الأولى، وبعد نصيب البنين في الموجة الأولى، وبعد نصيب البنين في الموجة فها للذكر مثل حظ الأنبين.

٣١١٢٧ - بيمان هذا من المسائل: إذا هلك الرجل: وترك ابنتي ابن وابنة بن ابن وابنة ابن ابن ابن وابنة ابن ابن ابن ابن ا فلمتي الابن ثلثه المال، وسقط اثباتيات إلا إذا كان مع الواحدة من الباقبات وكر، فحينتية صارت التي معها وكر، والتي فوقها عصمة، وسقطت الباقبات حتى إذا كان الدكر مع ابنة بن ابن ابن صارت هي، والتي فوقها وهي ابنة الابن عصية بقسم ما بني بعد تصيب ابنتي الابن بينهم للذكر مثل حظ الأثنيين، وسقطت ابنة ابن ابن ابن و ولو كان في الدرجة الأولى ابنة واحدة بأن ترك ابنة ابن، والمافي بحاله وعاينت الابن نصف اذالوه والتي تليها وهي منه الن الاس السدس تكملة المثانين، وسقطت الباقيات إلا إذا كان مع الواحدة من الباقيات ذكر، فحينتذ صارت الش ممها ذكراء والني فوقها عصبة إلا أن التي معها ذكر نصير حصبة به لا محالة، والتي فوقها إغا تعسير ععبية إدالمربعيل إليها فرصهاء أما إنا وصل إليها فرضها: فلاء حتى إن في المسألة الأولى حكم الحصوبة لا تثبت لبنني الابن بذكر مع الواحدة من البافيات؛ لأنه وصل إليها فرضها ، وفي المسألة الثانية : حكم العصوبة لا تثبت لبنت الابن ولمنت ابن الابن يذكر معرواحدة مزالياتيات؛ لأمدرصل إليهما فرضهما

٢١١٣٨ - وكوايرك بلاك بيات ابن بعصيهم السفار من بعص وفلات بنات ابراات بعضيهن أسفل من بعص ، وثلاث ينات ابن ابن بعضهن أسفل من معض، فالعالم من العسرين الأول يكول منت ابن المبتء والوصطي من الفيوس الأول بكون بنت ابن ابو النبيقية والسيفلي من القيريق الأول يكون شت نبي ابن البات لينتي الابراء والعليا من الفريق الباني بكون بت ابن ابن ابن البيت، والوسطى من الفريق الشائل يكون سن ابن الجرابين لبيت و والسفلورون الفويق الفاني يكون منت البرابين الورس البيت والعلبة من الفريق الذالث يكون ننب ابن ابن ابن البيب، والوسطى من الفريق الشالب يكون بنت ابن ابن ابن ابن الميت، والعلب من الصريق التسالث بكون بيث ابن ابن ابن ابن ابن ابن المبت، صورة العربق الأول بنت ابن شت ابن ابن ابن، صورة الفريق الثاني بنت ابن ابن بنت ابن ابن ابن بنت ابن ابن ابن ابن و صورة الغريق الفائث بنت ابن ابن ابن بنت ابن ابن ابن ابن البرن، إذا عبر فنا محورة المسألة فنظول: العليما من الفريق الشاني والمنفلي من الأول لا موارسها أحد والوسطي من الفريق الأول والزمها العلية من الفريق الثاني، والسفلي من اللهريق الأول بواريها الوصطي من الفريق الثاني، والعليا من العربق التالت، والعليا من الفويق الشائر بداذبها الوسطى من الفريق الأول، والوسطى من الفريق الشائر بوازبها العنبا من العربق النائث، والسفلي من الفريق الأول، والسغلي من الغربق الثاني يواويها. الوسطى من الفريق الشائك يواريها الوسطى من الفريق الشاني، والسيفني من الفريق الأول، والوسطى من القريق الثالث بو ربهه السفلي من العربق الشني، والسفلي من والمريق الثالث لأبو ازيها أحد

حشا إلى بيان حكم المُسألَق فنقول: العبيا من الفريق الأول النصف، والوسطى

مر العربق الأول، والعليام الفريق الثنائر الكملة للتنفي، وسفطت الباقيات، وإن حقظت الحديا من الفريق الأول، فتلوصفي من الفريق الاول، والعلما من الفريق الثاني الثلثان عند عامة الصبحابة، وسقطت الباقيات، وإن سقطت الوسطى من المريق الأول. أيضًا، فللعلما من أنف بن الذين النصف، والسملي من العربي الأول، والدسطي من القراس الفانيء والعقبا من الفرس لتالت السدس تكممة للتمتين، وسقصت الباقيات، فإل سقطت العلما من الفريق الذابي آيضًا و فلنسقل من الفريق الأول، والوسطى من ألفريق الشائراء والعلبا من الغريق النائك الثلثان بالانفاق، ومسقصت الباقيات، وعلى هذا الفياعر يخرج جنس هذه المسألة

الفصيل الثاني عشر في الأم

2017 - وعديم لعلم العلماء أن الأم عصبة مع الأب عد شامة الصحابة وعد العالى والد عد العالى والد حرج أبد عد العالى إلى عدد الكل على كل حال و ورف في في حراج أبد الماريخ الدين عدد الكل على كل حال و ورفضه الساس عاكان المبت والد أو ولد الى وإذا د فل أو ولد الى وإذا د فل أو من الأحواد و والاحواد الملاحمان أو من الأحواد والد عد عامة أصحابنا، وعند أبعدام هو لا فرضها النفث إلا إذا سائت مع أب الصحابة وبد أخذ أصحابنا، وعند أبعدام هو لا فرضها النفث إلا إذا سائت مع أب أصحابه حيى إذا كان المبت المراه والوال، فللمراة من أربعة السهم مهم واللام لك ما أصحابه على أبا كان المبت إلى والوال، فللمراة من أبيعة السهم مهم واللام لك ما المبت المراه والوال، فللمراة من أربعة السهم مهم واللام لك ما أصحابه على المبت إلى عبد عامة أصل المبالة عن منت عالى عبد عامة المبت في ورفي المرابع وأحد الورجي، فلما نعث حسيم الله عبد عامة اللورجين هوى أبو ورسف وحده أن المبالة المن يعد نصبه أحد المواجير كما الورجين كما الورجين المؤلى المال إلى المبالة المرابع وروى محمد عنه أن الهو المن يعد نصبه المدارة والمدارة والمناس الكان الحد أب، وروى محمد عنه أن الهو المن يعد نصبه المال وحده ما إذا كان الحد أب.

الفصل الثالث عشر في الجداث

• ١٩٩٧ يحب أن يعلم بأن تعجباب طبيقات طبيقة من يوجيه أسحال الموات من يحده أسحال المواتف يعرف بالتحافيات وطبقة من من حسة قوى الأرجام يعرف تلساقطات والفاصل أن كل جدة دخل في السنها إلى المت أب ين أبل ه يهي ماهد تأم أب الأم يتحوها وكل جدة به قول الأب وأم أب الأم ينت المان عهى ثانية من أن خانية منات كام الأم وأم الأم وأم أب الأم وأحوها من هدا هو مدهد دمامة الصحاف ويه أخذ علم منا في صوبات متحقظات النميائي بيان أحك مهي في دب ويرى الأحجام الأحداد أن يكل أن وحداد في صوبات متحققات النميائي بيان أحك مهي في دب ويرى الأحجام الأحداد فيات وعمداء أن يكل أن وحداد ويرى الأحجام الألفات وعمداء أن يكل أن وحداد المنافظات المناف

١٤١٥ من القائدان الأب حياء ولديب أم نلات وأم الأوحيل لا ترب أم الأوا منذ أصحابا ما دايعهل أم الأملا والديرة في دلك شيء من أصحيها رحميا الله ، وقد اختلف المدارخ ولم عضائم والوالد يعطى الهاجمارج فراضة احداث ويعطائها في المالية فالدارات المض أنها يصيب في شفة المدارات.

۲۹۹۶ والفريق منبل تحجيد المعدى من حالت واحدًا برخصه و هل تحجيد المعدق من احاليون؟ فقيه احداثها المشايح ، ياله أنه إداقة للمبيد الوالاب وام مالام والاب حي ، فيصد يعين الشيايح برت الجيد، من فيس لام، وعند يصحيهم الاشيء له احداد سهماه لان أم أم الأم يصبر محجودة بالاب، وأم الاب يصبر محجودة بالاب، وفويضة الواحده دنيوا السدمون وإذا كفون وهي متحافيات والمدس بنني بالسوية و هذا فول علمة الصحابة وعامة الفقهاء وقال عبد القدين عباس وعريضة الحداث السدير في حال ما يكون فريصة الأم المدس، ومريضة الجنات الناب في حال ما يكون فريضة بالأو الشاني

٣١١٤٣- وإن كيان للمبيث جمعة من جهية وأحدة وجملة من حمه تين أو ثلاث حهالت قال أمر يوسف وحمائق الاعتراقكة وقالجهات وطبياس منيار بالسويف وقال محمدر جمه لله الكناة الحيفات عيرة، والسدير بيين على عدد الجيفات، والسورة الجلدة من جهتين ، امر أة روحت الله الشها من الراد مهاد الوانست سنهما خلاف ههده المرأة لهذا العلام جدة من حهتين، فإنها أم أم أم الذيار م وأم أب أبيه، فلم مات هذا العلام، ونماك هذه الجارة وحدة أخرى من صل الأمر، وهي أم أمانته ذال أمو يوسف رحمه الله : السلام ربيبهما بالسوية ، وقال محمد وحمه الله : أثلاثُ، ثك، لذات الجهدن وثلاثة الداب الحيهة الداحدي وصورة الحدات من الحيهات الثلاث أن هذه الروجيم وجت النه امة الله لها أخرى من هذا القلام، فولدت بسيسا غلام، فإن هذه الزوحة لهذا الغلام الله له ذا الشَّاسِ حدو من نلاف حهات. من حهة عن أو أو أو أما أم ومن جهة عن أو أم أو بأسعاء وهررجهه هي أم أب أب سهاء فلو مات هذا الخلام، وترك عدم المروجة وجسة أحرى من قبل الأب، وهي أم أب أب الأب، فعلى قول أمر يوسف، حيد الله: السدس بيديها فعيقال دوخلي فدل محمد رحمه الله الاسلاس بيلهما على أروعة أسهيه الاقة أسهم للزوجة هذهه وسهم واحدة للحمة لأخرىء وإلاسلمت عزاست جدات متحاديات كظهر وارثاث فصورتها الأمآم أمام أمام آمرة وأمام أمامات أب أب أب وأما وأما أب أب أب أب و أم إن أب أب أب أب أب حوالله أعلم-

الفصل الوابع عشر في الأحث لأب وم

1918 عبد دكرنا أن اللاحث لان وأم حالان؛ سبه، وتعصيب إذ المجكل المسيت وقد ولا وقد من وإن صعلى ولا أب ولا حيد أن الأن وإن عبلاء ولا أخ لاسيت وقد ولا وقد من وإن عبلاء ولا أخ لات وأم، فهي صاحبة سهم سهم الورحاء النصف وسهم النبو فصاعداً الثلثان ولا يزاد على النبلين وإن كان لميت الله أن أو أبن أو أب، ولا مبرات لها، وكذا إذا كان له جد أن الأن عند أبي حيمة وحمه الله جد أن الأن عند أبي حييف وحمه الله يمجب الأخوات كنها كالأب وعدمه لا يحجب، وإن كان للميت انته أو ابنة أن ابنة أن الله أن والماتي يك في علم الحالة عصمة واخذ الابحة أو ابنة الابن فرصها، والماتي يك في للاحب، والأخل أن وأم يصير عصبة مع لبنت ومع انته الاس، فكذلك إذا كان معها بعد حتها أحد الله عصب عصبة بالأخ لاب وأم نصير عصبة مه، فإن كان معها أخ لاب، فهي حاحة سهم، ولا يصير عصبة بالأخ لاب وأم نصير عصبة مه، فإن كان معها أخ لاب، فهي حاحة سهم، ولا يصير عصبة بالأخ لاب والله أحدو

الفصل الحامس عشر في الأحت لأب

185 - 185 على والا ولد ابن وإن سفل، ولا أب حالان أيضاً اسبهم، وتعصيب إذا لم يكل للميت ولد ولا ولد ابن وإن سفل، ولا أب ولا سد أب الأب وإن علا، ولا أخ لاب وأم ولا أخ لأب، ولا أختان لأب وأم، فهي صياحية سهم، وسهم الواحدة النصف، وسهم الثنين عصياعية النتائ، وإن كان للميت ابن، أو ابن ابن وإن سفل، أو آب أو أب لو أع لأب وأم، فلا سيرات لهي، وكان أو أب أو أن لأب وكذا إذا كان للميت جد أب لأب عند أبي حيث أبي حيثها فكو وكذات (دا كان للميت أحيان لأب وأم، فلا سيرات لهي إلا أن يقع في در جشها فكو قبعصيا، وإن كان للميت أحد لأب وأم وأخت لأب، علا أخل لأب وأم النصف، ولكلا حد لأب السعاس تكمية للنظين، وإن كان للميت بنت، أو بنت ابن أو أخ لأب، ويكا حديث أب وأم التميث عليه عليه وابت ابن أو أخ لأب،

الفصل السادس عشر في الأخت لأم

791127 - الأخت لأم صاحبة سهو إدالم يكن للعبت ولد ولا وقد إبن وإن سطل ولا أب ولا حدالب الأب وإن علاء وإن كان سعيت واحيد من هؤلاء، فلا شيء يها. وهر بعية أثو احدة منهل السدس، وهر بعيه البنين قصاعداً التلك لا يراد على انتلك وإن كثران.

الفصل السابع عشر في الزوجات

11187 - الزوجة صاحبة فرص على كل حال، وفريضة الواحدة فصاعلة إلى الأربع الربع إذا كم يكن للمست ولاد، ولا ولد ابن وإن سعل، والثمن للعبت إدا كان وللأ أو قد ابن، هذا يبان حكم أصحاب القرائض من النساء جنا إلى بيان حكم أصحاب القرائض من النساء جنا إلى بيان حكم أصحاب الفرائض من الرجال.

الفصل الثامن عشر في الأب

٣١١ ٩٨ - للأب أحوال ثلاثة: إذا كان للميت ابن أو ابن ابن، فهو صاحب سهم وسهمه السهمة السعم، وعصاحب سهم وسهمه السعم السعم، وعصاحب سهم السعمة السعم السعم، القرض، ويأخذ الابنة أو ابنة الابن نصيبها وهو النصف، معد ذلك يأخذ الباقى بحكم العصوبة، وإن ثم يكن للميت ولد ولا ولد ابن، فهو عصبة يأخذ ما يأخذ بحكم التعصيب، وإن كان فلميت أبوان، بأن كانت جارية مشتركة بين رجلين جامت بولد، فادعياه حتى يثبت النسب منها، قم مات هذا الولد، فإنهما برتان ميراث أب واحد، ويكون ذلك، منها،

الفصل الناسع عشر في الجد

۱۹۹۹ من جند توعات: صحيح، وفاسد، فالقاسد من حملة ذوى الأرجام. والصحيح له أحوال ثلاثة على بحو ما ذكر نافى الأب، وحكمه حال عدم الآب في حق استحقاق السهير والمعصيب حكم الآب وسهيرالراحد السدس، وإذا كبروا، فالسدس ينهير بالسوية، والفاصل بين الحد الصحيح وبين الحد القاسد أن كل جد في مسته إلى الليك أم، فهو حساء، وذلك كأب الأم وأب أم الأب

القصيل العشرون في الأخلام

٢٦١٩٠ - ٢٦ علاج لأوصباحب صوض إذا تم يكن للمسبث ولله ولا ولدولذ وإذ سفل، ولا جد أب الأب وإن علاء وفريصة الواسد المدس، وفريضة للتي فصاعفاً الذك وإن كاروا

الفصـل الحادى والمشرون في المؤوج

1101 - الزوج صاحب فرض على كل حال، وفريضته النصف فاقم يكن اللميت ولد، ولا ولد أو لد ابن والواحد من الأميت ولد، ولا ولد أو لد ابن والواحد من الأزواج، والجماعة إلى الأربع في حق استحقاق سهم الأزواج على السواء، حتى إن جماعة إلى الأربع في حق استحقاق سهم الأزواج على السواء، حتى إن جماعة إلى الأربعة لو أدعوا نكاح امرأة، ولم يكن المرأة في ببت واحد منهم، ولا دخل بها واحد منهم، ولا أمرت لواحد منهم "، ولا يعوف أبهم أول، فأقام كل واحد منهم البيئة على نكاحه، ويكون بنهم بالسواء، وذكر محمد وحمه الله هذه المسألة في كتاب النكاح، ووصفها في الرجاين.

⁽١) هكذا في الأصل، وكان في وأولا أقرت ، وفي عا ولا أم لواحد منهم

الفصيل الثاني والعشرون في مسائل الجد

1907 - الجلديقوم صفام الآب في حجب الإخوة والأخوات الأم بالإجساع و وبقوم معام الآب في حجب الإخوة لآب وأم، أو لآب، وفي حجب الأحوات لام وأم، أو لاك عند أبي حنيفة رحمه الله، وهذا فول أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس وأبي موسى الأشمري وطنحة وابي الزبير، على الله عنهم، وكان ربديفاسم الجلابالاحوه والأخوات مادام الفسمة خيراً بأن كان لا يقص تعييه من الثان ، وكان يجعل الجاء كاخ أخر وكان يجعل نصيبه كنصيب أخ، فإذا التقصي نصيمه من المثلث بعطيه ثلث المالل

73167 بيانه من المسائل: إذا ترك الرجل أختًا لأب رأم أو لأب وجدا، فعلى تول أبى حبيفة وسمه الله الله تله للجدا وعلى قولهما: المان بهما على ثلاثة أسهم منهمان للجداء وسهم للاخت، ويجعل الحد في هذه العبورة قاخ اخر؛ لأنه القاسمة خير له و فال إذا الجداء ويجعل الحد في هذه العبورة قاخ اخر؛ لأنه القاسمة خير له و فالم أو لأب وجدا، يقسم المال سهم أخصاسًا عندهما: سهمان للجداء ولكل أحت سهم، ورد ترك أحويل لأب، وأم أو لاب وجدا فللجد النات، ويجمل الجد كأخ أحر، فيقسم المان أللائل، أو إن ترك أحا لاب وأم وأخت لاب وأم وحدا، بقسم ألمان سهمان للجداء وسهم قلاحت، ويجمل الجد كأخ أخر؛ لأن المقاسمة خير له؛ لأنا لو أعطيناه الثلث في حذه الخالة أعطيناه سهمين من منه وسهمان من خيسة خير من سهمي من منه.

ولو توك أحربين لأب وأم وأخفأ لأب وأم وجدا، فههنا يعطى الجد ثلب المال الأن النك خبر له مهناه لأن بالمفاصمة يحصل له سهمان من سبعة، فإنا إذا جعلنا الجد كاخ أخر صار تقابير مسألتنا - وجل مات، وترك ثلاثة إخوة لأب وأم وأخفًا لأب وأم، فيكون الفسمة من سعة لكل أخ سهماك، فإذا أعطيناه اللعث أعطيناه سهماً من ثلاثة، ولا شك أن منهما واحدًا من ثلاثه حير من سهمان من سبعه، وكذلك إذا ترك أخوين لاب وأخذً الأب وجداء كان الجواب كما قلنا.

وإد ترك جدنا أو أخّ الآب وأه أو الآب، وأختين الآب وأم، أو الآب، صفى حده المسألة لا قرق من المقاسمة ومن التلك هندهما؛ الأو بالفاسمة يعمبو كانه مات عر فلاته إخرة؛ الآن حعلنا الآحتين أخًا، وإذا كان كذلك يفسم المال ينهم، فيكول للجد النلك سهم من ثلاثة، ولو أعطيناه الثلث البنداء كان الخساب من ثلاثة، للجد سهم من ثلاثة، فهم عنى قول: إنه لا قرق بين المقاسمة وبين النلك ههنا، والفتوى في هذه المسائل وما بنصل بها على قول أبى حنيفة رحمه الله.

1998 - مسائل ملقية ينصل مضها بسائل الجد: فمن جعلتها مسائة الخرفاء، مسورتها: أم وجد وأحت لأب وأم، فعند أبي بكر الصديق رضي اللاعنة فلام النفت، والباقي للجد، ولا شيء للاخت وهو قول أبي حيفه رحمه الله، وإنما سميت هذه المسألة سها الاسم؛ لأنه خرفها أقوال الصحابة وضي الله عنهم لكترة اختلافهم في ذلك، وعلى قول على رضي الله عنه: قلام النفت، والباقي بين الجد والأحت للذكو مثل حظ الأنفيين وهو قول أبي بوسف و هجمد رحمهم الله.

1100 - 1100 ومنها مسئالة الأكدرية صورتها: أم وزوج وأخت لأب وأم وجده فعند أبي بكر رضى انه عند: للأم النفخ، والباقي للجده وقال على رضى انه عند: للأم النفخ، وللباقي للجده وقال على رضى انه عند: للأم النفخ، وللجد السنس، فقال: المسئلة من ستة إلى تسعة، ومو قول أبي يوسف ومحمد وحمهما افه، وإعا سميت هذه المسألة بالأكدرية؛ لأن امرأة من يني أكدر ماتت، وتركت من الورثة من سمي، فوقعت هذه المسألة، وقيل: إنحا سبت هذه المسألة بالأكدرية لأنه يكدر فيها أقوال زيد، الله اضطرب فيها أواله.

٢١١٥٦ - ومنها مسألة الحمارية: صورته: زوج وأم واثنان من أولاد الأم وإخرة لأب وأم، فعند على وزيد بن ثابت رضى انه عنهما للام السدس، وللزوج النصف، ولأولاد الأم التلت، ولا شيء للإخوة للاب وأم، وقال ابن مسعود وابن عمر رصى انه عنهما: الإحوة لأب وأم بشاركون أولاد الأم، وقد حكى: أن هذه السألة وقعت في زمن عمر رصى الله عنه، فسئل هو عن ذلك، فلم يعط الإخوة لأب شيئًا، فقالت الإخوة لأب وأم: باأمير المؤمنين! مب إن أبانا كان حمارًا، ألسنا خرجت من بطن أم واحدة؟ فقال عمر . نعم، هم يتو أم واحدة، وشركهم في الثلث، وسميت المتألة حمارية بيانًا.

٣١١٥٧ - ومن جملة ذلك مسألة المتبرية ، صووتها: أبران ويشان وزوجة ، فللأبوين السنسان، وللبنتين الثلثان، وللزوجة الثمن، أصل المثألة من أربعة وعشرين، فعالت منها إلى سيعة وعشرين، وإنما سبيت هذه انسأنة منيرية؛ لأن عليًا رضي، لله عنه كالذيخطب على المنبر، فسنل عن هذه المسألة، فأجاب على البديمة، وقال: صار تُمنها تسعّاء ومضرفي خطيته فسميت منبوبة لهذار

الفصل الثالث والعشرون في الخجي

1934 كان وجد أن يعلم بأن الخجيد على توعين اصحب سوساناه وحدم مقصالاه فحدم الحرمان البرد على الكل إلا على سنة اللووج والرواجة والأجاو الأم والسدة والابن والدحات الغصات الايروالاعلى ثلاثة اللووج والزواجة والأجاوون لا يرت الحال لا للحجات تناسيد والقابل والكافر، وسايرات في حاله والايران على حال بمسلم عبره حتى براس عاب عن أبرين وأحويوا عبد الأخويين لا يرمان مع الأجاه ومحجان الأم من الثلث في استمال او القائمة

الفصل الرابع والعشرون في العصبات

٩ ١١ ٢ - قد ذكرنا أن العصبة نوعان⁽¹⁰⁾ إحداهما: من جهة النسب، والأحرى: من جهه السبب، والمعصبة نوعان⁽¹⁰⁾ إحداهما: من جهه النسب، وهو كل ذكر من جهه السبب أصناف نلاقة : مصنة نفسها: وهو كل ذكر بلازب الذكورة في نسبته إلى أن يشهى إلى الميت، وعصبة بعيرها: وهو كل أنتى نصبر حصبة بذكر بحدانها كالميت مع الابن، وإنه الابن مع الإخ لأب وغمية مع غيرها: وهى كل أنتى اصبر الماخ لأب وأم، وكالأخت لأب مع الأخ لأب، وعصبة مع غيرها: وهى كل أنتى اصبر عصبة مع أنش أحرى كالأختوات لاب وأم، أو لأب مع السات ومن الابن، وإذا صارت عام، قدم أنتى أخرى كالأخوات لاب وأم، أو لأب مع البنات ومات الابن، وإذا صارت عام، قدم أنتى أخرى كالأخوات لاب وأم، أو لأب مع البنات ومات الابن، وإذا صارت عصبة مع عبره، فدلك العير لا يكون عصبة.

فأم الكلام في العصبة بتفسها: فتقول: أولى الدهبات بالمبراث الابن فم ابن الابن وإن سفل، ثم المبراث الابن ما الابن وإن سفل، ثم الابن وإن سفل علام تم الأخ قاب وأم لا الأخ قاب المبراث تم الخذ أب الأب وإن علام تم الأخ قاب وأم هم الأب وأم ، ثم المبراث على علما الترتيب، ثم لمم الأب وأم ، ثم المبراث تم عم الآب أم عم الآب وأم ، ثم النرتيب، ثم عم الآب وأم ، ثم عم الأب لأب ، ثم شوهب وإن سقلوا عنى هذا الترتيب، ثم عم الأب لأب وأم ، ثم اين عم الأب لأب ، ثم شوهب من شبر أب البت وإن سقلوا ، فهم أولى بالمبراث من ش أب البت وهم الإحرة وإن قروا ، وبنى أب البت وإن بعدوا ، فهم أولى بالمبراث من ش جد المبت وان قروا ، وبنى أب البت ورب بعدوا ، عهم أولى بالمبراث من بني جد المبت وإن قروا ،

ويَّة الجنسع تسبيعاً"، فالأقوب أولى، ومعد الاستواء في القوب ذو القوايتين أولى، مشالة إذا ترك الميت أخذ لأب وأم وأخاً لأب، فالنيوات ثلاث للاب وأم، لأنَّه ذو

⁽۱) رقی م "صنعال" .

⁽۲) وقي في أرجائل

وأما الكلام في العصية منهوها وهوورتها ما وكونا، وهي كل أنى نصير عصة بدكر يحاديها كست الابن مع ابن الابن وكا لأحت لأب وأم أو لاب مع أحبيها، وهذا الحقم في حقالاتها كست الابن مع الإخوة مقصور على أخواتها في جدلة أهرجات الفرائص حتى إذا من لم يكن مهن من حملة أصحاب الفرائص لم يعند عصة بدكر يوازيها، بياله إذا مثلة الوجل، ونوك لين أخ لأب وأم وابنه أح لأب وأم وابنه أخ لأب وأم الم ترك ابن أخ لأب وابنه أخ لأب وابنه أخ لأب والمها من حملة أهدال كله لابن الأم و ولا شيء لينت الأح و لأنها من حملة أهداب الفرائص علم تصر عصيه، وأما ابنه الابن وإعام المبر عمية كر يوازيها ملى كل حال، وتصير عمية بدكر أسفل منه إدالم بعل إليها في فصل بنات الابن.

وآما الكلام في العصبة مع عبرها: وصورتها ما ذكرتا، وبيان ذلك من المسائل. إذا هلك الرجن، وتوك بنيا واحق الأب وأم أو لأب، فلاست التصف، والباقي للأحت، وكدنك إذا نوك النه نس وأخفا لأب وأم أو لأب، فلابت التصف، والباقي للأحت، وإلا ترت النه أن وأخفًا لأب وأم أو لأب، فللإبه التصف، والساقي بن الأحت، وإلا تحت أثلاثا، وإذا اجتمعت العصبات بعضها عصبة بنفسها، ومعضها عصبة مغيرها إذا فلاحت أقلات من العصبة مع غيرها إذا كانت أقل من يلدي المنافقة مع غيرها إذا المنافقة من العصبة مع غيرها إذا للاحت، ولا تشوره النه وأخفًا لأب وأم وابن أغ لأب وأم، فصصه المبراث للبت والعصف للرحل، ولا شوره لابن الأخ؛ لأن الأحب صابات عصبة مع المست، وهي إلى المبت أقل من ال الذي، فلاحت، وهي إلى المبت أثرب من إلى الأخ، ولا شوره لابن الأخ؛ الأن الأحب صابات عصبة مع الست، وهي إلى المبت

مكان ابر الأم أخًا لأم لاشيء للأثر وطريقه ما قلما.

و خياصي أن الولاه ينفسه لا يورك، بل هو للمعنى على حاله، ألا يرى أن المعنى ينسب بالرلاه إلى العنق دون أولاده، فيكون اما تحقاق الإرث بالولاه في هو مسوم، إليه حقيقة ، ثم يحلفه فيه أقرب العصمة تسايحله في هاله ، فيظر عند موت المعنى أن مولى العناقة لوكان حماً في هامه الحالة ، ومات من يرثه من هصماته ، ومن هو أقرب الناس إليه هصية ، فيرث دنت الشحص من المعنى و بعد الذي ذكرتا أن الولاء لا يورت ظاهر رواية أصبحانته وعن أس يوسف رحمه الله : أنه يورث ويقسم بين الابن و لابته للذكر منل حط الأشيق ، هكذا ذكر عن عبدالله بن مسعود في رواية ، وبه أحد إبراهيم البخص وشريح القاصي .

إذا مات المعتق، ولم يترك إلا بنت المعتق، قلا شيء قيما في ظاهر رواية أصحابنا. ويكون ميرات الفعق فسيب المال، وحكى عن بعض مضايخه : أنهم كانوا إذ دول في هذه المسألة مدفع على إليها لا بطويق الإرث، ولكن لأبها أقرب إلى المبت من بيت المال، ألا يرى أنه كان بست حق المال، وإلما كان دكرا كيف؟ وإنه ليس في زماننا بيت ادال، وإلما كان ذلك في زمن الصحافة والشابعين، ولو دفع ذلك إلى سلطان الوقت أو النساخي لا يصرفون إلى مصارفه، وحكدا كان يعتى القاضي الإصام أبو بكر الزرنجزي والقاصي الإمام صدر الإسلام، وذكر القاضي الإمام عبد الواحد في فرائصه أن الفاصل عن سهام التوج والزوجة لا توضع في بيت المان اليوم؛ فا قلماء بل يدفع اليهما الأنهمة أقرب إلى الميت من جهة السبب من عبرهما، وكان اللفاع إليهما أرثى، وكفلك الإبن والابنة من الرضاع وعصبة المعنى يرت، أما عصبة المعنى لا يرث، المعنى إذا قم بكن عصبة المعنى، مثاله: الرأة أعتف عبداً، ومانت، وترك ابناً وزوجه، قم مات المعنى، فالميراث لابي طاحت، وقر كان الإبن مات، وترك أباء وهو روج المعتقة، فم مات المعنى، لا يرته زوج المعتقة، وإن كان الأبن مات، وترك أباء وهو روج المعتقة، في مات المعنى، لا يرته زوج المعتقة، وإن كان الأب عصبة الابن والابن عصبة المعتقة؛ لأن أب

وإذا أعنق الرجل عبداً، ثم أعنق المعنق عبداً، نم أعنق اللعنق عبداً، نم أعنقه المعنق الثاني عبداً، ثم هات المعنق النالت، وترك هدهما المحنق الأول لا غير ويرث مده وإن كنان هذا في صورة عصبة معنق المعنق الأول جر ولاء هذا المبته وهما وهذا المبت عولى المدعنق الأول، وكما يثبت قلمعنى ولاء معنق يثبت له ولاء معنق عنقه حتى من أعنق عبداً، ثم إن العبد المديق أعنق أمة، ثم هات العبد، ثم مات الأمة، قبل معنق العبد يرث من هذه الأمة، وكذلك لو مات معنق العبديوث عن هذه الأمة، وكذلك لو مات معنق العبد، وترك ابناء ثم مات الأمة، قبل معنق العبديوث عن هذه الأمة، وكذلك لو مات معنق العبد، وترك المبدئ العبديوث عن الأمة؛ لأن ولاء الأمة يتبت لمعنق العبديوث عن الأمة؛ لأن ولاء الأمة يتبت لمعنق العبديوث عن المبدئ العبديوث عن الأمة؛ لأن ولاء الأمة يتبت لمعنق العبديوث عن المبدئ العبديوث عن الأمة؛ لأن ولاء الأمة يتبت لمعنق العبديوث عن المبدئ العبديوث عن الأمة؛ لأن ولاء الأمة المبدئ العبديوث عن المبدئ العبديوث عن الأمة؛ لأن ولاء المات علي يتبت لمبدئ العبديوث عن المبدئ المبدئ المبدئ العبدئ العبديوث عن المبدئ المبدئ المبدئ العبديوث عن المبدئ المبدئ المبدئ العبديوث عن الأمة؛ لأن ولاء المبدئ المبدئ العبدئ العبدئ العبديوث عن المبدئ العبدئ العبديوث عن المبدئ المبدئ المبدئ العبدئ العبدئ المبدئ المبدئ المبدئ العبدئ العبدئ المبدئ العبدئ العبدئ العبدئ المبدئ العبدئ المبدئ المبدئ العبدئ المبدئ المبد

وليس النساء من الولاء إلاما أعنفي، أو أعنق من أعنفن، أو جرون ولاء معتفهن أو معتق معتقهن، صورة من أعنف ظاهر، صورة من أعنق من أعنفن؛ المرأة إذا أعنقت عبدًا، تم إن الحبد المعنق اشترى أمة وأعنفها، شم مات العبد المعنق، فه مات الأمة، فإن المرأة ثرت من الأمة، ولو أن مرأة المسترت أبحا حتى عنق عليها، قم مات الأب، وترك هذه المقترية وابنتًا أخرى، كان النفاد بينهما على السواء بحكم الفرض، والفلث الأجر للمشترية بحكم الولاء، وإن كان الأب أعنق عبدًا بعد عنق هو، ثم مات الأب، ثم مات معتق الأب، ويقيت المُشترية، هميرات الممثل للمشترية؛ لأنّ المُتوفّى معتق معتق. المُشترية .

صورة جراً ولاء المعتقى: امرأة الشترت عبداً، وتزوج العبد بعدفة قوم بإذن المرأة ، وحدث بينهما أولاد فولاء الأولاد الولاد المولى الأم، لانه تعلى إلىاته من جانب الأب؛ لكون الأب عبداً، فيشبت من جانب الأم، فلو أن المرأة أعتقت العبد جر العبد ولاء الولد إلى نفسه وجرت المرأة ذلك إلى نفسهة، وعقا لأن الأصل في ولاء الولا الأب؛ لأن الولاء لحمة كلحمة النسب، وإنها يشت ولاء الوقد في حده الصورة من مولى الأم؛ لتعقر إثباته من الأب كما في حقيقة النسب، فإن نسب وقد الملاعنة ينقطع عن الأب، وإذا كذب الملاعن نقسه بثبت النسب من الأب؛ لأن القطع عن الأب؛ لتعذر إثباته عنه، وإذا كذب نقد ارتفر إثباته عنه، وإذا كذب

صورة جر ولاه معنى المعنق امراة اشترت عبداً، وأعضه، ثم إن هذا العبد المعنق استرى عبداً، فراعة العبد الناس عبداً، وأعضه، ثم إن هذا العبد الناس توج بمعتقة قوم بإذن مولاها، وحدث به منها أولاد، فإن ولاه الأولاد للي الأم، فلو أن المعنق أعنق هذا العبد، جر هذا العبد ولاه وقده، ثم جرت المرأة ذلك إلى نفسها، فالأب يجر ولاه الولد بلا خلاف، وأما الجد: هل يجر ولاه حافد؟ ففي ظاهر الرواية أصحابنا لا يجر، سوء كان الأب مبتاً أو حباه روى الحسن عن أبي حنيقة رحمه الله: أنه يجر، وصورة ذلك عبد تزرج بمعتقة قوم، وحدث له منها ولد، وهذا العبد أب حى، فأعنق ولمنه ولم يترك واولاً، يحر مبرائه، كان مبرائه قولي الأم، ولو جني كان عقله على موالى، ولم يتبرك واولاً، يعجر مبرائه، كان مبرائه قولي الأم، ولو جني كان عقله على موالى الإم، ولو جني كان عقله على الولاء من خدا كان تعار إلبات موالى الأب، ولا تعار إلبات ضوالى، والم يجر الجدولاء صافده إلى مواليه، وإغاكان كذلك لأنه تعار إلبات شوالى الأب، الا ترى أن نسب ولد الزنا إذا لم نسبت من الزاني لا يشبت من الجدزة وهنا لا ينسب من الجدرة وهنا لا ينسب من الجدرة وهنا لا ينسب من الخد.

وإذا مات العتق عن صاحب فرض وعن معتق. أو عن هصبة المعتق، فإنه يبدأ من صاحب القوض، فسملي فرضه أولا، شم يعلى الباقي المعنق أو عصبته، وكثير هن

مسانتو هذا اأمعمه فندما في كتنب له لأمل

وأما الكلام في و لا الغوالات قشول الفسير ولا المرافة أو يسلم الرحل على بعني رجل ويقال الذي أسلم على لله الرفياء والينا احتى أن من و مم الي ذن . وينا حبيب وينا حبيب في في المرائي ذن . وينا حبيب في في المحيد والمحيد المحيد المحيد والمحيد والمحيد والمحيد والمحيد والمحيد والمحيد والمحيد والمحيد والمحيد المحيد والمحيد المحيد والمحيد والم

ولاء الوالاة بخالف ولاء المنافع من وحود الجامعان أن ولاء العنافة بوث الأعلى من الأسف و لاء الوالاة بخالف ولاء الم المعالمة من الأسف و لاء الموالاة بعند شرطاء والناس في الاعلى الموالدة على المهامة من واحد مهامة من مراجب كان كنه شرطاء والناس : أن ولاء الموالاة بحثما الناس المنافقة الإستانة مقدم على المراجع، وإذ أقر الوفي الأسفى بالح، أو الراجع، وإذ أقر الوفي الأسفى بالح، أو الراجع، وإذ أقر الوفي الأسفى بالح، أو الراجع، واحد أو الموالاة ولي المالية المالاة تصدوعه منه عصد الوالاة، وتدبيعه منه المؤلف إلى الموالاة على المولاء تصدوعه منه الله حق تعدد من وهو من أهل المعارفة في حق عمده أما الإقراء بالإحواد والعمرة؛ هوفرة المسرف على المهر يعتمل المهر يعتمل

الفصل الخامس والعشرون في توريث المملوكين ومن بمعناهم من المكاتبين والمدبرين وأمهات الأولاد ومعتق اليعض

٣١١٧٧ - قد ذكورة أن العمد لا يوت من الحراء والخوالا يوت من العملاء والمكانب والمعر وأوالولد عنوقة المستالا يراث أحداء لأناض سيحولاء الرقي قانب والعبيد الذي عنق بعصه لاياث أحداً عند زيدرصي الله عنه ساداه يسمى وهو قول أس حنيفة رحمه الغَاء وعند عبيد القابين مبياس رضي الله صهما " يرث، وهو قبال أم يوسف ومنحميد رحمصهما الغاء وهذابناء عمرأن الإعشاق عندريد وصرائه عمه يشجزا فكاذهت الشحص معتق البعض على الحقيقة وكان بهنزلة المكاتب فلا يرث ، وعند عبد الله الإساق الايتجرأ، فكما عثق بعضه عثق كله الأأنه يجب عليه السماية، فكان غيزته حا عليه ديرا هيوت، بيانه إذا مات الرجل، وتوك الله تصفه حر وعصمة، فعلى تول زيار: المال كله للعمية الأن معنق البعض عنده لا براث ، فعمار وحرده والعدد بمن لة . وعند عمد الله اللي همامي رضي الله همهمان المال كله لهلما الابن الأن عبده هو يمنزله حو علمه دس، وإنه أقرب العصمات، فيكون كاله له، وإنَّ تركُّ اجتبى نصف كان والحد منهما حوا، فعلم قول عبدالله بن عباس رصوراته عبيما: التلتان لهيده والباني للمصيفة وعلى قول زيد: المال كله للعصمه ولا يحجب هذا العبد الروج والرأة عن النصم والربع عند ريده وعبد عبد الله) يحجب الزوج والمرأة عن النصف والربع حتى إن عند ريد يرث الزوج مع هذا الأبن التصفء وتراث المرأة الرمعاء وعندعيذالله يحجب الروج والمرأة عن النصف والرمع حتي إن عند زيد برت لزوج مع هذا الابن البصف، ونرت الرأة انربي، وعند عبيد اقد أيوت التووج مع هذا الصدااريم، وترت عارأة الثمن - وانه أعلم -

الفصل السادس والعشرون في أصول اخساب وفيه مسائل العول

٣٠١٦٣ - قد ذكرنا أن السهام المقدرة سنة الالساس والناسف والثانان جنس والحديد والثمن والربع والنصف حنس واحده ولكل منهم من هذه السهام مخرج بخرج منه فالتصف يخرج من منهمين وماعداه يخرح كل سهم من اسمه كالثمن من تمانيه، والربع من أربعة والتلك والثلثان من تلاله والسماس من سنة ، وإن اجتماع أحد الجنسين مع الاحر ينظر إن اجتمع النصف مع كل الاحر أو مع معضمه فأصله من سنة، وإن اجتمع الربع مع كل الأحراء أو مع يعصف فأصله من شاعشراء وإنا احتمع الشمز مع كارالآخرا أوبعصه وفأصله مزاريعة وعشرين هداهو العبارة الغروفة لعامة المشايع، وعماره مع للم يهي أمه إذا اجدُ مع جروالله وأردت أن تعرف تخريحهما و فالظر إلى منخرج كل جزء، فوانظر إلى المحرجين، فإن كالابينهما مناخنة يكفيك أن تأخذ محرج أكفر العددين وبكون أكتر العددين مخرجًا للجزئين، مناله، إذا أردت أن تمرف محرج التلب والمسلمي، فنقول، مخرج الثات ثلاثة ومخرج المبلمن سنة، فإن سنة يكون مخرحًا المتلت والمسدور، وإذ كان بن المحرجين مماينة، فيخذ أحد الممرجين، والصربه في مخرج الأخراء فما إمم بكون مخرج الحزلين، مقاله: إذا أردت معرفة الثلث والرمم، التفول: محرج البلت ثلاثة ومحرح الربع أربعتها وبين تلاثة وأربعة مباينة فاصرب أربعة هي تلاتة أو تلائة في أربعة. فيصير الناعشر، والنا عشر مخرج الربع والنشف. وإن كان ابن المحرجين موافقة، فحقة وفق أحد للحرجين، واصربه في محرج الأخر، فما بلغ يكون مخرج الجرنان، هناله: إدا أودت أن لعرف مخرج النسن والسدس، فتقول: مخرج المدمل مئة ومحرج اللهن لعاقبة ، ويبلهما مرافقة بالمصف، فإما أن تضرب الصف منتة ثلاثة في لمانية، أو تضور ، اصف ، كمانية أربعة الي سنة، فيصير أربعة وعشرين مخرج المدسى والثمور.

مم الحال لا يخلو " إما أن يكون مسهام الورنة مشل سهام أغال بحيث لا يزهاد والا

ينقص و وقلت أنواع نلائة: أحدها. أن يكون المورثة كالهم أصحاب الفرائف وذلك. على وجود: أحدها: أن يكون في السالة نصف ونصف مثل الروح وأخب لأب وأم أو لأب وأنساه ذلك، الوجه الثاني. أن يكون في السائة نصف وتلك وسدس مثل زوج وأم وأحت لأب الموجه الثالث: أن يكون في السائة نصف وسدس ومندس وسدس مثل بناء وبنت ابن وأبوان ومن بنت ومند ابن وأختين لأب وانوجه المواجع. أن يكون في المسافة فلئان وسنداك مثل أختين لأب وأم وأخذين لأب ومن بدين وأنوبي .

النوع الشائي: الأيكون الورنة كلهم عندسة مثل بني ومات أو بنين أو إخبوة أو منتقور

الترج القالت. أن يكون الورقة بعضهم أصحاب الفرائض يستحقون بعضوا المال ومعهمهم عصدة يستحقون الفاضل بحورا سن وابن عدد والحراز وج وأب و أمقال فلك، فهذه الأفراغ بأخذ كل واحد من الورائة بصيمه و لا يحتاج فيه إلى ردادة شيء وإن كانت الورثة كلهم أصحاب العرائش وسهامهم أكثر من سهام الخال نحواز إلى تركت الرأة وحال وأما فقي علم الصورة سهام الورثة أكثر من سهام المال الان فلم منهم الأنت الأمن وأم الشمعه وسهم الأجم الله الوحد المال المعلى مسائل لعول وقد قال عامة الصحابه، بالعول، وقد قال عامة الصحابه، بالعول، وهو قوله أصحاب فيحول لعربضة ويقسم المال ينبم على فدر الصحابه، بالعول، وهو قوله أصحاب فيحول للعربضة ويقسم المال ينبم على فدر المسائل منهن و الايخص بالأشهرار بعض الورثة دون لبعض.

نَمِ الأصول التي يبتنى عليها هذا الترج من المسائع سيمه: اثناق، وضعتها ودلك أربعة، وضعف ضعفها ودلك ثمانية، وثلاثة، وضعتها ودلك سنة، وضعتها ودلك من ودلك التي عشر، وصعف صعف ضعمها وذلك أربعة وعشرون، أربعة من هذه الأصول لا يعول رهى البان وثلاثة وأربعة وثعالية وثلاثة منها يعول وهي سنة وظي عشر وأربعة وعشرون، فالسنة يعول سدسه إلى سبعة وثائها إلى تساية وتصفها إلى تسعة وينتها إلى مشرة يعول وتراً لا تتعمّا، والاثنى حشر يعول بنعيف سدسه إلى اللاثة عشر، ويرمعه إلى حسة عشر، وصدمه إلى مسعة عشر يعول وتراً لا شفعاً، والأربعة والعشرون يعول شغية إلى سبعة وعشرين عولا ورحاً

ورقع في بعض سخ كتاب العرائص لمحمد وحمدالله. كل بريضة بيما بمن وتلث فهي تحرج مر أربعه وعشرون وطعمواني هداه وقالوان لايجشمع في فريصة اللمر والتفلك، فالثلث فريصة الأم عبد عدم الولد، وفريصة أولاد الأم عند عدم الولد، والدمن فروضة المرأذه موالوالت فكبلت بنصور احتماعهماء وأديل الفذا ينصمو علي أصن امن مستعود، صي الله عنه، فإن من أصفه أن من لا يرث لكمر أو رق لا يحجب حجب الحرمان، يكن بحجب حجب لنقصاف، فإذا ناك أمرأة وأخرين وإناً رفيقا، فهذا الابن بحجب المرأة من الربع إلى التمزاء ولا يحجب الأخوس لأم في هذه الفريضة.

جِدُ الِّي سَانَ كَنْفُنَةُ العَوْلُ فِي الْأَصُولُ الأربعَةُ ، فأَمَا أَلَيْتُهُ فَصُورَةُ مَوْلُهَا إلَى سبعة أرحا أهلت، وترك أما وأحنالات وأه وأنحت لات وأخيل لأم، فأصل السانة عراصتية اللاه الصدير بنهم والاخت لأب وأم النصب ثلاثه أسهده وللاخت لأب السدام السهو تكملة لنتباي واللاعيين لأم سياسان لكل واحدا استدس سهيره فحملة فلك مسعه ، معالت بسهم ، وصهرة عولها إلى تعانية إذا هنكت الرأة ، وتركت زوجًا وأمنا وأحززن لأب وأمء فيأصلها من سانية للأم السينس سيهيم والمزوج النصيف ثلاثه أسهبره وللاختين لأب وأم التلتان أربعة أسهمي فصارت فعالية أسهبره فعالت سهمين وصورة عالها إلى تسعة الواق مانت، وتركت زوجيًّا وأما وأخلهُ لأما وأخلهُ لأما وأو وأخلهن لأج، أحيل المساكة من مئة : للام المندس سهم، واللزوح النصف للانة أسهم، واللاحث لاب وأم النصف أيضًا الإله أسهم، وأكار وأحد من الأخابين لأم المدمل سهو، فضارت تسعة ، فعالت خلالة ، وصورة عرابه إلى عشرة مراة بانت. وتركت ووجاً وأما وأخون الأمار وأو وأحابق لأم. أصل لممألة من منته: للأه المدمن سهم والنصف، ثلاثه أسهم اللزوج وللاحتير لاب وأدالتنتان أوبعة أسهمه ولكن واحدمن الأحتب لأمالسدس سهده فجماة ذلك عشرة أسهس

وأما الاثنى عشر فصورة عولها إلى تلانة عشوا: الرأة ماتب وتركب زواحًا وأما والمنتعن، أصل المسألة من النبي عشراء الدروم الربع ثلاثه أسهم، واللايتين النشان تسانية -وقلام المندس سهيمان. فصارت تلاتة عشر، فعالت سبهم، صورة أخرى: حرأة حانث ، وتركت زوجًا وأدبن وينقًا ، وأصل المسألة من انني عشير ، لنروج لربع فلانة أسهمها وللأبوين لخل واحدامتهما السامي سهماناه وللدائ النصم استقاه فجمعة ذنك

ثلاثة عشر، صورة عولها إلى خمسة عشر، امرأة مائت، وتوكت زوجاً وابنين وأبوين، أصل المسألة من التي عشر؛ للزوج الربع للائة، وللابنين الناغان شائية، ولكل و حد من الأبوين سهمان أن فجملة ذلك خمسة عشر، قمالت بنلاتة، صورة أخرى امرأة مائت، وتركت زوجاً وأبوين وابنتا وابنة ابن، أصل المسألة من التي عشر؛ للزوج لربع ثلاثة، ولكل واحد من الأبوين السدس سهمان، وللننت النصف سنة أسهم، ولائلة الامن وترك أما وامرأة ولا تحين لأب وأم وأخين لام، أصل المسألة من التي عشر؛ فلموأة الربع وترك أما وامرأة ولا تحين لأب وأم وأخين لام، أصل المسألة من التي عشر؛ فلموأة الربع ثلاثة، وقلا تحين لأب المساسم سهمان، فجملة ذلك مبعة عشر فعالت بخمسة.

وأما الأربعة والعشرون قصورة هولها: رجل مات، ونوك امرأة وابنين وأبوين. أصل المسألة أربعة وعشرون. للمرأة الثمن للائة، وللإبنتين اللفان سنة هشر، ولكل واحد من الأبوين السعس أربعة، فجعلة ذلك سبعة عشرون، بعالت بثلاثة.

تم العول كما يكون بسهم كامل قد يكون بنصف سهم ، وقد يكون بنائة أرماع سهم ، وقد يكون بثلاثة أرماع سهم ، وقد يكون بنائة أرماع سهم ، وقد يكون بنائة أرماع زوجًا وابنتًا وأبوين ، فللأبوين السلسان سهمان من ستة ، وثلاثة النصب ثلاثة من سنة ، وثلارية النصب ثلاثة من سنة ، وثلارية النصب ثلاثة من سنة ، وثلا بنتين وأبوين ، فللأبوين السلسان سهمان من سنة ، وثلا بنتين الثلثان أربعة ، وللمرأة النمن ثلاثة أرباع سهم ، فنعول بثلاثة أوباع ، وإدا أو دن تصحيحها ، فاضوب سنة وثلاثة أرباع في أربعة ، فيكون سبعة وعشرين ، وصورة العول بسهم ونصف : رجل مات ، أرباع في أربعة ، وثما يقع العرف بسعم ونصف ، فتعول بسهم بانه عبد إلا قرك المرأة زوجًا وأمّا وأخلين لأب وأم وأحدين لأم ، فإنها تعول شهبب الأم وبنط شعب ، والله أو والله أعلى - .

⁽١) ومن م من الأنوين السدس مهمان .

الفصل السابع والعشرون في الرد ويتصل به مسألة التخارج

71177 صورة هذا العمل أن يكرز الدولة كلهم أصحاب الفرائس لا عصية معهم أصحاب الفرائس لا عصية معهم، فإذا المنووا مهامم، والصل من المال ، حدا بصنع بالمضار * فالشهور من قول على رضى الله عنه أن البناقي يرد على أصبحنات الفرائض بشار منهناسهم إلا الزاج و نروج مد . فإنه لا رد عليهما بحال ، وكذا عبدالله بن مسعود رضى الله شام لا لرى الرد على الروج والزوجة وعنى بنت الابن مع البنت ، وعلى أحد الاب مع الأخت لاب وأم وعنى الرود أصلا ، وينان فيد من الله من الله الله وضيم الله عنه لا يرى الرد أصلا ، ويقول على ومنى الله عنه أحد الواحدة الله وأصحابه المناس الله عنه الا

۱۹۹۹ هـ و معلم بأن الورث إن كان نشرا واحداً وهو من حملة من يرد عليه، فا: حاجة فيه مصوى أن يقال. فرضه من أصل كذا كشاء والباقي ردعايه و مثالة أن يقال: عي الأه وحدما فرصها الذك سهره من ثلاثة والباس يرد عليها.

وهي الجدة بقال لها السفس سهم من سنة ، والسفي ود عليمة ، وين كان الوارات الكفر من تدر واحده عبن كان الراحلي كانهم ، عدله عبد عباء تان (حداهم) يقدل: يعطى لكل واحد منهم سهمه ، ويرد القاصل عليهم على عار سهمامهم ، العدرة الثانية ، أن يقال إيسم اللي ويسم اللي كله من الأرداء وعلى قلل سهامهم ، عناله وجل مات ، وترك أن البناء فالسالة من سنة ، لأم السدس سهم ، وعليت السبب تلانة أسهم ، عنى هناك سهمان والعبدات عليهما على أربعة ، في هناك الله المارة الأرثى ، عنى العمارة النابة :

ومثال احراز إذا هلك لوحل ، ونزك أمّا والدين ، فانسكة من سنة . للأو السناس سهاما وللايتين الثانان أربعة أسهام، فضي هناك سهم والدوسهاء الاينتين والأم خمسة ، فيرد السهيرالزلاد على حمسة عابهاء فيصير المال في الحاصل بلهما على خمسة ، ها، على المبارة الأولى، وعلى العبارة التائية لقسم أمَّال كله من الانتذاء من الأم والاستين على خمسة أسهم

مثال انحراء إذا مثلث الرجل، وترك أنّاء أحًا لأم، فتلام التلت سهمان من منه، وثلاً ع لأم المثلمو سهم من سنة، بنى همان للالة أسهم بلام، وللام فلالله فيرد الثلاثة الوائدة على ثلاثة، فيصير المال في خاصل على ثلاثه، هذا على العمارة الأولى، وعلى العمارة الثانية، يقسم الحال بين الأم والأخ من الإبتداء على ثلاثة، هذا قول على رصى الله عنه وهو قول أصحابة.

وعلى قول عبدالله: يرد العاضل على الأصحاصة، فيصير للأم على قوله. خمسة من سنة، وللأخ سهم.

ون كاد الردعلي بعضهم، لذكان من جملة الورثة زوج أو زرحة، فحد المحد سهام من لا روعيه من أدى أصول بحق، في أعزل تصديب من لا يردعليه من أصله منه المراد على من يقر أعزل تصديب من لا يردعليه من أصله منه على سهام من يردعليه له ينقسم على سهام من يردعليه له ينقسم على سهام من يردعليه له شهرت وتصحيح، وإن كدن ما غي من أصله من لا يردعليه الا ينقسم على سهام من يردعليه المنظمة وزارد عنيه من محرح قرض من لا يردعده عند العدم ومنه تحرج المدائمة وغال لأول الإدهنالة الرجل ورنك المائم في هذه والحالمة الرجل، وزك المائلة والحالمة المنافرة والمائلة والمنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة المن

⁽⁴⁾ مكند عن الأصل وكان في ف الوك أنا وأحنا لأم .. ولهن م أولوك أبَّا وأحَّه لأم ..

كل سهم من ذلك مسعة .

وإن ترك أما ومنتا وبدت الن واهرأت السهام من يرد من خسمة و قلام السادس سهم من يرد من خسمة و قلام السادس سهم من يديم و وقلايية النهائية المنطقة المحلمة للقالمين في مداد وقلام النهائية و المحادة وقلاء والمائية و المحادث والمهام من الأبياء والمائية المحادثة والمحادثة والمحادثة والمحادثة والمحادثة والمحادثة والمحادثة والمحادثة المحادثة ال

ول ترك روجاً وابت فلفروج لوبع سهم وللابنة التصف مهمان مقى هماك سهم و ثلاث فيرة على الابتة والتوقية وإن توك امراة والسن، فلنسو أة الشمى أكات واللابنتين اللابنة من عبد والباقي، وقلت خسسة ردعني الابنتين حاصة، وحمسة بن الابنين عمد عليه والله في الابنين الابنين عبد الهيئة على فيصعف أصل الديشين بالعرص سنة على ضعفاه، فعمار لهما النان وتلاثون، والذي لم يحكن مستقيل بن الابنين بالعرص سنة على ضعفاه، فعمار لهما النان وبلائون، وبالرد حمسة صعفاه، فعمار عشرة ميهما يستميم عبيهما لكل واحد صهما خمسة، فحصل للابنين النان والأو حون منظرة من والرد جميدًا النام صالدوعشرون، وبالرد هشرة لكل ابنه أحد وعشرون، وبالرد هشرة لكل ابنه أحد وعشرون، وبالرد هشرة لكل ابنه أحد وعشرون،

والهذا الوج انتها إلى وهو أن الأاصيار كلها تنفل بتلك والله ، فيد بصيب الموأه منفه ولها لك صحيح سهمان، وبصيب الاستين النات وأبعون، ولها الله محيج، وذلك أربعة عنواء فاختصو من نصيب المرأه على ثلاثة، وقلك سهمان، ومن نصيب المباك عنى ثلاثة وثلك أربعة عشر، فيصير الكل منة غشر، مصر المريضة بعث الاستصار من سنة عشر للعراة من ذلك سهمان، ولكن ابنة سبعة ، وتشخر بع هذه اسالة و حدائم ، وهو أن بكود الأصل من ثمانية للمرأة من ذلك النعن سهم، وهي سبعه بن الاستين بصفان لا يستقيم باصعف أنس الفريضة، فصارت سنة عشر، فيس هذا تخرج المبالة بدائرة وما يقي برد على الابتيان

(۱) ويي ف وم هيمون .

دون الزوج، وأصلها من التي حشر إلا أن سهم آلرد بين الابتين تصفان لا يستغيم، فأضعف حتى يزون الكسر، فصار أديعة وعشرين كان للزوج ثلاثة ضعفناها، فصار لها سنة عشر، والذي لم يكن يستفيم في الردسهم واحد ضعفناه، فصار سهبين، قحصل فلابتين ثمانية عشر: فكن واحد منها الردسهم واحد ضعفناه، فصار سهبين، قحصل فلابتين ثمانية عشر: فكن واحد منها نسعة ثمانية عشر، والذي لوج، وذلك ثمانية عشر سهما بعضان لكل واحد منهما تسعة نسعة ، وتتخريج هذه المسألة طريق أخر: وهو أن الأنصباء ثنهي مثلت وثلث؛ لأن للزوج سئة وله للث صحيح سهمان ولكن أبنة تسعة وله للث صحيح سهمان بلائة، فاختصر من نصيب كل واحد منهم على ثلاثة مناذة بيكون ثمانية، فيكفيك أن تجعل الأصل من ثمانية للزوج من نقلك سهمان، ولكل أبنة تلكون ثمانية، فيكفيك أن تجعل الأصل من ثمانية للزوج من نقلك سهمان، ولكل ربعه، وبقى ثلثه بين الابنين تصفان لا يستفيم، فأضعف أصل الفريضة، فصار ثمانية للزوج سهمان ولكل ابنة ثلاثة.

فإن ترك المرأة وأما والبنين، فلنصرأة القمن وتلام السدس وللابنين اللشان وما يقى، فرد على الأم والابنين، وأصلها من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة، وللأم أربعة، وللابنين على خمسة؛ لأن حق الابنين في سنة عشر، فاجعل كل أربعة سهما، فيصبر أربعة، وحق الأم في أربعة، فبكون سهما، وقسمة منهم على ضمسة لا يستقيم، فاضرب أصل الفريصة، وذلك أربعة معسرون في خمسة، فيكون مائة وعشرين هذا جميع المال كان للمرأة ثلاثة مضرونا في خمسة، قصار لها تخصسة، فصار الها عشوون خمسة، قصار لها عشوون خمسة، فصار لها عشوون وكان للابنين سبة عشر مضروباً في خمسة، فصار فهما إلا تمانون، والذي تم يكن ومحصل للابنين أربعة، فالمراف مهم بالرد، وحصل للابنين أربعة بالرد، وحصل للابنين أربعة، فالرد، وحصل للابنين أربعة بالرد، وحصل فلابنين أربعة بالرد، وحصل فلابنين أربعة بالرد، وحصل فلابنين أربعة بالرد، وحصل فلابنين أربعة والربين أربعة والربعة والرب

⁽۱) ريد بنج.

والهذا الوجه احتصار وهو أن تقول: مأن الأهساء كلها تنفى بثلث وتلك والم للمرأة حسبة عشره وله ثلث صديح، وفائك المساء وللام أحد وعشرون، وله ثلث صديح، وفائك سبعة، ولكل ابنة أثنان وأربعوان، وله ثلث صحيح، وفائك المهدة وتكل ابنة أثنان وأربعوان، وله ثلث صحيح، وفائك أو هذا عشر، فاختصر من نصيب كل واحد منهم على للاثة، فاختصر من نصيب الراقة على ثلاثة خسبة، ويصل إليه نصيب المرأة حسبة، فيصور ثلاثة وثلاثين، ومن نصيب الأم على ثلاثة مسبعة، فيكون بسنة المرأة حسبة، ويكون بسنة المؤلفة وأسبن، فصارت الفريشة معاء الاختصار أو بعين للمرأة من فلك الحسنة أمن جميع عشر واح المال وخمسا ثمن المال وخمسا ثمن ولكل إبنة أربعة عشر واح المال وخمسا ثمن المال على عدا ولهذه المسألة على حدا ولهذه المسألة المراقع وفلك النمز سهم، ويتى سعة يين الأم والاستين على خمسة لا يستعيم، ولا موافقة ينهما في شرع، فاصرب أصل الفريشة، وفلك نمائة في حسبة فيصير أربعين كان للمرأة سهم مضروب في حسبة فيصار لها حسبة في صبحة وطلابين أربعة مصروب في حسبة، فيصار لها حسبة في صبحة مصروب في حسبة في صبحة وقلائين بلام والذي لا يكن يستقيم كان سبعة مصروب في خمسة المسادة قصار خمسة وقلائين بلام من ذلك خمسة، ومو سبعة، وللابين أربعة خصر، أحسان والمائية وعشره وثلاثين بلام والم ذلك خمسة، ومو سبعة، وللابين أربعة أنتها أحسان والمائية في المائية وعشره وثلاثين بلام من ذلك خمسة، ومو سبعة، وللابين أربعة أحسان خمسة وثلاثين بلام من ذلك خمسة، ومو سبعة، وللابين أربعة أنسان والمؤلفة بالمائة المائية وعشره وثلاثين بلام من ذلك خمسة، ومو سبعة، وللابين أربعة أنسان والمائة المائية وعشره وثلاثين بالكرواء عشر.

وإن ترك أما والمرأة وثلاث بنات، طلبراة النمن، وللأم لسادس، وللنات بنات الثالثات وما يغي، فرد على الأم والبنات، وأصبها من أربعة وعشرون إلا أن سهم الرا بيمين على حمدة لا سنقيم، فيضرب أمل العريضة، ومن أوبعة وعشرون، ولبنات أربعة فعمار من ونلام أحد وعشرون، ولبنات أربعة وتماؤون، ولبنات أربعة وتماؤون، ولبنات أربعة بعمل لا كل واحد ثمانية وعشرون، ويعدد المسالة تخريم من وجه أخرز، مع أن يحمل الأصل من ثمانية للمرأة من ذلك سهم، وهي سبعة بين الأم والبنات على خمسة لا يستقيم، ولا موافقه بسهما عي شهروب في خمسة، فصار أربعي كان للمرأة منهم مضروب في خمسة، فصار أله بعد كان للمرأة منهم مضروب في خمسة وثلاثون؛ للأم حمسه، وذلك سبعة ويعيم مائة وعشرون.

قبان برك اينة وبنة بن فللابنة التعسب ولابة الان السامس و الفيى - ديهو ود عبيه العلق قار حقوقها على أربعة وسهماه على أومعة ولا بستفيه و كان القياس أن يضرب أصل القريضة ، وذلك سندة مي صدد ما الكسر ، وذلك أربعة إلا أن ههنا الخدصاراً ، وهو أنا بين الرؤوس وسهمي الره سو فقة بنصف ونعيف، فا حنصر من رؤوسهن على الصف ، فحصل وؤوسهن شنن ، فهذا سالغ الرؤوس ، نم اصرب أصل العريضة ، وذلك سنه في سبخ الرؤوس ودلك النات ، قصار أني تنسر كان للابة الصلية نلالة ضعفتها ، فصار سنة ، و كان لابنه الأس سهم ليعسام فسار لها سهمال والذي لم يكن يستميم بينهما سهمان فمعناهما ، فصار أربعة لابنة الابي سهم ، وفلابة تلاقه قحصل للابة السعة استه بالفرنس ، وثلاثة بالرد .

ولهذا الوجه حنصار وهو أن الأنصياء كلها تتمن بثلث وثلث؛ لأن نصيب الآية تسعة ، وله تلث صحيح ثلاثا، ولاسة الاين تلاثة وله ثلث، ودلك منهم، فاحتصر من تعليب الاللة على ثلاثة، فصيار ثلاثة، ومن نعيب منة الابن على ثلاثة، وذاك سهوء عصير أربعة، فصارت الفريشة بعد الاختصار على أربعة.

قل ترك المرأة وقالات حدات الاين السلامي، وما يقي يدعلي المدات والانة السدى والانة التصف ولدين حدات والانة السداس واللانة التصف ولسب بدت الاين السلامي، وما يقي يدعلي المدات، والابنة وسب بدت الاين، وأصلها من أربعة وعشرين إلا أن سهم الردين الحداث والابنة وبنات الاين على حدر حقومهما على حسة لا يستميم، فاصوب العربصة في حسة، عصار منة وعشرين هذا حميم المال كان للمرأة المنان الانة مصروبًا في حديث فضار إلها وكان اللاية انتي عشر مضروبًا في حيثة، فصار أيا عن حيثة، فصاد الهن عشروب، وكان اللاية انتي عشر مضروبًا في خيسة، فصار للم يكن يستقيم في الود كان سهمًا مضروبًا في خيسة فصاو خديده الدين، والذي لم يكن يستقيم في الود كان سهمًا مضروبًا في خيسة فصاو كان سهمًا الاين خيسة فصاو خديده اللاينة الأين منتقيم في الود كان سهمًا مفير وله في خيسة فصاو خديده المالات احد وعشرون، والمائة الالائة والاينة الأين والمنتقيم الأن تصييمان مع روسهن على منت الايمنتقيم الأن تصييمان مع وسيم عنو منتق منت الايمنتقيم الأن تصييمان مع وسيم عنو منتقي منت الايمنتقيم المنان والمعروب المها وعشرون المها المعروب المنان والمنان المنان وعشون المنان احداد عشر في عند فيكفيك أن تضعم المال، فيكون مائون وأرامين كان المعروب المها المعدات أحداد وعشرون المها المها المها المها وعشرون المها المها المها وعشرون المها المها وعشرون المها المها المها المها وعشرون المها المها المها المها المها وعشرون المها ا

عند المناسطين المن النال و أربعون، وكان للابنة للالة وستون ضعفتها، فصار لها سنة المعادي صعفتها، فصار لهن النال و أربعون، وكان للابنة للالة وستون ضعفتها، فصار لهار البان وسنة وعشارون، وكان لسناء بالتالابن أحمد وعشارون ضافقتاها، فصار لهار البان و أربعون بيتهن مستقيم لكل و احدة سبعة سبعه .

واه إذه المسألة الغربج من وجه أخر وهو أناوجه ولا الأمين من أدانية المرأة الذمن بهم ويقى سبعة أسهم على خمسة لا يستفيم، ولا موافقة بينهما في شيء عاضر بالسل الفريضة في خمسة و مصار أربعين كان للمرأة سهم مضروباً في خمسة و فصار قوا خمسة والمعرفة في خمسة و فسار قها للجندات حمسه و وذلك سيعة و وقلاينة ثلاثة أسماسه و وذلك أحد وعشرون، ولينات الابن خمسه و مو سمعة إلا أن سيعة بين بنات لابن على ستة لا يستقيم و ولا مرافقة بيمهم في شيء على الرووس إلا أن ههنا احتصاراً ووفاك سهم في ست، أو سهمان في قلائة و فعار سنة و وهذا ملخ الرووس في محميم الأخرى وذلك سهم في ست، أو سهمان في قلائة و فعار سنة وهذا ملخ الرووس في مديم الووس في أصل الفريضة ودلك أربعون فصار بانبي وأربعين في هذا بخرج

وأي ترك أوبعة مسوة وبنتا وخسس بنات الآبن ، فالأوبعة نسوة الثمن ، وللابنة الصف وخيس بنات ابن السنس ، وما بقى ، عود على الاسة وخيس بنات اللابي على كدر حقوقها أوباغا ، ثلاثه أرباعه ثلاينة ، وربعه الحيس بنات الآبي ، وأصلها من ثمانية الأربع نسرة النمن بينهن بيقى صعة على أربعة عبر مستقيم ، وسهم أيضاً على أربعة لأربع نسوة لا يستقيم ، قوقع الكسر في بصيب النسوة ، وفي الذي بقى أيضاء فيجب أن بنسوة لا يستقيم ، قوقع الكسر في بصيب النسوة ، وفي الذي بقى أيضاء فيجب أن الرؤوس موافقة بريم رربع ، فإن رؤوس النسوة أربعة ، والياقي وجب قسمت على أربعة ، بكني أربعة عن أربعة على أحد الأربعين ، وذلك أربعه ، فهذا سبلم الرؤوس ، ثما في الفريقية به فيكان واحد عنها سبلم الرؤوس ، ثما فيرا أن النسوة سهم مصروباً في أربعة ، فصار أربعة بينين ، فيستقيم بكل واحد عنها سهم والذي أم يكر يستقيم بين الابنة وبنات الابن سبعة مضروباً في أربعة ، فصار أسلم مبعة ، وللابنة للالة أرباعه ، وهو أحد المائية وعشرين الحسى بنات ابن ربع ذلك ، وذلك سبعة ، وللابنة للالة أرباعه ، وهو أحد وعشرون إلا أن سبعة به بين خصة مضروباً في أربعة ، فصار أو على حدمة لا يستقيم ، وطوب أصل أسلم وعشرون إلا أن سبعة به بين به مرضوب أصل المائية وعشرون إلا أن سبعة به وطوب أصل وعلك مبعة ، وللابنة للالة أرباعه ، وهو أحد وعشرون إلا أن سبعة بين خصة منات إبن على خدسة لا يستقيم ، وطوب أصل واحدوب أصل وعشرون إلا أن سبعة بين خدسة منات إبن على خدسة لا يستقيم ، وطوب أصل وعشرون إلا أن سبعة بين خدسة منات إبن على خدسة لا يستقيم ، وطوب أصل أصل وينات أن بين على خدسة لا يستقيم ، وطوب أصل أصل المنالية المنالية أللالة أن بالمنالية ألينا أن النالية النالية ألينا أن المنالية ألينا أن المنالية ألينا أن المنالية ألينا أن المنالية ألينالية ألينا أن المنالية ألينا أن النالية ألينا ألينا

الفريضة وهو اثنان وثلاثون فيما وقع الكسر فيه وهو حمسة ، فيصير مانة وسنين هفا . جميع المال، ومنه تخرج المثالة .

مسألة التخارج:

٢١١٦٥ - وإذا أراد الورثة أن يصالحوا مع الرأة عن نصيبها من التركة على مال معلوم، أو أوافوا أن يصالحوا مع وارث آخر من تصبيه على مثل معلوم، فهذه الممالة مذكورة في كشاب الصلح في أوله إلا أنه وضع المسألة ثمة في صلح الورنة مع المرأة من تُعنياه ولجواز هذا الصلح شرائط كثيرة ذكرت في كتاب الصلح، والذي يختص بهدا انكتاب بيان كيفية قسمة الباتي بعد الصلح بين باتي الورثة، وهذا فصل لا رواية فيه عن محمد وحمداته، ولم يتقل عن الشابخ الثانا مِن فيها شيء، واختلف التأخر ونافيه : عامتهم على أنه يفسم البافي بين بفية الورثة على السهام التي طهرت قبل النخارج ، ولا يجعل هذا الوارث بالتخارج؟ أنَّ لم يكن، مثاله " إذا هلك الرجلي، وتراكاه رأة وابئةً: وأخا لأب وأم، فنصالح الابنة والأخ مع المرأة على مال معلوم، فالبناقي كيف بقسم؟ فنفول: أصل المنألة من ثمانية: للسرأة من ذلك سهم، وللابنة النصف أربعة، والباقي وذلك ثلاثة للأح، فسنهم الأخ والابنة سبعة ، فيذ خرجت المرأة من البنين يقسم الباني على سبيعة بين الابن والاخ عند عيامة المتأخرين، ولا يجعل المرأة كيأن لم يكن وذالو جعلت كأنالم يكن بقسم الباقي بين الابنة والآخ نصمان، كما لو ترك من الابتداء الله وأخًا لأب وأم، وإنما قعلنا كفلك؛ لأن الصلح على ما هو موضوعه يجوز بدون الحق، وترك الباقي على المسالح معه ، فالصلح كان مع جسيع الورثة ، فتصير المسالح ناركا حقه على جميعهم، وإنفا يصبر ما بقي من حق المصالح متروكًا على جميع الوربَّة، إذا فسم المافي على السهام التي كانت لهم قبل الصابح، أما إذا لم يفسم على ثلك السهام كان الباقي عائدًا إلى بعض الورثة، وإنه لا يجوز، وبه كان بقتي الصدر الشهيد حسام الدين والفاضي الإمام عصاد الدين على الرائضي والشيخ الإمام تجم اللبين التسفيء ونحن نقضي به أيضًا -واله أعلم-.

القصل الثامن والمشرون في تصحيح السهام

۱۹۱۱ ۱۹۱۱ وقا كانب السهاء من عدد الرؤوس أو مثلها وثلاثة امثاله أو ما أشده دلك، فهذا الإيمناج به إلى صوب وتصحيح ، مثال الأولى إذا ترك سنا وأخا لاب وأم أو لأب أو ترفك المراف وخا وأخاه لاب وأم أو لأب أو ترفك المراف ومنادل أندى عن إذا ترك المراف وأخاه أو ترفك الرجاع ويحد وأخا الأب وأم و فهذا الحرح من أو لعنة من عيم أنا يحتاج فيه إلى ضوب وتصحيح ، مذال النالت: إفا ترك أو إنا وحد والناء فهنا يحرج من تمانه من عيم أنا يحتاج فيه إلى صوب وتصحيح ، وإذا تراك إلى وحد والناء فهنا يحرج من نمانه من عيم أن يحتاج فيه إلى ضرب وتصحيح ، وإذا تراك وحد والناء فهنا يحرج من نمانه من عيم أن يحتاج فيه إلى ضرب

الما ١٩٩٧ - وإن وقع الكسر مأن لم يستقم سهام بعض الورية عليهم. فقالك الا يحلو الوه أن يقع الكسر على جس واحد، أو على جسين، أو على الاله أحماس، أو على أردة أجناس، أو على أردة أجناس، أو على أردة أجناس، أو الكسر على جس واحد، فهنا، عبى وجهن إيدان إيدان إيكون بين سهامهم وعدد رؤوسهم موافقة أو لم يكي، وتقسير المرافقة أن يكون للمهام جرم صحيح كالمصف أو الثان أرطره والرده أند وحاده في الأجراء المدح اج والديد وقريسهم سي دلك، فين لم يكي بين أنسهام والرووس موافقة، عجد عدد من تكسر عبهم السهام، وأجعل كي أن يتنز و كل أخ أخين، وأضرته في أصل العريضة ومولها ولا كانت عائدة، فما احتهم أسه تقريم الماللة، وأداء رحل مات، وقراء أبه بن وثلاث بين وأللات بين والمائة وقسمة الأربعة والبتون المنابع وقسمة الأربعة على ثلاثة الاستفياء والإموافقة بسهماء فاضرت ثلاثة في سنة، تبعيم أمال أمائة المواز عشر، ولا أن أحرار والمواز أربعة والبتون وهذك أحرار والمائة والمنابع أنها أحرار والمائة والمنابع المائة وهذا المواز والمائة والمنابع المواز والمواز والمائة المستفيد، والمنابع الاحرابين المنابع المائة المنائة وقتلات المنابع والمائة المستفيد، والمنابع المائة المنائية وقتلات المنابع والمنابع المائة المنائية المنائحة المنائحة والمنابعة المنائحة والمنابعة المنائحة وقتلات المنائحة والمنابعة المنائحة والمنابعة المنائحة وقتلات المنائحة وقتلات المنائحة وقتلات المنابعة المنائحة وقتلات المنائحة وق

الإخوة والأخواب اللكار منل حط الاشبين على عشرة أسهم، وإبه لابسنفسيه والا موافقة وافضرت عدد الرؤوس فلنكسر فاراد ذلك مشادع وأصل المسألة واوذلك سهمال و فيكونا عشرين للاننة التصف ووذلك مشرة والنصف الاحراء ودلك عشرة بين الإخوة والأخواب، لكل فكو سهمان ولكل أنس سهور

٢٩١٦٨ وإدكارين سهامهم، وعدد رؤوسهم موافقة، فعند الحزء الوافز من عندر رؤوما هم بعدما حمل كلي ابن السين، وكالي أح أخرى، واضرب في أصل الدريضة وعولها إدكانت عائله فند احتمع، فمنه تحرج السأله، وإدا أودت معرفه بصيب كل حس، فتحدُ ما لذلك أجنبُ من أصل القريضة، والسرب في الجرء الوافر من عدد الرؤوس، فينا يلي، فهو تعييب ذلك اخشى، وإذا أردت معرفة تصيب كل واحد من احاد دلك لجنس، فالحر والموافق من بصيبهم من أصل الله بضي بصيب كان واحد من الإناث، والشكر صبعف دلك، مثاله الرحم المت، والرائد المرأم ويتَّا وذلالة إحوم وثلاث الخوات لات وأما فالعريضة من ثمانية، للمراة التمن سهو، وقدت التعلب أربعة، والنافي دير الإحوة والأخوات على نسعة أسهم، وقسمة ملانة على تسعة لا مستقيم إلا أن بين علد الرئوس الككسرة وين أصبه بن من أصلي الفريضة موافقه في النصاب فإل فتلاقة نفت مسجمه وذلك سهيره ولنسمة ثلث صحيح ، وذلك ثلاثة . فحة الحرء الوافق من عدد الرؤوس ودلك تلاله ، واضوعه في أصل الفريضة ودلت نسانية ، فيصير أربعة وعشرين ملها تخرج للمألة كالواذعر أة مهم شريناه في تلاتك وعسر تلافة فالها تلانف وكنان بلينث أربعية صريباها فرائلاله وفكانا الني عبشواء فلها ذلك وكنان للإحبوة والأخواب تلاتة صريباها فيرازلانة وافكان نسعة واوإنها مستقيم على الإخوة والأخواب على تسعة لكل أحت سهم، ولكن أح سهمان، راتان نصيب الأخت مثل اجز، الهرافل من الصبيهيم، وقالت سهم، وللاَّخ شاهف فألك سهسال.

مسال أحبراء رحل منائمه وتوك أنوين وليبين وللنبوب أصل لمسأكة من سنسة اللابويل سهمان والباعي، وذلك أربعة بين لاسين والسين على سنة، وفسمة أربعة على سنة لا يستقيم إلا أن بن السهام، وعدد الرزوس موافقة بالنصف، فمأحدًا لجره الموافق من حدد الرؤوسي والالك اللائة وونضره في أصل الفريطية والمك سنة وهرم رائم الرف عشر كبال للأبوين سهسان فسريناه في نلائق صبيار سنقه بلهما ذلك و كبان للاينون

وابنين اربعة ضربناها مي ثلاثة، فصيار التي عشر فسيمنا عنيهم عني سنة: تكل ابن أربعة، لكن سند مهمان، ونصب الابن ضعف ذلك، قال القاصي الإمام الكبر النهيد عبد الراحد، ولو صربنا نسعة في ثمانية، تعرج المسألة من الين وسبعين، أثمار إلى أنه وإن كناه بن السبهام وعدد الرؤوس موافقة لر ضربها حميع عدد الرؤوس في أصل القريضة، كلا مبتقها.

1994 - وأما إن وقع الكسر على جنسين مختلفين، فهو على وجود: الأول: أن لا يكون بين أعداد رؤوسهم لا يكون بين أعداد رؤوسهم عائلة نحو ثلاثة وأرمعة وأرمعة، وفي هذا النوع يؤخذ واحدهي أعداد الوؤوس، عائلة نحو ثلاثة ناومة وأرمعة وغرلها إن كانت عائلة فما اجتمع، فمنه تحرح المسألة، وغالما إلا كانت عائلة فما اجتمع، فمنه تحرح المسألة، وغالما إلا إذا هلك الرجل، وقرل ثلاث سوة وثلاثة مين، فأصل المسألة من تمانية. ثلنوة سهم، ولا يستقيم عليهم، وأعداد الرؤوس عائلة فلائم، فخذ أحد عدد الرؤوس، وبلك ثلاثة، واضربها في أصل المسألة، وذلك ثمانية فلائم، فكل واحدة سهم سهم، فمانية فلائمة وعشرون، لكل إس مبعة.

النوع الثانى: أن لا يكون أعداد رؤوسهم متمائلة، ولا يكون بن أعداد الزؤوس موافقة ، ولا يكون بن أعداد الزؤوس موافقة ، فإن كان أعداد وؤوسهم منداخلة ، وسعاء أن يكون أحد المددون مثل تصف عدد الآخر ، وأقل من تصف عدده إلا (أم إذا ردت عليه منظيم أو آمناقه بنغ العدد الأكثر ، وأخل هذا السوع خذ إلى العدد الأكثر ، وأضرت في أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة ، فصه تحرج المسألة ، مناك : إذا هلك الرجل ، وترك ثلاثة نسوة وست بنين ، أصل المسألة من أصانية : للنسوة سهم ، لا يستقيم عليهن ، ولليس سعة لا يستقيم عليهم أيضا إلا أن عدد النسوة داخل في عدد النبي ، فخذ عدد النبي ، وذلك منة ، واصربه في أصل الفريضة ، وذلك ثمانية ، فيصير تمانية وأربعين ، للنسوة ومنة ، لكل واحد سهمان ، وللبي النان وأربعين ، لكن ابن سعة ، فيسفيم النخريع .

النوع النالث: أن يكون أعداه رؤوسهم مشيايته، ومعناه أن يكون أحدالعددين

⁽۱) زید من م وف

أكتر من نصف العدد الأحر، أو أتر سه إلا أنه إذا ردب عليه منيليه أو أمثيك يريد على لعدد الآخراء وعي هذا النوع خذ أحد العددين، واضربه في الأحراء فما اجتمع من عند الوزوس، فاضرته في أصل العربصة، فما احتمال فمنه تحرج المسألة، مباله: وحلِّ صات، ونرك نُلات أخبوات لأب وأم وأحدين لأم، فأصل الممالة من ثلالة المبهيمان الإخوات لأب وأمالا يستقيم عامين وسهوللاحتين لامالا يستقيم عليها، فنصرب أحد العمدين، وذلك الناك في العدد والأخرى وذلك لكالله، فيصد المنة، ثم يضو ب السنة في أهيل العريضة ، فيصير تمانية عشر " كان للأخوات لأم وأب منهيمان، هم يناها في حيثه . فكان أنني عشراء بقمم عليهن أصاب كل واحدة أربعة ، وكان الاحتين لام سهم واحد فسريناه في سنة، فيكون سنة يفسم عليهما، هاصاب كل واحدة (الأثة أسهم، وهن المشابح من زاد علمي ما قلناه فقال الوأما إذا كانت الأعداد منتفقه وتفسياه أن يكون أحد العددين أكنراس الأخراء ولكن الأنور ليس بحزاء للاكنس لاأنا بشها مدافقة بحراء واحد أو بأحراء، فالوافقة بجر، واحد كلسة مع خميسة عشر، فإن الأفا اليس بحز ، يلاكتوا، والكن بيتهما موافقة بالثلث، فكاما متفعين من هذا الوجع، والموافقه بأجزاء كالستة مع التي عشراء فوفها عير متفاخلي والأنه إفا زدت على الأقل أساله يزيد على الأكتب والكن بينهما موافقة بالتصف والسدس والناثء وعبارة بعضهم في تفسير المداخلة الايكون أحد العددين أكتر من الاخراء ولكن الأفل حزاءمن الأكثر للحوا اللاتة وتسعة وأولعة والتي مشراء ومعوفة كون الأقل جرد من لأكتم بإحدى علامات تلات، إنك إذا نفست عن الأكثر أمثال الأفل. يعني به الأكتر ، وإدا زدت على الأفل أمثال الأكثر ، بلع عدد الأكتر. وإذا قسمت الأكثر على الأقر بكون مسقيما للاكتراب

الوجه التالي: إذا وقع الكسر على جسيق مختلفين، ولا موافقة بين منهام كل فريق، وأعماد رؤوسهم إلا أربين أعماد رؤوس الفريقين سوافعة وفي هذا الوحه خذ الجراء النوافق مع أحد العندين، واصرته في كل العدد الأخر، فما اجتمع فيه، فاضرته في أصاع الفريضة وعولها إن كانت صائله ، فسه تحرج المسألة ، مشاله ، وجل هلك ، ونرك أربع نسوة ومنتحون أصل المسأنة من تسابية : لقندوة ماهم، ودلك لارسطيم مليهن ، وكلسون سبحة، وذلك لايستقيم عليهن إلا أن بين أعداد الرؤوس موافقة بالنصف، فلخذ عصف أحد العددين ، و ضربه في كل العدد الآخر ، فيصبر التي عشر ، السراب التي عشر في أصل الفريضة، وذلك ثمانية، فيصير سنة وتسعين: للنسوة الثمن اثني عشر كل واحدة ثلاثة، وللبين أربعة وثمانون حصة كل واحدة منهم أربعة عشر، فيستفهم التحريج.

الوجه الثالث: إذا وقع الكسر على جنسين مختلفين وبين سهام كل فريق وعده رؤوسهم موافقة، وفي هذا الوجه لا يطلب الموافقة بين أعداد الرؤوس، ويؤحذ، بخياء الوافق مزروة وس كال فريق، وينظر إلى الجيزئين، فإن كانا منهماثلين به خذ أحدهما و ويضرب في أصر المريضة، وإنا كانت هائلة، ففي عولها، فيه احتمم فيه تخرج المسألة، مثاله: وجزيمات، وبرك أمّاء وعشر أحوان لأب وأم وعشر أخوات لأم، أصل المسألة من منه: فلام السدس، وذلك سهم، وللاخوات لأب وأم الثلثان، وذلت أوبعة وللاخدات لأم الثلث، وذلك سهمان، فعالت إلى سبعة، فهذا أصاب الأخوات الأم لا بمنتقيم عليهن، ولكن بن سهامين، وعدد رؤوسهن موافقة بالنصف أيضًا، فأخفنا نصف رؤوس كل فريقء فوحدناهما متسائلين خمسة خمسةء فضرينا آحد الخمسين في أصل الفريصة مع عولها سبعة ، فيصير خمسة وثلاثين، فت تخرج الممالة ، كان للأم سهم مضروبًا في خمسة ، فيك ن لها دلك، وكان للأخوات لأب وأم أربعة مضروبة في خمسة، فذلك عشرون، فيستقيم عليين تصيب كل واحدة سهمان، وكان للآخوات لأم سهمان مضروبًا في خمسة، فذلك عشرة بقسم عليين نصيب كل واحدة حمهم، فيستقبم التحريج، حمّا إذا كان الجرءان متماثلين، وإن كان أحدهما متداخلان في الأخراء فلخلذ العدد الأكتواء واضرمه في أصل المويضة وعولها إن كاتت عاللة، فبما اجتمع، قمنه تخرج المنألة.

٢٩١٧٠ - إذا هلك الرجل، وترك امرأة وست عشر أحوات الآب وأم وست عشر أخوات لأم، أصل المماكة من التي عشر، وعالت إلى خمسة عشر: للمرأة الربع ثلثه وللاخوات لأب وأم الثلثان ثمانية، وإنها لا تستقيم عليهن، وقكن بيهما وين عدد رؤوسهن موافقة بالربع، فأخذنا ثمن عددهن، ودلك اثنان وللاحوات لأم التك أرمة، وإنه لا تسخيم عليهن، ولكن بينهما وين عدد رؤوسهن موافقة بالثمن، مأخذنا ربع

عهدمين و ذلك أربعة ''ن و فيعسلت الأعداد أربعة واثنان وإثنان داخلتان في الأربعة و فضربنا الأربعة في الفريضة مع فولها، وذلك خمسة عشر، فتصير ستون كان للمرأة ثلاثة مضروبة في ارمعة كان اثني عشراء فذلك للمرأة، وكان للأخوات لأب وأو لمالية مغمر وبة في أربعة، فللك اثنان وتلاثون يقسم عليهن نصبب كل واحدة منهن سهمال، وكان للأخوات لأب أربعة مضروبة في أربعة ، وذلك سنة عشر ينسم عليمن نصبب كل واحدة بينهم، فيستقيم التخريج.

وإن كانا متمانتين، فخذ أحد الجزئين، واضربه في الجزء الآخر فما اجتمع، فاضربه في أصل القريضة مع عولها إن كانت عائلة، فما اجتمع فمنه تحرج المسألة، مستاله: إذا هلك رجل، وترك أمنا واربع أخبرات لأم وست أخبرات لأب رأم أصل الفريضة مزاستة عالت إلى سيعة، فلام السدس سهير، وللأخوات لأب وأم الثلثان أربعة لايستقم علمين ولكرربنهما ومن أعداه رؤومهن موافقة بالنصف وللأخوات لأم النلث سهمان، ولا يستقيم عليهن أيضًا، وبين أعداد رؤوسهن موافقة بالنصف، فأخذنا تصف عدد كل فريق، فحصل الأهداد ثلاثة والنان، والانتان لا يتداخلان في الثلاثة، فضربنا أحدهما في الأخر، فصار سنة، فم ضربنا سنة في أصل الفريضة مع عولها، وذلك سيمة، فصار النبي وأربعين، فمنه تخرج المبألة، كان للأم مهم مضروبًا في منة، فصار لهامينة، وكان للاخوات لأب وأو أربع مضروبًا في سئة، ففائك أربعة وعشرون حصة كل واحدة أرمعة، وكنان للإخوات لأم سهمان مضر وبًّا في سنة، وذلك التي عشر حصة كل واحد منهن ثلاث، فاستفاع التخريج.

١٧١ ٣ - وإن كمان الجرز وان مشو افتقين ، فسخمة الجمز ، الموافق من أحمد الجنزايين، واضربه في كل الجزء الآخر، فما الجنمع، فاشربه في أصل الغويضة مع عواهة إن كانت. عائلة، فعا اجتمع فمنه تخرج السألة، مناله: إذا هلك الرجل وترك امرأة وتعاني عشر أخوات لأب وأم وثنتي عشر جدة، فأصل الفريضة من انني عشر عالمك إلى ثلاثة عشر اللمرأة ثلاثة وللأخوات لأب وأم ثمانية، وإنها لا يستقيم عليهن، ولكن بينهما وبين رؤوسهن موافقة بالنصف، فأخذنا بصف مددهن وذلك تسعف وللجعات سهسان

⁽١) وفي الأميل الثنانا.

أيضاً ، وإنه الاستدفيم عليهم أنصاء ولكن بنهن وين عدد رؤوسهن موافقة بالنصف الصاد قاحة بعدد رؤوسهن موافقة بالنصف وضعاء قاحة معنف عدده بالمناه الجزء الوافق من حددها وحدوساه في الانحر و فصاد السابة عشر و توسيع مائية عشر و توسيع مائية والمناه في الانحر و فصاد عشر و المنابق والمناه في المناه في المناه معارضة موافقة والمناه والمناه في المناه و معارضة من في المناه والمناه و المناه على والمناه و المناه و

الوجه الراح الإداوقع الكسر على حسين محيلة بن ومن سهام أحد الفريقين وعدد وورستين هو افقه و لدخة الخزء الموافق من الفريق الذي لدمياقق و وقابله بالفريق الاحر والايحلوم إما إن ذا اعتداله بن أو مساحين أو مساينين، والحكم به على تحو ما بسافيها تقدد.

وأما إذا وقع الكسر على ناتانة أجامر مختلفات والم يكن بن السهام والرؤوس، ولا يو أعداد رؤرسهن موافقة مقام يصرب الرؤوس بمضهد في يعضل قدا استمع مشاله : وحل هلك وترك تلالك حداك وحسن سب واللي من وللله بالب الله أقسل مشاله : وحل هلك وترك تلاك حداك وحسن سب واللي من وللله بالب الله أقسل مستفيد عليهم وللبناك المثنان أبعه ولا يستفيم عليم وللبناك المثنان أبعه ولا يستفيم عليم وللبناك المثنان أبعه ولا يستفيم عليم وللبناك المثنان أبعه عدر على مستفيد علي مستعقه وإله لا يستقيم عليهم أيضًا وعلي منتقب عشر على المتعالم عالم وحسله عشر على المتعالم والمولب مبلغ الرؤوس في أصل عليه أيضًا وعلي منتقب منتقب منتقب منتقب المثنان المتعالم الرؤوس في أصل المتعالم وحلك منتقب عليه والمتعالم الرؤوس في أصل وخدسة ويكون منتقب وحداث منتها والمتعالم الرئين منتها وخدسة ويكون مائة وخدسة وتلاثون وحداث المناك أربعه الأولاد الأبن منهم وهم وقد وكان عامة وخدسة الكل تب من خدلت عشر وهي نلات ودلك خدسة وأربعون ولكل من ابي بالأثون وحدادالك و فدلك عليه واحداد وعدادالك والمناك المناك المتواد والكراد والمن المناك المناك المناك والمناك والمناك المناك المناك المناك والمناك والمناك المناك المناك والمناك والمناك والمناك المناك والمناك والمناك المناك والمناك والمناك والمناك والمناك المناك والمناك والمناك والمناك المناك والمناك المناك والمناك والمناك المناك المناك والمناك المناك والمناك المناك والمناك المناك المناك والمناك المناك والمناك والمناك المناك المناك المناك المناك والمناك المناك والمناك المناك المناك المناك المناك والمناك المناك المناك المناك المناك والمناك المناك المناك

بيان ذلك من المسائل:

۱۹۷۱ حرص مات، ورق بلات جدات ولتى عشرة بأد والتي المراد المبارة الله والتي الراد البيال المبالة من سنة الحاجات الساس، وإنه لا يستقيد عليهي، وللنات الطائلة أربعة، ويه لا يستقيد عليهي، وللنات الطائلة أربعة، ويه لا يستقيد عليهي، وللنات الطائلة أربعة، ويه لا يستقيد عليها أيضاً إلا أن بين رؤوس البات، وسهامهن مو قفة بالربع و فخذ ويع رؤوسهن، وذلك تلاثة ورؤوس أولاد الاس سنة ويين نلاتة بأ مدهسا، في معيم الأحر، وحد الواحد، والفرية في مديم الأحر، وحد الواحد، والفرية في مديم الأحر، وحد الواحد، والفرية في مدينة أو حد الافتر، و ضربهم في نلاتة، فيصبو سنة على كل حل، وهذا عبو ملغ الرؤه من، في الفريف ويه المؤوس، وذلك سنة في أصل العريفية ودلك سنة، فيصبو سنة وثلاثين، بهما هو حميم المال كان للحداث سهم مضره ب في سنة، فكون فيصبو سنة وثلاثين، وكان لأمات أربعة مصروبة في سنة، ويكون أربعة وعشرون المعاد ولكن أبي مدد، فيكون الكل واحد سهيمان، وكان لأولاد الاين سهم مصره ب في سدته، فيكون الكل واحد سهيمان، وكان لأولاد الاين سهم مصره ب في مدده، فيكون الكل واحد سهيمان، وكان لأولاد الاين سهم مصره ب في مدده، فيكون الكل ولكن أبيات مهيمان، وكان لأولاد الاين سهم مصره ب في مدده، فيكون الكل وكان المهاب، ولكن الولاد الاين سهم مصره به في مدده، فيكون الكل وكان مهيمان، ولكن لهمان الإينان بهيمانه ولكن المهاب، ولكن المهاب ولكن المهاب ولياد الاين سهم مصره به في مدده، فيكون الكل وكان مهيمان، ولكن المهاب ولهيمان ولكن المهاب.

١٩٧٣ ٢- ولو ترك أربع جدات وثنين عشاة شأ وابني ابن وابني ابن. أصل المدألة

من سنة ، الجدات السامل سهم، والاساء بواعل بن والبنات الثانات المناف والم بسنة ، الجدات الناف أيضاً والا بسنة والا المحافظة الله بها المحافظة الله من المحافظة والمحافظة الله من المحافظة المحاف

۳۹۱۷۵ با ترجه قرقت الا بعان با بعدتين مارده أخورتاد الأم ا فالدا أله مع التصحيح تعالى ما ترجه في فقت الا بعان بالمحلوم الزوجين مع ألى حدث با يعرج منه قرض الدوجيت وذلك أوسعه إذ لا ودعنيس، فيعظى ليما سهم من أا بعلى و لا سنت م عالها، مقد وبناك ملانة بدر بالحدين والا عوات أثلاث عرضا ورداء سهم من فلك للحدين لا يستمهم ما بيم المهما، وسهمان اللاحداث ولا يستقيم عيهن أبعانا عبر أدايل للحديث لا لاحرات ولا تعالى المادة والمحلوم المادة والمحلوم المادة والمحلوم المحلوم المحلوم

. ٣١١٧٥ - ينو ترك أوبع جندات وأوبع فإحوة لأم وأوبع إحوة وأوبع التحوات لاب. وأمو أنصل المسألة من سنة . للجداب السلاس سهم، ولا يستقيم عليهن ، وللإخوة لام القصل ١٨٨. تصحيح السهام

لنت مسهمان، فلا يستقيم فليهم، وللإخوة والأخوات لأب وأوما بقي، وقلك ثلاثة أسهم عني الني عشره لأنهم التي عشر معني، ولا يستقسر ذبك عليهم أبضًا غير أنَّ بين عهاد رؤوس الإخرة والأخوات لأسموأ ووبين سهامهم سواطقة بالثقت وفيكتفي من رؤوسهم بالثلث، وذلك أرسه، فصيار رؤوسهم أربعة، ورؤوس الجدات أيضًا أربعة ورؤوس الإخوة لأم أربعه، فيأحد أحد الأرباع، ويصربها في أص الفريضة سنة، قيصير الربعة وعشرين، فهذا هو جملة الذال كان للجدات سهم مضروب في أربعة، فكان أربعة ذكل واحده مهم وكال للإحوة لأم مهمان مضروبان في أربعة. فكان تعانية نكل والجدسهمان، وكان للإخوذو لأخوات لأساء أم تلائة منسروبة في أربعة، فكاذ اثني عشر بقسم بيتهم على التي فشر لكل ذكر سهمان، ولكل أنتي سهم،

٢١١٧٠ - ول أن الموأة ملكت، وتركت زوجًا ونلاث جيدات وست أخوات لأم أربعه وعشرين أحيًّا لأب وأم، فإذ للجلات المدس سهم من سنة، وللزوج النصف تلانق وتلاخبوة لأم اللك سهميان، وفلاخوات لأب وأم التلتان أربعة، فجملة ذلك عشرة. عالت يأربعة، وما أصاب الحداث و لأخوات لأم والأخوات لأب وأم لا يستقيم على وؤوسهن عبر أن بن هدد وؤوس الأخوات لأب وأم وبين سهامهن مواقفة بالربع، فتأخذ الربع من عدد رزوسهي، وذلك سنة، فصار رؤوسهن سنة ورؤوس الانجرات لأم أبغا ستفعهما علدال متماثلان فيكنفي بأحدمساء وبطرح الاخراء فصار رؤوس جملة الإخوات سنة ورؤوس الجدات تلالة وفيبنهن موافقة باللثاء فتأخذ تنث أحدهماء ونفيريه في كل الاخرى وأحد في سنة أو اندن في للالم، وكيف ما كان يكود سنة، تو يضرب سنة في ملغ الفريضة ، وذلك عشرة ، فيصير سنبن فعنه تخرج فلسألف

وأسارنا وقع الكسر هلي أربعة أجدس محتلفة والم يكرربين السهام والرزوس مواقفة، ولا بين أعداد الرؤوس موافقة، فإنه يضرب الرؤوس يعضها في بعض، حب ومتمع يصرب في أصل الفريضة وعولها إن كانت عائلة ، فما اجتمع بخرج منه السألة ، مساله وجن هلك ، وترك اصرأتن وتلاث حداث وخيمس أخبوات لأم وثلاث إخوة وأنحت لأب أو لأب وأم، أصل الفريعية من التي عشير، للمرأين الربع وذلك ثلاثة، وإبه لا يستنقيم طليهما، وللجنات السدس سهمان، ولا يستقبه ذاك عليهن، وللاخوات لأمالتلث أرعف ولايستقيم تطيهن، وللإخوة والأخت لأب أوالأب وأماما

يقي، وقالك تلاته أسهم على سنده، وإنه لا سنتهم أيضاً، فاصرب الرؤوس بعضها في بعض اضرب أثني في للاته، فيكون سنة، ثم ضرب سنة في ضبيته به يكون ثلاين، لم ا اضرب تلاتين في سبعه، فيكون مائمن وحشرة، هذا هر دسة الرؤوس، فاهريها في أصل القريضة، وقالك انتي حشر، فيمنه تضرح أصل القريفية، وقالك انتي حشر، فيصير القين وحسيسانة وعشرين، فيمنه تضرح السالة.

و إن كناك بير السنهام وعدد فرؤوس به افقة ، أو كانت اله افقة بين سنهام السعف . وعالد رؤوس السعفاراء أوكانت الوافقة من سهام السعص وعندرة، من المعض، أو كافت الوافقة مين أعداد الرؤوس، فأعمل بها على محو ما ذكرت مدله الرحل هماك. وبوك أربع سنوه وتماني حفات وسنة عنم أحلالام وأربعه إخوة وأديم أخوات لأب وأمء فعلتسوة الربع فلاتة مزانلي تعشواه وإنها لانستنقيم عليهزاء وللحداث السعمرا سهمانه ولأبستقيم عليسء وللأخوات لأم لتلك أرهة وولا يسفيم عبهن والباهي رداال تلانة بين الإخواة والأخوات لأب وأم صلى البراعشور ولا مستقيم علمها الطأ الا الذابين ونزواس الجندات وسهامهن موافقة بالمصمياء فتأحد نصعت أربعة وونزوس النسباة أربعة أنضك فيكتفي بأحد الأردون وبتراه الأحث فصن يؤوس الجدات والسوة أربعة وبين تصيب لأخوات لأم ورؤوسهن موافقة بالرمع أيضًا، فغند ربه رؤوسهن، وذلك وبعه وبين تصمب الإحوة والأحواب لأمه وأمالو الأساموافقة اللندل، فيأخد الننث من عمدرؤوسهن ودلك أربعة وصحصل نلاب أربعات يكتفي بالجدهن، ويترك البواني، عصار ملع فرؤوس اربعه يصربها في أصل الفريضة أنّني عشري فنصير تحاسة وأدممن كان المسبوة للابة من التي عشر معمورية في ارجة، فيكون التي عشر، فعالمك نهر. ويستغيم عليهن اكبل واحدة ثلاثف وكان للجدات سهيدن مضروبان في أردوب فيكان فعاسة ، فهي بهن ، ومقسم عليهن فكل واحد سيم، وكان للاحوات "الأو أربعة مصروب في أربعة ، فيصير منته عشر أكل واحليف بهم . وكان الإخوة والأحوات لأب وأم ثلاثة مضروبة في أربعة ، فعدير التي عشر ، فستقيم عسيم أنف لكل ذكر سهمانا. والكل الثي سهم، وعلى هذا للفاس يحرج حنس هذه المنائل والله أعدم بالصوات ..

 ^(*) ولي ف اللاحود والأحواث .

القصل التاسع والعشرون في المناسخة

بعض ورئنه قبل قسمة التركة، وتدرالا وردة تم يوت بعض ورئة البدالا التالي قبل معلى ورئة المراف وردة الم يوت المراف ورئة البدالثاني قبل القسمة التركة، وتدرالا وردة تم يوت بعض ورئة البدالثاني من كان ورثة البدالثاني من كان ورثة البدالثاني من كان ورثة البدالأول، ولا تغير في القسمة تفسم وسمة واحدة الأدلا القائمة في التكرير، مثاله: إذا مات الرحل، وترك بني وبدت، تم منت أحد الابنان أو إحدي البعات، ولا وارث له سوى الأحوات، فإن قسمة التركين بن الباقين على صفة واحدة للذكر مثل حظ الأشبين، وإن كان مي ورثة الشامي من لم يكل ورثة البد الأول، فؤنه بنسم تركة البد الأول ليتعين نصيب الميت الثاني، ثم يفسم تركة البد الثاني، فإن كان بصيبه من قريصة الميت الأول ليتغين نصيب الميت التالي، ثم يفسم تركة البد الثاني، فإن كان بصيبه من قريصة الميت الأول ليتغين مان والتدحيح، فريصة الميت الأول بمناقب والتدحيح، مضافه إذا والمات المرأد عن روح والن وبدن، لوصات الإين قبل الفسمة عن ابدي، مضافه الأولى من آوبعة قدروج الربع ساء به واللاين ساء مان، والمستقبم عسيه والفريضة الثانية من اثنون، ونصيب غيت التاني من الميت الأول سهمان يستقيم عسيه على فريضة.

منيال أحرد إد منت امراة ، وتركت زرحًا ويتنا وعصدة ، نم مايت الإبنة قبل القيدة ، ويركت ووجًا وعصدة ، نام مايت الإبنة قبل القيدة ، ويركت ووجًا وعصدة ، والباقي المعسبة ، والفريعية التانية من البرائ الروح الصفد ، والباقي المعسبة ، والفريعية التانية من البرائ الروح الصفد ، والباقي وكدلك بنظر إلى نصيب البت الفائل من المبت الأول الفائل ، في منته م أصيبها على فريصتها ، فريضة الإستقيم على فريضة الإستقيم على فريضة ، وإذ كان لا يستقيم المبت النائي على فريضة ، فإن كان بيستقيم على فريضة ، فإن كان بين فريضة وبصبيه من شت الله أن موافقة ، فاصرب وفق فريضة في فريضة في دريضة المبت الأول ، فينا الرحد وخا والله .

وعصدة، ثم مانت البنت، وتركت زوجًا وسًا وعصبة، فالقريضة الأولى من أربعة للزوج الربع سهم، وللنت سهمان، والبائل للعصبة، والفيت النالي من البت الأول سهمان لا بستقيمان على أربعة إلا أن بن بصبب الميت النالي وبين فريضة موافقة بالعصف، فيصرب وفق فريصة المهت الثاني وذلك النان في فريضة المهت الأول، وذلك أربعة، فيصير ثمانية، كان لؤوج البت الأول سهم من أربعه صاء مضروبًا في النبي، فيكون النبي، فيكون أربعة، فيصوب على فرضيتها وما يعي، وذلك سهمان، فهو لعصبته البت الأول، وإقا أربعة معرفة مصب على فرضيتها وما يعي، وذلك سهمان، فهو لعصبته البت الأول، وإقا أربعة معرفة مصب على واحد من ورثة الميت الأول، وصدر مضروبًا في كذا، كان له كذا من تركة الميت الأول، وصدر مضروبًا في كذا، كما قلتا في عده المناقبة الأول، وصدر مضروبًا في كذا، كما قلتا الواقع من فريضة الميت الأول مي الخيز، أن شطريب ما أصابه من تركة الميت الأول مي الخيز، أن شطرية من فريضة الميت الأول، وضدربناه في الجهر، الموافق من فريضة الميت الأول، وضدربناه في الجهر، الموافق من فريضة الميت الأول، وضدربناه في الجهر، الموافق من فريضة الميت الناس، وضاربناه في الجهر، الموافق من فريضة الميت الناس، وضاربناه في الجهر، الموافق من فريضة الميت الناسة.

متال اخر: وداعت الريخ عراس وسنه نم سات الاس قبل القسيمة عربت ومراة و نلاب قبل القسيمة عربت ومراة و نلاب بني الي، فريضة البت الأوار من ثلاثة : فقد سات الاس عن سهمين من ثلاثة ، وفريضة الابن من ثمانية المرأة التمن سهم، وثلانة الصف أويعة ، ولابي ابن المبت الثاني ثلاثة ، وقسمة سهمين عن شائية ، وثلان بن ثمانية وبين سهمين موافقة بالمبت الثاني تعارف نفيرت التصف من فريضة المبت الأول ، فيصبر الني عشره فسه تصبح المسائلة ، وطريق معرفة نصيب كل واحد على ما ذكرنا في المسائلة الأولى ، فيمال : على الطريق التالي ثنان للابن سهمان من فريضة المبت الأول ضربته في وفق فريضة المبت التالي ، وذلك ألابي سهمان من فريضة المبت الأول الابنته المستفى وزلك نلالة بين بني الأم أنلائاً لكل واحد سهم ، وكان لابن المبت من تلائق مصار واحد سهم ، وكان أنلائاً الكل مصار وأنافي أربعة ، وقدان الابن المبت من تلائق مصار واحد سهم ، وكان الوبعة ، فعالم المبت من تلائق عشو

٢٩٩٧٨ - وكانلك لو مات بعض ورنة اللبت النامي ونصيبه لا يستقيم على الربضة ، ونكن بين نصيبه وفريضة موافقة ، فاصرب وفق بصيبه في العرض التي قبلها ، فما اجتمع فيما تحرّم المسألة إوإن له مكن من فريسة الله التنالي وبن تصاب من البت الأول موافقة على الأول القبال الأول المتح فسنه موافقة المنالية الأول المتحالة المنالية الما وقال كل فريضة البنالية الأول المتحالة المنالية المنالية

منال أحر إذا ملكان الموقع في الأول كال ووجّه والمؤجمات الربع سهم، والكلت الموقع المنال الموقع الموق

 ١٤١٧٩ - وكار محمد وضعه الله في فقات الشوالفين الإدامات الراجل عن النبي و أيت يقسم بالله وزارات حيل مات أحد الايس و ترث الله وحدًا الراح ، قلم المسرحين

الماكا وبطاعي أشاوم

المار بلامرة

مات الابن، وترك ابنة وزُوجًا وهذا العبر، وخرج المتألة من سنة عشر، والوحه في ذلك أن نقول: بأن تضرب فويضة للبت الأول من اثنين، وفريضة الحيث الشاخر مع الثين أيضاء فصار أربعة كالاللميت الناني مراتركة المبت الأول سهمه وإنه لا يستقبو على فريضته ولا موافقة ، تضربنا كار فريضة البت الثاني، وذلك سهمان في كال فريضة المبت الأول، وذلك سهمان أيصًا، فصارا أربعة كان للمبت النائي من تركة الجن الأول سهم، وقد صار مضروبًا في سهمين، فذلك سهمان، وإنه يستقيم على ورثته للست سهم، وللإغر سمهم، فحصل في بداين المبت الأول، وهو أح المبت التاني من التركنين جميعًا ثلاثة، وفريضة الجند التالت من أربعة، ونصيبه سهم، وإنه لايستقيم على فريفيته، ولا موافقة أيفساء فصرينا فريضتهم وذلك أربعة في الفريضة للتقدمين، وذلك أربعة، ويصبير سنة عشر كالدابنت البت الثاني سهم مضروبًا في أربعة، وإنه يستقيم على ورتنها للزوج سهم، وللابنة سهمان، وللعم سهم، وكان في بدأخ البت الثاني، وهو هو البت الثالث للائة ، فيصارت مضروبة في أربعة ، فذلك التي عشر ، فيهوك ، وله من الميك الكاني مسهم، فصيار ثلاثة عشر، والزوج للبت الثالث سنهم من أربعة، ولبنت البت الثالث النصف سهمان، فاستفام التخريج، وهذا هو الفياس بخرج " جنس هذه الممانق.

وبعض مشايخنا خرجوا هذه المساكة من أربعة وعشرين، ووجه ذلك أن فريضة اللبت الأول من سهمين، وإقامات أحدالابلين من سهم، وقريضته من سهمين أيضًا اللابنة النصف، والباني للأخ، وقسمة سهر على سهمين لا يستقيم، فيضر ب سهمين في صهميناه فيصير أربعة بالع مائت الابنة هنازوج وأم وعمره فيكونا فريضتها مناسنة كلزوج النصف ثلاثة ، وللأم النلث سهمان والباقي ، وذلك سهم للعبر ، وتصبب لاينة من الجنب الذائي سهم، وقسمة سهم على سنة لا يستقيم، ولا موافقة، فيصرب فويضة الابنة ، وذلك سنة في العريضة النقلسة ، وذلك أرسة ، فيكون أرسة وعشرين ، مينه غصح المسألة تصييب كل واحدمن ابني الميت الأول اثنا عشراء فإها مات أحدانني البيت الأول من اثنا عشره وإنه يستقيم على فريصة لابته سنة، ولأخنه سنة، فحصل في بد السائس من لمني الميت الأول من تركية الميت الأول اثني عينيه ، ومن تركية أخيبه ميشة ؛ غجملته تُعالَيَّة ، وحمصل في يداينة البت الثاني من تركة ابنه سنة ، فإنما مانت الامنة من

⁽١) وفي ۾: مخرج .

ستق وفريضتها يستقيم اللزوج وثلانف وثلاه سهمان وللعبرما بغيء وذلك سهما

١٨١٨٠- و جل مات، ولم لك البين وأبويين، فسات أحد الاستين [عمر ابنة ومن توكة المنت الأول، وهو أخ وجد وجدة ، فغول: فريضة الحِت الأول من منة للأيوين السدسان والمافي وهو أربعة بين لاينور ، تومات أحد الايس]" عن سهمين، وحلف بشا وجداً وحدة وأخأك مالتديضة مراسنة للائنة النصف تلاثة والحدة السلاس سهم والبانيء وهو سهمان بين الحد والأح بالمقاميسة بصفين في قول زيد، وقسمة السهسين على سنة لا يستفيوه ولكل بينهما موافقة بالنصماء فيختصر على النصف وهو ثلاث وثم يصرب بالفريصة الأولى، وفلك سنة في ثلاثة، فيكون ثمانية عشر، مه تصح المسكة، ومعرفة تصيب اينة أن تضرب تفسيها وهو ثلاثة ، ثم تعسراب الفريضة الأيني، وعلك سنه في ثلاثة، فيكون تمانية عصر مه نصح المسأنة، ومعرفة نصب المب الناس أن يأخذ نصيمه ما أن كه الدين الأول، وذلك سهمان تصريه في الجزء لوافق من تربضته. ودلك الانه، فيك لواستية ، ومعم فة يصيب النه أن تضوب يصيبها ، وهو ثلاثة في الحواء الوافق من بصبب البات التابي، ولذك سهم، فيكون ذلك للاتة، فهي لها وللحلة صهم، والباقي بين الجدء الأخ مالماسعة نصعان

٢٩١٨٨ - ، جل ملك ، وترك امرأة والنفي له منها وأمويز ، فسالت إحدى الأسنين عن زوج. ومن تركه المنت الأول وهو حده أب أبها وجدته أم الأب وأمها وأخنها لأب وأم، عنه يصة البيت الاول أصله من أربعة وعشرين وفسيمته من سبعة وعشرين فم مات وحدى الانتابي عن تمانية أسهم، وإثما يستفيم تريضتها من سنة في الأصر الدروج النصف تلاثة، وتلاماشك سهستان، وللجد السنس سهم. وتلاحث الصف تلاثة تحول لللاتة وافيكون مرادمعة والوها أصدت الحد والأحث نفسم بيلهما أثلاثاه فنصرت تسعة في للالة ، فيكون سبعة وعشرين مبه تعمج السالة، ولا موافقة بين سعة وعشرس وتعالية في شيء، والسبيل أن يضرب الشريصة الأولى في العريصة الخالية، فتتصح المسألة، والطريق في التخريج ما يباء

٢١١٨٣ - رجل مات، وترك مرأة وأنوين وثلاث أحوات متفرقات، فلم يفسم

⁽⁴³⁾ بلامي صاوم د

أوكنته حتى مانت الأم، وخلفت من خلف المب الأولى، فليربقسم التركة حتى مات الأب وخلف امرأة، ومن حلف البِّب الأول، فلم ينسم التوكية حتى ماتت الأخت لأم وآب، وخلفت زوحًا، ومن حلفه الأولوب، فلم يقسم التركة حتى ماتت الأخت لأب، وحلفت زوجًا وتبين، ومن خلقه الأولون، فلم يقسم النركة حتى مائت الأخت لأم وثلات بنات وأبوين بقول فوله: حلمت الأخت لأم زوجًا وثلاث بنات وأبرين غلط وقع من المكاتب؛ لأنه ذكر في وضع المسألة: أن الأم مانت كيف يستقيم قوله: بعد ذلك حلفت أبوين، وإنما الصحيح خلفت زرجًا وأنا وثلاث بنات، ثم وجه المخريج أن غريضه الجنة الأول من التي عشر سهمًا فلمرأة الربع ثلاثة، وللأم السدس سهمان، والباقي وهو سبيعية أسهم للأب، ولا شيء للاختوات، لم إن الأم سانت هن زوج والنبق، فإنا الأخت لأب وأم والأعت لأم التاهاء فلهمة الثلثان وللزوج الربع أهبله من التي عشر إلا أنابين نصيبها وهو سهمان وبين سهام فريضتها مواقفة بالنصف فدعص على النصف وهو مستة، تم يضر ب أثني عشر في مسة، فيكون الدين وسيعين، كان لها سهمان صريناهما في سنة ، فيكون التي عشر للزوح ثلاثة ، وكان له من القريضة الأولى سبحة ضربناها في سنة، فيكون النين وأربعين، فحصا إله من التركتين خمسة وأرمعوب، شم مات الأب عن امرأة وابنتين وهما الأحت لأب وأم والأخت لأب، فيكون و يصيته مي أربعة وعشرين للموأة التمن ثلاثة ، وللابنتين الثلثان سنة عشر وفسمة محمسة وأربعين على أربعة وعشرين لا يستقيوه ولكن بيهما موافقة بالثلثء فتحتمم على الثلث وهو تُمانية ، تُم يضر ب اثنان وسبعون في ثمانية ، فيكون حسسمانة وسنة وسبعين، وهكدا يعشر في تركة كل مبت، فيعتبر الاختصار والضرب إلى أن يشهي في الحساب إلى نسعة وثلاثين الفاو للاثمانة واتني عشراء فهن ذلك يصح المبألة إفا تأملتء وعلى هذا الغياس يخرج جنس هذه المسائل - والله أعلم - .

الفصل الثلاثون في دوى الأرحام

البعض، وإنهم مؤخرون عن أصحاب رسول الله يظين ذرى الأرسام يوث بعضهم من البعض، وإنهم مؤخرون عن أصحاب الفرائض والعصبات لا يرثون مع أحد منهم إلا مع الزوج والزوجة، فإنهما بأخذان حعمتهما، وإنهاض لذوى الأرحام، قال زيد بن ثابت رضى الله عنه: لا مبيرات لذوى الأرحام، ويوضع الحال في بيت الحال، وعلماه فا أخذوا يقول عامة الصحابة رضى الله عنه وذوى الارحام من لا قرض له ولا تصصيب له من الأثرياء، والحكم فيهم إذا الغرد واحد منهم يستحق جميع الحال، وهذا لأل ذوى الأرحام برثون بالقرابة من المبت ، وقيس المرحام مفدر، والعصبة من قل وجه ذكر يد في إلى المبت بعصبة ذكر ، ولا يكون ته سهم مقدر، ففي حق ذوى الأرحام إن لم يوجد الذكورة الأولى إلى المبت مصبة ذكر وجه المهد، الأخر، وهو أنه قريب قبس له سهم مقدر، وكانوا عصبة من وجه ، فهو معني قولنا : إن ذوى الأرحام برثون بالتعصيب من كل وجه ، وإنه ذوى الأرحام برثون بالتعصيب من كل وجه ، وإنه ويهم الفرد وجه ، وإنه المناز الم يوجد الفرد ، والأرحام برثون بالتعصيب من كل وجه ، وإنه ويسم عبد وانه ويستحق جميم المال إذا الفرد ، فكذا هها .

فيم في الخاصل أصناف: صنف بتنبي إلى المبت وهو السافط من ولد الولد، وإنحا اعتبرنا السائط و لأن ولد الولد، وإنحا وعبرنا السائط و لأن ولد الولد على ضربين: ثابت: وهو من جملة أصحاب الفرائص وهو بنت الابن أو هو من جملة العصبات، وهو ابن الابن. وسائط: وهو فاخل في جملة فوى الأرحام وهو ولد البت ذكراً كان أو أنثى، وصنف بنتهي إلى أبرى المبت كينات الإخوة لأب وأم أو لأب وأولاد الإخوة لأم وأولاد الأخوات كلها، وصنف يتنبي إلى سد المبت كالاهمام لأب وأولادهم والمسات وأولادهن والانحوال والحالات وهم وإلا حمل والاحمام لأب وأم أو لأب وصنف ينتهي إلى أبوى جد المبت، وهم أحسام الإب والإم وحالاته وأصمام الأم كلهم، وعمائها وأخوالها أحسام الأم كلهم، وعمائها وأخوالها وحالاتها وأولادهم، وأولاهم بالمبراث الصنف الأول، وإن كان أبعد حتى إنه إذا الذي

أن الأم، ووقاد من الأنه كان المرات لوقد منه الإيناء ولا شيء تلجف هكذا ، وي أنو يوسف وحب الدعي أبي حتيمه رحبه الله وهو قول أبي يوسف ومحسد رحمهما الله تعالى ، وروى محمد من أبي حتيمة رحمهما الله تعالى الذأب الأم مضام على وقد الأس، قبال شيخ الإسلام ، رواية محمد رحسه الله مو الرواية المشهورة عنه ، وبعض الشابيح فالوقا روايه أبي يوماع رحمه الله عن أبي حيقه وحسه الله ظاهر مناهب أبي حيفة رحمه الله، وكان أبو تبد الله المراتفي وحمه الله يقول ، ما ووي محمد عن أبي حيفة رحمه الله، وكان أبو تبد الله المراتفي وحمه الله يقول ، ما ووي محمد عن أبي

أما الكلاوور الصنصا لأمارن فقال مشاسعتان إذا ستها الرجل عمده مات عرالية سب فون شاه قال: لاينة الانتفائنصف فالفرضو والدافي رد فابلها، وإن شاء قال: المال كمه لست النفت، ومحمد وحمه الله ذكر في الكتاب كلا العباريس، هيمه قال في أواريات دوي الارحام؛ كان أو حريفة وحمد الله يم أواذا فرحم مولة الوحم لذي بدني بها إلى الْبِتَ كَأَنَّهُ هُواءَ قَلُو كَانْتُ الْأَبَةَ لَتِي بِلِنِي بَهَا بَلِي الْبُتِ حَمَّا لِكَانَ يَقَالَ: لها النصف بالله ص، والباني ودعليهما بالرحو، وذكر في ألناه المسابل: وذ مات الرحو، ونوك مة المنة، فلهما حميم المائل، تو الأصل في هذا بالدينة ، أن أو لاهم مشرات أقر مهد إلى اللبت مستى تمان بنت الست أولي من بنت بنت البنت، وهذا لما فك با أن فوي الأرجام مرتون على سيين التعصيب من واحه، فيعشرون بن بوات بالتعصيب من كل واجعه والهي ولك يعتبو الأقواب كذكك ههياء فإن المبيور في القاب فيمر كان ولد لوازت، فهوا أولين ومني بولدانوارت هها أنا يكون وللاحتاجات فريضه حبي إنفرذا ترقه نساست لتت ولتب منت الراء و قائلال تبنت ميت الالرزاء الأب أمها ولرانة و وكفائك (فا ترك ابرا بدك بهين والوالهان فين الوائل وأنه الشته الأمل، وكذلك ودا فراد البرايل بدت ومت بنت السء فالحيال بيبت بيت الابراد فا ذكريا. ولو كان احدهيد أقربه، والأخر ولد الوازت، فولد الوارات لا يكون أوس حالي بعودا نراك ونت بداء النداء دويناه الندالة الاس كالمتابغة مت السب أولي لكولها أفرب.

فؤن منتورا في القرب و وليس فيهم وقد الوارث، فالمان يقسم بيهم بالسوية إن كانوا ذكوراً كنهم أو إناثاً كلهن، وإنا كانوا مختلفين، فنا اكر مثل حط الأنتيان، وهما بالا حلاف إذا مقلف منطة الاسمول في الذكورة والأنونة أعنى بالأصول الأباء والأمهاب

التعقب صمعه أبدان الفواوع في الذكهرة والأموالم، والخالفين، فين اختلفت صفة الأصوال، فعلى قول أمي يوسف راحمه الله . بعضر أمدان الفوء ع، وبقسم الثال سنهم بالسوية إن كامره ذكورًا كمهم أو إنانًا كلهن، وإن قاموا محتلفين، فللذكر منا العط الأنتين، وعلى قول محمد رحمه الله - بعيم أول بطن يختلف، ثم يقسم المال عميه للذكر مثل حصا الأشيري، فهرس أصاب كل بطن، فهو توقيد، وكان أبو يرسف رحيداته بقول أولا كيد قاله محمد وحمدالقه الشروحع عمه وقالها بالتكرياء فالباشيخ الإملام خواهر والددوحامة مشابحتانا يجعلون قون أبي حنيفة وحمه الثامع قرل محمدر حمه الله وغيره من اعشابخ فالداز حراأيل حابده وحمدالله في هذا وواينان

سان هذا ب النسائل:

٢١١٨٥ - إذا ترك شب شب والمن عنب بالمال ستهما للذكر المتار حط الأنس والعشر أسانهما أأد لأن الأماء ليريحتلف واختنفت الأبدان، وهد بلا حلاف، وكدمك إذا تراك ابن ابن بنت بدت وابتغاس بنت دنت. فالمان مينم ما المفكر و ما در حط الأنفايين الأل الآياه ليه يختلفون واختلفته انفروه والأبناب وعداملا خلاصه فبعنس المروعه والر لوك مددوب وبدوالي مدر فيعداني يومف وحميداته اللذرينهما بصفات المشارة بأردانهماء وعدده حواب حجمه الغث فسمها لقال منهما أتلاك ثلثه النبث امن الشناءة و للله لبنت بنت المنت اهتماراً لاصولهما . كأنه فات عن ابن بنت وعن بعد بمنه ، شمرفا فصائب بن البنات فلوالده ، وما أصاب بنت البنت فلوالدها.

١٨١٨٥ - ولو ترك ولناي منة لنت وست ابن ست، معلى قول أبي يوسعه رحمه القاد وقاسم فلان يبنهم واعتبيار أبادتهم على أربعية أنتهم سهم كنت ابن الدنت واوقه اثم أسهم لولدي ابنة البنت، وللانة أسهم لوفدي ابنة استنده مسهمان للابيء وصهم للابنة ه واعلى فوال محمد رحمه اللها: القسمة باختيار الأباه بجعل كأبه مدت عن بنني بنت رعن برريتها فيقسم المال ببيم أرياعًا سهمان لبت ابن البنت وسهمان لولدي بنت البتداء تُم ما أصاب ولذي البنت بينهما علم أثلاثة لا يستعيم، فاضرب تلاتة في أصل الفريضة،

⁽¹⁾ حكوا في ووفره والانافي لأحيل ما الهما

ودلك أربعة ، فيصير التي عشر ، فعنها تخرج الساله، وعلى هذا القباس يحرج جنس هذه المسائل، ومشابخ بخاري أحدوا بقول أبي يوسف رحمه الله في حس هذه المبألة -وان أعلم- .

وعايتصل بهذا الغصل

بيان ميرات من له قرابتان من أولاد البنات:

٢١١٨٦ - اعلم بأنه قد يحتسم للواحد من أولاد البنات قرابنان، صورة هدا. أنّ بكون لوجل بنتين لإحدى ابنتيه لبنة، واللاخري ابن، فزوج ابن الابنة ابنة الابنة. فعندت استهما دنة، ثم مات الرجل الذي له ابتان، وترك مده، فهده بنت بنت بنت الرجل، وهي أيضًا ابنة ابن ابنته، فكان لها قرابتان، وللرحل بنت بنت بنت أخرى لها قرابة واحدة، ذكر شبخ الإسلام في شرحه أنَّ على فرل أبي يوسف رحمه الله: القسمة على الأبدان لا على الأباء وبذلهما منفق، قإن كان كل واحدة مهمنا اثنى، فيكون لمال بينهما تصفال، وكان لا يووث التي لها فرايتان من وجهيل، ولا يرجعها على الأخرى.

وكان يجب أن يرجع قو قرابتين على الأحرى كأحوس أحدهما لأب وأم، والأحو الأماك بالاظال كله قلاخ لأما وأوع لأنه ذو قار ابتين من جسل واحدشه وتنوريذ بالمن وجهين أبه ليرينوجع على التي لها فراية واحدة، كما فالوا: في ابني عبر أحدهما أخ لأم يووث الذي له قرابتان من وجهين، السدس بالفرض لقرابة الأم، والناقر بينهما نصفان المرابة الآب، وههنا لم يسرجح ذر قرابين على التي لها قرابة واحدة، ولا ورثها من وجهين لقرابثير إلا أن الجواب عنه أن لترحيح متعذر، والتوريث من وحهين متعذر.

أما ترجيح ذي قرابتين على التي لها قرابة واحدة متعذر ، وذلك لأن الترجيح إنما بقع بالزيادة من حتى العلة إذا كانت الزيادة لايصلح علة بنفسه، كما في أخوين لأب وأم، والاخر لأب اعتمر قرابة الام ترجيحًا؛ لأنَّا الحنس واحد، فإنَّ الكلِّ قرابة إنحوة، وقرابة الأم لم المردت، لم يصلح سماً للتعصيب بحال، فاعتبر ترجيحًا في العصوبة، وأما إدا كانت من جنس العلة، وحو محيث لو الفرادت، صلح علة بنفسها، فإنه لا يصلح للترجيح كعدد الجراحات في باب الفتل، وكريادة منك البصيب في باب الشفعة، وكما الوائركة ابني عبر أحسفها معتقم فإنه لأبر جمرين العم الذي هو مواني على الأخراء لأن الولاء سبب للتعصيب إلو معردت كالعمومة ، وههنا كل واحد من القراشير لو انعردت كان سبأ للتعصيب أألا فإدابت ابن لان من حمله دوي الأرجام، وقو الأرجام بمنحق الإراب بالعصوبة والقرابة الأحرى كذلك ايضا لوابضروب فإناب نباء فتعدر اعتدار النرجيج، ويتعفر الندويت مو وحهين، لأناف ط الندويث من وحهين. أن يكون إحدى القرامين سبب قرضيء والأحرى سبب تعصبت كما في ليلي عم أحدهما أجالأم، فاب التوريث بالقرابة من وكل واحد منهما مسب تعصيب عير مشروع، وإدا تعذر اعتبار الترجيع، وتعدر التوريث من وجهين، سقطت إحدى الفراشين، فصار كأن قل واحد حميما در فرابة واحده و وسنيما منفق وفلهدا كالزالمال بينهما مصفال.

وصد فحمد وحمه الله - يقسم على الأمام، ويورث من جهترن بالدتيار الأبام، فيقال. بأنَّ التي لها فرامة واحدة سهم؛ ﴿ لَا أَبَاهَا أَشِّي، والتي لها قرابناك سهم من جل أن أماها أنشيء واستهدمان من أجزران أماها ذكراء فيسار الكال سنهجا من أربعه فالإنه أستهم للتي لها فرائنال، وسيبولنني لها قرالة و حامه المرما حصل بلتي لها قراينانا ما بلاية أسهم سهمان وسلوفها ولاعدزهاه وفهما وصارانها مرحها أمري اللاكر اتمردها لعالك والسهم الذي وصبل إلمواص حهة أسها الأنثى يصم إلى ماغي بدي التي بها فراية واحدة لانفاق أبيها عي الأبولة، بيصير معهمين، فيكون بيسما بصفين باعتبار أبداسما

فإن ترك بنت بنت بنت وهي بنت ابن بنت ، ونزك أبهاً ابن بنت بناء أما عما أبي مرميت رجمه اللها: فيافيميمة على الأبدان. وأحدهما ذك يا والأخر أشء وفيد سنهايا في الدرحية والوكون للذابيم يمالناكر منازحظ الأنتيين عالى تلاتقو وأما عداء محمد رحمه الله يقيب المال عني الأباء قد على الأبدان، ميشال: للذي ته هو به واحدة وهو ابن بيت خت منهم؛ لأنَّ أبَّاه أخي وللذي له فر سان، في ست منت منت بنة أمر خت ثلاثة أسهم سهم من أحل أن أباها أبني وسهمان من أحل أن أدها ذكر ، فعدار المال بيهما على اربعة فلانة أسهم للتي لها فرالتان. وسهم للذي لها قرابة واحدة، تمام حصل للتي لها فرالدن ومن ثلاثة أسهم سهمان بسلم نها بلا مدزعة وهو ما وسل إليها من حهة أبيها الذكر ومه

(۲۱ زندین شارخ

رصل إليها من جهه ألها الأنس، ودلك سهم لا يسام لها بال يضم إلى ما في بدى الدى لها قرارات واحدة وهو سهم، فينسم بههما لذك منل حط الأنبي على تلالة لاتماني المحما في هذير السهمية واحدة وهو سهم، فيضرب أصل الفريسة، وقلك أربعة في تلالة الاستقرار، والانتخار مواعثة بمهما هي تلالة المساولة علم على الله على تلالة المساولة على الفريسة، وقلك أربعة في تلالة المساولة على المساولة كان للتي لها قرائدان سهمان بلا مناوعة حريناهما في تلالة المساولة المساولة على بعنها مع المارعة سهمان ضرياهما في تلالة المساولة المربكي بعنها الأخير باعتبار الأبدان الني لها قرائدان للتها. وفائدان فياب سنة بلا مناوعة الوسهمان مع المناوعة ، وحصل للتي بها قرائة واحدة أربعة مع المناوعة .

٣١١٨٧ - وهذه اللَّذِي ذِكِ مَا إِذَا كَأَنْ لَهَا فَ السَّانَ أَنْهِ مَا وَالَّذِرِ الْهَا فَرَامَةُ والحيدة ذِكراً م فأماؤها كناذ دو قراعين ذكراء والتي لها فرالة واحده أتنيء فأما عنداني بوسف رحمه الله . فالمان سِيهم اللائم باعتبار الايدان، فللتي لها فرايتان سهمان ؛ لأبه ذكر ، واللتي لها فراله واحدة سهيم الأنها أنش، فأما عبد محمد رحمه الله : فالقسمة باعتبار الاباء، تم بالعتمار الأبدال. فيقال للذي له قراسان: للانة أسهم سهمان؛ لأن أماه دكر، وسهم؛ لأن أياه أشيء وللش فيه فرابه واحدة سهم واحده لأل أباها أنني، فحصل لمدى فه فوالشان اللائة أسهب، فيما وصل إلى دي قدائيل من جهة الدكواء وذلك سهمال يسلواله لتفرده بذلك، وما وصل إليه من جهة أبيه الأنتيء وذلك منهم يصم إلى ما في بدي الأخري، وفي بدها سهير. فيكون سنهما باعتبار الأبدان على ثلاثة فلدكر منا إحط الأشيع لاتفاق الباءمماء واحتلاف أندانهما وقسمة سهمين على تلانة لابستقيب ولاموافقة بيتهماء عاضرب اصو الفريضة، وذلك أربعة في تلاتة، فيصير التي عنم هذا جميع الثان، ومم تحرج النسائلة، كان تُلقي له قرابتان سهمان بلا منازعة صوساهما بي تُلاثة، فصارت له للا منازعة سنة ، وكان للذي لا يستفيم بينهما مع المنازعة على تلاتة سهمان ضربناهما في بالإنف همية بناسنة بينهما فنفكر مثل حظ الانتيان، أربعة لفدى له قوائدن والأنه ذكراء وسهمان للتي أبها غرابة واحدة؛ لأبها أنتي. فيحصل للدي له فرايتان عشرة أسهم سنة بلا منازعة. وأربعة مع المنازعة، وحصل للني لها قرابة واحدة سهمان مع المّازعة. فين ترك ابن بعت بنت وهو أيضًا ابن ابن بنت بأن كان الحادث من ولدى الخدائين دكراً ، وترك أيضًا بنت سن بنت أخرى ، عد أبي بوسف وحسه الله الذل سنهما أنات للذي له قرابتان سهم الأب أنتى ، وعد محمد وحده أفه المان سهما الأن ذكر ، والتي لها قرابة واحدة سهم الأب أنتى ، وعد محمد وحده أفه المان بيهم أرباعً فلدى له قرابتان سهم من أجل أن أبد أنلى ، وسهمان من أحل أن أباه أكر ، ولعني لها قرابة واحدة سهم الأن أباها الشي عيكون المال سبهما أرباعًا ثلاثة أسهم شهمان المالم له بلا منازعة ، وهو ما وصل إليه من جهة أبيه الا فرابة واحدة ، وهو ما وصل إليه من جهة أبيه الا ذكر لتفرده بغلك ، وما يقى وعلك سهم و حديضم إلى ما في بدى الني لها قرابة واحدة ، وذلك سهم واحد ، فيصير سهمين بقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين لاتعاق واحدة ، وذلك سهم واحد ، فيصير سهمين بقسم بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين لاتعاق أباهمها في عذين السهمين و خشلاف أبدائهما على ثلاثه ، وبله لا يستقيم ، فاضرب المعربية في ثلاثة ، وباه كل يستقيم ، فاضرب المعربية الى العربية في ثلاثة ، فيصير التي عشر ، فهذا جميع المان منه تخرج المسألة ، وبافي المعربية في ثلاثة المان منه تخرج المسألة ، وبافي المعربية في ثلاثة المناه على ثلاثة ، وبدا المعربية في ثلاثة ، فيصير التي عشر ، فهذا جميع المان منه تخرج المسألة ، وبافي المعربة في ثلاثة المناه على ثلاثة ، ومان على ما ذكريا .

سيان ترك سندست سند وهي سندان بنت و توك أنفسًا ابن ابن بنت به قبرالة واحدة عند أبي يوسفه وحسد الله: يقسم الخال بينه منا أثلاث الذكر مثل حظ الأشين باستبار الأسان، وعند محمد رحمه الله: يقسم الخال بينهما أخماسًا للتي لها قرائان سهم من أجن أن أباها فتي لتفريعه بذلك، من أجن أن أباها فتي لتفريعه بذلك، من أجن أن أباها فتي للائة للذكر مثل حظ وبفي في أبديهما جميعاً أربعه مقسومة بينهما على الأبقاد على ثلاثة للذكر مثل حظ الأثبير الاتفاق أبدهما في السهمين في الذكورة، واختلاف أبدالهما وقسمة أربعه على نلاثة لا يستقيم، فيصرب أصل القريضة وهي خسمة في نلائقة وعمار خمسة شر كان لا للني نها قرابتان سهم بلا سازعة مصروب في ثلاثة، فصار لها ثلاثة، وهو الذي كان لا يستقيم يتبعام الحازعة، وذلك أبائه ما المتازعة الإين ابن بنت، وللتي فها قرابتان أربعة، وحصل تلاثة، تعالى أبد واحدة ثلى لها فرابتان سبعة تلاثة بلا منازعة وأربعة مع المتازعة، وحصل للذي له قرابة واحدة شاب مع المتازعة، وإذا اجتمعت ذلك كله يصبر خمسة عشر، كما كان هذا من جميع شمانية مع المتازعة، وإذا اجتمعت ذلك كله يصبر خمسة عشر، كما كان هذا من جميع المنان وعند محمد وحمه اللاء وعند محمد وحمه الله المان بيتهما أثلاثًا للذكر مل حظ الأشين باعتبار الأسان، وعند محمد وحمه الله المان وعند محمد وحمه الله الله المان وعند محمد وحمه الله المان وعند وحمد المان ال

المؤال بينهما على حبيسية للنور لها قوادة واحدة سهيمان؟ لأن أناهة ذكراء والذي تُه قرابتان وتلاتة أسهب سهيري أحل أن أبادانش للشرده بذلك وسفراض مناه سهمان وكراء فهرسالم له منهم من أجل أن أباه ذكوب توريسهم له منهم من أحو أن أباه أشي لتفوده بظالك، وبيقي في الدوسيه بيان، وفي مد أحنه سهمان، فصار أوبعه منهما آثلاثًا على الأبدان لاتفاق الهاههمة والفلك والخدلاف أنداتهما ووقسعة أربعة على ثلاثة لا يستقيبها فيصوب أحد الكبر يضية وارهي حيمينة في ثلاثة واقتصار حسسة عساراء هذا جسيم ثقال كابل للذي ته اتوالشان سهم بلا منازعة وارمضو وصافي ثلاثة صنار نلاثة والذي لديكي بسنتقبع مد المؤرعة على تلاتة أربعة مضروبة في تلاثق فصيار التي مشو منهما على الأنفان على اللاتة. وإنه يستنقيبو للذي أه قوالمان احد عشر فلائة بلا منارعة ونسانية مع الهارعة، وحصل ليتي لها قرابة واحده أربعة أسهومم طارعة، فإذا اجتمعت يبهما بصبر حسمة

فيزد فرك سند بنك بستا وهي بنت الل بنت ، وقرك أبضَّا بنت بستا بنت ، وقرك أنصا سبران بني أخرى، فعلى قول أم إيراك وحمه الله الله بينيا باعتبار الأبدان عهر البلاي أسيبها الأن أبدالها المنبقل، قبل كلهبراللا، وأمنا عند محملة وحمله الدن والقسمة عنى الاماء، لم على الأبدان، فيقال، لبنت بنت التي فها فراء واحدة سهيره لأن أباها أنتيء ولنت مزامنت التي لها فرابة واحده سهماناه لأن أباها ذكره وقلتي لهيا قرائيان نلاتة أسهدمن وجيهن سهدمن آحل في أباها أنثره وساو ماندهن أجل أن إباها ذكر، فيكون المال على مئة بأعشيار الاباء، تو الأمان منعل، ولا يجر، المستنبة أخرى باعتدار الأبدان

هذه الحملة على هذا الترنيب أوردها شبيع الإسلام في ضرحه ، وذكر الشبخ للإمام شميس الأبمة السراعيس في شرحه قول للحميد رحمه الله على لحو ما ذكره فسح الإسلام، وذكر احتادقًا على قول أبي يا سعة رحمه الله فقال: قال العرفسيون من أهل الدراق: لا يرك عدد ولا مجهة والحدة؛ لأن الجمهة فيذ اتحدث وهي الولاد، فيهو نطير وبغدات على قوله أوقد ذكرنا من مذهب أل الجدة من جهتين والجمة من حهه واحدة سهاء، فهدالناه على ذلك ، ومال العرضيون من أهل ماوراء النهو -وهو احتيار الغاصي الإمام وحمه الله على قول أبل يوسعت وحمه الله - : بفسم الثال في المسألة الأولى من هذا

الفصل بينهما أثلاثًا، ثلثا الذل للتي لها قرابتان الأنها مي معتى شخصين، فكأنه ترك بنته بنت بنت وبنت ابن بنت وبنت بنت أخرى، وعند محمد وحمد الله فقسمة على الأباء، فيكون تلاتة أرباع المال للتي لها قوابتان، وربعه للتي لها قرابة واحدة بمتزلة ما لو ترك ابن بنت وينت بنت أخرى.

هان كان مع التي تها قرابتان ابن بنت بنت فعلى قول أبي يوسف رحمه الله على ما احتاره الإمام الفاضي: يقسم المال بينها تعيفان الأنه يعتبر الأدفاد ، والتي لها قرابتان بينزلة ابتين، فيكون المال على أربعة ، لكل دكر سهمان ، ولكل أنني سهم ، وإن كان مع التي لها قرابتان سهمان ، ولكل أنني سهم ، وإن كان مع الإباد قرابتان بنت بنت ، فعند أبي يوسف رحمه الله : القسمة على الإباد في الإبنان سهمان ، وثلابنة الأخرى سهم ، الإباد في الإبناء أن التي لها قرابتان تلاثة أخماساً للتي لها قرابتان تلاثة أخماس المال حمس باعبار قرابة الأم ، وخمسان باعتبار قرابة الأب ، ثم ما أخذت باعتبار قرابة الأب يسلم لها ، وما أخذت باعتبار قرابة الأم يضمه إلى ما في يد الأخرين ، فيكول بينهم على أبدائهم أرباط الاستواء الأباء ، فيصر ب خمسة في أربعة ، فيكون غينهم على أبدائهم أرباط الاستواء الأباء ، فيصر ب خمسة في أربعة ، فيكون غينهم ، فالابن وهو للانة ، ويكون الماريع الباغي وهو للانة ، ويكون الماريع الباغي وهو للانة ، ويكون المارية الأم ربع الباغي وهو للانة ، ويكون الما أحد عشر و فلابو ربيع الباغي وهو للانة ، ويكون ألها أحد عشر و فلابو ربيع الباغي وهو للانة ، ويكون ألها أحد عشر و فلابو ربيع الباغي وهو للانة ، ويكون ألها أحد عشر و فلابو ربيع الباغي وهو للانة ، ويكون ألها أحد عشر و فلابو ربيع الباغي وهو للانة ، ويكون ألها أحد عشر و فلابو ربيع الباغي وهو للانة ، ويكون ألها أحد عشر و فلابو ربيع الباغي وهو للانة ، ويكون ألها أحد عشر و فلابو ربيع الباغي وهو للانة ، ويكون ألها أحد عشر و فلابو ربيع الباغي ويكون الهون المالانة ، ويكون ألها أحد عشر و فلابو و المنابع المالية و المالية المالية و المالية

وبعد الصنف الأول على قول لمي حيفة رحمه الله الأخر، كما دهب إليه أبو عبد الله الفرائض أي الأصناف أولى، قال أبو حنيفة: الأجداد والجدات أولى، وقال أبو وبيف وصحمد رحمه الله الأحوات وبئت الإخرة أولى، قالا الأن أولاد الأخوات أولاد عصبة، والجدأت الأم ولذا أب الأخوات أولاد عصبة، والجدأت الأم ولذا أب الأخوات أولاد عصبة، والإصاحب فرض، أن غد أب الأم لمن بعصبة والإصاحب فرض ولا ولد عصبة، ولا صاحب فرض المساحب على من لمن بعصبة ولا صاحب فرض المستوت الأقوام يقدم ولد العصبة، وولد ذوى الرحام على من لمن يوند عصسة، والإولد ذي سهم، وأبو حنيفة وحمه الله يقول: ذوو الرحام برثون على سبيل التعصيب من وجه، فيعتبر جن برث على سبيل التعصيب من وجه، فيعتبر جن برث على سبيل التعصيب من كل وجه، المائة على أولاد أب على سبيل التعصيب من وجه، فيعتبر جن برث على الإلا أبيات أب الأب عند أبى حتيفة وحمه الله، فكذا في وحمه الله حتى إن الإخوة لأب لا يرث مع أب الأب عند أبى حتيفة وحمه الله، فكذا في الله تنصر على الإرحام قلجد أب الأب عند أبى حتيفة وحمه الله، فكذا في المناخ الذي هو عي دوجة أب الأب عند أبى حتيفة وحمه الله، فكذا في الأرحام قلجد أب الأب عند أبى حتيفة وحمه الله، فكذا في المناخ الذي هو عي دوجة أب الأب عند أبى حتيفة وحمه الله، فكذا في المناخ الذي هو عي دوجة أب الأب عند أبى حتيفة وحمه الله، فكذا في الأرحام قلجد أب الأب عند أبى حتيفة وحمه الله، فكذا في الأرحام قلجد أب الأب عند أبى حتيفة وحمد الله، فكذا في الأرحام قلجد أب الأب عند أبى حتيفة وحمد الله، فكذا في الأبود الأبود المائة المناخ المناخ

كاب الاس يصير مقلف على أولاه الإحوق لتعليز هذه المسالة على قوله. فرع لك السالة

فائد الكلام في الاجداد الناسد، والجداد الفاسدة فأو لاحم مثيرات أقرمهم إلى نباسه مان ما دوواحي القراس، فعلى فول أبي سهل العرائضي وجمدعة المسابح السيال العرائضي وجمدعة المسابح السيال العرائضية والتي العرائض إلى الميت من المسهل أبي الميت بوارت فهو أولى، وقال أو سليمان الخور حالى العرائض على عول من سسهل أبي أب والان أولى، وقلائس، لان أن لام، الأن أب أم الأب بدلي إلى الميت بالوراث، وعلى قبول أبي سليسساك الحوز والمن تناسا المال فأب أم الأب والمئت بالوراث، وعلى قبول أبي سليسساك الحوز والمن تناسا المال فأب أم الأب والمئت لأب أب الأم والمال لأب أم الأم، وعلى فابل أبي سليمان الأل بيهما أنلانا، وأو توك أب أم الأب وأب أم الأم، فعي هذه الصورة يقسم سليمان الأل بيهما أنلانا، وأو توك أب أم الأب وأب أم الأم، فعي هذه الصورة يقسم طيما مالي إلى المؤد الله والديارة المهما اللي إلى المؤد الله والديارة المهما اللي إلى المؤد الله والديارة المؤد اللهمان اللي المؤد اللهمان الله والمؤد المؤد المهما اللي إلى المؤد اللهمان المؤد الله والمؤد اللهمان الله والمؤد المؤد اللهمان اللهان المؤد اللهمان اللهمان المؤد المؤد اللهمان اللهمان المؤد اللهمان المؤد اللهمان المؤد اللهمان اللهمان المؤد اللهمان المؤد ال

ودار محمد رحم الدني فرائص الأصار هذه المداره وهو ما إذا ترك الدالم الم الأسام وهو ما إذا ترك الدالم الأسام الأس أم الأم، وذكر ان لمان بقسم بسهما اللاثاء المان لأس أم الأب وثلثه لاس أم الأم. قال الفاصي الإمام عبد الواحد الشهيدا وهذا قباس قول محمد رحمه الله الما عني قبل فول أبي يوسف رحمه الله أفيني أن يكون بنهما أصدر والأن أم الأم مع أم الأسام إذا احتماما على الأخرة ألا ترى أن إبل الا خلاف، فصل يدلى بهما إلى البت لا يفضل أحدهما على الأخرة ألا ترى أن إبل الأحرة المان الأخرة الأم مع بست الأخرة الأم الا بمنشل أمسفهما على الاخر المان والا باحد مهما أب .

و يو ترك أم أن الأم وأن أب الأم. في مدن يسهما للدكر مثل حط الأمنيين: لأمهما يدايان إلى الميت غراب الأم، فيقسم عليهما باعتبار أنداسها بلا خلاف كعمة الأم وعمها وحداد الأم وحالها على ما بأتي بالمعددة أن الدائدة تعالى .

وان زرك أب أم أب الأم وأب ام الأب فعلي قول ابن سهل أب أم أب الأب أولى ! لأنه أهراب إلى الوارث، وله كان يفتى الفاصل الإمام الشهيد عبد الواحد، وعلى قول أنى سنيسان الحور هنفي المآل بينهسد الثلاث و ماتناه مدادي من قبل الأم ياللته المفاي من قبل الاجور وإذا قال لاب المبت جند من فن الأب أم أب لاب وجد مراصل الأم أب أب أم أب أب أم أب أب ولا أمه القدائل بقلب المال بينهسة اللاما لذي طمايه من قبل الأب و بشته نحده من مال الأجود تبوعه أهمات حامل الاب يفسم بينهما اللائاة المداد لحداث من قبل الأب و وللله خده من قبل الأجود ومن أصاب حدى الأم بقاسم بينهما اللائاة النام جده من قبل الأب و وتشته لحدة من قبل الأجود ومداد المسالة الدال على أد من يدعى إلى مبيت ماتوارث لا يكود الرباب والمدال الم مكن أو لي

والدافلكلام من أولا - الاحتوات وبنات الإخواة أولاهم عليهات أتوجهم إلى البنتاء قال استقوا في القراب المعن كان سهم وللدالوارث المهور أولى عند يعص الشائخ ا ومدله المدن من المن أج وست ست أج الاحتاج معلى المشالح البند سند بن الاح أولى ا وإلى المبور العي القراب العلى قول أبي وصف راحته الله الأخراء لقسم المال للمهما العلال ا الأبعال وإلمان مول محمد راحته الله : يقسم بينهما باعتمار الياء الشاه ابنت الحواص أحت والتلك لاب الأحاد والمالا معمد الحدالة الأحد والتلك لاب الأحد وضائف المالة الألمان الأحد وضائف المالة الألمان الأحداد على الحدالة والتلك الاحداد على المالة والتلك الاحداد الأحداد على المالة والثلث الإلى الأحداد عما أبو الأحداد عما أبو الألمان الأحداد الأحداد عما أبو الأحداد عما أبو الأحداد المالة التلك الإلمان الأحداد المالة التلك الإلمان الأحداد عما أبو الأحداد المالة المالة التلك الإلمان الأحداد عما أبو الأحداد المالة التلك الألمان الألمان المالة التلك الألمان الأحداد عما أبو الألمان المالة التلك الألمان الألمان المالة التلك الألمان الألمان المالة التلك الألمان الألمان الكالمان المالة التلك الألمان الألمان الألمان المالة التلك الإلمان المالة التلك المالة التلك الألمان الألمان المالة التلك المالة التلك المالة التلك المالة التلك الألمان المالة التلك المالة التلك الألمان المالة التلك الألمان المالة التلك المالة التلك المالة التلك المالة التلك الألمان المالة التلك التلك التلك المالة التلك المالة التلك المالة التلك التلك المالة التلك المالة التلك التلك التلك التلك المالة التلك المالة التلك المالة التلك التلك التلك المالة التلك ال

فوجه قول بحمه وحمد الله الن مراك وي الأوجام يعتبر الأضوب عند حلافه الاصول. ويعتبر الأضوب عند حلافه الاصول. ويعتبر الأشارة عند النص الأصول، ألا ترى أيهم التقوا هي حال والعسمال النعمة الثانان، وإذا خال الندن، وكانت في كانت في الأصيار الأيمان الدائمة وقم الأصور الأصور ولأم وقالها في أولاد الإخرة والاخرات لأم. إنه لا يعقبل الدنر على الأش شما لا يقصل في الأصوران وينبث أن مهرات ذوى الأرجام تمند احتلاف الأصول باعتبار الاحتران لا عبران الاسترال الاحتران الاحتران المتبار الاحتران لا

وأبو بوسف رحمه الله غول: بأن المنتحق هو الأولاد دود الأصواء، فإذ العدت جهد الاستخفاق بعد اعمار الأبد للاحتمر الأعلى أن ألا ترى أنهد قالوا في أو الأموام الأمم إن تسدس سهما مصمالاً ، ولم يقل ، بأن أحدهما باس غرابة الأمم والأحرى بالمرابة الأما فيكون التمل بقبرالة الأما والذلف لشراعة لأباء لأمه اتمادت جمهمة الأستحداق، ومو كولها حدة بحلاف للسه والحالة؛ لانا ثمام جلمه لأستحمال فد العلقاب، عام العمرامة والخوالة الجنافت وبها لجوة الاستحقاق.

والرابعة والعي الترف والسرا مريزواة عصيه والأولى بيامين فالعيان فيظان يقيب لمنهر وليب به إذا كنابوا وكمارًا كلهم أم التأتا كلهاري وإن كالمرا مختطعه وروف العيقات الأفصال، فللذك مداحظ الأسبى وإن اختلف والأعليل فكاللاز فالدأن الرملف أجهم الله السيار الأشاق الفراج والوعب محمد رحمه الهايعتير أول بطؤا بحنلف فالراسعواما فقرنا في الصلب الأول، وإنه اجتمع أولاه الأحوات التفرقات أو سات الإخماق فالله أبي يرسف رحمه الله العن كان لأك وأم، فهم أولي عن كان لاب، وعن كان لاب، فهم ولي تي كان لام، وعند محمد رحمه له اليعتبر الاصوال مناله : إذا فلك الأجار، والراك منك أحدث أأن مأم ومدي أحيك لأحاء مندأني ومساف وحرمه المدر الأال كمه كرزك الاحت لأساوأه وولاشر وللنت الاحت لأساولا لمست الأنست لأمر وعندا بحصيصا رحمه أفنا خمدر تدريسك الأخب لأمد والحمدر سدولا فديالام ونهزة أحدسه السب الأحب لأب وأم في صاورها كالأصول، وكذلك لواترك بيت أم لأب وأم ويبت أم الأمر عمد أني بوسف وحيمات الكل كله لبدي الأم لأمه وأمر والواسجيدي حيماته ا منحسر المال للمت الأح لام، والسافي السب الأح لأب وأم، وإن احسب أولاد الإحداد والأحرات لأم ومعنه أمر وشيعة وحسمائها الايعطما اللفض على الأمن بشالأصبوب ومندأني بالمقارحيت فالعيها بخلاف لأبيال حقول باك وبري أجدالاه وكالباهكوني وفكاري النهاء وكال أحدهما ونترأت والاغراقين ومشلل وتهويد بصمالهم و أنه من إدا تراه و فعني أم الأم ، حالمال بالهيما الصيحاب ، كاللث إدا ترك والدر أم لأم وولدي أحت لأم فلمال بشهر يسوية أرباعك

وعايتصل بهذا الغصل

ليافاص له قرايتان من سات الإخوة وأولاد الأخوات:

1995 - رجل ما بالسها والتوك المع أخدت الإله والهل بلمك أخ الأب هلمسيارة عبدا ألما يكون للرجل أخ الأنب وأحت الأم ندوج الحواء الأساء اعتما لأسه كالما الكتام حائزًا، الألمالا قربة بين الزوجون، هإن حدث بينهما بيت كانت هذه الابنة للرحل سنة أخيه لأبيه وبنت أخوص الله فول أمي يوسف رحمه الله الأمه ، قان مالت هذا الرجل ، وترك مع هده بنته أخ لاب، فعلى قول أمي يوسف رحمه الله الأول ، وهو قول محمد رحمه الله نذى القوابين: سهم من سنة باعتبار قرابة الأب، فينكسر بالأفلاث، فيكون الفسمة من لمالية عشر، وهذ الأن محمداً رحمه الله يعتبر العلى به ، فكانه ترك أختًا لام وأختًا لأب وأختًا لأب موسف رحمه الله الخر: الفال كله لذى القرابين، وهذا على قول أبي يوسف رحمه الله الخريد نا فال عاوراه أنهر على ما ذكون في فصل بهان ذى القرابين من أولاه البنت؛ لأنها في معنى تعخصين، فكانه قرف عين عنان معها إبنة أخت لام وأخون لأب.

وإن كانت المسألة على عكس هذا بأن كانت التي تها قرابت فابن أخت لأب وهي المنة أخ لأم، فعلى قول أبي بوسف وحمه الله الأخر : هذا وما سبق سواه، وكذت إذا كان معها بنة أخ لأم، فلها التلفان بنهما نحضان بأعتبار قوابة الأم، وكذي القرابين النصف باعتبار قوابة الأم، وكذي القرابين النصف باعتبار قوابة الأم، وكذي القرابين النصف باعتبار قوابة الأم، ولذي المهاش يمزلة ما قوترك أخلًا لأب وأخوين لأم، وإن كان معها النة أخت لأب، طلتي لها قرابتان السدس باعتبار قرابة الخمسات للتي لها قرابتان السدس باعتبار قرابة الأم، ولهما تنزلة ما فوتين لأب وأخوين لأم، فتكون تفسسة أخصاباً للتي لها قرابتان لملاق، والمباتي رد عليهما تنزلة أختين لأب وأخ لأم، فالمال بينهما تعنفان بالاتفاق

وأما الكلام في الأعسام لام والعسات كنها والأحوال والحالات كلها يجب أن يعلم بأن العمة عند، عنولة العم والحالة عنولة الأم حتى إنه لو توك عمة وحالة ، فللعمة الثلث و ، وللخالة النك عنولة ما لو ترك عما وأماء انققت العبحابة على ذلك والمست أصداف ثلاثة: عمة لأب وأم ، وعمة لأب ، وعمة لام ، واخكم فيهى أن الصنف الأول مقدم على الصنف الثاني ، والصنف الثاني مقدم على الصنف الثانث حتى لو ترك عمة لأب وأم وعمة لأب وعمة لام كان المال كله للعمة لأب وآم ، ولو ترك عمة لأب وهمة لأم ، فلان للعمة لأب ، ولو نوك عما وعمة ، فإن كانا لأب وآم أو لأب ، فالمال للعمو ، لأنه عصمه ولا منوات لاحد من دوى الأرجام مع العصمة ، وكذلك إلى كان العم لأب والعمة لأب وألم أن لأب أو لأم قال لأم قال للمح الماذكر أنه عصبة . وإن كان حسيما لأم واقال بندما للذكر مثل حظ الأشين وهو ظاهر روايه أصحمناه وروى ابن سماعة عن أبي بوصف رحمه الله أ أن الملك ينهما بصفال لا سنواء هما أن الملك ينهما بصفال لا منواء هما الأنش كالأخ والأخت لأم وجه فقرابة الأم وباعتمار قوابة الأم لا نفضل اللاكر على الأنش كالأخ والأخت لأم وجه ضاهر الدورية في الذكر مثل حظ الأنبير المادوية في قرابتهما العصوبة للذكر مثل حظ الأنبير إلا سناويا في المربعة وهما وخلاف الأخرى على الأنتى، قال الله تعالى الأولائية الكل العيم منها المساوية الكل العيم المائية المائية المائية الكل العيم منها الشائل الشهرية الأنبير الكل المدينة المنافى المنافية الكل العيم منها المنافية الكل العيم منها السلام أكاناً المنافية الكل المنافية الكل المنافية الكل المنافق المنافية الكل المنافقة المنافية الكل المنافقة المنافية الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافية الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة الكل المنافقة الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة الكل المنافقة المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافقة المنافقة الكل المنافقة المنافقة الكل المنافقة الكل المنافقة الكل الكلافقة الكلافة الكلا

والأعوال والخلات أهماف تلانة أيف : خال وخالة لأب وأم وحال وخالة لأب وأم وحال وخالة لأب وخال وخالة لأم، والحكم فيهم أن الصلف الأول مقدم على الصلف الداني والدائد، والصلف الشاني مقدم على الشائش، حتى إنه إذا توك خالا وخالة لأب وأم وعدالة لاب وخالا وخالة لأم، فالمال كله للخال والحالة لأب وأم للذكر مثل حقد الأنتين، ولم توك خالا وحالة لأب وخالا وخالة لأم، طفال للخال واحالة لأب، غلمال بين احال والحالة لأب للذكر مثل حط الأنتين، ولا شيء لتخال والحالة، ولو ترك حالا وعالة لأم، فالمال

وإن اجتمع أحوال وحالات وأعمام وعمات لام. فإن كان من الأعمام والعمات من يقلى بأن وأم، فتصيب الأن الل أقلى إليه أنب وأم، فإن ام يكن، قلمن أدلى إليه بأب، فإن لم يكن، فلمن أعلى إلمه يأم، وكذلك إن كان من الأحوال والحالات من بدلى يأب وأم، فتصيب الأب لمه عان لم يكي، فامن بدلى بأب، فإن لم يكن، طمن بدلى بأم،

ولا يقدم أحد من فراية الأب على أحد من قرابة الأم بحال نحر أن يكون عمة لأب. وأم وحالة لأب، والعمة تأخذ نصيب الأب، والخالة تأخذ مصيب الأم، ولا تسقط العمة

⁽۱۱) ريد س ف وم.

⁽١) مورة الساد الأبداد

والخالف، وإن أدلت بأب وام الأن جهتهما اختلعا، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله. أنديف م من يغلي بأب، وأم على من يدلي بأب، أو أم من أي جهة كانت مثل خال لأب وأم وعمة لأب، فالحال أولى لإدلاء، يأب وأم، وكذلك إذا كانت خالة لأب وعمة لأب وأم، فالعمة أولى، وعلى هذا الفياس -فافهم-.

فإذا كانت خالتان لأب وأم وعمة لأب، فالثلث للخالة يقسم بينهما بالسوية ، والثلث للعمة ، ولو توكت ثلاث خالات منفوقات ، وثلاثة أخوال متعرفين وثلات عمات متمرقات وثلاثة أعمام لأم، فنصيب الأم للخال والخالة لأب وأم، ونصيب الأب وهو المثنان للعمة لأب وأم، ويصح الممالة من شعة .

وأسا الكلام في أولاد الأعسام لأم وأولاد العسات وأولاد الأحوال والحالات، عقول: أفريهم إلى الميت أدلى، فإن استويا في القرب، همد اتحاد الجهة من كان ذو قرابتين، بأن كان لأب وأم، فهو أدلى عن كان لأب، وعن كان لأب، فهو أدلى عن كان لأم، وعند اختلاف الجهة من كان ذا فرابتين لا يكون أولى، وإن اختلفت البطون: فعند أبي يوسف رحمه الله: يعتبر الأبدان، وعند محمد رحمه الله: بعنبر أول بطن بختلف، ويقسم المال عليه على نحو ما ذكرنا.

بينانه من المسائل: إدا ترك ابنة خالة وابعة ابنة خالة أو ابنة ابن حالة وابن ابن حالة . فالميرات لينت تخالف، لأنها أفرب بدوجة ، وكدلك إلى ترك ابنة همه وابنة ابنة خالة قابنة العم أولى ، وإن كانتا من حهتين مختلفتين ؛ لأنها أفرب مدرجة ، فإن ترك بنات العم مع ابنة خالة واحدة ، فلبنات العم الفلنان ، ولابنة الحالة الفلت .

وإذا كان البعض ذا قرابتين، فالكلام فيه على لحو ما ذكر ما من الشاد الجهة والمتلافها، بيانه فيما إذا ترك تلاث بنات عمات منفرقات، فالمال كله لابنة العم لأس وأم، وكذلك إذا ترك ثلاث بنات خالات منفرقات، وإذ ترك ابنة خالة لأب وأم وابئة عمة لأب وأم، فلابئة العم الثلثان ولابئة الخالة الثلث، وكذلك إذا ترك ابنة خالة لأب وأم وابئة عم لأب كان لمست العمة الثلثان ولابئة الخالة الثلث، وهذا لأن المساواة في المدجة يشما يعنى به الاتصال بالمبت موجود حقيقة، ولكن ذو الغرابين أقوى مسبا، فعند الجماد تبديل الخوى مسبا، فعنا القول مسبا،

والجهف ولائز نوريث توى الأرحام باعتبار معتر العصوبة وقرابة الأب ورذلك مقدمة على قرائة ألأم و فجعل فوة السبب كرمادة القرب عبد اتحاد الجهة وعبد الجنلاف الحهية بسقط اعتبار مذا للعنيء

وإنكان أحدهما وألدعصمة أووند صباحب فرهم فعيد اتحاد الجهة يقدم ولد العصبية وولد صاحب الفرصء وعنداخ تبلاف الجهية لايفدم، ويعشر المساواة في الاتصال بالميت وهو رواية الن أمل عبد ان عبر أبي بوسف وحبه الله وأما في ظاهر الرواية يقدم والد العصبية ووالد صاحب القرص حتى إنه إذاترك ابنة عم لأب وأم وابنة عمة . فالمال كله لبنت العمر، وهذا بلاخلاف؛ لأن الجهية ههنا متحدة، ولو ترك امنة عم والله خالء أوحالة فلابنة العبرالنفان ولالنة الحال والخالة الثلث على رواية أس يرسف وحمه الله ، والايقنام الله العم لكونها ولد عصمة الأل الجهة مختلفة ههما، وفي ظاهر الرواية المال كله لابنة العم، ويقدم ولد العصبة مم احتلاف الجهة، وهذا لأن ولد العصبة أقرب الصالا بوارث اليت، فكأنه أم ب الصالا باليت.

فإن قيل: فعلى هذا ينبغي أن يكون العمة أحق بحميم المال من الحالة ، ؛ لأن العسة والدائعه به وهو أب الأم، وهي صاحبة فرص، فمن هذا الرجه يتحفق الساواة سهما في الانصبال بوارث إلا أن انصال الحالة بوارث هي أم، ميستحق مريضة الأم وانصال العدة بوارث هو أبء فينتحق نصيب الأب

وإن كنان قوم من هزلاء من قبل الأم من بنات الأخوان والخنالات وقوم من قبيل الأب من سات العمات والأعمام، فالمال مقسوم بين الفريفين أثلاثًا سواء كان من كل حانب در قبرایتی، أو كان من أحداجاتین فو قرامتین و من الجانب الأحر ذو قوالهٔ واحدة، ثم ما أصاب كل فريق يترجح فيه فيما بينهم من كالذفر قرابتين على من كالذفو قرابة واحدة، وكذلك بترجيح قيه من كان قرابته لأب على من كان قرابته لأم: لأن في تصيب كل فريق الاستحفاق لهم بجهة واحدة كل و حدة منهم إذا الفرد استحق جميع دلك، فعيد الاجتماع يراعي قوة السبب ببتهم في ذلك المقدار

فإن استورا في الفراية ، فالفسمة بيتهم على الأبداد في قول أبي يوسف رحمه الله الأخر، وفي قوله الأول وهوقول محمد رحمه الله. القسمة على أول من بقع الخلاف من الأباء، بباله إذا ترك ابن حالة وابت خالف هنال بينهما للذكر مثل حط الأنتير اعتباراً للإبداء، بباله إذا ترك ابن خالف قالمن وإن ترك ابنة خال وابل خالف فعنى قرل أبي يوسف رحمه الله الآخر: لابن الحالة الثلث ولبت الحال الثلث اعتباراً للإبدان، وعلى قول محمد رحمه الله الآخر: لابن الحالة الثلث ولبت الحال الثبث اعتباراً للإبدا، وإن ترك بنت عمة و بن عمة ، فاقال بينهما للذكر مثل حظ الأنثرين، وهذا بلا خلاف الأن الأباء ، وإن ترك ابن عمة وابنة هم فإن كانت نت عم لأب وأم أو لأس، فهي أولى الإنباء وبن ترك بنت عم لام وإن ترك ابن عمة وابنة هم فإن كانت نت عم لام والله والله بنيا العمة البي ولا عصبية ، ولا ولد صاحب فرص، وإن كانت بنت عم لأم وإن المحمة لأم، فعلى فول المحمد وحمد الذات كانت بنت عم لأم وابن العمة لأم، فعلى فول المحمد وحمد الذات الثانان لمن العمة المناب المحمد المحمد الثانان فيث العم والثلث المحمد المحمد الذات الثانان فيث العمد الذات الثانان بن عمد المحمد الأب والمناب الإن العمد المحمد المحمد المحمد المال أنه دو قرائين، وكذلك إذا الأم عمد لأب والأن أولاه بقرابة الآب، وفي استحقاق معنى العصوية بقدم فرائة الأب على قرابة الأب على قرابة الأم طلى قوابة الأم الناب على قرابة الأم على قرابة الأم الإن العمد المحمد الأب على قرابة الأب والأن أولاه بقرابة الآب، وفي استحقاق معنى العصوية بقدم فرائة الأب على قرابة الأب

ورأيت في شرح بعض المشايخ: إذا ترك بنت بنت عم الآب وأم وبنت من عمدة الآب وأم وبنت منت عمدة الآب وأم، أن عند أبي يوسف و حمد الاد: الذل نصفان باعتبار الآبنان، وعند محمد وحمدانة: أللاك باعتبار الآجناد، التلنان لبنت بنت العم والتلث لبنت بنت العمد، قال التبيخ الإمام الزاهد إسماعيل الصفار: وهذا لبس بصواب، إلى الصواب أن يكون المال كله لبنت بنت العمر، ألا ترى أنه إذا احتماع العم والعماة كمان العمر أولى، فكذا في الأولاد.

وإن ترك تلاك بدات أخوال منفر فين و تلاك بنى خالات منفر قات و تلاك بدات عمات منفر قات و تلاك بدات عمات منفر قات و تلاك بدات عمات منفر قات ، فالتلك ابنات العماق ، تم يترجح في استحقاق دلك ابنه العماق لأب وأم على الأخراب الأحوال، تم يترجح في فقال ابن الخالة لاب وأم وابن الخال بأب وأم، فيكون القسمة مينهما أثلاثا في قول أفي يوسف وحمه الله الأخر ضي الأيذان الابن الخالة الثلثان و لابنة الخال الثلث، وعلى قول محمد رحمه الله : على عكس هذا وإن كان مع مؤلاه ثلاث بنات أعسام منفر قيره فاذات كان مع مؤلاه ثلاث بنات أعسام منفر قيره ،

تصدة أبضاً على له يكن و فيجند تنشرن لقوم لاب و ويستجل ديت البه العبية لأب و م خاصة و لان به العم لا و اله العمد لام سواه على أد الل واحد صهد ليس بو الاعصدة . ولاساح بعرض و فكان ترجح أبه العمد لأس وأم على الله العمدة لأم، فكما على الله العمر الأن الاستحقاق مشتلي به وهو الأم والام، والله لا يحتلف بقلة العدد من الحلامة والله المعالم من الحائب العدد، وهو سوال أمي يوسف وحمد الله في أو لاه السحة ، فإذ هناك أو كان العلى باهم لمتبر لله ختافت قسمة لكترة العدد وقلة العدد، كما مرافي مدا الموضع إلا أن القرق بينسنا لمحمد رحمه عدال هناك تعدد الفرارع بتعدد المالي به حكماً وهها لا يتعدد عن البين والماك تتحدد في الأبلاد بكما تعدد القرارع، فأم في الأبلاد عن البين والماك تتحدد المنافق وعكما تعدد القرارع، فأم في الأب والام

وعايتصل بهذا الفصل ببان سيرات أعمام الأم وعماتها وأخوال الأم وخالاتها وعمات الأب وخالاته وأعمام الأب وأخواله:

١٩٨٨ ٣ -إداثرك أبيت كانة الأماء فالبرات له إلدتم يكن سعه هيرد • لأن الأم وارت لها، صفالها وخالتها تنزلة نحاله وحالته، عبد نرك خاله الأم وعلمه الأما، فقد ذكر أبر سليمان الجوزحاني عن أصحاماً أن الخال بيهما أثلاثًا، تتناه تعمية وتلت للخالف وجعلها عنى هذه الرواية عنولة خالة المهت وعسد، ودكر عيسى من أبارا: أن المال للله مد الأده وفاتم يحدول من أدان كله للخالة الأم بترله عيمة البت، وكذلك حالة الربية حدا المربة خدا المرح الملكية وقاله المهام الميت وعسمة الأم بترله عمة البت، وكذلك حالة الأم بتراة حدا المبت، والمالك حالة المواجع المربة حدا المبت، وأي عدة البت وحالة البيت المسادة المهام المربة الألم وخالة الإم والمبت الأم قرائة الأم، حلى أو المهام الأم قرائة الأم، والمواجعة الأم قرائة الأم، حلى أو المهام الأم قرائة الأم، والمواجعة عدمة المبت فقيل العصورة. ويترجع ويدة قرائه الأد، حلى أو إنة الأم، المنابلة ومدا المسائلة المسا

١٩١٩ وإن اجتماع العربيقان بعن عمة الآب و حالة الآب وعملة الأم و حالة الام وعملة الأم و حالة الام، فلقوم الآب النشاف، وأقوم الأم الثلث، أثم قد مة كل حز، بين فريق في حدا المسين تقدمة جميم الذل فيما نقدم، والا يختلف الجواب بكون أحدهما في قرائين ، والأجرى.

هى قوامه و حدة في القسمة عند احتلاف الجهة ، و بكن هي تصيب على هريق يتر جع دوا. القوائل على تحو ما بيا في الفصل المقاء و.

وإن احتمع عمة الاب وعمه وحالة الأم و تنالها، وللشهود من قول أهل الدراق أن مستبد الأم و وبالها، وللشراق أن مستبد الأم و والله وحالها على للالة تتعملا للذكر على الأعي، وإن كسامن أمعه الان التسوية بن أولاه الأم إذا تناوا بنصلود بالمبتد، وهم إلحو فاللت وأحواله لأم والله الله والله الله والمبتد الله يقلم الدكور على الاناث، وواد احسل بن وباد وأبو سليمان احر إحلى، وتصبب الأب يقسم بن فرائد أثلاث وعدا طلع

1994 حولو احتمع ثلاث أحوال سندرفود وهم عسة أم من أم، وه أن الووية التسهورة من أهل العراق العوال سندرفود وهم عسة أم من أمر والده وأم، تقدير حسالة أن أهل العراق الإم النات عن أبوين و المسالة من ثلاثة بصيب الأم النات عن أبوين و المسالة من ثلاثة بصيب الأم النات منهم، ونصب و الأمر النات الأمر وأم وممة أم لأب فعلى الربية المنات الأمر المهال الأمر وأم وممة أم لأب فعلى الربية المنات الأم مانت، وقرات أموين و فلام الفلاد منهم من ثلاثة واللاب التلتان، ثم ما أصاب الأم مانت وزاله أموين و فلام النسائة من السائة من المنات الأمر من أحداد ووصح السائة من التقل إلى أحتماد ووصح السائة من النات الذه الله المنات الأمر المنات المنات الأمر المنات المنات المنات الأمر المنات المنا

تحالا أم لأم و تحالة أم لاب وأم وعسمة الرائب، فيعلى الرواية المشهورة من أهل العراق: يحمل غار الأم مانت هن أبوير، فعرضة من الائدسهم الأم ينتقل إلى أحساء، والاشيء لأخبها من فلت نقديًا شرهو لأب وأم على من هو لأب، وسفسا الاب يشقل إلى احتم، فيصر في الحاصل خاله الأمسهم وفعية الأمسهمان

خالمان أن الأم وحال ال الاب وأم، فعلى الفوق المشهدر الأهل العراق (الما). فعه للحال: الأنه لاب وأم، ثلاثه اشرال لاب متفرعين وثلاثه عبدات أم منفرعات وثلاث حالات أه مصرفات، فعلى المشهور من قول اهل العراق : بحعل كأن البت دانت، وترك أمّا كان المال لها، ثم إند ماتت على أنوين، فعريضها من ثلاثة سهم ثلام ينتفل ذلك إلى أخته الاب وأم مهمان فأند بصلم بين عمة الأم لاب وأم بدي سال وأب الع على بلاية، التعقيل تنصية والمسلمة للختال، كنان مذا الاب الصداء بالداء ترك كومر ، لأن هذا الاب والرت من جهد أبيت وظلك مسيمان يشمل إلى العم، فالكسو بالأبلات، فيضرت للاللة في تلاقة، فيصيم للسعة، فيمه عليج المسالة، وعلى فيد القدس يخرج - من فالم المسالة

والكنازم في أولاد عولاً ، عبولة الكناء في الناجع وأسهالهم. ولكن منه العندام الإحبول. علما عند وجود أحد من الأصوب الفلائدي اللاولاد كسالا شيء لاحد من الولاد العمال والحالات عبد غار عبد فوضاة لموت، ويتصور في هذا الحسر شخص لعادات

سابه رقي مراؤلها الح لام والعال لأمامه والحرف لأميد أحدث لأميد أحتها لأبيها، فولد ليبهد ولك تهرمات عله الزالف فهله الرأه حالة لأبيه ، وهو أيضا عسه لأما وإلاولة تهذا الولد ولذات نهامك الناس، فهذه الرأة خالا أنبه لأب وعود أنه لأج تم الجواب في فذا الصفيل على الاحتشلاف اللذي يتنافي في القبراتين من سات الإحسوم والإلاد الأعواب .

تفصل الخادى والثلاثون فى ميرات المتلاعنين وفى ميراث ولا الحلاصة

۳ ۲۱۱۹۳ رادا التعن الزوحان، فلم يفرق خاكم بينهما حتى مات أحدهما ورد. الباقى: لأنا العرد، باللحد، لا بقع إلا بقضاء القاضى، فقبل قضاء الفاصى بالفرقة المكاح فائم، فمحرور الإرث بيسمة، وقو مرق الحاكم، فم مات أحدهما، لا برعد الباقى إلا على فود عنمان البستى وأهل انظراهر؛ لا، عندمو لا نقم الذوقة إلا بذاهلاني

٢٩٩٤ - جندارتي وقد شلاعته، فتعول: ولد اللاعب ووقع الزيافي مكبوالمرات بُعَرَانَهُ وَلِدَالِسَ لِهِ أَبِ، وَلاَ فَرَانَ للأَبْ حَنِي لا يَرِبْ هَذَا لِكُ لَدُ مِنَ الأَبْ وقرائب، ولا برك الأب، ولا فرانته من هذا الولدة لأن ولد الملاعنة قد قطه المسه مورالأب، فصير. تسبه مفعلوها ما الخراج الأمراض ورة أرضال وواله الرقائي بشت نسبه من الأب وكيف بثيت س قوم الأب، فعمار وله الزماء وقعاللاعة تمنا له ولد الرئاد الذي ليما له أب ولا فوم الأمياض حكم الميسرات من هذا النوج لدوهو والمنالام في حاق مكي المسيرات من الأم وقراضها، وبرب عنه الأم وقراضها حتى لو مات امن الملاعبة. ونوك أيًّا وبنته، عال المال لينب على أربعة فوصكا ورفاء فلاع الصفاس في هذه الصورة السفاس سهم من سنة وللأم النفت سهمانا مراستاه عصار ورضيسها مر أربعة وفيرد الباقي عليهما على قدا حقهماه هصمو إطال بيديدها على أربعة من هيلة الوجه ، وإن ترك أمَّا وأخَا كان الدَّل بديده على للإنفاع لأن للأح في هذه الصورة السامس من سنة وللإه كاللب سيسان من سينة . فصال والضيهما من ملائقه فيرد لباقي عليهما على قام حمهما، فصدر واضيتها من (لالقالا" ص هذا الوجع، فإذ ترك أمَّا وأخبًا وأخلُاء فالأل بيمهم عني تلانا ، ذلا والسندس سهم من حنة، وللأخ كذلك، وللأحن كذلك، وها ارت و صيتهم من نعاتة ، هو دانياني عليهم على قذر حصوفهم، فتسار المان بنهم على ثلاثه من عد الوجيه، وأنو مات بنة الملاعث، وتركت أما وزوجاء فللروح البصف فرضا ورداء ولرامات ووترك أولاد الآمرا فللواحد

⁹⁰ ريد در ندوي

سنهم السندس، واللائنين فصناعة النلث، الذكر والأنفى في فقك سواء، سبواء سات من أخ وآخت لام أو من إخوء لأم أو من أحواث لأم أو عن إخوة أسوات لأم، والحكم فيهم ما ذكريا.

٩١١٩٥ - س ابن الملاعبة مات، وقرك ابنه وعبدًا، فالمال للابنة قرضًا ورفًّا، ولا شيء للعم، يجيه أن يعلم أن ابن ابن الإعلة له أب وقوم الأب وهم الإخوة، ولبس له جد صحيح ولا قام، وهم الأهمام والعمات لأب وأم أو لأب، إذا عرفت هذا حرجت لتسألف فتقول إغالامكون للعبرشيء في حذه الصورة الأناءم لأجاء والعبرلأم من دري الأرجام، وذور الأرجام لا يرثون مع ذي سهم، وإن ترك عسَّا و عالاً، فالثلث تلخال، واقتلتان بلعم، وإن ترك ثلاث خالات منفر قات وعماً وعمله، فانتلث للخالة لأب وأم، والباتي بن العم والعمة للذكر مثل حظ الانتين، وإناتوك امرأة وأما والحنَّاء للمرأة الربع، والمباني بين الأم والأخ أنلاقًا ورضًا وردًا؛ لأن للام في هذه الصورة الثلث سهمًا من سنة، وللأم السنس سهم من سنة ، فصارت فريضة الأم والأم ثلاثة: فيفسم الباقي بعد الربع بشهما على ثلاثة فرحاً ورداً والوترك اسرأة وأمَّا وأخوين، فعلمرأة الوبع وللام المسدس والأخوين لام الثلث، والبائي يردعلي الأم، وعلى الاخوين لام الثلاث، الام سهم والاخرين سهمان، لكل أح سهم، ولو ترك أمَّا والرأة وثلاث أخوات متفرقات، فللمرأة الرمم، وللام السدس وللأخرات لأم التلث، والباتي يرد على الأم، وعلى الأخدين لأم أثلاثًا مهم للأم، وسهمان للاخدين لأم، بكل أخت سهم، ولو ترك اصراة وأبوين وابنة والتَّاء فللسراة الشمس وللأم (السندس وسابقي من الأبن والابنة ، فالمذكر مش حط الأشيين، ولو نرك ابنة وأبرين، فللامة النصف، وللام السندس؟" والسنافي يردعلي الامنة، وعلى الأم على أربعسة، ولو ترك ابنتين وأنوبس، طلابنتين التلقان، وللأم المديس، وصابقي يردعلي الابنتين، وعلى الأم على خمسه: أوبعة الأخماس للإنسان، والخمس للأم، ونو ترك الله أخ لأم وجدًا أب الأم، أر نوك ابنة الأم وحدا أب للأم، أو ترك ثلاث بنات أخوات متقرفات وحدا أب الأم، أو نرك ثلاث بناب إخوة منفر فين وجدا أب الأم، وترك ثلاث سات أخرات منفر قات وثلاث بنات إحوة منفر في وجدا أب الأم، فعلى قول أبي حنيثة رحمه الله . المال للحد في المسائل كلهه .

⁽۱) زېدمن ف وم

وعلم الدل أمر يوسف ومحسد وحسهم الله في المسألة الاولى: الذل لدن الأخر، وفي المُسَالَة القالمية للله يشته الأحث. وفي تنسأنه النالته لمال لمثني أحوين من الأم. وهي المسألة الرابعة لاستي الاحويل من الأم، وفي المسألة الخاصيم، الذل من منتي أحوين من الأم وبين ليني أختين من الأم بالسوية، وعلى فدا الفساس ، فانها - والوازكات عملة وحالة قالل للحالة عبد أصحات ، ولواد فالدار الحال وسن خال. فالذن سيما للذي متل حمد الأنكيزيء ولواتوك الرامين الفلاعنة للات حالات منفرفات وفلات عمات مثعرفات. ففرزقان أصحاما اللخاذاء والاب والامالسدم والنافي لتعملون

وتنايتصل بهدا الفصل

٩٩١٩٦ - إذا نب حرمة الصحرة من أثر وحيل، ثو حمد يسهما ولده شومات الألب، هو يوت هذه الولد مملا ذك في الفشاوي، لإصام جم الديد . . أن بيم حصواف المُتَالِخِ، قال الفاضي الإمام صليعة في لا يوت؛ لأسها حرمت عليه، ولم يبق بوسها تكامره فهد الوقد حصل من قبر نكام، فيلا برت كند تو حصل من الرنا للفق عليهم وقال تمايح الإسلام أمو الحمس فسنعتش إنديرت الأدناسة النسب مداد لأقاهده الحرامة مختلف مروغة وعدر متحاخرية لا علم شوم النسب، ألا تري أن مارغال: إن فزوجت فلالة ، فهي طالع تلائًا، فنزوجها حتى طلقت تلاث تطليقات، أو فال، إن تراوجه والمرأة واوي طللي تلائك وسؤوج العرأة حيي طابقت للات تصديقات واجتاءت يوندينين السبدامية وإداحرمت عليه والبهيل بمهسيا كام والاعدة لهاكنت الحرمه مختصا فيهال ولانا سمب الصاهرة إنسه الكاجء امالا يرتمع بصرعليه محمد رحمه الله في مكاح الأحسال

الفصس الثاني والثلاثون في ميراث المفقود

4 المراقب به المحلم بأن المعتود وهو الرجل بخرج في وجه فيفقد، ولا بعرف موضعه ، والابتين حياته ولا موته أو بأسره العلو ، الابتين موته والاقتله ، وحكمه ما فالم محمد وحمه الله يتبين موته والاقتله ، وحكمه ما فالم محمد وحمه الله : إنه يعتبر حيّا في حق نفسه حتى لا يقسم ساله بين ورفته ، ويعتبر ميّا في حق غيره حتى الايرث أحدًا من أقرباه وإذا مات ، ومعنى قوله الايرث أحدًا من أقرباه وأن المعتمد أن نصيب الفقود من البراث الإيصير ملكًا للعفقود أن يوفق للمعتود نصيب من عيرات من مات من أقرباه م وهذا الآن حياة الفقود محتملة ، والمحتملة يكفى تلوقف من عيرات على ما يأتى بيانه بعد هذا -إن لماه الله تعالى - عيوقف نصيب فهذا م فيا ظهر أنه كان حيّا ، فما وقف له يرد على طهر أنه كان حيّا ، فما وقف له يرد على ورثة حد حي الله عنزلة الموقوف للحين إذا انفصل الحين ميّا

عياً في مائه، وميث في مال غيره حتى ينفضى من الدة ما لم يعلم أنه المفرد يعتبر عياً في مائه، وميث في مال غيره حتى ينفضى من الدة ما لم يعلم أنه بعيش إلى تلك المفته، أو يجوت أقرابه، وبعد ذلك يعتبر ميثاً في ماله يوم ثمت المدة أر مات الأقراب، في مال النجر بعتبر كانه منت يوم قلد، حتى إله إذا فقد الرجل ولداين، فسات الله، وهذا الابن أع لأمه وللمفقود عصبة، فقد صم أخ الابن عصبة المفقود ينظر إن كان الابن قد مات قبل أن يجوت أقران المفتود، فإن حسيم مال المفقود تعصيب المفقود، ولا يكون للابن من ذلك فيء؛ لأما اعتبرها مبتاً في حق غيره، ولكن يوقف بصيب المفقود من مال الابن المنافذ عن من الله، واحتمل أن يكون مبتاً، فيكون له المبراث من الله، واحتمل أن يكون مبتاً، فما الأمن الأخيه، عال ظهر المنافذ على من الله، واحتمل المنافذ واحتمل من الله يكون له المبراث من البه، بل يكون مبراث الاس لأخيه، عال ظهر المنافذ فيهر من من الابن يكون مبراث الابن يكون المفقود وارئا، فكان جعله مبراث الم يكون الإبقار أف مبراث الابن بالمنافذ وارثاء في المفقود وارئا، فكان جعله مبراث المن كان وارثا له يقون أولى،

وابن كان أقراب المتطود فلم سنوا حمل سوت الاس، فسيرات الفطود صدا الدائل، لا الحكامة الموات المقطاد والابوار على ، فيكنوا ، صورات للاب المرفة مناب الابل يكنوا ، مورائم الأحوامة المهدار حاصل ما تبديل عليه مسائل المقود

1998 من و القائل مريق من الفقرة إنه بالدرا أو من الاقراف يطريق أو إراده الديدة أن حمل القائل من بدره المال خصيما عند أو بعدت عبد فيماه يقتل عبد السيدة أن حمل القائل من محمد المستدر عدد المستدر المس

الا ١٩٣٣- أنه وحداله وال عن إشاف بصيب القدوم (داخات من برأة أو كان حيا أن يستحج السيالة على أن المعقود مي ، ثم يستحج على أنه حدث و تم يحتمر ما بسج على أن السيالة على أن المعقود من أن المعاود أو لا منافع من المعاود أو لا المعقود من أن يستحج إحادي استأنيل من منال سبه م الأحرى و فيكنف بإحدى استأنيل و ويحمل بكل من يسيل له بنه إحدى السيالية أن من حال المعقود بوحد أو حمالة أو عصى بلدة بالهولة الشياف في المعاود أو حمالة أو عصى المدة بالهولة المعاود أو حمالة أو عوال واحده سنتحق منافة إلى أن المعاود إلى المعاود ويحمل السيالة في المعاود أو المعاود المعاود ويحمل السيالة فيده منافة المواد ويحمل المعاود المعاود ويقدر أيسا أن الذات وحمال ويحمل المعاود المعاود المعاود ويعمل المعاود المعاو

فيقول: أصلها من سنة أبضًا للروج للاثة، وقلام سهمان، فللاغ الحافس سهم، فالشائنان نخر حال من أصل واحد، فيكتم بإحدادها، ويعلى كل وارث ما هو اللتجن تمه عقول: نمايب الزوج ما يعتبر بحاله، فإذ كان له ثلاثة من سنة على كل حال، وفلام سهم في حال، وسهسان في حال، فالبقيل لها في سهم، فيعطى لها فلك، وللاح الحاصر سهم في كل حال، فيعطى أنه فلك بفي هناك سهم نواعه لأجل المقتبد، فإذ علم حياته بوم الذي ماك جدا أفيت، هدلك السهم يعطى له، ويعطى ورثته إن مات بعد خلك، وإد علم مويه فيل موت أحيه، يحرج القفود من البين، وجعل كله لم يكل قط، وبعطى المهم للوقوف للام، فيصر للام مهمان.

المراة مائت، وتركت زوجًا وأمّا واختب لأب وأم، وإحداهما منقودة، فنشول الورتة: المُقفودة حية كات أصل القريضة سن، وقسمه من شبالية للروح للائل، وللأم سعم، وللأخت المقفودة ميمهون، وللأحت احاضرة سهمان، ثم يقدر المفقودة مينه كان أصل العريضة من سنة، وقسمتها من تمائية أيضًا لمروج ثلاثة، وللأحت مهمان، وللأخت للائة، فالسألة في تخطى كل وارت ما هو الميني له، فيعطى لمؤرج ثلاثة، كان قرضه هذا القدر على كل حال، وللأحت الحاصمة في حال، وسهمان في حالة، فيعطى لها سهم؛ لأنه هو اليقين، وللأحت الحاصره سهمان في حال، وللائمة من حال، فيه طي لها سهم؛ لأنه هو اليقين، وللأحت الحاصره سهمان في حال، وللائمة من حالة فيه طي لها سهم والحد من المؤتودين على المؤتوفان للمفترد، وإن عام موته فيل المؤتودين على الأم وسهم واحد على الإخب احام، فيها المهمة واحد من المؤتودين على الأم وسهم واحد على الأخب احام، فيها المؤتودين على الأخب الحام، فيها المؤتودين على الأخب الحام، فيها المؤتودين على الأخباء الحام، فيها المؤتودين على الأخب الحام، فيها المؤتودين على الأخباء الحام، فيها المؤتودين على الأخباء المؤتودين على المؤتودين على الأخباء المؤتودين على المؤتودين ال

المرأة مستند، وتوكن زويدًا وأمّا وأخين لأم، وإحداهدا مفتودة، فدغول الو كانت الفقودة حيد كانت الفريضة من سنة للروج ثلاثة، وثلام سهم، ولكن أحت سهم، ولو كانت الفقودة مينة كانت الفريضة من سنة أيضاً للام سهمان وللزوج ثلاثة وللاخت سهم فالمسألتان تخوجان من أصل واحد، فيكنفي بإحداهما، وبعطى للروح ثلاثة، وللام سهم الأن اليعين لها ذلك، وللاخت احاصرة سهم، بقي هنات سهم بوقف، فإذ ظهر أنا المفتودة كانت حية يوم ست هذا الميت، فدلك له، وإن علم أنها كانت مينة برد دلك على الأم. اسرأة مانت، وتركت أما وثلاث أضوات متعوفات والتي من الأب والأم منظودة.
وتركت عما أيضاء فقول. لو كانت المفعودة حية كانت للأم سهم إلى سنة، ولهده التي
من الأب والأم، وللأحت لأب سهم، وللإخت لأم سهم، ويسلط العم، ولو كانت
مبيدة كامات الفريضة من سنة، الأم سهم، والمني من الأم سهم، وللني من الأب] ا
السهم الناقي، فللسائنان تعرجون من أصل واحد، ويكسى بأحدهما، ويعطى كل وارت
مدة هو البقين له، فيعطى للأم سهم، نتى من الأم سهم، ولذي من الأب سهم، لأن لها
سهم عن حال، ويثالة عي حال، فالبقيل لها في سهم، يتى هناك الانه يوقف، ديك علم
حدة المغود قبل موت هذا المدت، فيها دلك، ويذعلم موته قبل دلك يردمي الوقوف
سهمان على الأخت التي من الأب، وسهم على العم، وعلى هذا القباس يخرج جنس
عده المدال

⁽¹⁹⁾ ۋېدامل تاروم

طوقوف على الأختين.

امرأة مائت، وتركت روبة وتلات أسوات متعرفات وثلاث جدات، وأساحعة ودة فقول: لو كانت المنطقودة حبية كانت المسألة من سنة، فلأم سنهم، وللزوج تلاثة، وللاخت لأم سنهم، ويستعظ الجدائت، فيعول إلى تسخه، ويستعظ الجدائت، فيعول إلى تسخه، ويعول إلى تسخه إلى المسألة من سنة، ويعول إلى تسخة إليضا للجدائت سنهم، وبائي انسخام على حالها، ويصح المسألة من سبحة وعشرين، لأن نصب الجدائت و وذلك سنهم لا يستقهم على عدد رؤوسهن رهى ثلاثة ، فيضرب ثلاثة في أصل المسألة الأولى من تسحة والدائة من سبحة وعشرين، فالمسألة الأولى من تسحة والدائة من سبحة وعشرين، فالمسألة الأولى من تسحة والدائة من سبحة وعشرين، فالمسألة الأولى من تسحة والدائة من سبحة وعشرين، فيصل عليها، ويبعض ثلزوج تسحة، وثلام تلاثة وللاحت لأب ثلاثة،

امرأة ماتت، وتركت زوجاً وأما وثلاثه إخبرة لأن وأخا ولأم والأم والأخ لاب وأم مفقود، فنقول: لو كانت الفقود حا كانت العرضة من سنة، لأم سهد، وللزوج ثلالة، والبائي (ثلاث لأب وأم، ولو كان بيئا أصل العريضة من سنة، ويصبح من ثمانية عشر لام سهم، ونلزوج ثلاثة والساقي أا وذيك سهستان للإخوة، ولا مستشيم عليهم، فيضرت عددهم وذلك ثلاثة في أصل المسألة وذلك سنة، فيضير ثمانية عشر، فالمسألد الأولى من سنة والنائية من تمانية حشر فيكنفي بالأكش سهما، ويدخل الأمل فيها، فيعطي للزوج نسعة، ونلام كلالة والباغي، وذلك منة للإخوة لأب لكن واحد سهمان.

امراة مانت، وتركت إوجاً وأبوين وابنين، وأحد الابدين مفقود، فقول: لوكان المفقود حيا كان أصل العريضة من اثنى عشر، للروح ثلاثة وللأبوين أوبعة، والباني للابنين وذلك خمسة، ولا يستقيم عليهما، فيضرب عددهما في أصل المسألة، فيصير أربعة وعشرين، ولو كان المفعود ميناً كان أصل السالة من التي عشر، عدخل الاتن هي أكثر، فيكشي بالاكثر، فيعضي للزوج منة، وللابوين تمالية، وللابن الخاصر خمسة

⁽۱) ريد س ڪ و ۾ .

الفيانيا البارات الريخون إحربي فسأنتص والغفة تلاحري عمر مساوية والاحجادات فاصرب وتل احدثمه في حبيع الاحرى، فعايده فتنه يصه اللسمة بالماصرب سهام في ما وجه من إحدى المساكدي في وفق الأحران والتواصرت منهامه أعصاص المساكة للناسة في وفق المنظة الاولى، واعظه في الامرين. ساله السب أحوات منفر فاب وروار معطود عضوالي الواهان الروح الدعود حوياء منصل المناأنه اكوان مراسيه والانتخاص لأسورام الشناق أربعه ، وقالاً حتول لام التعث منهمال، وبدرو - التصفيدة الله، فيعدل إلى مسعلة . والدكان الروح مية الدان العداء الفراعية من تداته ، وتصحيحها من مناة ، فالمسألة الأولى من سنعة والسهمة مرافقا بالأملات والناصر عباريس أحمجما في حصم الأحراق وأكور عاشره فالشراء وماله ويتعاجره فلس بمشي وعن التناهم فاصد وقادمي وفق السنتجة وعرامه على السي المسته مصدرا صامي والقر المستجارات بعلمي ماهر الأفل من التصديق والخي فشاء السالة كنار للا متان لاب وأماريعة من التسعة مصارفًا في وهار المنتة معمواليا وم فكوف صائبة وكان فهما من السنة اراحة مضروبا بي وفق السنعة، فيكد بداتي عند . معادنا الد أفلا التمييميد أدامه ووبعص النمالية وارادا لاخمال لام كالالهما والنمعة سهمان ماهنده بالزافي والز المصلح وهوا فتات والمكوك أربعته الرفيات لهيما مرا المسلح سهامالا مصورتان في والن التسعيد، فيكري منه، فعلما أن الهما المعة رهو المعين والإنه الاقل و وفاداحر حرمل مدايلة عشرا دهاب الناعشر فنفي بنت فوقهاد الله وحجا أدواج وفيهو أدوال تبرز مومه إدائل الأحديل لأصاوأم ماء تطنين دهوا العبة أسبيم ليكمل فهمة اسل علمواه والعصر والاحتاج لأماسهما للكما النمو تدم التلك حنور

ويها مالك الفرائر الفرائر و حدار أما وأخوين لاموا حداثات برأم المفتوعة عنصس أو المراغل الذي المدائر الفرائر المحلولة المواجعة المحلولة ال

مصيبها، وكان للاحويل لام سهمال من تسعة مصروباً في وفق مسة، وذلك المال، ويكول أربعه، وكان لهما سهمال من سنه مضروباً عي وفق تسعه وتلاقه، فيكول سنه، فيعطى تهما أربعة الاتها أفي تصيبهما، فحملة ما أعطيناهم في عشر من تمالية عشر على إلى قام تمالية عشر سنة، فهي موقوفة، فإن عاللت القفولة، والمسئلة لها، وإن طهر أبها كانت مبنة نوم مات هذا المبت مود لسنة على مؤلاء إنماماً لحقهم، ودعلي الروح علم المصف ذلك، ويرد على الأم في م السندس سنهم، ويرد على الأم فيم التلين المهمان.

وإذا بوت الرحل أيوين وابتين وست أخوات بنفرقات، فزوجة مقدودة يعمل أو لا على أن المقودة حية و فوكن السائة من أوبعة وعشرين للروحة النمن ثلاثة و اللابوين اللتت معانية و ولابتين المثنان سنة عشر و عمالت إلى سبعة و عشرين في يعمل على ألها ويتلة و فيكون المسألة الأولى من سبعة وعشرين من سنة و ونستين النشان أي هذه من سنة و فلسائة الأولى من سبعة وعشرين و الثانية من سنة و ونستين و كان الابوين تمانية من سبعة وعشرين و وناك نشبه عشر و كان العبين المنابة عشر و كان المبينة عشر و كان المبينة عشر و كان للسنين سنة عشر من سبعة عشر بين مضووباً في وفق السبعة وعشرين و وذلك نسعة و فيكون عشر بين مضووباً في وفق السنة و فيسبير التاني وثلاثين و شدد لهمنا أربعة من سنة ضراعها عي وفق سبعة و عشرين و فيكون سبعة و ثلاثين و شدد لهمنا أربعة من سنة ضراعها عي وفق سبعة و عشرين و فيكون سبعة و ثلاثين و شدد لهمنا أربعة من سنة شيه و فلك يرد من موقوف سهمنان على طبه كان دلك ثهاء وإن علم ألها كانت حية برم مات هما لمبت كان دلك ثهاء وإن علم ألها كانت ميت في ذلك يرد من موقوف سهمنان على الابوين قام الماني و أربعة على الابتين قام المائلين.

وإذا مان الفرأة وتركب ; ويد وثلاث أخوات منفر قات ، أخا لآب وأم معقود يعمل أولا أن الفقود حي، فيكون السائلة من سنة، ويصبح من ثمانية عشر، ويعمل على أنه ميت، ويكون لسائلة من سنة، وتعول إلى نمانية، ويصبح سها، وين السائلين موافقة مانصف، فاضرب عمف أحدهما في حميم الآخر، فيكون النين وسيعور، كان بنزوج تسعة من ثمانية عشر مضروب في وفق الفعاية وهي أربعة، فيكون سنة وثلاثين ، وله مر النمائية ثلاثة مصروب في وفق المائية عشر وهو اسمة ، فيكون سبعة وعشوين ، فيعطى له سبعة وعشرين ، فيعطى له سبعة وعشرين ، لائه أنه أنها تعبيه . وكان للأخت لأم من ثمانية عشر ثلاثة ، مصروب في وفق أشائية عشر ، وفق الثمائية سهم ، مضروب في وفق ثمائية عشر ، فيكون تسعة ، فيعطى لها تسعة ؛ لأن هذه أقل نصيبها ، وكان للأخت لأب وأم سهمان من تمائية عشر ، مضروب في وفل الثمائية ثلاثة من تمائية وعشر ، فيكون سبعة وعشرين ، فيعليها أقل نصيبها تمائية ثلاثة خرج من انتبن وسبعين دهست أربعة وأوبعين بفي تمائية وعشرون تلله ، فهن موقوف ، فإن رجع حيا ردمن الموقوف على الزوج تمام النصف معه ليكمل له سنة وتلاثين، ويرد فإن الأخت لام تمائية وعشره ويبغي سنة عشر ، فذلت له ، فإن على على على عشر ، ويلغي سنة عشر ، فذلت له ، فإن على المائية وهو كمان عبداً وبرا للأخت لأم ما أخذ، وذلك قام حقه ، وللأخت لأم ما أخذت وهو قام حقها ، وبزان للأخت لأب تسعة عشر ، فيكمل لها سبعة وعشرون ، ومو ثلاثة أنهان الماء ، ودفع إلى الأخت لأب تسعة عشر ، فيكمل لها سبعة وعشرون ، ومو ثلاثة أنهان الماء ، ودفع إلى الأخت لأب تسعة وعقره فيكمل لها سبعة وعشرون ،

القسم الرابع: أن يكون إحسى السائي غير موافل اللاخرى ولا يعدلها ولا يساويها، فاضرب أحدهما في جميع الاخرى ولاها فضه يصح القسمة في ضبهم كل وارث س إحدى السائين في جميع الأخرى اللما يلغ في مهيم الأخرى الشائية واغرب سهامه من المسألة النائية في حميم الأولى، ته ادفع إليه أقل الأمرين، مثاله: ثلاثة إخوة متقرقات وأم وأح لام وزوج مفقود إلى كان الروج مباء فالمسألة من سبة، وتعون إلى عشرة، ويصح منها، وإلى كان الروح مبنا، فالمسألة من سبعة، ويصح منها، وقبل إحدى المسألين جزاً من الأخرى، ولا موافقة ينبسه، فاضرب إحدهما في الأخرى، فيكون سبعين، فمنه تصح القسمة، ومن له شيء من المسعة، عضورب في جميع المشوة، ويعطى ما هو الأقل، فقول: كان ثلام سهم من عشرة، مغيروب في جميع المشوة، ويعلى ما هو الأقل، فقول: كان ثلام سهم من عشرة، مضروب في حبيعة، فيكون سبعة، ويكون الها أقل تصيبها، ومثله للأخت ثلام ومثله ثلاح لأم، فيكون عشره، فيكون عشره، فيكون عشره، في عشرة، ويكون عشره، فيكون إحدة مضروب في عشرة، ويكون عشره، وها من المنه قبيها في عبدة، فيكون إحدى وعشرين في عشرة، ومثله الأخت ثلام ومثله ثلاث مضروب في عشرة، وعني عشرة، وعني عشرة، وعنه من وعشرين فيكون إحدى وعشرين فيكون وعشرين في عشرة، ولها من المشرة ثلاثة مضروب في سبعة، فيكون إحدى وعشرين في عشرة، وتعليا أن

⁽۱) زيادمن ڪوم

أقل نصبها أحدو عشران ، فالها ذلك ، فخرح من سبعين تسعة وأربعون ، ويبقى أحد وعشرون ، فهو موقوف ، فإن رجع المفود ، فله ذلك، وإن علم أنه كان ميناً قبل ذلك برد من الموقوف إلى الأخت لأب وأم نسعة لمنم لهة تلانة أسباع المال، وإلى لأحب لأم تمام السبم ثلاثة ، وإلى الأحد لام ملك، وإلى الأحث لأب مثله وإلى الأم مثله

إذا تراكم منه أخوات منفر قات وأما مففر دق إن كانب حيق فالمسالة من مسته و تعول إلى كانب حيق فالمسالة من مسته و وتعول إلى عنه والمسالة من للانف و بصح من منته وليس إحدى المسالين جرام من الاخرى، ولا مواه تفييتها ما فاضر و وإحداهما من الأخرى، ويكون التين وأرجع و مشرين و ومنها يصح فادفع إلى الاحتين لام أثى عشر، وإلى الاختيل لاب وأم أوبعه و عشرين ويبقى منته فتوقفها ، فإن رجعت و واليه ، وإن تين أنها مست قبل فالله و دمن الموقف إلى الاختيل لام قام التلث منهمين، وإلى الاحتيل لاب وأم قام التلثيل الربعة الجلس .

الغصل الثالث والثلاثون مى ميراث القاتل

- ቸሃኒ -

٣٩٢٠٨ - علم أن ألفت المدائدة معلى حق مسب لحرامان المراث عمدًا كان أو حطأه روى ألوهريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: الايرات الشاتر الله. وخوا عسمير بين تسعيب عن أبسه عن حده عن رسبول الله يزيو أنه فائل: اليس للفائا إموا الميراث نبريه "". وكان حا مان الفائل عن لمبرات متوارفا من للدربير إصرائه إلى يوت هما ، وري ها عسمة السلماني أبه قال: فيويورات قائل معد صاحب البقوة، وعبرات عمام أنه قال: لا يوت فاته الحطأه؛ لا ولا ويذه واللعني في الفته عماماً أن القاما الفتها الله والتي يدعها أما هذا محفق الذير عُمَّا فُهِيدُ استعجال الذَّر الذَّا وَعَلَمُ وَارِينَا فَي مَانَ وَالدَّا عَذَهُ يَهُ عليه أو رنا تفصده، وهي الخطأ نقول: هذا العصار معطور سرعًا، فيجازي بالحرسان كما ۾ العبد.

بيانه: أنه محطور شوعاه لأنه هذا اللحظور مباحد والمحل عبر فابل للمتل شاح إلا جراءعلى حرتة وكعالا يتصور أصرافها فرعها محلولا بتصورتها صفة الإباحة للمعارص هبر محلها وعولمنا أناهما القنن محظوره ولهذا نعلق به التكماره وهي استازة المذلب، ومدنين أن المناطب ليس بعذور ، بارهو أنير، ألا ترى أند تعلق بعدمه ما هو منتارة بالذُّنب، ؛ إذا لم يعفُ هي حي تعلق الإثو يقعمه جاز أنَّ لا يعلُر عن حق حومان الفرائت بفعقاء موضيحه أن تهمة الفصد في استعجال الفرائث سحفق، فمن الجائز أنه كان

في حاصر بالم 5/10/4525 (1979) وهي تال شارا الفايس على حاصرت 1 / 1841 (1979) والطماوي في شوع معاني لأثار ١٠٠ ٣٦٠ والدارفطي في سنته ١٤٠ ٣١٠ ٢٥) والدبيع في مستدم (١/ ١٩١١) (١٩١٤) والبيميني في الكبري (١/ ١٨٥) (١/١٥٥) والعارض في (TANAS EVAST ALLE

⁽٣) أخر حد الدوقصي في المنتم ١٤/ ٩٤ (٨٧) و١٤/ ٢٣٧ (١٩٨٧) والنسائر في الكبري ١١/ ٩٧ (١٣٦٧) والنفر غرامي الإفراعة (١٩٢١) ١٨٨ وليبهم في الكبري ١٦ (١٣١٤)

قديمة إلى قللت، والطهرة فضائمن غدمه وتجعل فيه التوهير كالدخف في حق حراسه المهرات وقلت، والطهرة فضائح في حراسه المجلوب كالدائم إذا القلب على طوره والمفتح شرفه المحتورة كالدائم إذا القلب على طوره والمقتحة المواقعة على مورث فقاءه الرائمية بوقت موقعة والمعترة والمقتلة من سطح على مورث فقاءه الرائمية بوقت موقعة والمعترة والمقتلة بالمحتودة في المقالمة المحتودة المتالكة والمعترة المحتودة والمعترة المحتودة المحتودة المحتودة والمحتودة المحتودة والمحتودة والمحتودة المحتودة الم

فاما القبل من فيرس مست بحراما الراحات الماد حور الرحل أما أعلى مراه الطريق. او وصع حجراً في لفرس الراحات الماد حور الرحل أما أعلى مرد لا يحرم من أنه و لا يأثير الروس وتنقده مرد لا لا يحرم من أنه و لا يأثيرات أو توص القصيد إلى تعجيل الجبرات أو توص القصيد إلى تعجيل الجبرات أو توص القصيد إلى تعجيل الجبرات أو توص القصيد الإسابي عهاد الأنام من كان يدري أنام ورثه من يوان مهاد الأنب بالطريق ويشور الدالو عمل هذا من منكه أب على أنا تقول: إن فاعي هذه الأصب السي يقدل الاثرى الدالو عمل هذا من منكه أب يكن مو حملاً بعملي و لفائل مؤلس المواحد نقعيد وإن حصال لفتل في ملكه و والأنه لو عبار وحد المؤلس أن يقبير فائلا وقت أنوقوع و ولا وحد إبده الان الخافرة والامتران والمنتون عبار عمل البيان أن يقبر و والمناز و مناز عمله و ذا الثنل ما مرامان الميان أن والمناز عبار المناف أن المواحد والمناز أن الله والمناز أن المناف أن المناز أن المناف أن المناز أن أن المناز أن أن المناز أن أن المناز أن أن المناز أن المنا

7979 - الآن إذا ختى ولده أو حسجت ، أو الطاهرات وسات من قالت لم يعلوم عن البراث عنديا - لأن منا معل صباح له شيرعاً ، وحرمان بيرات حراء القبل المحطور ، فهر وما أو قتل مووته بعني منو ، وأن أقت الآت شه بالفيرات، ومات من قلك، فعلى قول أبي حيمة ، بقيلين شه عن الميرت، وعلى تولهد : لا يعلمو ويته ، والا يعرم عن الفرات، والملم إلا شرات التبعير بات أليه، لا يعلمون شية بالانفاق، قال

محمدان وهذا عندنا عزرأني حنيفة وحمه القائرات لقوله والبيراز هذا مبادعواي الفاقضة على أن اجتبقة وحميدانه ، وحهه أن الأب لما أن في إسفاط العميدي عن طعلو ، فعمل الأب منفسية ، كايف بوجب الصدمان على الأماء، وحيال الأب أفوى من حيال المعلوم وقبل بل هو استدلال عني رجوهه على جوابه في الفصل الأول، قال شمس الأنمة السر محسى؛ وهو الصحيح، وقد ذكرت هذه الماألة يتمامها في كتاب جنايات من هذه التسحة.

٣٠٢: ٦- وإذا فتما الرجل أماء خطأً، وفلمقنول أم رامرأة، كان على عاقلة الإس بالقبية تربته أم المفتول مين فكالب ومن سنتر أمواله التطاعه والفسرأة الربع، والباقي للعصبة إن كان، وإن لم يكل. فالهامي برد على الأم، والمدهب عندنا أن دية المقول يكون مرات لحميم ورنته كمنائر المواله، ومن الناس من قال: ليس للزوج والزوجة من دية المقتول تصيفه الأن وجوب الدية بمدالوت، والزوجية ترنمع بالوت بحلاف القوالة، لامة انستدل بها روى عوا ضبحاك بن سفيان الكلامي أنه قال: أأمرني رسود الله بيخة أن أورث المرأة أشبهم أما الع أأنه وهما يفول: أنأن الفية فجما بعيد الموت ، والزوجيبة فرنفع معيد المدت، قائل استحقاق الأرث باعتمار مروحية القائمة إلى وقت الوت الندوية اللوت، وفرحق مداللعن الدية عنولة سالر الأموال.

١٠٢٠٠ - وإنَّ قبل إثر جل ويَركُ ثلاثَهُ وْعَرَة قبلُ أَحَدَهُمْ إِياهُمُ هَمَادُ طُلْبَالُونَ أَنْ يقتلاه؛ لأن السبب الله جلب القواد وهو العمد، فد تحفق منه ولا تصيب به في ذلك، فإن الفاتل منعووم من الميرات. فإن مات أحد الأخويل الباقير، العربكي تَشَاقي أن يقتله • لأنَّ لنصيب الميث من القصياص صدر ميرانًا بموقه بين أخويه، والقائل باث أخده: لأنه ليس يقاتل له، قلا يحرم الميرات منه، وزُدًا ورث حرء من القصاص الواجب عنيه سقط ذلك

(1) أحرجه أمو دارد في أحده (١٣٩٧ (٢٩٤٧) والترمازي في حجه أنضًا ٢٤ (١٤١٩) والرازا) والر و ٢٥ (٢١١) و تقسيما و في الأحساديث الخستمرة (٥/ ١٨٥ /١٨٥ /١٨٥ /١٨٥ /١٨٥ م) و بن ما الرود في الشيقي (٢٠٣٤/ 333) والتسافيقي في أصبيعه (٢٠٣/)، والدرفطني ١٩٧/ (٢٠) و٧/ ٥٠) والبينهيقي في الكندي (١/ ١٣٤٤ ٥٩٢٤٠) (١٩٦٢١١ والنسائي في آلکیوی کار ۷۸ (۱۹۳۳)، و مانادهی الوطأ ۲۰ ۸۵۱ (۱۹۹۹) وای آنی شبیبهٔ می مصنعه ١٤/٤٠٤ (٢٧٥٥٠) وعبد الوراق في أمصنعه ٢٩٧٧١٤ (١٧٧١) وأحمد في أحسناه الإرسطار (١٨٨٨) والطبوس في الأوسطار (١٨١٨) (١٨٨٨).

عَبِده و تفلك بعيب الأخو مالا. فعليه ثلاث أرباع النية في ماله للاع الماقي في ثلاث صدر ، ألا ترى أنه لو عما أحدهما القاب عليك الأحر مالا، فكفلك إذا سفط جز، من القصاص عرافة تا اعترار أن ملكه باليوات.

المناصفية الأحداث المنافرة التحديد والمحتلة لأب والم فس أحد الأحديد الأم عمداً والزوج الرائد معهم رهو أبدهم. فلاح حدفي والأحت والزوج أن يقتموا المقاتل الأن القائل معموه عمر ميرات أم والنافرة وإن مدفقوه حتى مدن الأخ البافي، فللأحد والروج أن يقتم المفائل الأن القائل من المنافرة والروج عمر ميرات الأحد من نصب ، فله بوت الفائل شيئاً من القصاص جود أحده قبات الأب بعد ذلك، لم يكن نالاحت أن بعثه الأن تصيب الأب من شعماص وحدار ميرانا بإن القائل وأحده والموافقة على مراناه ويكون لها عليه علم المرانا الأب عن منافرة وما من ميراناه ويكون لها عليه علم وهو نلاية من المن عشره وما من مي وهو تسعد بين الأج والأخدة أنها أن نابعة والمحدود فيكون ولك بر الأب والانه أثلاث للامن منذه والمرانا المناف المنافرة المناف

1945 - ركو أن أخوبي و أخرًا قبل أحد الأحرين أياهم، وقتل الاحر أمهم، فإن عائل فأه بهناء على الإحرام أمهم، فإن عائل فأه بهناء على الأحرام الأب مع الأخرى و لا قال بي عال الأب الأب الأب الأب كان مستوحيًا المفهد على وقائل الأم بيران سها لقائل الأس إقائل للأم بسط عنه بيران سها لقائل الأس إلى الأم ليس إقائل للأم وسقط عنه القصاص و ولم يسقط عنه بين الله فقد رحه القصاص و ولم يسقط عنه بين الله فقد من الله و المنافزة و الأب الأس حلمه أمرائه وأما والله بين عليه و الأب الأس حلمه أمرائه وأما وأنته و فتكون المسته على أربعه وعشرين، للمرأة ثلاثة و ولايت أثلاثة و فحصل الانتقال ابقام صرورة في ثلاثة ، فيكون البين وأربعين، إلى الربعة عشرة المنافزة عالم أربعة عشرة وغير الأس أربعة عشرة المنافزة ، فيكون البين وأربعين، إلى الربعة عشرة المنافزة المنافزة ، فيكون البين وأربعين، إلى الربعة عشرة المنافزة المناف

ج ٢٣- كتاب الفراغض - ٢٨٠ - الفصل ٢٣٠ ميرات الفائل وثلاثين سهماً من التين وسبعين سهماً من الدينة ويبطل عنه ما سوى ذلك سنة باليراث عن أمه وشمائية وعشرون بالبراث عن أحيه -واقه أعلم-.

الفصل الرابع والثلاثون في ميراث الخنثي

41** المنتى: هو الذى لا يعلم أنه ذكر أو أنتى بأن بكون له ذكر، وقبل: طريق معرفة حاله أنه ذكر أو أنتى قبل البلوغ بالبول، فإن كان يبول من حيث يبول الغلام يعتكم بكونه غلاف، ويرث ميراث الغلام؛ لأن علامة الذكورة قائمة صورة ومنعنة، أما صورة نظاهر، وأما منفعة فإن المنفعة الأصلية للذكر خروج لبول، وعلامة الأنوثة قائمة صورة لا منفعة أولى، وأما منفعة أولى، وأد لم يعتبر علامة الأنوبة صبار رجبودها والعنم ممنزلة، ولو عدم لا تبك أنه يعكم بكونه ذكراً، وبعص مشايخنا قالوا إذا بأنا بال من حيث يبول الرجال يجعل المعتى الآخر فيه تقصان اخلفة كلاميح الناقصة، وإن كان يبول من حيث ببول الأنثى يعكم مكونه أنثى، ويرث ميراث الأشى، فإن علامة الأنتى، ويعمل الأخر فيه زيادة خلقة، والأصل في تحكم البول في فكانت العبرة لعلامة الأنتى، وجعل الأخر فيه زيادة خلقة، والأصل في تحكيم البول في منال على رصى الله عنه مناله.

وإن كان البول بخرج من المبائرن جميعة فالحكم الأسبقهما خروجها والأن العلامتين فالمشان صورة ومنفعة، فيترجع السابق، فللسيق عبرة في كثير من أحكام الشريعة، فإن كان البول يخرج منهما معًا، وهو مشكل عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد : ينظر إلى أكثرها خروجها، وإن استوبا في مقدار الخارج، فهو مشكل عندهما أيضاً، فينظر إلى ما يؤول حائم، وما يكون منه في حال بلوغه؛ لأنه بعد ما بلغ لا بد وأن يكون منه حيل، أو يزول من، أو يزول حيض أو نسات اللحية أو إحسال أو عظم النشدين،

⁽¹⁾ أخرجه ابن أبى شبية من أم صحه (٢٧٧/ (٣١٣٦٨) وأحمد بن حبل من أنسال و مموقة الخرجه ابن أبي شبية أبضاً الرجال (٣١٣٦٨) وقوقة على سميد بن الشبيه لا موقوقة كما أخرجه ابن أبي شبة أبضاً موقوقاً على جاير بن زيد و معيب بن المسب.

فجمل بعص دلك علامه ذكرته ، والبعض علامة أبوائد ، وعز الحسان أنه يعلد أضلاحه فبزناصلع لمرأة للقص مناصلع الرحل لواحدته وحكي أموا فبازم الفنافسي عن اين سيرين ? آنه بد كان تدبه مستدبً^{؟ * م}ستقبلاً و فهي مرأة.

والحكوم تدرمت احتق الشكل أرامعط الدمسوات انساء إلاأي يحون أسوأ أحواك أفاركون فكأك فيجمل دكوا وهشاهول أبي حييمة ومحمد وحممه الدووقال وشبعين والبزالس لبلي والنهوري والنووي ويعطي لويصف نصبت الذكو ويصف نصبب الانفي، وهو مدهب ابن هاس

٢٠٢٠٨ - جدًا إلى السائل : هلك الرجل: وترك البّا وخدى بيشكلا فيعند أبي حنيمة ومحمد وحمهما الله فالرسهم أثلاث وثنتاه للإبن وتلثه للحنق وهواميوات الشاب، وعلى قول الشعبي وهو قول ابن عماس إذ كان الحش ذكراً؛ فله نصف المال، والمسألة مراحدين، وإن عادائنم ، هلها تلث بلا، والحساب و اللائة، فقيد اجتمع في حقه الثلث والصماء فيحطى له بصف منا تجتمع لده وظلاء والمنصرة والساقي للانواء

١٩٠٩ ؟ - ولو مانت الراف، و تركت زوحًا وأحدًا لأما وأم رحسي لأب، فللروح النصف وللأحب لأما وأمالنصف ولاشي وللخني والأفرأم وأحالها فرالصورة أن لحمر دقرًا ، فإنا في حملوه دقاً الا يشبيسا من ورو جملوها أبش نصيسا السوس. وانعدك للساكة سراستة إلى سيعة وافحعلناها ذكرك واهله فوق أبي حبيفة ومنحمدار جهسا

٢١٣١٠ - ويعالمك الوحال، وتركز وجلة والخلطة لأب وأمو حسوه وحنيل، فللحتني بصف السلمرية فهذا قول أبي حنيفة وحمه افقاء وارترك أبوين ووالفا خنفيء فعلى قول أمل حيفة اللابوس سهينان من خمسته و وتلخش تلاته من خمسته والأن الخنفي لو كانا فكراً كانت الفريضة من سته للأموس السناسلة، وللابي أربعة، وقر كانت أشي كان للإبوين سهمان من سنة وللائة تلابة ، والسهم الباقي يرد عليهم على خمسة ، فوصوب المتت في هذه العمورة ثلاثة من خمصة وافيعطي للخنتي دلك .

ان رنيء مسدياً

ولا ترك زوجة وابياً وولكا خشى، فعلى قول من يقول: بنصف النصبيين، يقول: إن كان الخشى ذكراً فالمسألة من ثمانية، ويصبح من سنة عشر، للمرأة سهمان، ولكل ابن سبعة، وإن كان أشى، فالمسألة من ثمانية، والصحبح من أربعة وعشرين، ولها من ذلك سبعة، وإحدى فلسألتن من سنة عشر، والأخرى من أربعة وعشرين، وبينهما موافقة بالأثمان، فاضرب نمن إحداهما في الأخرى، فيكون ثمانية وأرسين، وعليها يقسم المال، فللمرأة لمن ذلك سنة، فيبقى اتنان وأربعون، وللخشى إذا كنان ذكراً أحد وعشرون، وإن كان أشى أربعة عشر، فيجمع ذلك، فيكون خمسة وثلاثين، فللخشى فعشرون، وإلياقي ثلاين وهوأربعة وحشرون ونصف، وينغل المسألة إلى سنة وتسبون ليزول الكسر، وعلى قرل أبي حنيقة رمحمد وحمهما الله أصلها من ثمانية ، ويصح من أربعة وعشرين؛ لأنه يجعل للخشى أدنى الحائين، وذلك حالة من ثمانية ، ويصح من أربعة وعشرين؛ لأنه يجعل للخشى أدنى الحائين، وذلك حالة

رجل منات، وقرك ابناً وابنة وولداً خنفى، فنقول : لو كنان الخنفى أننى، فكانت الغريضة من أربعة، ولو كنان الغنفى ذكراً كانت الغريضة من خمسة، فاضوب حال النائيث في حال التذكير وهو أربعة في خمسة، فصار عشوين، لم في حالين، فصار أربعين، منها نخرج المباأة ممجيحة، فنقول الو كنان الحشى ذكراً لكان لها خمساً المال سنة هشر، ولو كنان الحنفي أنني لكان لها ربع المال عشرة أسهم، فلها نصف الحاليف، وذلك ثلاثة عشر، ويقى مبعة وعشرين بين الابن والابنة، لذكر مثل حظ الأنفين.

وإن ترك إبنين وابنين وولدا خنتى، متفرال: لو كان الخشى أثنى تكان الفريضة من سبعة، ولو كان الخنثى ذكراً الكان الفريضة من تسانية، فاضرب حال التأثيث عن حال التذكير، وذلك سبعة في ثمانية، فصارت سنة وخسسين، ثم في الحالين، فصار ماثة واشي عشر، فنقول ألو كان الخشى ذكراً لكان له تسانية سهمان وهو فريع، وذلك ثمانية وعشرون، ولو كان الخش أنني لكان لها سبع المال ست عشو، فصار للخشي في حالين أربعة ولوبعون، فلها نصف الحالين، وذلك أثنان وعشرون، وبقى تسعون منهما بين الإنين والإينين للذكر منل حظ الأشين لكل أبنة عمسة عشر ولكل ابن ثلاثون،

وإن ترك ثلاث بين وثلاث بنات وولغاً عنش فكانت الفريضة من عشرة أسهم،

وأوا فالراكش لأفرأ أثكاثت الفريضة من أصدعتها والأصراب عشرة في أحدعتها و فيكون مانة وعسرة، تبرغي حالين، فصار مائنين وعشرين مبيذمكم و السألة صحيحات فتقول؛ لو كان الختني أنني لكان تها عشر جميع المالي لتان وعشوون، ولو كان الخنني دكراً لكان لها جرءان من أحد عشر وهو أوبعون سهيمًا فصاو للخنفي في حالين انتان ومتوداه فلها بصف الحالين أحدوثلانون سهماء ويفي ماتة ونسعة وتعابون سهما بن الدين والمنات للذكر مثل حظ الأنشين لكن النة أحد وعشرون ولكل الهزائنان وأرجون وإن شفت قلت. كان ليختر في حال التأنيث سهم من عشر نم وفي حال التذكير سهمان من أحد عشراء فأضراب تصببها الذي في احال التأثيث في فريضة النفكراء وتصبه اللذي في حال التذكير في مريضة التأثيث، فاجمع ذلك كلم، فما احتمع، فذلك بعبيب الخنش، وهو أن يقول في هذه السألة: كان للخنش في حال التأنيت في فريصه النذكير، ومصلته الذي في حال التذكير في فريضة التأبيث فاحتمر ذلك كله ، فما اجتمع ، فذلك نصيب الحبثي، وهو أن يغول: في هذا المسألة كان تلخش في حال التأثيث سهم من عشرة مضروب في أحد عشره فيكون في أحد عشوء وكان للخش في حال التدكير سهمان من أحد عشر مفدروب في عشرة، فصار عشرين، فجميع ذلك أحدوثلاثون، ولكل ابنة عن حال التأنيث سهم من عشرة، فاضرعه في أحد عشر، فبكون أحد عشر، ولكل ابنة في حال التدكير سهم من أحد عشره فاصربه في عشرة، فصار عشرة، فجميع ذَلِكَ أحد ومشرون، ودلك نصيب كل ابنه ولكار الن مثلي ذلك.

٢٩٢١٠ - رجل مات، ونوك ولدًا حش وعصيبة ، فظول: نو كبان الحنتي أشي فكانت الفريصة من سهمين، ولو كان الجني ذكر، لكانت الفريضة من سهوه فاخبرت حال التدكير في حال التأنيف، وهو النان في واحد، فيكون انس، شراضريه في حالين، الصار أربعة، ولو كان كني ذكرًا لكان له جميع المال أربعة، ولو كان اختفى أبش، لكان الها نصف المال، فصار للخنش في حال أربعة، وفي حال سهمين، فلها عبف اخالين تُلاثة أسهم، ويقي سهم، فهو للعصبة.

فإن ترك ولدين ختى وعصية، فتقول: لو كانا ذكرين لكان الله ينهما تصفيل، وكانت العريضة من مسهمين، ونو كانا النبين لكانت العريضة من ثلائه، ولو كان الأول وَكُرا ، والأحر أَتْنَى، فو كنان الأول أنثى، والأخو دكراً، فكانت الفريضية من تلاثه،

مصادت الدرجية في للاثه أحوال من للائة ، وفي حال من منهمين، فينجري للائة على وأمنيالها والفضرات فلاثة في النبيء فصار سية في أربعة أحوال، فصارت أرامه وعضرين سيهماء فينتها نصح الفريضة وفنقول الوكتانا فكريس بكانا لهمنا جميع الالوأرجعة وعشرون. ولو كانا أخين لكان الفريضة من ثلاثه، ولو قال الأول دكاً، والأخر أنسى، وكان الأول أنش، والأعر ذكراً لكانت الفريعية من ثلاثة، فصيارت لفريضة من زبزية أحوال من تلاتف وفي حال من سهمين ، ويجري تلانة هر بأمثالها، فانسرت للانة ف رين، ويبارك بنية بي أربعة أحدال، فصارت أربعة وعشوبي سهماء فعما تصح المريضة، فقول: أو كانا ذكرين لكان لهما جميع المال أربعة وعشرون، ولو كاما أننيس بكان لهما للتا للمال مبنة عسر . وقو قان أحدهما ذكر ، والأخر أنثى لكان لهمة جموم قال أرمعة وعشروناء فصاركهما في حميع الأحوال تمالية وتمالوك فلهما وبعانك اثنان وعشاورايقي سهمانا وهواللعصاة

١٦٨٢ ٣- اجل مات، وترك أخرتًا لأب رأم حنش وأخت الأم حنثي وعصمة ، فتق لن لو كانت الأنحال لأما وأم أنش كانت لقويضة من سنه، ولو كانت ذكراً كانت الدريضة من سنة و فسته¹⁰ يجري عن سنة و فيضرات سنة في حالين و فصار التي عشراء . للرُّ حيث من الأم منها سنهيمان ذكرًا كان أو أنش ، ويقي من الله عشرة أسهم، فهو للاخ من الأب والأم لو كان ذكرًا. ولو كان أشي لكان له يصف المال منه أسهم، صار للتي من قبل الأب والأم في حيال سنة، وفي حيال عشرة، فلها نصف لحالين نمانية أسهم، وبفي سهمان، وهو للعصبة.

فان ترك أعينًا لأن وأم على وأحمًا لأن عملي، فقول الوكانات أشين جسيعًا كانت العريضة من سنة أسهم، وثو كانا ذكرين لكانت لفريضة من سهم، ولو كانت الأخيت من الأب والأم أنش والأخات من الأماء ذكراً فكامناه المويضة من سهمون، ولو كيانت الأخيت من الأب والأم ذكراً والأخت من الأب أنش لكنانت الفريضة من سهم، فصيار في حاله مزاماته ، وفي حال من سهمين ، وفي حال من سهم، فسنة تجزئ عن هو لام كلها ، فيضرب سنة في اربعة أحوال، فصار أربعة و تشرين مها بخرح السألة

⁽١) وفي م العراستة فيجري منفعن معقال

صحيحة الوكان الذكرين جميعًا لكان المال كالدلاع من الأب والأم وهو أربعة وسندون سيسا، ولوكان الانت من الأب والأم ذكراً والانحرى أنى لكان لمال كله للاخ من الأب والأم ذكراً والانحرى أنى لكان لمال كله للاخ من الأب والأم نصف المال الذين لكانت للاحت من الأب والأم نصف المال الذي عند سهمًا والوكان الاحت من أب وأم أنثى و والأحر ذكراً لكان للاخت من الأب والأم نصف الملل اثنى عند سهماً وذلك ثلاثة أراع المال، وأما الأخت من الأب لوكان احيمًا أنثين لكان لها صدى المال أوبعة أسهم، ولوكانا ذكرين لكان لا تسىء لله والوكان الأحت من الأب والأم أمنى والأحت من الأب ذكراً لكان للاغ من الأب نصف المال في عشو سهماً والوكان للاخت من الأب والأم وكان حيام الأب في حالي لا في حالى لا شيء وفي حال اثنى عشوء في الاسام عند وهو للعصبة.

غان ترك ثلاثة أخوات سنفرقات كلهى خيات، وأم الأحد من الأم والمها والاخت من الأم فلها حال التأليث وحال التذكير سواء، وأما الاحت من الأم والأم والاخت من الأب، يبخلف أخوالهما في التأليث والنذكير، إن كاننا جميعًا أنيس، لكانت الفريضة من سنة، وإن كاننا جميعًا أنيس، لكانت الفريضة من سنة، وإن كاننا ذكرين لكات الفريضة من سنة، ولم كانت الأخت من الأب والأم ذكراً والأخت من الأب أنني، لكانت العريضة من سنة، وصار كانت الأخت مو الأب والأم الشي والأخت من الأب فكراً والأخت من الأب والأم الشي حيث، فضاء في أربعة أحوال، فصار أربعة وعشوير عنه، نخرج السائة صحيحًا، فللاخت من الأم الشيائية المهم، ويشي عنه، نخرج السائة صحيحًا، فللاخت من الأم السدس من طلك أربعة أسهم، ويشي عشرون سهمًا، ولو كانت الأحت من الأب والأم والأخت من الأب والأم والأخت من الأب والأم المنت من الأب والأم الأحت من الأب والأم الكان للأحت من الأب والأم النصف التي عشر، ولو كانت الأحت من الأب والأم النصف التي عشر، ولو كانت الأحت من الأب والأم النصف التي عشر، ولو كانت الأحت من الأب والأم النصف التي عشر، ولا كانت الأحت من الأب والأم النصف التي عشر، ولم كانت الأحت من الأب والأم النصف التي عشر، ولما كانت الموال أربعة وسنون، فلها ويم ذاك سنة عشر سهمًا، وأما الأحت من الأب والأم عن الأب والم عشر سهمًا، وأما الأحت من الأب والأم النصف التي عشر، سهمًا، وأما الأحت من الأب والأم عن الأب والأم النصف من الأب والأم النصف التي عشر، سهمًا، وأما الأحت من الأب والأم عن الأله لكان لها سندس المال أربعية أسهم، ولو كانوا ذكورًا لكان لا شيء لماخ من كان لها سندس المال أربعية أسهم، ولو كانوا ذكورًا لكان لا شيء لماخ من

ح ٢٣- كتاب الفرائض (٣٨٧ - الفصل ٣٤): ميراث الخشي الأمر، ولو كنان الأخت من الأب أنفي وهؤلاء هكنووا لكان لا شيء فلاضت من الأب، ولو كان الأخ من الأب ذكراً، وهولاء إنانًا لكان للأخ من الأسانك الذل بسائية أسهم، رفينار فها في جميع الأحراف التي عشر سهمًا، فلها ربع ذلك ثلاثة أسهم، وعلى سهو، فهو للعصبة -واقه أعلم- ،

الفصل الخاسس والثلاثون في ميرات الجنس

٣١٢١٣ - ذكر الصدر الشهيدهي هوانديه الله اجمعي بوو سراؤا كال موجي وأخي النطر عند موت الورث والعمل حما فاراء وطريق معرفة وجوده في العقور تندامات اللوائث أنا يحيي لأقر مراسقة انسهو مدمات يوريده هكلددي وحيمه اللا للسألة مصلفة ، وهذا النعويل من من المستعدلة للخبين المبرات عن غير الأب لا في عير استحقاق ظيرات عن الاب، فولما إذ حامك بالوقد واقل من سنتين ماذ مات لما والمان بنداسه والم تكور المرأة أفرت مضطماها وواقع يتس ويبوه ويحسد رجميه اليتماني فيرتفض الاصليء ف لأحدا أب المعدم في أرجاءت بالواد لأقل من سيتين من وقت برهنده فإله يتسب ليسب الوقعاس الزوج يفالم يعر منفصه العدم وإنا تب المدب مراطات واثرات فيرورق ورن حادث بالوائد لأكبر من سبن لا ينسنه بسب الويد من الروح، والا مرجه ميد، فنمين خافكار محمدر حسدالة في الأصل الأباهادك الصدر الشهيد فراداد قابير في عن المسجدة في الحرين لا يوث من غير الأب لا عن الأب، وطريز معرفه الفصاك عبيدان بستهل أربسمه منه غطاس، أو بتحرك معفق أعصاب وأو ينتصر وأو ما شاكا إذالات والدائدها والمنك لا برات الألا شككما عي حباته بوع مرات الأب الا يحوز أماكان مينها لمقح فيه الرواع ويبجور أمه كاف حياه للدمات وعلا بروثه بالشلك

تُم الحبير إذا حرح ميدًا إذا لا يوث إذا حرج بقصه، فأما إذا حرج فهو من حملة اللوريخ، بيام إذا فحراجه إنصال يطنها، فألفت جيدًا، فيهما الخدن من حسله الهرزيم، إلى الذرع أوحب ملي أضارف الغرأة، ووجوب الصمان رجماية على الحي يهان لليسار عند حكم مشرع بحباته حبر وجب الغراءعلي الصارب، وإذا عكم بحياته كان لد البراعيد ويعارف عنه تصبيبه كلما يورات العراف وإن مات العدائم واج لحص أعيضا عاد ذكر في لعصي الواصع: أن الحارج إذا كان أكانر العادر فكأن لكن قد عم حجيد، بم مات بعد ذلك فيهرت وإلاكت الحيارج أفل المسعدة فكأنه فيم يحترج نبي ومنه والإردث والإوقع

الاختلاف في انفصائه حبًا أو مينًا، فشهدت القابلة على انفصاله حبًا أجمعوا على أنه نقبل شهادة القابلة في حق الصلاة عليه، وهل يقبل شهادتها في الإرض؟ قال أبو حنيفة: الايقبل، وقالا: يقبل

فصل إخرمته:

٢١٢١٤ - رحور ميات ، و فرك ابنًا وأم ولد جناس ، فيولدت ابنًا - فياستهال ، فم مات، فلا شك أن الموات بن الابنين؛ لأن الابن المستمل وارث لما كمان حيًّا بوم مات والورث والفظهر أن الورث مات عن إينين ليكون البرات بينو والم فإذا واشاطك والبعد ذلك، فقد برك أحَّا ولمَّا فلام ثلث ما ورثه وهو سعس جميع الدل، والبائي للاخ، فيجعل للآخ عدمة أسداس النصف من أبيه والسدسان من الأح، وإن وقدت إذا وابنة واستهل الامن لمومات فقد علمنا أن الحماركان وارثًا يوم مات الأب، فيكون قد مات من أشن واللت ، فلكوان المال سيهم على خمسة ، فحين سات هذا المنشهل، فقيد مات عن سهمان، وعلف أنَّ وأعيًّا وأحَّاء فيكون تعليبه بسم على ثمانية عشر وبن تعليبه وفرضه موافقة بالنصف، فيضرب وثق القريضة الثامة، وذلك تسعة في الفويضة الأولى، وذلك عسمة، فيصير خمسة وأربعين، كان للابن الأصلي مهمان من الفريضة الأولى، مضروبًا في وعل الفريضة النابية، وذلك نسعة، فيكون ثمانية عشر، وللابن المُستهل كذلك تساتية عشر، وللابنة من أبيها سهم، مضروب في وفق الفريضة الثانية ، وذلك تسعة وفيكون نسعة وشرما أصاب الابن المشهل وفالث ثعالبة عشر سهم يقسم بين أخيها وأمها وأختها، فلام المدس ثلاثه، وقلاح عشرة، وللاخت خمسة، فجملة ما حصل للابن الأصلي من التركنين ثمانية وعشرون، ثمانية عشر من التركة الأول وعشرة من التركية الثانية ، وجملة ما حصل لا خت المستهل من التركين أربعة عشر نسعة من التركة الأولى، وخمسة من التركة الثانية، وحصل لأم الابن المستبل ثلاثة، جملة ما حصل لهم خمسة وأربعون. وإن استهلت الابنة، ثم مانت، قإن المال يفسم على ستون للابار الأصيار مزرأيه أربعة وعشرون، ومن أخته خمسة، فيحصل له من السألين تسمة وعشروناء وللابن العتن وقدمع الابنة المستبلة تسجة وعشروناء ولأم المستبلة سهمان

العصل ٣٥: مبرات الجنين

أيضأه فيستقيم التخريع.

أفهل قالك أما وأختًا وروحة حاملات فوالدت الله، فاستها اللابر ، ثم مات. فالثبت الأول مات عن أم واسرأة والن وأخ، عالأح في هذه الصورة يكون ساقطا بالابن، ويكون فريضة الابرز لمبث الأول من أربعة وعشويل وظافا مات الابن بعداما استهل الفدامات من السعة عشر سهيئًا، وخلف أمَّا وعيمًا، والجالة لا فرت منه لكان أمم، بيكون فريعيته من ثلاثة . فينضر ما فريضة المستها ، وذلك ثلاثة في فريضة اهت الأول. وذلك أربعة وعشرون فيصبر اتنين وسيعينء فعليها بقسم المال كاف للأم الميت الأولى من تركة أبيها أرمعة وصارعهم ولماجي تلالق فبكر براثن عنيان وكاذللاه جة المت الأول مواتركة زرجها ثلانة، وصارت مضروبة في ثلاثة، فيكون تسعة، وكان للاس لمستها عن أبيه سيعة عشراء مضروبا فرائلاته ، وذلك أحد وخسمون، فيقسم على أم المستهل، وعلى عبمه أثلاثا التلك للام سيحة عبقس والثلثان للعمارومعة وثلاثوناء وإنا وندت مقاء واستهلت ومانت، واللسالة بحالها، فإن المال بقسوعلي أربعة وعشرين، ومنها يصح السأنتان لأم تنبت الأولس من أبرها أربعة ، ولزوج البت الأول من زوجها ثلاثه . ولهه من أبيها أربعة والأخ الميت الأول من أخبه بحكم الأخوة خمصة ومزابن أحبه بحكم الممرمة أعانية ، فجملة ما حصل له ثلاثة عشر أواقه أعلم

فصل أخرمته:

١٤٢١٦ - إذا ترك الرجل أم ولا حيامل وأصاو آخيًا. فيولَّدت ولدين ابنًا وابعةً ، فاستها أجدهما بغير عبته وووجها متنزي فالسبخ فيه أقابقه ركأن الابتة هي السنهلة ، فيكون للبت قدنوك أمَّا وأحاورينة، فللأم السدس، وللانة النصف، والباقي للأخ، أصارالمسألة وتصحيحها من سنة وإدامانت هذهاليت وفقا مانت هرا فلانه وحافت أمًا وعماء ففريضتها من الثلاثة، ثلام التلك، والباقي للعم، ففريضتها تلاثة، وتصبيبها من الأول ثلاثه، ضريضتها تواعق بصيبها، ويصبح المنالقان من منتة، ثم يفدر كأنه الابن هو المستهل ، فيكون البت قد ترك أمّا واناً وأخَّاء فالأخ بسقط، ويكون للأم سهب، وللاين خدمسة أسهيم، فإدا مات الاين، فقد مات عن أم وعد، فقريصت من ثلاثة ،

ونصيبه من الميت الأول خمسة، فقريقت لا تذخر في تصييبه، ولا موادنة بين فريقت وين بصيبه ، فيصر تعالمة عبر الوين بصيبه ، فيصر بالحدي تفريقت إلى الأخرى للائة في سنة ، فيصر تعالمة عبر الحال ألم فيت الأول سهو من سنة مضروب الى تلاقه ، فيصير ثلاثة ، وكان ثلابن من تركة وهو الحيت الأول حمسة مضروب في ثلاثة ، فيصب عسبة عشر يستقيم على فريضة الابن ومو الحيت التأتى اللائلة من سنة إن كانت المستملة هي الابنة ومن ثمانية عشر إن كان المستمل هو الابن و تعقول المحاليين ، و تعالم أقل العبدين ، و تعالم أقل الابن و تعقول المحالية عشر الأول سنة أقل العبدين ، و تعالم أقل المعلمين في الكرا المحتوج الإبن و تعليم الأول وسنة من فريضة المارك الثن عشر إن كانت المستملة هي الابنة سنة من فريضت المن المحالية عشر ، فيصبب الأح التي عشر إن كانت المستملة هي الابنة سنة من فريضت المن في تعلول لها عشرة الأنها أقل و ولام الحين التمال للائة من ثمانية عشر الإبن فيعلى لها عشرة الإبنا المستمل هو الآلى و فلم الحيت المارك عمرة المارك عن بعسطام عمرائيل الماني عشر ، فيوفقان حتى بعسطام عمرائيل والأم الحيت الأول ثلاثة ، فيبقي سهمان إلى نمائية عشر ، فيوفقان حتى بعسطام عمرائيت الثاني مع أنه .

وعايتصل هذا الفصل:

1917- إذا مات الوجل عن امرة حيلي بوقف للحمل سيوات أوبعة بين في رواية ابن الممرك عن أبي حريفة وحمه الله وعن محمد وحمه الله ووايتان : في دواية ابن الممرك عن أبي حريفة وحمه الله ، وعن محمد وحمه الله ووايتان : في دواية عن أبي يومف رحمه الله ، وعن المحمد وحمد الله يوقف عصيب الرائح عن أبي يومف رحمه الله ، وعن أبي يومف رواية الخصاف : أنه يوقف عصيب ابن واحمد ، وعليه الفتوى ، فتقول : إذا مات الرجل ، وترك نباً وأم ولد حامل ، فعلى رواية ابن المباوك : إنا يعطى الان محمد المال ، ويجمد كان الحمل أوبعة بنين ، وعلى رواية عنام : يدفع الاس ثنك المال ، ويحمل كان الحمل البان ، عني رواية الحصاف الدقع الى الابن نصف المال ، ويحمل كان الحمل الا يحلو حالهم إما أن يكون الوارث مع الحمل عن الا يتعرد هريسته بالحمل وعي ينغير مريضته بالحمل ، و لا يخلو إما أن يكون على الدورة عن

يسفظ هي بعض الأحوال، وهن لا يسفط، فإن كان عن الإينسر غريصينه، فإنه يعطى مريضته حتى إذا ترك امرأة حاملا وجدة، فللجدة السدس؛ لأنه لا يتغير فرضيتها بالحمل، وكذلك اذا ترك امرأة حاملا وأخا وعما لا يعطى الرأة التمن والأنه الإيغير فريضتها سهذا الحسل، ولو ترك امرأة حاملا وأخا وعما لا يعطى الرأة التمن والأنه الإيغير فريضتها أنا يكون اخمل ابنا، فسقط سعه الاخ والعم، ولا من يرت مع الحمل إلا القدر المتيقن به و لأن التوريث في موضع الشف لا يجوز، وإذا كان عن يسقط بحال، فأصل الاستحشاق له اقل التصديبين، فلا يعطى إلا ذلك، وإذا كان عن يسقط بحال، فأصل الاستحشاق له مشكوك، علهذا لا معطى الذاك.

ثم إن كان الأقل لتصيب سانر الورثة ان يجعل الحمل ذكراً، يجعل ذكراً، وإن كان الأقل لتصيب سائر الورثة أن يجعل الحمل الذي، يجعل الذي، وإغابوقف للحمل أو فو التصيبين، ولا يعطى سائر الورثة إلا الأقل احتباطا، بيامه: اسرأة مانت، وتركت زوجًا التصيبين، ولا يعطى سائر الورثة إلا الأقل احتباطا، بيامه: اسرأة مانت، وتركت زوجًا الحمل ذكرًا كان ثلارج التعلق كاملا تلاقة من سنة، وثلاثم الثلث سهمال والباقي، وهو الحمل ذكرًا كان ثلارج التعلق كاملا تلاقة من سنة، وثلاثم الثلث سهمال والباقي، وهو وعلى رواية هشام: الحمل عنزلة أختي، فيعلى رواية ابن المبارك: الحمل كأرمع أخرات، فلوج ثلاثة وللاثم السلمي سهم والاختين أربعة، ولا شك أن ثلاثة من تماثية من تمائية من تماثية ولا تلاثة، وكذلك على رواية الحصاف؛ لأن إن حعلنا الحمل أنني، فيوقف لها ثلاثة ولالاخت تلاثة، فيكون التسسة من تماثية، فلهذا جعلنا الحمل أنني، فيوقف لها ثلاثة من تماثية، فإن ولدت الأنه، فيكون للاحتين، من تماثية، فإن ولدت الشهمين، فيكون للاحتين، وإن ولدت ابنا، فقد عطلت القسمة الأولى، وإنها يغسم المال من منته للروح النصف وإن ولدت ابنا، فقد عطلت القسمة الأولى، وإنها يغسم المال من منته للروح النصف فلاته وللات وللاه الثالث منهمان، والبانى وهر مهم ثلام بالعصوبة

٢١٣١٧- قال الشبيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفصل: إذا مات الرجل عن المرأة والنتين، والاعت المرأة ألها حامل بعرض على المرأة تقة أو المراتين حتى يمسي عليهما جنهماء قابل لم توقف على شيء من علامات الحمل يقسم البرات، وإن وقدت على نسى، من علامات الحسل تربصو حتى فلد، ولا يفسو الميرات، فكافئك لو مات الوحل، ويرك مناه المراة مناملاء قبل القدضي لا يفسم الميرات حس تلد، فيها كان الوارث أكان من الواحد المراسطر و الولادة إذا كانت الولاده قريبة لا يقسم، ريان كانت معيدة يفسم، ومقدار القرب والسفد مقوض إلى رأى الفاصي ، عدّ، القواة منقولة عدد، وأم يتصبح إلى المسالة الثانية ، ولم أعرف وجهها

انفصل السادس والثلاثوث في ميرات الولد بناعبه الرجلان

الانتهام جميعًا، فهو ينهما تابت السب منهما برقهما ويرقاء وجاءت ولد والاستهاء جميعًا، فهو ينهما تابت السب منهما برقهما ويرقاء وهو قلباقي منهما عبر أنه الإساب منهما برقهما والوصات وهو قلباقي منهما عبر أنه الأولى، حيل هذا الأولى ويرقاء منهما عبر أنه الأولى، حيل هذا الأولى ويونا أن حدا لأولى الأولى عنه الله ويونا أن حدا لأولى مناب وولك هذا سبوى هذا الأس الأدعى على مناب عبر الإساب الأدعى ومن الاس الأدعى عنه الأبل الأدعى ومن الاستهام برائع الأولى ويرك بنق وهذه الإين المشعى مناب عبر الناب الأدعى مناب الأدعى ومن الادع أن الأحر معد ذلك ويرك بنق وهذه الإين المشعى من يونا الأولى من الأولى من الأدعى المناب والمناب الأدعى مناب الأدوى من الأحر معالية والمناب الأله والمناب الأله الأولى من الأحراء فيال كالمعال والمنافي من الأحراء والمناب الإله المناب الأله الإساب المناب الإينان المناب والناب المناب الأله المناب الأله المناب الإلها المناب الألب المناب الكون الها المناب المناب الكون الها المناب المناب الألب المناب الكون الها المناب المناب الكون الها المناب المناب الألب المناب الكون الها المناب المناب الكون الها المناب الكون الها المناب الكون الها المناب الكون الها المناب المناب الكون الها المناب المناب الكون الها المناب المناب الكون الها المناب المناب الكون الها الكون الها الكون الها الكون الها الكون الها المناب الكون الها الكون الكون الكون الها الكون ال

التحرفي بالأمر

الفصل السابع وانتلاثون في ميراث نُعن الكفر

المسلمون فيما يبدو وقد يتحقق فينا ينهم جهات الإرث لا رئاسها التي يتوارثون عقلها المسلمون فيما يبهم، وقد يتحقق فينا ينهم جهات الإرث لا رئاسها المسلمون السب، أو سبب، أو نكاح، لا حلاف أنهم لا يتوارثون بالا يتحة التي لا يصح فيما بن المسلمون بحاليات المسلمان بحل نحو نكاح المحارم نسب أو ورساع ونكاح الطاقة ثلاث فيل ووح أحر، ويختلفون بالتوارث بحكم النكاح في اتعدة والمكاح غير شهود، وقال رقى الا يتوارثون بساء وقال أبو يوسف ومحمدر حمهما أنه . يتوارثون بالمكاح بغير شهود، وقال رقى الا يتوارثون بالمكاح بغير شهود، وقال المحدة في المحدة وهذا ساء على اختلافهم في المكاح بغير تلم على هذه الألكحة إذا أسلمواء وقد بينا ذلك في كتاب للكاح، به لا حلاق أن الكور في قول أكار المدحدة وهو الكور لا يرث الكافر في قول أكار المدحدة وهو عن معاد ومعاوية وحمهما أنه قال: لا يرث الملم الكافر لقوله منتجار الموارث على المورث المعلم على طعلو حال الإسلام لا يثبت حال الولاية للكافر على السلم، ويثبت للمسلم على طعلو حال الإسلام والمورث أله حابا أن الحربي لا يرث الناسي سوء كان الحربي مستاطأ في دارائه الولي والحورة والمورث والمورث والمورث الما والمورث المارث الماري مستاطأ في دارائون والمورث

وأهل الدمة يرث بعضهم بعضاء وإن احتلفت صورة مالهم عند عامه الصحابة والفقهام، فيرث النصرائي من اليمودي، واليمودي من النصوائي، وبرقان من المحرسي، والمحرسي يراك مهماء إلا إذا اختلفت الليار أو يستحل كل ملة فتال الملة الاخرى، فحينته لايتوارثان حتى إن النصرائي إدا مات في در الإسلام، وله اس في دار البعد أر

 ⁽⁴⁾ أخرجه السعة ي في مسجمة (4/40) مدينة في ترجيمة الناس الديدة السلماليسي ، وديد يا اختى الأحدادية (4/40) (4/4) (4/4) والطحاوي في محاسبات الأشراع (7/4) والموساوي في الخدري (4/40) (4/4) والميمي في الكترى (4/40) (4/4) والموسايي في الكترى (4/40) (4/4) والموسايي في الكترى (4/40) (4/4) (4/4) والموسايي في التناس في التناس (4/4) (4/4) (4/4).

دار الترك لايرته، وبعض الصحابة جعلوا الكفر كله ملنين، فجعلوا اليهودي والنصراني منه وباقي الكفر ملة الحرى، وعن شريح وابن أبي نيفي والحسن وشريك والحسن بن صحالح والشوري وعظه : أن الكفر فلت علل، فاليسود والسامرة ملة والتصاري والصابتون ملة ، وبافي الكفرة من للجوس وحيوهم ملة ، ومن حعلهم علل لم يرت ملة عن ملة ، وكان أبو حنيمة وأصحبه يورنون أهل الحرب معضهم من بعض إذا كانوا من أهل دار واحدة ، وإذا اختلفت الدار قو يرث ، وتفسير الحنالاف الدارين أن يكون ملكي في موضعين ، ويرى معضهم تنل البعض ، وإذا القفت الملة وهذا الحلاف للملمون ، فإل أهل المدل مع أهل الدارين أن يكون ملكي المدل مع أهل النفي يتوارتون فيما بيهم ؛ لأن دار الإسلام دار أحكام ، فياعدلاف الملك والمنع بالمدارين الدار نيمه بن المسلمين ؛ لأن أحكام الإسلام يحمعهم ، فأما دار الحرب ليس دار الإحكام ، بل هي دار قهر ، مباحثلاف المناه والملك بختلف الدار بيسهم ، المحرب ليس دار الاحكام ، بل هي دار قهر ، مباحثلاف المناه والملك بختلف الدار بيسهم ، المحرب عن المالين بعض أهل الدارين بقطع الدارين عرب وإن كانوا مسلم أن يوجعل كل واحد مسه في المختلف في منعة ملكه الذي خرج فيما بينهم بعد ذلك كمنا لو أسلموا ، وإنه يجوى التوريث بينهم ، وإن اختلفت صهم في دار الكفر .

جننا إلى المسائل:

1977 - فعى سات، وخنف ووقة من أهل الخرب، فسماله عي مسواه كانت الورثة فى داوة هرت أو فى دار الإسلام معاهدين، ولو مات يهودى، وترك إيثا يهودياً فى دار الحرب، حالاً ل كله فلايل البهودى الذي حو فى دار الإسلام، وفو مات يهودى من أهل الحرب وهو مستأمن فى دار الإسلام، وقرك أبناً ذميا وابناً مسلماً وابناً حربياً فى دار الإسلام، فالمال فى قول أهل العراق بين الابن الماهد وأخرى نصفين والان الماهد يمنزلة الحربى عدهم، فيرت عه الحربى ومن هو منته وهو المعاهد، وفو مات يهودياً من أهل الذمة، وحلف أبناً يهودياً وابناً نصرانياً، فعلى قول من يورت أهل الفحة بعضهم من بعض، وإن احتلفت صدورة ملقهم المان بينهما نصفان، وعلى قول من يقول من يقول المن يقول من يقول من يقول اللهودى ملة والنصارى ملة، فالمال للابن البهودى.

نوع

من هذا الفصل في ميرات الموتد:

1979 الفرند لا يوت من سبله ، ولا مرتد مثله ، ويوت امرأة المرتد إذا مات . أو قتل على الردق والمرأة في هامه يحد ، وإن مات ، أو عنن على الردة والعدة متفضية ، فلا ميوات لها ، ويستوى أن ارتد وهو صحيح ، أن ارتد يهو مريض ، وأما الرئدة إذا مات قروجها هل يوث منه؟ ينظر إن ارتدت وعن صحيحة لا ترسن روحها منها ، وإن اوندت وهي مريضة فإن مانت وعنائها لم تشفى حد، لا تصدر فارفة " قيات ، والايوث منها ، وفي الاستحمال : تصير طارفة " ويوت منها.

مبرزنًا بين رائد السمين على والمن الفائد وما اكتسب في حال الإسلام مبير الله بين رائد السمين على والمن الفائد الدائم مبير الله بين رائد السمين على والمن الفائد المائي وما اكتسب في حال الردة قال أبو حبيفة . يصير فينًا برضع في جت مال المسلمين وقال أبو موسف ومحدد وحمهما الفائد بين ورث المسلمين على قرائض الله تعالى ، ثم احتلفت الروابات في كسب الكتسب الرئد في حال الإسلام، ووى الحسن عنه : أن من كان وارثًا له وقت ردته ويفي لين موت الرئد الموقعة ومن حدث بعد ذلك ، لا يرثه حلى إبه أو أسلم بعض قرائم بعد ردته ، فإنه لا يرثه حلى إبه أو أسلم بعض قرائم حيفة ومسمم الله : أنه يرث من كان وارثًا له وقت الردة ، وإن الم يكي موجرةًا وقت الردة ، وإنا الم يكي موجرةًا وقت الردة ، وهذا أصح .

والمرتدة إذا مالت، قسيم مالها بن ورنتها على فرائض الله تعالى ، سواء كان كسب الإسلام أه كسبب الردة كلا الكسيين ، بصيم مير أن عنها ، طأبر حنيفة يحتاج إلى العرق ، دال عنده كسب الرئدة في حال الردة لا يصبر ميران، عل يصبر فيانًا

أذكارني تسامم فارفاء

⁽¹⁷ ردر ف وم غذرة

حذا إذا مات، أو فينل على الردة، وإن لحق بدار الحرب، فالقاضي يفصي في حقه بأحكام الولي، يقضى بعنق أمهاك أولاده، ويجعل ما عليه من الذبي هالا، ويفصى دبويه للمرمامه ويقصي بعل مدبرته من ثلث الثال، ويقسم ثلث مانه بيل ورثته، أما قبل الحوقة بدار الحرب، قالا يقضى بشيء من هذه الأحكام؛ لأن قيار لحوقة بدار الحرب هو حي حقيقة ، وإنه ظاهر ، وكذلك حكما: لأنه يجبر على الإسلام، ومعدما لحق بدار مخرب فقد الفطع عنه الجبر على الإسلام لفقد ولاية الخبري والتحق سياني أهل الحرب إِدَّ أَهَا رَجُوبَ كَالأَمُواتِ فِي حَقَ لِلسَلْمِينَ، وإِنْهُ وَقَعِتَ الْإِشْمَارَةَ فِي قَدِلُهُ تَعَالَى ﴿ وَأَو مَن كَانَ مَينًا فَأَحْلِينًاهُ ۗ "أَهُ إِلاَ أَنْ مُوتُهُ بَاحِرِقُهُ بِقَالِ الحَرِمُ، لِيسَ عَنْفُرِر كِواز أَنْ يَعُوفُ وإغابتقير إذائر حع جانب عدم العياد وذلك بقصنات بعد هذا احتلفت فبارة النبايعن فالديعضهم اليس لشرط قصاء القاضي بنحواته مدار الحرب وإند الشرط قضاءه بشيء من أحكام المرتزل، وعامتهم على أنه بشتر ط قضاء الغاصي بلحو قه بدار الحرب سابقا على قضاه بهذه الأحكام، وإليه أشار سحمد رحمه الله مي كثير من الواضع، وهذا لأن القافياه فأحكام الوابل مفوق مباغة الوات لأمكون وفيشترط القصياء بالوت أولا ليمكن ترئيب أحكام الموت بناء هليه.

غون عاد إلى دار الإسلام مسلمًا، غإن كان العود قبار قضاء القاضي بلاموقه بدار الخرب قس قضاه العاضي بهده الأحكام، فكأنه لو بزل مسلمًا، لأن موته عجره اللموق بدار الحرب ليس عتقرراء وما ليس عتقرر لايصلع لياء الأحكام عليه، فصار وجوده والعدم بمنزلة للرون عاديعه ما قصي القاصي بهذه الأحكام، ولكن تسيقص بلحوقه بدار الخرب وفعلي قوقرمن لايشترط فصاعو باللحرق بدير الخرب لايبطل فضاعوه وعلي قول من يشترط قنضاه باللحوق بدار الحرب أولاء يبطق قضاءه مهذه الأحكام وإن قضى بذحوقه بقار الحرب معرفتك حس لاشطل هدمالأحكام ي علك تضميع الورثة ما أتلفواه والكن ياحدها كان فانسافي بدالورنة من ماله بعيمه الأناسلكه زال إلى الورثة ا بموته حكمًا ، فإذا عاد مسلمًا حجل كأنه حي حقيقة بعد ما مات، والرفع سبب الزوائر، ولكن ارتفاع سبب ازوال إي يظهر في حق القائم لا في حق الهالك، قبعود ملك الرته

⁽١) سورة الأسلون الأباد (١)

⁽۲) وفي عدوم أللي مو رث أ.

مما كان فائماً الله بذالورئة بعيده ولا يعود فيما هلك. قرما كان قائمة في يدالواوت بعيد لا يعود إلى ملت المرتد بغس العود مسلماً، وإقا يعود نفساء أو رضاء، وإليه أشار محمد وحمه الله تعالى في السير الكبيره فم في هذا القيسل رهو ما إذا لحق بصر الحرب، وقصى الفاضي المبرات لورثته، فعلى قول أبي يوصعه رحمه الله. إلى يقضي لمن كان وارثا له وأنت القصاء بلحوقه بدار الحوب، وعلى قول محمد الشضى لم كان وارثا له وقت اللحوق عار، الحرب

9/١٩٧٣ - وإذا ارتد الرجل مع يعض أولاده وغن بدار الحرب مع من اربد سعه . واكتسب في دار الحواب اكتسان فهو لانه الذي ارتد سعه وطنق بدار الحواب اكتسان فهو لانه الذي ارتد سعه وطنق بدار الحرب إذا مات مركا والانه اكتسب ذلك المال، وهو من أهل الحرب وافع الحرب شوارتون فسيما أحد. فإن فن فريد فإن في مداور الحرب واحد من أو لاد مساماً وفله ورث من كسب إسلامه ولا أمد فإن فن من الحرب بعد المردة الأن حاله في دار الحرب كحاله في دار الإسلام والمعافرة ولا أن حاله في دار الإسلام والمعافرة ولا أن الإسلام والمحد بالي ورث من ما يكون والماسائر الكفرة وراب وضهم من البعض وإذا التبدق والما التبدودي والمجوسي من البعض والمائية بعدما حتى إله إذا مات النصرائي، وأذك إنا المجافرة الإسلام وأذا الإسلام والمائية بالمنافرة الديار، واستحل كل منة قدال مائة وفي الترف والمائرة والما

نوع

من هذا الفصل في ميرات الجوس:

1974 كم ميرات الجوس و بما البديج بدئل على أصول ثلاثة . أحدها: أنهم لا يتوارثون بالأنكحة الداماء فيما ليمهم، وإلى يتوارثون الأنكحة الصحيحة، والفاصل أن كل نكاح لو أنداء العابرة، تركاعلى ذلك، فهم لكاح صحيح، وكل لكاح لو اسلسا عليه . لم يتركا عليه ، فهم تكاح ماسد، والماني . أن السب قيم بيمم يشت بالأنكحة الغناسده، ويتوارثون فيما يرتهم يذلك النسب، وإن كانوا لا يتوارثون يقلك النكام. وانتظاف: أن كل من ندلي إلى البت سببين أو ثلاثة، فإنه برت بجميع ذلك إلا إذا كان أحد السبين، وحجب أخر، فحينتذ يرت باطنجت، وهذا قول عامه الصحابة وهو قول أصحابا، وكان بين مسعود وضي الدحته يقول: ألا يرث الواحد بالقرائين، وإغايرك بالألوب متها، وبدأ غذ يعض العلمان.

ووجهه أن توريته بالسبن يؤدى إلى أن يستحق سخص راحد فرضين مختلفين، وذلك لا يحوز، ألا نرى أن الأحت لاب وأم مع الاخت لام لا تراث قرضين بالاختيم لأب وبالأحتيم أم وبالأحتيم لام يختيم المسع بين الفريسة والعصوبة، وذلك حائز، للا إلى منافريسة وإن الفريسة والعصوبة، وذلك حائز، لان هناف إغلاق بين الفريسة وإن الفريسة لا يعبوذ الجسع بين الفرضين، والمعنى في ذلك أن الجسم بين الفرضين بؤدى إلى أن يصير الشخص حاجبًا بنفسه، وذلك منتج، بيانه أن المجوسي إذا ترتب بابته، مولدت ولذا، الشخص حاجبًا بنفسه، وذلك منتج، بيانه أن المجوسي إذا ترتب بابته، ولدت ولذا المنتوسي ابنه أخرى، فمات المحوسي، في مات هذا لولاد. فقد مات عن أم مي أخت لا يحول، خت أخرى لأب، فلم اعتبار الفريضة، فيصر حاجبة تقسمتها مي الغلث إلى السدس، وإنه لا يجوز، وإذا تعذر تورية بالسبين، ويجعنا الأقرب سهما؛ لأن الإرث ينتي على القرب، فيقدم وأقا بعدار، فيقدم

حجنا في ذلك قول الله تعالى . ﴿ وَإِن كَانْتِ وَاحِدَةً قُلْهَا الْبَصِفَ ﴾ "ا، وقال الله تعالى جعل سبب الستحفاق الوصف الذي يعلى حيم سبب الاستحفاق الوصف الذي يعلى عليه من البينية والاحتية، وقد نحفق اجتماع هذين الوصفين في شخص واحد حقيقة وحكما، فنبت الاستحفاق بها عِنزلة ما أو تفرق ذلك في شخصين ، ألا ترى أن بن العم إذا كان زوجاً يرف بالسيبين يخلاف الاحت لاب وأم مع قلاحت لاب الاحتية ويقربة الام يتفوى مذا السبب الاحتية ويقربة الام يتفوى مذا السبب ولا يتعدد، كذلك الجديق به جين لا يددي الورث بالجهين إلان الاستحفاق السبب، ولا يتعدد، كذلك الجديق به جين لا يددي الورث بالجهين إلان الاستحفاق

⁽١) مورة النساء ، الأية ١٠

⁽٢) ميرة الشياء: الأيفادا.

من حقيها أدسم أنها جدة ولا يزداد دلك في حق من كنان جدة يجهدين. قائدا مهدا ملا ملك من حقيها أدسم أنها جدة ولا يزداد دلك في حق من كنان جدة يجهدين. قائدا مهدا فالاستحقاق بالبنتية والاختية ، و هذه الأسباب محتفة ، مواه الخدد الشخص و السلاف الأشخاص في الاستحقاق بهذه الأسباب سواه ، وإن يحتمع التوارث بالجهات من المحوسي في أدب لاك و أم هي أخت لاك وأم هي أخت لاك وأم هي أخت لاك

جنازني السائل:

٧ ١٩٣٤ - قان محمد المحوسي إدا زوج بأنه أو ابنته أو باخره و رمات أحاجها لا يرقه الأخرة وهذا الخواب عنى أصل أبي يوسف ومحمد وحمهها الله قاهرة لأن لكاح المحومة فيها بينها والمند عدمها و إلى كالوا شنون حوازه، ولهد قال: إذا طلبته المقافة من القاضيء فالناصي لا يعصي لها بالنفقة عندها، وقارا إد حول بها يسهط المحصالة حتى لو فدفه إنسان بعد ما أسلم لا يحد فادفه و ولو طلب أحاهما التعريق، ما المخاو منديخ العراق، بينهم وسد الله على ما هو مخبار منديخ العراق، وسد الله على ما هو مخبار منديخ العراق، إلى محتار منديخ العراق الا تكان المحارم فيما بينهم فاسد عند أي حتيمة وحمد الله والمنظوة المؤلف غضل عنم حريان الارت بيهم و إلى عند أي عني خيفة فيا المحارم فيما ينهم و الثر عند ويا المفقة وقال حتيمة فيما المناشي يفضي لها بالنفقة عند أبي حتيقة وصده عنه ولم لا أن التكام جائز عنده وإلا أن التكام جائز عنده وإلا أن التكام جائز عنده وإلا أن

والفدر لشابع العراق أن النفقة كما يجب بسبب الاكاح بجب سبب الاحتماس، وإنا لم يكن ثمة تكاح هوف ذلك في موضعه، وهي محتسبة عندروجها، وإن كان مكاحها فاسلاء فوجب اللفقة سبب الاحتمال لا سبب النكاح، ويقام الإحصال بعد 4.

الدخول لا بدل على ما حة الكام في وحالة عاد أبي حيمة وحيد اقد الا ترى أدالو تروح الدخول لا بدل على ما حة الكام في فرح أمه والتدو فيدا بالرحيدة في الرحيدة والدخوة والتدوية والتدوية والرحيدة في الرحيدة لا يستقد بعدى والدخوة وإلى كان الكام في فرح المه والتدو فيدا بدل وعيد وبالنهم في حق بعد المالا عدد والدكاح والمديدة والميارة بالكام في حق العلى الكام حتى جدر لكام المالات فيدا بين في حق العدر المالات والمالات الكام في حق في حق في حق المالون المالون المالون المالون المالون المالون في حق في حق في حق الدورة المالون الما

ثم عرفوا في من الإرث بين نكاح تحدره فيها بنهم وين النسب التابث في هذا اللكاح، فقا القياء الدورج فاحدوس عجازه من الهدائدات و هذا الايث البائي، وإذا حدث بيهمد ولذا فإله بنيت السده ويتواوثونا باللك السب فيما ينهم، والثابي أن هذا النكاح الدينات في حكم الإسلام على الإطلاق، ألا ترى أنه لا الله، أنها أنها في حكم الإسلام بعلى الإطلاق، ألا الله، أنها أنها في حكم الإسلام على الإطلاق، الانتهام الانها أنها في حكم الإسلام على الإطلاق، الانتهام الانتهام، بلا تلكم الإسلام بعلم أنها بعض النكاح، بل بنكاح صحيح مطلق يتنهى ولوت، وتكاح درات المحازم فيما بينهم نها بينهم العدة، وتكام حالا أن الإرت الانتهام الهدائم أنها بحكم حالات المحازم فيما بينهم نها بينهم نها العدة، وتكام حالات الدائم أن الإرت الانتهام بكام حالات الإرت الانتهام بكام خالد، أن يعطى بشهة سبحان به الإرت.

٣٩١٣٦ - مجمعين تروح بابدة له . مواقف مه الدة وإيقاد تم مات المحوسي . فقد مات تفجوسي . فقد مات تفجوسي . فقد مات عن امل ويبني أحدهما ورجعه ، فيقسم مال بيهد للذكر مثل حضا الاشيار برمون بالسبب ويسقط اعتبار الثخاج ؛ لانه فاسب ، وإنهم واليتوارقون بالالكحة الفاسند وإلا أن اللكام مع أنه فاسد ينت به النبب فيه بيه بي ويتوارقون به . فوز مات الانو معددت . فقد مات عن أخت لاب وأم وهي أخت لاب معكم الانته

والسدس معكم الأعتبة، والنفت ثلاً عن الآب وأم، والبائي نامصية إلى كانت، وإلا فيرد عليهما على سهامهم، وبرقم بهت الابن معدموت الجوسى، ولكن مات الابنة التي عوزو جد فقد مات عن ابن عو أخوط الأبها، عن سن عن أحبها الأبهاء غرنون بالميود والاعتبة مالا يرقوب والمعتبل الأبهاء فرنون مغرات على أحبها الأبهاء فوافون مغرات المعتبل المودوالا تعتبه الأخوم والأحتبة والأوقية به الاحواء والاعتباط للاعتباط مغل حط الأغير، ولو لم قت الأبه التي هي ووحة المجوسي، وإنما مست الإبه الأحرى، فقد منت عن أخ الأم وأم وعن قحت الأم هي أمها، ويكان اللام الدورة والدائمي فلاخ الأب وأم، ويسقط اعتباط الأحيث في الأم هياء الأن فرية الأب وأم، وإنما كان للأم طلسمس في هذه الاحد الأب سائط المسيد في هذه المحدودة الأب للما ميان أخل المسيد المحدودة المحدودة المحدودة الأب للمحدودة الأب للمحدودة المحدودة المحدودة المحدودة المحدودة المحدودة الأب للمحدودة المحدودة المحدودة

1979 - مجوسى نياوع بأنه ، فولدب مه بياً والله ، ثم مديد للجوسى ، فقد منات عن ام هي روسته وعل بلت هي أسته لأمه ، فيلا نرث الأم بالزوجيه ولا الابت بالأختية لأم؛ لأن الأخت لأم مع الابلة ، ولكن للأو السيدس دعنيار الأموسة ، وللابئة التصف والياقي للحصية إلى كان له حصيف ، فإنا لم يكي له عصية ، فالنافي رد عليهما أولائدًا.

قاردالم بيت الاس و ولكن مدات الاسدالكبري و فقد مالت عن أم وهي حدثها أم أمها وحل أخ لأب وأم وعن ابنة أخ هي أحتها لامهاء فللأم السدس بالأمية و لأن معها أخ لأب وأم وأنحت لآم، وهمما بردان الأم من التلك إلى السندس، ولايته الأخ السندس. والأختية لام، والياني تلاح لأب وأم بالعصوبة.

وإن كانت الابنة الصغرى هي التي ماتت، فإلها ماتت عن أم هي جدتها وهن همة هي أختها لأمها، وإن كانت الابنة الصغرى هي التي ماتت، فإلها ماتت عن أم هي جدتها وهن همة بالانحتية لأم، والساقي للاخ لاب وأم بالمصوبة، وإن كانت الابنة الصغرى هي التي مائت عن أم هي جدتها أم أييها وعن عمة هي أحتها لأمها وعر أب هو أخوها لأمها، فلام السندس بالأبة، لأن معها أخ لأب وأم وأحت لأم، وهما يرتان الأم من الثنث إلى السندس، ولاينة الأم السندس بالأحتية لأم، واجاني للاخ لأب وأم بالمصوبة، وإن كانت الاب الصغرى هي التي مائت، طأقا مائت عو أم هي جلتها أم أيها وعن همة هي أحتها لأمها وعن أب هو أحرها لأعمان الأم المنات عو أم هي جلتها أم أيها وعن همة هي والسائي للاخ الأب أو المنات عن أم هو أحرها لأب شبيتا، ولو لم قت الابنة، والكن مائت الأم، فإلها مائت عن أمن هو روحها وهو أيضاً إن أبها، وهو بنت وضت أس ولكن مائت الأم، فإلها مائت عن أمن هو روحها وهو أيضاً إن أبها، وهو بنت وضت أس حف النبها فصلها، فلا شيء للذكر باغتيار أنه ابن الابن ولا للألفي باعبار أنها إنه الإبن المناز المناز أبها الإبن المناز أنها ابنه الإبن .

ابنة، نم مال المحوسى تزوج أمه، عولدت له بنتون فتزوج إحدى اسبه: فولدت له ابنة، نم مال المحوسى فقد مات عن أم عى زوجته وعن ثلاث بأثث إحداه فورجته وبستان أخفا لأم وإحلام النة ابنته، فلا نبى اللام بالزوجية، ولها السدس بالأحية وللمنات النظان بالبشة ولاشى، للزوجة منى بالزوجية، ولا للاختين لآم بالاختية، ولا النظافة يكونها إبنة بهنة. ولكن الباقى للمصبة، فإن لم يكن فهو ودعى الأم والسنات على مقدار حقيق، فإن مانت الأم بعد ذلك، فقد صنت عن ابنى عسلس وبنت ابن، فيكون المال للابنتين بالمرص والرد، فإن مانت بعدها الابنة التي هي زوجته، فقد صنت عن ابنة والحت بالعصوبة، فإن لم قلت عذه، ولكن مانت الا المنت الا عن العرب، فإن مانت عن ابنة منات العرب، والمنا الابنة التي على أخت العصوبة، فإن لم قلت عذه ولكن مانت العرب العرب العالمية والمناه فيكون النافا، وللا الله العرب المناه العرب، والمناه وللا عن أخت العرب، والمناه ولكن العالمية ولكن المناه وللا العرب العرب العرب العالمية ولكن العالمية وللا العرب المناه والمناه وللا عن العرب العرب العرب المناه وللا عن العرب العرب العرب العرب العربة ولمناه ولمناه وللا العرب العرب المناه وللا العرب المناه وللا العرب العرب العرب العرب العرب العرب العرب المناه وللا العرب العر

١٩٢٠ - مجومي تروح بابته، فوللت له ابنين، قمات المحوسي، ثم ماتت

احمدي الابتنيز الإنامات عن أم مي أحت وعن أحت لأم وام، فذكر في بعض السنخ أمان الأم السندس بالأحبة وللأحت لأم وأم التصعب وللام السندس بالأحبة وللأحت لأم وأم التصعب وللام السينس بالأحباء ولأحباء في الأم لا سيحشق البندس بها صاء وللك فالمرجود في المحصر أحرد فإعام لله التي وحدت في الأم الاستحقاق المناسب، وفي بعض المدن ولا أو المناسب، وللأخت الأسام، وللا تحت لأب وأم التصيب، ولكم السندس الأخت القوالة التي ويها الاستحقاق لا الحجب، وإذا لم يعتب الله، وإعامى أحت الاس وأم، الاحت الواحدة لا تصحب الأم واللاحت الواحدة المناسبة على أحت الاس وأم، والاحت الواحدة المناسبة على المت الاحت الواحدة المناسبة الإحت الواحدة المناسبة الإحت الواحدة المناسبة المناسبة الإحت الواحدة الواحدة المناسبة الإحت الواحدة الواحدة الواحدة المناسبة المناسبة المناسبة الواحدة الواحدة الواحدة الواحدة الواحدة المناسبة ال

الفصل المئامن والثلاثون في الغرفي والحرقي ومن بمعناهم

الروايتين عن على، وإحدى أبى بكم العدديق وعدو من اطعاد، وزيدين أبات، وأشهر الروايتين عن على، وإحدى أبوروتين عن الن صبحود في الله عنهم أجمعي أبهم قالوا في قرم غرقوا جميعًا من الروايتين عن الن صبحود في الله عنهم أجمعية أبهم قالوا في قرم غرقوا جميعًا من الروايتين عن الروايتين من يعنى، وإغايرت ما تكل واحد مهم ورئته الاحباء، ويد أخذ علما العراق من أصحابنا وعلماء الحجاز، وروى عن على وراية شانة وهو إحدى الروايتين عن ابن مسعود: أنه م نا بعضهم من بعض بأن يجعل رواية شانة وهو إحدى الروايتين عن ابن مسعود: أنه م نا بعضهم من بعض بأن يجعل حياء من الأموات المرايد أمرائا أو لا أحياء، ويورت الأحياء من الأموات المرايدة ورئته الأحياء ولا يرث كان ما حدما المرائدة ولا يرث كان ما حدما ورثته الأحياء ولا يرث كان واحدما ورثت الأحياء ولا يرث كان واحدما

وحه قوله الأول وإحدى الروايتين عن على وابن منعود رضى الله عنهما والمملى ولك أن قل واحد من البيان الأكبر والأصغر احتمل أن يكور بيداً أو لا واحتمل أن يكون ميدًا أو لا واحتمل أن يكون ميدًا أو لا واحتمل أن يكون ميدًا أو لا يدرى بعفير الأحوال، ويعمل بالاحتمالين بفعر الإمكان، فبيران الأكبر بيدًا أو لا إلا والأحرام مراً والأمر منه في بحمل كالهما ما أو برث الأكبر منه في بحمل كالهما ما تا معاً ، فيران ما ورث كل واحد شهما من عباحه ورث الأحوال فيمن أنه يعمل عبد، ألا برى أنا اعتبرنا الأحوال فيمن أعنى أحد عبد، ومات قبل البيان، فأعتم من كل عبد بصفه الكلم إحداد الربح كما الهمنا، والا يرى أنا اعتبره الأحوال فيمن طلق إحدى امرأته بعبو عبتها قبل الدول، ومات قبل البيان، فأسقه من من طبح عبدها قبل الدول، ومات قبل البيان، فأسقه من من صداق كل واحدة الربح .

وجه قوله لاحر وهو قولهما وقول أبي لكر وهمر وريدين ثابت وعيرهم على تحو مايت، والمني ماه وهو العرق من مسالتنا ولين سياله الطلاق أن في مسالتنا ولام الشك في سبب الإرث في حق كل راحد، وذلك أنه كسالو احتسل ألا يكون موتهما حمينًا متعسل ألا يكون موتهما حمينًا متعان العنس العبار هذه الحالة المنظاء وباعتبار هذه الحالة المنظاء وباعتبار هذه الحالة لا يرث باعتبار الحالة المؤلف وباعتبار الحالة المؤلف والعنبار منافقة المؤلف والإعتاق ثيضا بوفرع المطلاق والعندق والنبك فيمن وقع عليه فورعده أما ههذا شككت في سبب الإرث على نحو ما يبنا.

فإن قبل الإناف : قام الكو عقا الفرق في دا بذا لم وعام تقلم موت أحده ما حلى الأخو إلا أم لا يعرى من الأخوى، فإن عهد الإرث ثابت ثلثاني منهما بيفير ، ولكن وقع الثبث في أن الذي له الميرات "، فيجاء اعتبار الأحوال.

قابلواپ أن في هذه الصورة الموت في أحدهما ثابت عينًا، والحياة في الأخر ثابته عينًا، والحياة في الأخر ثابته عينًا، ولا الموت بحق العين، وهي عن موضع عاد الحق ثابتًا في العين، وحمهل العين لا يعتبر الأحوال تلتوريع كسا لو أعنى إحسى إما مه بعينها، وسبها بعد ذلك، ومناك لا تعتبر الأحوال لفقات العين إذا كان ثابتًا للعين، قالتوريع بعتبر الأحوال بكون نقتل غين أخر، والعنق بعد ما ثبت في محل لا يقبل الدن إلى عين أخر، والعنق بعد ما ثبت في محل لا يقبل الدن إلى عين التعرب، وإلى يقع في العين التعرب، وإلى يقع في العين التعرب، وإلى يقتب العين العين التعرب، وإلى يقتب العين التعرب، وإلى بحول القلال التعرب عنه العين مسألة عنق الدين المسائلة عنق الدين والسيان بعد ذلك لا نظير مسألة العين المهم.

جئنا إلى المسائل:

٣١٢٣٣ أخوان غرفاء وحلف احدهما ابنة وعشر دنائير، وخلف الأخر أما وعشرة دراهو مثلاء وحلفاعيل، فعلى قول عامة الصحابة وعامة العلماء اللابنة نصف اللثاني حسبه والصف الباهي للعدم وعلى إحدى الرويتين عن على وابي مسعود ومن نابعهما يرت كل واحد منهما أصل مات صاحبه، ولا يرث كل واحد منهما عن صاحبه

⁽١) وفي في وم أميرات من فيحيد ، وفي الأصل البرائين فيجيداً .

ما ورت صاحب ما ورقه صاحب قسمي أحد الاعوين محمد، والاعر أحمد، فيحفل كان محمدا ما ورقه صاحب فيحفل كان محمدا ما ورقه صاحب ويرك عشرة كان محمدا ما ورق عشرة والنصف الأحر الأحب أحمد، ويسقط مناسر، فيعطى للنت لصف الدنائير خمسة والنصف الآحر الأحب أحمد، وصنفط العم، شريحمل هذه المعالير الخمسة التي أصاب أحمد بن ورقته الأحباء وهم أم وعم، فللأم ثبت هذه الحمد، وذلك دينار، والباعي تعم، وذلك ثلالة تنائير وثلت دينار، ثم يجمل كان أحمد مات أولا، وترك أما وأخا وهو محمد الذي غرق معه وعما، وقرك عشوة دراهم فيجعل للأم الثلث العشرة الدراهم، وعلك ثلاثة وثلث، ويجعل للائلي، وذلك منة دراهم لأحيه الذي غرق معه وهو محمد الدراقب والمعمدال ويتوك المائلية والنصف منة دراهم وكلت دوهم بين ورثة الأحياء وهم بيت وعم معمقان، المصف للابنة والنصف على قول من يورث المنافقة على قول من يورث المنافقة على محمد التا والحال من يورث المنافقة على من فول من يورث المنافقة من هذا الموجه، وما ترك أحمد بنسم بين ابنه وبين أحيه محمد بصفان ما أصاب محبطاً من هذا الموجه، وما ترك أحمد بنسم بين ابنه وبين أحيه محمد بصفان ما أصاب محبطاً من تركة أخيه أحمد مع أصل مال محمد بقسم بين ورثة محمد وهو ابنه وابن أخيه من تركة أخيه أحمد وهو ابنه وابن أخيه

۳۷۲۳۳ معتقان غرقاء و تعلق احدهما مولى هائسيا وابتينه وخلف الأخر مولى فرنبا وانتينه وخلف الأخر مولى فرنبا وانتوبر لأم، فعلى قول عامة الصحابة والفقهاء: مال معتق الهشمى يقسم بين ابته ومولاه ولابته التثان والباقي فلمولى، ومال معتق القرشي يقسم بين أحويه لام ويين مولاه الثلث، واثباقي فولاه، وعلى إحدى الرويتين عن على يجعل كأن معتق الهاشمى مات أولا، فيكون ورثته التين وأخا وهو أحمد ومولى، فيسقط الوفي بالأخ، ويقسم المال يين ابتنيه وين سحمد لايشيه الثان، والباقي لأخبه أحمد، ثم ما أصاب أحمد، فيضم بين ورثته الأحياء وهم أخوال لأم وهوالى، للأحوين الثلثان والثلث فلسولى، لم يعجل كأن سعتى الترشي مات أولا، فيكون ورئته الخو والاغ الثلث عرق معه ومولى، فيكون الوفي ماقطا، فيكون لأحوته لأم الثلث، والباقي للأخ الذي عرق معه ومولى، فيكون الوفي ماقطا، فيكون لأحوته لأم الثلث، والباقي للأخ الذي

٣١٢٣٤ - أخوال غرفا المم أحدهما محمده واسم الأخر أحمد وترك محمد إلاه

وأوك محيد بناء فعائرك محمد بكون لابته بلا تجلاف، أما على قول تعامة : قطاهر، رأما على قوله : ومن بابعه فلان ورثم يكون الله وأحاء والأح يسغط بالابني ، وما يك أحست ، مصيمه لبنته ، وبعيشه لاس أحيه الذي عرق معه بلا خداف أيصك، ولكن الاختلاف في التحريج تقريح قول العامة فاهر تقريح قول على وهي منه عنه أن أحمد مات هز بنت ، وأخ قد فرق معه ، فيكون لابته النصف ، والبافي لأحيه ، تو ما أصاب الاخ بنظر إلى الرابالاحة ، فيعير ما لاحمد في الحاصل بصفاد من هذا الوحه

1973 م أخوان معتقان عرفا، وخلف أحدهما الذّاوية، وخاف الأخرينا الأخرينا ابن رسولي، فالذي حقب لابن والسن ماله لامه وابده أتلائا بلا حلاف، و لذي خلف ابنة الابن ماله على قواء العامة مين الذابته ومن الل أخيه الذي عرفي معه، التصف لابنة الابن، والنصف لابن الأخ وحده، وعلى رفيلي الله عنه تصف ماله لابنة الله ربصفه لأجها تدما أصاب الأخ يضم بين ورثية الأحياء وهم بن والله على ثلاثة.

المحادثة على قرار العامة الأم عرفا وحلفا أما وأخر الأساء فعلى قوال العامة الأم كل واحد النفت من تركته والباقى للأم الأم وأم وعلى غول على الذي مات لوالا على أمّا والحد النفت من تركته وأم الذي على أمّا والحد النفا الآب وأم وأخر المحد والمام المراح الآب وأم الذي غرق معه ويسفط الأح الآب أم المراح المراح من المحد وهم أم وأحم الآب، طلام من ذلك السف، والمباقى للآح، ويصح مسألة من تسعة علاهم الملك من ترجه الابن الاخر، وللأخ الآب أربعة المام والمام الاخر، وللأخ الآب أربعة المام والمام الله والمام المام على الاحرام المام المام المام الله المام المام

۱۳۳۷ تما امرأة واسه وجد مبتين، وخلفت الرأة زوجها وهو أب الاين وخلف الاين أمه والناء فعلى قول العان وخلف الاين أمه والناء والناع العان و الله والله والناع الله والناع الله والناع الله والله وا

ذات السدس، و لبائى تلاين، ويصح مسألتا من فسائية ؟ لأنا نحت إلى حساب إذا رفعنا منه الربح، يقسم البائى أسداسا، وأفل ذات ثمانية، ثم يجعل كأن الابن مات أولا، قبكون ووكه أمه التي وجدت مبنة وأبوه وابنه، فبكون لأمه السدس، ولأبيه السنس، والبائي لابه، ثم السدس الذي ورشه الأم بكون لورشها الأحباء، وهم روح وابن الان للروح من ذلك الربع، والسائي لابن الابن، ويصح مسألة الابن من أربعة وعشرين، فيفسم مال الابن عني أربعة وعشرين، الأمه أربعة مبرالاعته، وللابن إيضاً أربعة مبرالاً عنه، وسهم بالزوجية، عما ورب الأم البنة، ولابنة سنة عشر، ولهذا الابن من جهته وهو أم أبه ثلالة، ويحصل ته من مال ابه نسعة عشر سهماً من أربعة وحشرين، وعلى هذا القياس يحرج جنس فذه المسائل حوالة أعلم -.

القصل التاسع والثلاثون في ميراث المطلقة في المرض

۱۳۳۸ الحمد القصل مدكود في طلاق الأصل مدة النسخة ، والذي ؤاد مهنا أن العرفة إذا وصت بسبب باشرها ابن المريض ، بأن قبلها يشهرة ، أو جامعها وهي مكرهة ، تم صات الزوج وهي في المعدة ، فإنها ترت الآن فيلما يشهرة ، أو جامعها وهي مكرهة ، تم صات الزوج وهي في المعدة ، فإنها ترت الآن فيلما إذا طلقها الريض إنما ورثناها ، وجملنا الذكاح قاتماً هي حق الإرث كأن الزوج قصد إيطال حقها في الميراث ، فيرد عليه معد في ميراث الإبن ويرد عليه فصده إذا مات الزوج قبل انقضاء العدة ، وإذا مات بعد انفضاء العدة ، أو كان ذلك قبل الدخول بها ، فلا ميراث الهاكما لوطلقها الزوج بنسه والحالة هذه ، وفي الغدوري لو جامعها ابن المريض مكرهة أو مطاوعة لم ترثه الأنها إذ كانت مطاوعة الم ترثه الأنها إذ كانت مطاوعة ، فانفرقة جامت من قبلها ، فأوجب دنك صفوط حقها في الميراث ، وإذ كانت مكرهة ، فانفرقة وقعت حكماً لنبوت الحرمة من غير أن يكون مضافاً إلى الروج ، ويتم الميراث ، وفي شرح بعض المشابح : إذا جامعها ابن المريض مكرهة نم ترث قال يبنى الميراث ، وفي شرح بعض المشابح : إذا جامعها ابن المريض مكرهة نم ترث قال شد ، وغال في الأول كأنه باشر نفسه ، فيصير فاراً .

وقال في هذا الكتباب: وقو كان للاب امرأة أخرى، والمسألة بحالها لم نرث هذه المائة و المسألة بحالها لم نرث هذه المائة؛ لأنه لا يتحقق هها قصد من جهة الابن، فإن ميرات النساء يستوى في استحقاقه الواحدة واللتناف، فيبقى حميع ذلك مستحقاً عليه للمرأة الأحسري، وإذا انتقت النسمة لم يجعل العدة فائمة مقام النكاح في بغاء ميراثها كما لو امل ذلك في مرحة الاب

ولو كان الابن مس الراتين جميعًا عن شهوة ممًّا بفير وضاهما، فلهما الميراث، إذا مات الأب قبل انقصاء عدتهما؛ لأن نهمة القصد ههنا موجودة، ولو وطن إحداهما، ثم الأخرى، وهمة مكرمتك على دلك، فلا مرات للأولى، وللتالية الميرات؛ لأولى المستلم الميرات؛ لأن المنتسد إلى إلفان مريرات الساء غير مراج هود حال ما وطن الأولى وها مراجوء حال ما وطن الكانية، ولو ثان وطنية بين ليه وهي مكرعه حتى وقعت الفرقة بينيسا، فإن ثان إنه مباً، فلا ميراث لما وأنه الأميرات المواقع الأن من الإين ليس لوازات للحدة في هاده الحالة، فلا تتحقق مه نهمة الفلصات وإلا تنان الاين مبدأ تنال لها الميرات؛ الأن ابن الإين وارث في هذه الحالة فيتألى المتعدد.

وخفالان و معلى الأبير وقف وهو عبر وارت بأن كان كنافراً أو رفيضًا، فلا سيرات لها والأرانيسة القصد هها لا يتحقق علن وصنيا وهو غير وارت علم صار وارث السلسب الذي قال قائمًا وقت الوطاء الأراقبان وفيضًا، فأعنى أو كان كافراً، فأصلم، أو قسها بمي الإبي والاس حيء نم مات الاس، فيها ترته والأن تهمة النصاء المعتبرا محود المكتسب

وإذا كان الإين فعل قللت وهو منجود أو صنى ثم يكن نها أدبرات الأن حكم الميرات الأن حكم الميرات الأناف والمجود الميرار باعتبار تهمه القصدة وقلك ينتي على قصد مدار شباك وقريب للصنى والمجود فصد معتبر تبرعاً وقلا بقيت حكم الميرار معتبدة كما لا شب حكم جريد الميرات شال بالميران الميرات الميرات الميرات الميرات الميرات والميرات الميرات والميرات الميرات والميرات الميرات والميرات الميرات والميرات الميرات والميرات الميرات ا

الفصل الأربعون فى متشابد النبيب

1999 - ولو أن إحلن است بسيسا قرامة كن واحد مهما عالا الاحراء فواح كن واحد مهما أو الاحراء فلا الأخراء فلا المنظمة المنزلة ما بين العلامي أن كن واحد مهما عام الاخراف فلا برعة واحد مهما عام الاخراف الملاحري، واحد مهما عام الاخراف الملاحري، واحد مهما المنظمة معالمة عالي ما المحراء، والمنظمة المحالية عالي واحد منهما أخت الأحراء فقرابة عالي بوت مع أحد من العصيات، وإن ذان الإحراء علم الملاحرة والمواجهة عالي واحد مهما علام، وعرائة ما يتم أحد العصيات، وإن تراح المحد الما المحد والمنظمة المنظمة المحدة المحدة المن الذي تراح الابنة وعجه والمن الدي واحد الابنة ابن أخت الذي المواجهة المنظمة المنظمة المنظمة والمحدة المنظمة المن

۱۳۶۰ کا ولو آن رحلا تزوج امرأة وتروح ابتها من مده هو تداكل و احد صهما غلام، فيفرانه ما من الفيلامين أن اس لاً با اندي بزوج الأم عم اس الامن اندي تزرج الامة وحاله واس الأمن ابن أح اس الأب وابن أحد، فأيهما مالت ورت ساهمه فيها من فيل أن المم من الأب عمد، و تندمت ابن الأخ لاب حصية، فاذ كان كل واحد منهما خصية صاحبه من أحد موجهيز كان وارثا به

قيما تزوج الأنما الاحة وتروج الاس لأم، قولة لكن واحد منسها غلاء ففراءة ما بين الواندين الذانس الأب عم ابن الابن والمن أحشه ، وابن الابن خال الن الأد ، وابن أخيسه . وأبيها مادت ، ورث الأحد بالمصورة

وقيمه حكالة عبد الملك بن مروان، فإنه حسن يومًا للمطالب، فعام رحق، فقال: الى تؤرجت المراة، وزوجت أمها من الشيء فيمر بمعلدي، فقال: لو كنان تمكس هذا الكان أونى، وإلى الماكك عراصاً لله فودا أحسنت جواب أمراك بمطاوك، وإن ليرقدمن

الحرارية لا أعطره الشكرة فقال العرب وفعال إلى ولد لك غلام والإنك علام، فأي قرامة فكوف بن الملامين، فسريحسن الرجل اجواب، وقال اسل القاصر الذي وبينه عام ال متحلست، فرق أحمد إلجوامات فاصرف عطامي إليه وإلا فالعذر ليء فعم بحمس الضاهين، ولا أحيد ما الفرم إلا رحل في أحيربات الباس فضاء، فيقال إلى أجات وأحسنت وها تفصل حاجتم لأعفال العموه فأحاب كما فكرماء فوسلحسن جوابعه وقال الشائمالي براهدا العبالياما حاجتك؟ فضأن إناعاءلك بسقط حرق مار كالإمانة تعالى، قال: وما دلك؟ قال إن هذه الي يقول: ﴿ حُدِّمَنَ أَمُوالُهِمَ صُمَّكُهُ ﴾ أن فهوا بسينط حرف من فيأخذ أمو الباني وفالين همة أحسره من الأول، فعر بالذك العامل.

٢٩٢٤١ - قال في أحنييس. نزوج كل واحد منهما أحث صاحبه، فولد لكن راحد مبهما الدراء ما يكون بسهما من الفراية؟ فيقول: كل واحد عنوم فصححه المراخانة والن عمه الاره يكون أب كل وحد مهما عال صاحبه والم كل واحد مهما عمة صاحبه. فكدلك صاركل ومعدمتهما لتماحيه في رجه الل اختلف وفي وحداس عممه فإناكان أحد الولدير في هذه لمسأنة الله، والاحر ابنتاً نحوز الماكحة صما بسهما؛ لأنه تروع باسة ديمته والماة محالته وجاز دفلات

٢١٣١٣ - في أحبيبين تزوج كل و حديثهما أم صاحبه، فولد لكل واحمد سيمة الن منامكون بيميما من الدراسة؟ فإنه يكون كن واحد منهما لصاحبه في وجه امن أع الأم وهي وحده هم لأم؛ لأنه يكون أماكل واحد مهما لعماجه لأم، فلكون أمكل واحد سهما جدته أم أبيه، ولما أنك همر كل واحد منهما لصاحبه على وسعالهن أم لأم، وهي رجه عم لأد. وإن كان والدلاحدهما الن. وللاحرامة لا يحور الناكحة فيما يسهما، في أحسبن تروح كال والحداميهما ابنة فساحيه وفيالد لكل واحد ميهما ابن عايكون بنهما مي الفراية؟ قايه يكون كل واحد مبهما لصاحبه في وجه حاله ، وهي وجه ابن أحت ، فإن كان والدلاحدهما لبوء وللأحرابية لابحور المناقحة فيعا بينهما

⁽١) منها والكنولة اللاية ١٠٢٢

نوع أشعر:

71757 - رجل سات، وترك قلات بنات، مورثت إحداهن قنفي الحال والأخرى تفت المان، والشائدة فيرنرت شبيقًا كيف كان هذه؟ فإنه كان في الأصل ثلاث أحواث اشترات إحداهن أداها، والأخرى فتلت أرها، فلما قتل الأب ترى بنيس سوى القائلة، فللابنين التلذان، وما بقي، فعلني اشترات أباها، قصار الأحدهن تلفا المال، وللأخرة تلك المال، والثائث لا شيء فها، وهي الفائنة

والآخر خمسة أنساعه والتالفة لم ترت سبةً كيف كانت هذا؟ وبد كان في الأصل المات والآخر خمسة أنساع المال والآخر خمسة أنساعه والتالفة لم ترت سبةً كيف كانت هذا؟ وبد كان في الأصل المات الحوات السنرت لنتال صبن أباهسا على اللبت والثلثين، ثم فنلت التالفة أساما، فشرك المتين سوى الفائلة، والم غي بين الموليين على ثلاثة أصلها من ثلاثة للاتين النتاب ويقى سهم بين طوليين على تلالة لا يستقيم، فالسبب الملائدة في ثلاثة في تلائة بصبار تسعة للائتين النابات من ذلك منه أسهم لكل واحد ثلاثة أسهم، ويقى تلاثة بينهما على ثلاثة للتي اشترت من الأب للتان سهمان، وللتي اشترت من الأب نانه سهم، فصار الإحداهن أوبعة أنسام المال، وللاخرى خمسة الأنساع، والاشي، تشاللة؛

٣١٢٤٥ - وجل مات، ونرك انحًا لأب وأم وأحا امرائه، فورث المان أنحو مرائه دون أخيه الأبيه وأم كيف كانت هذه؟ هزاه كان مى الأصل، وجل تزوج أم امرأة الله، فولدت له ولداً، ثم مات الزوج، ثم مات أبره بعد ذلك، ونرك أخماً لأب وأم، وحشًا المولود فه فى وجه ابن أبيه وهى وجه أحو امرائه، فالمثل لابن الابن، فعد ورث المال أخو المرأة دون أخيه لاب وأم.

٢ ١٢٤٩- وجل مات، وترك خالا وعماً، فورث الحال درن العم كيف كان عذه؟ فإنه كان في الأصل أخوان أبوهم واحد وأمهما النين، فتروح أحدهما أم م صاحبه، غولفت له الله ثم مات المنزوج، ثم مات أخوه بعد ذلك، وترك عماء فهذا المولود في وجه إين أحيه لأبيه وفي وجه خاله لأسه، فالمال لابن الاخ، فقد وزت المال الخال دود

عبي

۳۱۲۵۷ رجل دخل على مريض، فقال به . أو صبى، فقال ۱ شاه أو صبى و فقال ۱ شاه أو صبى؟ وإنا مائى ترات خاندات وعسمك وجمانك كيف كنات هده؟ كان هدا الريض بروج جدائي الرجل أم أمه وأم أمه تولدت كل واحدة للمريض ايسال، فقما مات المريض، ترك أربع شام، بنان منهن خالت الرجل ويتنال منهن عمناه والفرأون وضما جدنا الداحل، فسلمات النشان وللمراثور المدن وما يقي، فرد على البنات إن لو يكي عصبة .

۱۹۳۶۸ و رئ سنل عن رجل دخل على سريض، دفال له: أو سبى و مقال 1 الأصل تروي و مقال الله الأوج الروسي و وقال الله المراتك، كان حذا في الأصل تروي كان و حد من الداخل والويض صدتى صاحبه و فوقد للسريض من حدتى الداخل من كان و حد من الداخل والمريض من حدثى المريض ألى و المراتض من حدثى المريض ألى و المراتض المريض و وقت المريض بدات، بندال منهن خيالته الداخل و سنان منهن عسمة نشاعل و المراتان و فعما حدده الداخل و حدث المراتض و حديث المراتض و حديث و

7 ١٣٩٨ - وإن سنل عن رجل وخلى على مريض، فضال: فوصيى، فضال المائة أو سى، ووعاما لى برت ابنتك وأختك والرائك كيف كانت هذه الوصية؟ فإنه كان في الأصل تروح هذا الرجل أو الريض وآحته لأبه، وكان الريض أحنى الداخل: أحته لأبه وأحته الأمه، فولد لنداحل من أم الريض ابنان، فلما مات المريض، وترات أخماً الأب وأما وهما الرياض وأختين لأم وهما بن الناحل وإسرائين وهما أخت الدحل، فالميوات يبهين للام السدس، وللاحتين من الأب الناث، وألا تحت من الأب النصف،

1950 - وور مسئل من رجل دعا ابده عقال: أو كنت من عمل لكان لك من ماني عشرة الأف، وأو من اليوم، وأسالتي لم ترت هير ألفي درهم كيف كانت هذه؟ كان رحل له ندمية وعشرون بنة والله واحداً، وله من الله ثلاثون ألاف درهم، فقال له: مو كنت من همي لكان للبنات التلمان حشرون الألف، ويقي عشسره الاف وهو لابن العمر، ولو من اليوم وأنت نهي، فيخون المال بيهم للفكر مسل حط الانتيب، تكن من

ألفار وولكل سناأسي

نوع أخرا

١٩٤١ ، ولو أن رجالا سئل عسن مات، و نرق عشرين ديترا، وورئت سرائه ويبرأ، فإن هدار حل مرائه ويبرأ، فإن هدار حل مات، و نراك أحتير الأم رأم وأحين لأم وأوسع نسوة فلنسرة الأوسع للده، وللاحتين لأسم الثلث أصبه من المي عشر وقسسه من خمسة عسر و الأته ثم أن خائة إلا أن ثلاثة بن أربع سمة على أو م لا يستغيم، فيصرت خمسة عشر في أربعة، فيصير حتين كان للسوة ثلاثة ضربناه في أربعة، فصدر اللي واحد من عشرين

۲۱۲۵۲ وسئل عن رحل ورثت سبع عشرة المراة مانه بالسوية ، قال: حقا انبت توك جندت و ثلاث بسبوة و أربع أضوات لأما و قصال أحدوث لأما و أما مضجعة بن السندس سهيدان و لمنسوة الربع ثلاثة ، وللأحوات لأم الثلث أوبعه ، وللاخوات لأما وأثارت الأما الثلثان ثمانية . وأصاب كن واحدة سهو .

الاست جميع أموالهم و والمصدة المرد من أربعة أرواج لها واحداً بعد واحده وصار لها لصف جميع أموالهم و والمصدة المرد من وإلى عند أموالهم لمائة تروجها أربعة إخوة واحد معم واحده واحده ويناتجه ويكانجها ويناته منهم واحده واحده ويناته والمرد ويناتجها والمائة والمرابعة ويناته ويناته عليا الروحها صحب التماية المرابع منه وعواديا والمواجها في التماية التماية المربع منه وعواديا والمائة وينان الروحها صحب التماية المربع منه وعواديا والمائة والمساحب التماية المحدة أبواله ومنان المحدة أو المحاجب المحدة المواجه المحدة أبواجها المحدة المحدة أو المحدة الم

الرابع ثلاثة دونيراء وكنعصية نسعة دنائيل

٢١٢٥٤ - فإن سنل عبسن توك خال ابن همته، والم يكي له احال غيره، وتوك عمة الور حاله، ولم يكوا له عمة غيرها، فإن هذين أبو المبت الخال أبو المبت والعمة أم البث -يكون لُلاَم البَلْت، والماهي للأحد، فإن نوك إبرينته وبنب ابنه مع كار واحد سيمنا عم وحال، قون الذل من خال من اليت وهم ست الأبل تصمال، ويسقط منا سوي ذلك؟ لأنهمه ابنا الميت تصليده فإن كان مع كل واحد منهمه خالته وعمته و فلعمة بنت الابي والخالة الن البنت الثلثان؛ لأنهمة ابت البت لصليه، والباقي للعصبة.

٢٩٢٥٥ - فإن سنار عزر وجار مات. وترك حالة وعملة، فورثت الحال دون العمر، عين هذا يكون في صورة يكون الخال ابن أخيته من وجه وهو خاله من وجه، وهو أن يكون أحران لأب، تروح أحدهما حدة أخيه من قبل أمه، فولدت له بنة، فهو الن أخ الأخر وخناته أيضًا؛ لأنه أخ أمه لأنه ابن جدنك وابن الأح أولى من العم.

١٩٢٥٦ - مسئل عن رجل ورثه سبع إخبوة وأخت نهم. المال لهم بالسبوية لكن والعبد منهم نمن ؟ يف بكون هذه؟ فنذ وله " هذه يكون في رجل تزوج أم اسرأة ابنه -فوقدت منه سيحة بنين، فصدروا إحوة العرأة ابنه، نم مات الرجل، وتوك أباه، شم مات الآداء، فورفت المرأته التمل ، وما يفي ، فيسي بنيه وهم سبعة لكل واحد منهم ثمل رهم أخدها .

٣١٢٥٧ - سنار عن أخويل لأم. فورث أحدهما الله مرارجل مات دول الاخرة فإن لبت كان ابن أحدهما، فيكون المال لابته دران عمم

٣٩٢٥٨ - فإن بيثل أنه ورث أحدهما ثلاثة أرباع المال، والآخر الربع، فإن البيت لنت عمهاء وأحذهما روجهاء فيكون للزوج النصفء والباقي بيلهما تصفانه فيصيب المروج للاقة أردع وللاخر الربع

٣٩٢٥٩ - فإن ستل أنه ورث أحدهما النائين، والأحر الثلث، قون اليت امرأة لها اساعير أحدهما انحوها لأمهاء والآخر زوجهاء فيكول مزوح التصف وللاخ لأم السدس، والباني نصمان بيمماء فنصيب لروج الثنتان، والأخر النلت.

١٩٢٦٠ - فيإن سيثل عن ثلاثة إخبوة ورت أحيدهم التنتيز، واللاخبوين سيدس

الله من الإن هذه المراة إنها الانتقابي عم أحدهم زرجها، فبكوا، للروج النصف، والباعي بينهم ألاث ، فبكون لكال واحد مهم صدم سدس سدس، وقد أصاب لروح النصف مرة، فيكون له الطان.

۱۳۹۱ - وجل وأقت ورثا لمال، فصار لنوحن سبعة انمان المال. ولأحد اللمي. فهذا الرجل بزوج الدرأة الت، فولدت همه غلاث، ثم مات لرجل، ثم مات أبوء، فصار لامراك التمن وما يقي. فللعلام وهو سبعة أسك، الأنه ابن بن، وهو أح الفرأة لامها.

۳۱۳۹۳ و چن و سه و ۱۱۸۵ نصفین، مهده امر آه تروجها امن شمهان و ۱ مها. حتی، تم مانت هنی.

رحل وابنته وارث للمال نصفين، فهذه امرأة نروجب ابن حمها، فوعدت له بنتًا، تم ماتك شرقة، فلزوجها الربع، ولابنتها الصف، والباني للزوج؛ لأنه عصبة.

٣١٣٦٣ - رجل ومناه ورثوا المال أثلاثًا، فهده المرأة بارجها الن عديها، فوادت له بنتيل، تم مانت، فيكون للروج الربع، وللالنتيل لنمتال وما لغي فناروح، فيكون للأب الثلث، وتكل واحد من الاستين النظ.

٣٩٩٦٤ - رجن ومعراتان ورثوا لك أفلالك ههشفا رحل زوح سبى الله من أخميه . تم مات ولا وارث له غيرهما وعير الى أخيه ، دستي الابن التلتان وما يقي ، فلامن أخيه .

٣١٣٦٥ - وجل رونه تلات نسوة المال أثلاثًا وإحداهن أم الأحرى، فإن مداوجل روح الى ادمالية الي الي له، فلولات له بنشاء نه سات لير الابن. فليممى بنشال اليابنة إحداهما أم الاخرى، نم مات الرجل وله أخشاء مصار لها بين الابنتيز النشاف، ولأخمه التك ة لأنها عصبه مع البنات.

الفصل الحادي والأربعون في إقرار الرحل بالنسب ما يصبح من ذنت وما لا يصبح

٢١١٦٦ - عال محمدان حمداته في دعواي الأصل : يعيم أفرال أرجه الأربعان وموا بالواها، شرط أن يكان الفدألة لحال يوالد تبنيه والذلا يكون للفأ أنه تربت ويسهدون غَارِهُ مَانَ تَصَادَقُ الظُمُولُ لِهَ الفِيرُ فِي إِلَيْ رَوْرُوا كَانَ لَهُ عِيارَةِ فَصَابِيعَةُ وَبَالَ الدافا كان للسبأ عالمد تنفه وأن لا مكون القرأة من المستب من في ووأن يصابق المراك في إفراد ، أو كان له عمرة صحيحة، وبالرافات صدف إذا كيت حالية عن روح وهدي وأن لايكون عند الخو احتمده ولا رابع متواها وبتلول إن فران مناسع في رارأن ادأن با المعتمى دا فسدقه القرأك، ران لا يكون للمعمل في الصورة الأولى، والممعم في العبورة التائية. ولا تستاسن الغيوء ولا بصح عراره بما عداهه لامتحو الأغرواميه واحاليه وماأت بهوره والمسبر فللحة الإقرار عرادتنونا الصابر الإتبار فيساط والطوأ واللفرأ لدهن الحموقي وافسد ولنزم تهيزهما على إنه إذا الفر والاس مئلا والأمو العبر له يرت مع سائر ورثغ المصر من للمواء وإنا جحد ماذا الدرقه مساورتات إيفياهوا أتباطقا أوهوا حدائفه أليا وإليا محدالف سبيحه والمسين عمدم هرحمة الزاقران بمرز فكرابا علمه العنمار إقراره فيساملز مرعم الفقرأن والمفر الموس الحدول وأنعاع ما بارسهماس الحقوقي، فإفراره صبحت ومسرحتن الزمن أثر مثلا مأجء والعامرتة سواء بجحدون أحومه فسنت انقرالا برنمالأح مع سنز وونتاء وانتدلت الابرانية من أمند نفرًا إنه كان وقال ويحجد صبيعه أما ويناحق البدغة مثلي الذرَّا حال حياته و والداحاء العرق باعتماداك الاقرار بالاحوة قرره بالسوة أولا على أبيدته بالاحرادان عميلة وعلمي احججه عباد هذا المفراله مااليوبكس الرزائية لالبكون الحكالة وهوا فالهارش بدرا الدواللة والانتاذات والحكم لا بالمناب بسهادة الواحد، فلا يسب بالنبوة في عن فمر في بالا التبت الأحوة في حل عبرهما الأسمادة على السوء والكرينية الأحوة في ديها ا وهي حق ما شرعها.. من الحقوق في حديد الأبعاق والراملي بصبيب وإقرار الإسباق على تغسبه فللحباب فأما الإقرار بالسوة إقرار على مصله وعلى الابن التبرأله والان البنوه فيمية يهيمها بنيت أصلا لا بناء على نبى و عن فيرهمها و قينيت تصاوفهما في حق ما يأرحها من الأحكام و يلوم غيرهما فالتكاح التابت يتصاوفهما ما فال بنيت إنتاه البناء على سب آخر بنيت في حقهما عند ينزحهما من احتموق، وفيما بنزم عيرهماء كنا حهنا.

وإفرار المراقة بصح بتلاثة بالولد والزوج والوثى ، ولا يصح بالابو ، قشد فرق بين المرآة ربين الرجل في حق الإقرار بالابن ، والفرق أن الأب أصل في دب النسب ، والمرأة كالتابع له ، عرف دلك في تشاب الدعوى ، ولما كان الآب أصلا في باب النسب ، حال الإقرار بالابن مبيا إقرار على الأب نظراً إلى الأصل ، وإقرار الإسان على الغير عبر معتبر ، عام يعتبر إفرار ها فيه ينزم إفراره من حقرال السب ، أما فيما بينها وبين المراقه ، فإفرارها معتبر حتى إنه إدامات ، ولمن فها وارث أخر موى الابن لمقراله ، كان مرائبا للابن المقراب ، فأما إقرار الأب بالابن إقرار على نفسه نظراً إلى الأقلس ، وإقرار الإنسان على نفسه بحيام على حق في ما على اللهذا الراقال

وصيحه أن النسب بعثير من أو حل بالإعلاق، ونلك لا بقت عليه غيره، فلا بد من قبول قوله في دالله و أمانت بعثير من أو حل بالإعلاق، ونلك لا بقت عليه غيره، فلا بد عبيه غيرها، وهي القابلة، فلا يجعل فولها في ذلك حجة، قال بعض مشايحنا ما ذكر من بخوات في حل الراقة إنه لا يصح إفرارها دلاس، فهو محمد ل على ساؤنا كان لها مروف، فينبغي أن يصح إفرارها أسب على الروح، فيأم إذ في بكن لها روج محروف، فينبغي أن يصح إفرارها، لانها في هذه الصورة لا تحمل النسب على الفير، محمووف، فينبغيا ويون غيرها من ولك التحد دون قبلا لزوج المروف، فيكرف ما منة النسب على الفير، ينهذا ويون غيرها بينا على الفير، عبائه المرفق أبضاً بي جاب غراة وبين جانب الرجل فإن الرحل فا أفر بالواد بالدا الرحل فإن الرحل فا يستجرح، يست فسع غفر الوقد يصح إفراره، فإنه يتصور بن هذا الرحل وبين غيره سبب محموم، يست فست فيف الوقد بهم ولواده، فإنه يتصور بن هذا الرحل وبين غيره سبب محموم، يست فست فيف الوقد به فاد الرق فاد، وفاك بالكاح أو ملك اليمن، فاذ

وافراء الرحل بابل الابن نظير اقراره بالأخ والعم رمن أنسهمه الأله لايصير اللراً له ابن اينه إلا يعند نينوت النسب من آيسه ، فكاد حنامل النسب عني أبيسه تم عن مذه المسائلة يستوي الربكان الإغرار في صحبة أو سرسراه لأن حالة المرضر إنما لخالف حاثة والصبحة فالمها يزهنق مفاحق العبر فاعتواله واتف وأف فرجا لأبتها في مرجم الفراء اعتوالهم ثعب فبمنتري فنها حالة الصحة وحانة المرضيء لمرفي كل موضح لايصح إقوار الرحل وإقرار على أقابية للسبب ، هن البرات الفقار أناء " بعظم إلى كالقاللة وأناء ما عاواره ما لتسبب من المابيات أو محهول المستدعو الغيرارلا أنامته لايولدلك القراء ويولدإلا اناللمفر والرثا معروقاء وكديه الوارب المعروف في إفرادو لايرت، وإدالم يكن سيء من ذلك يرت

وإذا أقرعوارتع لاجتمع إفراره سماء وأنكر كل واحد همهما هماحيه لايعتنت إلى إلكارهما، ويعلل إذار واحد منهما حصاءه (دلو كان بسح الإفرار حتى إنه إذا الخرت المراك بالدة وأخب لأما وأحم وأنكرم كل واحدة مبهما صاحبتها كان للابئة نصف عالياه والمالي اللاخلال، وكاللك إذا أنو لجماعين ويعصلهم يدكر لعصل ولو أنو توارثين أو حماحة بصبح افراره بالمعصور فرن المعلسء فإن تحاجدوا فيما ممهو لا يعتمر برخم المقرامي حق من يصبح إقوار المفرَّ به ، وإن تصافقوا فيت بديم يعيبو رجم المفرَّ في حق من يصبح ، بهاله : فيما إذا أفرت المرأة مروح وصت وأخت، ومعصهم بكر معطاء فالمزوح النصف، والبافي بين الانتقاريين الأحت أنلاثا أصل الممالة من سنة ولو بصلاقواء فلنزوج الرسوء والمساقى بإن الإسفاويين الأخت أثلاثك أصلل السيابة من اربعاله، والزارة بعث المرأة أن القسمة من أربعه في الفصايل إلا أن في فصل الإلكاب لم يظهر اللخي وعم المرافقين صل من يصلح فبرارها وهو الزوح، فكان 0 زوج أن يأحل كمال حفاه وكانت القسيسة من سنة ، وفي قصل النصادق طهر رعم المرأة في حق الزوحة . فكانب القسمة من أرحة .

والواأف ماهراة وهدة الوامل أنحت باللهم أذااره فركتمك بويدانه حالة التكادب عاليافي بينانيه الالن والاحت على سلعه والأب الزوح رعم أنا فريعتهم تمانيه للمراة ل هير. ولاينة الاس أردمة، وللاحت مديلي لا أنه لم يطهر وهمه في إدخيال التغلسان على الدأة، وأخذت وبعا كاملاء وأعلبها وعلمه في حق الأنجوس، فللضرب الله الالن بأربعة والأغلا بتلاثما وقواعر بالمتي إبيء وباقي المسأله بحالهاء فللباقي بعد عميت الدان، وهو الربعوبين منتي الامن ومن الذخت على أحمد اعتشرين الأدامي زامه الاوح.

من هذا "وجه - والله أما ي -

الفصل الثاني والأربعون في إقرار الورثة بوارث

٢٩٢٦٧ - قال محمد رحمه الله في الخامع الصنير : امرأة أنب بولد بعد وقاة الزوج ما يشهد الولد بدو وقاة الزوج بستين، وصدقت الورنة أنها ولذته، ولم يشهد على الورنة أنها ولذته، ولم يشهد على الولاد، أحد، هو الله مي قولهم وبران، ومعنى المسألة إذا كان أثر حميم الورثة مشت، يشاركهم في الميوات وقوارهم؛ لأنه إقرار على أنقسهم، ولا تبسية في الإقرار على نصبه، وكذلك إدا قربه بعض لورثة، وهم جماعة تكون شهادتهم حجة في الأحكام بأن كانوا ذكوراً أو إدائه في في الميات، وأن كانوا ذكوراً أو إدائه في الميات، وأن كانوا في الميات،

وحه الفيناس. أن هذا إفرار على الميت بالنسب، والإثرار على عبره لايصح إلا بتصاديل مه أو تحجف ولم يرجد وجه الاستحسان أن الفصود من النسب بعد الموت استحقاق المان، وهو يستحق المان على الوولة، فإن التركة لهم في الظاهر، فكان هذا إفرار عبى أنسهم، فيصح

وكدلك إذا أقر المعص وقولهم حجة الأن النبب بنبت بحجة يستجق على الغير، واستحقاق المال كدلك، توضيح مرحوة الأن رد الإفرار ههنا لا يفيد الأدال رد الإفرار هيئا لا يفيد الأدال رد إفرارهم يشهدون عند الفاضي بالنسب، فيقضي به فقد شرط العدالة في المثالة التقية التبات النسب، ولم يشترط لفظة التقية الشهادة، وذكر هذه انسألة في الخاص الكبير، ولم يشترط المعد في انسألة، ولا لفظة الشهادة، وذكر هذه المسألة من الخاص الكبير، ولم يشترط المعد في انسألة، ولا لفظة المنهدة المقاركة التراك المعدد، وذكر هده المسألة الكورين الميان والمنازع وحالة النازعة تشترط العدد، وذكر هده المسألة المقات الروابات أن الدرالة في الوابات أن العدالة في الوابات أن الدرالة في الوابات ليس بشرط، وقالي رواية

كناب الدين واتعن والفرائض تبرطاء وكذلك اختلف المنابخ فيراشه اط لفظة الشهادي والصحيح أمالا بششرط؛ لأناهما إقرار على نفسه ببعض المالي. وشبهاده على البت حمل النسب عليه، فكان إقرارًا من وجه شهادة من وجه، فيمن حيث إبيه شهادة شرطنا العدد، ومن حيث وم إقرار لم يشتره لفظ الشهادة لي بعض الروايات، ولم يشترط العدالة في الوارث ""، ولم يشترط العدالة في الروايات عملا بالدلية بن، وكذلك احداث. المشابخ في اشتراط القضاء مجلس خكم، والصحيح أنه لابشترط، لأن محلس الحكم والقصاء إثناشر طنا لتبات ذحق بالشهادة المطلقة ، وهذه لبست شهادة مطلقة ، ما رهي شهادة من وحه إفرار من وجه، ملا يشيرط لهذا، وإن لم يصدقها العدالة الورثة لم ينب نسبه إلا بشهادة رجلين، أمرأنين إلا أن يكون حملا ظاهرًا، ويكون الروج أقر بالحمل، فتقيل فيه شهادة القابلة على الولادة إن كانت عدلة، وهذا كله مذهب أم حيفة، فاقذ من عنده أن الولادة لا تفتت بشهادة القابلة إلا يأحدي معان فلاقة أثنان ماذكرانا. والنالث يكوف الفرائي فاتمأه فأما متدهما في الفصول كلها تفيل شهادة الفايلة، ويثبت النبب بشهامة الفائلة .

٣١٢٦٨ - وإذا مات، وترك بنين، فأقر أحدهما بأخ له، وأنكر الآخر لا يصح إقراره في حق الاحراء وبشارك القرأله الفرآنيجا في بدا من البرات، وكيفية اللشاركة أن يصحح المريضة أولا كأمهم معرومون، ثم يطرح تصبب المنكر، ويجمع بين تصبب المقرُّ والمقرَّ له، ويقسم ما في بد الغرَّ على ذلك حتى إن في مسألتنا للمقرَّ له أن يأخذ بصف ما في بداللغراء لأنهم لو كانوا معروفين ههنا كانت الغريضة من ثلاثة (لحاحد سهم، ويطرح تصيبه، ويحمم بين نصيب القرّ والقرّ ك، ودلك سهمان، فيقسم ما في بدالمقرّ على سهمين ، وإن كان أقر بأحت ، والبافي محاله أخذ اللقرآله ثلث ما في يد اللقرَّ ؛ لأنهم بو كالوا معروفين هها كانت الفريضة من خمسة نصيب كل أخ سهمان، ونصيب الأخب سهمه فيطرح نصيب الأخ لجاحده وذلك سهماناه ويجمع نصيب الأخ المروض على نصيب الأخت، و ذلك ثلاثة، وكدائر أفرب أو والنافي محانه يقسم ما في بدالاين القرأ على سبعة أسهم؛ لأنهم لو كانوا معروفين، كانت الفريضة من أنتي عشر، الله منهمان، ولكل ابن خمسة، فيطرح تصيب الجاحد، وذلك خمسة، ويجمع بين تصيب انقراله

⁽¹⁾ وفي الأصور الروتيات المكاني الوارك أن

ودلك سعة ؛ فيقسم ما في يد الإبن على سعة .

٢١٣٦٩ . ولو أن امرأة مائت، وتركت ابنتين، فأنو ت إحداهما بأخت لها. فإن مات في بد المُقرَة بقسم على سهمين؛ لأنهم كانوا معروفين كانت الفريضة من ثلاثة ، القل بنت سهم، فيطرح تعييب الجاحد، وذلك سهم، ويجمع بين تصبب المفرَّ والمفرَّ له، وذلك سهمان، فيقسم بينهما تصفان.

٢١٢٧٠ - ولو ترك ابنين، وأفر أحد بزوحة للميت قسم ما في بدالقرأ بيته وبين المقرآ لها على تسعة ؛ لأنهم تو كانوا معروفين كانت العربضة من سنة عشر تلم أة سهمان، ولكل بن سبعة، فيطرح تصيب الحاحد، ويجمع تصيب الفرَّ والفرَّاله، فيقسم ما في بد القرآ على سبعة، فكذلك لو أقر نفر منهم بوازت يجمع ما في بد القرين، فيقسم بينهم وبين المقرأنه على فدر حفهم، بيانه فيما إذا ترك ابنتين وابنين، فأقر أحد الابنين وإحدى الابنين بأخ، فإنه يقسم ما في يد المقرَّا يتهما وبين للقرَّال، على خمسة للأخ المقرَّ سهمان، وثلاً عَنْ اللَّمْرَةُ سهم، وللاخ اللَّمَرَابِه سهمان؛ لأنبع لو كانوا معروفين كانت العربصة من المناتية لكل ابن سهدان والكل بنت سهمه فيطرح تصيب الجاحف ويجمع بين بصيب المقرأين وبين تصبب القرأنه ويقسم ذلك بينهم على خبسة أأوابه أعليها

القصل الشائث والأدبعون في إفرادالوازث بوارث بعد وارث

الم ١٩٢٧- وإن أقر الوارث بوارث معده وأعظاه نصيب بغضاه قاضي، أب أقر لوارث أخر الم الصدق على حساب نصيبه إلا أن معددة الأول الم تحلى حساب نصيبه إلا أن معددة الأول: لأن الأول قد استحق نصيبه بالإقرار السابق منه . فكما لا يتلك إيطان حقد الأرجوع عن الإقرار ه فكدلك لا يتلك إيطان المعدولة بوت الاستحقاق للأول بإقراره في حقه كثيرته النبية . أو يكون سبه معروقاً ، ويحول نبوت الاستحقاق للأول بإقراره في حقه كثيرته النبية . أو يكون سبه معروقاً ، فلا يكون إلى الأول ، لأنه بحرد الإقرار للأول ما أنلف على الثاني شيفًا ، والدفع في شيء المناني شيفًا ، والدفع كان معلوقاً المتدان عليه ، ونكى يجعل ذلك الندر في حكم النساوى ، فكان حسيم المال مثناه ما بشي في يده ، فيقاسمه الشراك الاتحراطل حيات نصيبه ،

بيانه: تو أن رجلا مات، وترك النبي، فاقر أحدهم بأخ له، فباله يعطله تصف ما في يده، قبله يعطله تصف ما في يده، قبل أحداد أو أخ اخر، فإنه يعطيه تصف ما بقي قد بالدية أبشاً بحلاف ما له أقر أحدالابنين بأحوين مك، وبداحد بعد واحد في كلام منصل، فإنا يأخذ فا لنبي ما في يده لأخر في احد منهما مثل حقه، والالله في أخر بالحد هما بعد الأحر في كلام موصول: لان في أخر قلامه ما خبر حكم أوله، فتوقف أو ته من أو تم أوله ما ينا الحرب في الافراد منا في يده فتر على الأول بصف ما في يده بتقدام تلافق فلا يكون إفرازه بالأخر بعد ذلك حجه على الأول في إدخال شيء من الشصارا عليه، في بديه يقصاره ثم أثر بأخ اخر الشصارا عليه ما في يده الما تقدام في بديه يقصاره ثم أثر بأخ اخر أما أنطاء منه من المنابية

ولو نوك بيين، فأثر أحدهما باخ، واعطاه بصف ما مي يديه بقضه فاص، لم أثر بامراة أعطاها ثلاثة أعشار ما بفي مي يديه والأنه برعبو أن البت نرك امراة و تلاثة بنين، فيكون انفسمة من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة، ولكل ابن سيمة، والاصل في جميع هذه المسائل أن الفرّاء أولا يعيمل معتبراً في المقاسمة مع المقرأ به أشراً، والمقرأية أشراً لا يعتبر في المقاسمة مع المقرآبة أولاة الأنه حين أقر بالتاني فحق المقرأبة الأول تابت ينفدم الإقرار لمه فيكون ذلت كالتابث بالبيئة، وحين أقر بالأول لم يكن حق القرأية الثاني نابقًا، فلا يكون هو معتبراً في الفاصمة مع الأول.

وقو نرك الله وعصبة، فأثرت الاللة بالرأة واله يطيبة خمس ما في يديه ؛ لأنها وعمت أذ الفريصة من فيالله فيا سهم ، وللالله أربعة ، وكل والعد متهما ضرب فسا بد الالله بحقها ، فلهذا أحلت حسس ما في يدها و فإن أعطاها ذلك بقضاء الله فني م أفرت بالمرأتين أو تبديلا الطريق يعطبها الله عشر المرأتين الشمن سهمان لكل واحدة سهم ، وللابنة فعائية ، هبهذا الطريق يعطبها سهما من فلاة عشر يدها ، فإن أعطبها للهما من فلاة عشر يدها ، فإن أعطبها للهما من فلاة عشر يلمنا وأخرى أعطبها سهما من فلاة عشر المنسوة فلافة لكل واحدة سهم ، وإنها الني عشر ، فيعطبها سهما من فلاقة عشر بهذا الطريق ، فإن أعطبها فلك بقضاء ، فه أفرت بالمرأة أخرى أعطبها سهما من فلائة عشر بهذا الطريق ، فإن أعطبها فلك بالمنافقة عشر المبت أربع نسوة والغسمة من أثبن و ثلاثين ، فللسوة الني على يدها ؛ لأب إحمد أن للمبت أربع نسوة والغسمة من أثبن و ثلاثين ، للنسوة الني فريغرب فيما بغي في بدها النسوة عشر بضرب فيما بغي في بدها سبة عش ، وإذ أن سبهم ، فلهذا أعطاها سهما من سبعة عشر بضرب فيما بغي في بدها سبة عش ، وإذ أن سبهم ، فلهذا أعطاها سهما من سبعة عشر بضرب فيما بغي في بدها سبة عش ، وإذ أن سبهم ، فلهذا أعطاها سهما من سبعة عشر بضرب فيما بغي في بدها سبة عش ، وإذ أن سبعه ، فلهذا أعطاها سهما من سبعة عشر بضرب فيما بغي في بدها سبة عش ، وإذ أن سبعه ، فلهذا أعطاها سهما من سبعة عشر بضرب فيما بغي في بدها سبة عش ، وإذ أن المبت أن المبت أن سبعة عشر بضرب فيما بغي في بدها سبعة عشر بضرب فيما بغي في بدها النهدة عشر بضرب فيما بغي في بدها النهدة عشر بضرب فيما .

وقو ترك أنجًا، فأقر الأح بابدة للمبت أعطاها نصف ما في يده؛ لأنه يرعم أن البت خلف ابنة وأنتًا، فبكون الذل ببنيما لصغال، فإن أعطاها فلك بعضاه، تم أفر بابنة أخوى أعطاها نصف ما في بده؛ لأنه برعم أن فلبت خلف النبن وأخف، فبكون للانتبن الثلاث، وللاح ما بقي، فبحق اللانتبن الثلاث، ولمعالما نصف ما في بديه، فبكون للانتبن الثلاث، على منطاها خصص ما في بديه؛ لأن للمبت بزعمه ثلاث ينات وأخ، فبكون القسمة من تسمة، فلبنات الثلثان سنة بينهن لكل واحدة سهمان، والباقي وهو فلانة فلأخ، فيضم ما لاخ فيما بقي في يديه بنلانة وهي سهمين، فلهذه بطبيا خصى ما في بده، فإن أعطاها ذلك يقضاه، ثم أفر بابنة الأخرى أعطاها للك ما بعطيها خصى ما في بده، فلا لذة وهي سهمين، فلهذه بعطيها خصى ما في بده، فإن أعطاها ذلك يقضاه، ثم أفر بابنة الأخرى أعطاها للك ما ويرده الأن للعبت بزعمه أربع بنات وأخ، فللبات التلفان أربعة مي صنة لكل واحدة

سهم، والباقي للأخ، فهي تضرب في الباقي بسهم والأخ بسهمين، فمهما يعطيها للت باقي يده.

ولو أفر الأخ أر الابتة بايئة، وأعطاها نصف منا في يقديقضناه. ثم أقر ببئة إلى -فإنه يعطيها ثلث ما في يدوو لأن للميت باعمه ابلة واللة ابن وأحره فللإبلة النصف ثلاثه، ولائنة الابن المندنس سهم والباقي وهو سهمان للانج، فسيدًا الطريق يعطيها نت ما في عدم فإن أعطاها دلك بقضات كو أقر بابية بن أسعل منها، فلا شيء فها؛ لأنه ما أقرابها بشهره من افال، فيإن مع البست وبلك الابدر لا ترث ابنة ابن الابير شهره، و لنبابت بإقباره الإيكون أقوى من التابت بالمنفذ ، الو أفر الأخ أولا بالبدّ الن الن ، فأعظاها بصف ما في يده نفضاه ، فم أثر ماسة بن أعطاها تلاثة أحساس له بقر في يدود لأنه يزعم أن الميت ترك ابنة ابن وابنة ابن الأبن وأحمال فللابنة الابن النصف تلالة وفينت ابن الابن المسمس والماقي هو سهمان للأخ، فيضر ب هي في ما يقي في يديها بشلابة وهو يسهمين، فتهدا يعطيها ثلاثه أحماس ما بهي في يدهم وإن أهصاها ذلك بفضاءه شرأ والبنه البنت أخطاها أمضاً تلاقة الخيداس ما بقي في يدوة الأنه يزهم أن لها التصف نلاقة والامنة الامن السدس، والباقي للأخ، فيهذا العربق بعظيها ثلاثة أخبداس ما بعم في بده، وله الم بعر من ذلك مشيء، ولكنه أفر بلن ابن، فإنه يعظيه حميم ما في بلده الأن البت برعمه تراك الس اس وأخَلُه فالمال له لامن الابن، ورعمه معتبر فيما في يدُّه، فإنَّا عطاه ذلك بقصاء، لم أفر عنون للمسينات. هالا مستمان على الأخراء لأن الدفع إلى الأول به ضاء القالضي ، والابه خل الاين مم ابن الاين فيما في يده؛ لأن إقرار الأح لبس بحجة عليه.

ولو أقر الأخ بامرأة للصبت، فدفع السها رام ما في يدا نفضاه، ثم أقر نامرأة تحريء أحلت سبع ما في يدد لأن البت يزعيد حلف الرأنين وأخاء فيكول المستة من تعانية لكل المرأة سهم، وللأخ سنة، فلهذا يعطيه تسع ما في يده، فإن أعطاها يفضاه، ثم أقر بامرأة أخرى، أعظاها عشر ما بني في يده؛ لأن الموت رعيد فلاث نسوة، والقسمة من أنى عشر لكل المرأة سهم، وللاخ تسعة، فإن أعطاها العشر بعصاف تم أقر باعرادًا أحرى، فإنها تأخذ مد سهمًا من نلالة عشر عابقي في سده لان للست بزعمه أوبع نسوة، والباني وهو اثنا أوبع نسوة، والباني وهو اثنا عشر للاخ. ولد ترك أبنين، فاقر أحدهما بامرأة النبيت، وأعطاها تبيع ما في يدر فضاء المراقة أخرى، فضاء المراقة النبيت، وأعطاها تبيع ما في يدر فضاء الموية ويكوب الفسية من منة حضو بكن مرأة سهم، ولقل ابن مسيعه عان أعطاها فلك بنشه، في بادر الفسية من سنة حضو بكن مرأة سهم، ولقل ابن سبعه عان أعطاها فلك بنشه، في بادر الأم يرعم أم يام المراقة أحرى، فأعظاها مسهم يتين ثلاثة أو عشرات سهما عابق في على يدر الأم يرعم الموسيت ساة وثلاث تسود، فيكون أصل العربية في المراقة في المراقة المراكب ثلاثة في المراقة المراكب ثلاثة في المراقة المراكب في بادر المراكبة المراكبة المراكبة المراكبة المراكبة في المراكبة المراكبة المراكبة المراكبة المراكبة المراكبة المراكبة في المراكبة في المراكبة في في المراكبة في المراكبة

۱۹۲۷۳ و وقد دهم إلى الفرائد الأولى بغيد فصدا و ثم أهريو وضائض وصمن له حميم نصبه من الأصل من حصا دول حصد أباقي من الورية الآل ما أحده سائر الورية المصداد لم يوجد منهم عملم عملم عليه موجب الصحاف و فيما دفعه إلى القرآمة لغير فضاء فالني هد لم بخد الصداد و وهو النامع باحشاره وهو باقراء وللثاني ، إعمر أنه استهلك عبد المسافع بلي الأوال حشياره، في جعل محدود عليه وي حل التالي ، وركون يموثة المقاهم الدفع بده

وبياله: أو برك بناء فأفر بابن احراء واعظاء هسما ما في يده بعبر فصاء الم أفراء وأباده وبياله: أو برك باباه فالا المراء واعظاء هسما ما في يده بعبر فصاء المراكة والمعطوم ألم كذا الشبقاء وهو للنا حسيج فصيبه برافيه في بده وهو ألماء حيد فصيبه برعمة والرافق أن أن أن المراء والمرافق أن المراء والمرافق في بده مسلس الذل و فيعظيه فلك و وهر فله لصلك المستمى من ما بالمناس مناسل الذل والمعرد وبدونها لا تحديل معيج المناس والمال المراء والدائم المناس الذل والمعرد وبدونها لا تحديل معيج المناس والمال والمداه والمدها

والوغرك ابنين فأفر احدهما ياح وأعظاه الصف ما في يده بقير قفساه أنم أفر الخ أخر أعظاه ثلث حميم ما كان في بلده الأنه غير ضامل سبناً بما اختده الابل المعروف الانه أحده يسلب أد معروف و دهو مساس في حتى لتنفي ، ما دفعه إلى الأول زيادة على حقه برعمه الأنه دفعه بعير قضاء و مجعل دلك كالفائم في بده ، فيفر ما للاعو حميم بصبيه بما كان في بده بزعمته وهي ثلث ما كان في بده ، فإن أعطى ذلك بعير فنضاه ، ثم أفر بأخ أحر ، فإنه يعظيه ربع حميم ما كان في بده ، وهو عمل حميم المان ؟ لما يسائل ما دفع إلى الأول والتافي بعير قضاء رادة على حقهما، يحمل كالفائرة و بده

الله توك أخار فأقر بأح احراء فأسطاه بصف منا في بده بعدر فضاء الدة ألى الله للمبتدء فله مناء الدة ألى الله للمبتد والمواجعة حميع مديع في يده ويعرم له أيضًا حميع مد أعطى الأح كانه وعد الذجيع المال اللاس، وإنه مستهلك مض المال عليه بدفعه إلى الأخ باستهاره، وأو تراك عند فأقر الله ماح للمبتد فأعضه المال بغير قصاء مم أقر بابن الباس عرم له حميم المال وعم أم أفر بابن ابن أم يعرم له شيئة الأربعد الإقرار بالابن لا مكون عرام فراسي عن المال لابن الابن يعرف المال المال الابن يعرفه ما لمال الابن يعرفه ما لو تناوا معرومين

ولو نرك أحماء فاقي الأخ بدير الن الراهطة وجديد ما في بده معيد فضاء الثم أقر الدين المراه فإمه بغم أقر الدين و فراء المثل حديد فضاء الم أقر بابل العراد فإمه بغم اللائل التنافي مثل بصف جديد الذال ودال فأن بعد الإقرار بالاين لا يكون هر استهلك عليه فصف الله نقل بالدين إلى المراد المؤلف أقر بأب المين وطاء معالم الدين وحديم المال الأنه وعام أنه سخس، وإنه المسلكة عليه باللفت إلى عبره المختبارات فإنه يعير فضاء المم أقر محرأة للمينا و فإنه يغرم الهاسف عليه مثل أعن حميم المال لاعتبارات فوادك أعظاه المهار فضاء النوافر عام المست، وإنه يعرفها حيارات المقاد المدار حميم المال فإنم ردان قالك حقهاء وريه دفعها إلى غيرها الحيارات

و يو ترك آخل، قافو الأح بالخ اخر، فالمجلد بدعه ما من بده بخير هضاء، شهائلو بالح احراء واعظاد للت حسيع المال نقصاء، لم أفر بالح احراء فابه يعطيه بسلامي المال وتعت بد عامل الأن ما دفع إلى الداني نقصاء الفاضي وهو المساعات لا يكون دقال مصدموناً عليه ، فينجعل ذلك فالتووي يبغي اللك الذار ، وفي زعمه الدرات بله ودان الأولى و الدارات الكلاف وإنه دفع إلى الأول وبادة على حقه بعير فضدت فبالحمل دلك كالتباس في يسهم فبعظي الثابت كمال حنه وقلك سامل وثلث سدس وفهل يده سدس المعصه منك ويعره أماثك سندس من مايع، فأن القطر الملك يقصيان نو أقو بايرا للسيت و قايته بعام له فصف المال الذي يوم إلى الأول يعير فصاء فاص . لأبه دمع دلك باحتياره، وهد زعم أبه ومع البي من لبس أده والأبعره فيصف الأخبره لانه ديجه إلى التناني والشالك بذهباه الفاصي والفاطفين

لفصل الرابع والأربعون في إقرار بعض الورثة بوارثين وأكثر وتصديق الوارث الأخر إياه في بعض ما أفريه

1977 - وإذا أفر بعض الورنه بواونين، فصدائه احد من الورنه في أحد صده فإذ أبا يوسعه وحمه بقد قال . ينظر في نفسيت ثاني أحدما طلبه من حقية القرآميد، ولو كانا أخرامهما، فيتعلى ذلك مما في يد المشراً بسياء فينتسمه إلى منافي يد الشي صدق به و ومشتماله على فدر تعييمهما في الأصل، ويتسم ألباقي في يد القرآمهما بيده وبين الاحر على حداد تعديمها في الأصل أو كذاء عرودين، وزحم أن علمًا الأصل هو فهامو فول ثمي حرفة رحمه فه دعده أن في حق المقرآمهما يجعل كأن الأخر صدقه فهماء وفي حق للحجود يجعل كأن الإحراكانية فهما،

وبإذهذا الأصل من المبائل:

الأحرافي العدمية فإن النفق عليه بأحقاس أقتر أحدهما فأحرين معال وصدقه الأحرافي العدمية فإن النفق عليه بأحقاس القرآسية ويم على دوه الأن الأحرافي صدقه فيهمة لكان بأحقاسة ويع مدفى بدوء فإنه وعراف من كل واحد منهما هي ويعاف أنه وكلم من التركيم ويلم بالموجود من التركيم ويناه أحداث شامة فإلى ما في يدائله من ويقسسانه بصدي، وسابقي في يد الاخراط فرائيسا بها وين المحمود نصعان باعتبار وعمهما.

فأما عند محمد رحمه الله. فالمثن عليه بأخذ من القرائهم خمص ما في بداء الأنه شول النافذ أفررت بأن حفك في مسهو وحق المحمود في سهو إلا أن أحي جين السفاك، فقد تحمل علك نصف مؤتمك، فإلم يبقى حفك فيما في يدي في مصفه منهم حصلي في مهم وحق فجمود في مهم، فنضعه للكسر بالأنساف، فالهذ بأخذ منه محمس مدفي سمدتم التحريج بعداذاك كما فالعاثو يوسف

وهذه الممألة مدكورة هي كتاب الإفرار بيشي عليها أحوالهاء لتني أعادها محمد وحمه الله ههذاء القال: لو توك البين، فأتو أحدهما بأخ وأخت معًا، وصيدقه الاخر فرر الأحت، وكديه في الآح، فإن الأخت تأخد من الفرابهما سبح ما في يده في قول ألي بوسف وحميه الله؟ لأنه برعم أنا البت خيف تلانة بنين وابنة ، وأن النسيمة من سبيعة : اللاحث السنم من التركة، وفي يده حزه من التركة، فيعطيها سنم ما في يلد. فيصمه إلى مذاهى بشاللصدق بهاء ويقاممه للذكر مش حظ الأنثيس باعشار تصادفهماء واماطي في يداللو أسما بنه ، وبين لمجمود عيفان ، وقال محمد وحمه الله: الأحت تا فذ مسع ما في بداللهراء الأنديز هم أن الميت خلف تلائذ بنير وابند، وأن حق لابنة في سهم، وحقه في سهمين، وحل للحجود في سهمين ولا أن السهدالذي هو لها بصف ما في يد الصادق، وقد أفر يهما، فذلك يصل إليها من جهة، فإنه يضرب هي فيما في يده بنصف سهره وحما بأربعة وعانكمر بالأنصاف فأضعف احساب وفيكون تسعية وفلهذا أحذت تسع ما في بدء، ثم التحريج كما قاله أبو يوسف.

ونو أقر أخذهما بأخ، فلم يعطه نبيًّا حتى أفر باس؛ قبر، وصدقه الاين العبروف في الأخر أحد الفرَّ به الأول بصف ما في بدنه فا بينا أن إمرار التاني في ذلاع مصبول عبر معتبر في حق الأول، فبأخذ مه تصف ما في يده لهذا. وبأخذ الأخر حسين ما في يده؟ الآنه فد أقر له بسهم أيصًا، ولكن الاس الاخر حين صدقه فيه، فعد تحمل عنه مصف مؤتنه ، وغالصُرت هو فيما في بده ينصف سهم، فاعدا بأخد الأحر خمس ما في بده ، ويصيبه إلى ما في يد المصدق، فيقسمنه تصمين، ولو كان الاح صدقه في القرابه الأول، واللذبه في الأخراء فإن مقرَّاته الأول بأحد من المقرِّ ثلث ما يقي في يدود الأن مي زعمه حين أقرابه أولا أن حقه من ذلك التركة . ولكن معض التركة في يدالأخر وهر مصدق به ما مشلك يصبي بالبعامن جهدهم فلهشاء بألحظ تما هي بشعامه ناتر ما أقرابه به وهو الشائدة ويضيبه إلى ما في يد المصدق، ويقسمن نصفين لنصادقهما، وما يقي في بد القرآمهما لبله ودبن الأخ تصعين لاعتبار إفراره في حفه

ولو مرك ابيون، فأقر أحدهما بأح، وأعطاه نصف مرفى يده بقصاء قاض، تم أقو

بعد ذلك بأخت على الاعت تأخذ ربع ما في يداكثراً بالإقرار الأن انقراً بالإفرار الما انقراً بالإفرار إلها افر بها صبح المان فإذا للمبت ترحمه ثلاثة مسء الله عنكون القسمة من مسعة لها مسع اعتركة ، وفي يده جزء من التركة ، فلها صبح نلك ، والساقي بين انقراً والقرار الأون نصمان الكان واحد مهما تلاثة ، وأخذ الأول زيادة عنى حقه بغضاء القاضي، فيجعل ذلك كالناوى، فيشرب الأحث فيما في يدالمتراسهم ، والقريشلاف، فلهذا أخذت ربح ما في وقد، وضمت إلى ما في يارى الدي فساق بحث، واقتسماه تلدكر مثل حظ الأشين المعادفهما على أن حقهما في الركة مثل بعث، فقد

ولو ترك ابنين، فأقل أحدهما بالمراتب لأبه معاً، وهيدته الأخر في أحدهما، فإن الشفق عليم تأخذ من القرأ بها بصف نمن الشفق عليما تأون عليه برحمه على بصف نمن التدكف وفي يده حاده من الترقف في معطيها نصب المهاء فيضمه التي ما في بدالآخر، فيضمانه على سبعة الأن يزعم الأحر أن افيت حضا ابين والرأه وأن القسمة من سنة عشرا أناهم أنسبه الما في يدهما على ذلك باعتبار تصادمهما، ثم يقاصم المقرأ الرأة المحجودة ما يقي في بده على نستية الأن يرعمه أن القسمة من سبنة على الماء أنها بمهم وله سبعه وقيسم ما في يدهما على ذلك.

المحافظة المستويد على وقور أحدهما بمرأه وأعظاها بسع ما في يدويقه فاصيه في بدويقه على ولم المحافظة المستويد المحافظة أحده في أحدهما وإن المتعق عليها تأخذ من المحافظة وأربعين وقابلات أحدهما حيد وثانل في يدوي المحافظة وأمان عشرون حيرة والملائة أحمد من حيد وثلاث تسوده فلنسوة المحرومة بنها أشري محرومة أن المهمة حيث النان وثلاث تسوده فلنسوة الشير فيها أثلاث المحرومة والمحافظة وأربعين وقابلة وعم أن المهمة حيث المحروث المحافظة وأربعين للنسوة من المحافظة المحرومة المحرومة المحافظة وأربعين للنسوة من المحافظة المحرومة المحافظة والمحرومة وال

هشر منهما وحمس ونعالة أحماس حمس وحق التفق عليها هراسهمين والكور أحدده في بدا لأبن الأحرام مصلاق بها. فوقا عمر حاهو سهم فيسابقي في بدالمقو وهو تقدار حقه والاكوال الجليدة عشرايل سهما وخلصا أوللانة أحديثم أحمدي وحق الثقق عاسها فيا المهدف ولك أحدها في بدالاين الأحرجو مهدق بهاء فالمايضرات هو بسهر فيبنا بغي بي بدائقوً وهم تضغار حقمه فتكون احتله تبشرون سهيمه وحسر سنهم وثلاثة أحدام رخسوره فلهف أحاصا سهما مرزولك

فال لحاكمة وهدا الحواب تمندي فيراسديد علر الأصا المذهوري هذا البابء الأدم حافات من حالم الفيديمة بصريت عن أتني . وقيان صياف أن يحدف تصبيب الم أة التي ا الحدث بصبيبها نفصية فانس ما ويفسيو ماايقي في يده على حسبيه ونصيب الوأبان البافتين و فبعطي للحمع عليهما سهملاس البين وعشريها منهما وأربعة احماس متهوما قاليا شمس الأأسة السوحسي وقد بقي بعض الغلمة في أصل التحريبي والطعن حميدكم يتضع همله بي الشفَّال وهنسي يشفيع إنا فينه وصولي إلى كنشيي وأو أصبت وصافرات خاطران، وإما أخلت ذلك من القرأ بين ضمه أبي الباقي الذي صدقة بها، فأقسمه على تسعه أسهوه فأوال فالبيدنا أرابلت حلب المزادان أدراق الفسيدول استهاعسان للمراة سهمان ولكل براسيعة وفينسا مافي أنديهما بتهما على نسعة لانتمال وغسهماء ويتناصع اللوأبهن الرأه المحجوده مالتقي في يده هني تلانة وخشرين سهساه لأل فاختمان خمهما أبر الفسيعة من تمانية وأربعها واوأن لهمة منهمان وزه أحيدو مثبرون مسهداناه وعي هذا أبطأه بعصر شدم مناعد منز منا ذكرته أناه الادم إلى الأول أنا دهميب م حساوت فالدع حتى وقص بقلك القدر في بصايعه والموهدير دلك بالقسيمة مع المحجرات

٢٧٩٧٦ - ولا ترك أخراران فأق أحدقها بالارح للمساء وحمدته أخووها أحدهما، وإن النص عليها منهما باحذ من المعربها، ثلث ما في يدور والديرعية أن اليت حاجها الرتمن وأخوابوا والبلائنون التلائلات والباقي الون الأحمال الصيفين والواب أن يقوانان هو قد أقو الهذه علث التركة ، وهي مده حراء من التركة ، فيعطيها لمب دلت، أو مقول " أقل أن حقه منز العباعد حقهما ؟ لأنه يعوال " حميه ثلث الترافه ، وحس تصلب النفان ، علدثله ، أخبارت للك ماغي بدور تبوسصم ولت الي ماغي بدالاحراء واقتسماه أثلاثاء لأنالاخم رضم أن اليت خلف منناً وأخوب ، فيها النصف ، والناقي بين الأخوبين نصفين لكل واحد منهما الربع ، فحقه من نصف حقها ، فلهذا اقتسما ما وصل إليهما أتلانًا ، لها سهمان » ونقاسم الأخرى القرابهما ما نقى في بذه أثلاثًا زعم لها الثلث ، وله المدمس ، فيقسم ما نقى بينهما على هذه فهما سهمان ، وله سهم .

ولو كان أقر بشلات بدار، وصدقه أخره في واحدة دنين، فإن انتعل عابم: تأخ أد من انقرأ بين سبعي ما في يدود الأن يرعمهم أن اللبت خلف ثلاث بنان وأخوين، فيكون ثابتات الذات بين ألاثان بينون ألاثان المائية عنور، المائين، في حساب يتقسم ثلاث ألالأنا، وثلث تصفيل، وأكل ذات ثابته من ثمانية عنور، المبات التي علم لكل واحدة مين أربعة، فهو إما أقر للمنفق عليه بأربعة من ثمانية عنور، وثلث تسعا التركة وقي يده جرء من البركة فيعطيها لسبعي ما في بده نهدا، عان أحدث قلك مستم إلى ما نقى في بده المصدق بها، ويقاسمه أللاثاء لأن يزعمه أن لها نصف التركة؛ ولها الربح، ولم يقاسم المقل لبنانة عنير، ولكل وإحد منهما أربعة وله ثلاثة، فيعسم ما نفي في يده بينهم على عن تمانية عنير، ولكل وإحد منهما أربعة وله ثلاثة، فيعسم ما نفي في يده بينهم على عشرة أسهم نهدة المهم نهدا،

قال عن الأصلى : وهذا كله إذا كان قد دمع إلى الأول نفضه كان ذلك إفراد أمن الورتة ولم يكن بشهادة الأنه إداراً من الورتة ولم يكن بشهادة الأنه إداراً من الورتة ولم يكن بشهادة الأنه إداراً من الورتة ولم يكونوا دفعوا فيئة الحتى شهادوا الأنه الا تهمة في شهادتهم بل عليهم ضرر في دلك وإن كان فد دفع لمن حصدهما الصب الورث الم حاما يشهدان الايقبل شهادتهما ، فتمكن النبسة فيها ، فأما في حق الواحد فالإثرار والشهادة شباء فأما في حق الواحد .

٣٦٢٧٧ - ولو ترك البين والمواق، فأقر الحده، نامراة للمبت، وكانبه الأحر فيها والمرأة العروف، فإنه يقاممها ما في يده على أمانيه الأن النسمه يرعمه من سنه عشره ولكل المرأة سهم، ولكن ابن سبعة، وإن دفع ثمن ما في ينه إليها بقصاء أو بغير فضاء، ثم أقر بالمرأة أخرى، وصدفته المرأة المعروفة بذلك، فإن القرامها أخراً فأخذ بصف ما في يد الرأة العروفة، والا يدخل في نصيب الإبن الأن مراث النساء في بد المعروفة والإبن، أِمَا أَنْ أَثَرَ أَن حَصَيْهَا فِي مَدَ المَرَوَّقَة ، وهي صدقته في دلك ، فلهذا لا تأخذ من ما بقي في بد الابن شيئًا بخلاف الأولى ، فإن المعروفة هنك كذبت بها ، فلا يصل إليها مصيبها مما في يد المعروفة ، فلا مد أن يدخل مع المقرأ فيما في يده ؛ لأن ما في يده جرء من النركة ، وحقها من النركة ، وعلى هذا لو توك الله وامرأة ، ثم أقر الابن بامرأة ، وصدقته المعروفة ، فإنها ناخذ نصف ما في يد المعروفة ، ولا سبيل لها على ما في يد الأمو .

التحروفة في أخارهما ، وكذبته في الرأة، فأقل إحدى الابنتين بامر أثين معال وصلفته للجروفة في أخارهما ، وكذبته في الأخرى ، فإن الفروفة نفاسم الني أقرت مهاما في يدها لعبد في مصلفت عدم، وزعمت أن حقها سواء، ويقاسم الابي المرأة الباقينين ما في يده على قلالة وعشرين ؛ لأن القسمة بزعم من ثمانية وأربعين لكن أمرأة اسهمان ولكل النافعة وعشرون ، فهو وبعد وسافي السافي بأحد وعشرين ، وهي منهمان، فيكون بينهما على ثلاثة وعشرين سهما ثها من ذلك سهمان، فيكون بينهما على ثلاثة وعشرين سهما ثها من ذلك سهمان،

ولو ترك ابدً واسراً في فاقرت المرأة بابن، فصدفها في ذلك الإبن المعروف، فإذ القرابه بقاسه المعروف ما في بالم بصفير، لأن ميرات البنتين في بده، والذي في يد المراف مسرات انتساء ولا حط للبنتين في ذلك، فإن أقرت بابنين وصدقها ما المعروف عي أحد عماء فإن الشفق عليه لا يدخل في نصيب المرأة؛ لما ينا، والابن الأخر يقاسم المراة في يتعاطلي عشرة؛ لأن المسمة بزعمها من أربعة وعشرين بها ثلاثة، ولكل ابن سبعة.

1979 - ولوترك الما وامراق وأفر الابن بشلاك نسوة، وصد قده العروة أمى المراتين منهن ، فإن العروفة الماموة أمى بدها اللائل منها ، وقد المراتين منهن ، فإن العروفة المامو ما في بدها اللائلة والأن سيراك النساء في بدها ، وقد الموت لهائين بالراة البائية ما في بده على المسعدة وعشوين بالمهاء والمدة منهن سهم، والملابن أمانية وعشرون. فهى فلخن معه فيما في بده، فبضوت فهم وعمد في بده، فإن تصادفت النسوة كلهن فيما بينهن ، فإنه و مدخل مع لمحروفة عبد في يده، وقد أقرت لهن عبدا في يده، وقد أقرت لهن عبدا في المعالدة المن عبدا اللائة عبدا اللائلة على المعالدة العن ما أحدهم، فالذي

صِدف الإبن بقاسمه ما في بنه تصفح، ونقسم ما في بداؤ أة عني تعانية عشر، الها، أوبعة ، ولكل بن سبعة ؛ لأن القسمة بزعمها من النين وللانين ، فإن لبت خلف أربعة ، بنين أو اسوأة. فيكون للمرأة الثمن أربعة لكل ابن بدعة فيما في يده يقسم بينها وبرن الائت الحجودين على تدر حقوقهم، ولو صدقها الابن، فهم جميعًا مخلوا معه مي تصيمه فيقسمون ذنك أرباعًا، ولم يأخذوا من المرأة شيئًا - لأن تصيب الأولاد في بد الابي العروف، وقد صدق بهم، فهم بُنرلة الأولاد العروبين للمبت.

الفصل الخامس والأربعون في إقوار أحد الورثة بوارث ثم إنكاره وراثته وإفراره بوارث اخر

۱۹۶۳ - وان اقر أحيد الورثة بوارت، تم أنكره، ثم أمر عاجر تم يصدق على المتى أهراء أولا في إيصال حقة الأنه وجوع هن إقرارا ، وهد سنح مته و إلقرالا إلا يملك الرجوع مع الإقرارا ، ويكون الأخر على حقة فيما على في بده صلى ما وصف إن ثم يمكه الكرالايان

وبيان هذا الأصل:

1953 "- رجل مات، وبال النول، فأقر احتمالها إلى المواد بم أنو أنكره، مم أنو بالغ. الإن وأول وأحدُ تصف ما من باده الأنه بالكلام الأخر أفر أن حقهما من النوائه مواد، هية يقي في يعد يفسر بيهما هيفات.

فإن فيل المثنالج يج من يكاره حجة صوم حى يكون هو مستها كا الصف ما في بداء بالإشرار الأولاء عيكون فالك محسولة من مصيره و ويدفع الى الشامي مصف ما في يامد ال علمة الأمه بالافرار ما صار مصيدتما تسلم و واقا مكول الاستهلاك بالدفع وهو مجها على فلك في احكم، ويكون دلك محسولًا عليه .

مالم ترك المست أخده مالم بالرائليين، ثم أشكره التم قال الامال قلاد ابت فإن الأول يد حد حسوم التي يقده والاشيء فلا عرد الآله عبار معراً للأول يدحيح ما في يده. ثم الكاده وجوع و فلكرة بالطات والاشيء فلا عراء لأنه دفع إلى الأول عليهم ما في يلاه تقصد القاضي، ملا تصمر صدمة فلا عراضية ، ولو كان الإقراء منه بعد العام بغير فضاء ثان صاصا بشاري جميع ما دفع إلى الأول، الآنه دفع باختياره، وجود أبكال وصدر عم أنه ثم يكن له في شركة حن، وإما كانت الدكة للباني، وقد السهائها عليه بالديم إلى عبو

مستحق باختباره.

المدهدة الأول المطاه وقوك دارة وابقاء تم مسان الابن، وقرك ابتير، فسأفسر المدهدة المن الميت الأول علمه المنزر، فسأفسر المصف المنزرة والنصف المنزر، والنصف الأخرابية وبين أخبه تصفير بالمبراث من أسهما، فحقه نصف التركة للمقرابة وعده، فلهذا بعطيه ثلتي ما هي يده، ولو كان الابن حين مات، وترك المنزر، فأقرت إحداها بابن المهت الأول أعطته أربعة أحماس ما في يدها؛ لأنها وحست أن للمقرابة النصف بالميرات من أبيه، وأن النصف الباقي قد صار أثلاثاً بوت أبها للابنن الثلاثان، وفلاخ ما بقي، فإذا برعمها فها سفس الدار، وللمفراد أوبعة أسداس، ويقسم ما في يدها على ذلك أخماسًا

ولو ترك ابنير من أم ولذى وترك الدار، مع مات أحده ما، وترك الدار، ثم مات أحده ما، وترك الدار، ثم مات أحده ما، وترك الدار، ثم إن عم الجارة أفر بأح لأب، فإن يعطيه نصف ما وصل إليه من الحدار، ولا يعطيه عاورت من العد شبئا، أما لا يعطيه من المبد شبئا، أما لا يعطيه من المبد شبئا، أن أحيه مات عن ابته من المبد شبئا، ولا تنبي ولا تنبي، وأم، وأما الدار: فهي مبد أن عر ابته، وهو يزعم أن المغر له مساولة وبساورت من أبيه، فلهذا يعطيه نصف ما وصل إليه من الدار، فالواز وهذا غير صحيح؛ لان الواصل إليه في الحاصل ثلاثة أرباع الدار: نصفه بالكيرات من أبيه، والدي بالميرات من أبيه، وحدى المغربة من الدار، ولا معنى لقوله: يعطيه نصف ما وصل إليه من الدار إلا أن يكون مراده نصف ما وصل إليه بالميرات من أبيه، ووقه حق المغربة في معنى أبيه الميرات من أبيه، ووقه حق المغربة في مداله الدار، فيؤمر شليم نظر المائد إلى المغربة للمائد إلى المغربة للمائد إلى المغربة للمائد إلى المغربة للمائد إلى المغربة المائد إلى المغربة للمائد إلى المغربة المائد إلى المغربة المائد إلى المؤربة المائد الدارة فيؤمر شليه. فيحدث المؤربة ولا المغربة المائد إلى المغربة المائد إلى المغربة المائد إلى المغربة المائد إلى المغربة للمائد إلى المغربة المائد إلى المؤربة المائد المؤربة المائد إلى المؤربة المائد إلى المؤربة المائد إلى المؤربة المؤربة المائد إلى المؤربة المؤر

وقو أقر يأخ لأب وأم، قامسه ما وصل إليه من الدار، وللعند لصعين؛ لأنه يزعمه أن الله به مساوله في التركتين جميعًا، فما وصل إليه من التركتين يكون بينهما لصفين.

ولو منات وترك ابنين، ثم منات أحدهما، وترك ابنة، فأقر الابن البنائي بالمرأة

المبت، وإنها نها"، وانكرت الانة ذلك، فإنه بعطيها ها في بده تسعة عشر سهماً من خمسة و ببعيز ؛ لأن فريضة المبت الأول بزعيم من سنة حشر، للمرأة سهمان، ونكل ابن سيعة، قيم مات أحد الابنين، ونرك أمّا وأختاء فتكون على العريضة من سنة، ريصيه من النركة الأولى سبعة، ونصرت سبعة على سنة لا يستقيم، فيضرب سنة عشر في سنة ، فيكون سنة وتسعين، كان للأم من النركة الأولى سهمان، فضربتهما في سنة، فذلك انني عشر، ولكل ابن افنان وأربعون، وحصل للابن الباقي من تركة الاس المبت الركة الأولى الله من خصوب الأم من التركة الأولى الله عشر، ومن التركة الثانية سبعة، فجعلة ذلك تسعة عشر بضم، ولكل الى نصيب الابن البائي، فصار خصة وسبعين، فلهذا يغملها مما في يده تسعة عشر مصل من خصة وسبعين.

ان أحدهما مات، وترك مات، وترك ابنين والغي دوهم، فأخذ كل واحد منهما أنشا، ثم إن أحدهما مات، وترك مائة دوهم، والأغ وارت، وهما أخوان لأب وأم، ثم إن الباقي أثر بالأح لأب، فإنه يضامم هذه الأقف وسانة درهم مصنين الأنه زعم أن حقه البت الثاني كان في نلش الألف، وإن ما أخذه زبادة على حقه، كان مستحق الرد هليه، فإعا الشتوى ذلك من تركته، فضمانها كان مستحقاً عليه، فيكون ذلك كله تركة المبت الأول، وقد زعم أن هذا المقر ما ولد من تركته، فلهذا فاسمه ما عي يده تصغين، وكذلك لو كان ترك أكثر من نلك الألف، أخذ من ترك أكثر من نلك الألف، أخذ من ذلك فلت الألف، وأخذ من الله فيما بقي الان المقر بزهم أن حق القر به في ثلث المال، كان الأقف بأن في بله، ولا حق له فيما بقي الأن المقر بزهم أن حق المقر به في ثلث المال، كان الأقف بأن في بله، ولا حق له فيما بقي المن المؤت بالذفك وين على المبت الثاني، وأخذ ذلك القدر من تركته، ثم ما بغي ميرات من الميت الثاني، وقد ترك أخما لأب وأم وأخا لأب، فيكون الميوات كله للأخ لأب وأم.

۲۱۲۸۶ - ولو أن رجلا في يديه ألف درهم، ورثها من أبيه وهو مجهول المبت، فأقر بأح له من أبيه، فقال القرابه: قد افروت أن هذه الألف تركها أبي، وإنك تزعم أنك ابنه، ولست ابنه، فادفعها إلى، فالفول قول الذي في بديه أنف درهم، والمسقو به

⁽١) وقر الأصل: أمهار

مصفها؛ لأنه كنان مستحقًا لها بيده أبنا أقر المدفراً به بنسلها، ولا وأحد أكثر من ذلك الألف يقيم البية على نسبه و فحسنة بأخذ الحسيع؛ لأنه أنت سبب استحفاقه بالبيئة و وليس تلاخر سبب مسه فلا يراحمه وهي الأول إنما يثبت سبب استحفاقه بإفرار ذوى البد واحراؤك المابئية وحراة أول الإليان وحراة أقر له الأب بالنصف وصحة فراد ذي البد واعتبار كونه وارثا للمبت .

71940 وجل مات، وترك أخا لأبيه وأخا لأمه، فيقسم الله، فم دعى وجل أنه أخو الميت لابي وأمى، وقال الاع من الأب أنت أخى لأبي وأمى، وقال الاع من الأب أنت أخى لأبي وأمى، وقال الاع من الأب أنت أخى لأبي وأمى، فإن المفريه يقاسم الاخ من لأب ما في يدره أما من لأخ، ويقا أنه أخ الب لا في يدره أما من لأخ، والمغربة أصدال والمد عليه تصفيل، وفي يده خمسة أسفاس النركة، فقد وصل إلى المقربه سدسال ونصد، سدس، وها وصل إليه اكثر من ذلك، فلهدا لا يزاحمه في شيء وال نصيه من التركة السدس، وها وصل إليه اكثر من ذلك، فلهدا لا يزاحمه في شيء

ولو قال الأخ من الأم: أنت أخى لأبي وأبي، وأنكره الأخ من الآب، فإنه يفاسم الأخ من الأم ما في يديه بصعين لإقراره أنه مساو نه في لوك البت، ولم يصل إليه شيء من التركة، فيعله المقر تصف ما في يدي، ولو قال. الأح من الأم. أنت أخر البت لأبيه يأسه كيا قلت، وقال الآخ من الأم. أنت أخر البت لأبيه يأسه كيا قلت، وقال الآخ من الآب، فإن المقرّب بلسب بأخى المبت، فإن المقرّب بنا الأم يديه تصفيل المنت المرافقة على من الأم سهم، وللمقرّ تحصيف الآن ما في يد الأخ من الأم الهم، وللمقرّ تحصيف الآن ما زيا الأخ من الأم أن المبت خلف ثلاث في ما أخذ أخذ طلما، فيحمل ولك كالتاوي، وإنها للإغ لأب وأم ولا شيء للآخ لاب، فإن ما أخذ أخذ طلما، فيحمل ولك كالتاوي، وإنها الملخ من الأم المبتحق بالمصوبة ما في يد الآخ لاب المستحق بالمصوبة ما في يد الآخ لاب الابتحق بالمصوبة ما في يد الأم موا أن نا بدخل في تصبب الأح من الأم سهاء أفر أنه ما من أن كره الأن ما ادعى من الإخوة لو كان طاهراكان السندس سالما بالفريصة للأغ، وليس في يده أكثر من ذلك، ولو قال الأخ لأم: أنت أخو المبت لأب بالفريصة الأغ لأم: أنت أخو المبت لأب بالفريصة الأغ لأم: أنت أخو المبت لأب وكذبه الأغ لأم: أنت أخو المبت لأب بالفريصة الأغ لأب، فإنه في يقد الآم الأم على سيعة الأن فراع راعي الما لأم ال

الميت ترك أبحًا لأم وأخوين لأب، وإن القسمة من التي عشر: للأخ لأم سهمان، ولكل أخ من الأب خمسة: فيضوب القرأبه فيسافي بنه بخمسة والقرابسهمين، فيكون ذلك منهما أسامًا.

٣١٢٨١ وقو الدعن رجيلان الهمسا أخو المبت الأبيه وأسه، فيضال الأخ لأب الأحدهما: أنت أخى لأبي وأهى، وكذب الانج الأخر، وقال الأخ لأم للآخر. أنت أخى الأبي وأمي، وكذب القرّبهما فيما بينهما، قائدي أقربه الانج لاب بأخذ منه تصف ما في يده الإقراره أنه مداوراته في التركة، فالذي أقربه الانج لام يأخذ منه أيضًا نصف ما في بده الإقراره أنه مساور في التركة، والإبرجع أحدهما على الأخر بشيء؛ الأن كل واحد منهما مكذر، لصاحبه إلا أن بتصادل المقور بهما، فحيثة يقسمان ما أخدوا بينهما لصفين باهتبار تصادفهما

ونو قال الأخ لأب لأحدهما: أمن أشو البت لآبيه وأسه كما قلت، وكذب انقراً بهما فيما يشهدا، فالذي أفريه الأخ من الأب بأعد منه جميع ما في يده لإفراره أنه مقدم عليه فيما هو مستحق بالعصوبة، ويقاسم الذي أفر به الأخ من الأم ما في يد الأخ من الأم على سدة لإفراره أن له خصصة أسداس الشركة ولعمقراً السدس، وفي يده جزء من الشركة فيقاسمه في يده أسداسا، وإن تصادق المعراً بهما بعضهما بمض، فإذا أحده الذي أفر به الإخ لأب منه جميع ما في يده قاسم ذلك الأخر مصفود، ولا يرجع في تصيب الأخ لأم شهيء لأنه قد السنوفي جميع حصته من الميراث بزعسه، ألا ترى أنه لو قامت لهما بهة بدئك أخد ما بني أنه قد السنوفي جميع حصته من الميراث بزعسه، ألا ترى أنه لو قامت لهما بهة بدئك أخد ما بني قريد الأخ لأم.

وتر قال الأخ لأب لأحدهما: أتت أخى لأبي وأمي، وقال الأخر الذي صدفه الاخ من الام: صدق أخوق حين أقر بك أنت أخ لام، وخرج الكلامان معاً، فالذي أقر للاخ من الام يأخذ من الام يأخذ من الام يأخذ المروق عبن الاب فيكون اللاخوين لام اللك كلل واسد منهما السدس، وقد أخذ المروق منهما السدس، فيأخذ المروق منهما السدس، فيأخذ المروق منهما المدس، فيأخذ المرق عنه ولا يدخل في تصيب الاخود الام شيء، ثم ما بقي في يدالاخ لاب، يقسم بينه وبين الأخر الذي أفسر له بالاخود لاب المية عمت ما في يده

بقصاء أو بغير قصاءه ثم أفر بأح لأه ، وصدفه فيه الأخرلام، عإن كناده فم النصف إلى الأول بعضاء فاشراء فإنا القرامه الآخر بأخذ ثلت ما بقر غي بدوه لانه يزعم أن لهذا القرأ به سدس التركة ، وياناته للث التركة ، وللمفرابه الأول النلت، وقد وقع إلى الأول زيادة على حقه تقضياه القاصيء، فلا يكون ضامنًا لذلك، ولكن يفسم ما يقي في بديه بيم وبين المقر على فدر حفهما، فإذا أحدُ لكت ما في بد الأخ لأم، فيضممان ولك يصعح: ا لأسهما تصادفه أن حقبهما عي النزكة سواه، فإن كان يدهم الي الأرن معبر قضياه، أحدث حسس ما كان مي بده. وهو سدس جميع المال، ولا يدخل في تصيب الاح: لأن الأح لأب قد أهر له بسلامي كامل. وما فعده إلى الأول بغير قضاد محسوب عليه من يصيبه . فيحعل ولك كالفائم في بدء. فلهذا يعطيه كمان تصيبه برعمه.

٣٩٣٨٧ . ورِدَا ثرك الرجو أختُ لأنب وأختُ وأم وعملُه هافته بهو النوكة، وأخرمت الأخت لأب المصفيه والأحت لأم السدس والعبرها يغرره فادعت امرأه أمها أخت الميت لأصوام، فقائلت الأخت مو الأم التائج تي لأبي وأمي، وقبال الاخت لاب. أنت أحمى لأبي وأمني وكذمهما العبره فالقرأب تأخد بصفيات في بدالأخين لأبء ولا تلاحر في بصبيب الأحت لأمره لأم الأخت لأب أقرات أنها تساويه من تركة البيان، وتاخذ انسف ماغي يدهاه والأخب لام زهمت أزانصيسها سيدس التركة وفندو صل إسها الربع، فكيف تذخل في نصيبها، ولو كذبته الأحد من الأب مع العيوف ما في بد الأخت من الأم يشهما تصفرن لإفراوها أن تساويها في مست الاستحقاق، وتبريعيل إليها شيء من التركة ، ولم قالت الأحت لأم: أن أحت البيث لأبيه وأمه ، وكذب لاحدال مها، فسم ما في يد الأخت لأم على أربعة ؛ لأمها تزعم أن اها النصف من النركة تلاته من مسة. منظوب هي فيما في مذالا بحث لأم خلالة. والأعمد لأم يسهم، فإن صدقت الأحت من الأمياع، فالله الأحت من الأم، صميرها في بد الأخت من الأمه. وما يقي في بذي الأخت لأم على حماسة ، ثلاثة أسهم للمقر أنها ، وسهم للاحت من الأم: لأبيع تصادقوا فيما بينهم على أل عصب كل واحد من لنركه هذا القدار ، ولو لم تقرب واحدة منهما ، ولكن العمر أقر بالأخت للمعيت لأب وأم، قسم ما عن بد العم على أربعة ؛ لأن العم يزعم أن حقها في بصف التوكة ثلانة من سنة وحمه في سهم. فإنا تصرب هي متلاقة والعام سهير

ولم نزك الدورامة عارض الاجالان المستوى المبتور وكدنها الأساسي فالدر فالدريها المستوى ولا نزك الدوراها الأب في مالان في الدريها الأم المداهر والإن الثانان ويتوقف المداهر الثانب إلى مستوى والإن الثانان ويتوقف المداهر الثانب إلى مستوى والأب كان فيه المداهر الثانب إلى مستوى والأب كان فيه المداهر الثانان الأم في مدا الإقرارة والمداهرة المداهرة والمداهرة في الدها إلا أن عمد فها الأب والأناك إلى المداهرة في أحد هما مواقعة المداهرة في المداهرة المراه المداهرة المداهرة المداهرة الأب الأب المداهرة المداهرة المداهرة في المداهرة في المداهرة في المداهرة والمداهرة المداهرة المداهرة الاسهام المداهرة المد

والواتم الدائية وأخلد لأراء والمواجه أتمار فأفرات الاحقالان أقاسمين وافإن حمدتها العروفة في ذلك القرأيد، تفاسم العروفة ما في يدها لصفان، ولا يدخل في لصيب الإساف لأن مدرات أنسب في عداللغم وهذر وقد أفرات بهراء وان كدينها يلغم وهذر فسهرون بقي في بدلالانة على سبعة وعسري منهيئاً الأنه وعبرالايبة أن أصل القريصة من تماية الممرأتين التمل ينهم بصعين، وهو لا يستقيع عليهمة، فيكورة القسمة من سنة عشر للاسم مار فللك تعاليبة ، ولكن الما أة سهيا، والالك تعير بياء فعا في بعما تفسايلة ، واللغم ألها السهياء فتستنيم التسمية على تسعما وهي الأصاب مراحمات ثلاثة أحاله و فأعطى الفرآ الها اللاية من سبعه وعشرين ، و لا فرق بن منهم من سبعة دين للاث من سبعة و عشرين : وللواكدات للركالقعو ومقافي التي أقوائده بدفا للميت الرصادفتها تلادفا فعواوفف حمومات في بد الأمة وما في بدالم أة معروفة، فاقتصار اللك على تسعة عمد سهماً ؛ لأبها تفائنا على الا الفيسية من اربعة وعشرين فيلاينين الثلثان مئية عشواء وللسراة اشمن ملامة م العبقيد برما في أبلنز بما على ما التعقيد عذيهما والايقال: الفي تحميليني الابيع بينعي أن لا بسحل القرابها في تصيب المرأة كلما في الممالة الأولى، وحلا الانا مسيم ميرات النساء هذاك كانا ابي لذا المعروفة، وفهنا لا يتحصل في بدالانة المعروف ميودك الاستين؛ لأن في بدها المهيف والبواات الابيدان الثلبان وأولو كديبها الالتة المعروقة قسياها في بدالم أة على أحدا عشر سهلك الألها تغيرات بتلالمه والقرأبها بتسانيه كما أمرك لهالده هون للتفقها الاح عني والل حميم مدفي بدالاً م وما هي بلدافر أما فيقت مون دفاك عالى سنة عشر منهماً والاب يزعمها أن للمرأة ثلاثة، وللمقر بها ثمانية، وللأح حمسة، فيقتسم ما في يلحا على هذا ماعتبار زهمها، ولو تقر الرأة بها، وفكن الأخ أقر بها، فإنه يقسم ما في يد الأع على تلائة عشر مهمًا؛ لأن يزعم الأخ لها ثمانية، وله خمسة.

وتو ترك ابنًا، وأقر الابن بأح له ، ودفع إليه نصف ما في بده ، تم إن القر له أفر بأخ، وكذبه الأبن المعروف في ذكك، فإن المقر بأحدُ نصف ما في بدالمقرَّ به الأول؛ لأنه صار أحق بما وصل إليه بإقرار الابن العروف، وقد زعم أن المقرَّبه القائي مساوله في ذلك، فإذا دنم إليه بقضاء أو بغير قضاء، ثم أقر بأخ له، وصدقه الابن المعروف، وكذبه القربهما بعضهما يعض، فإن كان الأخ الفرُّ دفع تعف ما في يدول الأول بقضاء أخلفه المقرَّله الآخر منه خمسي ما يقي في يدو؛ لأنه لاضمان عليه في شيء عادفعه إلى الأول بقضاء القاضي، يبتى ما في يده، وهو يزعم أن حقه في سهير من أربعة نصف ذلك في يده ونصفه في بدأخته، وهو مقرًّا له مذلك النافي، وهو ثلاثة، منه ومن المرَّا مه الأول تصنين، لكل واحد متهما مهم ونصف، وإقايضرت هو فيما في يديه يسهم من أربعة والمقرَّ يسهم وتصف، فانكسر بالأنصاف فأضعفه، فيكون خمسة، فلهذا بأخذ حمس ما مغررها في بدء، ويضمه إلى ما في بدالابر المروف، فيقسمان ذلك نصفين لتصادفهما على أن حقهما في التركة سواء، وإن كان دفع بغير قضاه أخذ منه القرَّبه الأخر ربع ما كان في يده؛ لأنه أقر أل له الربع في كل جزء من التركة، فإن الميت خلف يزعمه أربعة ينيث، وما دفع إليه بغير قضاء محموب عليه ، فيجعل كالقائم في يده، فيدفع إلى القرابه الأخر حميم حقمه وهو ربع ماكان في يده، فيصمه إلى ما في بدالابن العروف، فيقسمان دلك نصفين، وإن تصادق الفرّ بهما فيما ينهما أخذ القراله الأخر ثلث ما بقي لهي بدالابن المعروف؛ لأنه بزعم أن المبت حلف ثلاثة بنبن، وأن حق هذا المفرَّ به الآخر. في للشالتركة، وما في بده جزم، فيدنم إليه للث ذلك، ويضعه إلى ما في يدي الفرُّ والمُقرَّ به الأول: فيقتسمونه أثلاثًا لتصادفهم على أن حقهم في النركة سواء

الفصل السادس والأربعون في الإفرار بالوارث بعد القسمة

٢٩٢٨٨ وإدامات الرجل، و ترك ابنين وعبقين أو عداً أو دارا، وتقتيما، وأخاه كل واحد منهما حصله، ثم اقر أ معهما بأح، وقدمه الاخر، فؤمه يعطيه نلك ما في يده. . دمع بهما ما صار الصاحبه و لأن الموأيز عم أن البت خاف ثلاثة بمن وأن حق القرأبه في نقف التركة، وفي يده جزء من الترك ، فيعطي تلك ذلك، وما أحده أحره كان في الأصل في يدهمها احباه في يد لاح، فلا بصمن القر شيئا من ذلك المفرأباء، وتصفه في يده صلمه إليه، فيغرد للمقرأبه حصبه من ذلك، وحدة محمد، ذلك التعالم، والاسترى به في التركة بوعمه، فلها يقرم له ربع قيمة ما صاد الأخية.

لو أقر العدمية بأعياء وكدية الأخر (عطامة خمس ما في ياءه، وسدس فيمة ما صدر لصاحبه الأن للمبت بزهمة لبني رايته فحقها في حمس التركة، فيعظيم خمس ما في يدد، واقتصف الذي دفعه إلى أخته لو كان في يده كان حقها في ثلث ذلك؟ لأن حق القرأ صعف حل القرأية، وإنما يغرم فها ثلث المعقد وذلك مدس الكل.

وثر الترباح والحد، وكذبه الاحر فيهما، وتكافيا بيديهما، وإنه يعطى الاخت مسع ما في يدم، وعشر قيمة ما صار لعما حده الانالمينية بإعمه للات بير واسة، فيكون تصلب الابنة سهمًا من مسعة، فيعطيها سبع ما في بده وعشر قيمة ما حسار لصاحبه الان النصف الذي دفعه إلى صاحبه من ذلك تركان في بده كان يعليها خمس دلك النصف، فإن ذلك الصف يعلم بين اللقرا والآح القرابه والأحث للذكر مثل حظ الانبين، فيكون حقها في حمس ذلك وخمس النصف عشرا حميع، ويعطى الأخ مل دلك الإن العمف للاغ إزعمه سهمان من صبعة، فيعطيه سبعي ما في يلمه وخمس قيمة ما صار لاحب والان حقه برعمه في خمس نصف ذلك.

والواكنان اقر بأنجاين ملاً، ظهه يمطل كل واستدامتهما سلاس ما في يده الالان للميت برعمه بنتان وابنان، فيصير لكل واحدة من الابنفيز سدس التركم، فيعطى كل و احدة منهما مبدس ما في بند و ثمن قسمة ما سار الصاحبة والأن النصف الذي سلمه إلى صاحبه ، الواكان يعطى لكل واحده ربع ذلك، فإنادلك النصف بير الفرّا وبين المقرّ بهما المذكر من حال الانتيان، فإقا يعرم لكل واحالة ربع فيمه النصف، وهو المن فيمة الحديم

ولو أقر بأخرين معا أعطى كن و حد منهما ربع ما في يدد الأن للميت برعمه أربعة شين، منصيب كل واحد من الله أبهما عدفى با «الربع» ويقوم لكل واحد دنهما استاس قيمة ما صار قص حبه والأن البصف الذي كان في بده من ذلك لو لم يدفعه إلى صاحب بكان بقسه دانك سهم أثلاثاً لاستواه حقهم في النراكة، فإند يقرم بكل واحد سهما تقت للصف وهو سدس اجميع

ولو ترك إنبي ومثل وعبدين و داراً ، فافتسموه و العدت الامة عسال والحد أحد الابني عبداً ، والحد أحد الابني عبداً ، والآخر الدار ، فأثرت الابنه باع أعطته سم ما في بدها ، وقد كان في بدها ، فا وسل إلى كل واحد من الأخوين والخمس باعتبار تصيمهم في الترقيق فلائك احمس لوكان في يده ، لكان بينها وبين الترابه أثلاثاً ، فظهر أن حل الترابه في للتي حمس ما صار فكل واحد مسمه ، ودلك جدال من خمسة عشر جداً ، ولا حمس خمسه عشر فلائمة ، ولائمة والمهدا ، فيهدا ، في ما للمشراك جزئين من خمسة عشر ، وأصاب في مدكل واحد من الأشهارين .

ولو كانت أقرت بأخت أعطنها سدس ما في يدها وعشر فيمة ما صار لكل واحد من الأخدين، لأن للميت باعمها بناً وبنتاب فيصيب للمعرّبة باسمها ساس لتركف فليفا أعطنها سدس ما في بلحاء وقد كان عاوصل إلى كل واحد من الأخوب في بدها الأحمل، وله بفي ذلك كان مفدوة وينايما ويي الأحت لفراء بالصفاف، وخسس الهيف عشر الجميع، فلهذا يعرفها عشر ما صار لكل واحد مهما

ولو أقرت بأع وأحت يعطر الأع ربع منافي يدود لأن للديت بزعمها للانة بين و ينتهى، فتكون القسمة من تمانية لكل بن سهمان وهو الرح ، فيعطيه ربع ما في يدها وعشر فيمة ما صدر لكل واحد من الأخوين- لأنه ذان في يلمه خمس ما صار لكل واحد من الاكوين مفسومًا بينهما وبين القرآميس أرباعًا بصف دبك الأح ، والربع لكل أحت وتصف الخمس عشر الحبيع ، فلهذا تمرم للاغ عشر تبعة ما صار للإشوين ، فيعطي الأحت مثل بصف فالماء لأن حقهما مثل بصب حتى لأح

ولد الورث بأحويل مقاء العست تمل واحد منهما تسجى ما في بدها: لأنا للحبت يرجمها أربعة بنال وبنة دركون للنسخ من تماية أقل واحد منهما لسعى ما في بدها وهسه حربي من حسبه وعشران جراء مما صار بالأحويل: لأنه كان في يدها حبس ما صار لكل واحد شهداء والرائقي ديك في بدها لكان منسوماً بديما أحداث و فاها أخرج ألان واحد خرس الحسبية واحتمالها واحداث عليه حمدان واحمدت السيارة وأكل ذلك احداث والشرون حبية حبيبه واحداث غلية الهمان، فلهذا الدائد الكل راحد منهما جاءال

الله إلى كالت الفرت بالحياق أعطت كان واحد مينما سرو ما أبي يدما الأن المجاد برعمه اللات نتات والدال، فيكون الفسما من ساعة، فيها أعطت كن واحده سع ما في ساها، الهيمة حراء من حيسة مسر حزاءً فاحد اللاحوان الالا ما كان في مدما، الموا الخيس إصار اللاحوين الوام يدفعها إلى الاحوين لكن مصدوماً يسما ويان القريما اللائل فيحق كل واحد من ما في ادت الله الخاصواء وهو جراء من خصصه عشر من الكان .

وقع في الجدالا بن أقراع والحداد وكناه الأخراد فيهما، فأنه يعلى الأحد تمن ما في يده الأن للمبت وعمه للالا من والتناف بكو دالقسمة من مصبة في فالمحار أصفى الانحد نمن ما بن ياره، وفيمة حرائي من حمسه وحشا بن حشر و و أكام حيار الأخويل و لانه كان في يده ماعشار الاصل خمسا ما حبار لكو واحد من الاحوال و حسما كان دلك في راد بكال يتبدرنه من الشرائهما أنه ماك الإحداد خمس مائه وحسما حسنة وعشرين حدراً عامارة الحياس ذلك مهمان من النها حرالاحد فسمة جرائل من حملة واعشرين حوالها مارة الحوال يعلى الأح من الدارة الاراكان عنه في التركة تسعمه حالات

د و كان لهر بالحوين مغاد فإنه يعطن الكر واحد مدوما مدفي يقوه الأه لشميت. ير عمد أربعه بيرن و بية د فيكون القسمة من تسعة، وبصيب كل من سهامات ه يعفن كل ومعد تسعى ما مي يام لهذا، ويقوم الكل واحد ميسا جزين من حسم هشر جزأ مما صور للاتحرب، الأنه ثان في ياده باعتبار الأصل حمسا ما في بدكن و احد من الانحوين، ولو بقي دلت في يده، لكان مقسومًا بينه وبين القرآب ما اللائل، فإنما يمرم بكل واحد منهما تنفي الخصي، وديك جزءً من خصة عشر حرةً.

والرائرك منا وابنتين وعيدين وأمات الفنسسوا، فأحد الاس الآمة والكل الده عيده ثم أقرات إحدى الاستين بالخنين، أعطات كل واحدة منهما سعاس على يدها، الأن للديث وعمها ابن وأربع سات، فيكون القسمة من ستة لكل امة سهم، ظهف يعهى كل واحدة منهما المدسس عمامي بدها، ويعمل أيضًا قسمة من اتني عشر حرائات مسال للاخوين؛ الآنه كان في بدها ماعتبار الأصل ربع ماهي بدكل واحد ميماه ولوبغي ذلك من يده الكان مقسومًا بين المقرابهما أثلاثًا بالسوية، وإنه عرم اكل واحد منهما تلك الربع وهو جزء من شي عشر جزءً والأناريع اشي عشر تلائة.

وتوكانت أفرت بأخوين وآخت معًا أعضت الأخت نسع دا في يدها الأن للميت يرعمها قلاة بنين وثلاث بنات، فيكون كمسمة من تسعف ومصيب الأحت سهم، فيه طيها تسع ما في بدها، وفيمة جرامي أوبعة وعشرين حراً تما صار بلاحوين الأنه كان في يذها ربع ما صار لكن واحد منهما، ولو يقي دلك في يدها، لكان مقسر ما بينهما وبن القرائم أسداماً للأحت سدس دلك، وسدس الربع جراء من أربعة وعشرين حزاً الافراج أربعة وعشرين حزاً الافراج أبينهما

ونو كان الإبن أقر بللات أخوات معا، وكذبته الأحنان في ذلك أعطى كن واحدة متهما تسع هافي به ولا لأن للمهت واعده شي وخوص بنات و فتكون القسمة من سبعة لكل ابن سهمه ويغرم لكن و حدة مهي قسمة حرتين من عشرين حزاً عن صار للاختين ا لأنه كان في يقصاعت لم الأصل نصاحه عاصار أكل واحدة منهما، ولو بفي ذلك في يده لكان مقسوماً بهم ويين الفرايس أخصاصاً، فإنا يغرم لكل واحدة مهيز خمس الصف، وحمس الصف عشر الجميع و وكان ببيعي أد يقول : جزء من عشرة أجراء ولكنه بني هذا على ما نشته من القسمة بالأرباع حين كان العسرة للابق، فحمل في يد الإبن حزئين من عشرين فهذا ولوكان التر بالدوين والعتبى معًا أعطى كل أنح خمس ما مى يلد؛ لأن البت يزعمه ثلاثة بنيل وأربع بنات، ويكون القسمة من عشرة لكل ابن سهسان، وسهمان من حضرة الحسس، فلهذا يعطى الأح خمس ما في يده، وثمن ما صار للاختين؛ لأن مى بنه باعتبار الاصل تصف ذلك، ولو بقى ذلك في يده، لكان مقسومًا يبه وبين المقرّ مهم على ثمانية لكل أخ سهمان، ولكل أخت سهم، فإنما يغرم فلاح ربع النصف مع صدر لكل أحث، وربع النصف ثمن الجميع، فلهذا قال: يقرم للاغ ثمن ما صار للاختين، ثم يعطى لكل أحت مثل نصيب الأح، وعلى هذا جميع هذه الوجود وقياسه -والله أعلم-.

كتاب الخنثي

هدا الكتاب بشنمل على فصبين :

الفصل الأول: مي نفسيره ووقوع الإشكار مي حاليه

الفصل التني : في أحكام اختتى الشكل، وإنه على فسمين الصلم بتعالى بحال حياته، وفسد معنى بالمدار موته والقسم الدى يتعلق بحال حياته أنواع : وعلمه المراجع إلى العبادات، وتوع : في يبان - بكره، وما لا يكره منالك، ويوع : في سبائل النكاح، وتوع - في الحدد والقصاص، وموع أخر، في الابار، وتوع - في الحدد والقصاص، وموع أخر، في الخراد الخشي أنه فكو وأنني، والي إقراد أبيه ووصيه بذلك، وتوع أخرة في الاختلاف الواقع في حاله الخني، والدعاوي في ذلك، وإقامة البية عليها، وموج، في المقرعات

الغصل الأول في تمسيره ووقوع الإشكال في حاله

الا بكران له واحد مهما، ويحرج البول من يكون له اله الرحل و لتسد، قال البقائي: ولا يكران له واحد مهما، ويحرج البول من تنبه، ويعلم البال من حقه ألدكر، وبن بال من حبال الرجال، فيها الرقه وإن بال منهما، فهو من ألدكر، وبن فهم من أستهما بولا، فإن استوب حروجاً، فهو مشكل عند أبي حبهة وحمه الله، وقال فهو من أستهما بولا، فإن استوب مهو مشكل عند أبي حبهة وحمه الله، وقال أبو مرافقة أن من أستوب فهو مشكل عند أبي حبية والمهاد، وقال عدما العماد، فالوا وأن بنحفل هذا الإشكال قبل البلوغ، فأما بعده مرول المشكل؛ لا بعد البلوغ، فألوا وأن بنحفل هذا الإشكال قبل البلوغ، فأما بعده مرول المشكل بتذكوه، فهو وحلم عند المراف، فهو رجل، وكذا إذا المنظم بعدام الرفة، فهو رجل، وكذا إذا المنظم بعدام الرفة، فهو رحل، وإذا أم يكل سننا من قلال من قليها لذن، فهي المرأة، نبيان تندى الشابان فهي المرأة، فهو رحل، ولا ترجمه طرأة، فهو رحل، ولا أنت خيض، ولا تست أد الشابان كلدى وزال من قليها لذن، فهي المرأة، مرأة، ولا موجع كما بجامع الرأة، فهو رحل،

الغصل الثاني في أحكام الخنثي المشكل

وإنه على فسمين . قسم: يتعلق بحال حياته ، و قسم: ينعس بما بعد عاته .

1794 - أما القسم الذي يختص با بعد موت. فتقول: إذا مت الختى الشكل، وقد راهن. فإنه لا يعسله رحل ولا إمراق، أما لا تعسله رجل لجولا أنه أننى، ولا يحل للرجل غسل الأننى، ولكن تيسم بالصحيد، لانا عجزنا عن غساء تعدم العاسل؛ فيحتبر ي قو عجزنا عن غسله لعدم أنه الغسل وهو الماء، وهناك تيسم، فههنا كذلك، ويجعل الشهم عنى يده خرقة إن لم يكن ذا رحم مجرومته، فإن كان ذا رحم مجوم منه، فيسمه من غير خرفة كما تو وقع العجز عن الغسل لعدم الماء، ونظير دلك ما قال محمد: في المؤلة قوت الرحل في السفر معها رحال، وليس معهم عراق، فإن الرحال تيسم ها الحبيا، ويغير خرقة إن كان ذا رحم مجرم منها، وكذلك إذا مات الرجل في انستو مع النساء، وليس معهن رجل، فإن النساء تيسمن بالصحيد من غير خرقة إن كان زوات وحم مجرم منها، ويدخرقة إن كن أجانب عنه.

ولا بأس للذي يتبعده أن ينظر إلى وجهه ويعرض وجهه عن ذرعيه إن كان التبعد المرأة فحواراته وجل حوال كان المتبعد وجلا خواراته أنش ، وفي هذا أخذ بالاحتياط فيد بين أموه عنى الاحتياط، وإن كان المتبعد فيوه ، فهو أحب إلى هكذا ذكر، وهذا موع احتباط، فاعل أمد وهذا مرأة، ومبنى حال المرأة على الستر، ولا بأس بتسجية فير الرجل عند العذر كاخر والبره والمعلم، والشنباه حاله في العدر أبلغ من ذلك، وإن حمل عند السرير مقلوباً، وهو أحب إلى، ومعنى المقلوب أنه إذا كان المجازة قوائم تقلب، وتجعل على السرير التي أسفل الحازة أعلاه، ثم محمل عليه الأنه لا مدوأ له تلقى علمه توب، فإذا حمل المؤاتم والما توب، فإذا حمل على ظاهر الجازة، ووضع على المورة الجازة، ووضع عليه المعنى ليكون أستر الهال: كان المرأة وهو السنة، وإن كان رجلا، فالنعش لا يعدو، وكان أدلى الوجهي، ما ذكريا،

وإن دخل نيره ذو رحم محرم منه ليضعه فيه أحب إلى الأنه إن كان أنتى ، قد خل الأحتبى فيره ذو رحم محرم منه ليضعه فيه أحب إلى الأنه إن كان أنتى ، قد خل الأحتبى فيره ، فيضاء فيضاء في في فين أنساء خصصة أنواب، فهو دخول المحرم ، فكان الاحتباط فيما قنتا ، وإذ كان في كان المحسة أنواب، فهو أحب إلى الأن إن كان رجلاء ضاؤ باده على ثلاثة لا يضيره كما في حالة الحياة ، فإن للرجل أن يلبس في حال حياته الزيادة على الثلاث ، وإن كان أتنى كان في الاقتصار على الشلاث ترك السنة ، فإن السنة في كان أحوط الربة أن يكون خرسسة أثراب، فكان أحوط الوجهين ما ذكرنا.

۱۹۲۹ حوان اجتسم جنازة الحشى وجنازة الوحل وجنازة الراق المراف المارة والدون المحروف عايلى الإسام، والخش وجنازة الوحل والمراة علق الحنى، أسا يوضع المرجل المعروف عايلى الإسام: فلانه وجل من كل وحه، والحنني يجوز أن يكون وجلا، ويجوز أن يكون المرأة، ولاشك أن من يكون وجلا بتعين، فهو أفضل عن يجوز أن يكون عايلى وجلا، وأن يكون المرأة، وإن كنان الرجل المسروف أفضل كن أولى أن يكون عايلى الإمام الأفضل قالا فضل، قال عليه السلام: الميليني منكم ذوى الأرحام والنبي المنتى على يضدم الحنني على المرأة المعروفة، فيوضع علم الرجل؛ لأن المحتنى يجوز أن يكون وجلا، ومن جاز أن يكون رجلا، فهو أفضل عن عي الموأة، فم توضع المرأة، وفي المحقون وعلى المحقون المحتنى بعدال الحياة، فإن في حالة الحياة لو صلوا الحماعة بصطفون خلف الإسام عكفا، الوجل عا يلى الإسام والحنائي، بعد الرجال والنسوة بعد اختائي، خلف الإسام وقاة .

٢٦٢٩٣ -وإن دفن في قبر واحد مع رجل الخشي لحاجة أو عالم يقدم الرجل، ويجعل الخشي بعده لجواز أنه امرأته والرآة تجعل خلف الرجل في اللحد إذا دفنا في قبر

⁽¹⁾ أخرجه إن حيان في صحيحه 1/ 150 (۲۷۷) والماكم في السندرك (۱/ ۲۵۰) (۱/ ۷۹۷) والماكم في السندرك (۱/ ۲۵۰) (۱۹۷) (۱۹۷) وأبو تعيم في المستدرج على صحيح مسلم 1/ ۱۵۵) (۱۹۵) (۱۹۵) (۱۹۵) (۱۹۷) (۱۹۵) والمن والفسية في المنت (۱/ ۱۹۵) (۱۹۵) والمن ترجمة العيم، والوطوانة في مسند (۱/ ۲۵۲) (۱۹۷) والمن ماجه في استد (۱/ ۲۵۲) (۱۹۷) والمن أن شيخة (۱/ ۲۵۷) (۱۹۷) والمن أن شيخة (۱/ ۲۵۷) (۱۹۷) والمن أن أنها في مسند (۱/ ۲۵۷) والمبين في الكيمي (۱/ ۲۵) (۱۹۷) والمدفي السنده (۱/ ۱۹۷) (۱۹۷) والمدفي السنده (۱/ ۱۹۷) (۱۹۷) والمراز في مسنده (۱/ ۱۹۷) (۱

واحد، وبجعل بينهما حاجر مو الصعيد، وطريقه ما قلنا، وإدا دفن، ختلى مع الرأة في قبر واحد، يقدم الخنثى، ويمحمل الموأة خلفه لجراز أن الحنثى ذكر، ويجعل بينهما حاجز من الصعيد؛ لما قت، وحكم ميراثه مع التدريعات ذكرتاه هي كتاب الفرائض

وأما الفسم الذي تعلق بحال حياته فأنواع. توع منه : يوجع إلى العيادات.

" المعلى يقتاع بريد به فين البلوغ والأن الحتى تبن البلوغ صبى الوصية ، فإن الحت أن يعلى يقتاع المسيدة والدائم المسيدة أن يصلى يقتاع بريد به فين البلوغ و الأن الحتى قبل البلوغ صبى أو صبيدة والدائم والا يقوز الصلاة يغير قناع ، والا يؤمر بالإعادة لا حسماً والا استحباناً تخلقاً واعتباراً ، وإن كانت صبيدة وهي مراهقة بجزئها الصلاة مكشوف الرأس الأن سبتر الرأس يسقط بقدو الرأس تحلق الرق قبل البلوغ ، فيستقط بعاد العسباء أيضاً إلا أن السنتحب لها سدر الرأس تحلق واعتباراً ، فإن كان مشكلا حاله كان له أن يصلى بقناعه .

4 ٢ ٢ ٣ حدًا إذا كان الخنثي مراهقًا غير بالغ. وإن كان بالغًا أن بلغ مانسن، ولم يطهر فيه بشيء من علاست الرجال والنساء لا يجزنه الصلاة بغير قناع إذا كان الخش حراء لأنه يحوز أن يكون ذكرًا، فيجزئه الصلاة، ويجرز أن يكون أنني فلا يجزئها الصلاة بغير فناع؛ لأن الرسى من الحرة البالغة عورة، ولهذا قال عليه السلام الا يجوز صلاة حائض بغير خداو أله والصلاة مني جازت من وحم، وفعدت من وجه يحكم بالفساد احتياطًا، فإذا جازت من وجه وفسدت من وحه أوى.

قلت اختفوم في صف الرجال أم في صف النسام؟ فال: تقوم قدام النسام وخلف الرجال؛ لأنه يجوز أن يكون الحني أنفى، فيسى قامب في صف الرجال، فإلها تفسد صلاة الرجال، ويجوز أن يكون ذكراً، فيني فام في صف النسام، فإنه يضره الأنه نفسه صلاته، فقينا؛ بأنه يعوم قدم النساء وحلف الرجال، حتى إن كانت المرأة، لا تعسد صلاة الرجان والنسام، وإن كان رجلا لا نفسد صلاته عنى قام في صف النسام.

١٢٩٥- قال: فإن قام في صف المسام، فصلى، قال: أحب إلى أنَّ بعيده؛ لأنه

 ⁽¹⁾ الفرحة أبن حريفة في صحيحه عملاه ٢٨٠/١ تعليف والواد ودعى أنت ١٩٣/١ تعليفًا دا والرارية والمي شبيعة ١٣٩/١ (١٩٥٠) وعبد الرزاق العماني مصنفه ١٣١/١ (١٩٥٠) وعبد الرزاق العماني مصنفه ١٣١/١ (١٩٥٠) وعبد الرزاق العمانية مصنفه ١٣١/١ (١٩٥٠).

صبى أو صبيقه فإن كانت صنة يحزقها صلاتها، ويجوز أن يكون صبيها، فتضند صلاته، فيومر بالإعادة استعبابًا تغلقًا واعتبارًا، وإن لم يعد، فلا شيء عليه إن كان مراهقًا، وإن كان بالغًاء وإن كان مشكلا حاله، بلرم الإعادة منهاً وليجابًا، الأمه ذكراً أو أشيء فإن كان أنشى، الإبلامها الإعادة، وإن كان ذكراً، فكان عليه الإعادة، فسبجب الإعادة. احتباطًا.

قلت . قإن قام في صف الرجال، عال : صلاته ثابة ، ويحيد الذي على بيت وعن يساوه الذي خلفه بحقاءه . أما صلاته ثامة و لأن يضا بحوار صلاعه الأنه لا يخلو : إما أن يكول ذكراً الرأتي ، وأي ذلك ما كان، فقيامه في صف الرجال لا يوجب فساد صلاته ويعيد من كان على يميه وعن يساره ، ومن خلفه بحداءه ؛ لأنه يجوز أن يكول أنثى ، فيفسد صلاة من كان عن يميتها وعن يسارها، ومن كان خلفها بحداءها ، وعليهم الإعادة ، بالغاكال الختل أم مراهفا استحباباً ، وإن كان دكراً ، لا يفسد صلاته ، ولا ينزمهم الاعدة إلا أن الصلاة مني وجب إعادتها من وجه الم يجب من وجه أولى أن تجب الإعادة .

1994 - قال وبجلس في صيلانه كحلوس الرأة صعاء أن يحرج وجلهه من حالت، ويجلس بالتنبة على الأوض الآن ذلك أثر ب إلى لستره والآن الرجل بجوز له أن بفعد كذلك حالة الدفر، وانستاه أخال أبن الأعذار، ولو أحرم بهده الخني، وقد راهن ولم يبلغ، ولم بتين أمره قال أبو يوسف رحمه الله. لا علم لي بلباسه الأن الرجل في إحرامه يعرم عليه أبس المخيط، وافرأة في إحرامها بلزمها السرعيال ويحرم عليه أبس المخيط، ويحرم عليه ألا كتفاء بلبس الإراد والرداء، فإذا استوى الحالبان لا يمكن الرجيع لأحد الجانبي، بل يورق مد فذا قال إلا التي في المحدد وعالم المخيط، كان أحب إلى جواز أب التي في المحدد وعلى المحدد والله المحدد المحدد المحدد المحدد الله المحدد المحدد

نوع أخر

في بيال مايكره ومالا يكره:

به علامة بسند أنها على كوزه الوجلا والمرأة الأن قبل الناوع لا يوصد أهاه بالكراهة وعلامة بسند أنها على كوزه الوجلا والمرأة الأن قبل الناوع لا يوصد أهاه بالكراهة وصد البلوغ قد لا يعله به علامة بسندل مها على كونه رجلا الرأة إلا بعد ومان إلى أن علهم العلامة و علامة بسندل مها على كونه رجلا الرأة إلا بعد ومان إلى أن نظهم العلامة و بلامة في لبس الحنى، قم الأصل في دلك ما روى عن وسول الله يخفي أنه حرح يوما أخده الذهب بسمته والحرير بنسماله، وصلى: هذان محر مان على ذكور أمس حل الإنها أن فإن ألح البس شرط أنونة اللبس، وهذا الفرط غير معلوم في حق الحنى حل توضيحه أن ما وردنه بن الحظم والإدحة يترجح معنى الحظم فيه قال عليه السلام؛ الخرير والحلى يوبيه ، وال ليسهما لا يوبيه تحقيقه الأن الاجتناب عن الخراء فرص، الحرام والإندام على المسح الخرام فرص، فكان الاحتياط في تراك ليس الحرير حتى لا يقع في الحرام إلى كور وبع.

٣٢١٩٨٠ قال. وأكره له أن بنكشف فدام الرجال وقدام النساء، ومعماه أن يحود

- (1) آخر جد أبو دور الفيالسي في أسساده (١/ ١٩٨٧ ٢٥٣٥) والإمام محمد في الاناب الأثار (١/١)
- (۲) أخراجه البخاري في اصحيحه (۱/ ۲۵ (۵۲) و۱/ ۱۹۲۵ (۱۹۵۵ (۱۹۵۰ و ۱۰۰۰ م أيضًا في مدحيحه (۱/ ۱۹۲۵ (۱۹۵۹ و ۱۹۵۹ (۱۹۵۹ (۱۹۵۹ (۱۹۵۹ (۱۹۵۹ (۱۹۵۹ (۱۹۲۹)۱۹۲۹ (۱۹۲۹)۱۹۲۹ (۱۹۲۹)۱۹۹۸ (۱۹۲۹)۱۹۹۸ (۱۹۲۹)۱۹۹۸ (۱۹۲۹)۱۹۹۸ (۱۹۲۹)۱۹۹۸ (۱۹۲۹)۱۹۹۸ (۱۹۴۹ (۱۹۹۸)۱۹۹۸ (۱۹۹۸)۱۹۸ (۱۹۹۸)۱۹۸ (۱۹۹۸)۱۹۸ (۱۹۹۸)۱۹۸ (۱۹۹۸)۱۹۸ (۱۹۹۸)۱۹۸ (۱۹۹۸)
- (۲) أخرجة النجة في تطبقاً ۲۷ (۲۷ (من خزية في صحيحة ۵۹/۱۰ (۲۲ (۱۳۱۸) واس حياد أيضاً
 في صحيحة ۲۸ (۲۶ (۲۳ (۱۳۷۸) و تخاكم في الشيدرك (۱۹۹۸ (۱۹۹۸) واشر دادي في استه ۱۹۸۸ (۱۹۹۸) والدرادي في استه ۲۷ (۱۹۷۸) والنسيساني في أسته ۱۸ (۲۲ (۱۹۷۸) والنسيساني في أسته ۱۹ (۱۹۷۸) وأو يعني استها ۱۹ (۱۹۷۸) وأو يعني في استها ۲۸ (۱۹۷۸) وأو يعني في استها ۲۸ (۱۹۷۸) وأو يعني في استها ۲۸ (۱۹۷۸)

نفسه إذا كان قد راهل أصافنام الرجال. فلأنه قبل الللوغ صبى أو صبية ، فإن كانت مسية لإ كان كلاحل في المرافقة من حيث إينا كانت تشبي كالبائعة فيما لا يحل النظر إليه من السلعة ، يكون لا يحل من المرافقة من حيث إيها فلرجال الأجالب النظر إلى البائلة ما سوى وجهها وكفيها ، فكفا من المرافقة ، وإلا يحل صبياً لا يحل لهم النظر إلى ما تحت سولها إلى ركبتها ، فكفا من قل قد تبقتا أنه لا ينبغى أن يتكفف قدام النساء ؛ لأنه إن كان صبياً لا يحل للنساء أن ينظر إلى ما يو صرته إلى وكبته ، فإن كان صبية ، فكفلك لا يحل لها النظر إلى ما ين صرته إلى ما ين

قال الشبيح الإمام شمس الانمة السرخس في شرحه : هذه المسألة تدل على أن نظر الرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى ذوات محاومه لا كنظر الرجل إلى الرجل و لأنه ثو كان كنظر الرحل إلى الرحل، لجائز للحنثي التكشف بين بدى النساء ؛ لأنه ليس المراد مي التكشف المذكور إيفاء موضع العورة ؛ لأن ذلك لا يحل لغير الخنثي أيضًا ، لكن المراد أن يكون في إزار واحد، قال رحمه لغاذ وفي هذا القصل روايتنان، بمانه سافي كتاب الاستحمال .

يخلو عو بالرأة أحبية ليست بمحومة منه، قال: نعم الأن اختبى ليس بمحرم منه، أي يخلو عو بالرأة أحبية ليست بمحومة منه، قال: نعم الأن اختبى إن كان صبيا كان خلوته مام أة غير محرم منه خلوة الأجنبى بالأجنبية ، وإلى كان صبية كان خلوة الرجل الأحنبى به خلوة الأجنبى بالله بنعية الرجل الأحنبى به خلوة الأجنبى باللهة خلوف الفستة ، والمراهق والمراهقة في حق هذا الحوف على السواء ، فحالة اللبقى بالدكورة أو الأنوثة إذا كان المنع فايناً يبقين أنبتنا الكراهة حال الإنسكال لا محلط المرتبة حال الإنسكال عن حالة اللبقن ، ولا بأس أن يخلو بالخنثى رجل محرم منه قلاماتى به الأن اختنى ذكر أو أنثى ، قاذ كان دكراً ، أما إذا خلوة رجل محرم برجل محرم ، وإنه لا بأس به ، وإن كان الخنثى محرم لا يكون به داس ، وعل محرم بالمرأة محرم بواله كان إذا خلى بالخنثى محرم لا يكون به داس ، وكذلك الخنثي محرم بالرأة محرم بالرأة محرم بالرأة وهى محرمة منها ؛ لأن الخنثى رحل وامرأة ، فإن كان رجلا، وكذلك المختنى علا بامرأة محرمة ، وإن كان أنتى ، فهذا خلوة الرأة مارأة مار أة محرمة ، وإن كان أنتى ، فهذا خلوة الرأة مارأة مارأة معرمة .

محره مورالرجال ثلاثة أبام والبالساء وهفا فدهرا

٣٠١٣٠٠ قالت: أوأيت هذا الخنثي، هل يكره له أن يساقر مع امرأة هي محرمة ؟ يجوز أن يكون الخنثي امرأة، ومني كانت امرأة فهما امرأنان محرمتان سافرنا، وإله لا بحل إداكات امرأتين بيغون، فإذا كاتنا مشكل الحال كرد، ولا تسامر الخنتي بامرأة هي غير محرمة مده الأنه يجوز أن يكون الخنثي رحلا، فيكون في هذا مسافرة أجنبية، وإنه لا بحل إذا كانتا مفور الحال، فإذا كانا مشكل الحال كرد، ولا بأس بأذ يسافر الخنفي مع

۱۹۳۱ - قلت: أو أيت هذا اختشى، هل يختنه و جلا وامرأق، فهذا على وجهيد: إما أن يكون مراقة، فهذا على وجهيد: إما أن يكون مراهظ أو عبر مراهل الله يكون مراهل أو المرأوم لأن الحميل حسى أو صبيبة، فإن كان صبيا، فلا يأس للرجل أن يختنه، وإن كان صبيا، فلا يأس للرجل أن يختنه، وإن كان مراهلًا بشتهى، وإذا كانت صبية، فلا يأس للرحل أن يختنه، وإذا كانت خبر مراهلة الأن لا تشتهى، وسبب الشهوة بحرم النظر إلى الفرج، ولا يأس للمرأة أن تختنها؛ لان صبى وصبية، فإن كانت صبية، فلا يأس للمرأة أن تختبها إذا كانت مراهلة نستهى، فإذا كانت غيرم اهفة وهى لا تشتهى أولى، وإن كان عبد المرأة النظر إلى الفرج.

وإن كان مراحق، فإنه لا يختنه رجل ولا المرآه، أما لا يعتمه وجل لجواز أل يكون صلية، فلا يباح للرجل أن بخته، ودخل إلى هرجها الآنها مراهقة، والمراهقة عن الشهيء فكالت كالبالغة فلا يختنها، فكدلك هذا، ولا نخته المرأة لجواز أل يكون هبياً مراهق، فلا يحل للمرأة الأجنبية أن تخته، وينظر إلى فرجه كالبالغة، ولكن الحياة في منافك ما ذكره المحمد رحمه الله، أن الخشل إنا كان موسراً، قإن الولى يشترى له حاربة علما أختان حتى تخته، فإن احتشه، ناعها الولى بعد ذلك، وإن كان معسراً الشرى الأب جاربة من ماله حتى تخته الأنه الله متى اشترى الولى جاربة للخشي، فإنه بملكها الأب جاربة من ماله حتى تخته الأله الله متى اشترى الولى جاربة المحلمة إلى ما الكها، وإن كان المحسراً الشرى الولى مهدا نظر المسلوكة إلى ما الكها، وإن كان الأم وان الإنه الإنهاء وان كان أبوء محسراً أيضاً، فإن الإنه م بشترى له جاربة من بيت المال الأن هذه نائبة وفقت كلمسلمين، وبيت ما السلمين تنزائب المسلمين، وبيت ما الله المسلمين، وبيت ما المسلمين تنزائب المسلمين، فإذا المحتشب الجاربة ناهها الامام، ورح تصيد إلى مال بيت

.50

الرق براها الرقاء والمريضا وقد سات هذا الحقيق المسكن ذكر به يقيمم بالصحيب و لا يصلت رحل و الا الرقاء والمريض. الدينتري بدحارية من ماده بركان له مان حيى نفسه، فين المولكن له مان منتري الرقاء حارية حتى بعسامه المدينيجية إذا تستند وإذ كنان الحتى حيد الحبيج إذا تستند وإذ كنان الحتى وحدد حيد الحبيج إلى الحنال، عالى ايندي الخيني جرية من ساله أو من ست الله حلى وحدد الايم العرق مسيما وهو أنه سترى الخرية عنو كذا فسحت الأمان كان من ملكة الحلم المان الحنى بدارية عنو كذا فسحت الحدى كان برول عن ملكة والايتقى على ملكة خاجة الغسل، وإذا المربح القول بيضه المثل كان برول عن ملكة بالمنان الحدد وإذا المربحة المنان ا

قلما قبل: هذا، قبل: بأنه بز، حمالولي موأة تمهر بسير حتى لا يحتاج إلى شوي. العربية عال:

همد الرابع الرائع للخش لا يصدراجة حقاء الأن الكام موجوف مل أسسسا أمره بمواز أديكون ذكراً ، فيمواز التكام، فيمواز أديكون أشيء فلا يمول، وإذا كان مشكل الحال ذك الكام مرافرةً ، والتكام الرقوف لا بقيد إلحة أنظر إلى الفرح، فلهذه قال: بشترى له حاربة للحداث ولم يقى النزوج له الواة عالة حتى تحديد، مكذ ذكور شيخ الإسلام

وفكر الشيخ الإسام شميس الانتباء الحلوسي أن مستملاً يتنا لم يس. تربح له اسراء عالمه الانا لا تبيقن بصحة لك مدمان بهيس أمراء، وتكل لو عمل هذا كان مستفيماً والان الحسي إذا كان اصرائه، فهذا مطر الجميل إلى الجنس، واللكاح الفوا، وإنا كان تكراً ، فهما تطر اللكاح إلى روجها، معصل منه بحنا عالوا: إننائم بفي محمد، على الأراطك المراة منفي معلقة إذا له يصل إليها، فإنه لا تلكن لتعرس بيهماء الأنه على والإيسل

نوع أخو في مسائل الذكاح:

۱۹۳۰۱ لو روح الآب هغا الخنتي اصرأة فسيل بلوغيه أو زوحيه من رحل قسيل بلوعه، فالتكام موقوه ، لا ينفذه، ولا ينطله، ولا يتوارثان حتى بنس أمر الخنتي، أما يقا روج الخنثي امرأة: فلأله إن كان يصبح التكاح، فإن كانت صبية فلا يصبح الآئب صبية، فإد زوجه من رجل، فلانه الحنتي إن كانت صبية بصح التكاح، وإن كان دكراً لا يصبح الأنه ذكر زوح من ذكر ، فإذا كان مشكل الحال لم يحكم سفافه، ولا ينظلانه ، بن قلنا: بالتوقف، ولا يتوارلان الان التوارث حكم النكاح الناقذ لا حكم النكاح الموقوف.

وإن زوجه الآب امراً ويلع وظهر عالامات الرجال، وحكم بحواز افتكام إلا أمه لم يصل إليها ، وإنه برجل المرات والمها والله ويلم وظهر عالامات الرجل المرات وقلم الرات وقله المختل المؤتل المرات والمائية والمنتقى عنه مشكل وج أحلهما صاحبه على أن أحلهما وجل والأخر امراق عقل المرات بالمؤتل عنه والمؤتل المؤتل بحور أن يكون أحلهما وكراك والأخر أنش ويكون المؤتل المؤ

قلت. أرأيت إن مات بعد الأنوين، وأقام كل واحد من ورثتهما البيئه أنه هو الزوج، وأن الآخر هو الروجة، قال: لا أقضى بشيء من ذلك؛ لأن العمل مهما أو بأحدهما متعذرة لابه لا رحمان لأحدهما عن الآحر في الإثنات، فيبطلان حميمًا كما من مسألة مكة وكوفة، فإن جاءت إحدى البنين في الاخرى، وفضيت بهما، ثم جاءت

غوع أخو في الحدودوالفصاص :

٣٠٠٢ - وأو أن رج الاقائد وهذا الخند المنكورة بن تبلوغ أو قاعد الحنى رحالا و فلا تبلوغ أو قاعد الحنى وحالا و فلا على المنظم ا

قال في الكتاب الهذا والأولى سواء، قال مشايحنا، أراد بهده التسوية في حق الفاذف للخترى، فإنه لاحد على قادف اخترى، لا قال الله في ولا تمد البلوغ، إذا قال حاله بعد البلوغ مشكلا، وهذا لأن، قنش وإن قبل محصلاً بالموغ ولا أنه لم يشهر عليه علامه الأموته أو الدكل قا، بجوز أن يكون رحلا، والريك بالمراة، وإن كان رحلا، فهم عنرية للجموب، وإن كان المرأة، فهم بجولة الرأة ترشاء الأنها لا أجامع كالرنشا، وحن تقد وجلا محديداً أو المرأة وقال، لا حد حلوه عوا، والذي وصاءم أما أم يرد بهذه المسلوبة فيهم إذا كان الحشى هو القيادف، وقدت وحلا قبل كلح الاحد علمه الأله محبود مناع أو رشاه والفق والمجبود الباطع والرشاء الباعة والقفاف إلمان لا عصه

٢٩٣٠٩ - فلك: (أرأيت إن سترق بعد سا يموكه، قدل. علمه احداد الأنه رجل بكانف أو الرفة مكلمة، والرجل والمرأة الكلفة إذا سرق ما سنري، عشرة من مزا، فقصع بد السارق؛ لأنه وجل أم مرأة، وأي ذلك ما كان، فإن على السارق منع القطع.

1979 - قلت: أرآبت هذا المنتى إن قطع رجل واسرأة بده فسل أن ببلغ، أو تستين أمره إن كان رحلا، قلا قساص عليه؛ لأنه بجوز أن يكون القطوعة بده وهو المنتى امرأة، ويد الرجل التغطع بيدا لمرأة، ويجوز أن يكون رجلا، فنقطع بنده هلا تقطع بالشك، ويدا لمرأة، فلا يحوز أن يكون الحشى وجلا، فهذه احرأة قطعت بدالرجل، ويدا لمرأة الانقطع بيدا لرجل، فيبقى الشك في وجوب القصاص على قاطعه، فلا قصاص عليه، وهذا بخلاف ما لم قتل هذا الحنش رجلا أو المرأة عبداً، كان عليه القصاص الأن فينا بوجوب القصاص على قاتله؛ لأن الحنش المرأة عبداً، كان عليه القصاص الان الناس بقع الشك في وجوب القصاص على غلل المحتى فأوجبتاه، فأما قيمها دون النفس بقع الشك في وجوب، فلا نوجيه، فلا نوجيه، المشك.

۱۳۰۸ كان على عاقبته أربت إن قطع هذا الخنلي يدرجل أو اصرأة قال: على عاقبته أرش ذلك، ولا نصاص عليه صغيراً كان أو بالغًا بلغ بالسر، ولى يتبين أمره بعد، إن كان صغير، والصعير لا يجري عليه العلم، فلا يجب كان صغيراً فاضعير العالمية بلغ بالسر، ولى يتبين أمره بعد، إن كان صغيراً فلا يحب عليه القصاص، والثاني: أنه وقع الشك في وجوب القصاص عليه، أما إذا كان المتعلوج يده رحلا، لأنه يجوز أن يكون امرأة، فلا يقتلع، فلا يفع الشك في والموانية بله الموأة، وكذلك أيضاً يقع الملك في وجوب القصاص، وأما إذا كانت المقطوعة بده الموأة، وكذلك أيضاً يتم الملك في وجوب القصاص على الخشي؛ لأنه يجوز أن يكون هو المرأة فتغلغ، وأن يكون وجوب القصاص على الخشي، وإذا كان بالغاء فلعلة واحدة، وهو الملك في يكون وجوب القصاص على الخلين، وإذا كان بالغاء فلعلة واحدة، وهو الملك في وجوب القصاص، ويجب اللبة على عاقلته، إذا كان الخلق لم ينزكه بعد؛ لأنه صبى أو صبية، والمده والصبية إذا قطع واحد منهما يد إنسان وجب على عاقلته أوس بلك عامدة وحداً وصبية، وبعد البلوع إذا قطع بد إسنان قبل أن يستبين أمره عمداً ، فإذه يجب الأرض في ماله وحلاكان أو امرأة إذا كانت الجناية عمداً ، والأصل في ماله والمان في فلك ما يوجوب الأرض في ماله وحلاكان أو امرأة إذا كانت الجناية عمداً ، والأصل في ماله وحلاكان أو امرأة إذا كانت الجناية عمداً ، والأصل في ذلك ما

روى عن النبي عَيُّة أنه قال: الا يعقل العاقلة عملًا ولا عبدًا ولا صلحًا [ولا اعترافًا]"! ولا ما دون أرش الوضحة!"!

۱۳۰۷ - قلت. حذا الخانى إن فرص في انقنائية، قال: لا يجوز حنى يدرك. ويستبين أمره الأنه إن يفرض للمفائلة البالمين من الرحال، وهذا ليس بالغ و لا وجل ا لأنه لا يدرى أنه رجل أم امرأنه، علا يفرض له، لأنه إنما يفرض لمن عليه القتال، ولا قتال على الصبى والصبية، وإن شبهد معن، فونه يوضح له، ولا يسهم له الأنه إنما بسهم للمضم لنبائض، وهذا ليس بيام، فلا يفرض له.

١٣٠٨ - قلت: وإن أحد أسيراً في أرض العدو، قال: لا تقتل قبل النغوع ويعد البلوغ حتى يستمي أمره الأنه قبل البلوع صبى أو صبية، والصبى والصبية متى أحدًا أميرًا، فؤته لا نفش وبعد البلوغ رجلا وامرأة، قإن كان رجلا حل قتله، وإن كان امرأة لا بحن.

1974 قد قديد: فإن ارتدعن الإسلام قبل أن يدرك أو بعد، لا بعشل عندهم حميمًا وأما قبل البلوغ: فلائه صبى أو صبية وردة الصيى والصبية لا يصح عند أبى يوسف رحمه الله : إن كان يصح وده الصبي العاقل والصبية العاقلة إلا أنه لا يقتل على الردة عندها وربعد البلوغ وإن صحت ردنه بالإجساع إلا أنه رحى وامرأة إن كان رحلا إن على قبله لا يحل إن كان امرأة ، فلا يحل بالشك .

قلت: فإن كان من أهل الدمة قال. الأجوضع عليه الجاربة حتى بدرك، ويستبين أمره؛ لأنه قبل البلوغ صبي أو وسبيق، والصبية من أهل الدمة لا يؤخذ منه الجزية، ويعد البلوغ قبل أن يستبيل أسره، فكذلك أيضًا لا يوضع عليه الجزية الأمه لا يدرى أنه رجل وامرأته، قلب الوطع عليه الجزية على البلوغ ويعده. قبل البلوغ ويعده، ويعده وجل وامرأته، ويداده ويعده ويعلل وامرأته،

⁽۱) هکدا می آف .

 ⁽٢) أحيرات البينية في من الأكبري (١٩١٢م) (١٩١٢م) والدار تعلق في أست ١٩٨٧ ١٩٨٨).
 (وكرد الإرقائي في السرحة ٢٣٧/١٥) والخالط بن حجر في القراية ٢٠/ ٢٨٠ وفي التخليص الجير ٢١١٥.

نوع أخو

في الطلاق:

۱۳۹۱ - آرأیت: وجل حلف بطلاق اسرآن، فیفیال لامیرآن، (ن کیان آول ولد نلدیده عملاسًا، سانت طائل، أو قبال لأسة: إن کیان الولد للدید عملات، فانت حرید، فولدت هذا الحنش استکل، قال: لا نطاق اسرآنه، ولا تعنق أست می قول أبی حبیعة رحمه الله حنی بنیون آمره؛ لأنه وقع الشك فی وقوع الطلاق و العناق، لان الحنش رجوز أن يكون علامة، ويجوز أن يكون جارية، فيقع الشك فی وقوع العلاق والعناق، فلا يقع واحد منهد بالشك؛ فإن ظهر بعد ذلك أنه غلام طبقت المرأة وعنق العبد؛ لأنا ثبقناً بشرط وقوع الطلاق والعناق، فإن طهر أنها جارية لا تعنق ولا تطلق، لأنا ثبقت أن شرط الطلاق والعناق لم موحد.

المراه المستدن أرأيت: رجل هال كل عدد لل حود وله خشى مشكل أمره و فكال الا بعثن مع لعبده الأله لا يدرى أنه عبد أو أمة ، فلا يعنق بالشك، وكدلك إن قال الكل بعثن مع لعبده الأله لا يدرى أنه عبد أو أمة ، فلا يعنق بالشك، وكدلك وإن قال قولين جديدًا : تعنق الألماء وإن قال قولين جديدًا : تعنق الألما تبقتا ، فيكون داخلا تحت اليمين لا محالة ، فيعنق ، قلت : أوليت رجلا قال - إن ملكك عبداً ، فاصر أنى طالق، فاشترى هذا الختى لا تطلق امرأت بلا فيون المخلق مرادة في وإذ قال - كلا القولين ، في الشترى مثل هذا الحتى نطلق امرأت المشترى مثل هذا الحتى نطلق امرأت الا التولين ، في الشترى مثل هذا الحتى نطلق امرأت الالا القولين ، في الشترى مثل هذا الحتى نطلق امرأت الالالية المتراد الله تبقيا بشرط وقوع الطلاق الا محالة فإنه عبداً وأبية .

نوع أخر

. خي إفراد الخنشي أنه ذكر أو أنشي وفي إفراد أبيه ووصيه بذلك:

۱۳۱۲ - قال: أوليت إن قال هذا الخنق المشكل. أنا ذكو، أو فال: أننا أننى. قال: لا تقبل قوله: وقبيل. يقبل قوله، وقبل: إن يعلم أنه مشكل إذ قال: إنه ذكر أو أننى، فالقبل قوله، وهذا لأن الإنسال أمين في حق تصده، وانقول قول الأمين ما لم يعرف خلاف ما قال الاترى أن العندة إذا قالت القضيت عدلي، وأنكر الروج كان القول قولها مالم يعرف خلاف قولها: بأن قالت: ذلك في مدة لا ينقضي في متلها العدلة، ومنى لم يعرف كونه مشكلا لا يعرف خلاف ما قال، قصادق قيما قال، ومنى عرف كونه مشكلا، فقد عرف خلاف ما قال، وعرف أنه مجاز في مقالته، فإنه لم يعرف من نفسه إذا كان مشكلا إلا ما لعرفه فحن.

خلك إلا يقوله، فالقول قوله، وكذلك لو قال، هو جارية، فقال: هو علام ولا يعرف ذلك إلا يقوله، فالقول قوله، وكذلك لو قال، هو جارية، فالقول قوله ما لم يعرف أنه مشكل الحال، لأن الأب آمين في حق ولده كالحشى في حق عدمه واختنى إذا قال: أنا ذكر كان العول قوله ما لم يعرف علاف ذلك بأن لم يعرف كونه مشكلا، فكذا الأب وكان بمنزلة المعتدة إذا قالت: انقضت عدنى كان الغول قولها ما لم يعرف حلاف ذلك، ذكرا هذا، فأما إذا عرف كونه مشكلا الحال، فإنه لا يصدق الأب فيما يقول: إنه ذكر أو أنش؛ لأنه عرف خلاف ما كانوا، وكان بمنزلة المعتدة إذا قالت: انقضت عدنى في مدة لا ينقض في مدة لا

4 ٢ ٣ ٣ ٣ - قسال: فلمت: أرأيت إن كسان هذا الحيثي قسد راهق، وليس كه أب وله وصلى، فأب وله وصلى، فأب وله وصلى، فأب وله يقال وصلى المختلى مشكلا، فأما إذا كان مشكل الحيال، وقد عرف ذلك، فإنه لا يصدق الوصلى في ذلك؛ لأن الوصلى قائم مضام الأس، والأب لو أقر أن الخنثي جيارية أو غلام صدق في ذلك، إذا لم يكن مشكل الحيال، وإذا كيان مشكل الحيال، وإذا كيان مشكل الحيال لم يصدق لما بينا، فكما الوصلى الذي هو قيائم منظم،

توع آشو

في الاعتبلاف الواقع في حال الحنثي والدعاوي في ذلك وإقامة البينة عليها:

٢١٣١٥ - قال قلت: أوأيت إن قبيل الحبيثي خطأ، قبيل أن يستنبين أسره، قبال:
 القول في ذلك قبل القاتل: إنه ذكر أو أنشى، إنه كانت الدية نجب على القاتل بأذ لم يكن
 له صافلة، وإن كانت له عائدة، فالقول قول العافلة، فإن قائوا: إنه ذكر فالقول قولهم،

ووجعت عليهم ولا الذكور، وإن قائلورا إنه أنهى، وورانه الخش إن ادعوا أنه كان ذكراً. فانصوال قول المائل والعافلة ، وعليهم دية الرأه، وعلى ورثة الخشى البينة أله كان ذكراً؟ الأنهم يدعون على الشائل، العاقلة ربادة خمهة ألاف درهم، والقائل والعافلة بالخرول دلك، فيقضى عليهم يدية الأنش، ويتوقف العصل إلى أن يستبين أمره أنه ذكر أم الشيء وعدًا لأنا تستنا ووسيرب دية الجاوية ، وسككان في الزيادة على دية الجدرية إلى تمام دية الذكر، فلا توجها بالفك ما المربطم أنه كان ذكراً

عدد المعالم المحتملة وحل سائلة وترك ابنًا واصرأته وترك ولما من هده المرآة خشى مشكل عدما المحتملة وحل سائلة وتعالم المحتمل المحتملة والمحتملة المحتملة المحتملة والمحتملة المحتملة المح

وإن أقامت الآم البيئة أنه كان بيوال من مبال أنو جال، ولا بيون من مبال السناد، فرمه بوراث من أنه متراث الغلام النصف بعد النمن، قد ترك الأم ثلث دلك النصف من الخشيء الآنيا ادعت ذكر وقاطئتي، وزيادة الميراث النفى "السنت ذكوره الخشي، وأثبت بالبيئة، والثابت بالبيئة العادلة كالسنت معاينة، ولم عديداً أن لبنت كان علامًا له تصعب حبيرات الأب يصدات من ولللام تلك ذلك تنصف إذا مات بعد ذلك، فكذلك هذا، وكان كالخارج إذا انفرد برفاعة البينة، فإنه يقضى له ؟ لأبه أثبت ما ادعى بالبينة.

فإن أقام الابن وهو أخو اختنى بينة أن الخننى كان بيول من مبال انسناه، ولا يبول من مبال انسناه، ولا يبول من مبال افرحاله وإيها ورثت النطث من الأب بعد الثمن، والام الخنثى ثلث ذلك النلث لل مات الحنتي ذكر أن بنة الأم أولى، وذلك لأن العمل بالبينتير. متحدر ١ لما فيه من النافي، فإن المنتوعين الراحد لا يكون ذكراً وأشى، رمتى تعذم العمل بالبينتين، يجب العمل باكثر هما إنها تا كسافي الخارج وذي المدمني أقام البينة على ملك مطلق، قلنا: بينة الخارج؛ لأنه أكبر إنبانًا، فكانت أولى بالفيول.

قلت: أُولُونَ إِنْ أَفَامَ رَجَارِ لِيهَ أَنْ أَبِ الحَنشِ كَانْ زُوجِها منه على أَلْف درهم، فطلب ميبرانياء وصغفه الابنء وكدمه الام وليرتفير الأمرينة على ما ادعتء فرمه تفيل ونة الزوج، ويحمل عليه الهور، وبورث من الخشي مبيرات الروح، وبورث أم الحشي وأخي الخنثي من الصداق الذي قبضينا على الروج، وعاترك الحنثي، وذبك لأن الزوج الدعى أمراه حدملاء وأثبت ماادعي بالبينف ولمرثع لرص ببتيه ببية أخرى، فوجب القضاء بيبنه، فإن أفام الأم بينة على ما ادعى أنه كان بمول من ميال الرجال، ويبول من هبال النساء، وأقام الزوح أنها كانت أثلي، وننول هز مبال النساء لا من مبالي الرجال ذكر. أن لبينة بيئة الروج، وذلك لأن العمل بالبينين متعذر، فلا يدمن الممل بأحدهما ورد الأخراء فكان بنه الأم أولى بالردع لأنها أكشر نقياء فين بينة الأم تنقى ميبرات الزوح أهملاء وبهمة الزوج لا تنفي ميراث الأم أصلاء بل يثبت أنَّ الخنثي ورث الثنت من أبيه عمله الشمراء فم صاحب مورثت الأم من الخنش ثلث ذلك النقث، فلما: إن الخنش كان ذكرًا ، أو إنَّ انتكاح له يصح، فبينة الأم تنص النكاح وميرات الروج أصلا ، وبينة الذوج لا تبغي ميرات الأم أصلا، وكانت بينة الأم أكثر نفيًا، وكان أولي بالرد، وكذلك لو أقام أخ الحظي الدينة أنه كان بيول من مبال افرجال، ولم يكن بيول من مبال الدماء، وأقام الزوج البيئة أنه كنان بيول من مبال النساء لا من ممال الرحال كان بينة الاخ أولى بالرد: لأن بينة الأخ أكثر نقبًا من بهذ الزوح، فكان بينة الأح أولي بالرد.

فلت الرأبت هذا المختني المشكل الذي مات وهو صعير إلا أقامت امرأة البينة أو

أبدها زوحها في حياته وأمهرها أثف درهم، وإنه كان غلامًا يبول من حيث بمول الغلام، ولم يكن يبول من حيث ببول النسامه وصدقها الأم، وكدبها الأخ ابن الحِت، قال: خد يبنة الرأة، واجعله علاف، واجعل صداقها في ميرانه، وأورثها منه الربد، وأورث أمه منه الثلث، واجعل مبيراله من إيه مبيرات غلام، ودلك لأبها الامت نكاحًا ومبراثًا وصداقًا في تركة زوحها، وأثبته بالبينة، ولم يعارضها بينة أخرى، قوجب القصاء ببيتها .

قلت: فإن أقام الأخ ابن الميت البيئة أنه كان حارية نبول من حيث نبول الجارية، قَالَ: لا أَمْلِ بِيتُ عَلَى ذَلِكَ، وأَمْضَى بِيهَ الرَّأَةِ، وذَلِكَ لأَنْ بِينَهُ المرأة أَكْثَر إشائًا، فإنها تثبث ذكورة الخنثي ، ومهرات المرأة من الخنثي والمنكاح والعدداق ، وبدفعه بينة الأخ ، فكان بينة المرأة أكثر إثباتًا، وبينة الآخ أكثر نفيًا، مكان أولى بالرد.

فلت: أو أبت إن أفام الزوح الذي ذكرنا في المسألة التي قبلها البينة على ما ذكرما أن أباء زوجها إياد، وكان بيول من مبال النسام، وأقالت للرأة البينة على ما ذكوناء، قال: أخذينة الرأة؛ لأن العبس بالبينين متعذر؟ لمَّا فيه من النتاقي، فإن النمخص الراحد لا يكون دكراً وأوطىء فيجب العمل بأكثرهما إنباتًا؛ لأنها ثلب ذكورة الخنثي والنكاح والصداق في ماله والميرات، وبينة الزوج تفيت أنوقة الحنثي والنكاء والميرات، فأسا الصداق للخش ثابت بإفراره لا بالبينة ، فكان بينة المرأة أكثر إثباتًا ، فكان أوني بالقبول .

٢١٢١٧ - وهذا إذا حادا معًا، قأما إذا أقء الزوج البينة أولا، وقيضي الغاضي بقَنْك، ثم أقامت المرأة البينة، فإنه لا تقبل بينها، ويترجح الأولى بالقضاء كما في مسألة كونة ومكة إذا جاءً ممًّا لا تقبل؛ لأن أحدهماكاذية لا محالة، والأخرى صادقة، ولا بغرى الكاذبة من الصادقة، واستويا من الإلبات، فتهام اجميعًا، ولو كان قصى القاضي مأحدهماء لاتقبل ببنة الأخرى بمدفئك، ويترجح الاولى بالقضاء؛ لأن قضاء القاضي بالأولى نقذ من حيث الظاهر وقع الشك في نقضه إلا كانت الثانية مبادقة، يحب تقضى الفضاء، وإن كانت كانبة، لا يجب النقص، فلا ينقض بالشك، وفي الابتداء مني جاءًا معًا يقع الشك في وجوب القصاء مكل واحد منهما لجواز أنها صادقة أر كادبة ، فلا بجب العضاء والشائر فكذلك حهناء

وإن وفد إحمد السير وقد قبل الأحرى، فأنه يقضى السقهما ناريخا، فيه المحرى، فأنه يقضى السقهما ناريخا، فيها المراق فلا الشكال أب أولى والأسماء بين رحا وجاءا معا وجب القصاء بينه الراق والحرى، وإن اكتر إلياناً والله والمراق والحرى، وإن عالمة بعد المروح السيل كانت أولى والحرى، وإن جاء ها الموق المروح السيل كانت أولى إحاد إلى إيصاء الالها والكان الموقت الموق الحارية الاتقبال جورة من الموق المدرية والموق الموقع والمات الموقع والموقع الموقع الموقع والموقع والموقع والموقع الموقع والموقع الموقع والموقع الموقع والموقع والموقع الموقع والموقع الموقع والموقع والموقع والموقع والموقع والموقع والموقع والموقع والموقع الموقع والموقع الموقع والموقع الموقع والموقع وال

قالت النواز كان هذه الصدي حدًا ثم بنت والمدالة الحالها، قال الطل الداخلة الله على النواز كان هذه المداخلة الحية والأقصى متى ومنه بل أفق عن ذلك من بستين حاله من الرك وليس حالة الحية على سرله ما معد المراسم والعرق بديمة وهو أن استانه ما والع تشارع فيه عن حيث بن الحكمة الأوازة، ولك إلى السبانة ما وقع المنازع فيه الرجوا عن الشاني من حيب العبان والمنازمة، والعبان والمناهذة موق أحير لمريقيل البينة ميهما حال حيده الحتى عن بنيت ذكورته وأنو تنه وأمارعها مود الحتى وتنافي عن بنيت مودي الميان والمناهذة موت الحتى والمنافذة عن حيما الحالة عن المنازع فيه أنه ذكر وأنش عبر ما حديد الميان والمناهذة واحتمال بنيت ما دكاناً.

تم استشهد محمد رحمه العافي الكتاب، فقال: ألا تولى أن أختان تو ادعته مراث رجل تم استشهد محمد رحمه العافي الكتاب، فقال: ألا تولى أخراء مراقب مراث مراقب المعمود من إدامة البينة موت الزوج القضاء بالبراث، والقضاء عنال واحد بال واحد بالما البين على مايس الشوخة تمكل، وحدل الحياة الانصار يستبدى إلى كان الروج منكراً أنسكاج الالا القضود من إدامة البينة حال الحياة القضاء بالنكاح، والقضاء بالنكاح متعذرة الأمامة الوسكام أحدهما بعيني، أو يثير عسب والقضاء بشكاحهما متعذرة ا

الفصل: أحكام الخنس الشكن

ح۲۳ کتاب الخنثی

لأنه بصير جامعًا من الأعربين تكاحًا. والجمع ينهم تكاحًا متعامره ولا وجه إلى أن يقصى بنكام أحدهما لابعينه ولان المنكوحة تكون محهولة ، ولا يتكام واحدة بعينها ، لأذ إحداهما بعينها يست يأولي من الأخرى، ولما نعفر القضاء بهماء وبأحدهما جميعًا، فكذا في مسأننا الفضاء بالبينين، وبأحدهما منعذر حال حياة لختور؛ لأن استيانه ما وقع التدرع فيه بالمتناهدة مرجو حال غياة وبعد الوقاة زال هذا الرجاء، فأمكن العمل بأسبقهما وفأره فكذلك هذاء فهذا وجه الاستنهاد

لانها تسنه: أرأيت خنش مات بعد ابنه وهو مراهن أقام رجل لبينة أنا أماه زُوجه إياه على هذا الوصيف، وأمره منفحه إليه، وأنه كان برول من حيث ببول التساء، ولا بيول من حيث ينول الوجال، وإنه طلقها في حياته قبل أن يدحن بناء فوجت لها تصف هذا المسد. وأقامت المرأة بينة أن أباه زوجها إباه في حياته على ألف درهيم، وإنه كان ببول من حيث بيون الغلام، ولم يكن يبول من حيث ببول الشمام، فهذا عني وجهين: إما أن حرومت البينتان معًا أو متعاقبًا، فإن جادة معًا، فلا يخلو : إما أن لم بوقتا، أو وقتا، ووقتهما على السواء، تهاترت البينتان جميعًا؛ لأنه تعذر القضاء بيما جميعًا؛ لما فيه من الداني، وإن الشخص الواحد لايكون رجلا وامرأت وتعلَّو القضاء بإحداهما؛ لأنهما المتوزا في الإنبات لا رجعان لإحدهما على الآخري في الإثبات، فإن لينة الرحل ألبت كون الخنتي جناريه والنكاح ويصف الصداق، وبينة المرأة أنبت مثل دلك، فإنهمنا أثبت كون اخشى وحلا والنكام وانصداق ولما استوناني الإنسات لع يكن إحداهما بالمعل أوس من الأخرى، وتعذر العمل بهما جميعًا، وكان بمنزلة مسألة مكة وكنوفة إذا جاءًا معاً مهانرًا، فكذلك مقاء وهذا مخلاف ما تواء يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق فيل الدخول، وإداادعل النكاح على الخنفي لاغيو، وباق انسألة بحالها، ذكر أن بينة الوأة أولى، وإن جاءت معا؛ لأنه أمكن القضية، ببينة المرأة هنك؛ لأنبيا أكثر إثبانًا من بينة الرجل، فبإنها أتبشت النكاح والميراث، وكون الحنثي امرأة لا خير، فكال في بينة المرأة زيادة وإلبات وأمكن العمل بهالما تعفر احمل بهما جميعاء فأمافي مسألتنا هذه تعفر العمل بهده وبإحداهما البعينه؛ لأن كل واحدمتهما في الإقبات متارضاحيتها.

⁽١) مكذا في في وكان في الأصل وصوم أ بأخذهما .

رين و فشار فشن أحد ممينا أسابق من وفت الأحرى، في لمديق أولى لوجهين المددون الله والله والمهارة المددون المنافقة والتها والمرافقة والمرافقة والمددون والأنه يحب القضاء بكومه حاربه والمرافقي أول وفتين، فيتعذر القسماء بضده بعد دلك، وشان عن لذا الواقعي القاصي بإحدامه المرابعة وبمدارة حرى، قان الأحرى الانتهاء الأن قضى القاصي المنافقة والمددون المددون المددون المنافقة والمددون المددون المددون

وإن جاءت إحدادهما قبل الأخرى إن حادث بالأخرى قبل القضاء بالأولى. فالجواب فيه كالجواب في أو جاءنا ماك الأيما حداما حالة القضاء، فيكون جود، فيه كالحواب فيما لو حادثا مك ، فكل جواب هوفته ثمة، فهو كالجواب ههناء قاما إذا فضى القاصى بالأولى ، لم حاءث الأحرى، فإنه لا يقيل الأمرى، لأنه قضاء القاصى بالأولى نهذا من حيث الفاهر، وقع الملك في تقض القضاء إن كانت الذب صادف، وحب نقض قضاء القاصى ، وإذا كانت كان لا يجب نقص القضاء و العصاء متى نفذ من حيث القاهر لا ينقص بالشان والاحسمال، بخلاف ما لو جاءن مقاء ولم يؤود خد، أو أراف لأن كل واحد عمهما احتمر أن تكون صادف، وأن تكون كانه، قبل يجب الغضاء الأن كل واحو المهمة اللا يجب الغضاء الأن كل واحو ما يو كافواب في مسأنة مكة وكوفة .

هلت: أرأيت هذا الخنفي المشكل فاللع، توحات فين أذيطهم أموء، فأدام وجل البيئة أن أباها زوجها بياه بالألف فرهم برضاعا، وأنها ولدت مده فا الولد، قال، أحيز بيشه، واجعلها الرائد، وأحجل الولد البهاء فأنه ادعى كون الحنى جارية والمكاح عليها وولادة الولد منها، وأنبت حبيع ما ادعى بالبيئة، ولم يعارض بينة أخرى وجب القضاء

قلت. فإدرائم يقد هذا الرحل السنة على ما ذكرت لك ، ولكن الرأة أقالت البينة أن أإها زوج ها إياء د ضياحته وإنه دخل ب ، وأنها ولدت منه هذا الوالد، هال الشهل بيشها، ويقصى بكرت الحش رحلا والرمية الولدة لان الرأة ادعب كون اخسى رحلاه وولاده مدا الولد بنه ، وأنيت جسيع منا ادعى بالبيئة ، وتقردت بإقامة البيئة ، قيارة لم يمارض المتعونان جميعاً ، وإن جاءت الإلتان حميعاً والم يؤثد أو وقتا، ووذ بما منى السوام، فإنه يتهاتر البينتان جميعًا ؛ لأنه تعذر القعباء بهماء وبإحفاهما بعينه كأن كل واحدة منهما في الإثبات مثل الأخرى؛ لما تعذر القضاء بهما وبإحداهما بعينه تهاترتا كما في مسألة مكة وكوفة.

فإن فيل: كان ينبغى أن تكون بينة المرأة أولى: الأنها تثبت الصدق كما ذكر فيمه تقدم، وهو ما إذا لم يكن مع الدعوتين من الرجل والمرأة دعوى الولادة، جحل بينة المرأة أرلى، قال: تثبت البراث والصداق جميعًا، وبينة الرجل تتبت المراث. فكأن بينة المرأة أولى،

والجواب عند: أن في مسائة الشقدمة إن ترجع بينة المرأة بسبب الصداق الأنها الدعت الصداق التنويب الصداق الأنها الدعت الصداق. وأقامت البينة على ذلك، فصار بينها بسبب الصداق التنويب الصداق من جهة المرجل، فصارت أولى بالقبول: فأما في مسألة الولادة فلم يذكر دعوى الصداق من جهة المرآة كأنها استوفت، وأبرأت روجهها، إلما ادعت التكاح والولادة والرجل أتبت مثل ذلك، فكانت بينها في الإثبات مثل بينة الزوج، وإذا استونا في الإلبات يتعذر القضاء بهما وبإحداهما بعينه، فقهار شابئة الزوج، وإذا استونا في الإلبات يتعذر القضاء بهما وبإحداهما بعينه، فقهارت البينة الإخرى بعد ذلك قال: لا أقبل البينة الثانية الأن تقياد القامي بالأولى شذ من حيث الظاهر، فلا نقبل البينة على ما ينقضه بعد ذلك، كما و سبألا مكة وكوفة.

قلت: آوليت لو جاء هاتان البينتان على ما وصفت لك، وليس في ذلك ولد وحاءت البيتان إحدهما قبل الآخرى إن قضى القاضى بالأولى لا نقب الثانية كما بينا في مسألة مكة وكوفة، وإن لم يقض بالأولى حتى جاءت الثانية، فإن وقنا أو وقت أحدهما أسيق، فإنه يقضى بالسابق، وإن كان وقتيما واحقاء أبطلت ذلك كله، وكان بجب أن تكون بينة المرأة أولى سبب الصداق، كما في افسألة التقدمة هذه، وظك سواء إذا لم يكن منهما دعوى الولادة إلا أن الجواب بأن في المسألة التقدمة وضع المسألة أن المرأة الصداق، وهمتا لم يذكر دعوى الصداق، ومنى لم يوجد منهما دعوى الصداق، يكن ترجيح بينتهما بزيادة الإنبات على يئة الرجل، لأنهم استوقا في الإثبات، فتعذر يكن ترجيح بينتهما بزيادة الإنبات على يئة الرجل، لأنهم استوقا في الإثبات، فتعذر المعرب مهما وبإحدادها، فيطلان جميعًا كما في مسألة مكة وكوفة، ولا فرق بين

المتألين في المعنى وإنما اهترنه الأحتاك الموصوع عشر عيدا مغلم دعوي الصدافي، والم بلائر في منوالليك

٢١٣١٨ - فلت: أوأب عده الحش المتلحل إن لانه من أهل الكتاب، فادعى وحس مسلم أن أباء أوجه إبره صي حير سيمكي والهدهاء فأفاه بهذام أهر الكرب على ونيث و مادعت الرأة من أهار الكناف أحروجها ، وأقامت على ولك بيتام أهم الكناب العصر. يبتله المملده وأجعتها الداله وأعلل ملة للرأةه وذلك لأرائسهادة للمبلو هاجاة على الراقة وضهادة الراة للصت بحجة على السلم، وإذا الدائل : وبدرار أة سيج غلمي المعلموه صدراتك الرأة لوانفو البيماعني ماالاعتمار وتعرف مسلم باقامة السنق ولواتمره السلم بإقامة البينة دوال الواء وحب الغصياء للمسامره فكذا هما

فلسنة وكالملاء لواكان الرحواص أهل الكياب وقال العبيرة ويقصي للرجوا هون طراقه وإلى أفاه كار واحد مهما ما يجدر أن يكون حيجة لصاحيح فان بيذال حوا حجة عشي لحرأت وورتها حجة عار الرحار الانكار واحد متهما مرأها الكناب إلاأته بمصير لمبية المملود لأف ففعيناه فالبيبين حسينها متعيفر ليتصادو فتنافيء ورجب العسن لإحتناهما وكنان القنصناه سنهنادة المتلدان وإلها حجية على القرغين على المساير والكناس أولي من القصاء بشهاده أهل الكتاب، وإنها فبعية على أحد الفريتين، وهو أهل الكناف دينه لفويق الاحراوهوا السلمون ويطيرها ماء ومجمد وحمدانه في أتناف الأستحسنان إخا أحبر عبدان عملان بطهارة الماء وأحمر علالان فران بتحاسة مطاحه فربه مؤخذ بقول الحوس فإن كان قول العداء انتحال سبجة في أصور الدين كنيون الحاراة الأدا والراح للحرين حجمة في الأحكام، وفيرق العسدين ليس يحيجية في الاحكام، فيرجع فود الحرين على قول العبدين، فكفلك هذاء وهذا مخلاف دا أو وفو الدهوي في الله دعى مسلم مالا في يشي دميء وأقام على ذلك شاهنين كالابيان، فإله يقضى مشال بيميساء ولانترجع إحدى السيبادتين بالإسلام، وههنا برجع: لأبه إن يصار إلى اعترجيح حال أتحدر العملي بالشهادتين والعسل بالشهادتين هنات بأي تقضي سلال سهما تمكن، وما أثام تل و حد مينما حجة على صاحبه، وممليا بالسهادتين، ولم نشتغر

مالترجيح، فأما ههنا العمل بالبينتين متعذر للتضاد والتنافي كسافي مسألة الاستحسان، ووجب العمل بأحدهما، فكان شهادة المسلمين، وإنه حجة على الفريفين أولي من العمل بشهادة أهل الكتاب، وإنه حجة على أحد الفريفين دون الأخر.

1919 - قلت: أرقيت إلى مبات هذا الخنتى، قبادعى أمه مبيرات غلام، وأقو الوصى بقلك، وجمعت بقية الوران، وقالوا: هي جمارية، قبال: إنا جماعت الأحوال والدعوى لم يصدق الوصى، ولا الأم على ما لاعى، أما الأم: فلا تصدق الأنها ندعى والدعوى لم يصدق الوصى، ولا الأم على ما لاعى، أما الأم: فلا تصدق الأنها ندعى اختلى، ويتكر يقية الورثة بقلك، فلا تصدق الأم فيما ادعت من زيادة الميرات لفسه إلا ببيئة ثنيت ما ادعت، ولا يصدق الوصى وإن لم يكن الوصى مدعياً بقلك لنفسه شيئًا؛ لأنه شاهد ترد والحكم لا يقطع شيئًا؛ القرد.

قلت: فإن كان هذا الحننى حيّا لم بمت، فقال: أنا غلام، وطلب ميراث غلام من أبيه، وصدف الوصي في ذلك، وأنكر بقية الورثة ذلك، وقالوا: هي جارية، قال: لا أعطيه ميراث غلام، ولا أصدفه على ذلك إلا سبنه، وذلك لأن الحنثى بما بدعي أنه غلام بدعي زيادة ميراث لنفسه بسبب غير ظاهر بنكره بفية الورثة، هلا يثبت ما ادعاه إلا ببينة إذا جحد بقية الورثة كما لو لم يصدف الأم إذا احت أنه غلام إذا جحد بقية الورثة ذلك، ولا يشبت ما ادعاه الحنثى بقول الوصى، وإن نم يكن مدعيًا، فيكون شاهدًا؛ لأنه شاهد فرد، والحكم لا يقطع بشهادة القرد.

قلت: أرأيت إن كان وصبيه أخوه، فزوجه امرأة، ثم مات الخنلي، طلبت المرأة مبير إثباء وقال الوسي: هو غلام، وقد جاز التكاح، وودثت المرأة منه، وقال بقية الورثة: هي جارية، قال: لا يلزم الورثة الذين أنكروا ميراث الغلام في صفهم، ويلزم الومي المقر ميراث غلام في نصيبه، وترث المرأة من الخنثي ما أصاب الخنثي من المقر، ونكل الأخ؛ لأن الأخ الوصي أفر بزيادة ميراث الغلام في حفهم، ويلزم الوصي المقو صبيراث علام في نصيبه، وترث المرأة من الحنثي ما أصاب الخنفي من الفو، وذلك لأن الأحدى أن الفو، وذلك لأن

إغرازه في تصبيحه و لا مصح في هست طبه الورثة إما أذكره قيما و أقر بابن مجهول للمبت و وأنكر بقية الورثة دلت، صح إقراره في نصيت اللغراء وصار بصيبه وبين القرا به تصفاناه لأنه رهم أن حقه وحل القرابه على السواء، فكذلك هذا رهم أن حقه وحل الخني عيما أي بعده وما الساب الأح الحيني فيما في بعد على السواء، فيضيم ما أصاب حتى من أبيه، وما الساب الأح الم حيى، فيكون بسهما بصفانا، تم تدحل الرأة في نصيب القرادون بصبب سالر ورثة المنتى، وقد أنواله بالرأة مجهولة، وكذب عيمة الورثة علية الورثة عن نام المدورة علية الورثة المنافرة في نصيب عبد الورثة المنافرة في المنافرة المنافر

علت أدول فالدله أع لابيه وأمها فأقو الدجارية، وزوجه وحلاد تبرمات الحنفراء وقدراهن فعل أديعلم أنها سرأته وفعه وجه الأغ الأول وهو الرصي امراف ورعم الأع الوصي أمدرحل وولاخ النامي الذي ليس يوصي ووجها مؤارجل ورعه أنها مرأوه لم مات الغرثي فين أنَّ يعرف حزله فان: النكاح الأول حالةٍ مني لأح الأور، وهو الوصيء ولا بحدور على من أمكر من بقيبة الورفة؛ لأن الاح الأول أقبر أن خبشي غلام، وأقبر اله زوجه الرأق فيهاالكاخ فداصع وولام أتدميرا الدمي مالله وجحدبه والورثة تلات فيصبع على الإغراز في حق للقر وهو الأم الأول: لأبه لم سمور حكم مخلاف ما أهرابه. ورصه فهرحق غباء فوراة تنبي جحدوا دلت لجحودهما والكاح القاس باطراء لا بمعمرة على الأح التامي الدي اقبراء، وعلى من أنكر من بشيبة الدرتة، ودلك لأما إقبرار الأح الأول، وهو الرصي صع من حبيث انطاهم يكون الحيش عبلاف ويحمور بخاج للم أنَّ وَفِ اللَّمَاكِ فِي نقصه لذا أقر الأخ الماني أنها حَرْبَة ، وإنه روجها من رجل إن قالز الاغ التاسي صادقًا في إفراره، و مب يقض الإفرار الأول، وإنا كان كاذبًا لا يحور يقص إفرار الأول، فلامقص إدرار الأمال بالشاك والاحتمال، وإن قادردوار الأول قد غداس حبت الطاهر بمزلة قصاء القاصي إذا بعذاس حبت الظاهر مكون احتني غلامًا ببينة فاست على وَيْنَ ، رَامُ حَامِتُ رَامُ أَخَرَ فِي قَامَتُ بَخَارِكِ فَلَكَ عَلَى أَجِنا حَارِيةً ، قَالِ لشائِع لا نفيل ؛ لأن قصاء الفاصي بالبينة الأولى نقد من حيب الظامر ، وقع النبك في حوار هذا الإفران، قال قال لاح الأول مبادقًا في إفواره لم يصبح لناسي، وإذا كانا قافيًا في إفراره لا يصبح التدبيء والصحة لياذكن ثابتة وافلا لنسبه بالشاكاء فلهذا قالوان الدإقرار الأخ المدابي لا يصبح لا في حدد، ولا في حل نفية الورية، وإقرار الأح الأول صحيح في حقم

باطل في على بقبة المورثة.

قال: فإن لم يعرف أي النكاحي أولى، قال. أنظر هذ كله، ولا أورث نسيشًا مسهما؛ لانه تعذر الفضاء بالنكاحين جميعًا للتفياد والنتاني، وتعذر بأحدهما بعينه؛ لأنه فيس أحدهمه يأولن من الأخر، فبطلك حميعًا، كما قالوا - في رجل نروح أحتين، ولا يدري المائة منهما، يبطل انكاحان جميعًا، ويجعل كأنهما وقعا ممًا، فكذلك هذا.

قلت . فإن عرفت الذي أثر ألها المرآة ، وزوجها و بها أنها أول ، قال : ألومه ميرات الووج في نصيب . ولا ألزم غيرات ولفطل الكاح الثنائي ، أما إغرار الأول بأنما المرأة ، وزوجها رجلا إذا عرفت أنه أول ، فإنه يصح في حل القراح على يناخل الروح في نصيب المقيد ، ولا يضع أحد ورثة اختشى ، وقد أخر نزوج للخنشى ، وحمد يقية الورثة ذلك فيدحل الزوج انقياله في تصيب الفي ، ولا الدخل في نصيب يقية الورثة ، ولا يصح إقرار الثاني أنه رجل ، وأنه روح المرأة الأن الإفرار الأول الكوما الرأة والم المرثة ، والمنافق من حيث لطاهرة الأنه لهم يستى حكم يخلاف إقراره وقع الشاك في نصم بالرائة الرائة والم

١٩٣٠ - حتى مشكل مراحق، وخبنى منه مشكل زوح أحدهما من صاحبه على أن أحدهما من صاحبه على أن أحدهما رجل، والآخر الرأه، فقد ذكرها هذه انسألة فيل هذا لل نوع الأخر الرأه، فقد ذكرها هذه البناء المائاء مد الأبوين، وأدّم كن وإلى أعادها والنبوع الذوج بدأل الاحد من وولتهما بنة أنه هو الزوج، وأن الاحرام الزوجة، قال. لا اقضى بنيء من ذلك، لأن العمل بهيئة، وبإحد عب منعذرة لأنه لا رجيعان لإحدامما على الاحراض الإنات، فيطلان جميعًا كما في مسألة كوفة ومكة.

قلت: قران جامت إحدى النتي قبل الأخرى، فقضيت لها، ثم حامت الدينة الأحرى، قال: أبطل ليبنة الأخرى والفضاء الأول ماض على حال كما في مسألة مكة وكوفة، قالت! أرابت! خش شهدت عليه شهود أنه علام، وشهدت عيمها شهود أم جارية وهل مراهل مشكل، ولم يظهر منه شيء معرف الحاكم أنه ذكر أر أنش، قال النظر هي ذلك، فإن كان تطلب ميرانية، قضى بشهادة الذين شهدوا أنه علام، لا بشهادة الذين شهدوا أنها جارية؛ لأن بينته أكثر إليان، فإنه يدعى زيادة ميرات على انها حارية؛ لأن صِنته أكثر إنباتًا، فينه يدعى ريادة ميرات ينفيه بنه الأخرى، وإن كان لا يطلب ميراثا. وكان رجلا بدعى أنه امرأه، فإنه يضغى بكونها حارية، ويفضى بكونها امرأة، وتبطل البينة الأحرى؛ لأن البينة الأولى ألب كونها جارية والنكاح عليها والبينة الأخرى أثبت كونه غلامًا لا غير فكانب بينة الزوج أكثر زنبائا، فكانت أولى بالقبول.

قلت: فيها كنانت اسراة تدعى أنه زوجى، وإنه ضلام قال: أرقب الأسر حنى يستين الأن البيئين استرتا مي الإنبات ومنى استينا مي الإنبات ودعفر القضاء بهما، ونعالر بإحداهما، فينطلاذ حميمًا، وهذا إذا لم تدع المرأة الصفاق، علما وقا ادعت الصداق فينة المرأة أولى على ما عرف، قلت فإن كان الخش على هذه الحالة لا يطلب شيئًا. ولا يطلب قلة شيء لا أسمع من البيئة فيه على شيء الأن البيئة على كرن اختش ذكراً أو أنثى إنما تقبل إذا كان ينظل بذلك حق من الحقوق، فأما إدا كان لا يبطل به حق من اخفوق، فالما إدا كان لا يبطل به حق من الخفوق، فالما إدا كان لا تقبل من اخفوق، فالما إدا كان البيئة من حفوق العباد، لا نقبل من المحقوى صحيحة، أو بنوقف أمره حتى يستدين أنه علام أو جارية، كما قبل إقامة فير دعوى صحيحة، أو بنوقف أمره حتى يستدين أنه علام أو جارية، كما قبل إقامة البيئة.

نوع أخر في المتمرثات:

1771 - لا تحوز شهادته حتى يدوك الأنه صبى أو صبية، وبعد ما أردت إذا نم بسنين أمر ميوقف أمره في حق الشهادة حتى ينبين أنه ذكر و لأن هذا القدر من شهادته مشيق فيه ، والزيادة مشكوك فيه ، فلت : أرأيت رجالا أو سي لما في بطن امرأة بألف درهم إن كان علامًا ، أو بحمسمانة إن كانت حارية ، فوقدت هذا الحتى المشكل ، قال: يعطى له خصسمانة ، ويوقف الشمسمانة الأخرى إلى أن يشين حاله ، أو يجوت قبل النبين الأن خمسمانة منيش فيها ، جارية كان اختنى أم غلامًا ، والزيادة على ذلك مشكوك في إد كان غلامًا ، والزيادة على ذلك مشكوك في الخمسمانة بالشكل ، بل يوقف إلى أن يتبين حاله ، أو يوت قس الدين ، فإن تبين أنه دكر دفت الزيادة إلى وينه المرادة ولم يني

ماثت قبل التميين حتى لا يستحق زبادة المال بالشنث، وهذ فول علماءنار حمهم الله؛ لأن الوصية أخت المراث، وهي لمبوات هكذا يفعل، فكذلك في الوصية.

فال الشعبي وحمه الله : بأنه يعطي له نصف وصية الغلام خمسماتة ونصف وصية الجاوبة مانتان وخيسون الآنه يجعل الخنثي المشكيل كأنه نصف رجل وتصف امرأة ، ألا ترى أنه في حق الحريث اعتب و منصف جل و نصه عامر أنه حير أعطاه نعيف من اث الغلام ونصف ميراث الجنارية ، ففي حتى الوصية : هكذا يعتبر على مذهمه ؛ لأن الوصية أخت المواث، فيعطى له سبحمالمة وخمسون، ويوقف مالتان وخمسود إلى أنا يتبين حامه، فون ثبيق أنه ذكر بعطي له، وإن ثبين أنه أنتي بؤخذ منه سائنان وخسسون -والله أعلم-.

كتاب معرفة المسمى

المستور من مالى، فإنه الايلغ به النصف، بل ينقص عن النصف فليلا و الله وصف الله و الله وصف الله و الله وصف الله وصف الله وصف الله وصف فليلا و الأنه وصف الموصية بالاستقلال نصا في فوله الخليل، ومعنى في قوله : بشيء يسير و الأن الشيء، واليسير في عرف الاستعمال بستعمالان استعمال الاستقلال والكثرة والقلة بعرف بالمقابلة، فلو أعطبتاه نصف حاله الايكون تلوصي به قليلا يقابلة الباني والمناه واليس بأكثر منه ومنى أعطبتاه دون المعنف كان الموصى به قليلا مقابلة الباني الان الياني الأن الياني الأن الياني الإن الياني أكثر منه وكذلك إذا أفر، فقال: تقلان شيء من مالى قليل من مالى يسيو من مالى إلا أن في الإقرار الخيار للمقوء وفي الوصية كورنة الموصى، وإن لم يكن له وارت مالى إلى السلطان بعطى ما شاء من غير أن يلغ النصف.

٢١٣٢٣ - ولو قال في الوصية أو في الإقوار: لفلان حزم من مالي، فإنه لا يؤاد على النصف، ويجوز أن يبلغ النصف؛ لأن اسم الجزء في عرف الاستحصال لا يتطلق على النصف، لا يضال: لثلاثة الحال جزء من فلائة، وإنما بشال جرءان من فلائة، فأقصى ما يقع عليه هذا الاسم النصف، ولا عاية لأقل ما يقع عليه هذا الاسم، قبعطي المفر، وورثة الموصى ما شاؤرا إلى النصف.

٢١٣٢٩ - ولو أقر بطائفة من ماله ، وأوصى بطائفة من ماله ، فاعلم بأن الطائفة اسم للبعض من الجسلة ، وحلك قد بقل ، وقد يكثر ، قال الله تعالى : ﴿ يَعْشَى طَائِقَةٌ مِنكُم وَ طَائِفَةٌ أَمَد الْمَرْبَعُينَ كَانَ أَكْثَرَ مَنَ الْآخَر ، وقد مساحا الله تعالى جميعًا طائفة ، فعلم أن اسم الطائفة قد يقع على القليل ، وقد يقع على الكثير ، فيرجع في البيان إلى المقر والموصى ، وإن مانا ، فالبيان إلى ورشهما ، وإن لم يكن لهما وارث فالبيان إلى المساطات ، ولو أقر بمعض ماله ، فالبعض والطائفة سوا • ؛ لأشهما لهما وارث في عرف الاستعمال استعمال على المهوا .

⁽٦) سورة أن عمران: الأبدَّاء (٦)

9 ١٣٢٥ قد أوصى له بقلت ماله من اليز، عهدًا على ثياب القطن والكتان، قالوة. وحدًا على ثياب القطن والكتان، قالوة. وحدًا على تياب القطن والكتان، وبانع تبات القطن والكتان يستكي بزاؤ، والا يقع هذا الاسم على تباب الديباج، وماتعها لا يسمى برازًا، فالصرف مطلق الوصية إلى ثياب القطن والكتان، وفي عرفنا اسم البزاز الا ينطلق ثوب القطن و فكتان، و ماتعه بسمى كرابيسان و لا سبمي عزارًا، فإنما مقع عدا الامدم على ثياب الديباج، وسائر الثياب التي منتخد من الإبريسم، وبائع عدا الاشهاء يسمى بزازًا، فيتصرف عدا الاشهاء

٣١٣٦٦ - ولو أوصى له بشوب، فهو على سايليس عباده نوب العيباج وثوب الغطن والكتان في ذلك على السواء " لأن الثوب اسم بايليس، وكل ما بليسه النس عادة، فلا عادة بدحل غيت الوصية، والنسج والبساط والبز لا يدخل: لأنها لا نليس عادة، فلا يتناوله اسم الثوب، وكذلك العدامة و إقلسوة لا يدخل غيث الوصية ١ لما ذكرنا أن اسم الثوب إلى يطلق على ما يسس، والقلسوة والعمامة عا لا ينيسن، ولهذا بقال في استعمال الناس: تعمم وتقنس، ولا يقال. فيس، ولهذا لا تجزئ العمامة والقلسوة في كفارة الهمي.

قال بعض مشايخنا فول محمد وحمه الله في العمامة. إنه لا تجزئ عن كفاوة البدين محمول على عمائم العرب، فإنما عمائمهم متصار لا فريد على ثلاثة أفرع بحيث لا يجى، منهم ترب كامل، فأما عمائمنا طوال يجى، منه لوب كامل وزيادة، فيحوز عن الكفارة، قبال الفائمان الإمام وكن الإسلام على السخدى. فعلى قباس فذا لفول في الكفارة، يجب أن تدخل العمامة في الوصية، فكذا حكى لنا الشيخ الإمام الراهد أبي بكر حامد.

٢١٣٧٧ - ولو أوصى له تشاعه ، فقد ذكر محمد وحمه الله في بات الاستشاء عن النعل والخاص مع أن الأمير إذا فال: من أصاب مساحًا دون الألية فهو له ؛ فأصاب وحل ثباكا أو تسيعماً أو يعودا أو مساط أو فرضًا أو مرافق صعيع مرفقة. فذلك كله له ؛ لأن اسم المناع في العادة بقع على ما نيسه الناس ويستطه ، وهذه الأشياء بهذه الصفة، وقو أصاب

⁽١) وهي ف أنوب الدياج ونوب الفطن والكتان والر والكساء في دلت على السواء أ.

الواني أو أيدويني أو فسماقيه أو قشورا من محياس أو صنصر ، فليمو له ذلك هكذا ذكر ، واختلف عبارة لمتابح في تحريح السألة فال بعضهم: إعالم تدخر اهده الأعياء تحت التقل " لمكان الاستئناء. فإنه استشى الأواني في أصل السالة حيث قال: مار أصاب مناعًا دون الأنبة إلى هذا أندار الحاكم الشهيد حيث على وعالى الأن هذا منا الأمية . وقد المدنش الأبية من المتاع، فهذا ديل على أن عد عدم الاستثناء تدحل الأراني تعيد التنفيل ووبلي هذا مال الشيخ الإمام الأجل تسمس الأنمة المرحسيء وهدا لأن المناه اصم لا يستمنع عام قال الله تعالى " ﴿مُنَّاعًا لِلمُقُونِيُ ۗ " أَ صَمِي البَّارِ مِنَاعًا لِلمُسافِرِ ا لأبالسافو يستمتع بدفي سنرده والإنسان يستمته بالأوالي كسا يستمتع بالفرش والمسطاء فهما القائل بقول، لو مويدكي الاستناء في النفس تدخل هذه الأشباء تحت التغييل؛ لأد اسم لذاع يتناول هذه الأشياء، وقال بعضهم إنما تدخل هذه الأشياء تحت التعول لا أكان الاستناء. مع لأن لمم الناع عادة بقه على الأوالي، فهذا القاتل يقول: وإذالم يذكر الاستنناء في التنفيل لاندخل الأرابي في لتنفيل ويلي هذ حال الماضي الإمام زكل الإسلام على السغدن والشبع الإمام شبغ الإسلام للعروف ماخواهر زاده المار إلى القولون جميعًا، فإنه ذكر في السألة عشور: إحداهما: الاستنتام، والتالية، أن اصبر الذناع لاينتامل الأواني، وقد عمل محمد درجيه القعلي أجاب الأعاليات لأوسى تدخل تحن اسم الناع، فضاص مسألة الوصية من النضل أن هذا استنداء الأواس من المناع لا تدخل لأواني في الوصية ، وعند عدم الاستثناء بكون فيه اختلاف المقابخ.

APTA 1- وقا أوضى لرجل بدايته وحل عن الوصية الخيل والحسار و لبغل؛ لأن هذه الأخياء داية نفذ وعرفا، ولا يتخل غن أوصية القر والحامرس، وهذا استحسال، والقيامر أن يدخل؛ لأل الداية لفة : اسم مشائل من فوتهم : هيا يديا، وكل ما يدب عنى وجه الأرض ينظمن هلك هذا الاسم، وجه الاستحسالات أن اسم الداية في عرف الاستحسال نظلق عنى الأنواع الثلاثة، فعيار ما عدا الأنواع الثلاثة مخصوصاً عن هذا الاسم يحكم الاستعمال، ألا ترى أن هذا الاسم لا ينظيق على الأدمى مع أنه يدب عنى وجه الأدس، ولا أنه لا يراد بهذا الاسم في عرف الاستعمال الأدمى، فصاد الأدمى،

⁽¹⁾ هكفا في طاء وكان في الأصل الشنبلي ، وفي ف النعل

⁽⁷⁾ سورة الرابعة الأبات

محصاصاً بحكم عرف الإستعمال، فكمناه عدا الأبراع الثلاثاء فان إلا أن يكون ولفوح في موضع دوابهم وحواميس والبقر إياها باكيوان، وإطاف بنسون القورساء فحيتكم مدحل هنده الأشبياء في توصيبة الأن المخصص وهبر العرف لم يوجاده والو أرضي له لحزرره وفهدا اسهاما أعدفنجزون والذبح لاالاهسال احراء والدي أهدفتجزر والذبع لا لحدومان لأعمال الشافاء فأم البعدر والنفرد بمبلحان لعمل أخراء واميم الحرود فا عناول الشاة والنقراء ويشاول البعير بستوي فيه الذي يركب واللدي لاتركت

١٩٢٣٩ والمواحد والبعير المرحس بقع على الدكر والأس والباقة المم حاص للأمني، فازينتاول لذكر، وصبم سفره والمقرعة على لدكر والأمني، لأنه مسم حسر ممالهاء وبمالإفراد دفاق التأنيب ويستم النور حنص الدائر لايتصل على الأسيء والسوالنفراني توصية لاينطس على اجاموس ووإناكاه الجاموس توغا من أنوام لنفر حتى باقتبل بصاحب للقواله في تزكلة إلا أن في أعرف لا براد من ذكر البط الخاصوب. ومعنق الكلام فيندين شامل ينصرف إلى فيعارف والسا الخيمل واليعير يقرعلي المنحني والمحدية وهوالذ يكون للواعولي وارامه عمر عرس والانهام فإمراء حمليات والحمل المتم حملي، والمتم فيتخلي لا يقع ملي العربي؛ لأنه المم ترع حاص للا لدجل تحديوج أجراء والمتم المعتبي يقع على الذكر والاسيء الأبه وإلياتك المتعدلتوج حاصيء فهواعام مي ذلك الدوع، فتناول الدكر و لأنتي

٣١٣٣٠ - والشوائد مل والبحلة بضرعتي لسكر والأشرب حلاواء فيود ١٩٥٥ والادون الناست ويفائل مؤرونفنة كحايفان جرة وحواة ومض وسصاء والهاه للحورة والمهضمة للافواد لا التأنيث، وقدف في البعدة، واسم الشاه يفع على الفاتو والانفي؛ لأمه المهاجنس وومتم الكنس يتع على علك مرق الأنبي وقناء المم فسمل مرامته المحاجرج يقع على الدجاحة والديكاة لأبداسير حبس، والمد الدجاحة المرحاص للاشيء فلا بالحل فحالمكراء ونسم المبلاء حنص للمكر علايا حل تحتم الأثني

٢١٣٣١ . و منه الحسار يعم على الذكر والأنش ١ لابه ابنا حس، والبنم الحسرة والأتمان خرص تلاكنيء واسميرا لحبن جنمرا البنمول العرمي وغير العامي والدي والملاكنيء

والمعكا عي طوف ومروكاليامي لأمل المراجان

و سم البردون لابندول العربي ، واسم الفرس إن فكو مطلقاً لا يندول العربي تبياماً . واستحسان بحو ما إداحتف أن لا يركب نرساء مراسس رعوباً ونحوه ، إدا فان الأمير في التعابل: من قال قلبلا له مرس من العبيمة ، فقتل رحلا فقيلا بستحق مرساً من الخبيمة ، ولا يتم ملى الخبيمة ملى الخبيمة وأما إذا ذكر اسم الفرس عندافاً إلى شحص ، وإدا يتم مللي العربي والبوذون حميماً حتى إلى في بعد التعابل وادا فان الأمير ، من فتن قلبلا فله المتحداثاً

واستشهدانو حه الاستحسان، فقال، ألا برى أن الأمير رد عور قارت من المشركين، واستشهدانو حه الاستحسان، فقال، ألا برى أن الأمير رد عور قارت من المشركين، وهذا عشرت وهذا عشرك على مودود، فقيده بجل من المسمو كان سردود، نه والغنى في ذلك أن واصافة عنولة الإشاره من حيث إلى الإصافة للعرب، في المسافة للعرب، والمسافة للعرب، والمسافة للعرب، والمسافة للعرب والمردود كذلك، الأن الفرس هو أخيل العربي والمردود هو الحيل العربي والمردود هو الحيل العربي والمردود مو الحيل العربي، والمردون حميها، والمدون حميها، فيدحر نحت التعليل العربي والمردون حميها،

عبارة أحرى الرحم الاستحداث الحيارة بعض الشابع أن البراون يقع عابه المم العراس، ألا ترى الإصاحب البراؤري يستعل المع ألفارس، فيسمى فاراش، وإلله يستعلى مذا الاستوال الدورة الذي ركسة ووائلا ترى أنه بشال: كما كما من المراد الزواري كالل المصيم العراب والعصهو إليرافين، فعلم أن استوالغراس يقع على البرادون فيدخل ألمت الشفيل، ولكن العالمة الأولى أصبح

وتو قتل قبلا على حسر أو بقل، فإنه لا يستحق شيئا من دلك؟ لأن نفدير كلامه على حواب الاستحسان من قتل قبللا له حيثه العربي، ولو السوح لفلك لا يدخل قبل الشقيل الذهل، خمال، كذا ههذا، واستشهد محمدر حمد الله لا يصاح الفصل الأراف، دفيال، ألا فوي أن الالمير الا فالها من دخل مساهدية على درسه أو قائل على مراحه، عله كذا، فهذا على البراذين والعراب، لأنه ذكر الفرس مضافًا إلى الداخل والقابل. وعقله لو فاله: من دحل حدالدية على فرس، فله كدا، فهذا على العراب خاصة، لأنه ذكر الفرس مطلقًا، فيجب اعتبار الصفة فيه ، ألا ترى كيف وقع العرق في الاستشهاد بين بالإضافة والإطلاق.

٣١٣٣٧ - وقو قال الأمير : من نزل عن فرسه وقائل، فله مانة عرضه، فنزلوا كلهم أصحاب العراب وأصحاب البرافين، فلهم نفلهم؛ لأد القرس ذكر مضافًا إلى النازل، في غلى العراب والبرافين جميعًا، ولو قال: من نزل عن فرس وقائل و فله كفاء فالنازلون عن العراب والنازلون عن العرافين إلى الناقيس أن يستحقون النفل استحسابًا، والفياس أن يكون النفل لننازلين عن فيرافين؛ لأن القرس ذكر مطلفًا.

وحه الاستحسان. أن الفرس ذكو مصافاً معنى؛ لأن الإسان إلى ينزل من فرس هو راقبه، فصار الفرس مصافاً إلى راكبه من هذا الوجه، فيقع على العراب وعلى البراذين جميعاً، بخلاف ما إذا قال الأمير: من دخل باب المدينة على فرس، فله كذا، من قال الأمير: من دخل باب المدينة على فرس، فله كذا، من قال الإضافة لا نصل و إنه ظاهر ولا معنى؛ لأن اللاحول في باب المدينة، والفتال مع الكافر مفصود بلون الفرس، فيقى الفرس مطلفاً، وإنه يقع على العرب دول البراذين، ولأن مفصود الأمير في فصل "المرافي من قال المرافي والأن على الفيال والمنافية والفتال المعاون، وإنما المقصود المعربيض على الفيال المبراذين، والذين تؤلوا عن المرافين، والمائين نؤلوا من العراب في حق هذا المصود على السوال، وصار تقدير هذه المبراذين، والذين نؤلوا من العراب في حق هذا المصود على السوال، وصار تقدير هذه المبراذين، والذين نؤلوا من العراب في حق هذا المصود على السوال، وصار تقدير هذه بالمبراذين، من دحى بب الدينة على فرس، فله كذا، بخلاف منا لو فال: من قائل على المراب حاصة الأن المقصود على المبراب على الاأبرع، وأمكن من الأخذ، فلهذا خلص المارف؛ الذن الفرس أسرع في المشى، وأقدر على الاأبرع، وأمكن من الأخذ، فلهذا خلك المورد على الأبراب.

۳۱۲۳۳ - ولو قال. من فتل تنبلاه فله برفرته ، فقتل رجلا على طربى لم يكن له ذلك ؟ لأد اسم البرفول لا يتطلق هنى العربي بحال، فالحربي لم ياخل نحت التنميل، ولو قتل فتيلا على فرس شهرى هي له ، فهك بعد من البراذين دول العراب، قوله : شهري يروي -بفتح اللين ويضحه- قبل: إنه فارسي معرب، وهو الولود من العراب،

وفي شاوف وم أفضل .

في لإسمال

ولي حال الأمير : من علل خارسه عله كذاء غنسل راحل كدفرا على معمر أو معل أو حساره قال شيء بدمر المعل، لأن الأمير علق الاستحضاق بشل الشارس، ورائب عمد الاشباء الإسمى عارساً، ولو قبل رحلا على يردون له غرس دكر او أنني، معمدلك والأن راكب الددون بسمى عارساً

كثاب

فيه بيان مايسري من الحق الثابت في الأصل إلى الولد وما لا يسري، ومايسري إلى أحدهما دون الاخر:

1777 - قال محمد وحمه الله. ولو أن حاربة سلله أحرزها المدو مدارها ورحل مسلم في دارهم، دامنوها و فوهبرها مه وأخرجها إلى دار الإسلام، فيذلك المدير بأحدها بقيسته إد في دارهم، دامنوهها و فوهبرها مه وأخرجها إلى دار الإسلام، فيذلك شيء من فيمنها بفيسته إلى دار الإسلام، ولا سبيل للمالك الفيرع على الارش، ويكون الأرش سالما المالك الفيرع على الارش، ويكون الأرش سالما الممالك الفيرع على الارش، ويكون الأرش بالمبيئة الموجب المواجبة والموجبة والمدها أيضاً، وذاب والمال والمالة القدم بالمخدم المبيئة الموجبة الموجبة والموجبة أيضاً والمراجبة على المراجبة الموجبة الموجبة إدا وقالت ولما في المرجبة في المبيئة له على الولد، ولا إلى الأرش، وفي الله على الولد، ولا إلى الأرش، وفي الله الموجبة الموجبة إدا وقالت ولما في المالمون له على الولد، ولا على الأرش، وفي الله المبيئة والموجبة ألى يعول المالمون الموجبة إلى الموجبة والمنافقة ألى يعول المال حوالة الموجبة إلى الموجبة والمنافقة الموجبة الموجبة ألى الموجبة ألى يعلى الموجبة أو يقير صحة المراجبة الموجبة والمنافقة الموجبة الموجبة الموجبة والمحتل الموجبة والمنافقة الموجبة الموجبة الموجبة والمحتل الموجبة الموجبة الموجبة والمنافقة الموجبة والمحتل الموجبة والمنافقة الموجبة الموجبة الموجبة والمحتل الموجبة الموجبة الموجبة الموجبة الموجبة والمحتل الموجبة والمحتل الموجبة المنافقة المنافقة الموجبة الموجبة الموجبة المنافقة المنافقة المنافقة الموجبة الموجبة الموجبة الموجبة المنافقة المنافق

قضاء والحق في العين إذا كربكن مستقراً لا يستري إلى البرلد، ولا إلى الأرشء الأدما الآخرار له رجوده والعدم بهزالة في حق الأحكام، ألا ترى أن الوكيل مستراه إذا المسرى فريس هسه لا يعلق ورذا السرى فريس الكاح، وإن كان الملك يشت المناسكة وإلا أنه ينتقل إلى المركل، وإلكن فين: بأن ملك الوكيل ملك لا قرار له، عنم يعتبر في حق شيء من الأحكام، كذا هها، وإن ساحب المنظيم بسيط من فقر الزكاة في الناشية بعد حولان الحول لما كان حق الرفية بسيط من نقله إلى عقرة إلى فيره إذ

لم يسر إلى الولد، فكذا حق الواهب في الرجوع في الهية له كان حقًا لا قوار له الم يعتبر في حق سرايته إلى الأرش والولد.

وأما حتى الدقع في استرداد المبيع محكم فساد المبع، عنص تدبت في العبر، وربه مستقر لو أراد المنشري أن يتقل حقه إلى عبن أخر حال قيام العبي لا يقدر عليه، ولو أزاله المشترى عن سكه، أو هذك في يده لا يبطل حقه في الاسترداد أصلا، فإن المشترى يمرم فيمته في الأحوال كلها، واسترداد القيمة كاسترداد العين، ولهذا سميت فيه لقيامها معام العين

وإذا كان حنه في العبن حقاً مستقراً كان حق البائع أقوى من حق الواهب، فيسرى على فحالم إلى الولد والأوش ولم يسر عق الواهب في الولد والأوش ليطهر مزية حق البائع على حلى الواهب الخطاط ربية حلى الواهب عن حلى البائع يبدأ فاسداً، وأما حق مولى الماسود في الماسود في الماسود في الماسود في الماسود في الماسود في الماسود عن البائع في المبيع بيسة فاسداً، أما قوق حق الماسور عن منافع بيسة عن خليه والهية حتى كان له أن يأخذ المأسود من من جهة العدو الماسود عن منافع الماسود عن الماسود من الماسود عن الماسود الماسود الماسود عن الماسود

يعبز من أحزاء المأسور حقيقة، فسيئتة يعصل العمال بالشبيين، قالأصل هذا المتى هستنا الفسيين، قالا من هذا المتى هستنا الفسيين على الوجه الذي ذكر تا، وصار الحواب في الأسور تعليم الجداب في المسلوك إذا حتى بجناية موجبة للمال، فإن حق ولى الجناية يسرى إلى الوكد، والا يسرى إلى الأركد، والا يسرى إلى الأرش، حتى إلى الأرش، حتى الذهاء ولو تطعم بدئم ها بدون الأرش عم وقدها، ولو تطعم بدئم ها بدون الأرش كنا ذكر شبخ الاسلام مسألة المعبوك إذا حتى جناية في باب ما يحوره العدو، فبأحده الوقي بالضنين أو بالنمن الأحر

١١٣٣٥ وكتبت في هذا الكتاب وإنا جنت الأمة " اجناية خطأ، ثم وأندت وللهُ بعد ذلتك، تم احدار السعم، فإنه يدفعها دون الولد وهي مسألة الحاصر الصغير، فوق بين هفا ويينما يؤاسده يلكت مالاثم واست بمدنات ولنأ فإنها تباعمم الوند بالدين، فقد مدري الدين إلى وللحا محيادت بعيد الدين، والحناية تم بسيد إلى والدها الحيادث بعيد الحُالة، والفرق الفينجيج أنابقال: إن ولذ الامة الحاتية إلى لا بدخر من حنايته • لأنها حيث ولذت فيريكن قرلي الجناية في الأمة ملك، ولا حق مستقره أما الملك فلا إشكال: الأن الأمة الجالية بنقس الجناية قمل النغه لم يصر ملكًا تولي الجناية؛ لأن لصاحب الأمة الحيارين أذبريلها عزاملكه بالدهم وين أذبستينيها على ملكه بالفداء فكال عمني خيار البائم وإنه بجنم زونل صاله"؟ و وبهية: نعة تصرفات المولى فيها بعد الجناية ، وأسا الحق المستمر فلأن استغرار الحق في المعن إلى يست إذا صار صاحب الرقية عن عًا عن النصر ف هي رقبته أو مقعته، ويتعلق حق وفي الحنابة بالرقبة لم يصر غلولي مموحًا من التصرف لا في وفيتها ولا في منفعتها، أما في وفيتها فإنه يملك بيعها وهبنها ، وصلى ولي لجنابة بدلت أو سنخطه وأماخي منفعتها فإله بواجرها ويستبخديها ولايمتم من ذلك، فإدا لم يعمر عنوعًا مز التصرف لا في رقبتها ولا في مفعنها، قال حل وفي الجنابة في العين قير مستقرر فلا يسري إلى الوقد، وصار كحل الفقير في فدر الزكاة بعد حولان الحول لما كان غير مستغراه لأنه لم يتع صاحب المال من التصراف به لا رقبة، ولا منفعة لم يسر دلت وأبي الوقد المبرقد من مال أقدى وجبت فيه المركاة، اقتدا ههذاء وأما الدين حن مسبقو هي ولأمة المدبونة حتى صار الولى عنوعًا من بيعه وحمته، فحاز أن يسري إلى الولد، وكان

⁽١) وفي ظ ماللوية

⁽¹⁾ رنی در ملکه آر

كا حو الكدانة والدغيرة الما دادر حافاً مستقراً في الرفعة بسرى الى الواقد، وكا داخل الاصحيم حق مستقراً في العين حتى صدو المائك تنوعًا عن الانتجاع بعض حليه وحو صوده والراق بياعات عليه إلى المسرى إلى المسرى إلى المسرى إلى المستخر الواقد بيا أو حد المراقبة والمراقبة المراقبة المسرى إلى والد يحلاف الدين، فإنه يتعلل والمستخر المولدينولد من الرفية فجير أن يسرى إلى والدعلاف الدين، فإنه يتعلل الحديدة والرفعات والمراقبة والمراقبة والمراقبة المراقبة والمراقبة المراقبة على المستجر يسرى المراقبة والمراقبة والمراق

الأوتى، فرو بين لا بن وبين الرقد، فإنه لا يدفعها ما الوالى المائد أبت إلى ما مائدها الأوتى، فرو بين لا بن وبين الرقد، في الأوتى، فرو بين لا بن وبين الرقد، في الأوتى، وقدا أن الرقد، وقدا أن الرقد حدث بعد الملكة وهو الفرق وهو الفرق و لذا المنظمة وقد الديج متصل بيا معلى الاس الأرش حدد على الديم متصل بيا معلى الاس الأرش مع الأولى إلى المنظمة وقد الديم متصل بيا معلى الاس الأرش مع الأصل، فلا شاله أنه بجال دومه خلفه، فأن الوقد المنظمة إلى الأصل حديثة و مكسه في الأصل حديثة و المنظمة و الأصل، فكان منظمة و المنظمة الإستحداد المنظمة الإستحداد المنظمة الإستحداد الأسل حديثة الإستحداد وقد المنظمة الأسل منظمة الإستحداد المنظمة ا

۱۰ ولان و العالب

القاولون العائب

فصل من كتاب العتاق

بشتمل على بنان ما يتوقف من الإعناق وما لا يتوهف، ويذخل فيه إعتاق النالك محلا تعلق به حق الغير .

٣٤١٧ ٢٩ وإذا أذن الرجل لعبده مى التجازة، فلحقه دير كنير، فم إن المولى باع عبده بغير أمر من العراماء، فأعنته المشترى قبل أن يقيعه، فله يقف عنقه إن أجاز الغراماء البيع، أو فضى المولى دين الغراماء أو أبراً الغراماء العبد عن الدين، فإنه بنفد العنق من المنترى، فإن أبي الغراماء أن يجيز واللبع، أو أبى المولى أن يقضى دين، فإنه يبطل المنتشرى، فإن أبي الغراماء أن يجيز واللبع، هكذا فكر في الأصل المعلقا، وهذا الجواب لا يشكل على قول أبي حيفة وأبي بوسف وحمهما الله، وظلك لأن المنتزى من غير المالك لو أفتق يفف عنف المنتزى من الغاصب، ولأل ينف عنو المشترى من غير المالك حصل من الخالك، وللغير عبه حق أولى ، وأما عنى قول محمد وحمه الله: فقد اختلف المشابح وحمهم الله، منهم من قال: بأنه لا يقف عنه المشترى غلى قول محمد وحمه المنازي من الموافق على إجازة الغرماء، والمشترى في أنشراء الموقوق متى يعنق، والمنازي في أنشراء الموقوق على إجازة الغرماء، والمشترى في أنشراء الموقوق من قبل عنده كالمشترى في أنشراء الموقوق مني قول محمد في مسالة أحرى أن عمير حجة لأبي حيفة وأبي يوصف وحمهما الله، على قول محمد وحمه المؤة يحتاج إلى المشترى من العاصب إذا أعنق، فعلى قول المشترى من العاصب إذا أعنق، فعلى قول المشترى من المناصب إذا أعنق، فعلى قول محمد وحمه المؤة يومه هذا الشترى من العاصب إذا أعنق، فعلى قول المشترى من العاصب إذا أعنق، فعلى قول المشتر واله المنازي من المناصب إذا أعنق، فعلى قول المشترى من العاصب إذا أعنق، فعلى قول المشتر وحمه المؤالي من المناصب إذا أعنق، فعلى قول المشترى من المناصب إذا أعنق، فعلى قول المشترى من المهم من قال المنازي المنازية المؤالية ا

۱۳۳۸ - روجه العرق له وهو أن العنق متى حصل بعد قام سبب الملك يثف، ألا ترى أن الوارث[دا أعلق عبداً من التركة وفي التركة دين مستعرق، فإنه يقع عنقه : لأنه أعلق بعد قام سبب اللك، والمشترى على أن البازم بالقبار إذا أعلق لا يقف ؛ لأنه

١١) لفظ أخرى موجود في طابقطار

حصل قبل غام سبب الملك، فإن شرط الحيار عا يشرغام السبب؛ لأن القياس أن بوجب فساده، فإن لم يثبت الصماد لحاجة الناس إليه يثبت التقصان، وكذلك المشتري من المكره إذا أمتني لا يقف ؛ لأنه حصل قبل قاء سبب انقال، فإن البيم إنما يتم يوضيا العاقدين، وكفيك المفتري شراء ماسدًا إذا أعنل قبل لقبض لا يقف عنفه؛ لأنه حصل قبل فام السبب، وإذا تبت هذا الأصل، تقول في المشتري من الغاصب: العنن حصل قبل عَام مبب الملك ؛ لأن عدم الرفيا من المالك عا يمم قام السبب كما في بيم المكر، فلا يقف، والعنق من المشتري والمولى في مسألتنا حصار بعد تمام السبب.

وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله في الأسالي : أن المشتري متى أعنق قبل القبض نفيد عدمه وليرينف، ولم ياعيه، بتوقف بيعه، ونحب في دلك إلى أنَّ المشرى مسلط على النصرف في الشتري من حهة البائم، فيعتبر تصرفه بتصرف البائح، والبائع المسلط وهو المولى لو أعشق عسده المدبون، يعيذ عشقيه وليريقف، والوياع توقف، فكذا الذي قام مقامه ، ومظير هذا المولى إذا أقر بهذا العبد تخيره فأعتقه المقر له ، نفذ عنفه قبل القيض ومحدوم لأنه مسلط على النصراف من جهة الفراء وكان له ما كان للمقراء فكذلك هذاء ولكن الفرق على ظاهر الرواية بين هذا وبين الإقرار، وهو أن الإقرار ليس بتعليك في نفسه، وإقاعو إخبار عن غليث، كان قبل الإقرار بسبب وجد قبل الإقرار، ولهذا قالوا. بأنه يجوز الإقرار بالأبق، وجعل إحبار عن تمليك سابق على الإباق، وكذلك يصبع الإقرار بالحمراء وطريقه ماقتناه فكذاحذا يجعل إقراره إخبارا عن تميك سابق على الإقوار في وقت يصح التمليك منه في ذلك الوقت، وليس ذلك إلا ما قبل لحوق الدين، فأما البيع فلإثبات تلبك مبتدأ للحال، وتحيك مبتدأ للحال لابصح من المولى على سبيل البنات لما للغراماة فيه من الحق، وإغابضج على سبيل التوقف، وتسليط المُشتري على التصرف من جهة البائع، إلا يتبت بحكم النمليك لا محكم الإذن، وإنالم بأدن له بالتصرف، وإنما ملكه، فإذا ثبت اللك للمشتري على سبيل التوقف والتسليط، على العنق ينبت مثل ذلك.

و أما الشمري من الراهن بغير إذن المرتبن إذا أعنى قبل القيض على ببغذ؟ حكى عن الفقيه أبي بكر البلخي أنه سنل عن هذا فقال: لا أحفظ فيه رواية عن أصحابنا، ولقاتل أن يسوى به وبن مسألت ، ويقول ا بنوفه عنق الشئرى في مسألة الرهن كما توفف ههناء وذلك ألا حل الرئيس في الموهون ينقلب حقيقة ملك في الباقى ، بأن يهلك الرهن في يده ، وحق المغرج في العدد الإيتقلب حقيقة ملك بهلاك العدد الأنه يصبر مستوعبًا لمعنده والهزاء أن الراهن إذا أعنى وهو مصبر ، فبنه الايضين ، وحقوا الرئين في هذا العيد بجنز لة التدبيك على المولى في هذا العيد بحق فاقوا . إذا أعنى المولى عبده المدبون مصبر قبسته للغوماء موسراً كان معسراً ، ولايد للغوج على العبد المغرماء موسراً كان معسراً ، وكذلك للموتهن بدعلى الرهون ، والايد للغوج على العبد المدبون وجب حي حق الغيرى ، فيلان يوجب حي حق الغيرى ، فيلان يوجب حي المؤسى قبت المشترى ، فيلان يوجب حي

ولفائل أن بقول: بأن عنق المشترى من الراهي ينعذ ولا ينفف ، وعنق المسترى من الولى هيده لمبيوه يفت و لأن حق العربي في العسد اللاحي حيده لمبيوه يفت و لأن حق العربي في العسد اللاحي حيدة المرحون إلا عنى المرهوب الرتين في المرهون إلى المبيع الرهوب المرتين في المرهوب حتى لو أر د لمرتين أن يبيع الرهوب على المرهوب حتى لو أر د لمرتين أن يبيع المبيد يتعدم المبيد بنقده فيمته الا يحميع دينه ، ثم العبد يرجع مذلك على المولى ودين المربع على المبيد حتى كان للعربي أن يبيع العبد يحميع دينه متى هنتى، والد لولى عليه أن المرتهن الا تبلك بيع طرهون إلا بتسعيم ورضى من جهة الرامن ، ولغريم المبيد العبد بدينه وضى المولى بقائك أم سحفة ، بأن يرفع الأمر إلى القصى ، فدل على أن حق الغريم مع زيادة وكاؤنه إذا منع نشاؤ عنن المنترى ، فحق المرتين ، وإنه دوله يحب أن الا يمنع المدة حتى يظهر الحفاظ رئينة حتى المرتين عن حق المرتين ، وإنادة قدة العرائين على حتى المرتين ، وإيادة قدة العرائين على حتى المرتين .

71979 حدًا إذا أعتل المشترى من المولى قبل القبض، وأما إذ قبض العمد، ثم أصنفه و فإنه ينفذ عنفه • المادكونا أن بيع المولى عبده الديرى بغير أمر الغرصاء بيع مسد. والبيع الفاسد بفيد الملك الممشترى بعد القبض كما في سائر البيرع الفاسدة.

اإنْ قبل: إذا كان هذا البيع ماسدًا، بجب أن لا يفف عنق الشنري قبل الثيض كما هي غيرها من البوع الفاسدة، والجواب عنه ما ذكرها أنه فاسد إلا أنه في الفساد دون سالر العقود الفاسدة، ودلك بثن يوجب هذا العقد قبل القبض ملكاً موقوفًا لا يوجب غيرها من العقود الفاسدة -والله أعلم-.

اخاتمة من ناسخ تسحة ط:

الحمد لوليه ، والصلاة على بيه ، الحمد لله وحده ، والصلاة على من لا نبي بعده نجز الكتاب بحمد الله وحونه وحسن توفيفه في يوم الأربحاء المبارك لأربع وعشرين ليئة خلت من شهر ذي القعدة الحرام منة المالا من الهجرة النبوية على صاحبها أضمل الصلاة والسلام وحبينا الله وتعم الوكبل، ولا حول ولا قوة إلا بائة العلى العظيم وصلى الله على مبدنا محدد وعلى أله وصحبه وسلم.

فهرس المحتويات

القصل السادس والعشرون فيما يكون خصما من صاحب الوصية والغريم
والوارث وما لا يكون عصماً
القصل السامع والمعشرون في شميرف الأب ووكبل لأب والحد
والفاضي وأميته في مال الصبي
المقصل القامن والعشرون في شوت الملك فاوارث في التركة وهي تصرف الوارث
في التركة وتناونه نبيئًا من النركة قبل القسمة وانحاذ الطعام تنسأتم وللذبي
على المريض الجسموا
الفصل التاسع والعشرون في الوصية بالكامن والمدقن وقراءة الفرآن على القبر
وما ينصل فذلك ، فيه الرضية بدفن الكلب
القصل التغاثون في الوصية بالدين والعين والثياب والمتاع والسلاح
والقحب والقضة والخديدة وما أشبه ذلك المناب أستنب المعادية
الفصل الحادي والثلاثون في الإيصاء
النوع الثاني في تصوفات الوصلي في مال البتيم مع الأجانب
للوح الفالث في تصرف الوصى في مثل البيهم مع مفسه
وفي تصرف البتيم مع الوصي:
عايتصل بهذا النوع أ
التوع الربع في مقاسمة الوصي:
النوع الخامس في الأنفاظ التي نفع بها الإيصاء وفي تأقبت الإيصاء
وفي ملويص الخروج عنه إلى الوصلي وفي بطلابه :
النوع السادس في ببأن أن الإيصاء من قبل الأب لا يقبل التخصيص المسادس في ببأن أن الإيصاء من قبل الأب لا
النوع الساموف الإعمامال وحلون

لنوع القامن في الوصيين من جهة الأبوين وفي تصرف الأبوين
وتعميم وصي الأم:
لنوع التاسع في الوضى يومني إلى غيرة
النوع العاشر في بيان من يجوز الإيصاء إليه ومن لا يجوز : ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٨٠٠ ١٨٠
لتوع الحادي عشر فيما يصابع الوصى في مال البيم مع السلطان الجائر :
النوع الثاني عشر في الوصى يتفع بمال البتيم أو يستبلكه وما يتصل به "
التوع الثالث عشر في الوصل يقول. أنفلت على الرئيم من ماله كلنا وكذا
ومايتصل به من أداب الخراج وغير ذلك وما يصدق فيه وماً لا يصدق:
عاينصل بهذا النوع:
 النوع الرابع عشر في الوصل بيبع شيئًا من التركة ثم بستحق المبيع من يد المشتري
وما يلزمه من الغرامة بديب عمل عمله للعبث.
ر
لتوع السادس عشر في مسائل الديون
رع الأول: في قصاء الوصي معون المست:
م رفی ایراء الوصی عرم الحیت:
ع عامر - على عليه . القسم الثالث في الرصي يدعي الدين لنفسه علي الميث
م القسم الرابع في دعوى الدين على المبت وبيان من ينتصب محصماً عن المبت
ر من لا ينتعب حصياعته:
رس م يمنسب القسم الخامس من هذا النوع في قضاء غير الوصلي والوارث دين المبت:
تنظيم المسادس من هما، النوع في المنظر فات :
1.2. 12. 3. 0. 0
2 1 2 10 10 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
النوع العشو وتوقى الشهادة على الإيصاء من الوصى ومن غيره:
النوع الحادي والعشرون في شهادة الوصي للميت أو للوارث بشيء
MET in the control of

النوع الثاني والعشرون
القصان الثاني والثلاثون في الوصية بتصيب بين لو كان أو عش نصيب ابن
فيجير الورنة أولا يجيز أو يجيز بنصهم
الفصل الثاآث والثلاثون في الوحيام التي تجب فيها فيمة العبد للموصيي له
والني لانجب
القصل الراج وافتلاثون عي الوصيه عامقي من التلث أو بالتلث
وقدميقها وصية أخرى
الفصل الخامس والبلاتون فيما يجور من وحمية الدمي وما لاججور
الفصل انسادس والتلاثون في الرصية بما راد على النفك على من يحوز
وعلى من لايحور
الفصل الساج والتلاثون في الوصية مع الجهاله
المفصل السامن والمتلائون في المصرفات أسيسيس بالمستدين المستعدين
العصل الناسع والنلاتون في نصرف عبر الرصي والوارث في مال الميث 🕠 ١٨٥٠ . ١٨٥٠
المفصل لأربعون في معرفة صفحت أسماء للمصي له
كتاب المدنينات وقضاء الدبن عن نفيه أو عن فيبراء والأمر بدوالقرضي
والاستقراض
الفصل الأول قيما لجرى بين الدانن والمدبوق للمستري الممام
الفصل الذنبي في قضاء الرحل فين عيرونجير أمرووس مال نفسه أو من مال الديون. ١٩٤٠
الفصل الفائث في الرجل المدنون بدفع إلى حيره مالا وأمره أن يقصي ب دينه ١٩٦٠
الفصل الرابع في المديوق إذا دفع ماله إلى رجل بجهة فضاء الذين رجاد
آديجيز رب اللبي فيصم
السميل الخاسس في المدنون إذا أمر غيره أن يقضى دينه لم إن المديون
بقضى التمن عقسه
الفصل السامس في المآمور عصاء الدين إذا ذال فد قبضت وصدف الأمر هي ذلك
وكلمه رب المهن ، المناب
ها ينصل بهذا القصل:
النصيل السابع في الوحل بأمر عبره بديع الذال إلى عبره

خبرجع المامور على الأمر بذلك أو لا يرجع
الغصل الشامن فيما يجرى بين وب الدين وووثة المذيون
القصل التاسيع في الإقراض والاستقراض
غرع في بيان ما يجوز استقراضه وما لا يجوز:
نوع منه في بيان ما يكوه من القرض وما لا يكوء:
نوع منه مي هلية المستفرض ودعوته:
توع أخو في الرحمان في بدل القرشي :
نوع أشو في تفسير المستقرض وانفطاعه:
ترع أخر في المقرض بأخذ المستقرض في بلدة أحوى ٢٦٥
توع أغو في الشروط في القرض:
فرع آخر في المتفرقات:
الفصل العاشر في المتفوقات
كتاب فيه مسائل الشيوع:
كتاب فيه مسائل الغرور
شوع في النكاح:
نوع أغر في المفرود في الملك :
نوع أخو :
نوع أخر في الركافة:
نوح آخر:
نوع آشر:
تو خ ا شو:
ئوع آخود
توع أخو:
توع آغو
نوع أخو:
نوع آخو:
نوع آخر: رو

GM	كتاب به مسائل الأشجار
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	المسألة الحسرية من كتاب الكفائق
tva	كناب القوائص
·va	الفصل لأول في قصيلة نعتم القرائص
	العصل الثاني في بيان من يورأت عبدوس لا يو
	الفصل النابك في يحرما وحري فيم الإرت
(.±	القصار الرابع في ببال الوقب الذي يجري فيه ا
	الفصل الخامس في بيانا ما يسلحني بالأرث وبم
	العصل السادس مي «معرق إدا اجتمعت مي ك
	الفصل السالع في ببالا أصاف الورائة المارات
YA'L	المصل الناس في بيان ترتيب الوراق .
بخيي	الفصل التاسع في بيان لسهام التدرة وبيان س
TAG	القعيل العاشر في ننات الصلب
TA9	التصل 64 من عمر في 1 ت الأمل
Y97	الفصل الثاني مشرفي الأوران الاستان
T\$F	العصل الثالث عشر في الحداث
fqo	الفصل الرابع عشر في الأخت لأب وأم
155. j	القصان الحامل عشر في الأحث لأدرر
t¶v	التعسل السادمر عشرافي لأعمت لأم
334.,	المصل السابع عشر في الروجات
\$\$\$	القصل القامن عنبر في الأب
₹+•	القصو التامع عشرمي الجد
terio de la companya	اللغسل العشرون في الأنج لأم
۲۰۲ ،	القصل الحادي والعشرون في الروح 💎 🕠
τ.τ	المصال الثاني والعشرون في مسائل الحد مما
r.,	الفعيل النالث والعشرون في الحامي
T-V	الفصق الوالع والعشرون في المصادب

لقصل الخامس والعشرون في توريت للملوكين ومن معمد ومن المتخذيف
وللديوس أسهات الأولاد ومعتق البعص والمستدرون والمستدرون
لقصل السيافين والعشرون في أصول الحينات وفيه مسائل العولات المسام ١٩١٤ -
عمل السابع والعشوون في الردوينصل بحصاكة التخارج ١٠٠٠ ١٠٠٠
سالة التخارج
للتصل التنامل والعشرون تن كسحيع السهام
يال فلك من المسائل:
الفاسع والعشورياني اساسحة
العصل التلاعران ورفوي الأرحام للمناسب المستدين التلاعران
ين هاي من السائل:
عا تصل بيانا الغمس
بيد مير التامن لعافي شان من او لاه البنائية :
في بنصل بهذا الفسال ، ،
سال من له قرادتان من بنات الإشواد والولاد الأحراث
عاينصل مهدا أفصل بدن ديراث أحمام الأم وعماتها
وأحوان الأم وخالاتها وعمناك الأب وحالاته وأعمام الأك وأحواله نسبب الماتات
الفصل الحادي والفلاتين في سرات الملاعنين وفي ميرات والدالملاعنة ١٠٠٠ ١٦٦٠
عاية من العسل: ا
العصل الثاني و كذلاتون في ميزات المنفود
المصل البالك والتلاثوان مراب القائل ٢٢٦٠ ٢٠٠٠
العصار فراج والتلافون في مبرات الحني
الفصل خاص والقلائوه في مواحد الحنين. والقلائوه في مواحد الحنين.
فعل أُخرِسه
عسل احرامه
مَنْ يَنْصَلُّ مَلَّمًا الْمُعِمَالِ
الفصال السادير و نلائون في ميرات الولد بدسة الرحلان
الصلا البادو الله الراور بيرات أها الكفر

حشاللي المسائل
وع من هذا القصار عن ميرات المرش
أعرع من هذا القصل في سيرات للجوس
حطا إلى المسائل: المسائل
الفصل انتاس والثلاثون في الغرقي والخوقي ومن يعتاهم المسالم المسالم المسالم المسالم
جنة إلى المستلل
القفيل التامع واشلابوه في بيرات الطلق في فارض
التعمل الأربعوذ في متشاء تنسب
وع آخرة المناز الماري الماري المنازيين المراز العلاة
عرج آخر:
المتعمل الحادي والأرمعون في إفرار الوحل بالنسب ما يصبح ما دلك وما لا يصبح - ١٠٠٠
العصل الثاني والأربعود في إفرار الرزانا براوت المستناس الثاني والأربعود في إفرار الرزانا براوت
العصل الثالث والأيعون في إقرار الوبوب وارساعه وارب
القصل الرامع والأدبعوب أيي وتوار معمي الورنة موارتين وأنتقر
وتصديق الوماث الاحرارة في يعصي ما أقريه للمستان المستان المستان
عيان هذا الأحيل من المسائل:
التعصل الحدمس والأربعوم في إقرار أحد فورانا بوارث نم إلكاره ، والت
وإفواره بواوت أخراء المستنان المستنان المستنان المتعلقة
ليان هذا الأصلي:
المصل الساهس والأربعون في الإقرار بالوارث بعد تصنمه الله المالية المالة
كتاب الخنثي
العصل الأواء في تفسيره و فوع الإشكال في حاله
الفصل المنتي في أحكام احيني المسكل
نوع احو في بيانا ما يكوه وما لا تكره
مرع أخو في استاثل المكانح
وع أخر من الحذود واللصاص "
نوع المحرفي الطلائق

٧٢3	موع أشر في إقراد الحتش أنه ذكر أو أنتى وهي يقرنو أبيه ووصبه بغلك:
	نوع أحر في الاختلاف الواقع في حال الخنتي والدعاوي في الك
£3A	وإقامة النبئة عليها:
ξ Α)	توع أحر في المتفرقات:
EAM	كتاب معرفة المسمى المراب والمستمين والمستمرين والمستمين والمستمين
	كتاب فيه ببالا ما يسمري من الحق المثابت تمي الأصل إلى النولد
843	وما لا يسرى، ومايسوى إلى أحفظها دون الأغر:
14F	عصل من كتاب العثاق:
